عدد خاص
الإنقلاب.. المؤامرة

الإنقاذ

مجلة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

AL-INQAD The Magazine of the National Front for the Salvation of Libya

September 1998 ■ Vol. 16 ■ Issue No. 47

عدد خاص الإنقلاب.. المؤامرة

انقلاب سبتمبر..
نتاج الغفلة والخيانة والتآمر

مطالعة سريعة في
الوثائق السرية للخارجية الأمريكية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ويمكرون ،

ويمكر الله ،

والله

خير الماكرين ﴾

صدق الله العظيم

الإنقلاب... المؤامرة

إن ذلك الظهور الإنقلابي المفاجئ لشخص القذافي الحاكم على سطح الأحداث السياسية في ليبيا، ورغماً عن مرور تسعة وعشرين عاماً على زمن حدوثه، إمتنع بملابساته الملفّزة وحصاده الكارثي أن يفارق الذاكرة الوطنية بحضورها اليقظ وفهمها التساؤلي القلق، متعقّبة مستكشفة لإجواء الغموض والعتمة التي أحاطت بالحدث إطلاقاً، سواء في فجائيته أو في توقيت مجيئة أو في مبررات حدوثه أو في عناصر النجاح التي تهيأت له رغم إنتفاء أسبابها.

ففي ذلك التهاوي السريع لنظام دولة كان لها من العيون الراصدة و أجهزة الإنقضاض الأمني ما يحول بينها ودون ذلك الإنهيار المربع، وفي الموقف السكوني المريب لتلك الأطراف الرابضة بقواعدها وكأنه قد أسقط بين يديها من هول المفاجأة، أو كأن الأحداث في تدافعها المتسارع قد أخذتها على حين غرّة. لا يمكن لعلامات الإستفهام وأمارات الإستغراب والتعجّب تلك، إلا أن تتدافع وبحضور مُلح يناكف الزمن وما يحدثه في ذاكرة المرء من تآكل وقصور...

ومجلة "الإنقاذ" في عددها الخاص هذا، إذ تسعى قصارى جهدها إلى إعادة طرح "حدث الإنقلاب" في قراءة إستجلائية، رافعةً قدراً من الغطاء المكتنف لعملية إستيلاء القذافي على مقاليد الحكم في ليبيا، ومسقطة لبوساً من الشرعية المفتعلة، تشبث النظام بها وبإصرار عنيد، منعاً لسوأته أن تنكشف ولحقيقته أن تظهر للعيان جليّة، بعيداً عن مظاهر الزيف والرتوش والإدعاءات، فإنها تقدّم لذلك بتنوع في المقاربة تتعدد بها تنقيباتها المتسائلة، والملاحقة لفعل الإنقلاب الملتبس، حيث تتعاظم علامات الإستفهام وتتكاثر التساؤلات:

- من الموقف الأمريكي المبهم/الواضح إزاء الحدث، وعملية القبول السريع الدبلوماسي السياسي له، وبما تكشف عنه الوثائق السرية للخارجية الأمريكية ـ المرفوع عنها الحظر، من إرهاصات وشواهد، وما تدفع ملابسات الحدث من أسماء وأدوات أمريكية الهوية رافق الغموض دورها ومساهمتها.
- إلى الغوامض التي رافقت عملية حدوث الإنقلاب في "ساعة صفره" المتحركة القلقة، وبشكل مثير، حتى حطّت به إلى ما قبل التغيير المتوقع (٥ سبتمبر). حيث تهيّأت أسباب النجاح الإنقلابي والتي كانت من إعداد فريق مغاير، يعدّ العدّة لإحداث إنقلابه. هذا بالإضافة إلى تلك الإجرائية السلسة لمحادثات الجلاء والإقرار المتعجّل من قبل الأطراف ذات الشأن لطلب الخروج، في زمن حددّت له نصوص الإتفاقات سياقاته، وأسّست لصنعه إرادة تفاوضية إنطلقت مع العام ١٩٦٤م، ولم يكن بحال وليد الإنقلاب وفعله بل كان هديّة هذه الأطراف له، تؤسس لشرعية حدوثه ومجيئه الإنقلابي.

إن هذا الإصدار بقدر ما يطرح كشفاً، التواطؤ التآمري في إحداث هذا الإنقلاب ـ المأساة، وبالقدر الذي تدفع إليه تلك الملابسات والمؤشرات والإستجلاءات، نحو الخلفية التآمرية والبعد اللاوطني (الأجنبي) في إنجاز عملية الإسقاط لوضع دستوري تأسيساً لنقيضه العسكري، فإن ذلك لا يعني مطلقاً الإستغراق المَرَضيّ في مستنقع "نظرية المؤامرة" والهوس بها تفسيراً لمطلق الأحداث والمواقف والفعال. إلا أنه من الممتنع منطقاً كذلك.. نفي المؤامرة حين تتوافر دلائل مباشرتها والإتيان بها، فالتآمر والكيد ملازمات إقترنت بكل فعل أو قول إنتفى عنه طهارة القصد ونبل الدوافع إلى خبثها وخستّها.

ومع التأكيد على العمق التآمري اللاوطني لإنقلاب القذافي، فإن ذلك لا يعّد بحال نفياً لوطنية العديد من العناصر والأفراد المشاركة فيه، والتي بغفلة سياسية ـ إيديولوجية أبهم فيها على تلك الأطراف حقيقة الحدث وخلفياته ومنطلقاته، غير أنه بالقدر الذي تدفع عنها شبهة التآمر على الوطني لصالح الآخر ـ الأجنبي، فإن ذلك لا يرفع عنها مسؤولية المشاركة بإنقلابها اللاشرعي على حالة دستورية، و المساهمة في صنع هذه المأساة وجلب هذه الكارثة.

إن إنقلاب القذافي بملابساته حدوثاً، وبما آلت إليه ليبيا عبر سنوات حكمه من ركام جنوني من الخراب والتصدّع والدمار تتأذّى به الروح الوطنية وكل ذي حس إنساني، ناهيك عن الوطني، ليرسخ في حقيقته إنتفاء أية مصلحة وطنية في حدوث هذا الإنقلاب، وعدم إمتلاكه لأي مؤهلات وطنية تؤصل لإنتمائه أو إرتباطه المعنوي بهذه الأرض وهذا الوطن وأهله. فهو بفعاله الكارثية وحصاده التدميري الآثم ليؤكّد أنه لا يعدو وأن يكون غير نتاج فعل نسجته يد المؤامرة في غفلة من زمننا الوطني، لم تراع في هذا الوطن عهداً ولا حرمة ولا ذمّة.

ولله الأمر من قبل.. ومن بعد

■ التحرير

المنقذ

مجلة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

السنة السادسة عشر ■ العدد ٤٧

جمادى الآخرة ١٤١٩هـ - سبتمبر ١٩٩٨م

AL-INQAD

The Magazine of the National Front for the Salvation of Libya

Vol. 16 ■ Issue No. 47 ■ Sep. 1998

رئيس التحرير

أحمد الماقني

مدير التحرير

يوسف قاسم

أسرة التحرير

السنوسي بلالة سالم عبدالرحمن

محمد علي منصور محمد

صفحة الانترنيت

www.nfsl-libya.com

ترسل الاشتراكات والتبرعات
إلى العنوان البريدي..
أو تحول مباشرة إلى حساب المجلة
على العنوان التالي:

AL-INQAD

Acc.# 493157119

Star Bank, N.A.

Location 0999

Cincinnati, OH 45264 - USA

Europe:

Lloyds Bank

Acc.# 2838206

105 - 109 Station Rd.

Edgware % Middlesex HA8 7JL

Sort Code: 30 - 98 - 07

4 انقلاب سبتمبر.. نتاج للغفلة والخيانة والتآمر

إن الإحاطة بكل الجوانب التي صنعت إنقلاب سبتمبر وإظهار حقائقها كفيل بأن يكشف الأبعاد الكاملة للمخطط الذي إستهدف ليبيا وشعبها وخيراتها، وبدون شك فلم يعد يخفى على أحد سوى المكابرين والمعاندين أن إنقلاب سبتمبر لم يكن سوى نتاجاً للغفلة والخيانة والتآمر.

12 ظهور القذافي.. مبهمات وغوامض

لم يكن لتلك الأطراف الرابضة بقواعدها وحضورها السياسي النافذ والمراقبة بحدّةٍ للأوضاع والتقلبات، غير أن تصنع مفاجآتها وتسابق الأحداث. فلا التواصل الدستوري لديها يُطمئن، ولا الإنقطاع العسكري/الشلحيّ بخيارٍ يعوّل عليه.

77 ساعة الصفر.. من الذي حددها؟

في الإنقلابات العسكرية بالذات، لأنها أقرب إلى المؤامرة، فإن تحديد "ساعة الصفر" هي أمر بالغ الأهمية والخطورة، إذ يتوقف على حسن اختيارها وتحديدها والإلتزام بها، نجاح ذلك العمل في تحقيق هدفه الأساسي.. وهو الإستيلاء على السلطة بعد الإطاحة بالنظام القائم..

150 تاريخ نضالي مزعوم

هكذا كان القذافي مفتر ومزوّر وكاذب... طمس تاريخاً.. ليكتب بدلاً منه صفحات من الإدعاءات والمغالطات والتلفيقات والإفتراءات... فهل يصدّق أحد أن هذا التاريخ - المزعوم المحشو بالأكاذيب والتزييفات - بإمكانه أن يصنع بطلاً وطنياً؟!

مطالعة سريعة في الوثائق السرية الأمريكية 19
البعد الرابع 33
القذافي والمخابرات الأمريكية 34
خطاب الطمأنة الأمريكي 44
حدث الجلاء.. الشرعية والكنف المتنع 48
السفير نيوسوم.. والملف الليبي 58
دونالد سنوك.. هل كان فعلاوراء انقلاب سبتمبر؟ 66
مجلة المعرفة..هل استضمت في التحضيرللانقلاب؟ 70
المنشور السرّي 72
من هم الذين قاموا بانقلاب سبتمبر؟ 93
شخصية العدد.. النقيب مصطفى الخروبي 112
من هو أول رئيس وزراء للإنقلاب؟ 116
صنف ومفارقات ؟ 118
منكّرات السعدني 122
حسابات إسرائيل 127
من هو المتآمر؟ 158

Main Office: Al-Inqad % 4444 Cane Run Road % Suite 118% Louisville, KY 40210% USA

Europe: Al-Inqad % P.O. Box 74 % 28-A Seymour Place% London, W1H 5JW % England - U.K.

بين يدي
هذا العدد الجديد..

مع رفع الحظر عن جزء كبير من "الوثائق السرية للخارجية الأمريكية" الخاصة بسنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، الأمر الذي أتاح الفرصة للإطلاع على الكثير من التقارير والبرقيات والمراسلات المتعلقة بإنقلاب الأول من سبتمبر في ليبيا.

ومع إقتراب النظام الإنقلابي في ليبيا من إتمام عقده الثالث...

رأت "الإنقاذ" أن تخصّص هذا العدد منها لملابسات قيام إنقلاب سبتمبر وللأسرار والمبهمات والغوامض التي تلف هذا الإنقلاب و"رجاله"، مستندة في ذلك بالدرجة الأساسية إلى ما صدر عن النظام ذاته، وما كشفت عنه الوثائق الأمريكية التي جرى الإفراج عنها، فضلاً عن بعض الكتب والدراسات التي صدرت حول الموضوع حتى الآن.

لقد إنصبّت مادة مجلة "الإنقاذ" على إمتداد السنوات الماضية في تناولها لإنقلاب سبتمبر، في مجملها وعمومها، على بيان وكشف وتعرية وتحليل ممارسات هذا النظام وسياسته على الصعيدين المحلي والخارجي ونتائج هذه السياسات والممارسات، ولم تتناول أعداد هذه المجلة في الماضي إنطلاقة الإنقلاب وبدايته الأولى إلا لماماً.

ومن ثم فيختلف هذا العدد عن سابقيه بأنه جرى تخصيصه كلية لموضوع... أسرار وخفايا إنقلاب سبتمبر المشئوم...

- حيث تناولت عدّة مقالات فيه البيئة السياسية المحلية في ليبيا، وأطرآف الصراع الأساسية فيها "البديل الدستوري" ممثلاً في ولي العهد، و"البديل الإنقلابي" ممثلاً في الشلحي ومجموعته، والبيئة السياسية الدولية المحيطة بالنظام الملكي وأطرافها من أطماع ومصالح في ليبيا، وما لهذه الأطراف من هواجس وشكوك حول ذلك النظام، وما بينها من تنافس وصراع.
- كذلك فقد فتشت عدة مقالات عن الدور المحتمل للمخابرات الأمريكية في إنقلاب سبتمبر وصلة القذافي بها باحثة عن الشواهد والأدلّة والبيّنات، كما حاول بعضها أن يتعرّف على الأدوار الخفية والحقيقية التي لعبتها شخصيات أمريكية تواجدت في ليبيا في تلك الفترة من أمثال السفير "ديفيد نيوسوم" والدبلوماسي/القائم بالأعمال "جيمس بليك"، ورجل المخابرات و"العلاقات العامة" "دونالد سنوك" والدور المزدوج لرجل الأعمال المليونير اليهودي "أرماند هامر" صاحب شركة أوكسيدنتال... كما تعرضت إحدى هذه المقالات لمعالجة إمكانية أن تكون المخابرات الأمريكية قد استعملت صفحات مجلة "المعرفة" التي كانت تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا في الإتصال بالإنقلابيين في فترة التحضير للإنقلاب.
- كما تابعت عدة مقالات وقائع التحضير للإنقلاب وتنفيذه، وكيف جري تحديد الصفر للإنقلاب ومن حدّدها؟ وما هي صلة كل من المقدم آدم الحواز و المقدم موسى أحمد بإنقلاب سبتمبر؟
- وفيما حاولت إحدى المقالات أن تجيب على تساؤل يتعلّق بإمكانية أن تكون حسابات إسرائيل المعلقة مع النظام الملكي والشعب الليبي وراء قيام إنقلاب سبتمبر، كشفت مقالة أخرى زيف التاريخ النضالي الذي يحاول القذافي أن يصنعه لنفسه بالكذب والتزوير وتزييف الحقائق.

إننا لا نشك في أن مادة هذه المقالات والتحليلات سوف تجعل القارئ ـ كما فعلت بهيئة تحرير المجلة ـ يخرج بقناعة لا تردّد فيها مفادها أن هذا الإنقلاب لاصلة له بالأماني والإرادة الوطنية الليبية، وهو فعلاً وليد الغفلة والخيانة والتآمر، وأنه بذلك إستحق الوصف الذي أطلقه العدد عليه وهو "الإنقلاب المؤامرة".

يقول البعض أن الأعمال ببداياتها وإنطلاقاتها الأولى..

بينما يعتقد آخرون أن "الأمور" بخواتيمها ونهاياتها ونتائجها...

وحتى قريب.. كان كثيرون يتصورون أن "الفساد" الذي وقع فيه إنقلاب سبتمبر وجرّ ليبيا وشعبها إليه هو فساد خواتيم ونتائج وليس فساد إنطلاقة وبدايات.. فالبدايات كانت سليمة ووطنية وخيرّة.. نحن على يقين بأن قراءة هذا العدد الخاص من "الإنقاذ" سوف تجعل القارئ يجزم بأن البدايات ذاتها كانت فاسدة شريرة ومتآمرة.

إننا نأمل أن يكون هذا العدد من "الإنقاذ" مثل غيره من أعداد الإنقاذ "مساهمة نضالية".. يعرّي حقيقة هذا النظام والقائمين عليه أمام شعبنا، ويوقظ بعض النفوس الغافلة بمن في ذلك تلك التي ساهمت ـ بغفلة ـ في قيام الإنقلاب ونجاحه وفي صنع هذا الإنقلاب/المؤامرة/الكارثة.

كما أننا نأمل أن يشكّل هذا العدد "مساهمة علمية" تساعد في عملية توثيق وتأريخ هذه الحقبة الخطيرة من تاريخ بلادنا، وفي فتح الباب أمام المزيد عن الكتابات والبحوث في هذا الموضوع الخطير، وسوف تبقى صفحات "الإنقاذ" على أتم ترحيب بأي مساهمات في هذا المضمار.

والله من وراء القصد،،

■

انقلاب سبتمبر: نتائج الغفلة والخيانة والتآمر

بقلم: إبراهيم عبد العزيز صهد

غدت الانقلابات العسكرية النمط السائد للاستيلاء على السلطة في البلاد العربية منذ الخمسينات من هذا القرن. فقد أدّى نجاح انقلاب حسني الزعيم في الاستيلاء على السلطة في سوريا ثم نجاح انقلاب يوليو في مصر إلى زرع بذرة الانقلابات العسكرية، ثم أدّت السياسات التي رسمها الرئيس جمال عبدالناصر وعملت أجهزة حكمه على تنفيذها والدعوة إليها في المنطقة العربية على تعهد بذرة الانقلاب العسكري وتشجيع نموها في عقول العسكريين العرب ودَفْع شعوب المنطقة إلى الاستسلام لها والتسليم بها كنمط مقبول من أنماط التغيير، بل وربما النمط الوحيد. ونتيجة لهذا التعهد الدؤوب والمبرمج نمت هذه البذرة وأصبحت هاجسا كبيرا يجتاح المنطقة العربية ويعصف بعقول الحكام والمحكومين على حد سواء. وتوالت الانقلابات العسكرية، حتى لا تكاد تجد دولة عربية واحدة لم يحدث فيها انقلاب عسكري، بعضها نجح في إيصال من قاموا بها إلى سدة الحكم، بينما فشل بعضها الآخر في تحقيق ذلك. وكانت محصلة تلك الانقلابات الناجحة والفاشلة - على حد سواء - زرع أسافين من الشك والقلق قادت إلى زعزعة الاستقرار، وإلى مزيد من الانقلابات العسكرية.

وفي خضم رنين الشعارات التي يطرحها البيان الأول وهدير دبابات الانقلابيين تضيع تساؤلات جوهرية ومصيرية: هل كان الانقلاب العسكري ضرورة تمليها فساد الأوضاع القائمة؟ أو بالأحرى هل كان الفساد والظلم والأوضاع السيئة للبلد وللمواطنين هي الدافع الأساس وراء الانقلاب؟ وهل تقوم الانقلابات وتنجح إذا ماتوفرت معطيات أوضاع سيئة فاسدة ظالمة؟!!. وهل تفرز الانقلابات أوضاعا أفضل من الأوضاع التي كانت قائمة؟. وهل نجحت الانقلابات العسكرية في المنطقة لبراعة القائمين بها في التخطيط والتنفيذ أم لعوامل أخرى؟ ، وغيرها من التساؤلات التي من شأن الإجابة الموضوعية عنها أن تكشف لنا حقائق نجهلها عن الانقلابات العسكرية.

وليس الغرض من هذه المقالة الإجابة على هذه التساؤلات في عمومها، فهذا يحتاج إلى بحث أوفى وأعمق، لكن هذه المقالة معنية - بإذن الله - بانقلاب سبتمبر، ليس فقط كونه أحد هذه الانقلابات التي ابتليت بها هذه الأمة، ولكن أيضا لكونه أكثر هذه الانقلابات غرابة، وأكثرها إثارة لعلامات الاستفهام:

- فكيف استطاع ملازم أول بالجيش الليبي ومعه عدد محدود من الضباط والجنود أن يتحركوا ليلة الأول من سبتمبر ويستولوا على السلطة في ليبيا؟
- وماهي هوية هذا الانقلاب؟ وماهي الأطراف التي تقف وراءه؟
- وكيف تم تحييد قوات الأمن وبأيدي من؟ وكيف لم تقاوم وحدات الجيش ولماذا؟
- وكيف أمِنَ الانقلابيون من تدخل القواعد العسكرية الأجنبية التي كانت موجودة آنذاك؟
- ثم كيف استطاع الانقلابيون تأمين وضعهم وسيطرتهم في المراحل الصعبة الأولى؟ وهل شاركت أطراف غير ليبية في تأمين هذه السيطرة؟..... فهذه الأسئلة وغيرها لم تجد إجابة شافية رغم مرور الزمن، ولم تفلح بعض الأحاديث التي أدلى بها بعض من شارك في الانقلاب إلا في زيادتها غموضا وتعقيدا. ومما لاشك فيه أن أموراً كثيرة لا تزال غائبة تلف انقلاب سبتمبر بغلالة سميكة من الغموض، وليس ثمة من أمل في أن تنزاح هذه الغلالة في المستقبل القريب.

وفي الواقع فإن مهمة الانقلابيين ليلة الأول من سبتمبر لم تكن بالمهمة الصعبة، فقد تضافرت جملة من العوامل والظروف في تسهيل حركتهم، وتكفلت عوامل أخرى بإحباط أية محاولة قد تعترضهم. وأهم هذه العوامل جميعها كانت الحالة السياسية السائدة في ليبيا آنذاك وما ترتب عنها من تسيب أمني خطير بلغ في بعض الأحوال درجة اللامبالاة وفي أحوال أخرى درجة التواطؤ والخيانة. وبدون شك فإن العهد الملكي قد خسر معركة استمراره في الحكم على أرضية لم يصنعها انقلابيو سبتمبر وفي وقت يسبق سبتمبر بسنوات عدة، بل يمكن القول أن العهد الملكي امتنع أصلا أن يخوض معركة البقاء ولم يُعِدَّ لها أية عدة، وترك مصيره في مهب التيارات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

الأمير الحسن الرضا في وداع الملك إدريس السنوسي

الاعتبارات السياسية

كانت ليبيا أكثر الدول العربية تأثراً خلال الخمسينات والستينات بالرياح العاتية التي كانت تهب من ناحية مصر الناصرية. وكانت هذه الرياح تحمل بذور التحريض على قلب أنظمة الحكم القائمة، خاصة الملكية منها، وقد لعب الجوار والقرب دوراً في حجم التأثير الذي وقع على ليبيا. وتكفلت الدعاية المركزة التي كانت تبثها أجهزة الإعلام المصري في جعل مطلب التغيير يتحول إلى هاجس شغل عقول الناس كلهم، ثم في توجيه هذا المطلب وحصره في الانقلاب العسكري. ولم تنحصر أدوات تلك الدعاية في «صوت العرب» وغيرها من الإذاعات الموجهة، ولا في الصحف المصرية التي كان العهد الملكي يسمح بتوزيعها، بل شمل التواجد البشري المصري في ليبيا متمثلا في كثير من المدرسين الذين يوجهون عقول تلاميذهم بنفس توجيه الدعاية الرسمية. وكان عناصر السفارة المصرية يتحركون بكل حرية مجترئين على كل التقاليد والأعراف الدبلوماسية، ومتجاوزين لكل اللياقات والاعتبارات التي يمليها الجوار والأخوة. وتجاه ذلك لم تفعل حكومات العهد الملكي المتعاقبة أي شيء لتبديد هذا الهاجس، ولم تقم بأي مجهود إعلامي يذكر لتوعية الناس وتسليط الأضواء على الإنجازات التي كانت بحوزة الشعب الليبي آنذاك والتي تتمثل في:

- وضع دستوري يكفل هامشا لا بأس به من الحريات والضمانات كانت لا تتوفر عند أي من الدول العربية آنذاك، بما فيها تلك التي تتصدر التحريض على الانقلاب،
- و إنجازات عملاقة في مجالات التعليم والخدمات،
- و سياسة متزنة في مجال العلاقات الدولية،
- و مواقف مشرِّفة - دون أي مَنٍّ ولا ضجيج - دعماً للقضايا العربية والإسلامية،
- و حسن للتصرف - إلى حد بعيد - في عائدات النفط وتوظيفها في خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وغيرها من الإنجازات التي كانت - على روعتها - كماً مهملاً في المشروع الإعلامي لحكومات العهد الملكي، وطغت بدلا منها على السطح ما كان لهذه الحكومات من عيوب، وهي ليست بالعيوب القليلة على أية حال. وباختصار فقد نجحت الدعاية الواردة من وراء الحدود - مع ما صادفته من

عجز إعلامي لحكومات العهد الملكي - في صرف عيون الليبيين عن كل النواحي الإيجابية وتحويلها إلى نواحي القصور والظل، بل واختُلقت عيوب لم تكن موجودة أصلا تركّزت حولها مواضيع الدعاية حتى صدّقها الناس. ومع مرور الزمن استفحل الأمر فانسدّت كل إمكانات الرتق والترميم أو التطور والارتقاء التدريجيين، ونما بدلا منها هاجس الانقلاب والتغيير.

حسابات معلقة:

وكما فشلت السياسات الإعلامية للعهد الملكي في احتواء الدعاية الناصرية، فقد فشلت أيضا في استثمار مميزات سياساتها العربية والدولية، وجنت بدلا من ذلك إسقاطاتها، وكان على العهد الملكي أن يدفع الثمن فادحاً في تسوية بعض الحسابات في الساحتين العربية والدولية.

إنجازات غير مستثمرة:

فسياسات العهد الملكي في نصرة ودعم القضايا العربية لم تكن مقبولة في بعض الأوساط الدولية، بما في ذلك بعض حلفاء العهد الملكي. وبدون شك فإن موقف ليبيا المعروف المساند للقضية الجزائرية، وموقفها المساند للقضية الفلسطينية، ودعمها المادي لحركة المقاومة الفلسطينية، ثم في الوفاء الكامل بحصة ليبيا المالية التي قرّرها مؤتمر الخرطوم (فيما تخلفت دول عربية أخرى عن الوفاء)، لاشك أن هذه المواقف - على سبيل المثال - لم تكن لتقابل بالارتياح في الأوساط الغربية والإسرائيلية على وجه الخصوص. ومن المفارقات العجيبة والمؤلمة أن تلك المواقف لم تقابل بالعرفان في الأوساط العربية، كما أن حكومات العهد الملكي قد أهملت إبرازها لاسيما عندما كانت تواجه اتهامات بأنها مقصرة في المجال العربي. لقد تعاملت حكومات العهد الملكي بتواضع شديد فاق كل حد في زمن لم يكن للمتواضعين فيه من مكان.

القواعد العسكرية بين الحلفاء والأشقاء:

وكان على العهد الملكي أن يسوي حساباً آخر نجم عن الموقف الذي اتخذه بتجميد نشاط القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية أثناء حملة السويس (العدوان الثلاثي) وخلال حرب ١٩٦٧م. هذا الموقف الذي كانت ليبيا تُعرِّض نفسها فيه لاحتلال بريطاني خلال حملة السويس والذي أدّى إلى الحيلولة دون الفرقة -البريطانية التي كانت تتمركز في ليبيا من المشاركة في الحملة، وجمّد نشاط قاعدة العدم الجوية التي كانت على مسافة دقائق تقطعها النفاثات البريطانية لتكون فوق القاهرة أو الإسكندرية. ومرّة أخرى تنكرّت مصر الناصرية لهذا الموقف، فاتّهمت ليبيا بسماحها للبريطانيين باستخدام أراضيها منطلقا للعدوان، وحتى بعد مضي أكثر من نصف قرن ونشر الوثائق السرية الرسمية البريطانية فما زال السيد محمد حسنين هيكل مصرا على ترديد ذلك الاتهام، ومازال هناك من يصدقه. ولقد كان كافيا - مثلا - أن يقول الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه «انتظرناهم من الشرق فجاؤونا من الغرب» لأن تتّهم ليبيا بسماحها للقوات الجوية الأمريكية بالمشاركة في حرب ٦٧، ولأن يترتب عن ذلك قلق وتململ في الشارع الليبي!!. ولقد فشلت حكومات العهد الملكي في بلورة موقف سياسي يرد على هذه الاتهامات الملفّقة والتي ثبت زيفها. وبدون شك فإن مواقف العهد الملكي في هذا الخصوص كانت مثار حفيظة الدولتين الكبيرتين، فبريطانيا حُرمت من استخدام قواعدها - ولو تكتيكيا - خلال حملة فقدت فيها هيبتها لتلأخر حسمها للمعركة، وأمريكا لم يعجبها قرار العهد الملكي بتجميد نشاط قاعدة الملاحة خلال حرب ٦٧ مما أوقف كل النشاطات التدريبية والاستطلاعية في القاعدة. ولقد أدى ذلك بالدولتين إلى عدم الاكتراث لمصير العهد الملكي، بل ساهمت إحداهما أو كلاهما في العمل على إنهائه. ومرة أخرى جنى العهد الملكي سلبيات مواقفه وحُرم من إيجابياتها.

مبادرة إيجابية تضيع سدى:

ولقد كانت الملابسات التي أحاطت بمبادرة السيد محمود المنتصر «رئيس الوزراء آنذاك» بفتح المفاوضات مع كل من أمريكا وبريطانيا - عام ١٩٦٤ حول مستقبل قواعدهما في ليبيا ملابسات مؤسفة أثارت قلقا بالغا لدى الدوائر العليمة. ففيما كانت الحكومة الليبية منشغلة بالتدابير الدبلوماسية الكفيلة بإخطار الدولتين بنوايا ليبيا بحث مستقبل هذه القواعد، وفيما كانت الحكومة حريصة كل الحرص على سريّة هذه الاتصالات وعدم خروجها للعلن، ربما حرصا على نجاحها، دعا الرئيس جمال عبدالناصر في خطاب له الحكومة الليبية إلى تصفية القواعد الأجنبية. ولقد كانت هذه الدعوة مفاجئة، فلم يكن من الأحداث والوقائع مايبرّر توقيتها، كما جاءت وكأنها جزء دخيل على فقرات خطابه. ولم يكن من تفسير لذلك سوى أن الرئيس عبدالناصر قد علم بمبادرة الحكومة الليبية إما بتسريب أمريكي - بريطاني أو من مصادر مخابراته النشطة في ليبيا. ولقد أجبر ذلك رئيس الوزراء إلى الإعلان عن مبادرته مما حرمه من المناورة التي كانت السرية تتيحها له. لكن الأوساط العربية والشعبية في ليبيا فسّرت ذلك الإعلان على أنه رضوخ لمطالب الرئيس عبد الناصر ولافضل لحكومة المنتصر فيه. ثم كانت الطامة حين استجابت الحكومة الليبية لمطلب من الرئيس عبدالناصر بعدم الإصرار على التصفية الفورية الكاملة للقواعد وذلك بعد أن قطعت المفاوضات شوطا لا بأس به، فقد فوجيء السيد حسين مازق « وزير الخارجية» الذي كان يحضر اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة، فوجيء بالرئيس عبدالناصر يطلب منه - أثناء مقابلته في القصر الجمهوري - بأن لا تُصرّ ليبيا على التصفية الفورية الشاملة للقواعد. وحتى وإن كان عبدالناصر قد صاغ ذلك على هيئة نصيحة، إلا أنه قد اتضح فيما بعد أن أمريكا (الرئيس جونسون) قد

آرماند هامر

ليفيد ليوسوم

طلبت منه القيام بهذا المسعى. ولسنا بصدد تفسير لجوء أمريكا لعبدالناصر، ولا لسبب قبوله القيام بذلك الدور الذي يتناقض مع مواقفه المعلنة وعلى الأخص خطابه المشار إليه، لكن المهم هو أن توقف الحكومة الليبية عن الاستمرار في متابعة الموضوع دون تفسير لذلك قد كان نقطة أخرى تسجَّل ضد العهد الملكي.

حريق آبـار البترول:

في عام ١٩٦٥م شبَّ حريق في أحد حقول النفط الليبية (الامتياز ٦٥ التابع لشركتي (بريتش بتروليوم و بانكر هانت)، ولقد كان الحادث نتيجة لعملية تخريب مدبَّرة نُفذت لصالح أحد أجهزة المخابرات العربية. كانت أهداف العملية إرهاب العهد الملكي، وإثارة الاضطرابات، وإظهار عجز النظام وعدم قدرته على حماية حقول النفط. وفيما فشلت العملية في تحقيق هدفيها الأول والثاني إلا أنها نجحت في إقناع شركات البترول والدول الغربية بأن حقول النفط في خطر داهم وأن أجهزة العهد الملكي غير قادرة على ضمان حمايتها. ولقد اتسم تصرف الحكومة إزاء هذه العملية بالضعف، فلم تشر لا من قريب ولا من بعيد لتورط دولة أجنبية في هذه العملية. وجدير بالذكر أنه قد قبض على منفذي العملية، وأشهرهم كان مدنيا يُعرف باسم «مفتاح الهنديايني» وحكمت عليه المحكمة بالإعدام، إلا أن الملك إدريس خفَّف الحكم إلى السجن، وبمجرد نجاح الانقلاب أُفرج عن الهنديايني ومنح رتبة ملازم أول بالجيش الليبي، ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى قُتل في حادث سيارة غامض؟؟!!.

مظاهرات حرب ٦٧

مع اشتعال حرب ١٩٦٧ انفجرت المظاهرات الشعبية في طرابلس وبنغازي وغيرهما من المدن الليبية، وصبَّ المتظاهرون جام غضبهم على الأقليَّة اليهودية في البلاد، فأُحرقت بعض ممتلكاتهم وتعرض بعضهم لمعاملات غير لائقة من قبل الجماهير الغاضبة. وقد اتصف تصرف الحكومة إزاء ذلك بالتهاون وعدم الحزم، وقد بالغ اليهود في مخاوفهم ونزحت الغالبية العظمى منهم عن ليبيا، لكن التوعُّدات أُطلقت آنذاك ليس في اتجاه العهد الملكي فقط وإنما باتجاه عموم الليبيين، وسمع الليبيون عبارات تهددهم بأنهم سيدفعون ثمنا غاليا. وهذه المسألة هي الأخرى تقع في إطار الحسابات التي كان على العهد الملكي أن يسوِّيها ويدفع ثمنها فادحاً، كما أنها تقع في جملة الدوائر الغامضة التي تلف انقلاب سبتمبر والتي تتبدى في جملة من المواقف والسياسات المتبادلة بين نظام القذافي وإسرائيل.

وبالاضافة إلى هذه الحسابات فثمة ثلاث مسائل أسهمت إلى حد كبير في تقرير مصير الحكم الملكي:

●● أولها: مسألة خلافة الملك إدريس، وهي مشكلة ترتبت عن ثلاث عوامل هي: تواضع الملك إدريس وزهده، وغياب دور الأسرة السنوسية، وعدم إعداد ولي العهد للمهمة. وبدون شك فقد أساء كثيرون فهم وتقدير تواضع الملك إدريس وزهده، واستغل آخرون هذا التواضع والزهد أسوأ الاستغلال، وقد أدَّت الملابسات التي أحاطت بمقتل السيد إبراهيم

الشيخ عبدالحميد العبَّار — السيد مفتاح عريقيب

الشلحي وما ترتب عنه من تداعيات إلى إبعاد الأسرة السنوسية عن الملك، مما حرمه من النصح المخلص الجريئ من كبار الأسرة، كما حرمه من نافذة مباشرة على ما يجري، وبدلا من ذلك أحاطت بالملك حاشية زادت من عزلته واستغلَّت زهده وتواضعه. وكان موضوع ولاية العهد عاملا في تعميق هذا المشكل. صحيح أن الملك قد اختار السَّيد الحسن الرضا وليًّا للعهد، وأقرَّ مجلس الأمة هذا الاختيار. وصحيح أن وليَّ العهد قد اتَّصف بدماثة الأخلاق وحسن الشمائل والتواضع، كما أنه كان يحظى بالتقدير والاحترام مما يؤهله لتولِّي الأمر بعد الملك إدريس، رغم ذلك فإن خلافة شخصية فذَّة مثل الملك إدريس كانت مهمَّة غاية في الصعوبة، كما أن هناك من كان يرى أن السيد الحسن لا يُمثِّل الخيار الأفضل من بين الأسرة السنوسية من أمثال السيد صفي الدين الشريف أو أحد أبناء السيد أحمد الشريف (العربي أوالزبير أو أبوالقاسم أومحي الدين)، بل إن عدم اختيار السيد الصديق الرضا (الأخ الأكبر للحسن) قد أثار تساؤلات في مختلف الأوساط التي تعرف ما يتمتَّع به الصديق من شجاعة وحزم وذكاء أكسبته إحتراماً وتقديراً واسعاً، وفُسِّر تجاوزه على أن بعض النافذين من الحاشية قد وضعوا «فيتو» أمام الصدِّيق وذلك بسبب مواقف له من أسرة الشلحي بما في ذلك موقفه المتوازن من مقتل إبراهيم الشلحي. ورغم كل ذلك فقد قوبل تعيين السيد الحسن بارتياح شعبي أظهر رغبة الناس في وضع حد لظلِّ ولاية العهد، وقد قام ولي العهد - إثر تعيينه - بجولة ناجحة في مدن وقرى ليبيا استقبل فيها استقبالا شعبيا كبيرا. لكن لم يفعل لا الملك ولا حكوماته - دون استثناء - شيئا في مضمار إعداد ولي العهد لتولِّي مهامه، فبدا وليُّ العهد كأنه معزول في دائرته الخاصة، كما بدا بعيدا ومعزولا عن عمِّه الملك. بل إن التكهنات كانت تملأ البلد من أن ولي العهد لن يُمكَّن من اعتلاء العرش بعد وفاة الملك إدريس وأن انقلابا عسكريا يقوده العقيد الركن عبدالعزيز الشلحي سوف يستولي على مقاليد الأمور في البلاد بمجرَّد وفاة الملك إدريس، ولم تفعل الحكومات شيئا لوضع حد لهذه التكهنات التي كانت تسري في كل الأوساط بما فيها الجيش، بل اختارت تجاهلها إما عمداً أو جهلا بآثارها. أما الملك إدريس الزاهد فقد حاول من جهته - وبطريقته الخاصة - أن يتفادى مشكلة خلافته، فحاول - قبل تعيين وليِّ العهد - أن يتحوَّل بالبلاد إلى النظام الجمهوري، وعارضته في ذلك قوى سياسية

كثيرة، وحاول أكثر من مرة أن يُقنِّم استقالته بما يُمكِّن ولي العهد من ارتقاء العرش في حياته؛ ولكنه وُجه بالمظاهرات والوفود التي ترفض تخليه عن الحكم وتطالبه بالبقاء. وكان أخر مسعى له في هذا الصدد كتاب التنازل عن العرش الذي سلَّمه إلى الشيخ عبدالحميد العبَّار (رئيس مجلس الشيوخ) وبموجبه كان سيتم تنصيب وليّ العهد ملكاً. وكان مقرراً أن يناقش مجلس الأمة هذا الكتاب في جلسة يدعوه إليها رئيس مجلس الشيوخ بتاريخ الخامس من سبتمبر ١٩٦٩م. ومن الجدير بالذكر أن هذا الإجراء لم يكن ذائعا في حينه واقتصر العلم به على رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب، غير أنه من المؤكَّد أن أجهزة استخبارات بعض الدول قد علمت بعزم الملك على التنازل، ومن المؤكد أيضاً أن بعض تلك الأجهزة قد أخطرت الانقلابيين بهذا التطور الذي كان من شأن حدوثه أن يقلب خططهم رأساً على عقب. إن توقيت الانقلاب لا يمكن عزله عن ذلك التطور، كما أنه قد يُفسِّر ما عُلم بعدئذ من أن العقيد الشلحي كان يعتزم القيام بانقلاب يوم الخامس من سبتمبر.

●●ثانيها: أحداث يناير٦٤ المؤسفة. فبمناسبة انعقاد أحد مؤتمرات القمة العربية نظَّم الطلاب في مدينة بنغازي مظاهرة كان الغرض منها على ما يبدو إعلان تأييد المؤتمر، لكن المظاهرة لم يكن مرخَّص بها. وكان الملك إدريس - بحكم سنه الكبير - قد أناب عنه وليَّ العهد.. الأمير الحسن لحضور المؤتمر على رأس وفد كبير كان من ضمنه رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وأثناء المظاهرة انطلقت هتافات تنتقد تغيُّب الملك عن المؤتمر، وحدث إثر ذلك ما يحدث في المظاهرات عادة من شغب ، ثم تصاعد التوتر وانتشر، وكان رد فعل رجال الأمن الموجودين في مكان المظاهرة غير مبرر على الإطلاق إذ قام بعضهم بإطلاق الرصاص مما أدى إلى سقوط ثلاث طلاب قتلى ووقوع عدد من الطلاب جرحى، ثم تتابعت مضاعفات هذا الحادث، وعاشت مدينة بنغازي عشية وليلة متوترة أعقبها أيام عصيبة. صحيح أنه ثبت أن إطلاق الرصاص على المتظاهرين قد قام به رجال الأمن المتواجدين في الموقع دون أن يكون لديهم أية تعليمات من مستويات أعلى، وصحيح أن الحكومة اعترفت بالخطأ وقامت بسلسلة من الإجراءات التي تحمل طابع التهدئة والاعتذار منها سحب قوات الأمن من شوارع بنغازي بحلول مغرب ذلك اليوم، وتنظيم جنازة كبيرة في اليوم التالي شارك فيها أهالي مدينة بنغازي يتقدَّمهم المحافظ وعميد البلدية

العقيد عبدالعزيز الشلحي

عمر الشلحي

وعدد من المسؤولين الحكوميين وأعيان المدينة، كما قامت الحكومة بتقديم التعازي إلى ذوي القتلى، ونقلت المصابين إصابات البالغة إلى الخارج للعلاج على نفقة الدولة، وشكَّلت لجاناً للتحقيق في الحادث. غير أن ذلك كله لم يكن كافياً، فقد حاولت أطراف معينة تصوير مظاهرة الطلاب على غير حقيقتها وإبرازها وكأنها محاولة عصيان مدني، وسرت حمَّى إرسال برقيات مؤيدة للوضع - خلى معظمها من إدانة إطلاق الرصاص على الطلاب - وجرى نشر هذه البرقيات وإذاعتها على نطاق واسع، مما أساء إلى مشاعر الناس، ثم كانت الطَّامة حين عجزت لجان التحقيق عن أن تتوصل إلى نتائج بالرغم من وضوح بعض القضايا على الأقل، وقيل بأن بعض أجهزة الأمن قد تدخَّلت لعرقلة التحقيقات. وبالرغم من أن الحادث يُشكِّل حادثاً منعزلا وخارجا عما تعوَّده الناس من العهد الملكي، إلا أن الحكومة فشلت في إتخاذ إجراءات تطمئن الناس على أن العدالة قد أخذت مجراها، وعلى أنها قد وضعت تدابير تكفل عدم تكراره، وبقي الحادث ودلالاته وآثاره قائماً في الأذهان.

●●ثالثها: انحسار النفوذ البريطاني أمام المد الأمريكي المتصاعد آنذاك، وحلول أمريكا محل بريطانيا في مناطق الشرقين الأوسط والأدنى. ومعروف أن الملك إدريس يميل دائماً إلى إعطاء أفضلية لبريطانيا على أمريكا ربما لاعتبار التحالف الذي أُبرم خلال الحرب العالمية الثانية واشتركت بموجبه قوات ليبية (الجيش السنوسي) في القتال ضمن قوات الجيش الثامن البريطاني. ومن المؤكَّد أن الملك إدريس إما أنه لم يع التبدلات التي طرأت على وضع بريطانيا الدولي أو أنه لم يُقدِّر شدة التنافس بين الحليفتين (أمريكا و بريطانيا) وأن هذا التنافس قد بدأ يأخذ صفة الحسم. ولم تكن أمريكا - بحكم إمكاناتها العملاقة - بعيدة عن مجريات الأمور في ليبيا، فكانت تعرف توجهات الملك وكانت تضيق بها، كما كان وجودها في ليبيا مؤثراً وفي مواقع حسَّاسة (شركات البترول، قاعدة الملاحة، البعثة العسكرية الأمريكية، المركز الثقافي الأمريكي، وغيرها).

هذه هي الأرضية السياسية التي تقرر عليها مصير العهد الملكي في ليبيا، ولقد كان للحسابات والعوامل التي أشرنا إليها دور مهم في تشكيل الانطباعات - في الداخل والخارج - حول أداء ومصير العهد الملكي: أما في الداخل فقد أدَّت إلى نمو هاجس التغيير وأصبح مطلبا غير محدد الملامح، وأما على المستوى الدولي فقد أسست - بعض الدول - على هذه الانطباعات سياسات مساندة لتغيير نظام الحكم في ليبيا. وجدير بالذكر أن مصادر عدة قد أشارت إلى أن التقرير النهائي الذي قدَّمه (السيد ديفيد نيوسم) السفير الأمريكي في ليبيا - بمناسبة انتهاء مهمته في عام ١٩٦٩م - قد تضمَّن تأكيداً لقناعات سبق له التعبير عنها بأن النظام الملكي لن يمكنه الاستمرار وأن من الصالح العمل على إحلال البديل. ولقد كان مثل هذا التقرير وغيره من المواقف يترجم إلى سياسات ساعدت هي الأخرى في تمهيد السبيل أمام الانقلابيين في سبتمبر.

الاعتبارات الأمنية

غير أن هذه الاعتبارات السياسية ما كان لها أن تؤدي إلى سقوط العهد الملكي ونجاح انقلاب كان يفتقر إلى كل مقومات النجاح، من

التخطيط الجيد، والقيادات المقبولة المعروفة، ومن حجم القوات المشاركة، فكم هي أنظمة الحكم التي استمرت في المنطقة العربية وفي غيرها من مناطق العالم بالرغم من كونها معروفة بفسادها وبسوء ممارساتها السياسية وبانتهاكاتها لحريات وحقوق مواطنيها، ولم يكن في سجل العهد الملكي أية تجاوزات تذكر في مجالات حقوق الإنسان أو في مجالات الفساد السياسي والمالي، غير أن العهد الملكي كان يواجه قصوراً وخللا شديداً في ناحية مهمة جداً وهي أمن النظام نفسه.

فمن البديهيات أن لكل حكومة ركائز وتدابير لتأمين نظام الحكم والحفاظ على استمراره واستقراره، وتحظى هذه التدابير والركائز باهتمام وأولوية بالغة في سلم أولويات الحكم. غير أن الإجراءات الأمنية التي اتخذتها حكومات العهد الملكي لحماية الوضع قد اتصفت بالضعف والتردد. فليس ثمة ما يُعرف لدى الدول بالعقيدة الأمنية، ولم يتم صياغة أية استراتيجيات بعيدة المدى تؤسس عليها خطط محددة، وكل ما توفر من إجراءات لم يزد عن كونه ترتيبات مرتجلة نتيجة لاجتهادات فردية لم تجد نفعاً. ولقد كان الافتراض شائعاً أن العهد الملكي قد بنى سياسة تأمين النظام إعتماداً على مرتكزات ثلاث تمثلت في: القوة المتحركة، ووحدات مخصوصة من الجيش، والقواعد العسكرية الأجنبية. غير أن التطورات قد أثبتت خطأ هذا الافتراض.

القواعد العسكرية الأجنبية:

فلقد ثبت عدم وجود أي اتفاق بين حكومات العهد الملكي أو الملك نفسه وبين أي من الدولتين اللتين كانتا تحتفظان بقواعد عسكرية في ليبيا للتدخل لحماية النظام في مثل هذه الأحوال. بل كان تصرُّف كل من بريطانيا وأمريكا تجاه الانقلاب موحيا بتعاونهما مع الانقلابيين، فقد أعلنت كلاهما ـ غداة الانقلاب ـ تجميد نشاط قواعدهما في ليبيا وبادرتا إلى الاعتراف بالوضع الجديد، وعجّلتا بوصول سفيريهما الجديدين إلى ليبيا، وكان السفير البريطاني على متن أول رحلة جوية دولية تصل إلى طرابلس (شركة B.O.A.C.) ولا يُعلم يقيناً ما إذا كانت بريطانيا على صلة مسبقة بالانقلابيين، غير أنه من المؤكّد أن أمريكا كان لها صلات مع عدد من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب، كما أن شواهد تحرك عدد من ضباط قاعدة الملاحة في الساعات المبكرة من يوم الانقلاب وتجولهم في مناطق معينة من طرابلس تدل على أنهم كانوا يراقبون الموقف عن كثب وربما نتيجة لعلم مسبق.

القوة المتحركة:

أما فيما يتعلق بالقوة المتحركة فقد كانت مجهزة تجهيزاً جيداً، ولقد كان في إمكان هذه القوة انطلاقا من معسكراتها الرئيسية في (قرناده و (بنينه) و (قُرجي) من التغلّب على القوات القليلة العدد والعدة التي تحركت ليلة الأول من سبتمبر، وكان في إمكانها تأمين البيضاء وبنغازي وطرابلس على التوالي. غير أن القوة المتحركة واجهت تطورات ـ في الفترة التي سبقت وقوع الانقلاب مباشرة ـ اتصف بعضها بالغرابة وبلغ بعضها حد التواطؤ والخيانة:

■ فقد جرى نقل (الزعيم السنوسي الفزاني) مؤسس القوة المتحركة وقائدها من منصبه، وهو معروف بولائه المطلق للملك إدريس وللأسرة السنوسية، وحتماً كان سيقف في مساندة وليّ العهد. وكان السنوسي الفزاني من الضباط القلائل الذين حافظوا على موقف متوازن إثر مقتل الشلحي واستمر في علاقاته الحميمة مع أبناء السيد أحمد الشريف ومع بقية أفراد الأسرة السنوسية، كما أنه معروف بسيطرته على القوات التي تحت إمرته، علاوة على أنه مشهور بالاقدام والشجاعة لدرجة التهوّر. الغريب أن يتم نقل الفزاني قبيل وقوع الانقلاب بفترة وجيزة ودون أي مبرر. وقد أُسندت للفزاني مهمة حكمدار المطافي!!. وبدون شك فقد أحدثت هذه الخطوة في هذا الوقت بالذات خللا كبيراً

الزعيم السنوسي الفزاني

من هو النقيب مفتاح ؟

ورد في برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ١٩٦٩/٩/٣ موقّعة من القائم بالأعمال المستر بليك وتحمل الرقم (٦٤٦) بشأن الوضع في منطقة طبرق خلال الأيام الأولى للإنقلاب، أن القائم بأعمال السفارة البريطانية المستر ويكفيلد Wakefield أعلم المستر بليك خلال اجتماع ضمّهما عند الساعة الواحدة من بعد ظهر ذلك اليوم أن قوة دفاع برقة ما تزال مسيطرة على طبرق وأن وحدة سيارات مدرعة بقيادة النقيب مفتاح تمكنت من الإفلات من التجميع المباغت الذي حدث لوحدات القوة المتحركة في قرنادة (عن طريق العناصر الإنقلابية) وأن الوحدة توجّهت إلى طبرق لتعزيز قوات دفاع برقة فيها. ويبدو أن النقيب مفتاح سمع إشاعات عن قلاقل محتملة فطلب الإذن له بتجهيز وحدته مبكّراً، إلا أن اللواء أبوشاح (قائد عام قوات الأمن) وعدداً آخر من الضباط الكبار رفضوا الموافقة له على طلبه. وقد علق المستر ويكفيلد (الذي كان يعتقد أن قوات الجيش لم تصل إلى طبرق حتى ساعة حديثه مع القائم بالأعمال الأمريكي)، أن موقف قوة دفاع برقة خلال الإنقلاب قد أكّد له قناعته بعدم جدوى هذه القوة كمنظمة عسكرية. وأضاف بأن الضابط الوحيد من الضباط الكبار بهذه القوة الذي كان ذا كفاءة عالية هو "السنوسي الفزاني" غير أنه وللأسف جرى اعتقاله مبكراً. وأضاف المستر ويكفيلد أنه لما يدعو للسخرية أن النقيب مفتاح كان من بين ضباط القوة المتحركة الذين وجد الضباط الإنجليز (المدربين المستشارين بتلك القوة) صعوبة في التعامل معه، ولكنه أثبت في هذا الظرف جدارة عالية.

في قدرات القوة المتحركة. فلماذا نُقل الزعيم الفزاني.. ومن كان وراء هذا القـرار؟!!، وهل كـان لانقـلاب الشلحي (المنتظر) دور في هذا القرار؟!!!.

■وقبيل الانقلاب صدرت أوامر غريبة بإلغاء حالة الاستعداد القصوى التي كانت عليها القوة المتحركة، وتحولت إلي وضع الاسترخاء الذي لم تعرفه القوة المتحركة في تاريخها، فلماذا اتخذ هذا القرار؟ ولم اتخذ في ذلك الوقت بالذات؟ ومن الذي أمر به ولأية دوافع؟.

■في هذا الخضم تمكّن المقدم موسى أحمد الحاسي (وهو من ضباط الجيش) من تجنيد أحد أقاربه (النقيب عبدالله شعيب الحاسي) من ضباط القوة المتحركة في معسكر قرنادة الحصين، وبطريقة ما تولى هذا الضابط مهمة ضابط خفر معسكر قرنادة ليلة الأول من سبتمبر، وقد ألغى هذا الضابط ما تبقّى من إجراءات الحراسة والأمن حول المعسكر، مما مكّن القوة الصغيرة القادمة من مدينة درنه ـ بقيادة المقدم موسى الحاسي ـ من احتلال المعسكر والسيطرة على ما فيه من دبابات وأسلحة دون أية مقاومة. وبدون شك فإن سقوط معسكر قرناده قد مكّن الانقلابيين من الاستيلاء على القوة المدرعة الوحيدة في كامل المنطقة الشرقية، وحقق لهم كسر حلقة الاتصال بين معسكرات القوة المتحركة الأخرى، علاوة على ما كان يعنيه من سقوط مدينة البيضاء (العاصمة الإدارية).

■ ولقد ظل معسكر قرجي قادراً على التحرك حتى منتصف نهار الأول من سبتمبر، حين استسلم لعناصر قليلة من الجيش، وكان معسكر قرجي يحتوي على وحدة مدرعات وعناصر أمن محمولة، وهي قوات كانت كافية لتكوين قاعدة للمقاومة إن لم نقل بأنه كان في إمكانها تأمين مدينة طرابلس والسيطرة عليها. غير أن معسكر قرجي لم تكن لديه أية خطة، ولم ترد إليه تعليمات بالتحرك ولذلك ظل دون حراك، والغريب أن الانقلابيين لم يكونوا على علم أو دراية بخطورة معسكر قرجي، ولم يفكّروا في السيطرة عليه إلا بعد منتصف النهار بعد أن نبههم لذلك أحد ضباط الجيش ممن تطوعوا بإسداء النصائح في الأيام الأولى للانقلاب.

وباختصار فإن افتقار القوة المتحركة إلى خطط مسبقة وتعليمات واضحة، علاوة على التغيير المفاجيء في قيادتها قد أدى إلى حالة التسيب التي قادت إلى عجز ضباطها وقياداتها عن القيام بمبادرات تلقائية، وبدون شك فقد خيّمت على هذه القيادات أحداث يناير ١٩٦٤ التي تم توجيه اللوم فيها ـ على نطاق واسع ـ إلى القوة المتحركة.

الجيش الليبي:

ولم يكن لحكومات العهد الملكي أية سياسة أمنية داخل الجيش، وكانت العلاقة بين ضباط الجيش وهذه الحكومات على وجه العموم تتسم بالفتور وتعصف بها عوامل الشك والإهمال. كان عدد غير قليل من ضباط الجيش قد تمحور في عدّة تنظيمات سرية يسعى كل منها ـ منفرداً ـ إلى القيام بانقلاب عسكري، وكانت علاقات الضباط في هذه التنظيمات علاقات معقدة وغير واضحة لمجافاتها لأسس الانضباط التي تقوم عليها أنظمة الجيش. ولقد أدى هذا إلى عدد من الانقسامات في كل تنظيم وإلى ما يشبه التنافس الخفي لاستقطاب العناصر النشطة في داخل الوحدات المختلفة. أما الغالبية العظمى من الضباط فكانت ممن لا ترى جدوى من الانقلابات العسكرية وترى ضرورة حصر دور الجيش في المهمة المناطة به وهي الدفاع عن الوطن، غير أن هؤلاء الضباط ـ رغم كونهم أغلبية ـ لم يكن لديهم ما يربطهم، وظلت قواسمهم المشتركة وجهات نظر فردية لم تتحول إلى تفاهم مشترك يجمعهم أو إلى ترتيبات عملية وقائية على الأقل. ومع هذا كله فقد كان في إمكان الجيش أن يستوعب أية حركة في داخله ويسيطر عليها بتلقائية، فقد سبق لضباط الجيش أن أحبطوا محاولة الانقلاب التي جرت في عام ١٩٦١م والتي كان لديها مقومات نجاح أكبر مما كان لدى انقلاب سبتمبر سواء من ناحية حجم القوات وقدراتها أو من ناحية رتب ومراكز الضباط الذين قادوها. غير أن الظروف والأوضاع المحيطة بالجيش الليبي عام ١٩٦١ كانت تختلف عنها في عام ١٩٦٩، فلم يكن للجيش ولمنتسبيه نصيب يذكر من الانتعاش المالي والمعيشي الذي باتت عائدات النفط توفره للبلاد، واستمرت حكومات العهد الملكي في وضع ضباط الجيش موضع شك وريبة، ولم تتخذ أية إجراءات لتحديث الجيش ودعم وحداته وتحسين أوضاع منتسبيه. وفي الواقع فإن الجيش بأوضاعه تلك قد بات يشكّل قوّة مسلحة غير مؤهلة لتنفيذ أية خطط فعّالة للدفاع عن الوطن، لكن لديها الإمكانات والدوافع للانقضاض على الحكم.

وفي عام ١٩٦٨ قرّرت الحكومة تحديث الجيش وإعادة تنظيمه وتزويده بأسلحة متطورة بما فيها دبابات (تشيفتن) العملاقة ومنظومة صواريخ (تاندر بيرد) ومدفعية وتجهيزات متطورة للمخابرة والهندسة، وكانت الخطة طموحة وتهدف إلى تحويل وحدات المشاة إلى قوات مجحفلة محمولة خفيفة الحركة، وإلى بناء سلاحي البحرية والطيران وتزويدهما بمعدات وأسلحة متقدمة. غير أن ذلك قد جاء متأخرا جدا. ومن المفارقات العجيبة أن مسعى الحكومة هذا قد وفر أجواء وظروفاً مناسبة ساعدت على نجاح انقلاب سبتمبر:

● فقد تطلّبت عملية إعادة التنظيم هذه تشكيل لجان ومجموعات عمل أدّت إلى انشغال رئاسة الأركان بكاملها، وانشغال قادة الصنوف والوحدات، علاوة على تكليف عدد من الضباط بمهام في هذا الإطار وإيفاد مجموعات من الضباط إلى الخارج للتدرّب على الأسلحة والمعدات الجديدة. وبدون شك فقد ولد ذلك فراغا مكّن الانقلابيين من التحرّك.

المقدّم موسى أحمد الحاسي

المقدّم آدم الحوّاز

●ومن ناحية أخرى فقد كانت الآمال التي علقتها رئاسة الأركان على عملية إعادة التنظيم هذه كبيرة جداً، وكان ضباط الجيش حريصين على أن تتم هذه العملية وأن لا يسمح لأي سبب أن يلغيها أو يوقفها. ولهذا فقد تكتّمت رئاسة الأركان عن المعلومات التي بدأت ترد عن اجتماعات مشبوهة يعقدها ضباط واحتمالات مؤامرة لقلب النظام. ولا يعرف يقينا المسوغ الذي اعتمده هؤلاء الذين اتخذوا هذا القرار الخطير سوى خشيتهم من أن تبرّر هذه المعلومات للحكومة إلغاء إعادة تنظيم الجيش. وليس ثمّة دليل أن متخذي ذلك القرار قد احتاطوا بأي إجراء احترازي.

وبدون شك فإن الركيزة الأمنية الرئيسة في داخل الجيش هي «جهاز الاستخبارات العسكرية»، غير أن رئاسة الأركان لم تول هذا الجهاز الأهمية المناسبة، ولم تكن مهامه الداخلية واضحة ومحددة، ولم تكن عناصره تتميز بكفاءة خاصة ناهيك عن التأكد من ولائها للوضع القائم. وبالرغم من ذلك فقد تمكنت الاستخبارات العسكرية من اكتشاف أمر المجموعة الانقلابية، وكانت التقارير والمعلومات واضحة ولا تدع مجالا للشك في وجود مؤامرة لقلب نظام الحكم، غير أن ضابط الاستخبارات المسئول عن هذه المعلومات ـ كان ينتمي إلى تنظيم آخر يسعى لقلب النظام ـ قام بالتقليل من شأن هذه التقارير وربما يكون قد أخفى بعضها، وتطوع بإبلاغ الانقلابيين بأمر هذه التقارير ونصحهم بالاحتياط، بل إنه سعى إلى ضمهم إلى مجموعته أو الاتفاق معهم.

علاوة على ذلك فقد كانت "سياسة نشر الوحدات" تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي، ففي مدينة بنغازي لم تتمركز أية وحدة قتالية، وظل معسكر «رأس عبيدة» خاليا بعد أن نقلت منه كتيبة عمر المختار. هذا جعل في إمكان القوة الصغيرة في معسكر «قريونس» من أن تصبح القوة الوحيدة في بنغازي، مما مكّنها من السيطرة على المدينة بكل سهولة. وبدون شك فقد كانت بنغازي مسرح التحرك الرئيسي للانقلاب ومفتاح نجاحه.

ويوم الانقلاب كانت القوة الرئيسة لكتيبة المشاة السادسة في حالة حركة منتقلة من معسكرها في مدينة الزاوية إلى مقر جديد، وعند الضحى كان رتل الكتيبة يخترق مدينة طرابلس، ولم يكن لدى أمر الرتل أيّ علم بحدوث الانقلاب إلا بعد أن أخطرته بعض عناصر الانضباط العسكري التي كانت تسيطر على أحد المفترقات. ولقد كان في إمكان هذه القوة أن تحدث فارقا جوهريا لو كانت بمعسكر الزاوية على مسافة ٥٠ كيلومترا غربي طرابلس، كما كان في إمكان رتلها ذاك أن يحدث خللا في ترتيبات الانقلابيين، خاصة وأنه لم يكن لديهم علم بحركة هذا الرتل. ولا يُعلم ما هي الأسباب التي دفعت قائد الرتل أن يتخلّى عن رتله دون حتى أن يعرف هوية القائمين بالانقلاب!!!.

حماية المنشآت الحيوية

ولعلّ "خلو المنشآت الحيوية" من أية صورة من صور الحماية كان له أكبر الأثر في تمكين الانقلابيين من الاستيلاء عليها دون أي جهد، فلقد كان مقر ولي العهد خالياً من أية حماية، ومع هذا فقد فشلت المجموعة المكلفة باحتلاله والتي كان يقودها «الخويلدي الحميدي» من أداء المهمة، وتمكنت مجموعة أخرى بقيادة «عمر الحريري» من السيطرة على المقر واعتقال ولي العهد عن طريق الصدفة وحدها. وما يقال عن مقر ولي العهد ينطبق على كافة المقرات الحكومية الأخرى بما فيها رئاسة الأركان العامة للجيش وأمريات اللواءين (الأول والثاني)، ومقرات قيادات الشرطة، بل إن "مقر الإذاعة" في مدينة بنغازي كان يقع في شارع عام، ولا يحرسه سوى جنديان من الشرطة وكل ما لديهما من سلاح بندقيتين، وكانت الهوائيات الرئيسية للإذاعة الواقعة في منطقة رأس عبيدة/بن يونس هي الأخرى دون حراسة على الإطلاق. وبدون شك فإن الاستيلاء على الإذاعة قد مكن الانقلابيين من تحقيق الخطوة الأساس في نجاح انقلابهم.

خاتمـــة

..... وبعد، فهذه المقالة ليست سوى إطلالة سريعة على أحداث وظروف سبقت أو تزامنت مع انقلاب سبتمبر في محاولة للإجابة على التساؤلات التي تحيط بانقلاب سبتمبر. ولا أدعي أن المقالة تكفلت بالإجابة على كل التساؤلات، لكن حسبي أنها تضع جملة من الحقائق والمعلومات والأحداث والظروف في سياقها الصحيح وفي تسلسلها التاريخي بعيدا عن ادعاءات الانقلابيين وأكاذيبهم التي مازالت للأسف الشديد تجد من يصدقها غفلة أو طمعا.

إن الإحاطة بكل الجوانب التي صنعت انقلاب سبتمبر وإظهار حقائقها كفيل بأن يكشف الأبعاد الكاملة للمخطط الذي استهدف ليبيا وشعبها وخيراتها، كما يؤدي بالكشف عن الأطراف التي وقفت ومازالت تقف خلف هذا المخطط الذي لم تكتمل حلقاته بعد. وبدون شك فلم يعد يخفى على أحد سوى المكابرين والمعاندين أن انقلاب سبتمبر لم يكن سوى نتاجًا للغفلة والخيانة والتآمر:

- غفلة أبناء ليبيا عما كانوا يملكون، وعما كان يحيط بهم من أطماع، وعن حجم المخططات التي كانت تستهدفهم.
- وخيانة عدد من أبناء ليبيا سلمت لهم أمانة فخانوها وضيعوها، وكانوا مطيّة أهواء ونزعات جعلتهم مجرّد أدوات لمخطط مرسوم.
- ومؤامرة خططت لها قوى أجنبية تحقيقا لأطماعها وتوسيعا لمصالحها، وساهمت فيها أطراف إقليمية، ونفذها من نفذها مدفوعا بأهوائه وأطماعه.

■

جيمس بليك

جوزيف بالمر

ظهور القذافي

بقلم: يوسف قاسم

ليبيا .. والرهان الدولي

لم يكن ميلاد ليبيا - الكيان السياسي سهلا متيسرا أسقط فيه بين يدي تلك القوي الضارية نزولا عند معطيات أخذتها بعنصر مباغتتها، بل كان مخاضا عسيرا أذهكته صراعات وتضاربات مصالح أقليمية - دولية، وفي دائرة من دوائر تناقضاتها، وبإدراك للُحظة التاريخية وحمولتها السياسية - الاستراتيجية، تمكّنت الإرادة الوطنية من انتزاع استقلالها من تلك المخالب، والتي ربت بتدافعها الشرس إلا أن تبقي ذلك الكيان الغض الطري أسيرا لظلام أمواجها العاتية، ورهين حساباتها المسقطة لمصالحه المصيرية وإرادته الوطنية..

فرغما من نجاته المبهرة من الوقوع في شراك الدب القطبي (الاتحاد السوفيتي) المتلهف أنذاك على فرض وصايته وحفر موطئ قدم له في المتوسط الافريقي، فإن وقوعه الجغراسياسي في سياق إقليمي أكتسب بجغرافيته وموارده المتعاظمة عمقا استراتيجيا يتصارع العظام دونه "الموت". حال دون الكيان الوطني وامتلاكه لإستقرار سياسي منقطع عن أحابيل الصراع العلني/الخفي وتدافعاته الضارية.

فمع اعلان ترومان في السادس من أبريل ١٩٤٦م منطقة الشرق الأدنى والأوسط باعتبارها ساحة للتنافس في الحرب الباردة[١].

"... إن هذه المنطقة تضم موارد طبيعية هائلة، وهي تقع على أفضل طرق المواصلات البرية والجوية والمائية، وبالتالي فإنها منطقة تتمتع بأهمية اقتصادية بالغة، ولا تتمتع دولها سواء منفردة أو مجتمعة بالقوة الكافية لمواجهة عدوان يتسم بالقوة. ولذلك فمن السهل أن ندرك كيف أن الشرق الأدنى والأوسط قد يصبح ساحة للتنافس الحاد بين القوى الخارجية، وكيف أن مثل هذا التنافس قد يتحول إلى صراع على نحو مفاجيء..."

وبطرح "مبدأ ترومان" مارس١٩٤٧م، أضحى التفكير الاستراتيجي نحو المنطقة متبلورا من خلال منظومة الحرب الباردة ومفاهيمها السياسية.

ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا وفي تطلّعها القديم ما بعد الحرب العالمية الأولى، نحت نحو تعزيز نفوذها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت الذي كانت فيه مفاوضات السلم ١٩١٩م لا تزال جارية، أرسلت إلى المياه الدافئة قسما من أسطولها المتوسطي بقيادة القائد البحري "بريستول"، معلنة حضورها والذي أخذ في التحرك تدريجيا نحو سياسة تدخلية على حساب الحليف/المنافس الأوروبي وعلى رأسه بريطانيا ذات الحضور التاريخي/الاستعماري. حيث شهدت هذه الفترة نموًا متزايدا لدور النفط في تحديد السياسة الأمريكية، وبروزا شديدا لحساسية موقع المنطقة الجيواستراتيجي[٢].

وبإلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧م، والتي فرضتها القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، تدفّق النشاط في التوجّه السياسي الأمريكي الساعي نحو إقصاء المنافس الأوروبي/ البريطاني عن مناطق نفوذه في الشرق الأوسط، وذلك من خلال:

- تشجيع إلغاء الإمتيازات البريطانية .
- تشجيع الانفتاح على المقابل الامريكي .

إلا أن بزوغ الحرب الباردة سارع بتدعيم التعاون الأنجلو - أمريكي ولجم ضراوته التنافسية، فمع التصميم الأمريكي على عزل "الجرثومة السوفيتية" عن "العالم الحر"، أقرت السياسة الأمريكية استقرار الوضع القائم " أي الامتيازات البريطانية" والعمل على مباشرة تغيير تطوري لهذه المعطيات البينية وبكيفية مهيمن عليها[١].

".. كنا نفضّل الاستقلال للشعب العربي، ولم نكن نمانع في أن يكون هذا الاستقلال مقيّدا بشيء من الوصاية البريطانية التي تتقلص تدريجيا في بعض البلدان. فأي شيء من شأنه أن يعطي المنطقة مزيدا من القوة الداخلية والتماسك كحماية ضد التغلغل السوفيتي (كالقواعد البريطانية) كان يعتبر شيئا مرغوبا به.."[٤]

".. بل أن الطبيعة الأساسية لعلاقتنا (أي الامريكية ـ البريطانية) ينبغي أن تكون الاعتراف بالمشكلة المشتركة المتمثلة في الرغبة في الحفاظ على أمن شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط..."[٥]

وكان الشعور البريطاني بالحاجة الماسة إلى سياسة تعاون أنجلو ـ أمريكي ظاهرا، إذ أجتمع ممثلون للحكومتين في واشنطن لتنسيق السياسة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط وشرق المتوسط. وهي السياسة التي كان أحد أوجهها الهامة يتمثل في توجيه الجوانب المتقابلة من سياستيهما إلى قنوات متفق عليها ويمكن ادارتها. ومثلت محادثات البنتاغون عام ١٩٤٧م، الادماج الرسمي للشرق الأوسط في نطاق دفاعي أمريكي أخذ في الاتساع، مع موافقة أمريكية على "المسؤولية الخاصة لبريطانيا في الدفاع عن المنطقة"[١].

وفي زخم من هذه المضاربات والتحالفات وأجوائها المتسعّرة، أسست الأرادة الوطنية مشروع استقلالها، وبإرادة الحفاظ على هذا المكسب التاريخي، قبلت بما دفعت بها سياسات التوافق تلك من قيود وأعباء سياسية ـ عسكرية مرهقة. فكان الوجود القاعدي العسكري الامريكي/البريطاني بثقله أسرا لدولة الاستقلال ضمن التقاطعات الدولية ومقاحماتها.

وباكتشاف النفط في يونيو ١٩٥٩م، وامتلاك ليبيا لتلك السلعة الاستراتيجية، وبدء عمليات التصدير في أكتوبر ١٩٦١م، ودخولها الاسواق الدولية كمنتج رئيسي وما يحمله ذلك الدخول/الحضور من مستقبل اقتصادي/سياسي واعد، تعاظم عمقها الاستراتيجي، ومن ثم محفّزات التنافس والاهتمام السياسي، غير ذلك المعنيّ فقط بربط ليبيا ضمن السياج الدفاعي المواجه للاتحاد السوفيتي. وبدت تلوح في الافق مشاريع ومقاربات أمريكية/بريطانية ـ من النوع العلني/الخفي تتوافق كعهدها، لتتقاطع في أخرى تنافسا مع تنامي حركة المستجدات المحلية والاقليمية.

شهادات وشواهد ووثائق

● دشّنت دعوة الرئيس الأمريكي جون كنيدي لوليّ العهد لزيارة الولايات المتحدة الامريكية، بدء الاهتمام الامريكي بمسألة التعاقب السياسي وأيلولة الحكم أنذاك. الزيارة التي تحقّقت في اكتوبر ١٩٦٢م، صحبه خلالها بعض القيادات العسكرية، كان من بينهم العقيد ادريس العيساوي (العقيد ادريس العيساوي في رفقته لوليّ العهد ترأس الوفد العسكري بدلا ممن يفترض قيامه بذلك، أي رئيس الاركان. وبالزيارة تنامى موقعه ونفوذه العسكري كشخصية عرفت بانضباطها وكفاءتها. ولكن هذا التنامي وما يتضمّنه على الصعيد المستقبلي من حضور عسكري/سياسي داخل مؤسسة يتعاظم هي الأخرى دورها، جعل منه هدفا استراتيجيا لفرقاء مناوشين، فطالته يد الاغتيال في ٩ ديسمبر ١٩٦٢م وأدرجته قتيلا. وألت التحقيقات بملابساتها الغامضة إلى فشل في تحديد الجناة (؟)) طرح أثناءها موضوع انشاء سلاح الطيران، حيث تقدّمت الادارة الامريكية بإهداء سرب من خمس طائرات تلتها بموافقة على تكوين نواة سلاح الطيران الليبي داخل قاعدة الملاحة، وتم تخصيص موقع داخل القاعدة خاص بسلاح الطيران الليبي. هذه الزيارةالدعوة جاءت من قبل رئيس امريكي عرف برؤية جديدة للسياسة الأمريكية والقاضية بتفضيل الأنظمة الوطنية العصرانية غير الشيوعية على تلك التي تبدو مجرد إرث من الماضي لا يتسم بالكفاءة ويعبر عن مفارقات تاريخية أحيانا[٢] (فهل كانت تلك دعوة استكشافية؟).

● اهتمام الامريكي ذاك ازداد حدةً بمجيء الحكومة المتميّزة لرئيس الوزراء السيد عبدالحميد البكوش في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧م وما أحدثته من تغييرات في المؤسسة العسكرية من إقالة رئيس الأركان الفريق نوري الصديق، وبروز ظاهرة التنائي العسكري المهيمن (بزوال المنافس العقيد ادريس العيساوي) العقيد الشلحي مدير إدارة التدريب والعقيد عون ارحومة شقيفة مدير ادارة العمليات، وتشكيل لجنة إعادة تنظيم الجيش برئاسة العقيد عبدالعزيز الشلحي، أي تضخّم ظاهرة الشلحي ذي الطموح ـ غير المجمع عليه ـ داخل مؤسسة عسكرية طموحة وقد آلت إليها ميزانية دفاعية ـ رست في عقودها الأولى على الطرف البريطاني ـ مع أبريل ١٩٦٩م تجاوزت ١,٤ مليار دولار، منبئة عن دور سياسي لهذا القطاع من الدولة وعن حضور أقليمي مؤثر للدولة ذاتها ينافي المقاربة ـ المبتعدة (لليبيا أنذاك) في أن للاحداث والمعطيات.

إلا أن الاحداث السياسية في حركتها وتطوراتها وتحولاتها لليبيا نهايات العقد الستيني، ومع التناهي المتسارع للدور القيادي للملك، تمخضت عن دخول الدولة زقاق التعاقب/الانقطاع السياسي بين تواصل دستوري يطرح بقوة علامات استفهام سياسي أكثر مما يقدّم إجابات، وانقطاع عسكري تتصاعد مؤشراته وشواهده، زادت بدورها من هواجس الامريكي وقلقه الاستحواذي، وسعيه الخفيّ ـ المستميت في احتواء هذه المخاض ومضاعفاته من أجل أن يكون النتاج متكيّفا، ومصالحه الاستراتيجية، وحتى لا يكون الوليد مصنوعا بعيدا عن عينه ومحاطا بغير رعايته.

السادة العبيدي، الشلحي و شمس الدين

إرهاصات وثائقية أمريكية

تطرح جملة وثائق الخارجية الأمريكية والتي رفع عنها الحظر لبعض واسع ومكثف من مجريات الاحداث والمواقف والرؤى والتداولات المتعلقة بحدث التغيير السياسي المتوقع والتي وإن كانت متخمة بتنبوءات وتلميحات تؤشر بحدة للحدث/ المفاجأة، إلا أن استحياءها ـ المتاح من الوثائق ـ الأمني/السياسي عن التصريح والابانة، قصر بها عن المباشرة والمكاشفة الناطقة. وأما ما لم يطرح من الوثائق ـ يجاوز الألف وثيقة ـ رغم امتلاكه للزمن القانوني ـ ثلاثون عاما ـ المنصوص عليه في قانون حرية المعلومات الامريكي فلم يزل يرزح تحت وطأة المحظور التصنيفي حائلا والمراقب الباحث ـ المهووس عن فاصل القول دون اقتناء القطعي ـ الجازم. فما كان للأطراف الصانعة والمؤسسة لهذا الحدث الكارثي والمأساة الانسانية أن تزيل قناعها القبيح أو أن تكشف عن فعلتها الآثمة، والتي وإن امتنع الضمير الغائب لديها عن اعلان خطيئته فإن منطق المصلحة حتما ـ والذي كان مهمازها المحرك في احداث المصاب الوطني والاقليمي، بل والدولي ـ يمنعها أن تباشر الحقيقة في وضوح أو أن تواجه صنعها الخائب في علن.

وانطلاقا من ذلك المتاح إبّان الكمّ الوثائقي الامريكي، في انطباعات وقراءات سفير الولايات المتحدة الامريكية آنذاك المستر "ديفيد نيوسوم" DavidNewsom وفي تداولاته ومحادثاته مع قيادات النظام الملكي، عن مواقف أمريكية محددة، وليدة قراءة متعمّقة لمكونات الساحة السياسية الليبية، بلورت بحسمها لإحداث فعلها المفاجيء واتخاذ قرارها الانقلابي المأساوي.

فهي تظهر اسقاطها لخيار التواصل الدستوري بقناعتها التقويمية الشديدة السلب لشخص وليّ العهد الأمير الحسن الرضا، وافتقاده مؤهلات الحكم ومهارات الادارة، وعجز فريق مناصريه عن الدفع التأهيلي له، وضعف حضورهم التنظيمي داخل المؤسسة العسكرية المتعاظمة الدور والمهمة. وكذلك رفضها لخيار الانقطاع نتاج انقلاب القصر، الذي استهلكت قيادته سياسيا (الثنائي الشلحي/ارحومة) بتوافق شعبي/قيادي على رفض عائلة الشلحي التي اقترنت في الأذهان بالفساد المالي والبذخ المعيشي، في واقع لم يزل يئن تحت الفقر، وبنفوذ سلطوي (كان مصدر شكوى لكثير من السياسيين آنذاك)، هذا فضلا عن محاباتها في التواصل السياسي للغريم/الشريك بريطانيا.

وبموقفها هذا أسست لخيارها البديل ـ المفاجأة، لعناصر هي وجوه حديثة عهد بالسياسة، لم تحترق بعد في أتونها، قادرة على فرض وجودها بقسوة وتشبث صارم بالسلطة يحول دون انفجارات الاحداث المفاجئة ويحقق مصالح أرتأتها تلك الاطراف.

● عن الانطباع السلبي القائم تجاه وليّ العهد وهزاله التأهيلي، والمعوقات الدستورية وعناصر القصور التي تحيط به، تبرز وثيقة الخارجية الامريكية المؤرخة ٣٠ سبتمبر ١٩٦٨ والمتضمّنة لمحاورة من قبل السفير الامريكي "ديفيد نيوسوم" مع عضو مجلس الشيوخ الطاهر العقبي وبحضور المستشار العربي بالسفارة محمد صلاح، والتي جاءت في سياق "خلافة ولي العهد للملك"، عبّر فيها الشيخ العقبي عن سعي دائرة أصدقاء ولي العهد للتخطيط ليوم خلافته وبدعوة منهم، فإنه يتساءل عن أيّ انطباعات لدى السفير بالخصوص، والذي جاء رده مباشرا وبدبلوماسية صريحة :

".. الوضع القائم لولي العهد يطرح حتما في عقل الأجنبي ـ المراقب ـ أسئلة.. فهو نسبيا غير نشط ـ سياسيا ـ ، كما يبدو أنه قد تحصّل على تدريب مباشر ضئيل بغرض مزاولة مهامه، ورغم أن الدستور بوضوح يقدّم لخدمته، إلا أنه يبدو أن الملك نفسه ولأسباب خاصة، لم يصادق على ولي العهد وبشكل مباشر كخليفة له، بالإضافة إلى أن المادة التي تنص في الدستور أنه في حالة وفاة الملك فإن سلطاته تنتقل إلى رئيس الوزراء حتى يأخذ ولي العهد قسم الخلافة أمام البرلمان، يبدو أنها تعطي فرصة تأخير ـ اعتلائه الحكم ـ في حالة عدم وجود تعاطف من قبل رئيس الوزراء، أو أن البرلمان لم يقو لسبب أو لآخر على الاجتماع.. ومن ثم يبدو للخارجي ـ المراقب ـ أن هناك ضعفا معيّنا يجب أن يؤخذ في الاعتبار، كما أن هناك أيضا تساؤلا عما سيحدث في حالة فقد الملك لقدراته على أداء مهامه قبل الموت، وفي وجود فاصل زمني طويل بين الحكم الفعلي للملك وخلافته الحقيقية. وأخيرا هناك انطباع لدى المرء، أن ولي العهد بامكانه أن يوظف في طاقمه عناصر ليبية شبابية متعلمة ذات فطنة واطلاع سياسي تقدم استشاراتها لولي العهد بشكل متنامي حول التطورات الداخلية وصلته بها. وسيكون مفيدا على سبيل المثال إذا ما أستطاع ولي العهد توسيع دائرة مؤيديه بدلا من قصرها على المجموعة التي يعتمدها الان وخصوصا إضافة دعم مهم في برقة.."

● الوثيقة الامريكية المرقمة 72-A والمؤرخة في ٢٨مارس١٩٦٩، قدّمت لحوار جاء بناء على طلب من السفير الامريكي مع ولي العهد الأمير الحسن الرضا وذلك لتأكيد الموقف الامريكي (المشكوك فيه) بدعم الاعتلاء الدستوري لوليّ العهد الحكم في ليبيا، أبانت عن حجم الهوّة

السيد الحسن الرضا ولي العهد مع الرئيس جون كينيدي

الفاصلة بين آل الشلحي العائلة النافذة وولي العهد، وعن قصور الحس السياسي لديه بإدراك ما يحمله مصاهرة مازق ـ الشلحي من معاني سياسية، وكذلك عجزه في المقابل عن تقديم طمأنة استراتيجية للطرف الامريكي. وطرح ولي العهد في هذه المحادثة تساؤلا بغرض استكشاف الموقف الامريكي إزاء موضوع إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية بديلا عنها كمعالجة دستورية لخلافة الملك وتجاوز ولي العهد.

السفير بدوره طرح تساؤلاته عن زواج عمر الشلحي من إبنة حسين مازق وما إذا كان يحمل "أهمية سياسية"، وما إذا كان تحالف الشلحي ـ البراعصة يقابل التحالف التقليدي بين الجيش وقوات دفاع برقة (يغلب على عناصرها البراعصة). الأمير أسقط هذا الاحتمال من اعتباره مكرّرا موقفه "بأن آل الشلحي لن يكون لهم مكان في ليبيا بعد وفاة الملك".

كما أقرّ وليّ العهد بأن الجيش يمثل درجة من الخطورة بوجود عناصر غير موالية مؤكدا أن الخطورة الأعظم في نظره تأتي من الجناح الجمهوري بقيادة عبد العزيز الشلحي .

".. وأن قائد الجمهوريين بدون شك هو عبد العزيز الشلحي، وهو الحاكم الفعلي للجيش فوزير الدفاع في غيبوبة سكره ونومه طوال اليوم، مع احتمال عدم معرفته مطلقا لما يوقع عليه، ورئيس الأركان مريض، وبالتالي الشلحي أو ربما "عون ارحومة" هو الذي يحكم الجيش واقعيا . يبقى الجيش الخطر الوحيد الذي يربط آل الشلحي بمؤيديهم في ليبيا..".

وبخصوص سياسات ولي العهد المستقبلية فإنه في الوقت الذي طمأن فيه الولايات المتحدة بتأكيد التزامه سياسات الملك ادريس المتعلقة بالعمل مع الحلفاء التقليديين (أمريكا و بريطانيا)، والاقرار بمصالحهما المشتركة في ليبيا في كل من قطاع النفط والتجهيزات/القواعد العسكرية وحرصهما المشترك على أمن ليبيا . ومعقبا بعبارة لا يمكن لها غير أن تعمل على اسقاطه ـ في المنظور الأمريكي ـ كبديل يراهن عليه، حيث قال:

".. على ـ الولايات المتحدة ـ أن توجّه اهتمامها بشركات نفطها ومصالحها الأخرى وجاليتها الامريكية، ومن ناحية أخرى عليها أن تضع "حدا معينا" (هذه العبارة جاءت بين قوسين) للمدى الذي يمكن لها فيه أن تتدخل في السياسات الليبية الداخلية..".

المستر هارولد ويلسون

الرئيس ريتشارد نيكسون

● وفي مذكّرة المحادثة المعنونة "خلافة وليّ العهد ومخطّط معارضيه" بالوثيقة الامريكية المؤرخة في ٣١ يناير ١٩٦٩ والحاوية لتفاصيل جلسة ضمّت بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٦٩ كل من رئيس الوزراء الأسبق السيد محمد بن عثمان الصيد ـ وبناءً على دعوة من قِبَله ـ والسفير الامريكي والمسؤول السياسي بالسفارة (كمترجم) "روسكي سودارث" Rosce S. Suddarth برز عظم مخاوف "التوجّه الملكي الدستوري" في قراءته للاحداث وتكهّناته المريبة إزاء تطوراتها، وبلجوئه المتكرّر (زيارة العقبي) للسفير الامريكي في محاولة لاستمالة الموقف الامريكي (الملتبس) نحو موقف فاصل لصالح "الخيار الدستوري"، وقطعا للطريق ـ والتي هي رغبة السفير كذلك فيما يبدو ـ على "التوجه الانقلابي الجمهوري" المناوئ، والذي بدا مخطّطه كما طرحه رئيس الوزراء الأسبق محددا في نقاط أربع:

ـ سعي العقيد عبدالعزيز الشلحي والعقيد عون أرحومه عند الملك خلال العام ١٩٦٢، لإقالة وزير الدفاع السنوسي الاطيوش ورئيس الاركان نوري الصديق ومعاونه إدريس العيساوي، المسعى الذي أحبطه رئيس الوزراء بن عثمان آنذاك.

ـ مقتل معاون رئيس الأركان العقيد ادريس العيساوي في ذات السنة، والذي سبق له أن هدّد بتقديم استقالته إلا أن بن عثمان حال دون ذلك، والذي في رأيه المتيقّن ـ أي بن عثمان ـ أن عون أرحومه هو المسؤول عن اغتياله، مع احتمال اشتراك الشلحي في ذلك بسبب موقفه المعارض لانشطة التنائي ـ الانقلابي ـ في الجيش والموجّه ضد النظام.

ـ وفي أكتوبر ١٩٦٨ أقيل نوري الصديق من منصبه تتويجا لرغبة كل من آل الشلحي ورئيس الوزراء الاسبق حسين مازق، كما أن خصم الشلحي مصطفى القويري أقيل من شهور فائتة، أما السنوسي شمس الدين رئيس الأركان فإنه محكوم بشكل كامل من طرف الشلحي وأرحومه.

ـ تفيد تطورات الشهور الأخيرة أن رئيس الوزراء الأسبق حسين مازق وشيخ قبائل البراعصة محمد السيفاط بالاشتراك مع كل من عمر وعبد العزيز الشلحي والسكرتير الخاص للملك "ادريس بوسيف" في مؤامرة طويلة المدى موجهة ضدّ وليّ العهد مع احتمال اشتراك النظام المصري في المخطّط (حركة اتصالات مصرية وزيارة النائب السابق للرئيس المصري حسن ابراهيم)، السفير في ردّه، أبدى تجاوبا وتعاطفا مع الموقف الدستوري بتأكيد دعوته الملحّة لهذا الفريق للإنطلاق السريع في العمل مؤشرا بكلمة "NOW" والتي كتبت من دون غيرها من الكلمات في الوثيقة ومن تحتها خط (؟) ـ السفير الامريكي في جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ الامريكي عقب الانقلاب، ذكر ما يفيد بوجود شكوك لديه أن الملك أعطى موافقة ضمنية للإنقلاب على ولي العهد لصالح عبدالعزيز الشلحي، وذلك كما جاء في كتاب "القذافي والثورة الليبية" الصفحة (٤٥):

"أن السفير بالتالي لا يملك إلا أن يؤكّد بقوة حاجة ولي العهد ومؤيديه للبدء الآن "NOW" في العمل للإعداد لذلك اليوم، حيث أن مستقبل ولي العهد وبالدرجة الأولى هو في أيديهم.."

".. وبخصوص وجود المخططات ـ المناوئة ـ فإن السفير على قناعة أنها كلها ستتبدد إذا ما قام فقط وليُّ العهد بجهد فاعل لإجل الخلافة، فهناك شعور كبير بالولاء ـ للملكية ـ حتى ضمن معارضي ولي العهد، وأن السفير على قناعة أنهم سيلتفون حوله إذا ما قدّم فقط ولي العهد بعض الجهد لجمع ولاءاتهم. ولكن الآن "NOW" هو الوقت لإغتنام ـ فرصة ـ ذلك المتبقّي العظيم من الحماس للملكية..."

●فهل كان ذلك الالحاح على كلمة "NOW" هو دعوة لهذا الفريق بتنظيم ذاته ومسابقة الخيار ـ المفاجاة (القذافي)، والذي يبدو أنه جاء بفوره في حركة تسابق مع الخيار الجمهوري (انقلاب القصر ـ الشلحي) المرفوض، أي تغليب الجانب الملكي الدستوري (ولي العهد) على الاخر (الشلحي ـ القذافي) الانقلابي من طرف الامريكي، إذا ما أحسن هذا الجانب الاستعداد والاهلية للإستلام والتسيير ؟

●وفي مبادرة استطلاع من طرف العقيد عبد لعزيز الشلحي الذي قام بزيارة توديعية للسفير الامريكي بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦٩، طرح فيها السفير الامريكي قلقه إزاء وضع عائلة الشلحي وانشطتها التجارية باستعمال النفوذ السياسي، منبها إلى الخطورة السياسية المترتبة على ذلك بالنسبة لأفراد العائلة ذاتها والبلد والملك. الوثيقة المرقمة A-164 نقلت تساؤل السفير عن طبيعة العلاقة بين كل من العقيد عبدالعزيز الشلحي وشخص ولي العهد والذي رد مستفسرا بدوره:

".. سألت العقيد عبدالعزيز الشلحي عن علاقاته مع ولي العهد، فرد مستفسرا عن الموقف الأمريكي بخصوص ولي العهد، وأنه ظن عندما دعا الامريكيون الأمير إلى الولايات المتحدة في العام ١٩٦٢، إنما عنوا أنهم سيدعمونه لأجل العرش ولكنه لم ير دليلا بهذا الخصوص منذ ذلك الوقت."

على طرف هذه الوثيقة المؤرخة في ٢٣ يونيو ١٩٦٩ كتب تعليق إزاء هذا الاستفسار بخط اليد "Fishing"، أي أن العقيد عبد العزيز كان في استفساره ذاك يحاول استكشاف حقيقة الموقف الامريكي ومدى استعداده لقبول البديل الانقلابي.

●إن هاجس تفاقم نفوذ عائلة الشلحي وانعكاساته السياسية كان مسيطرا على السفير الامريكي كما تبدي العديد من الوثائق ـ طوال الفترة الأخيرة من وجوده في ليبيا والتي فارقها في ٢١ يونيو ١٩٦٩. وتذكر الوثيقة الأمريكية رقم A-152 والمؤرخة في ٩ يونيو ١٩٦٩ والمعنونة "زيارة توديع الملك ادريس والملكة فاطمة"، وفي فقرة جزئية بعنوان "استقرار ليبيا والخلافة".

".. حضور بثينة الشلحي زوجة رئيس الأركان السنوسي شمس الدين العشاء، حال دون مناقشة موضوع إعادة تنظيم الجيش وتأثيره على مستقبل الأمن الداخلي لليبيا(؟) أو السلطة المتنامية لعائلة الشلحي .."

على طرف الوثيقة ـ حدثت الزيارة في ٣١ مايو ١٩٦١ بطبرق ـ كتب بخط اليد تعليق إزاء تلك الفقرة "There Our Purpose"، أي إظهار الامتعاض/الاعتراض الامريكي لتنامي ظاهرة الشلحي وما قد تحمله من مفاجاءات سياسية (فهل هو من قبيل قد أعذر من أنذر؟).

|| الأمريكي مسقطا القناع

رئيس الوزراء الأسبق السيد عبد لحميد البكوش بمقاحمته المنبئة بجرأة عن بعض مما خفي من الحقائق المتعلقة بالحدث ـ المفاجأة، وذلك في ردّه المسهب المنشور في مجلة "الوسط" اللندنية "١٩٤" ـ ١٩٩٥/١٠/١٦م، على ما جاء في الدفاتر المفتوحة/المقفلة لعضو مجلس الانقلاب الرائد عبدالمنعم الهوني، رفع الغطاء عن بعض من الغموض الملتبس للحدث/الانقلاب، وأضاف شاهدا إلى جملة الشواهد الكاشفة لخلفياته، ولندع هذه الافادة المثيرة تتحفنا بما تختزنه:

".. كنت في باريس عندما وصلتني أنباء الاستعداد للإنقلاب ، كان ذلك في نهاية تموز/يوليو١٩٦٩، وكنت أعرف بعض الاسماء التي ظهرت فيما بعد في مجلس قيادة الانقلاب.."

".. علمت آنذاك أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا نقلت سفراءها في ليبيا خلال تموز/يوليو ١٩٦٩، وزارني كل منهم للوداع في باريس، وعلمت منهم جميعا أنه لن يعيّن سفراء بدلهم إلا في نهاية العام.."

".. وعرفت أيضا من مصدر فرنسي رفيع موثوق به في الاسبوع الثالث من آب/أغسطس أن الانقلاب سيقع خلال أيام.."

".. وأن جهات أمريكية أبلغت حلفاءها البريطانيين والفرنسيين بأمر الانقلاب وطمأنتهم إلى أن مصالحهم في ليبيا مصونة.."

".. وفي مناقشة على مائدة غداء المصدر الفرنسي، فهمت أن التشجيع الغربي لمجموعة الانقلاب قائم على أساس الخوف من إقدام مجموعة أخرى أكثر قدرة على الاستقلال بالسياسة الليبية، وأكثر نضوجا من أن يتحكم فيها الغرب.."

ويضيف هنا ايضاحا تفسيريا يظهر علة المراهنة (من المنظور الأمريكي) على المجموعة الانقلابية هذه دون الاخرى، بقوله:

".. كان ضباط الانقلاب صغارا غير معروفين للناس، وذكّرني ذلك بما قاله لي سفير أمريكي وأنا رئيس للوزراء، إذ كان يشك في رغبتي في الاستيلاء على الحكم فجاءني زائرا يستطلع تلك الرغبة، ونصحني بأنني إذا فكّرت في ذلك فإن عليّ أن أتجنّب

السيد محمد عثمان الصيد

السيد عبد الحميد البكوش

إشراك أسماء معروفة.." لماذا؟.. لأن الناس تحكم عليهم من أول يوم، وأن من الذكاء مشاركة أسماء مجهولة، تستطيع السيطرة على الأمور والجميع يتوقّعون منهم ما لا يعرفون.."

رئيس الوزراء هنا لا يكتفي بالكشف عن المعلومات المسبقة لديه بحدث الانقلاب والجهة التي تقف من ورائه، بل يتقدم خطوة ليسقط القناع الامريكي في مكاشفته الصريحة (أي الامريكي) بالتحريض على القيام بهذا النوع من التغيير. مقدّما بذلك شهادة تظهر الهاجس الامريكي بقضية التغيير وامتلاك مبادرتها دون غيرها من منافس/مزاحم.

السفير الأمريكي والذي لم يخف إعجابه بالأداء المتميّز لحكومة البكوش وذلك في تقرير مطوّل (١٤ صفحة) بعنوان "حكومة البكوش ، .. أثر دائم أم ظاهرة عارضة" ، وثّقته وثيقة الخارجية رقم A-563 المؤرخة في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨، جاء فيه :

".. إن مغامرة البكوش للحكم الخالية من الكياسة وغير المفهومة إلى حد كبير، وعملية الإزالة التي جرت خلال الاشهر الثلاثة الماضية للزخم والمباديء التي حاول تطبيقها، لتدل من جديد على أن ليبيا هي أكثر راحة مع حكومة فاسدة لاهية، كسولة، حنرة، غير كفؤة، باهتة الصورة دوليا.."

إن هذا الاعجاب بذلك المستوى المتفرّد من الممارسة الحكومية، والذي قُدمت له حكومة البكوش هو الذي يعلل لنا تلك المقاحمة الجريئة من قبل السفير الأمريكي بدعوته التحريضية لرئيس الوزراء الأسبق للقيام بفعل انقلابي مظهرا التأييد الامريكي.

ولكن فيما يبدو أن السيد عبدالحميد البكوش كان قد دخل في تحالفات ".. كان معي زملاء مشاركون مدنيون وعسكريون.." تدشينا لمشروعه الاصلاحي الجمهوري، لم تكن لتحظى بالقبول الامريكي "..عليّ أن اتجنب اشراك أسماء معروفة.." أضف إلى ذلك موقف رئيس الوزراء من التغيير الانقلابي ".. لم يكن في مشروعنا استيلاء على السلطة بالقوة، أي كنا أنضج من أن نتورّط في انقلاب رغم قدرتنا عليه.."

الهاجس.. بريطانيا كان، ولم يكن أمريكيا

(يريدون طردنا من المنطقة.."سلوين لويد" -وزير خارجية بريطانيا)

الرائد عبدالمنعم الهوني في مقابلة "الوسط" (فاتحا فيها دفاتره..!) عدد/١٨٨ بتاريخ ٤ - ١١ سبتمبر ١٩٩٥م. سئل "هل تعتقد أنه لم تكن هناك أي مساعدة خارجية، وهل تعتقد أنه لم تكن أي جهة خارجية على علم بحركة الفاتح من سبتمبر؟"

وبردّه المتفادي/المتملص أعطى القاريء انطباعا أن الجهة الخارجية لم تعن لديه سوى مصر، رغم أن السؤال جاء في سياق الحديث عن الموقف الامريكي من حدوث الانقلاب والذي أعطى له المحرر عنوانا جزئيا "تنسيق مع القاعدة الامريكية".

في الجزء الأول من المقابلة أخبرنا الهوني بحرص القذافي على عدم اطلاع المصريين وهو الناصري(؟).

".. الحقيقة أن معمر كان ضد فكرة تبليغ المصريين.."

".. حتى آخر لحظة قال لي معمر ألاّ أبلغ المصريين.."

".. إرتاح معمر عندما أدرك أنه لم يحصل اتصال مباشر مع المصريين.."

".. أعتقد أن معمر كان الوحيد الذي لديه امكان لإيصال معلومات من هذا النوع إلى مصر.."

المصريّون كما أظهرت الاحداث فاجأتهم هذه المجموعة الانقلابية (محمد حسنين هيكل - "الطريق إلى رمضان")، إذ أنهم كانوا يراهنون كما يبدو على "علاقاتهم المتميّزة مع آل الشلحي" ومشروعهم الانقلابي. فالصحفي صبري أبوالمجد في كتابه "القذافي.. حدث الامة العربية"، أعلمنا نقلا عن عمر المحيشي عضو مجلس الانقلاب صفحة (٧٠):

"..أنه عندما نزل الاستاذ هيكل إلى مطار طرابلس سأل مستقبليه عن عبدالعزيز بك الشلحي، إعتقادا منه أنه قائد الثورة، فقيل له إن عبدالعزيز بك في السجن يا أستاذ.."

وعن المخاوف - الهواجس لم يخبرنا البتّة الرائد عبد المنعم الهوني في مقابلة الذكريات تلك عن ذلك الهاجس البريطاني، ولكنه أخبرنا عن التجاوب الأمريكي ووداعته وسلاسته:

"طلبنا من هؤلاء - ضباط سلاح الجو - الاتصال بالامريكيين وابلاغهم أن القوات المسلحة أنهت النظام الملكي وسيطرت على أرجاء البلاد المختلفة، وأن يطلبوا تشكيل لجنة مشتركة ليبية-أمريكية للإتفاق على أي تحرك أمريكي سواء داخل القاعدة أو خارجها. تجاوب قائد القاعدة وكان كولونيلا أسود، وشكّلت لجنة مشتركة، "وكان هناك تعاون جيد" ولم تحدث أي مشكلة".

وقبلها ذكر لنا ذلك الحضور الامريكي المباغت وفي اللحظات الأولى من حركة الانقلاب:

".. نسيت أن أذكر أن سيارة شرطة عسكرية أمريكية من قاعدة ويلس حضرت بعد سيطرتنا على الاذاعة بدقائق معدودة، وعلى رأسها ضابط. خرجت وسألته عن وجهتهم فقال أنهم كانوا في طريقهم إلى حي الاندلس لإحضار ضابط زميل حان موعد خدمته، شرحت له أن الجيش سيطر على السلطة وقلت له: ليس مسموحا لك بالتحرك خارج القاعدة. عد إلى قاعدتك وأبلغ قيادتك هذا الكلام.."

وأيا كانت خلفية تلك الزيارة المباغتة، هل هي عيون مراقبة لحركة الليل أم جاءت تطمئن على أن كل الأمور في سيرها هي على مايرام (أداة اتصال)، أم حتى عابرة سبيل(؟) إلا أنه من المؤكّد أنها عيون أمريكية، أخذت علما بالحدث منذ لحظاته الأولى. والضابط الامريكي لم يتم إيقافه.. بل أُمر بالعودة، وليس بالعودة فقط من حيث أتى، (وذلك - لأسباب أمنية.. مثلا) بل طلب منه تبليغ قيادته بحدوث الانقلاب بعد دقائق فقط من السيطرة على الإذاعة وبدون أي أحساس بالتوجّس أو الخوف أو القلق(!)

ولكن الوزير المصري المكلفُ بالاتصال بالنظام الانقلابي الناشيء . فتحي الديب، والذي لعب دورا استشاريا أساسيا في تحديد وجهة الانقلاب وتأمينه، وفي كتابه "عبدالناصر وثورة ليبيا"، في الوقت الذي أفادنا فيه صفحة (٣٧):

".. كان اعتراف بريطانيا وأمريكا شغلهم الشاغل طيلة الفترة السابقة، ولذلك بدأ ارتياحهم بعد الاعتراف.."

فإنه أوضح لنا وجود ذلك الهاجس القلق إزاء بريطانيا (رغم نجاح الحركة الانقلابية في السيطرة(!)) وحدها ولم يخبرنا بوجود ذات الهاجس الخوف إزاء امريكا حيث ذكر لهم قائد الانقلاب الملازم معمر القذافي وفي أول لقاء له بالوفد المصري ٤ سبتمبر ١٩٦٩، صفحة (١٨):

".. إن الثورة على استعداد لمقاومة أي تدخل بريطاني، مهما كلّف الأمر من تضحيات.."

هذه الإفادة أكّدها عضوالوفد المصري وسفير مصر في ليبيا حتى العام ١٩٧٦. صلاح السعدني في مذكراته "العلاقات المصرية من الثورة إلى الحرب" على صفحات الرأي العام الكويتية في الحلقة ١٢، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٧.

".. وقال ـ القذافي ـ أن القواعد العسكرية الموجودة في ليبيا ليست "مشكلة صعبة" بالنسبة إلى الثورة الليبية حيث أن ليبيا على استعداد لمقاومة أي تدخّل انجليزي مهما كان الأمر.."

فلن يكون هناك تدخل أمريكي (؟)

إذ أن صاحب الحدث ـ المفاجأة هو أمريكا أما المبعد فهو بريطانيا التي خسرت نفوذها القديم، والتي قد لا تقبل بالتالي بعملية الإزاحة هذه.

الوثائق الامريكية وإن لم تتطرق مباشرة "لإشكال التنافس الامريكي/البريطاني"، إلا أن وثيقة الخارجية رقم A-140 المؤرخة ٢ يونيو ١٩٦٩، والتي هي عبارة عن تقرير تفصيلي (١٤صفحة) بعثت به السفارة الامريكية إلى خارجيتها، تطل فيه ظاهرة عائلة الشلحي "عائلة الشلحي ونفوذها"، أبانت عن هزال النفوذ الامريكي على العائلة لصالح النفوذ البريطاني المقابل، وذلك في جزء من التقرير حمل عنوان "آل الشلحي والمصالح الامريكية":

".. تعدّ مصر الطرف الخارجي العربي ذي النفوذ الراجح على عائلة الشلحي، وأما من الغرب فهي بريطانيا العظمى، والنفوذ الامريكي هزيل ومحدود بالاتصالات المنتظمة لمجموعة الدعم العسكري الامريكي والقاعدة مع العقيد عبدالعزيز الشلحي واتصالات رجال الاعمال مع أخيه عمر.."

أما القائم بأعمال السفارة البريطانية المستر "بيتر واكفيلد" Sir Peter Wakefield فإنه من هول المفاجأة كما يذكر مؤلفا كتاب "القذافي والثورة الليبية" Andrew Lyatt & David Blundy، وفي الفصل الخامس منه ـ نقلا عنه شخصيا:

" .. أنفق كل الليل ـ ليلة ١ سبتمبر ١٩٦٩ ـ في السفارة يرسل برسائل مشفرة إلى الخارجية البريطانية حول وجود اضطرابات خطيرة في ليبيا التي بدت له مقدمة لحدوث انقلاب، وأنه أعلم لندن بترتيبه لقاء مع رئيس الوزراء الليبي صبح ١ سبتمبر لمناقشة الأزمة.."

فلقد سبقته الاحداث ـ فإنه يبدو عليه أنه لازال في انتظار ٥ سبتمبر اليوم الموعود ـ لتنصيب ولي العهد الملك وإسقاطه في أن، بانقلاب العقيد الشلحي ـ وفاجأته كغيره ـ هذا لا ينفي الاعلام التمويهي من قبل الأمريكي لطفائه، ما ذكره البكوش، في وجود ذلك التداخل الانقلابي ـ فأخذ يجوب شوارع بنغازي عساها أن تعطيه إجابة لما يحدث إلى أن اقترب من منزل رئيس الوزراء ـ فلم يقو على الانتظار حتى الصباح ـ فاصطدم بحاجز من الجنود أرسلوه نحو الاذاعة، ليكون أول أجنبي يلتقي برأس الانقلاب معمر القذافي في سويعات الصباح المبكر تلك.

لقد أُخذت بريطانيا على حين غرّة، ومن هنا كانت خشية العناصر الانقلابية من غضبة العجوز التي أفلت أيامها لصالح "العم سام" المفعم بالحيوية والكيد والحنكة الماكرة.

الانقلاب الخيار

ظهور النفط والتحولات التي أحدثها في هيكلية الدولة والحمولة السياسية المرافقة لنتاج فعله الاقتصادي، إلى جانب عمق استراتيجي جغراسياسي، معطيات كان لها عظيم الاثر في دولة تعيش منعطفا من تاريخها السياسي بين تواصل دستوري نحو ولاية عهد لم تبد تألقا سياسيا والمهمة الملقاة على عاتقها، وما قد تدفع به بمقاربتها المتكئة من فراغ سياسي على صعيد القرار السيادي، وانقطاع غير دستوري يقترب بهمة يسابق بها التواصل، يصنع لحظته فريق عسكري انقلابي (مجموعة الشلحي).

وفي هذا الخضم المبهم بخيارات لا تمتلك أسباب بقائها أو أستقرارها السياسي وما قد يحمله هذا المآل من توقّعات سلب ومفاجآت غير متحكّم بها، وانهيار مصالح جيواستراتيجية للأوضاع من احتواء للهاجس السوفيتي المهدّد، وإمداد نفطي حيوي، لم يكن لتلك الأطراف الرابضة بقواعدها وحضورها السياسي النافذ والمراقبة بحدّة للأوضاع والتقلبات، غير أن تصنع مفاجأتها وتسابق الاحداث. فلا التواصل الدستوري لديها يطمئن، ولا الانقطاع العسكري/الشلحي بخيار يعوّل عليه. وليكون بديلها من تلك المؤسسة الواعدة تصنعه شريحة من صغار عناصرها منقطعة بعقلها عن شيوعية التوجّه، ولم تحنّكها بعد تجربة سابقة أو تكوين ثقافي عميق، مما يسهل توجيهها وادارتها، ولم تستهلك صورتها السياسية وطنيا كغريمها الشلحي، ولتقدّم لها ليبيا على طبق من ذهب (فما كان لتلك العناصر أن تحيط آنذاك من مواقعها النوعية ـ الوظيفية بمعطيات الظرف الوطني الملتبس وإمكان تحديد اللحظة الزمنية ـ الذهبية سياسيا وأمنيا)، وبانقطاع الامريكي سبقا باحداث المفاجأة ـ الكارثة انتهى الوطني بمصيره إلى مهبّ تتقاذفه الرياح، وبمصالح إنسانه ألت نهباً لعبث الأحداث.

وكانت ليبيا القربان ـ الضحية ولتدفع باستقرارها وثرواتها وانسانها المُصابر ثمن ذلك الانقلاب ـ المأساة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.. ■

مراجع:

١ ـ واشنطن تخرج من الظل.. السياسة الامريكية تجاه مصر ١٩٤٦ـ ١٩٥٦، جيفري أرونسن.. (الصفحات ٢٤ – ٢٦)

٢ ـ السياسة الامريكية والعرب، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، د. خيرية قاسمية (صفحة ٢٦ ـ ٣٣)

٣ ـ السياسة الامريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية.. السياسة الامريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية: ١٩٦٢ـ١٩٦٧، د. أحمد يوسف أحمد.. (صفحة ١٦١)

٤ ـ واشنطن تخرج من الظل.. {مستر جون سي. كامبل} John C. Campbell، Defence of the Middle East, Problems of American Policy(صفحة ٢٥)

٥ ـ واشنطن تخرج من الظل.. {مستر ريموند هير} Raymond Hare، South Asian Affairs, Memo, Foreign Relations - 1947 (صفحة ٢٧)

مطالعة سريعة في الوثائق السرية للخارجية الامريكية

سنوات العهد الملكي الأخيرة

بقلم: أبو طارق

تقوم الحكومتان البريطانية والأمريكية (كغيرها من معظم دول العالم المتطوّر) بالإفراج سنوياً عن كمٍّ هائل من "الوثائق السرية" التي تضم تقارير كتبها دبلوماسيّوها عن الأقطار التي عملوا فيها. وتتناول هذه التقارير عادة أغلب، إن لم نقل كافة، الأحداث والوقائع التي عاصروها وشهدوها من نافذة ممثلياتهم. سواء كانت سفارات أم مفوضيات أم قنصليات، وربما مدّوا أيديهم أحياناً من النافذة وتدخّلوا في صناعة وتوجيه تلك الأحداث والوقائع.

وتنظّم عملية حفظ هذه الوثائق السرية، وقواعد الإفراج عنها، قوانين وقرارات خاصة صادرة في تلك البلدان. ففي بريطانيا كان القانون الخاص بحفظ الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية لا يسمح بالوثائق لعامّة الناس - بمن فيهم المؤرخون والصحافيون والباحثون إلا بعد مرور خمسين عاماً عليها، وقد جرى تخفيض هذه المدة منذ عام ١٩٦٧ إلى ثلاثين سنة وقد أجاز هذا القانون الإحتفاظ ببعض هذه الوثائق لفترة أطول قد تمتد خمسين سنة أو أكثر. كما ينظّم هذه العملية في الولايات المتحدة الأمريكية قانون حرية المعلومات (٥ - يو.اس.س. ٥٥٢) وبعض القرارات الرئاسية وغيرها على أسس مماثلة للقوانين الإنجليزية من حيث المبدء.

وفيما لا يخفي ما قد يشوب هذه الوثائق بسبب "مواقف" و "خلفيات" معديّها، كما لا يخفي أنها "مجردة" لا يمكن أن تُعدّ تاريخاً، بل ينبغي النظر اليها كمادة خامة للتاريخ، ولابد من إمرارها بعمليات معقدة من الغربلة والتحليل والمقارنة قبل الأخذ بما جاء فيها، وإصدار أيّ حكم تاريخي إستناداً إليها... إلا أنه لا يوجد شك في أنها تعتبر أحد المصادر المهمّة لمعرفة التاريخ الليبي المعاصر وتحديداً منذ الإستقلال وبخاصة في ظل شحّ وندرة المصادر الوطنية التي تتحدث بشكل مفصّل وشامل وموثق وموضوعي عن هذه الحقبة وتؤرخ لها.

وقد أفرجت الحكومة الأمريكية مؤخراً عن الوثائق السرية للخارجية الأمريكية الخاصة بالسنوات حتى عام ١٩٧٠ وكان من بينها الوثائق المتعلقة بليبيا سواء قبيل إنقلاب سبتمبر أو بعده. وعلى الرغم من إبقاء عدد لاباس به من الوثائق المتعلقة بهذه الحقبة طيّ السرية حيث لم يجر الإفراج عنها، إلا أن ماجرى الإفراج عنه من هذه الوثائق يشكّل مادة كافية لتسليط الضوء على مجريات وأحداث تلك الفترة من تاريخ ليبيا المعاصر وعلى الأخص مايتعلق منها بإنقلاب سبتمبر والأشهر التي سبقته، وهو ما سنحاول في هذه المقالة القيام به.

كمّ هائل من الوثائق

لابد للمطالع للوثائق السرية التي جرى الإفراج عنها أن يشده لحجمها ولكثافتها وغزارتها وللمساحة الواسعة التي تغطيها من حركة المجتمع الليبي بمختلف أبعادها وتطوراتها، وكذلك الدولة الليبية ونخبها السياسية بشتى توجهاتها ومواقعها ومواقفها وفئاتها الإجتماعية وبقدر ما ترجع هذه الحقيقة إلى كفاءة الدبلوماسيين الأمريكيين ومستوى تدريبهم وتكوينهم ونشاطهم، فإنها ترجع من جهة أخرى إلى العفوية التي تطبع سلوك كافة الليبيين سواء داخل الحكم أو خارجه وبدرجة "الإنفتاح الشديد" التي كانت سائدة لكافة أجهزة الدولة ومرافقها ومؤسساتها.

وعلى سبيل المثال فإن المطالع لهذه الوثائق يجد أنّها اشتملت على تقارير ضافية عمّا دار خلال لقاءات متكررة جرت بين دبلوماسيي السفارة الأمريكية (من بينهم السفير) وعدد كبير من رجالات الدولة ومسئوليها (من مدنيين وعسكريين) ومن الصحفيين والمثقفين الليبيين وحتى رجال وزعماء القبائل.

ورغم الكمّ الهائل من الوثائق التي جرى الإفراج عنها، إلا أنه يلاحظ أن كمّاً أخر لاباس به من وثائق الخارجية الأمريكية (يجاوز الألف وثيقة) لم يجر الإفراج عنه حتى بعد مرور فترة الثلاثين سنة التي ينص عليها قانون حرية المعلومات "الأمريكي". ومن الملفت للنظر أن بعض هذه الوثائق المحجوبة يرجع إلى عقد الخمسينات في بواكير سنوات إستقلال ليبيا وعلى إمتداد سنوات العهد الملكي (١٩٥١ ـ ١٩٦٩)، كما يعود بعض هذه الوثائق إلى الأشهر الأولى لإنقلاب سبتمبر ١٩٦٩ مما ينمّ عن إحتوائها على معلومات وأسرار غير قابلة للنشر بالنظر لخطورتها أو بالنظر لإمكانية مساسها بالأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في ليبيا والمنطقة، أو لإمكانية كشفها عن حقائق وأسرار قد تعرّي عملاء لها في ليبيا أو لغير ذلك من الأسباب. وعلى سبيل المثال فقد كان من بين الوثائق التي لم يجر الإفراج عنها والمتعلقة بالأشهر الأولى لقيام النظام الإنقلابي في ليبيا ما يلي:

- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٢ رقم TE 2132 برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية بطرابلس إلى وزارة الخارجية بواشنطن (رقم STREP 1300).
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٤ رقم TE 4225 برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في عمان بالاردن إلى وزارة الخارجية بواشنطن (حول رد الفعل الاردني عن الإنقلاب).
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٤ رقم TE 2214 برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية بطرابلس إلى وزارة الخارجية بواشنطن بشأن رد الفعل الاردني عن الإنقلاب القذافي.
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٢٢ رقم TE 2395 برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس إلى وزارة الخارجية بواشنطن حول وصول موفد سوفياتي خاص إلى ليبيا.
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٢٣ رقم TE 161178 برقية سرية مرسلة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في طرابلس حول العلاقات الأمريكية مع حكومة الجمهورية العربية الليبية.
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٢٣ رقم TE 161925. برقية سرية مرسلة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في طرابلس بشأن قاعدة ويلس.
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/١٠/١٧ رقم TE 6125 برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في تونس إلى وزارة الخارجية في واشنطن بشأن مخاوف الحكومة التونسية الناجمة من إنقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

درجة عالية من الرصد والمتابعة

يلاحظ المطالع للتقارير السرية التي بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا إلى وزارة الخارجية بواشنطن خلال السنوات الأخيرة من العهد الملكي، فضلاً عن الغزارة والكثافة والشمول المعتاد في تقاريرها السابقة درجة دقيقة وعالية وجديدة من الرصد والمتابعة فيما يشبه الحصر والجرد لشخصيات ورجالات العهد من عسكريين ومدنيين وإعداد نبذ عنهم، بل وحتى لحركة الدبلوماسيين الأجانب في ليبيا. ومن ذلك على سبيل:

أ) تحت عنوان "نبذ عن قيادات محتملة في المستقبل" (PLBRL) "PotentialLeadersBiographicRepotingList" اشتملت هذه الوثائق على عدد من التقارير، ضمّت قوائم بمئات الأسماء من الشخصيات الليبية العسكرية والمدنية وفي شتى مجالات السياسة والصحافة والإقتصاد والقضاء والتعليم. وقد ذيّلت هذه التقارير بعبارة تفيد بأنها "مستثناة من عملية الإفراج والنشر الروتينية"، أي أن ذلك يخضع لاعتبارات خاصة ومتشدّدة بحكم سرّية المعلومات التي تتضمّنها س"ExcludedFrom Automatic Downgrading &Declassification"

ويلاحظ أنّه في إطار الإستكمال الدوري لهذه التقارير فقد وردت رسالة من وزير الخارجية الأمريكي المستر دين راسك مؤرخة في ١٩٦٨/٤/١٨ إلى السفارة الأمريكية في طرابلس تحثها على استكمال المعلومات الواردة في بعض التقارير التي سبق إرسالها. ومن الملفت للنظر أن رسالة الوزير، التي تضمّنت ملاحظات حول أكثر من مائة إسم، قد طلبت إزاء عدد محدود من هذه الأسماء تزويد الوزارة بكل شئ عنها (NeedEverything) وهذه الأسماء هي:

العقيد يونس العمراني، العقيد مختار إبراهيم البنغازي ، الزعيم سالم بن طالب (مدير عام أمن طرابلس)، دكتور محمد البشتي، دكتور شكري غانم (خبير نفط)، محمد أبو عياد اللافي الحاسي (رجل أعمال)، كامل حسن المقهور (محام)، مصطفي المهدوي (قاضي)، المقدم ناجي محمود ، السيد محمد انقا (رجل أعمال)، الحاج محمد مصطفي الشيباني (رجل أعمال)، مقدم شرطة محمد السوداني، السيد بشير الويفاتي (خبير زراعي)، عقيد شرطة يونس بالقاسم علي.

ب) كما اشتملت هذه الوثائق على تقرير أرسلته السفارة إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٤ يتضمّن قائمة شاملة لأسماء"جميع أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الليبي" وبرجاتهم وأقدمياتهم ومواقع عملهم في ليبيا وفي الخارج كما هي حتى يوم ١٩٦٩/٧/١٠". وقد وصفت هذه القائمة من قبل السفارة بأنها الوحيدة من نوعها حيث لم يسبق أن جرى إعداد قائمة نظيرة لها من قبل.

جـ) اشتملت الوثائق على تقارير من السفارة (لعلّها الأولى من نوعها) عن أسماء كافة السفراء الجدد الذين جرى تعيينهم في ليبيا مع نبذ مفصلة عنهم. وعلى سبيل المثال فقد نقل التقرير الذي بعثت به السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٩/٧/٧ أسماء السفراء الجدد لكل من لبنان والعراق والنمسا وفنلندا والدنمارك وإيران الذين قدموا أوراق إعتمادهم لولي العهد ونائب الملك الحسن الرضا يومي ١٨، ٢٥ يونية ١٩٦٩. وقد طلبت السفارة من وزارة الخارجية الأمريكية تزويدها بأية معلومات إضافية لديها عن هؤلاء السفراء.

ولاشك أن هذه الدرجة العالية من المتابعة والرصد التي طبعت أداء السفارة الأمريكية في ليبيا وبخاصة خلال الأشهر الأخيرة من حقبة

العهد الملكي لاتدل فقط على كفاءة عالية في الاداء، وإنما قد تنم عن التوجس والتحسب لوقوع أحداث سياسية جسيمة أو ربما التحضير للقيام بشئ ما.

حجم المصالح والإستثمارات الأمريكية

زخرت التقارير والوثائق التي جرى الإفراج عنها بمعلومات مفصلة ودقيقة عن حجم المصالح والإستثمارات الأمريكية المتنامية والتواجد الأمريكي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة من العهد الملكي والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- بلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة في صناعة النفط الليبي في عام ١٩٦٩ (٣٨) شركة. تقوم بإنتاج مالايقل عن ٩٠٪ من إجمالي إنتاج النفط الليبي الذي بلغ يومذاك ما يزيد عن (٣) ملايين برميل يومياً.
- بلغ إجمالي إستثمارات هذه الشركات في ليبيا أكثر من (١.٢) بليون دولار. وقد شكّلت هذه الإستثمارات الخاصة ثاني أضخم استثمار للقطاع الخاص الأمريكي في القارة الإفريقية بعد جنوب أفريقيا.
- بلغت التحويلات الصافية من أرباح هذه الشركات إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو (٤٤٤) مليون دولار في عام ١٩٦٧، ونحو (٦٢٠) مليون دولار في عام ١٩٦٨، وكان من المتوقع لها أن تصل (٨٠٠) مليون دولار في عام ١٩٦٩. ولتقدير أهمية هذه التحويلات بالنسبة لميزان المدفوعات الأمريكي في تلك الفترة فإنه تكفي الإشارة أنه بدون تحويلات الشركات العاملة في ليبيا لصافي أرباحها في عام ١٩٦٨ البالغة (٦٢٠) مليون دولار لكان ميزان المدفوعات الأمريكي عن ذلك العام قد أظهر عجزاً مقداره (٤٣٠) مليون دولار بدلاً من الفائض الذي أظهره وهو (١٩٠) مليون دولار.
- بلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى ليبيا في عام ١٩٦٨ نحو (١٠٩) مليون دولار مشكّلة نحو ١٧٪ من سوق الواردات الليبية. وقد توقّعت التقارير أن تزيد هذه الحصة مع زيادة عائدات ليبيا النفطية وتخصيص المزيد من الأموال لخطط التنمية الخمسية التي كانت قد بدأت مع عام ١٩٦٤م.
- بلغت مشتريات "سلاح الطيران الليبي" من الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٦٨ نحو (٧٠) مليون دولار، وكان من المتوقع أن يرتفع حجم هذه المشتريات في ضوء تعاقدات النظام الملكي على شراء عدد من طائرات C-130 وطائرات F-5 واعتماد السلاح الجوي الملكي الليبي على التقنية الأمريكية.
- التسهيلات العسكرية وبخاصة في مجال التدريب والتخزين التي كانت تتيحها قاعدة ويلس العسكرية للقوات الأمريكية وقوات حلف الناتو. أما التواجد الأمريكي في ليبيا في نهاية العهد الملكي فقد تمثّل في نحو (٩٦٠٠) مواطن أمريكي منهم نحو (٤٧٠٠) عسكري في القاعدة العسكرية ويلس. أما البقية فهم رجال أعمال وعاملون بشركات البترول وعائلاتهم يوجد منهم نحو (٤٣٠٠) شخص في طرابلس وبقيتهم (٦٠٠) شخص في بنغازي. كما تضمن التواجد الأمريكي (١٥٠) مدرّساً للغة الإنجليزية من "كتائب السلام" منتشرون في شتى مدن وقرى ليبيا (كان من المنتظر أن يصل ليبيا في شهر سبتمبر ١٩٦٩ مائة وخمسون آخرون منهم).

أحداث يونية/حزيران ١٩٦٧

تناولت تقارير السفارة الأمريكية في ليبيا منذ الخامس من يونية/حزيران ١٩٦٧ (في أعقاب إندلاع حرب الأيام الستة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية) الإضطرابات التي وقعت في شتى المدن الليبية والإعتداءات التي تعرضت لها مباني السفارات الأمريكية والبريطانية في مدن بنغازي وطرابلس من قبل المتظاهرين الغاضبين الأمر الذي أدّى إلى تدمير وإتلاف عدد من المباني بعد إشعال الحريق فيها وفي عدد من السيارات التابعة لها وإلى تعرض عدد من موظفي السفارتين للإصابة بجروح متعددة.

كما أبرزت هذه التقارير موقف حكومة السيد حسين مازق الذى بدا متخاذلاً وضعيفاً في مواجهة الإضطرابات والسيطرة على المتظاهرين وعلى الشارع الليبي وعاجزاً عن تقديم الحماية للأجانب المقيمين في البلاد بمن في ذلك أعداد من اليهود الليبيين الذين تعرّض عدد كبير منهم لحوادث اعتداء أفضت ببعض منهم إلى الموت.

وتصف إحدى البرقيات الصادرة من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٢٥ يونية ١٩٦٧ الحالة السياسية الداخلية في ليبيا في تلك الفترة بالعبارة التالية:

"إن الوضع السياسي الداخلي في ليبيا على درجة عالية من الإضطراب وعدم الإستقرار وتبدو حكومة حسين مازق فاقدة بالكامل للسيطرة على أنشطة ومجالات رئيسية تخضع عادة لحزم شديد. ولا توجد في الوقت الحالي (في ليبيا) أية علامات تدل على وجود حكومة تعمل على إستعادة سيطرتها على الأوضاع أو حتى ما ينم عن إستطاعتها القيام بهذا الأمر..."

وتعدّ مجموعة البرقيات المرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس إلى واشنطن في تلك الفترة تصرفات حكومة السيد حسين مازق خلال حرب الأيام الستة والفترة التي تلتها...

- البرقية الأولى.. مؤرخة في ١٩٦٩/٦/١١، يشير مرسلها السفير نيوسوم نقلاً عن رئيس شركة إسو المستر هيو وين Hugh Wynne إلى تصريحات أفضى بها إلى الأخير وزير شئون البترول الليبي آنذاك السيد خليفة موسى قبل مغادرته طرابلس إلى البيضاء صباح يوم ١٩٦٩/٦/١١ جاء فيها:

"أنه ذاهب إلى البيضاء مؤملاً أن يتمكّن من إقناع رئيس الوزراء

السيد حسين مازق

المستر ديفيد نيوسوم

مازق بالسماح بإستئناف إنتاج البترول الليبي إلى بعض الدول عدا الولايات المتحدة وبريطانيا..."

وتمضي البرقية:

"ووفقاً لما نقله المستر وين عن الوزير خليفة موسى فإن الأخير دهش لدى عودته من بغداد (حيث إنعقد مؤتمر وزراء النفط العرب) عندما علم أن الحكومة الليبية قد قرّرت منع إنتاج وتصدير النفط الليبي منعاً كاملاً، وبذا ذهبت إلى أبعد مما أوصى به مؤتمر بغداد الذي قرّر حظر تصدير البترول العربي إلى الدول التي ساعدت إسرائيل فقط"

- أما البرقية الثانية، فهي موجهة هي الأخرى إلى وزارة الخارجية الأمريكية و مؤرّخة في ١٩٦٩/٦/١٥ ويشير مرسلها السفير نيوسوم إلى الصعوبات والعراقيل والتمييز في المعاملة التى تواجهه سفارته من السلطات الليبية وبخاصة في بنغازي..

"لقد ظللنا (في السفارة) لفترة طويلة نحاول تحديد موعد للإجتماع بحكمدار بنغازي الزعيم (معيزيق حمودة) ومحافظ بنغازي (عبدالحميد الدلاّف)، وكان الرد يأتينا بأنهما في رحلة تفتيشية داخل بنغازي وخارجها. كذلك فقد حاولنا الإتصال بوزير الداخلية (علي الساحلي) للحصول على "تصريحات تجوّل" خلال فترة منع التجول ولكن دون جدوى.. لقد بلغنا أن الدبلوماسيين البريطانيين قد تمكّنوا من الإتصال بهؤلاء المسئولين.. كما علمنا من أحد مصادرنا أن هؤلاء المسئولين يمارسون تمييزاً في المعاملة بين الأميركيين الذين يعتبرونهم إستعماريين أساسيين وبين البريطانيين الذين هم مجرّد تابعين.. وسوف نتحقق عما إذا كانت وجهة النظر هذه هي مجرّد وجهة نظر فردية عارضة..."

- وتسلّط برقية أخرى مرسلة من السفير الأمريكي نيوسوم بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٩ الضوء على نفس الموضوع، حيث جاء فيها:

"بعد محاولات لمدة أسبوعين لمقابلة محافظ بنغازي (عبد الحميد الدلاّف) تمكّن الموظف المختص بالسفارة في بنغازي من الإجتماع به لمدة ساعة ونصف الساعة.... وقد أبلغه الموظف بأن حكومة الولايات المتحدة تنظر إلى الأحداث التي وقعت يوم الخامس من يونية بمنتهي الجديّة... وإن العالم الخارجي الآن ينظر إلى بنغازي على أنها مدينة العنف والعصابات.."

"وعندما أبلغ الموظف المختص المحافظ بأنه ظل يحاول على إمتداد العشرة أيام الماضية الحصول على "تصريحات التجول"، ردّ عليه المحافظ بأنه يفضّل ألا يحصل الموظفون الأمريكان على هذه "التصاريح". وعندما أشار الموظف بأن موظفي السفارة البريطانية وغيرهم من موظفي السفارات الأخرى قد حصلوا على هذه التصاريح، رد عليه المحافظ بأنه على علم بذلك كما أنه يعلم بأن مئات من عمال المخابز وغيرهم من المواطنين قد حصلوا على هذه التصاريح. وقد أكّد المحافظ مرتين بأنه لا يقصد بذلك التمييز ضد الموظفين الأمريكان في المعاملة، وإنما يسعى إلى الحيلولة دون وقوع حوادث مؤسفة، حيث أنه يعلم بوجود عناصر تحمل مشاعر عدائية شديدة نحوهم... وأنه عندما يتعلق الأمر بالأمريكان فإنه لا يستطيع

السيد خليفة موسى

أن يثق حتى في موقف رجال قوات الأمن..."

- تكشف برقية أخرى مرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٥ ما نقله السكرتير الأول بالسفارة البريطانية المستر تومكيز (Tomkys) إلى موظف السفارة الأمريكية في بنغازي حول ما دار بين وزير الخارجية الدكتور أحمد البشتي والسفير البريطاني ساريل Sarell عند لقائه به يوم ١٩٦٧/٦/١٤:

"ذكر الوزير البشتي للسفير البريطاني أن رئيس الوزراء حسين مازق مصدوم بسبب الأحداث التي وقعت، وهو غير راغب في إتخاذ أي قرار حازم بشأنها. وعندما استلم مازق العريضة التي قدّمتها إليه لجنة المؤتمر الشعبي (في بنغازي) - والتي تطالب بالقطع الفوري للعلاقات مع كل من بريطانيا وأمريكا وإلى إزالة القواعد العسكرية فوراً، سارع بالتوجه لمقابلة الملك ادريس مقترحاً عليه إتخاذ قرارات في هذا الشأن، إلا أن الملك رفض الإستجابة لهذا الإقتراح."

وتمضي برقية السفارة الأمريكية ناسبة إلى الوزير البشتي (نقلاً عن السكرتير الأول للسفارة البريطانية في بنغازي) قوله:

"على الرّغم من أن عدداً من الوزراء في الوزارة يرون إستئناف تصدير البترول الليبي إلا أن حسين مازق يعارض هذا الأمر بشدة. وإن حسين مازق يعبّر خلال هذه الأزمة الحالية عن توجّهات إنفصالية وأنه لا يرغب إلا في تزعّم برقة وربطها في تحالف مع عبد لناصر في مصر..."

وقد ختمت السفارة الأمريكية برقيتها بتعليقات حول الأقوال المنسوبة إلى الوزير البشتي جاء فيها:

"يسود لدينا الإعتقاد هنا بأن شخصية مازق هي أقوى من شخصية البشتي. وإذا كان مازق يبدو مصدوماً فإن ذلك يرجع لإدراكه مدى عمق المشاكل الداخلية في البلاد أكثر من البشتي..."

مدى إلتزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا

كان مدى إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن ليبيا في مواجهة أي عدوان خارجي موضوع تساؤل من الملك ادريس لسفراء أمريكا أكثر من مرة، ولم تكتف الإدارة الأمريكية في الرد على هذا التساؤل بما ورد على لسان سفرائها في ليبيا، فقام الرئيس الأمريكي جونسون بتوجيه رسالة سرية إلى الملك ادريس مؤرخة في ١٩٦٥/٩/١ (أيّ مفارقة؟).

وتكشف البرقية التي بعث بها السفير ديفيد نيوسوم إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٧/٨/٣١ إثر لقاء له مع الملك إدريس في قصر باب الزيتون خلال اليوم السابق ولم يحضرها سوى السكرتير السياسي روسكو سودارث Roscoe S. Sudarth الذي قام بمهمة الترجمة. وقد جاء في تلك البرقية ما ترجمته:

السيد عبدالقادر البـدري

الملك ادريس السنوسي

٦ـ هذه هي المرة الثالثة منذ وصولي إلى ليبيا (قدّم أوراق إعتماده في ١٩٦٥/١٠/١٦) التي أثار فيها الملك ادريس، أثناء استقباله لي يوم ١٩٦٧/٨/٣٠، التساؤل عماً يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تعرّض ليبيا لعدوان من قبل مصر أو الجزائر.

٧ـ وبعد أن أشار الملك إلى جيرانه المتطلعين للإستيلاء على ليبيا، عبر عن اعتقاده بأن عبدالناصر وبن بلّه تحالفا من أجل تحطيم ليبيا، ولايشك في أن بومدين هو أسوأ من بن بلّه.

٨ـ أشرت أثناء ردّي على تساؤل الملك، إلى البرقية التي سبق للرئيس جونسون أن بعث بها إليه في ١٩٦٥/٩/١، والتي أوضح له فيها بأنه في حالة تعرض ليبيا لأي عدوان، بأن الولايات المتحدة سوف لن تتشاور مع الحكومة الليبية فقط ولكن مع أصدقاء آخرين وعلى الأخص بريطانيا التي تُلزمها معاهدتها معكم بالدفاع عن ليبيا (في حالة تعرّضها لعدوان خارجي). وقد عبّرت للملك عن الصعوبة التي نواجهها في تحديد إلتزام معين للحكومة الأمريكية في هذا الصدد في ظل غياب حالة واقعية، كما شددت على العراقيل الدستورية التي تحدّ من صلاحيات الرئيس الأمريكي في هذا المجال مشيراً في ذات الوقت إلى أن رسالة الرئيس جونسون (المذكورة) والوجود العسكري الأمريكي يعبّران بوضوح عن مصالح أمريكا وإهتماماتها.

٩ـ عند هذه النقطة تساءل الملك عماً إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد أعدّت خططاً عسكرية مشتركة لإستخدامها في حالة تعرّض ليبيا للعدوان. وقد أجبت على هذا التساؤل بأن أمريكا وبريطانيا تتشاوران عن قرب و باستمرار حول المسائل السياسية والعسكرية وهما على دراية تامة بإمكانيات وقدرات كل منها، غير أن مايمكن أن تقوم به كل منهما تفصيلاً (في حالة العدوان) سوف يعتمد على الظروف المحيطة في حينها.

١٠ـ وبعد أن ألمحت للملك بأن قليلين فقط هم الذين يرون أن الجيش المصري يشكّل تهديداً (لليبيا) في الوقت الرّاهن، اقترحت عليه بأنه ربما كان "الأمن الداخلي" هو المصدر الأكبر والأقرب للخطر والمشاكل. وقد عبّرت للملك عن رغبتنا في تقديم يد المساعدة في هذا المجال، ملمّحاً في ذات الوقت إلى وجود ثغرات وأوجه قصور تنظيمية في الأجهزة الأمنية مشيراً إلى أن رئيس الوزراء (السابق) حسين مازق قام بتفكيك جهاز أمن الدولة، ومنبّهاً إلى أن ليبيا ليس لديها في الوقت الحاضر جهاز بمقدوره أن يقوم ـ على مستوى عموم الدولة ـ بجمع وتحليل وتوزيع المعلومات المتعلّقة بالأشخاص والتنظيمات المناهضة والمخربة. وفي رأينا فإن الإتصال الشخصي القائم بين رئيسي الأجهزة الأمنية الإقليميين (طرابلس وبنغازي) ليس بكاف. وقد ردّ الملك بالموافقة على تلك الملاحظات، مبيّنا أنه كان في صباح ذلك اليوم بالذات يبحث هذه المشكلات (مع المختصين) كما بيّن أنـه كان قد بحث هذا الأمر مـع رئيس الوزراء (عبدالقادر البـدري)، ويخالجه الإحساس بضرورة عمل شئ ما في هذا الخصوص."

وقد ختم السفير نيوسوم برقيته بأنه يعتزم إبلاغ السفير البريطاني ساريل بما دار في مقابلته مع الملك ادريس.

ويلقي التقرير الذي بعث به السفير نيوسوم إلى وزارته في واشنطن بتاريخ ١٩٦٧/٩/٧، الضوء حول تفاصيل مادار في اللقاء المذكور بينه وبين الملك ادريس. وكان من بين ما جاء في ذلك التقرير:

"أن الملك ذكر له بأن أمريكا تعلم بأن ليبيا مهدّدة من قبل مصر في الشرق والجزائر في الغرب إن بن بله وعبد لناصر إتفقا على تقسيم ليبيا ثم التحوّل بعد ذلك نحو المغرب والسودان من أجل تحقيق أحلامهما التوسعية.. والإتحاد السوفييتي يقف خلف مصر والجزائر (وبخاصة بومدين)..."

"أن السفير ذكر للملك عند الإشارة إلى رسالة الرئيس جونسون التي بعث بها إليه يوم ١٩٦٥/٩/١ أن الرئيس لم يكن بمقدوره أن يكون أكثر صراحة ومباشرة (في التعبير عن إستعداد أمريكا للدفاع عن ليبيا في حالة تعرّضها للعدوان الخارجي) لأسباب دستورية حيث أنه لا يستطيع أن يذهب بعيداً في ذلك بدون التشاور مع الكونجرس. وقد ردّ الملك ادريس في هذا الصدد بأن "السفير الأمريكي الأول" قد بين بأن أمريكا على إستعداد أن تذهب في صدد الدفاع عن ليبيا إلى أبعد مما ورد في رسالة الرئيس جونسون..."

"أن السفير نيوسوم سأل الملك عما إذا كان قد أطلع أياً من رؤساء وزارته على محتويات رسالة الرئيس جونسون. وقد رد عليه الملك بأنـه لم يفعل لأن "الوزراء يأتون ويذهبون" موحياً بأنّه قد يحتفظ بها سراً لديه. وقد تساءل السفير عما إذا كان إطلاع رؤساء الوزارة على مضمون تلك الرسالة سوف يكون مفيداً في تكوين قناعاتهم وتحديد مواقفهم وتعاملهم مع موضوع القاعدة العسكرية ويلس عندما يدركون أهمية وجودها بالنسبة لقدرات أمريكا للدفاع عن ليبيا..."

وفي معرض الحديث عن أحوال الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية في ليبيا أورد تقرير السفارة الأمريكية ما يلي:

"لقد ذكر السفير نيوسوم للملك ادريس أنه سمع عن قصة فحواها أن البوليس في طرابلس كان يتابع تحرّكات أحد العناصر التخريبية الجزائرية في ليبيا إلى أن غادر طرابلس. وعندما جرى السؤال عن الجهة التي ذهب إليها هذا العنصر المخرّب.. جاء الجواب من أحد ضباط الشرطة في طرابلس بأنه توجّه إلى بنغازي واعترف بأنه لم يجر أخطار شرطة بنغازي بهذا الموضوع. وقد علّق السفير على

هذا القصة بأنها تصوّر كيف أن سلطات الأمن في طرابلس وبنغازي تتصرّفان كما لو أنهما في دولتين مختلفتين..."

"واستطرد السفير بأنه لديه القناعة بأنه كان يوجد جهاز للأمن على مستوى عموم الدولة الليبية خلال وزارة السيد محمود المنتصر (الوزارة الثانية ١٩٦٤-١٩٦٥) وأن السيد حسين مازق قام بالتخلي عن هذا الجهاز.."

حكومة عبدالحميد البكوش

حظيت حكومة السيد عبد الحميد البكوش (من مواليد عام ١٩٣٢) التي تشكلت في ١٩٦٧/١٠/٢٥م بإهتمام واسع من قبل السفارة الأمريكية وكانت إنجازاتها وإخفاقاتها موضوع تقييم كثير من تقارير السفارة وبرقياتها، كذلك فلم تتوقف هذه التقارير عن الكتابة عنها والحسرة عليها بعد سقوطها الفجائي بإقدام الملك ادريس على إقالتها في ١٩٦٨/٩/٤م.

ومن بين التقارير العديدة التي بعثت بها السفارة الأمريكية تقرير من إعداد السفير نيوسوم مؤرّخ في ١٩٦٨/٧/٨ بعنوان "زيارة جديدة للخامس من يونية - رئيس الوزراء البكوش والمعارضة الراديكالية" جاء في صدوره:

"بعد مضي عام على أزمة صيف عام ١٩٦٧ في ليبيا، فقد تم إسكات الأصوات المعارضة التي برزت خلالها والتي شكلت في تلك الأونة قوة تهدّد النظام. يعود السبب الأكبر في عودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية إلى مرور الوقت، وغياب تجدد المواجهات الساخنة بين العرب وإسرائيل وضعف النظم العربية الراديكالية، والإضطراد المستمر في حالة الرفاهية العامة للشعب الليبي. ومع ذلك فإن جزءاً كبيراً من الفضل في هذا يرجع إلى حكومة عبد الحميد البكوش التي أمضت في الحكم حتى الآن ثمانية أشهر متمتعة بمساندة الملك ادريس، وهي التي أعقبت حكومة السيد البدري القصيرة العمر وذات القبضة القوية. إن حكومة البكوش تقوم بخطوات واعية ومحسوبة من أجل إعادة توجيه مصادر المعارضة المحتملة نحو نشاطات بناءة وإستيعابها لجزء من برنامج عام لدعم الحكومة."

ويستعرض التقرير المعد في (١٠) صفحات كاملة جهود حكومة البكوش في التعامل مع قوى المعارضة إما بالمحاكمة والسجن أو بالمصالحة والتحييد.

- أما التقرير الثاني الذي يحمل نفس التاريخ السابق ١٩٦٨/٧/٨ فهو كما يبدو من عنوانه ذو طبيعة "تقييمية" تقييم لحكومة البكوش - بعد مرور ثمانية أشهر" وقد كان من بين ما جاء فيه:

"بعد ثمانية أشهر في الحكم، وكما هو طبيعي في المشهد السياسي الليبي، فإن وزارة السيد عبد الحميد البكوش قد أخذت تواجه مداً متعاظماً من الإشاعات حول قرب نهايتها، والإنتقادات لسياستها. ورغم ذلك فيبدو أنها ماتزال تحظى بثقة الملك. وفي ليبيا تبقى هذه الثقة أهم حقيقة سياسية. ويتركز النقد لحكومة البكوش حول صفقة النفط مع فرنسا وشراء منظومة الدفاع الجوي من بريطانيا. وقد أخذت مؤخراً العناصر التقليدية في السياسة الليبية ومعها قطاع كبير من رجال الأعمال الليبيين في توجيه الإتهامات العلنية لحكومة البكوش بأنها كانت غير كفؤة في إدارتها للمفاوضات مع فرنسا وأن بعض العناصر الرئيسية المشاركة في هذه المفاوضات قد تمت رشوتهم.

وقد إنضم إلى هذه الفئات المذكورة عدد من صغار ضباط الجيش في الهجوم على حكومة البكوش بسبب تعاقدها على شراء منظومة الدفاع الجوي. ويثير هؤلاء التساؤل حول الحاجة لمثل هذا النظام الدفاعي المعقّد، ويبدي هؤلاء خشيتهم من أن يكون هذا البرنامج موجّهاً ضد الدول العربية الشقيقة. ويتهمون البكوش بأنه عميل بريطاني وأنه قام بإتمام هذه الصفقة فقط من أجل الحصول على رشوة كبيرة.

وتأتي المعارضة المتزايدة - والأعلى صوتاً - من القيادات التقليدية للمجتمع الليبي موجّهة ضد العناصر الشابة التي أصبحت لأن تحتل مراكز حساسة في الحكومة، وذلك على الرغم من أن الحكومة ماتزال تضم عناصر تقليدية كثيرة. ولقد كان قرار حكومة البكوش الحازم بوقف كثير من صور ومظاهر المحسوبية "والخدمات الخاصة" من وراء المعارضة التي تواجهها.

"وينطوي سجل حكومة البكوش على كثير من الإنجازات البارزة ، من بينها الحيوية والنشاط الذي تميزت به قيادته، والتطوير الإيجابي الذي طرأ على برامج الإعلام، وتحييد المفكّرين والمثقفين المتطرفين، وتحديث الإدارة الحكومية، ومراجعة وإعادة تنظيم السياسات والإجراءات الأمنية والدفاعية.."

".. ورغم ذلك فقد فشلت حكومة البكوش حتى الآن في أن تحظى بمساندة أي شخصية سياسية بارزة في ليبيا عدا الملك. ولم تحقق سوى نجاح محدود في مجال بناء قاعدة سياسية. وإن تركيز حكومة البكوش على فكرة "الشخصية الليبية" قد جعل عناصر كثيرة من الجيلين، الجديد والقديم، تحس بعدم الإرتياح. وقد أخذت أول الإتهامات للبكوش بالرشوة والفساد في الظهور على الرغم من عدم وجود ما يؤكّدها."

"ويبدو أن حكومة البكوش في سعيها لتحقيق إنجاز سياسي وجدت نفسها غارقة في صفقة البترول مع فرنسا بدون أن يكون لديها دراسة كافية لها، ومن ثم فقد زوّدت خصومها بحجّة جاهزة لانتقادها. كذلك فإن حكومة البكوش لم تستطع حتى الآن تقديم حجج كافية ومقنعة بشأن إقدامها على التعاقد لشراء منظومة الدفاع الجوي من بريطانيا سواء من منظور احتياجات ليبيا الدفاعية أو من منظور تعويد الشباب الليبي على إستخدام التقنية المتطوّرة."

"وفضلاً عن ذلك فيبدو أن حكومة البكوش لم تحقق نجاحاً يذكر في مجال إكتساب جمهور من المناصرين يهبّون لنجدتها في حالة تعرّضها للمتاعب."

"ومع ذلك فلا تبدو حالة الحكومة غير قابلة للإصلاح والمعالجة، وبخاصة إذا ما اتخذت قرارات حازمة تقطع الطريق أمام منتقديها... والأهم من ذلك أنه لا توجد أي مؤشرات تدل عن عدم رضى الملك عن رئيس الوزراء. وفي الواقع فإن الملك أخبر السفير البريطاني أنه على علم بالانتقادات الموجّهة من قبل العناصر التقليدية لحكومة البكوش وأنه يتوقع هذه الإنتقادات، وأنه يعتزم الإستمرار في تجربته القائمة

السيد عبدالحميد البكوش

السيد ونيس القذافي

على إعطاء الأجيال الشابة فرصة المشاركة في حكم ليبيا..".

".. ومن ثم فإنه يمكن القول بأنه لو استطاعت حكومة البكوش أن تقوم بما ينم عن قدرتها على معالجة وحلّ بعض المشاكل الحقيقية التي تواجهها البلاد، وأن تحافظ على بعض النشاط والحركة في برنامجها الهادف تطوير ليبيا وتحديثها، فإنها تستطيع الإستمرار في المحافظة على ثقة الملك فيها، ومن ثمّ البقاء في الحكم لسنوات عديدة قادمة..."

".غير أنه من الواضح أن توقعات السفير نيوسوم الآنفة لم تتحقق، فلم يمض أقل من شهرين على كتابة ذلك التقرير حتى كان الملك قد أقدم بصورة مفاجئة على قبول إستقالة السيد عبد الحميد البكوش في ١٩٦٨/٩/٣م بعد أن ألحّ الأخير على الملك أن يسانده في مجمل القضايا والمسائل المعلّقة التي لم تكن تروق للملك..".

وقد أعد السفير نيوسوم تقريراً مطولاً (١٤ صفحة) مؤرخ في ١٩٦٨/١١/٢٩ بعنوان "حكومة البكوش.. أثر دائم أم ظاهرة عارضة" وردت في صفحته الأولى (الملخص) فقرة جديرة بالتنويه:

"إن الإبعاد المباغت للبكوش عن الوزارة هو تذكير مزعج بأن ليبيا محكومة بملك لديه سلطة مطلقة ويمارس سلطته بطريقة مزاجية غير قابلة للتكهّن بها، وليس لها أي صلة باحتياجات البلاد الحقيقية والبعيدة الأمد..."

"إن مغادرة البكوش للحكم الخالية من الكياسة وغير المفهومة إلى حد كبير، وعملية الإزالة التي جرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية للزخم والمبادئ التي حاول تطبيقها لتدل من جديد على أن ليبيا هي أكثر راحة مع حكومة فاسدة، لاهية، كسولة، حذرة، غير كفؤة، باهتة الصورة دولياً".

مقترحات أمريكية بشأن مستقبل قاعدة ويلس

كما هو معروف فقد انتهت المحادثات التي جرت بين حكومتي ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٦٤ حول قاعدة ويلس الأمريكية في طرابلس إلى إتفاق الطرفين على مبدأ الجلاء دون تحديد موعد أو ترتيبات لذلك.

وكان طبيعياً أن يتجدد الخوض في هذا الموضوع على كافة المستويات الشعبية والرسمية الليبية في ضوء الأحداث الساخنة في ليبيا والمنطقة العربية منذ مطلع عام ١٩٦٧.

وتوضّح وثائق الخارجية الأمريكية الخاصة بعام ١٩٦٧ أن المظاهرات والاجتماعات الطلابية التي شهدتها ليبيا منذ مطلع ذلك العام قد تطوّرت في مرحلة من مراحلها لتضمّن قائمة مطالبها الوطنية مطلباً يتعلّق بتحقيق جلاء القواعد الأمريكية والبريطانية عن ليبيا.

كما تشير برقية بعث بها وزير الخارجية الأمريكي دين راسك بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠ إلى السفارات الأمريكية في جمهورية مصر العربية وليبيا إلى ما ورد في الصحف المصرية في تلك الفترة من مزاعم وأخبار كاذبة حول استخدام قاعدة ويلس في نقل معدّات وذخيرة جواً إلى إسرائيل وقد تضمنت البرقية توجيهات للسفارتين حول الكيفية التي تتعاملان بها مع هذا الموضوع لدى السلطات المصرية والليبية.

وفور إندلاع حرب يونية ١٩٦٧ والنتائج التي أسفرت عنها، لم تكن الجماهير الليبية في حاجة إلى دعاية خارجية لكي تتحرك في إتجاه المطالبة بالجلاء الفوري للقوات البريطانية والأمريكية وإلغاء المعاهدات مع بريطانيا وأمريكا، وتكشف الوثائق الأمريكية كيف أن التنظيمات الشعبية التي تشكلت في كل من طرابلس وبنغازي قد جعلت الجلاء الفوري في قمّة مطالبها الوطنية، وكيف أن رئيس الوزراء حسين مازق قد سارع إلى تبنّي هذه المطالب وقدّمها إلى الملك ادريس. (أنظر أحداث يونية ١٩٦٧ سالفا).

وتشير برقية مشتركة مرسلة من السفارة الأمريكية ومكتب المعلومات الأمريكي في ليبيا إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ إلى أن عدداً من الصحف الليبية الصادرة بذلك التاريخ قد نشرت خبراً نقلته عن وكالة الأنباء الليبية مفاده أن الحكومة الليبية قد قرّرت إغلاق القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا. كما نشرت ذات الصحف برقيات تهنئة مرسلة إلى الملك من قبل عدد من المسئولين الليبيين والشخصيات الشعبية بمناسبة إتخاذ هذا القرار.

ولا يوجد في الوثائق الأمريكية المفرج عنها أي شئ يذكر حول القواعد الأمريكية خلال حكومتي السيد عبد القادر البدري والسيد عبد الحميد البكوش في إتجاه تحقيق مطلب جلاء القواعد الأمريكية، وتنصب الإشارات الواردة في هذا الصدد على الهواجس التي سيطرت على الملك ادريس في تلك الحقبة ومخاوفه من إحتمال قيام كل من مصر والجزائر بالإعتداء على ليبيا وإقتسامها وكيف أن الردّ الأمريكي على هذه المخاوف ظل يؤكد على أهمية قاعدة ويلس كمرتكز أساسي لأي ترتيبات عسكرية دفاعية عن ليبيا. (راجع فقرة مدى إلتزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء الجديد السيد ونيس القذافي في افتتاح دور الإنعقاد الخامس للهيئة النيابية الخامسة لمجلس الأمة الليبي بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٧م أورد فقرة تتعلّق بالقواعد العسكرية الأجنبية جاء فيها: "وتواصل حكومتي مفاوضاتها لإنهاء الوجود العسكري للقواعد الأجنبية وتحويلها إلى قواعد ليبية."

وتتضمّن الوثائق الأمريكية لعام ١٩٦٩ عدداً من المراسلات المتعلقة بقاعدة ويلس من بينها:

- عدد من الرسائل بين وزارة الخارجية الأمريكية سفارتها في طرابلس (شهر يناير ١٩٦٩) تشير إلى عزم الحكومة الأمريكية على نقل معدات حربية War Readiness Material من قاعدة ويلس إلى قاعدتها في سيراكوزا/ أسبانيا وإلى أن مشاورات أمريكية/ أسبانية تجري في

هذا الخصوص. كما تشير هذه الرسائل إلى إتفاق وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكية على تخفيض عدد العاملين في قاعدة ويلس بنحو (٩٢٨) شخصاً منهم ٧٢٩ جندياً والبقية من العاملين المدنيين بالقاعدة على أن يشرع في تنفيذ برنامج التخفيض فوراً، وأن يتم قبل نهاية عام ١٩٦٩، كما نبّهت هذه المراسلات إلى ضرورة أن يبقى قرار التخفيض سرياً في إطار الحكومة الأمريكية ولا يجري إبلاغ الحكومة الليبية به.

- خلال شهري مايو ويونية من عام ١٩٦٩ جرى تبادل عدة رسائل هامة بين السفير نيوسوم والوزير الأمريكي روجرز تتعلق بمستقبل قاعدة ويلس.

ويقترح السفير نيوسوم في أولى هذه الرسائل (مؤرخة في ١٩٦٩/٥/٢٣) أن تسارع أمريكا ببحث المقترحات والمطالب الليبية بشأن الجلاء عن قاعدة ويلس وتليبيها على أن يتم الإعلان عن إتفاق بين الطرفين حول هذا الموضوع قبل ١٩٧٠/١٢/٢٤ (موعد إنتهاء الإتفاقية الحالية الخاصة بالقاعدة) بل يقترح أن يتم الإعلان عن هذه الإتفاق في خطاب العرش خلال شهر نوفمبر ١٩٦٩، ويشير نيوسوم في برقيته إلى أن من شأن الأخذ بهذا الإقتراح "إفراغ" موضوع القاعدة من محتواه وأبعاده السياسية.

ويرد روجرز على السفير نيوسوم ببرقية مؤرخة في ١٩٦٩/٦/٦ مستحسناً الإقتراح المطروح من قبله بشأن التعجيل بالوصول إلى إتفاق مع الحكومة الليبية حول قاعدة ويلس، ومبينا أن الوزارة عاكفة على دراسته. وقد فوّض الوزير روجرز سفيره نيوسوم بإبلاغ الملك ادريس برغبة الحكومة الأمريكية في التباحث مع ليبيا حول موضوع القاعدة، والتعبير له بأنه وإن كانت ليس لدى أمريكا أي مقترحات محددة بالخصوص إلا أنها ترغب في إخراج موضوع القاعدة من الساحة السياسية Political Arena فإذا أبدى الملك إستحساناً للإقتراح فيمكن عندئذ إبلاغ رئيس الوزراء (ونيس القذافي) بالإقتراح من أجل معرفة رد فعله، وقد شدّد الوزير روجرز على عدم ذكر أي مقترحات محدّدة، والإكتفاء بالإشارة إلى "الموضوعات" التي يمكن أن يتناولها الإتفاق الجديد حول القاعدة ومن بينها موضوع "تليبيها".

- ويشير السفير نيوسوم في برقيته التي بعث بها إلى وزير الخارجية روجرز بتاريخ ١٩٦٩/٦/٧ إلى أنه سوف لن يتمكن من إثارة موضوع مستقبل القاعدة الأمريكية مع الملك ادريس حيث أنه قد سبق له أن قام بزيارته زيارة وداعية في ١٩٦٩/٥/٣١ وأن الملك يزمع السفر إلى اليونان في يوم ١٩٦٩/٦/١٢. واقترح السفير نيوسوم أن يتولى هذا الموضوع خلفه المستر بالمر كفاتحة لعمله في ليبيا، مؤمّلاً أن يتمكّن من الوصول إلى إتفاق حول القاعدة قبل الإنتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في ليبيا عام ١٩٧٠م. كما أضاف نيوسوم بأنه سوف لن يشير إلى هذا الموضوع في لقائه التوديعي المزمع مع رئيس الوزراء ونيس القذافي يوم ١٩٦٩/٦/٩ مالم تر الوزارة غير ذلك.
- ينقل الوزير نيوسوم في برقيته المرسلة إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ روجرز أنه قام بزيارة توديعية لرئيس الوزراء ونيس القذافي يوم ١٩٦٩/٦/٨، وأن رئيس الوزراء الليبي فاجأه خلال المقابلة بالسؤال عن مستقبل قاعدة ويلس مما أضطرّه إلى الخوض فيه، وقد اكتفي السفير في تلك المقابلة بالإشارة إلى أن هذا الموضوع سيجرى تناوله من قبل خلفه الجديد، وأنه لا يملك أي تعليمات محددة في هذا الشأن وأن ما سيقوله سوف لن يعدو أن يكون ملاحظات شخصية. وأمام رغبة رئيس الوزراء في الإستماع إلى هذه الملاحظات ذكر له السفير بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترغب في استمرار الإستفادة من التسهيلات العسكرية والتدريبية في القاعدة إلى ما بعد عام ١٩٧١، غير أنه من الممكن القيام بذلك بصورة تكون مقبولة سياسياً، وأن تتخذ شكل تعاون بين سلاح الجو الأمريكي وسلاح الجو الملكي الليبي. وقد علق الوزير على هذه الإقتراح معبراً عن إستحسانه له وأن هذه هي فكرة البكوش حول "تليبيب القاعدة".

وبعد أن أكّد السفير مجدّداً بأنه لا يتكلم باسم حكومته في هذا الموضوع، عبّر لرئيس الوزراء بأنه ربما تمكّنت الحكومة الأمريكية من إتمام دراسة مستقبل القاعدة خلال الصيف، وربما كان بمقدور السفير الجديد أن يحضر معه المقترحات الجديدة بشأن هذا الموضوع، بحيث يمكن الإتفاق حولها بين الحكومتين قبل الإنتخابات البرلمانية القادمة المزمعة في عام ١٩٧٠. وقد كرّر رئيس الوزراء إستحسانه للملاحظات مؤكداً إحتمال أن تصبح القاعدة أحد الموضوعات الحساسة خلال الإنتخابات القادمة.

وقد ختم السفير برقيته بما يشبه الإعتذار عن الخوض في الموضوع مع رئيس الوزراء، لولا ماالمسه منه من حماس بشأنه، كما أكد السفير بأن الطريق الآن تبدو مفتوحة أمام مزيد من المقترحات حول مستقبل القاعدة. وأن رئيس الوزراء الليبي وافق على استقبال القائم بالأعمال الأمريكي بليك James J. Blake (كان قائما بالأعمال عندما وقع انقلاب سبتمبر) في حالة وجود أي مستجدّات لديه حول هذا الموضوع قبل وصول السفير الجديد.

- ووصلت في ذات اليوم (١٩٦٩/٦/٩) برقية أخرى إلى السفارة من وزارة الخارجية تؤكد أنه من المفيد جداً معرفة ردّ فعل الملك ادريس بالنسبة للمقترحات الخاصة بمستقبل قاعدة ويلس قبل بداية عطلة الصيف إذا كان ذلك ممكناً من وجهة نظر السفير.
- وفي يوم ١٩٦٩/٦/١٠ ردّ السفير نيوسوم على طلب وزارة الخارجية أنه بات من المستحيل بروتوكولياً وجغرافياً مقابلة الملك لإستطلاع رأيه حول مستقبل القاعدة قبل نهاية الصيف. ولهذا السبب فقد إنتهز فرصة لقائه برئيس الوزراء وسؤال الأخير عن موضوع القاعدة وتحدث معه حول الموضوع. وقد أضاف السفير في برقيته إعتقاده بأن ردّ الفعل الإيجابي الذي أبداه رئيس الوزراء (ونيس القذافي) إزاء المقترحات الأمريكية المطروحة يبرّر للوزارة (الخارجية الأمريكية) إستمرارها في العمل من أجل تطوير وبلورة المقترحات الأمريكية الخاصة بمستقبل القاعدة لعرضها على الملك عند عودته في نهاية الصيف. وعبر السفير عن إعتقاده بأن موقف رئيس الوزراء إزاء الموضوع واضح بشكل يبرر إستمرار السفارة في معالجة الموضوع معه إذا رؤي أن ذلك مناسب.

وختم السفير برقيته بأن الملك ادريس سوف يغادر طبرق إلى اليونان

يوم ١٩٦٩/٦/١٢ وأنه الآن في المرحلة النهائية من الإستعدادات للرحلة، كما أضاف السفير بأن الملك سوف لن يسمح باستقبال أحد مالم يكن الأمر يتعلّق بمشكلة بالغة الإلحاح وأنّه (أي السفير) لا يعتقد بأن المقترحات الأمريكية الخاصة بالقاعدة قد طوّرت بشكل كاف يبرر محاولة عرضها على الملك حتى لو كان نجاحها مضموناً.

صفقة السلاح مع بريطانيا

في عام ١٩٦٤ وخلال حكومة السيد حسين مازق جرى إلغاء صفقة شراء دبابات للجيش الليبي من الولايات المتحدة بعد أن كانت الدبابات قد وصلت فعلاً إلى الموانى الليبية. وقد جرى إلغاء الصفقة بناء على التدخل الشخصي من قبل الملك الذي قام فضلاً عن ذلك بطرد وزير الدفاع أنذاك (سيف النصر عبد الجليل) من الوزارة. وقد تردد يومئذ في تبرير إلغاء الصفقة أن الملك يرفض تسليح الجيش خوفاً منه، وبخاصة بعد إكتشاف محاولة الإنقلاب العسكري يونية/١٩٦٢ التي تورّطت فيها عناصر عسكرية معروفة بصلتها برئيس أركان الجيش الليبي الأسبق السنوسي الأطيوش.

في عام ١٩٦٨ وخلال حكومة السيد عبد الحميد البكوش فوجئت الأوساط الليبية وغيرها بإقدام النظام على إبرام صفقة أسلحة "منظومة دفاع جوي" بلغ إجمالي قيمتها (٤٢٠) مليون دولار.

وقد جرى تناول موضوع هذه الصفقة في عدد من التقارير والبرقيات الصادرة عن السفارة الأمريكية في ليبيا في تلك الفترة من ذلك:

- تنقل برقية مبكرة مرسلة من السفير نيوسوم في ١٩٦٨/٥/٢٢ ردود الفعل لهذه الصفقة في الأوساط الليبية، حيث تشير إلى أن أخبار هذه الصفقة لم تحدث ردود فعل واسعة لدى الرأي العام. وتنحصر معظم الملاحظات التي بلغت السفارة في أوجه قصور البرنامج، ومعظم الإنتقادات توجّه إلى دوافع سياسية، ويظل أهم إنتقاد هو أن برنامج المنظومة غير عملي ومبالغ فيه، وأن تكلفة الأجهزة المتعاقد عليها لا تتناسب وقيمتها الدفاعية.

وتضيف البرقية ولأنه لم يجر الإعلان رسمياً عن صفقة شراء طائرات F-5(المبرمة مع أمريكا خلال نفس الفترة) فإن البعض يردد بأنه كان المفروض أن يتم شراء الطائرات قبل الصواريخ المتعاقد عليها مع بريطانيا.

كما تضيف البرقية أن البعض يعتقد بأن الأزمة التي يعانيها ميزان

السيد حامد العبيدي وزير الدفاع يوقّع صفقة الاسلحة مع بريطانيا

المدفوعات البريطاني (ورغبة الملك في مساعدة صديقته بريطانيا في هذا الشأن) هي التي تقف من وراء إبرام الصفقة وليس الإحتياجات الدفاعية لليبيا. وبالإضافة إلى هذه الأراء فهناك من بين العناصر الليبية التقليدية من يعتقد أن الصفقة تخدم إحتياجات ليبيا الأمنية.

- تشير برقية مرسلة من السفير نيوسوم بتاريخ ١٩٦٨/٥/٩ إلى حوار جرى بينه وبين السفير البريطاني "ساريل" يتعلق باحتمال إختيار قاعدة ويلس كأحد المواقع المناسبة لإحدى بطاريات المنظومة المتعاقد عليها. وذكر نيوسوم أنه أبلغ نظيره البريطاني رفضهم الشديد لاختيار أي موقع في القاعدة لهذا الغرض. وأضافت البرقية أن كل بطارية من بطاريات المنظومة تحتاج لخدمتها إلى (٢٤٠) ليبي و (٧٠) بريطاني.
- وورد في تقريرين مطوّلين مؤرخين في ١٩٦٨/٧/٨ بعث بهما السفير نيوسوم حول حكومة البكوش إشارات عديدة إلى هذه الصفقة. ومن هذه الإشارات أن بعض صغار ضباط الجيش الليبي مع عدد من كبار موظفي الدولة السابقين ورجال الأعمال ينتقدون بشدة إقدام البكوش على إبرام تلك الصفقة مع بريطانيا ويشككون في حاجة ليبيا إلى هذا النظام الدفاعي المعقّد، ويعبّرون عن خشيتهم من أن يكون هذا النظام موجّهاً ضد الدول العربية الشقيقة، كما أنهم يتهمون البكوش بأنه مجرد أداة في يد البريطانيين وقد أبرم الصفقة معهم من أجل تحقيق منافع شخصية له. كما يضيف أحد هذين التقريرين أن العقيدين عبدالعزيز الشلحي وعون ارحومة هما العنصران الرئيسيان في الجيش الليبي اللذان يقفان وراء هذه الصفقة، وأن العقيد الشلحي قبض من ورائها مبلغ مليون جنيه كرشوة.
- أما التقرير الذي بعث به السفير نيوسوم بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٤ حول ما دار خلال مقابلة له مع ولي العهد الحسن الرضا في ذلك التاريخ، فقد تناول هذه الصفقة في فقرة مطوّلة منها جاء فيها:

"ثم تحول وليّ العهد بعد ذلك إلى موضوع الجيش وقال إن عدده صغير، وصنّفهم بين "خمسة مجموعات حزبية". وذكر أنه موافق على صفقة السلاح التي أبرمت مع بريطانيا مؤخّراً من حيث المبدأ، ولكنّه مشغول بتأثيرات هذا الأمر على مستقبل وضع الجيش. ثم تساءل: "هل من الحكمة تزويد جيش يشكّ في ولائه الكامل بالسلاح؟".. وأضاف وليّ العهد أنه يعتقد أن الحكومة قد أخطأت عندما فشلت في تطهير الجيش، كان يجب على الحكومة أن تطرد جميع العناصر غير الموالية، وأن تبقي على العناصر الموالية فقط. وإنه لأمر معروف أن عدداً من الضباط على صلة بالسفارات الأجنبية. كما أضاف وليّ العهد أن عدداً من هؤلاء الضباط تلقّوا تدريبهم في أماكن مشبوهة كالعراق. وألمح وليّ العهد إلى وجود خطط مرتبطة بكافة هذه التحركات التي تهدف إلى القيام بإنقلاب عسكري في ليبيا. إن قيادة الجيش هي الأخرى منقسمة ومشغولة في صراعات من أجل المناصب والنفوذ. وأضاف ولي العهد أنه بعد إستجلاب الأسلحة الجديدة والبرامج المرتبطة بصفقة الدفاع الجوي فإنه يغدو من الصعب التكهّن بالنتائج."

ويضيف التقرير:

"رد السفير بأن المستشارين الأمريكان والبريطانيين سيتولون مهمة توجيه برامج التسليح الجديدة. وأنه يؤمل أن يكون لهؤلاء المستشارين تأثير على تفكير وسلوك القوات المسلحة. وقد عقّب ولي العهد بقوله: "إن شاء الله". وفي موضوع أخر خلال المقابلة أضاف السفير أن التدريب على هذه النظم الحديثة المعقّدة قد يستغرق أكثر من خمس سنوات، وفضلاً عن ذلك فإن تدريب عناصر القوات المسلحة في ظل البرامج الحالية يتم في بريطانيا وأمريكا واليونان وتركيا فقط."

- وتتناول برقية أخري بعث بها السفير الأمريكي بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٠ بعض الجوانب المتعلقة بهذه الصفقة حيث جاء فيها:

"يزور ليبيا هذا الأسبوع مسئولان بريطانيان كبيران هما المستر كريستي من وزارة التقنية والجنرال كينج من وزارة الدفاع بهدف تذليل الصعوبات التي تعترض الإتفاق النهائي حول صفقة الدفاع الجوي وغيرها من مبيعات الأسلحة البريطانية لليبيا. ونقل السفير نيوسوم عن السفير البريطاني ساريل أنه أبلغه أن يتوقع مرور تسعة أشهر على الأقل قبل أن يشرع في تسليم الأسلحة الجديدة إلى ليبيا بسبب التعثّر الذي أعاق إبرام التعاقدات المكمّلة للمشروع، والإجراءات المتعلقة بالإنشاءات المحلية. كما أضاف (نقلاً عن السفير البريطاني) أنه على الرغم من أن إقالة رئيس الوزراء البكوش أبعدت عن الساحة الرجل الوحيد الذي كان يفهم ما نتحدّث عنه، إلا أن وجود بريطاني (لم يذكر إسمه) ضمن موظفي وزارة الدفاع الليبية ساعد على إتمام المفاوضات النهائية الخاصة بالصفقة."

وأضاف السفير نيوسوم في برقيته:

"ووفقاً لما ذكر لي السفير قيتنق Getting(السفير البريطاني الجديد) فإن الجانب الليبي يركّز، من منظور واقعي، على إحتياجات البرنامج المنظومة من القوة العاملة حيث أنهم يجدون صعوبة كبيرة في توفيرها وهم يساومون بدون توقف حول تكلفة الفنيين الأجانب."

- وتسلّط برقية أخرى مؤرخة في ١٩٦٨/١٢/٢ (تحتوي تفاصيل حوار دار بين رئيس الأركان الليبي السابق الفريق نوري الصديق ورئيس البعثة الأمريكية الإستشارية بالجيش الليبي (MAAG) "الكولونيل جورج ريد" أثناء قيام الأول بزيارة مجاملة لتوديع الأخير يوم ١٩٦٨/١١/١٢) الضوء على بعض جوانب صفقة السلاح مع بريطانيا كالآتي:

"... إن رئيس الأركان السابق (الفريق نوري الصديق) كان على الأخص مستاءً من رئيس الوزراء السابق عبد الحميد البكوش الذي كان يعتقد أن الفريق نوري ضدّه. لقد أبلغ الفريق نوري رئيس الوزراء البكوش أنه ليس ضده لأنه البكوش ولكن بسبب غياب المبدئية في الطريقة التي تعامل بها مع الشئون التي تخص الجيش. وعند نقطة معينة في حديثه، (مع قائد البعثة الإستشارية الأمريكية) بدا الفريق نوري الصدّيق منفعلاً وقال لي: "صدقني إن الأخ البكوش ليس رجلاً أميناً." وأشار تحديداً إلى صفقة الصواريخ البريطانية والتي يعتقد أنها باهظة الثمن جداً، وأنها تفوق قدرات الجيش الليبي على التشغيل الكفء حالياً وفي المستقبل القريب. وأشار الفريق نوري إلى أن ثمن الصفقة كان في البداية (٢٥) مليون جنيه، ثم ارتفع هذا الثمن إلى (٦٠) مليون جنيه ثم أصبح في النهاية (٦٨) مليون جنيه قبل أن يتولّى البكوش المفاوضات حول الصفقة شخصياً. وأخر شئ علمه بعد ذلك أن ثمن الصفقة ارتفع ليبلغ (١٨٠) مليون جنيه تقريباً."

- وتشير "مذكّرة المعلومات الأمنية" Intelligence Note رقم (٣١٠) المؤرخة في ١٩٦٩/٤/٢٥ التي قام بإعدادها مدير المعلومات والبحوث Director of Intelligence and Research التابع لوزارة الخارجية وتحمل عنوان "ليبيا تطور آلتها العسكرية" Libya Streamline Its Military إلى موضوع الصفقة الأسلحة مع بريطانيا بالعبارات التالية:

"بسبب إرتفاع عائدات ليبيا البترولية، ارتفع حجم إنفاقها العسكري. ويلتهم هذا الإنفاق نحو ٢١٪ من إجمالي النفقات المقدّرة للعام الجاري، والتي تقدر بنحو (١.٢) مليار دولار وترتفع هذه النسبة إلى ٣٠٪ إذا أخذ في الإعتبار مساهمات ليبيا في دعم كل من مصر والاردن، واعتبرت هذه المساهمات من قبل الإنفاق العسكري."

"وفي فبراير الماضي (١٩٦٨) جرى الإتفاق بشكل نهائي على شراء منظومة دفاع جوي من بريطانيا بلغت قيمتها (٣٦٠) مليون دولار. وقد أتبعت هذه الصفقة بصفقة أخرى في ٢١ أبريل (١٩٦٨) قيمتها (١١٢) مليون دولار لشراء سيارات مدرّعة ومدفعية و (٨٨) دبابة طراز شيفتين Chieftain"

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد ضمن وثائق الخارجية الأمريكية الخاصة بالسنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٠ التي لم يفرج عنها وثيقة تتعلق بشئون الدفاع المؤرخة في ١٩٦٧/٢/٢٠ وتحمل الأرقام الإشارية (٩٦٤٢) .Def. Central Files TE 2762.

العقيد عون ارحومة شقيفة

الفريق نوري الصديق

لجنة إعادة تنظيم الجيش الليبي

شهدت السنتان الأخيرتان من عمر العهد الملكي جملة من القرارات والسياسات وعدداً من الأحداث والوقائع الهامة التي تتعلق بالجيش الليبي وقوات الأمن (الشرطة) والتي ظهرت لها فيما بعد دلالتها وعلاقتها بالصراع الذي كان دائراً في الخفاء حول مستقبل ليبيا السياسي:

- ترقية السيد/عبدالرحمن بادي (زعيم شرطة) وكيل الوزارة المساعد

بوزارة الداخلية إلى درجة وكيل وزارة وتوليته رئاسة الجهاز المركزي للأمن العام (١٩٦٧/١١/٤).

- إستقالة شخصيتين بارزتين من الجيش الليبي هما:

١- الزعيم مصطفي القويري - إستقال بتاريخ ١٩٦٨/٧/٣١ (حكومة البكوش) كان قد رقي إلى رتبة زعيم في ١٩٦٧/٨/٩.

٢- المقدم ركن سعدالدين أبوشويرب - إستقال في ١٩٦٧/١١/٥ (حكومة البكوش).

- تعيين السيد ادريس عبدالله (أحد كبار ضباط الجيش الليبي) سفيراً في الباكستان بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣ (حكومة عبد الحميد البكوش).

- ترقية اللواء نوري الصديق بن إسماعيل (رئيس أركان الجيش الليبي) إلى رتبة فريق في ١٩٦٨/١٠/٢ ثم تعيينه عضواً بمجلس الشيوخ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٧ (حكومة ونيس القذافي).

- تعيين اللواء السنوسي شمس الدين - رئيساً لأركان الجيش الليبي في ١٩٦٩/٤/٢٤ (حكومة ونيس القذافي).

- إصدار عدد واسع من القرارات والمراسيم الملكية بالترقيات وبتغيير المسئوليات والمناصب، بمدّ مدد الخدمة وبالإحالة على التقاعد شملت أعداداً كبيرة من رجال وقيادات الجيش الليبي وقوّات الأمن، تم معظمها خلال وزارتي عبد لحميد البكوش وونيس القذافي صدر أخرها بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ أي قبل سفر الملك ادريس إلى الخارج بأيام قلائل. وكان من بين ما أسفرت عنه هذه القرارات:

- إبعاد العناصر المعروفة بموقفها الموالي بالكامل للملك ولوليّ العهد وللنظام الملكي عموماً عن كافة المناصب الحساسة والمؤثرة في الجيش وقوات الأمن. ومن أبرز هذه العناصر التي جرى إبعادها الزعيم السنوسي الفزاني الذي كان يشغل منصب قائد القوة المتحركة في برقة لسنوات طويلة.

- شغل كافة المراكز الحساسة بالجيش والقوة المتحركة وقوات الأمن بعناصر معروفة بصلتها وبولائها لآل الشلحي.

ولعل من بين أبرز القرارات التي أتخذت خلال حكومة السيد عبد لحميد البكوش فيما يتعلق بشئون الجيش هو قرارها بتشكيل لجنة عرفت بلجنة إعادة تنظيم الجيش الليبي أوكلت رئاستها إلى العقيد عبدالعزيز الشلحي الذي كان يشغل يومذاك منصب مدير التدريب بالجيش، وضمّت من بينها أعضائها صهره العقيد عون ارحومة الذي كان يشغل منصب مدير العمليات بالجيش.

وقد حفلت التقارير التي أعدّتها السفارة الأمريكية في ليبيا خلال تلك الفترة بالعديد من الإشارات والتحليلات التي تناولت هذه الموضوعات نذكر منها:

١- تصف برقية مرسلة من السفارة بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٦ تناولت فيها تحليل شخصية ادريس عبد الله (الذي جرى تعيينه/إبعاده سفيراً في الباكستان) وكان من بين ما ذكرته البرقية في وصفه:

"شغل منصب العمليات والإستخبارات بالجيش (١٩٦١-١٩٦٣) ووكيلاً لوزارة الدفاع (١٩٦٣- ١٩٦٥). إنتهازي ويملك القدرة على التعاطف مع أكثر من مجموعة في وقت واحد دون أن يكون ملتزماً مع أي منها.

أمضى معظم حياته الوظيفية يتطلع إلى أن يحتل منصب رئيس أركان الجيش وهو المنصب الذي تسرب من أصابع يديه أكثر من مرة... لديه كثير من الأصدقاء النافذين.. كان يتمتع بثقة قائد قوة دفاع برقة الفريق محمود ابوقويطين كما ينظر إليه كبار ضباط قوة دفاع برقة باكبار كما يعتبر على درجة من الوعي السياسي. العقيد ادريس عبدالله يكنّ الولاء للملك ادريس، غير أنه منذ عام ١٩٦٣ فقد ثقة وليّ العهد فيه حيث يعتبره مرتبطاً أكثر من اللازم بجمهورية مصر العربية.. وردت تقارير كثيرة حول العقيد ادريس عبد لله تلمّح بأنه مغرض ومتحامل، وأنه - على الأخص - يتوجّس من اليهود الليبيين.. له صداقات أوروبية وورد أنه موال لبريطانيا.. في نوفمبر ١٩٦١ عُين مديراً للعمليات والإستخبارات وتولّى مسئولية كافة الوحدات العسكرية في برقة بغرض إكتشاف ضباط الجيش الذين كانوا حينذاك يخطّطون للإستيلاء على الجيش. وتولى خلال عام ١٩٦١ عدة مرات مهام الإشراف على القيادة العامة لأركان الجيش في حالة غياب رئيس الأركان نوري الصديق عن بنغازي."

٢- يورد التقرير الذي بعث به الكولونيل جورج ريد George H. Reid رئيس البعثة الإستشارية الأمريكية بالجيش الليبي MAAG حول مادار في زيارة المجاملة التي قام بها له الفريق نوري الصديق بن إسماعيل رئيس أركان الليبي السابق يوم ١٩٦٨/١١/١٣ بعد صدور مرسوم تعيينه عضوا بمجلس الشيوخ، جملة من الملاحظات حول وضع القوات المسلحة كان من بينها:

"وفيما يتعلق بتقاعده من الجيش ذكر الفريق نوري الصديق أنه اتصل بالملك وأبلغه أنه بات يفضّل، بعد أن أمضى إحدى عشر سنة كنائب وكرئيس لأركان الجيش الليبي، ومن أجل مصلحة الجميع أن يحال إلى التقاعد. وذكر الفريق نوري بأنه أبلغ الملك أن الجيش يعاني من حالة إنعدام كامل للنظام، وأن ضباطاً من ذوي الرتب العالية في الجيش يفعلون ما يعنّ لهم، ولا يقبلون سلطة أحد عليهم، وأن حالة الفوضى وإنعدام النظام تسود الجيش منذ فترة طويلة وأنه لم يعد بمقدوره إحتمال الأمر."

"وأضاف الفريق نوري أنه من الأمور الشائعة أن وزير الدفاع يقضي كل الليل يعاقر الخمر مع كل من عبد لعزيز الشلحي وعون ارحومة الأمر الذي يجعله غير قادر على إنجاز أي عمل في اليوم التالي. وذكر أن وزير الدفاع لا يتذكّر في أي يوم ما قيل له في اليوم

الزعيم مصطفى القويري

المقدم سعد الدين بوشويرب

السابق، وأن موقفه اتّسم باللامبالاة وعدم الإكتراث بإنجاز أي شئ مطلوب منه..."

٣ـ أما بالنسبة للجنة إعادة التنظيم فلم تخل التقارير والبرقيات الصادرة عن السفارة الأمريكية من إشارات إليها من ذلك:

- ورد بالتقرير الذي أعده السفير نيوسوم عن زيارته الوداعية للملك بتاريخ ١٩٦٩/٥/٣١ "أن حضور سيدات من عائلة الشلحي لحفل العشاء حال دون أن يتمكّن (السفير) من الحديث مع الملك حول موضوع إعادة تنظيم الجيش وتأثيرات ذلك على مستقبل الأوضاع الأمنية الداخلية للبلاد وكذلك موضوع تنامي نفوذ عائلة الشلحي وهما الموضوعان اللذان كان يؤمل أن يثيرهما معه..."
- ورد بالتقرير الذي أعده السفير نيوسوم بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤ عن المقابلة التي جرت بينه وبين الملك في التاسع عشر من ذات الشهر الإشارة التالية إلى موضوع إعادة تنظيم الجيش:

"ذكر السفير (للملك) أنه بلغته تقارير مفادها أنه سوف يجرى إعادة تنظيم للجيش الليبي. وقد رد الملك بأنه وفقاً لفهمه فإن عملية إعادة التنظيم قد تم الشروع فيها بالفعل. وعبّر السفير عن أمله أن تتم المحافظة على دور الولايات المتحدة في التدريب والتجهيز عند الشروع في أي عملية إعادة تنظيم للجيش، ليس فقط بالنسبة لسلاح الطيران، ولكن أيضاً بالنسبة للقوات البرية، وبخاصة في مجال الإتصالات. وقد أكد الملك بشدة عن رغبته في إستمرار دور الولايات المتحدة المعتاد في أي عملية إعادة تنظيم للجيش."

وتجدر العودة إلى "مذكّرة المعلومات الأمنية" رقم (٣١٠) المعدّة من قبل مدير المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٥ تحت عنوان "ليبيا تطور آلتها العسكرية" لأهمية ماورد بها حول الجيش الليبي ودوره في مستقبل ليبيا السياسي. حيث جاء في تلك المذكرة:

"إن النمو السريع في القوة العددية للجيش الليبي، وتزويده بالأسلحة الحديثة مقرونا ببروز كوادر عسكرية شابة وأكثر كفاءة، من شأنه أن يحول هذا الجيش إلى قوة لابد من أن يحسب حسابها في السياسة الليبية. فبعد سنوات طويلة من التعتيم عليه بواسطة قوات الأمن الأكثر عدداً والأفضل تجهيزاً فقد شرع الجيش في تنفيذ برنامج توسعي ضخم. وإن موافقة الملك على الميزانية الخمسية للدفاع والبالغة نحو ١.٤ بليون دولار، فضلاً عن محاباته للعقيد عبدالعزيز الشلحي (مدير إدارة التدريب بالجيش)، لمن المحتمل أن يسفر عن قيام القوات المسلحة الليبية بلعب دور أكبر في نظام الحكم القادم Next Regime(٩) وفي مجال أوسع هو الشئون العسكرية العربية."

"وكجزء من هذا البرنامج التوسعي للجيش الليبي توجد الآن خطط لزيادة القوات المسلحة إلى (١٤.٠٠٠) جندي على إمتداد السنوات الخمس القادمة. كما شرع لأول مرة في تطبيق قانون التجنيد الإلزامي الذي جرى إصداره في عام ١٩٦٧ (حكومة حسين مازق) وهو يفرض الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة ١٨ شهراً على كافة الذكور ما بين أعمار ١٨ و ٣٢ سنة."

"أما السلاح الجوي والسلاح البحري الليبي، اللذين كانا حتى عهد قريب في مرحلتهما الجنينية، واللذين جرى تدريبهما وتجهيزهما عن طريق الولايات المتحدة وبريطانيا (على التوالي)، فإنهما الآخران، أخذا يحذوان حذو القوّات البرية. ففي عام ١٩٦٨ جرى تزويد سلاح الجو الملكي الليبي بعدد من طائرات F-5 من الولايات المتحدة وقد طلب هذا السلاح تزويده بعدد (٧٠) طائرة أخرى من نفس النوع على امتداد السنوات الخمس القادمة، وهو بصدد توقيع عقد مع الولايات المتحدة بمبلغ (٥٨) مليون دولار لشراء طائرات مساعدة، ويفكّر هذا السلاح الآن بجدية في إقتناء النفاثات البريطانية ـ البرق Lightning وطائرات المستير الفرنسية وطائرات الهيليكوبتر المعروفة باللوّيت Aloutte."

"أما السلاح الملكي البحري فينتظر أن يتسلم في هذا الشهر (أبريل ١٩٦٩) ثلاث قوارب حربية سريعة بريطانية الصنع ومجهزة بصواريخ أرض ـ أرض، وسفينة صيانة بلغت تكلفتها (٥.٦) مليون دولار ويتوقع أن يستلم هذا السلاح مع نهاية عام ١٩٦٩ مدمّرة حربية لأغراض الحراسة."

وتمضي "المذكّرة" التي تتحدث عن "تطوير ليبيا لآلتها العسكرية" في أواخر العهد الملكي:

"ويتزامن مع بناء هذه الترسانة العسكرية، بدء إنتقال قيادة الجيش الليبي من محاربي الحرب العالمية الثانية إلى جيل من الضباط الشباب الحركيين من أبرزهم العقيد عبد لعزيز الشلحي وأنصاره. إن هؤلاء الضباط تولّوا ـ كأمر واقع ـ السيطرة على الجيش الليبي من وزير الدفاع حامد العبيدي، والقائم بمهام رئيس الأركان السنوسي شمس الدين، عاجز وغير كفء.. وقد جرى مؤخراً تعزيز نفوذ الشلحي من خلال الدور البارز للملك ادريس في ترتيب زواج أخ الشلحي عمر من إبنة رئيس الوزراء الأسبق حسين مازق. إن محاباة الملك للشلحي وتمييزه له تتناقض بشدّة ـ وفي نظر البعض بشؤم ـ مع علاقته المتباعدة مع إبن أخيه وليّ العهد الحسن الرضا السنوسي."

وتمضي المذكرة:

"بالطبع لا يمكن مقارنة هذه القوة العسكرية الليبية المتنامية بتلك التي بحوزة مصر والجزائر الجارتين لليبيا... غير أن هذا التنامي المستمر في القوة العسكرية الليبية قد يؤدي في النهاية إلى أن يتطلب من ليبيا تقديم مساعدة عسكرية في مواجهة إسرائيل. وقد

العقيد عبدالعزيز الشلحي

اللواء السنوسي شمس الدين

يجد الشلحي وغيره من الضباط الذين تلقوا تدريبهم في مصر حرجاً في عدم الإستجابة لهذه المطالب، على الرغم من القوات الليبية سوف تظل تعاني من نقص حاد في كوادرها المدربة. إن معظم الأسلحة الجديدة التي إقتنتها ليبيا - وبخاصة منظومة صواريخ ثاندر بيرد وريبير Thunderbird and Rapier البريطانية سوف لن يكون بمقدور الليبيين تشغيلها وسوف تظل تتطلب مستشارين أجانب لهذا الغرض لأمد غير محدود..."

"منذ حرب عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل أصبحت ليبيا أكثر تورطاً في الشئون العربية وهي الآن ملتزمة بدفع مبلغ (٨٤) مليون دولار سنوياً لدعم جمهورية مصر العربية والاردن. وقد تعهدت ليبيا بتقديم مبلغ إضافي قدره (٧٠) مليون دولار على إمتداد السنوات الثلاث القادمة. ويتوقع أن تؤدي القوة العسكرية الجديدة لليبيا إلى إحداث المزيد من الإنهيار في سياستها السابقة القائمة على حصر تدخلها في النزاعات الخارجية في أضيق نطاق."

وختمت المذكرة بالعبارات المحذرة الاتية:

"إن هذه القوة العسكرية الجديدة التي أمتلكها الجيش الليبي سوف تعزز دوره في السياسة الليبية، ومن الممكن أن تغري عدداً من الضباط المناهضين للنظام بالتحرك ضده. إن موافقة الملك على هذه التطورات من شأنه أن يثير تساؤلات حول موقفه بشأن خلافة ولي العهد له. خلال السنوات الماضية عارض الملك بشدة تزويد الجيش بدبابات وأمر في إحدى المرات (١٩٦٤) بإرجاع شحنة باخرة من دبابات وصلت ليبيا من الولايات المتحدة، كما تعمد ضرب المجموعات العسكرية (في الجيش الليبي) المتناحرة ببعضها البعض."

"إن هذا التحول الجديد (في موقف الملك) سواء أكان مجرد نزوة ملكية، أو رضوخاً لما لابد منه، قد وضع ليبيا على الطريق إلى مؤسسة عسكرية جديدة، ليس بالضرورة أن تكون متوافقة ومنسجمة مع تقاليد ليبيا الملكية."

وتجدر الإشارة إلى وجود عدد من الوثائق السرية تتعلق بأوضاع الجيش الليبي وقوات الأمن بقيت طي الكتمان ولم يجر الإفراج عنها ضمن الوثائق المفرج عنها الخاصة بالإعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٠. ومن بين هذه الوثائق وثيقة مؤرخة في ١٩٦٩/١/١٠ تحمل الأرقام الإشارية (96-43) Central File 67-69 A-2 A-1 Def. وتتعلق بترقيات وتنقلات في قوة دفاع برقة.

وبعد..

فهذه جولة سريعة بين الوثائق السرية للخارجية الأمريكية المتعلقة بأخر سنوات العهد الملكي والتي جرى الإفراج عنها مؤخراً. وليس بين هذه الوثائق التي جرى تناولها في هذه الجولة رابط سوى أنها تتعلق بوقائع وأحداث قد تساعد القارئ المحلل في فهم تطورات ومجريات الأمور التي ألت إلى إسقاط النظام الملكي في ليبيا والمجئ بإنقلاب سبتمبر.

إن هذه الوثائق - كما يقال - مجرد شذرات وقطوف... وغيض من فيض... وقليل من كثير.

■

لماذا لم يفتح الانقلابيون ملف اغتيال

العقيد ادريس العيساوي

بنغازي - ٩ ديسمبر ١٩٦٢

في مساء يوم ٩ ديسمبر ١٩٦٢م، وفي إحدى ضواحي مدينة بنغازي، بالقرب من مبنى الكلية العسكرية الملكية، أطلق مجهولون النار على العقيد ادريس العيساوي، حيث مات متأثراً بجراحه في نفس اليوم بالمستشفى العسكري في بنغازي..

كان المرحوم ادريس العيساوي نائبا لرئيس الأركان، والرجل الثاني في الجيش الليبي، عُرف بقوة الشخصية والصلابة والكفاءة العسكرية العالية.. وكان قد تحصل على رتبة ملازم أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨ ضمن قوات القائد الفلسطيني عبدالقادر الحسيني

هزّ الحدث الرأي العام الليبي وكثرت الإشاعات حول الجناة، ومن أبرز الذين ترددت أسماؤهم: عبدالعزيز الشلحي، السنوسي شمس الدين وعون رحومة. وبعد أربعة شهور من التحقيقات قُفل ملف القضية حيث قُيدت ضد مجهول...

بعد إستيلاء القذافي على السلطة أنشأ ما أسماه "محكمة الشعب" برئاسة الرائد بشير هوادي عضو مجلس الإنقلاب لمحاكمة رجالات العهد الملكي مدنيين وعسكريين، ومن القضايا التي نظرت فيها المحكمة في شهر أبريل ١٩٧٤ قضية "إفساد الجيش في العهد الملكي"، حيث مثُل معظم كبار ضباط الجيش أمام تلك المحكمة، وفي مقدمة هؤلاء اللواء السنوسي شمس الدين رئيس الأركان، والعقيد عبدالعزيز الشلحي مدير التدريب، ورئيس لجنة إعادة تنظيم الجيش والعقيد عون رحومة شقيقة مدير العمليات بالجيش ورئيس اللجنة العسكرية الخاصة بصفقة الدفاع الجوي...

تطرقت المحكمة إلى قضايا فرعية وتافهة مثل مسألة طلب ضابط بالجيش من أحد الجنود إحضار وجبة غداء له "دجاجة مشوية" في مكتبه واتهمته المحكمة بإساءة إستعمال السلطة!! ومع تناول المحكمة لمثل هذه الأمور الهامشية إستبشر الليبيون وغيرهم من المراقبين المهتمين بالشأن الليبي الداخلي وتوقعوا أن تشرع المحكمة في إماطة اللثام عن القضية - اللغز التي شغلت الرأي العام الليبي لأياً من الزمن والتي قيدت في حينها ضد مجهول وهي قضية مقتل العقيد ادريس العيساوي خصوصاً أن المتهمين في القضية والذين كانوا على تماس مباشر معها معتقلون على ذمة المحكمة، ومصنفون من قبل القذافي ورفاقه على أنهم خونة وعملاء، لكن المحكمة والقذافي شخصياً تجاهلوا أية إشارة ولو تلميحاً إلى قضية مقتل العيساوي.

إن هذا التجاهل والتعتيم المتعمد - من قبل القذافي - لقضية كبيرة مثل مقتل الرجل الثاني في الجيش الليبي، أمر يثير الدهشة والإستغراب ويطرح تساؤلات كثيرة:

- لماذا لم يقدم النظام الانقلابي على فتح ملف اغتيال العقيد العيساوي؟
- من هي الجهة التي منعت القذافي من إثارة قضية العيساوي وفتح ملفها وبخاصة ماعرف عن القذافي بأنه يبحث عن أوهى الأسباب والحجج للتنكيل والتشهير برجال العهد الملكي خصوصاً آل الشلحي؟

ترى ما هي الأسرار والخبايا التي كان يمكن لملف هذه القضية أن يعريها؟

ومن هي الجهات التي كان يمكن أن يفضحها ويدينها؟

من أوراق الرئيس الأمريكي: نيكسون

بقلم: شعيب المسماري

من الطبيعي أن تتضمن أوراق الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" (الذي جرى خلال فترة رئاسته إنقلاب سبتمبر ١٩٦٩) مجموعة من الوثائق المتعلّقة بليبيا وبإنقلاب سبتمبر. غير أن المطالع لهذه الأوراق في "المحفوظات الوطنية الأمريكية" National Archives يلاحظ حجب عدد من هذه الوثائق وإبقائها طيّ الكتمان والسرية لمزيد من السنوات... من هذه الوثائق:

- برقية مؤرخة في ١٩٦٩/١١/٢ مرسلة من السفارة الامريكية في بنغازي إلى السفارة الامريكية في طرابلس.
- عدة مراسلات بين المستر "الكسندر هيج" Al Haig والمستر "تشارلز كولسون" CharlesColson خلال شهر أغسطس ١٩٧٠.
- برقية وصفت بأنها "سيناريو" مؤرخة في ١٩٧١/١٠/١٣ معدة من قبل "المستر ستيفن بول" Stephen Bull لإطلاع الرئيس نيكسون تتعلق بتقديم أوراق إعتماد دبلوماسية.
- مذكرة مؤرخة في ١٩٧١/١١/١٧ من إعداد "الكسندر هيج" للمستر "دوايت شابن" DwightChapin مع مرفقات. الرقم الإشاري NWI 96 20/27.
- مذكرة مؤرخة في ١٩٧١/١٢/٢٣ من إعداد "ثيودور إيليوت" Theodore Elliot لـ"هنري كيسنجر". الرقم الإشاري NWI 96 20/28.
- مذكرة مؤرخة في ١٩٧٢/١٢/١٩م من إعداد "ثيودور إيليوت" لـ "هنري كيسنجر".

أما بالنسبة لوثائق التي جرى الإفراج عنها من أوراق الرئيس "نيكسون"، فيمكن للقارئ أن يطالع بعض المراسلات ذات الأهمية والدلالة بشأن علاقات أمريكا بالنظام الإنقلابي في سنواته المبكرة... من هذه الوثائق:

- وثيقتان مرسلتان من الرئيس "نيكسون" إلى القذافي الأولى في ١٩٧١/٣/٣ والثانية في ١٩٧٢/٢/١٦ يرفق له فيهما نسخة من التقرير السنوي الذي قدّمه إلى الكونجرس الأمريكي بشأن سياسة نيكسون الخارجية والمبادئ التي تحكمها، وبخاصة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، و"مبدأ نيكسون" وتطبيقاته في أفريقيا، وقد عبّر نيكسون في رسالتيه عن رغبته في أن يسود التفاهم والتعاون علاقات البلدين.
- مذكرة من إعداد "فريد برجستين" FredBergsten.C من مجلس الأمن القومي الأمريكي بتاريخ ١٩٧١/١/١٨ للدكتور "كيسنجر" بشأن زيارة المستر "إروين" Ir-win ووكيل وزارة الخارجية المتجوّل) للمنطقة العربية، وإضافة ليبيا كإحدى المحطات التي يقوم بزيارتها. وقد ورد بالمذكّرة بأن كلاً من المستر "سيسكو" والمستر "نيوسوم" يريان أهمية قيام المستر "إروين" بزيارة ليبيا أثناء عودته من الخليج العربي. كما يعتقدان بأن وزير الخارجية "روجرز" سوف يوافق على الإقتراح.

وقد أشارت المذكرة إلى أن مساعدي وزير الخارجية (سيسكو ونيوسوم) يريان أنه ليس من الحكمة معاملة ليبيا بطريقة يبدو فيها التحيّز ضدها. ذلك إن من شأن هذا التحيّز أن يجعل النظام في ليبيا أكثر تطرّفاً، كما أنه سيزيد من المخاوف التي تسيطر عليه في الوقت الحالي. ويضيف معدّ المذكّرة أن السفير "جوزيف بالمر" (ما يزال في منصبه في ليبيا حينذاك) لا يوافق على إقتراح المساعدين، وأنه (معدّ المذكرة) والمستر هال سندرز Hal Saunders يوافقان السفير على رأيه، ويريان أن إضافة ليبيا إلى محطات توقّف وكيل الوزارة المتجوّل سوف تكون خطأ. حيث لا توجد أي فرصة في أن يتمكّن المستر "إروين" من إقناع ليبيا بالإعتدال في مواقفها. والغالب على الظن أنه - في حالة ذهابه إلى ليبيا - سوف يجد نفسه مضطراً للإستماع إلى خطب رنانة مليئة بالنقد اللاّذع، لا تليق بكرامة مسؤول أمريكي رفيع. والأسوأ من ذلك أن هذه الزيارة قد تحقّق نتائج عكسية، من حيث أنها سوف تظهر أيّ تنازلات يقوم بها النظام الليبي تبدو كما لو أنها جاءت نتيجة ضغوط أمريكية (لم توضح المذكّرة طبيعة هذه التنازلات!)....

ويختم المستر "بيرجستين" مذكرته مؤكداً أن هذه هي واحدة من الخطوات التي لا مفكاك من الوقوع فيها بمجرّد سير امريكا في هذا الطريق، كما يقترح ضرورة إغلاق الأمر تماماً. تاركاً للدكتور "كيسنجر" لكي يقرر ما إذا كان بمقدور الولايات المتحدة إنتهاج هذه السياسة.

- خطاب مرسل من المستر "هارولد ساندورز" HaroldH. Saunders (موظف سام في مجلس الأمن القومي الأمريكي) بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٧ إلى المستر "هامر" تعقيباً على رسالة كان قد بعث بها إلى الرئيس "نيكسون" في أعقاب خطاب الأخير حول كمبوديا وكان من بين ما جاء في رسالة المستر "سوندورز" إلى الدكتور هامر ما يلي:

"إلحاقاً لمحادثتنا الهاتفية الطويلة، فإن التطورات التي وقعت في ليبيا، على الرّغم من أنها تبدو غير مؤكدة بشكل يقيني، إلا أنها تبدو في نفس الإتجاه الذي تحدّثنا عنه" (لم تشر الرسالة إلى هذه التطورات ولا الإتجاه المقصود؟!)

"ويبدو لي أنه فاتكم متابعة تفاصيل البيانات التي أصدرتها الإدارة مؤخراً حول الشرق الأوسط، ومن ثم أرفق لكم مع هذه الرسالة آخر ملاحظات أبداها الرئيس حول الشرق الأوسط، ومقتطفات من المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير "روجرز" يوم ٢٥ يونية (١٩٧٠) التي وصف فيها المبادرة الدبلوماسية للإدارة من أجل جعل الفرقاء المعنيين يتوقّفون عن القتال ويشرعون في المحادثات!!"

بقي أن نشير إلى أن الأستاذ مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق (خلال العهد الملكي) ذكر خلال المقابلة الصحفية التي أجراها معه الصحفي الليبي محمد مخلوف ونشرتها جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية في عددها يومي ١، ٢ أبريل (نيسان) ١٩٩٣ ما نصّه:

"لقد أخبرني الرئيس الأمريكي "نيكسون" في بداية الثمانينيات في نيويورك أنه كان يفكر في الإيعاز إلى جهاز المخابرات المركزية (سي. آي. أيه.) للعمل على التخلّص من القذافي، وكان ذلك في جلسة حضرها مدير جهاز المخابرات وسفير أمريكا في ليبيا "جوزيف بالمر"، ووكيل الخارجية المساعد لشئون الشرق الأوسط آنذاك "ديفيد نيوسوم"، فنصحه "بالمر" و"نيوسوم" بلغة شديدة "بعدم التعرّض للقذافي بصفة أنه أمامنا ٣٠ عاماً للتعاون معه ومع نظامه". ■

الطاهر العقبي والوثائق الأمريكية!!

بقلم: حسن لحلافي

عُرف السيد الطاهر خليفة العقبي بعلاقاته الحميمة المبكّرة مع ارماند هامر رئيس شركة "أوكسيدنتال ليبيا"، حيث ترجع هذه العلاقة إلى بداية الستينات. ولا يعرف على وجه التحديد كيف بدأت العلاقة، ولا عبر مَن مِن الوسطاء.

بتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٧ أعد السفير الأمريكي في ليبيا ديفيد نيوسوم تقريراً مطولاً من خمس صفحات تقريباً (لعله أطول تقرير كتب عن شخصية من شخصيات العهد الملكي)، وقد أعطى التقرير نبذه ضافية (وليس بالضرورة وافية) عن السيد الطاهر العقبي وإخوته علي ومسعود وميلاد.

وقد كان من بين ما ورد في هذا التقرير:

- الطاهر خليفة العقبي من مواليد بلدة صرمان بمحافظة الزاوية (طرابلس) في شهر سبتمبر ١٩٢٢.
- في عام ١٩٥٢ جرى إنتخابه عضواً في المجلس التشريعي لولاية طرابلس، وقد ظل رئيساً لذلك المجلس منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٣ عندما جرى إلغاء نظام الولايات الإتحادي في البلاد.
- في عام ١٩٥٢ أسس الطاهر العقبي شركة تضامنية مع مزارع إيطالي في الزاوية (لم يذكر التقرير إسم المزارع؟!)، وقد عرف عن السيد العقبي أنه إستخدم منصبه كرئيس للمجلس التشريعي الطرابلسي في تحقيق بعض المكاسب المادية لنفسه، من ذلك أنه حصل في عام ١٩٥٧ على مبلغ (٧,٤٠٠) دولار أمريكي من شركة أمريكية (لم يذكر التقرير إسمها؟!) مقابل إستخدامه لنفوذه لتمكين الشركة من الحصول على رخصة لتأسيس نشاط لها في طرابلس (لم يذكر التقرير نوع نشاط الشركة؟!).
- بعد إلغاء النظام الإتحادي في عام ١٩٦٣ وسّع الطاهر العقبي نشاطه التجاري مع أخويه مسعود وعلي (شركة اخوان العقبي) ليشمل مجالات التأمين والأبنية والمقاولات والإستيراد والنقل فضلاً عن نشاطه الزراعي، وقد عرف عن العقبي إستخدامه لعدد من العاملين الأجانب من ذوي الخبرة في مجال الإدارة(؟!).
- في عام ١٩٦٤ جرى إنتخابه عضواً في مجلس النواب، وقد استبدل في العام التالي (بعد إلغاء إنتخابات عام ١٩٦٤) بصديقه ومنافسه من "صرمان" السيد مفتاح عريقيب الذي صار فيما بعد رئيساً لمجلس النواب.
- كان لشركة "اخوان العقبي" علاقات متعددة بالأمريكيين في ليبيا. فقد قامت هذه الشركة في الماضي بالتعاقد مع السفارة الأمريكية في ليبيا لتزويدها بالعمال وخدمات الحراسة، وبتزويد "قاعدة ويلس" بالخضروات (وبخاصة البطاطس). وخلال هذه الفترة أصبح الطاهر العقبي ممثّلاً رسمياً لشركة "اوكسيدنتال" للبترول التي كانت تسعى في تلك الآونة للحصول على إمتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا.

في الثاني من أكتوبر ١٩٦٥ جرى تعيينه وزيراً للعمل والشئون الإجتماعية في الوزارة التي شكلت يومذاك برئاسة السيد حسين مازق، وقد حافظ العقبي على صلته بشركة أوكسيدنتال من خلال أخيه مسعود. وهناك إعتقاد بأنه إستخدم منصبه الوزاري في تأمين حصول الشركة المذكورة على حقي الإمتياز النفطيين رقمي (١٠٢) و (١٠٣) وسط منافسة شديدة في فبراير من عام ١٩٦٦.

- من أنصار الملكية في ليبيا ويعتبر من المقرّبين لولي العهد ومن أنصاره. كما عرف عنه معارضته للتوجهات الفردية والإشتراكية للحكم في مصر وهو من الموالين للغرب كما قام بزيارة عدد من الدول الأوربية.
- يتكلم الإيطالية بطلاقة وله إلمام باللغة الإنجليزية كما يتكلم لغة عربية رصينة، متزوج من سيدة محافظة من أقاربه وله منها ستة أطفال.
- ينظر إليه عند من معارفه على أنه من المرشحين لتولّي رئاسة الوزارة يوماً ما على الرغم من أن قاعدته السياسية في صرمان ليست واسعة، ويسود الإعتقاد بأنه سياسي طموح ويتمتّع بشعبية واسعة، وأنه سيظل صاحب نفوذ في المستويات العليا للحكومة، ومن المؤكّد أن وضعه سوف يتقدم كثيراً عندما يتولى ولي العهد الحكم.

منذ كتابة المستر نيوسوم لتقريره المذكور والذي أخذ رقم (A-418) إستقالت وزارة السيد حسين مازق، وفي عام ١٩٦٨م اختير السيد العقبي عضوا بمجلس الشيوخ، وعندما وقع إنقلاب سبتمبر كان ضمن مسئولي العهد الملكي الذين تعرضوا للإعتقال، ولم يَمْثُل السيد الطاهر العقبي أمام "محكمة الشعب" في أيٍّ قضية من قضايا الفساد المالي والإداري الخاصة بالعهد الملكي.

ومن المفارقات الغريبة أن القذافي تزوّج سراً من إحدى بنات السيد العقبي، وله منها ولد (من مواليد عام ١٩٨٢) وبنت، والزوجة غير مسموح لها بمغادرة ليبيا، ولا يعرف في أيّ ظروف تعرّف القذافي عليها.

القذافي والمخابرات الأمريكية

حينما صدرت دراسة مركز الدراسات التابع لمنظّمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٩ بعنوان"القذافي غرابة أطوار أم حلقة في مخطط؟" لم تعط اهتمامات الرأي العام العربي للشق الثاني من الدراسة أهمية كبرى لأن طابع الغرابة في تصرفات القذافي كان طاغيا بصورة كبيرة على مجريات الأحداث في ذلك الوقت.

ولم يدرك الباحثون أن تلك الغرابة ذاتها هى جزء من المخطط المرسوم وحلقة مهمة فيه، لعب فيها القذافي دوره بإتقان ومهارة.

بقلم: أحمد الماقني

معظم الذين كتبوا عن حقبة حكم القذافي وجّهوا اهتمامتهم لتلك الأساليب والممارسات الشاذة في مسيرة حكمه وركّزوا تنظيراتهم وتحليلاتهم إما على كم الدمار الذي تركه حكم القذافي على الواقع الليبي، أو جذبتهم الأفكار الشاذة والمقولات الغريبة والممارسات المنحرفة في شخصية القذافي فتعاملوا معها على أنها وليدة تطورات طبيعية في فلسفة ورؤية لا تنسجم وواقع الحياة السياسية في ليبيا ولا في المحيط العربي والدولى الذي تتفاعل فيه. ومعظم هؤلاء واجهوا في مرحلة ما في دراساتهم السؤال المحيّر: لماذا يصرالقذافي علي سلوك هذا النهج المجافي للواقع؟ تتولد عن هذا السؤال عدة أسئلة كثيرة لابد لها وأن توصلنا إلى حقيقة واحدة وهى أن القذافي مجرد لاعب في لعبة مرسومة ضمن مخطط وضعته الدوائر الأمريكية في عام ١٩٤٧ برسمها لأساليب الإنقلابات العسكرية في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.

تتوخى هذه المقالة تعرية هذا المخطط للبرهنة على أن انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ ماهو إلا إنقلاب خططت له المخابرات الأمريكية وأن القذافي صنيعة أمريكية توفّرت له كل المواصفات المثالية في النموذج المطلوب لأى نظام بإمكانه أن ينفذ البرنامج المرسوم حتى ساعة إستبداله بصنيعة أخرى عبر وسيلة أخرى تتناوب علي تتمة مهمته.

وحتى تتكامل عناصر البحث للوصول إلى النتيجة لابد من مسح المناخ والأرضية التي دفعت الإدارة الأمريكية للتخطيط لقلب نظام الحكم الملكي في ليبيا، ولمعرفة العناصر والأساليب المستخدمة ولتحديد البرنامج المرسوم للوصول إلى الأهداف والغايات الأمريكية حتى تتحقق المصالح القومية الأمريكية في ظل معطيات الظروف الدولية وخارطة تقاسم النفوذ الذي وقّعته أمريكا وروسيا في يالطا.

ولقياس كفاءة القذافي للقيام بدور العميل يستلزم البحث معاينة دقيقة لمسيرة إنقلاب سبتمبر وتطابقها مع مفردات وبنود البرنامج المخطط لقياس درجة التوافق في تحقيق المصالح الأمريكية في ليبيا وفي النطاق الذي تؤثر فيه سياسات الإنقلابيين.

ومن الضروري كذلك التوقّف عند محطة الإنقلاب في سبتمبر ١٩٦٩ وتفحّص ردود الفعل وقراءة خطاب الطمأنة الأمريكي للمتخوّفين من تداعيات الإنقلاب على سياساتهم المستقبلية.. وقبل التوقّف عند محطّة الحاضر للتحرّك نحو المستقبل لاستيعاب الدّرس التاريخي من مؤامرة الإنقلاب، ولتفويت الفرصة على المتآمرين على ليبيا لإطالة عمر البرنامج التخريبي لصنيعة جديدة من المؤكّد أن المخابرات الأمريكية تسبك في قوالبها الآن، لابد لنا أن نبرز للقوى الوطنية أفاق المخاطر التي تكتنف الجهد النضالي للتصدّى لكل المخططات التي تحاك في الظلام لمستقبل ليبيا السياسي.

وللمتابع لعناصر هذا الجهد أن يضع جملة هذه التساؤلات أمامه لمرافقته عبر تدقيقه وتحليلاته ودراسته لهذه العوالم المخيفة التي أجبرنا علي معايشتها خلال العقود الثلاثة الماضية:

- هل حنّدت أمريكا عمراً افتراضياً للتعامل مع نظام القذافي؟
- هل حان وقت إستبدال القذافي ضمن المعطيات المحلية والدولية الراهنة؟
- ما هي درجة التفكّك التي وصل لها النظام؟ وهل هي المستوى المطلوب لضرورة استبداله؟
- كيف يمكن فهم التقاطعات في المصالح بين القذافي وأمريكا؟ وهل يمكن إستيعاب فهم تلك التناقضات على أنها من صلب مفردات البرنامج المرسوم؟

●●●

دواعي الإنقلابات العسكرية

عن كتاب اليعازر بعيري Eliezer Beeri الصادر في لندن عام ١٩٧٠ بعنوان (Army Officer In Arab Politics & Society) فسّر أهارون كوهين سبب حدوث الإنقلابات العسكرية بالآتي:

"حينما لا يعود الحكام القدامى قادرين على الإحتفاظ بالسلطة، وتكون الطبقات الوسطى من الضعف بمكان بحيث لا تستطيع الإستيلاء على السلطة، وتكون الطبقة العاملة لم تنضج بعد لأخذ هذه المهمة على عاتقها، فإن الضباط يملأون الفراغ الذي تكوّن."

ولا تختلف روث فيرست RuthFirstفي نظرتها لدواعي الإنقلابات عن هذا التفسير كثيراً. ففي كتابها(The Barrel of the Gun) الصادر في لندن عام ١٩٧٠ تقول:

"تحدث الإنقلابات العسكرية لأن الحكومات تكون أضعف من أن تستطيع أن تحكم، ولكن القوى الجذرية تكون أضعف من أن تستطيع الإستيلاء على السلطة."

أمريكا وصناعة الإنقلابات العسكرية في العالم الثالث:

لا تتلاءم التدخلات العسكرية المباشرة في صورة الإستعمار الإستيطاني التي إنتهجتها أوربا خلال القرون السابقة وحتى القرن العشرين والأعراف الديمقراطية التي تتمسك بها أمريكا، وكذلك لتعارضها مع مناداتها بمبادئ الحرية في العالم. فالغزو والإحتلال لم يكونا ضمن الأدوات التي بنت عليها أمريكا مخططاتها لتحقيق أهدافها.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مدرستان في أمريكا ترسمان منهج التعامل مع دول العالم الثالث. مدرسة تنادي بإحترام المبادئ الأخلاقية والديمقراطية، ومدرسة تغلّب المصالح الأمريكية وخاصة ما كانت تؤطرها ضمن ضرورات الحرب الباردة. ولصعوبة إصباغ الشرعية على قرارات التدخل في ظل مبدأ المصلحة، شكّلت الحكومة الأمريكية آلياتها لتنفيذ الأدوار الخفية التي لا تحتاج إلى إجازة تشريعية.

دبّرت المخابرات المركزية الأمريكية انقلابات عسكرية عديدة في العالم العربي وفي دول العالم الثالث، معظمها تمّت بعيدة عن التدخل المباشر للخارجية الأمريكية وللبنتاجون ولكنها كانت تتم بمعرفة الرئيس الأمريكي، وكان المخطط يتطلب دائماً خصائص معينة لشكل الحكم الإنقلابي وهي محددة كالآتي:

١- ليس الهدف تغيير الحكومة، بل الأهم هو استمرار النظام الإنقلابي إلى النهاية رغم إرادة الشعب ومعارضته، حتى يأخذ النظام الشكل الدكتاتوري.

٢- لابد من توفر طبقة حاكمة، وليس شخصاً واحداً رغم ضرورة بروزه كبطل.

٣- أن يتصرف الحاكم بطريقة تبعد عنه صفة العميل حيث يبدو أسلوبه في الحكم لا يتفق والسياسات الأمريكية ويعطي مظهر تعارضه ومصالحها، مع إعطائه دائماً هامشاً يسمح له بإتخاذ المبادرات المتعارضة والمواقف السياسية الأمريكية.

أركان النظام الإنقلابي في نموذج المخابرات الأمريكية

أولاً: التأييد الخارجي.. ويستلزم ذلك وجود النظام تحت مظلة دولية توحي بحمايته.

ثانياً: الطغيان الثوري.. ويرتكز ذلك على دعائم العنف والبطش والدكتاتورية والإستبداد، وهو وليد حب السلطة والدفاع عنها بأساليب القمع وأجهزة الإرهاب من مخابرات وشرطة، وبقوانين قادرة على خلق مناخ للرعب والخوف وتقبل مصادرة الحريات.

ثالثاً: النهج الغوغائي.. وهو إتّباع الأسلوب الإعلامي المضلل القادر على تخدير الشعب، والذي يقوم على إزدواجية الخطاب السياسي. ويتطلب هذا النهج:

أ - وجود ديمقراطية زائفة عن طريق حزب أو تشكيلات جماهيرية ملفقة بديلاً عن المؤسسات السياسية الديمقراطية.

ب - إبتكار معتقدات شعبية وهمية بديلاً عن الدين.

جـ - شغل الجماهير بأساليب ديماغوجية وإعلامية كالإذاعات والمظاهرات والخطابات والإجتماعات بديلاً عن المؤسسات الإجتماعية.

مع ضرورة استخدام أسلوب الإعلام كسلاح في السياسة الداخلية وخاصة ضد المعارضين وأعداء النظام واتهامهم دائماً بالعمالة لدول أجنبية مع استعمال هذا الإعلام الديماغوجي في التركيز على قضية قومية.

الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس.. "البداية"

يبدأ مخطط أجهزة المخابرات الأمريكية في الإعداد لتغييرأحد الأنظمة الطيفة لها عبر وسيلة الإنقلاب العسكرى حينما تتجمع لديها المعلومات الكافية لبلوغ تلك الدولة وضعية التأزّم السياسي أو أنها أخذت تتبنّى مواقف سياسية أو اقتصادية قد تعرّض مصالح أمريكا للتهديد. أما بالنسبة للأنظمة غير الطيفة لها فإن مخطط التآمر عليها يكون وارداً دائماً في أولوياتها بغض النظر عن دستورية وديمقراطية هذا النظام.

إن الوضعية المتأزمة في حد ذاتها لا تدفع جهاز المخابرات أو البنتاجون أو الخارجية الأمريكية بالعمل على المبادرة للتدخل، ولكن التوجس من نضوج الظروف الموضوعية لأى أداة محلية بالمبادرة لإحداث التغيير السياسي الوطنى المنقذ للخروج من الأزمة الداخلية هو الذي يدفع الأجهزة الأمريكية لإجهاض تلك القوة التي تبدو مرشحة لإحداث التغيير. ومن الحالات التي تراها المخابرات الأمريكية منذرة بتهديد مصالحها وتستدعى البحث عن عملاء في الجيش للقيام بالإنقلاب:

- إستعداد القوات المسلحة للتدخل لحل الأزمة الداخلية.
- التحرك الشعبي نحو إحداث ثورة سلمية تسقط الحكومة وتفرض وضعاً دستورياً للخروج من وضعية التأزم.
- تبنّي الدولة لسياسات وطنية وخاصة اقتصادية تعرّض مصالح أمريكا للتهديد.
- بروز قيادات ورموز وطنية قادرة على كسب دعم الشارع الوطني يفرض سد ثغرات في الكيان السياسي للخروج من الأزمة.
- نضوج إرادة وطنية ترفع مطالبها لإحداث تعديلات وتغييرات لها القدرة على إعادة إدارة الأزمة لصالح الأماني الوطنية.
- تنامي قوى المعارضة الوطنية وقربها من لحظة الإنقضاض على السلطة لمواجهة وضعية التأزم ببرامج معلنة لحل أزماتها.

ولتحقّق المخابرات الأمريكية أهدافها في صناعة عميلها عبر إنقلاب عسكري تحتاج إلى تجهيزات مبكّرة وإستعداد حاسم لتحريكه في ساعة الصفر. وتعتمد في كل تحركاتها على السرية المطلقة حتى لا تصل مخططاتها لوسائل إعلامها داخل أمريكا ولا إلى صناع القرار في الكونجرس، وهي كثيراً ما تسرب المعلومات المغلوطة بإتخاذها مواقف كاذبة مع الأنظمة المحلية بإيهامها بأنها شريكة في وضع الطول الناجحة للخروج من أزمتها وخاصة ما يتعلق منها بما يتفق ومبادئ الديمقراطيةوالحريات.

دورة الإتصال

تقوم أجهزة المخابرات بتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها... وحينما يتم مسح القوات المسلحة يتم تأهيل بعض الأفراد لترشيحهم للقيام بمهمة الإنقلاب.. فعادة ما يختار فرد واحد لمهمّة الإتصال والتركيز على فرد واحد تتوافر لديه كل الخصائص وأهمها حب السلطة والإستعداد لإعطاء الوعود للجماهير، وممارسة البطش وإتخاذ المواقف المتناقضة، وتكون لديه الرغبة في تقمص دور البطل الأسطورى. وما أن تتكامل دورة الإتصال والأتفاق على بقية اللاعبين حتى يشرع في وضع برنامج للحكم يتفق عليه في خطوط واضحة للسياستين الداخلية والخارجية تشمل اسقف محدودة لا يمكن تجاوزها.

البيئة الليبية قبل وقوع الإنقلاب

لقد أريد لليبيا أن تبقى دائماً منطقة عازلة بين المشرق العربي الصاخب والمغرب العربي ذى الإيقاع الخافت سياسياً. كما كان عليها أن تظل بقعة الجمود السياسي ضمن الخارطة العربية، ولكن هزة الوجدان العربي من النكسة الكبرى التي أصابت أنظمة المواجهة مع إسرائيل في عام ١٩٦٧ سرت في الشريان القومى الليبي ليستفيق الشارع الليبي على حقائق فاجعة دفعته ليفرغ كميّة من غضبه على مواطنيه اليهود في بعض المدن الليبية، كما دفعت حكومات العهد الملكي في الفترة ما بين ١٩٦٧ حتى ١٩٦٩ إلى إظهار دفء أكثر في تعاطفها مع القضايا العربية وخاصة ما يتصل منها بالقضايا المشتركة. فأعطى العهد الملكي بسخاء لمشاريع دعم المجهود الحربي لدول المواجهة مع العدو الإسرائيلي.. وبدأ يستجيب لمتطلبات الصراع الحضاري في البناء والتنمية.. ورغم كل ذلك فإن الغليان الشعبي فاق درجة التقارب التي عبّرت عنها مواقف العهد الملكي القومية.. وكان واضحاً للمتابع للأحداث المحلية أن الشارع الليبي يوشك علي الإنفجار. كانت المظاهر الآتية قادرة على وضع صورة مغايرة للمناخ السياسي والإجتماعى في ليبيا عما كان معروفاً عنها:

١ ـ بروز عضلات الرفض لدى الكثير من المؤسسات الشعبية كإتحادات العمال ونقابات المهنيين وإتحادات الطلبة، شملت مظاهرات شديدة الحماس في الشوارع، ومؤتمرات شعبية بشعارات حادّة المطالب.

٢ ـ رفض المثقفين لبرود الخطاب الإعلامي ذى الإيقاع غير المتجانس مع صخب الإعلام القومي بأناشيده الحماسية ومناشداته الجماهيرية.

٣ ـ إنزعاج السلطة لإكتشاف خلايا منظمة لحركة القوميين العرب.

٤ ـ تحرّكات واضحة في داخل الجيش الليبي تنبئ عن وجود تنظيمات تخطّط لتغيير الوضع السياسي.

٥ ـ تذمّر شركات النفط إزاء الوضع القائم وتعبيرها الصريح عن توقّعاتها بحدوث إنقلاب عسكري يطيح بالنظام الملكي (كما ورد في كتاب فيرست الثورة المراوغة)

هذه هي المعطيات والمناخات التي كانت مرشحة ذاك الوقت للتعجيل بإحداث التغيير. هناك عوامل كثيرة أخرى تدخل في حسابات الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت للتعجيل بصنع إنقلاب عسكري يضمن لها

كيرميت روزفلت.. "الجيل الأول"

عبدالناصر.. "النموذج!"

مصالحها المرتبطة كلياً بمصالح إسرائيل التي لا زالت تعيش نشوة إنتصارها على العرب وخاصة مايتعلق بإشعارهم بالهزيمة وبخيبة أمالهم وخذلان قياداتهم، ويكمُّ الدجل الديماغوجي في وعودهم. ومن بين تلك الدوافع الموضوعية:

●تزامن تلك التداعيات مع بلوغ الملك سن الشيخوخة التي تجعله عاجزا على ضبط آليات السلطة بوعي وإدراك كاملين، مع عدم ثقة الأمريكيين في مقدرة ولي العهد لتسيير أمور الدولة بما يتلاءم ومصالحهم الإستراتيجية في المنطقة.

●زيادة أهمية ليبيا موقعاً وسوقاً اقتصادياً ومجالاً للإستثمارات الأجنبية زاد من قوة التنافس بين القوى المتصارعة على جرِّها لتلك الأفلاك الطامعةفي إحتوائها.

●توفر الحكمة والمصلحة الوطنية في الحرص على توزيع فوائض الدخل النفطي عبر خطط التنمية الخمسية بالتعجيل المضطرد لبناء القواعد التحتيه للإقتصاد الوطني.

●رفض المشروعات التي من شأنها تبديد الثروة كعروض التسليح الباهظة التكليف، وزيادة عدد القوات المسلحة، والعمل على توجيه تلك القوى والإمكانيات لمجالات العمل أو لخلق البرامج الكفيلة بتأهيلهم لسوق العمل بكفاءة تنافسية عالية.

●تنحية المناصب الحكومية في قمَّة هرم الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية بالكفاءات الشابة المثقفة بتطلعاتها الوطنية والحضارية، وبلوغ عدد كبير منهم للمناصب القيادية والرقابية والإنتاجية مما أسرع في إستبدال العناصر الأجنبية في المواقع الحساسة لإتخاذ القرارات الهامة.

كما تزايد اهتمام الإدارة الأميركية بشئون الجيش الليبي وتطور أسلحته وحصته في الميزانية العامة وميزانية التنمية التي قدر لها في الخطة الخمسية ، التي ووفق عليها في عام ١٩٦٩، مبلغ بليون وأربعمائة مليون دولار. جاء في مذكرة استخباراتية ضمن وثائق الخارجية رقم (٣١٠) الصادرة يوم ٢٥ أبريل ١٩٦٩الآتي:

"...يخطط لتطويره (الجيش) بشكل كبير ليصبح متفوقا علي قوة الأمن المدنية التي اعتادت ولمدة طويلة المحافظة علي تفوقها عليه. إن حماس الملك إدريس للميزانية الكبيرة للجيش ولمدير التدريب العسكري عبد العزيز الشلحي سوف يمكِّن القوات المسلحة من أن تلعب دورا كبيرا في النظام القادم.."

ديفيد نيوسم.. "الجيل الثاني"

القذافي.. "طبعة مزيدة وغير منقحة!"

وردت عبارة النظام القائم بصورة «التأكيد» وليس في أي شكل من التعبيرات الدالة علي التوقُّع أو الإحتمال.

المؤامرة وكارثة الإنقلاب

مراحل الإعداد والتخطيط

كان طبيعياً أن تلجأ عناصر المخابرات الأمريكية إما التابعة لجهاز المخابرات أو البنتاجون أو للخارجية الأمريكية إلى العناصر المجهولة في الجيش الليبي وذات الرتب الصغيرة لتغريها بالقفز للحكم وبتحقيق طموحاتها الشخصية وإيجاد فرصتها لرفع شعاراتها السياسية من خلال تواجدها في قيادة السلطة. إن جيل الضباط الكبار في الجيش الليبي قد يحسُّون بضرورة التغيير السياسي بدوافع إنتماءاتهم الإيديولوجية المتعُّددة ولكنهم لايمكن لهم التآمر مع أية جهة خارجية. فالتربية الوطنية الليبية لا تعطى هامشاً للخيانة أوللتواطؤ مع الأجنبي وخاصة الأمريكي الذي كان يمثل قوميا الطيف الرئيسي لإسرائيل.

تقول الوثائق أن التحرك في إتجاه التقاط العميل في الجيش الليبي سار في إتجاهات ثلاثة:

■لقاءات عناصر قاعدة ويلس الأمريكية،

■تحركات عناصر السفارة الأمريكية،

■إتصالات موظفي شركات البترول العاملة في حقول النفط الليبية.

كان بعض موظفي السفارة الأمريكية في ليبيا (من بين من وردت أسمائهم شخص يدعى سنوك) يمثلون حلقة الإتصال بمعمر القذافي الملازم المعروف بتصرفاته الشاذة وسلوكه غير السوي وترديده الببغاوى والإستفزازي للشعارات القومية. كما كان لديه ميول واضح لممارسة العنف والبطش، وساعد على إختياره غموض شخصيته وعدم تمسكه ببرنامج روتيني يومي مما لايثير غيابه أو عدم تواجده شكوكاً لدى فاقديه. وهذا ما كان يحدث معه عندما سافر إلى بريطانيا في بعثة تدريب عسكرية إذ كان يختفي فيها عن الأنظار، تاركاً الكثير من التأويلات حول إختفائه. وحينما تعرَّت بعض الحقائق أكَّدت أن اتصالات كثيرة قد تمَّت بينه وبين عناصر أمريكية أخرى تم الإتفاق فيها على برنامج أشمل للإتصال وتبادل المعلومات وعلى تكتيكات التحرك داخل الجيش وعلى اسلوب التغطية والخداع التي تجيدها أجهزة المخابرات الأمريكية. نضجت رؤية الإنقلاب في ليبيا لدى الإدارة الأمريكية وبدأت تدفع بعناصر أكثر أهمية مع خلية عملائهم في الجيش الليبي. جاء قرارها ذلك متزامناً مع إقرارها لتقرير كان معداً في عام ١٩٥٩ من قبل ما عرف بلجنة دريبر (DRAPERCOMMITTEE) . كان دريبر يرأس لجنة رئاسية لدراسة برنامج المساعدات العسكرية المشكَّلة من جنرالات الجيش الأمريكي وموظفى وزارة الدفاع الأمريكية السابقين. زودت تلك اللجنة الرئيس الأمريكي ايزنهاور بتقرير شامل عن المساعدات العسكرية وملاحق مهمة بها . وردت بالملحق "ج" (ANNEXC) فقرة لم يكشف عنها للرأى العام إلا في عام ١٩٨١ تقرأ كالآتي: "ترشح اللجنة ليبيا من بين الدول التي على الولايات المتحدة أن تهيء بها صفاً من الضباط للإستعداد لبرنامج قيادة الدولة." ولقد أكَّد التقرير على ضرورة تجهيز البديل للملك إدريس لضمان تبعية ليبيا لمدار السياسة الأمريكية ولتحقيق مصالحها بصورة مستمرة.

مع الشروع في البرنامج تم تعيين ديفيد نيوسوم سفيراً لأمريكا في ليبيا عام ١٩٦٥ وهو العام الذي تخرّج فيه القذافي. وتشير الوثائق المتعددة والمصادر الراصدة لتحرك السفير ديفيد نيوسوم في ليبيا أنه كان على اتصال بالملازم معمر القذافي، وأنه من خلال زياراته الأربعة لجنوب ليبيا والتي تمت خلال ستة أشهر التقى خلالها مع معمر القذافي، وتم الإتفاق بينهما على الكثير من الأمور المتعلقة بالإنقلاب العسكري في ليبيا. يؤكد جون كوولي (JOHN COOLY) في لقاء معه في مجلة (THE NEW YORKER) بتاريخ ٢ يونيو ١٩٨٠بأن نيوسوم قابل القذافي قبل الإنقلاب علي الأقل مرة واحدة في أحد حقول البترول في الرحلة التي استغرقت ١٥ يوما عبر الصحراء. كما تجدر الإشارة إلى أن عبدالسلام جلود مكث سنة كاملة بالولايات المتحدة ولم يغادرها إلا في مايو من عام ١٩٦٧. وخلال تلك السنة تسربت معلومات بأنه قد تمّت عدّة لقاءات بينه وبين عناصر من المخابرات الأمريكية و التي أخطر بها العناصر المنظمة التي كانت متواجدة معه في إطار تحديد أدوارهم وتهيئتهم فكرياً وعملياً للعمل داخل أطر خلايا تنظيمهم في داخل ليبيا.

الوثائق تؤكّد كذلك أن تنظيم خلايا الإنقلاب كان يتم عبر الكولونيل "ويلز" رئيس البعثة العسكرية الإستشارية الأمريكية في ليبيا والتي لها علاقة مباشرة بقاعدة ويلس الأمريكية في طرابلس.

القناة الثالثة للإتصال بجماعة الإنقلاب هم رجال المخابرات الذين كانوا يشتغلون بحقول البترول في ليبيا وقد يكون «سنوك» الذي عاد لليبيا في ١٨ أكتوبر ١٩٦٦ في وظيفة مسؤول العلاقات العامة لشركة إسو ليبيا من بين المجنّدين للقيام بهذه المهمة.

وتذكر التقارير أن إصرار أميركا علي إنجاز شبكة الإتصال اللاسلكي في ليبيا التي تربط أجهزة قوة الأمن العام بجميع محافظات المملكة في يوليو ١٩٦٩ كانت خطوة ضرورية لتسهيل مهمة برنامج الإنقلاب، إذ مكّنتهم هذه الشبكة من سهولة الإتصال والربط والتقاط المكالمات.

إن الكثير من تفاصيل العلاقة بين الأجهزة الأمريكية المتعدّدة ومنفذي الإنقلاب لازالت غامضة ولم تفرج الوثائق الرسمية عنها ولكن القرائن الدامغة التي صاحبت الموقف الأمريكي من النظام الملكي، وخاصة في السنة الأخيرة من عمره، والدعم والتغطية اللتين أعطيت لهم في بداية الإنقلاب، واعترافات «نيوسوم» بالتدخل المباشر في إفشال العديد من المحاولات التي كانت تستهدف الإطاحة به، وإنهاضه عقب كل أزمة خانقة كانت تقضي عليه، تعتبر جميعاً أدلة على تبعية نظام القذافي للدوائر الأمريكية، و أن بقاءه يخدم بصورة مباشرة المصالح الأمريكية المتمثلة في حماية مصالحها النفطية والإستثمارية في ليبيا ودعم الكيان الإسرائيلي الذي خدمه مخطط القذافي بعشرات السبل والمواقف.

من الحقائق التي تؤكد أن أمريكا كانت وراء مساندة الإنقلاب قبل وقوعه:

- في أغسطس من عام ١٩٦٨ رفضت أمريكا طلباً لعبدالعزيزالشلحي بأن تقدّم الولايات المتحدة لليبيا دعماً عسكرياً لتحسين وضعها الدفاعي وتمكينها من التصدي لأي محاولة للإطاحة بنظامها السياسي. كان رد أمريكا واضحاً بعد لقاء لسفير أمريكا (ديفيد نيوسوم) مع الملك في عام ١٩٦٧ حينما أبلغه أن الولايات المتحدة ليس عليها أي إلتزام لأي نظام داخلي في ليبيا، وأن الوجود الأمريكي في ليبيا، هو في حماية إستقلال الأراضي الليبية وسيادتها، وليس في حماية نظام أو حكومة.
- ردّت أمريكا على مندوب تونس التي أصيبت بالهلع من قيام الإنقلاب في ليبيا بالطمأنة، بل وطلبت منها إعلان الإعتراف السياسي الفوري بالنظام.
- اجتمع «جون فريمان» سفير بريطانيا لدى الولايات المتحدة في ٤ سبتمبر ١٩٦٩ بكل من ديفيد نيوسوم السفير السابق لأمريكا في ليبيا وجوزيف بالمر السفير الجديد لها في ليبيا واستفسر منهما عن موقف أمريكا من الإنقلاب وجاء ردهما: "أن الإدارة الأمريكية ستعلن قريباً اعترافها بالنظام" ورد نيكسون رئيس الولايات المتحدة بعد ذلك على أسئلة الصحفيين بقوله: "إننا لا نعارض نظام القذافي، وإننا على إستعداد للتعامل معه على مدى الثلاثين سنة القادمة".
- قامت وكالة المخابرات الأمريكية بإفشال أول محاولة إنقلابية ضد نظام القذافي وقدّمت له قائمة بأسماء الذين كانوا يخططون لهذا الإنقلاب وعلى رأسهم موسى أحمد وأسم الحواز.
- إفشال محاولة "عملية الهلتون" التي رواها «باتريك سيل» وهي أن عمر الشلحي تعاون مع عضو سابق في البرلمان الإنجليزي يدعى «جايمز كنت» لتحضير مرتزقة للهجوم على السجن الذي يعتقل فيه رجال العهد الملكي، ولكي يقوموا كذلك بهجوم على معسكرات الجيش لإفشال الإنقلاب. وحينما لم تنجح أجهزة المخابرات الأمريكية في إقناع «كنت» والقوّة التي معه بالعدول عن مشروعهم.. تدخّلت لدى السلطات الإيطالية للقبض على «كنت» وحجز السفينة.. لأن «كنت» كان قد واصل إبحاره متجهاً إلى طرابلس من ميناء (باري) بإيطاليا.
- ورد في تقرير لمجلة "يو. أس. أند ورلد نيوز" الصادرة في مارس ١٩٨٠ أن البيت الأبيض نجح بعد محاولات طويلة مع الحكومة المصرية بإقناعها بعدم دعم المعارضة الليبية ووقف التعاون معها في إسقاط نظام القذافي بالقوة. كما تأكّد في أكثر من مصدر أن كارتر شخصياً تدخل مرارا لمنع الحكومة المصرية من شن أي هجوم عسكري علي ليبيا، فيما كان يسميه "تصفية حساباتها مع القذافي".

كما ورد في كتاب نظام شرابي "أميركا والعرب" الصادر عام ١٩٩٠، وفي كتابه عن "سنوات التبدّل والعنف" يذكر هنري كيسنجر أن الدوائر الرسمية المختصة قدمت لمجموعة العمل الخاص بالبيت الأبيض تقريراً جاء فيه أن مصلحة أميركا تقتضي عدم معاداة زعيم ليبيا الجديد معمر القذافي، وأنه يجب مسايرته وتفادي الصدام معه. وذكر أن توافق الرأي في الدوائر الحكومية المختصة كان يتركّز على أنه يجب إقامة علاقات مرضية مع النظام الجديد. وأن المنفعة لميزان المدفوعات الأميركي وسلامة الإستثمارات الأميركية البترولية تعتبر من مصالح أميركا الأولية.. وأن أميركا تسعى للمحافظة على تسهيلاتها الحربية في قاعدة ويلس ولكن ليس على حساب تهديد منافعها الاقتصادية. إنها ترغب كذلك في حماية الإعتماد الأوروبي على البترول الليبي لأنه البترول الوحيد في العالم الذي لا يمكن إستبداله من حيث النوعية والموقع الجغرافي."

الإنقلاب وتنفيذ برنامج المخابرات الأمريكية

طبّق القذافي البرنامج المرسوم له بكل إتقان. والإتقان يعني التمشي مع مفردات هذا المخطط. رفع الإنقلابيون شعار (الحرية ـ الوحدة ـ الإشتراكية) الذي مهد لإنضوائهم تحت مظلة المعسكر الإشتراكي بزعامة روسيا، وكان ذلك تطبيقا للبرنامج المرسوم سلفا في البند الأول من المخطط. أما البند الثاني في المخطط فكان يتناسب وطبيعة القذافي المجرمة وإعلانه المبكر بتبنيه لإسلوب الحكم الثوري . فالطغيان الثوري يستند على نهج العنف وهو الأسلوب المميز للنظم الدكتاتورية. مارس القذافي هذا الأسلوب بكل إيذاءاته الجسدية والمعنوية، واعتنق مبادئه القامعة في مجالات الفكر والإقتصاد، وأسس عليها جميع التشريعات القانونية. كما طالت اساليب بطشه المؤسسات والتنظيمات الشعبية، بل وتمادت لتشمل إفساد القيم الأخلاقية والأعراف الإجتماعية والقواعد التربوية.

كان دوره يمثل دور العابث القادر أبداً على التفكيك والتحطيم. كما كان من الضروري له بجانب كل ذلك أن تتواجد في برنامجه التخريبي أدوات غوغائية قادرة على إنتاج خطاب إعلامي وسياسي مزنوج يجيد شن الهجومات اللفظية التي يراد بها الإستهلاك المحلي وتضيير الجماهير. ولقد تمكّن الإنقلاب من إنجاز برنامجه التآمري عبر المهام التالية:

المهمة الأولى: تفكيك مؤسسات الدولة

بدأ هذا البرنامج بإلغاء الدستور وإنهاء الحياة البرلمانية، وتعطيل القوانين وتجريم الحزبية، ومصادرة الصحافة، وتهميش دور الجامعات ومعاهد ومراكز البحوث حيث أنشأ في مقابل ذلك كيانات وتنظيمات هامشية لاتقوم على أسس علمية، همّها تزييف الديمقراطية والحد من المشاركة السياسية، لتتشكل منها التنظيمات الكسيحة التي لا تملك التأثير أو صنع القرار المصيري، (مثل الإتحاد الإشتراكي والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام).

تمام أفندم!! أي أوامر أخرى؟!

المهمة الثانية: تسفيه مشروع الوحدة العربية

توضح دراسة مشاريع الوحدة التي شارك فيها القذافي أنها تفتقر إلي مصداقية في نيّة إنجازها. ورغم أن التجربة الوحدوية توقفت منذ منتصف السبعينات، إلا أن المزايدة بها ظلت شعارا مفرغا من محتواه، دون دلالات تشير لصدقية الرغبة في تطبيقه وإن طرح مشروعه لاتحاد الدول العربية ينسف بالكامل أركان دعواته السابقة بعدم قبول أية وحدة ما لم تقم في إطار الوحدة الإندماجية. كما أن الدعوة الوحدوية عند القذافي لاتنطلق من رؤية النقاط الإيجابية ولكنها كانت تقوم دائماً على الأسلوب الإستفزازي الذي يدفع الطرف الآخر للرفض. ولهذا أجمع الباحثون للقضايا العربية أن طرح الدعوة الوحدوي عند القذافي لم يكن صادقاً بل ظل مجرّد شعار مبتذل، لأن المقدمات الموضوعية لأي مشروع كانت دائماً مسبوقة بعمليات شحن جماهيري معاد للوحدة وللقطر المرشح لمشروع الوحدة.. ولهذا لم يكن فشل مشاريع الوحدة التي طرحها القذافي ناتجا عن الظروف الموضوعية والمعطيات المحيطة بالواقع السياسي العربي، ولكنها في الأساس صادرة عن أسلوب الطرح بشروطه غير المقبولة .يفهم من كل ما تقدم هو أن المخطط كان يستهدف أساسا ضرب مشروع الوحدة بل العمل علي إبرازه بأنه أداة إبتزاز للمشاعر القومية.

المهمة الثالثة: تبديد الموارد الوطنية

على مدى ٢٩ سنة من عمر مؤامرة الإنقلاب لم تُظهر الأرقام الإحصائية إتجاهاً إيجابياً واحداً يوعد ويبشر بالإنفراج الإقتصادي فجميع المعدلات الإقتصادية وكل معايير الإنتاجية وقياسات الأداء تشير إلى معدلات سالبة تعطى دليلاً على وجود مخطط مخيف يستهدف الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية... ولا تكتفى السلطة بهذه النتائج المؤسفة بل إن ديماغوجية الإعلام وبطش الحاكم السلطوي يُرجع كل تلك الإنتكاسات ويُعزى كل ذلك الفشل إلى الإنسان وإلى الآليات ذاتها التي إبتكرها وأوجدها... ليأخذ البطش بعداً أبعد يضع كل عناصر الإنتاج في المجتمع في موقع الإدانة والتقصير، وليسمح للمخطط بإفراز تجربة جديدة وتصور جديد لا يقوم على الأسس العلمية أو الموضوعية... لتعاد دورة الفساد والإدانة والتجريب، حيث يصبح المخرّب ذاته هو المحاسب.

دورة الفساد بدأت مع تأميم القطاع الخاص وإخراج الرأسمالية الوطنية من المساهمة في عملية التنمية وإدارة إقتصاد الدولة... وتمادت في تخريبها للكيان الوطني من بعد "خطاب زوارة" الذي حلّل البناءات السياسية والإقتصادية والإدارية وأفرغ الدولة من أدواتها الرقابية ـ القانونية ـ لتغوص في عوالم من الفوضى تسقط معها كل معايير الكفاءة الإدارية، وقياسات الأداء الوظيفى والإنتاجي. وتتحول هذه المعايير في ظل مفهوم "الثورية" إلى مجرّد التعبير عن ولاء أجوف لفظي تنفى تحركه دوافع النهم وتتري في سلوكه حوافز السطو.. ليصبح المواطن في النهاية مجرد كيان شبه ميت غير قادر على العطاء ولا على الخلق والإبداع، ينتظر مع الآخرين ساعة الإدانة بالتقصير والإفساد في كل المآلات المؤسفة التي لم يتسبب في صنعها. رغم أن العالم الفوضوى الذي يحيطه يكتظ بالزعيق والمظاهرات والمسيرات والإجتماعات واللقاءات التي لا تكف عن إظهار عالمهم الوهمي بأنه الفردوس المفقود.

هذه المهمة قد تكون أساساً هي الهدف الرئيسي من المخطط الذي أنجز في عام ١٩٦٩ ليضم أهدافاً بعيدة استراتيجية تقوم جميعها على عدم تمكين ليبيا من استثمار عوائدها الهائلة على مشروعاتها الإنمائية ، وليضيع جزء مهم منها لمكافأة روسيا في شكل بلايين من الدولارات مقابل أسلحة تدفن في الصحراء لا تخدم غرضاً وطنياً، وتنفق بلايين أخرى على الجياع والعاطلين من فوائض العمالة في البلدان المجاورة، وتهدر بلايين أخري لشراء السلع والخدمات الزائدة من البلدان التي تكون طاقاتهم الإنتاجية معطلة لأن مخزون منتوجاتها الفائضة لا تجد لها طلباً في أسواق المنافسة الإقليمية. إن هذا الإهدار في الإمكانيات الوطنية لايمكن تعليله بعيداً عن المخطط المرسوم الذي لا يعتمد فقط علي تخدير الجسم الوطني، بل يتعداه إلى استئصال أعضاء منه ليصبح في النهاية شبه معدم غير قادر على النهوض.

المهمة الرابعة: الإرهاب وتصدير الثورة

ظهر إنقلاب سبتمبر في أوج الزمن الثوري الذي كان يستظل بمظلة المعسكر الشرقي بطروحاته اليسارية، ليجد القذافي نفسه لاعباً مهيأ في ميدان التنافس الثوري.. ولأنه لم يكن سوى دمية في مسرح العرائس لعروضات الحرب الباردة، فلم يكن بإمكانه أن يخفي أن الطرف الخصم هو الذي أمدّه بأدوات وسلاح المبارزة في ذلك الميدان.. الأداة هنا هي الإرهاب.. والإرهاب سلعة غربية تعلّمها العالم من أساليبهم في كبت الشعوب وإضطهادها.. أما مفهوم "تصدير الثورة" الملازم للإرهاب فهو نهج وضعت آليات الغرب حدوده ومجالاته. والمخابرات الأمريكية التي خطّطت للإنقلاب في ليبيا ونجحت في التقاط صنيعتها (القذافي) هيأته للقيام بمهام خارجية، فمؤهلاته الإجرامية أهلّته ليضاف له ميادين أخرى قادرة على تحقيق هدف استنزاف الطاقات والموارد الوطنية ولتخدم علي المدى البعيد أهدافاً إستراتيجية. فالتحرّش بالجيران يضعف تماسك الأمة.. والمشاكسة في بؤر الصراع يصرف الإهتمامات الداخلية عن هموم قضايا الداخل. وخطاب دعم قوى التحرر مليء بوهم الإنتصار علي الأعداء الوهميين. ويعطي الشعور بالإعتزاز الواهي. مؤسسات الغرب قادرة دائماً على تهيئة أرضية التوتر التي يتزحلق فوقها هواة ودعاة التحرر. ومقاولو مشاريع الإرهاب كتربل وويلسون وكارلوس وغيرهم متوفرون دائماً.والقذافي لايلعب وحده في هذا الميدان فهو مدعّم بمخططات أبعد تتشابك خيوطها مع حلقات أطول يشارك فيها كرايسكي وتيتو وتشاوشسكو وبومو منتوف وأنريُوتي وأجهزة استازي، وبتأثير بارزلليهودي (أريك رولو) السفير الفرنسي السابق في تونس. يبدو ظاهر هذه التوليفة بأنه تلاحم لحماة ومدافعي نصرة حقوق الشعوب في التحرير والإنعتاق من ربقة قيود الإستغلال والرق، ولكن جوهر خطاب التحرر الذي يلتفون حوله لا يعدو في الحقيقةعن كونه وسيلة للبروز كفرسان في حلبة النضال لتحرير الشعوب المضطهدة.

ولكن الذين يتسللون في أعماق البؤر الساخنة تحت شعار نصرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، أو تحت شعار تصدير الثورة، من بين المنفّذين لمخططات مرسومة مسبقا، يخدمون أغراضاً قذرة أخرى منها:

١ـ تجميع المعلومات عن المتحاربين أو المناضلين وذلك كجزء من أداء أدوارهم المرسومة مثل تعيين عناصرهم سفراء في المواقع الحساسة وظيفتهم الأساسية تجميع المعلومات وتوصيلهاإلي الأطراف التي يقومون بخدمتها. وكما صدر في كتاب محمد حسنين هيكل "مدافع آيات اللّه" بأن من بين ما وجد في محفوظات الشاه شريط مسجل عليه إجتماع سرى بين جورج حبش والقذافي بالصحراء حول الثورة الفلسطينية.وقد يتساءل المرء لأي دول أخرى سرّب هذا الشريط؟

٢ـ التوغل في داخل هذه الحركات يتيح إمكانية تسهيل عمليات تصفية رموز هذه الحركات الصادقة في نضالها أو استخدام أطراف منها في القيام بمهمة تصفية الخصوم .

٣ـ وجود هذه الحركات ودعمها يخدم في بعض الحالات مشاريع المخابرات الأمريكية إما في تغيير أنظمتها العسكرية أو في تعاونها مع عملاء محليين لإحداث إنقلابات فيها... ووجود مثل هذا الدعم من دعاة نصرة تحرير الشعوب يوفرأصلا على أمريكا تمويل هذه الحركات فتقوم هذه الأنظمة بتمويلها بالنيابة عنها.

يقول إدورد هيلي (Edward Haley) في كتاب «القذافي وأمريكا»:

"ويضيف أن معسكرات تدريب الاوربيين مثلاً تقع في مناطق (سرت.. وسبها.. والزاوية) بينما خصص معسكر في "باب العزيزية" لتدريب التونسيين.. ومعسكر في "بيسكارا" لتدريب السودانيين والتشاديين.. بل ومعسكر "البيضاء" لتدريب عدد من المصريين المعارضين لنظام السادات".

كـارلـوس

أبو نضـــال

منجيستو هيلا مريم

جون قرنق

أما التدريب الراقي أو المتقدم، فقد أنشأ له القذافي معسكراً خاصاً في منطقة "رأس الهلال". ويقول المؤلف أن هؤلاء المتدربين استعرضوا أمام القذافي في بنغازي في احتفالات أعياد الفاتح من سبتمبر عام ١٩٧٩ وكان بينهم تونسيون وسودانيون وتشاديون، وبعض من رجال البوليساريو، وخطب القذافي يومها وقال عنهم أنهم "محررو العالم الثالث..."!

ويقول المؤلف أن القذافي لم يكن يوفر فقط التدريب لهؤلاء المنشقين على الأنظمة السياسية في بلادهم.. بل كان يمنحهم جوازات سفر مزورة، وأموالاً، وقيلات في ليبيا، وشققاً في اوربا لتدبير عملياتهم ضد معارضيه في الخارج. ويقول أن القذافي لم يكتف بفتح أراضيه وخزائنه للإرهابيين من منظمات قائمة بالفعل، وأنما سعى لإقامة منظماته الخاصة به.

المهمة الخامسة: تشويه الإسلام

ولعل هذا الدور يعدُّ من أهم الأدوار الإستراتيجية للمخطط الصهيوني ـ الصليبي، ورغم أن مخططات ضرب الإسلام بعناصر إسلامية لم تلق نجاحاً إلا في نطاق ضيق، إلا إن القذافي برع في أداء هذا الدور لإكتسابه صفات ذاتية، منها مقدرته الفائقة على الدجل والخداع والتزييف والسفور المطلق في تحدى الفقه الإسلامي... وبالتالى صناعة شكل إسلامي للدعوة يتفق وأراءه وتصوراته. في بداية الإنقلاب دعم حركة "إليجا محمد" في أمريكا ودعا إلى تأييده ودعمه رغم التشوهات البارزة التي تصل إلى حد وصف حركته بأنها من الحركات المعادية للإسلام. في عام ١٩٧٣ بدأت حملته المسعورة في تصفية الزعامات الإسلامية في ليبيا واعتقال عناصرها، وإصدار الأحكام القاسية ضدهم. هاجم القذافي في عام ١٩٧٨ السنة النبوية ودعا إلى حذفها كأحد مصادر التشريع.. وكان ذلك أمام حشد من علماء الأمة الإسلامية دعاهم للتحاور في جملة من القضايا التي كانت تشغل العالم الإسلامي، تمادى في تحدِّيه للإسلام في حملته الشرسة التي قام بها عام ١٩٨٩ بعد اعتقاله المئات من الشباب الملتزم. وقف بعدها في "مؤتمر الشعب العام" ليعلن بطريقة استفزازية البدء في حملته المسعورة ضد تيار الصحوة الإسلامية تحت شعار محاربة "الزندقة". وظل يتباهى إعلامياً بأنه القادر الوحيد في العالم العربي على إخماد الحركة الإسلامية، وأنه بإمكانه أن يقضى على هذه الإنتفاضات في جميع بلدان الشمال الأفريقي... لم تخف وسائط الإعلام الغربية إنبهارها بالقذافي لمقدرته على ضرب الحركة الإسلامية وتشويهه مفهوم الجهاد، فظهرت الأصوات التي تدعو الغرب بعدم دعم معارضيه، بل طالبتهم بالعمل على تمكينه في البقاء في السلطة. حافظت أجهزة الإعلام الأمريكية وتصريحات السياسيين الأمريكيين على نغمة واحدة تظهر القذافي بأنه الحاكم الإسلامي المتطرف، وبأن نظامه لا يخرج عن كونه "سلطة دينية"... وأجهزة المخابرات تعلم أن تسويق القذافي إسلامياً هو جزء مهم من مخططها في مواجهة الصحوة الإسلامية وفي القضاء على الثورة الإسلامية التي يعتبرها الغرب ممثلة لتحدي حضارته وخاصة بعد سقوط الشيوعية. منذ عام ١٩٩٦ غيَّر القذافي دوره الإفريقي من داع لتصدير الثورة وداعم لحركات التحرر ومن مشاكس في بؤر التوتر، إلى داعية إسلامي لا يكتفى بفتح مكاتب الدعوة الإسلامية بل إلى خطيب يؤم المسلمين في الجمع وفي المناسبات الدينية ليشهر دعوته بإستخدام القوة الإسلامية والتهديد بها في مواجهة أعدائه مدعياً مقدرته على تحريكها وتجنيدها في مواجهة ما يشاء من القوى المعادية.

ولا يفوت المرء أن يستخلص من زيارات القذافي لكل من نيجيريا والنيجر وتشاد أنه لم يحقق نجاحاً للإسلام أو لإفريقيا فهي لا تخرج عن كونها أسلوباً لتبديد الثروة على أوجه إنفاق عديمة الجدوى تعد جزء من مخطط لاستنزاف الثروة ولتعدُّد جهات الإبتزاز.

المهمة السادسة: ضرب القضية الفلسطينية

وهى القضية الجوهرية في الصراع القائم خلال النصف الثانى من هذا القرن بين العرب واسرائيل، و الذي تتخذ فيه أمريكا موقفاً منحازاً للعدو الإسرائيلي و الذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لسياستها الخارجية. ولهذا لابد أن تضع ضمن مخططها لأي نظام تصنعه مخابراتها ضرورة أن يحقق هذا النظام أهدافاً تتماشى ومصالحها الإستراتيجية المعلنة والمستترة. خلال عمر إنقلاب سبتمبر لم تتضرر إسرائيل من عملية واحدة مدعومة من نظام القذافي. كما لم يدخل نظام القذافي في مواجهة عسكرية واحدة مع اسرائيل. فقد حارب إسرائيل لفظياً ودعمها عملياً عبر العديد من برامجه التهديمية للإمكانات العربية:

- شق وحدة صف الفصائل الفلسطينية. فلقد تآمر عليها واحتضن المنشقين ودعَّمهم وأمدَّهم بالسلاح في حرب تصفية وجودهم في لبنان... فمكن العدو من محاصرتهم وإخراجهم.
- تآمر بصورة مخزية في تمكين المخابرات الإسرائيلية من تصفية المناضلين أبو جهاد وفتحي الشقاقي.
- لعب مع المقيمين الفلسطينيين في ليبيا لعبة الطرد مرات كثيرة تحت شعارات متباينة وبحجج واهية.
- حاول إحباط عزيمة المحاربين المصريين والسوريين في حرب أكتوبر بأن استعمل أسلوب الحرب النفسية بتوقُّع هزيمتهم ومحدودية إنتصارهم.
- داوم على سياسته الرامية لخلق التحالفات والمحاور بغية تفتيت الصف العربي. وصاغ منهجا للتعامل مع البلدان العربية يعطى

الشهيد أبوجهاد

الشهيد فتحي الشقاقي

لخطابه الإعلامي مجالات كثيرة للتحرش بالزعامات العربية ونعتها بالنعوت القذره مثل "خنازير الجزيرة ، وبارك مصر واسطبل الحمير.."

- وتدخّل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وهدد أمنها وأرسل فرق إرهابه وأحدث إنفجارات في داخلها وحرّك المرتزقة للهجوم على بعضها. قام بذلك في العديد من البلدان العربية مثل مصر والسودان وتونس والمغرب.
- تعددت تحرشاته الحدودية بحجج نزاع الحدود والمطالبة بإعادة ترسيمها بناء على الخرائط التي يعرضها كأساس للترسيم. فخلق عداوة دائمة مع جميع البلدان المتماسّة الحدود مع ليبيا. استمرت مصر وحدها لأكثر من إثنى عشرة سنة معتبرة حدودها مع ليبيا في حالة طوارىء.
- دعم كل الحركات الإنفصالية في العالم العربي. فدعّم حركة قرنق الإنفصالية لجنوب السودان، وساند البوليساريو في دعوته للإنفصال عن المغرب ودعم إيران في حربها ضد العراق واعتبرها حرباً ثورية مشروعه حتى ولو احتلت إيران العراق. وكان عنصر في إطالة عمر الحرب الأهلية اللبنانية. هذا وإن تواجده العسكري لم يكن يوماً في مواجهة إسرائيل بل كان دائماً موجها ضد العرب. صواريخه انطلقت من إيران لضرب العاصمة العراقية. وطيرانه هاجم أمدرمان. وسلاحه الجوى ضرب غرب مصر.

كل هذا الإرث الإجرامى في حق العروبة والقضايا العربية هو رصيده الآثم في "مناصرة الحق العربي". ورغم ذلك لازال يتشدّق بالقضية الفلسطينية ويدعو لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، والعنوٌ عادة لا تخيفه الحروب اللفظية، ولكن تدعمه المخططات التي تضعف من خصمه. وهذا هو المخطط المرسوم له أصلاً. فقوة إسرائيل تعتمد علي إضعاف قوتنا وتفتيت وحدتنا وهدر إمكاناتنا وقد خدم القذافي إسرائيل في كل ذلك.

محطتان مهمتان

- الغارة الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦

يشكل عام ١٩٨٦ قمة التذمّر الشعبي في ليبيا. فلم يشهد المنحنى البياني للنقمة الشعبية تصاعداً مثل ما شهده في عام ١٩٨٦. فالدولة أوشكت على السقوط.. والأسواق أفرغت من السلع، وحدث توقف في قطاع البناء والتشييد.. وتفشت البطالة ، وارتفعت معدلات التضخم، ونضبت مدخرات المواطنين.. مع تنامى في قوى المعارضة الوطنية تهدد اركان النظام.. مع توقع إنفجار ثورة شعبية ظاهرها "ثورة الخبز" وجوهرها الإطاحة بالمؤسسات الجائرة التي أوصلت المجتمع لتلك الحالة.

الصنيعة بدأت تنهار.. وبوادر الضعف بدأت تطغى والدور المطلوب منه لم يكتمل بعد. .

والحل.. جرعة من الدعم تعطيه تأييدا دولياً يكسبه الشرعية ويخرجه من العزلة.. أما الداخل فعليه أن يدفع ثمن تمرّده بضربة تجعله يدرك مدى وحدود مطالبه، ليستفيق بعدها على إيقاع إعلام النظام الغوغائى ليحوّل الحدث إلى إنتصار، مستثمرا أنقاض الأطلال في حملته الإعلامية المزيفة، ليبرزها كشاهد على التآمر الإمبريالي علي قائده.. أما

بعض آثار الغارة الامريكية على ليبيا

ضحايا الغارة من المواطنين الأبرياء فيصبحون مجرّد فقرة درامية تحتاجها "المناحة الوطنية" لا يذكرون بعدها إلا بجملة "شهداء الغارة" ليضافون إلى الشهداء الذين اسقطتهم الطائرة الإسرائيلية فوق سيناء عام ١٩٧٣، وإلى الشهداء الذين أغرقوا خلال الهجمة الأمريكية عند خط الموت الوهمي الذي رسمه القذافي للحدود البحرية الإقليمية الليبية في مارس من عام ١٩٨٦.

فالغارة لم تكن أبداً لمعاقبة القذافي على جريمة ارتكبها في حق الأمريكيين، حيث تصادف أن تتمادي حماقة القذافي في تدبير تفجيرالملهى المكتظ بالجنودالأمريكيين في برلين لتعطي هذه الواقعة الحجة للهجوم علي ليبيا. الغارة جاءت كعقاب لليبيين لتسلبهم شرارة الرفض والتحدي .وحتما فقد نجحت الخطة وقفلت الستارة على فصل من المسرحية، ليلقن الممثل أسلوباً جديداً في مواجهة أزمته. كان ذلك عبر ماعرف بانفتاح ٢ مارس ١٩٨٨ الذي خدع فيه الرأي العام بما احتواه من شعارات كاذبة.

-تفجير طائرة PAN AM فوق لوكربي

يبدو أن سرعة انطلاق النظام تجاوزت المرسوم لها فكان يستوجب فرملتها هذه المرة بأداة ليست غريبة على النظام نفسه، أداة الإرهاب. والعقاب هذه المرة لابد وأن يكون قاسياً، ليتلقى القذافي درساً في خروجه عن الأهداف المرسومة له، ولاجتهاده في البحث عن سبل ذاتيه تخرجه من أزماته.

لوكربي تعتبر كارثة وطنية... لأنها بغض النظر عن وضعها القانوني أو عن الذين سيدانون فيها، فإن المخطط المرسوم لها هو أن تدفع ليبيا ثمناً باهظاً يمتد لأجيال بعيدة في مستقبلها. فهي لا تخرج

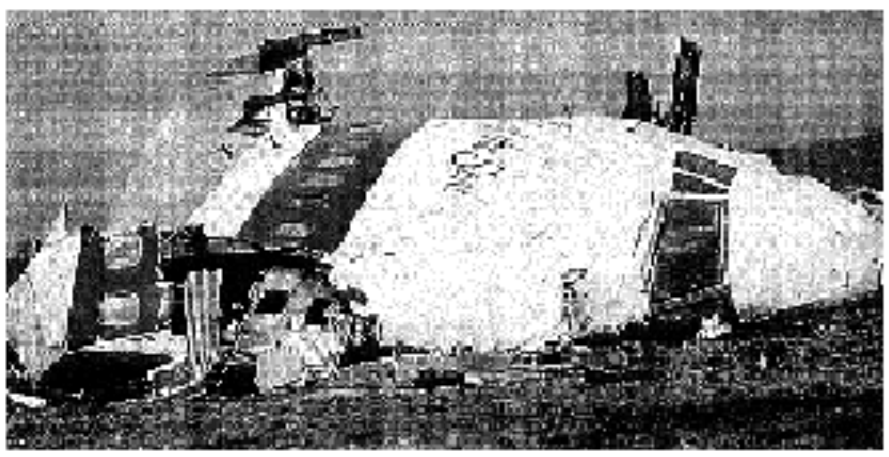

حطام طائرة البانام الامريكية فوق لوكربي

عن المخطط المرسوم لإفقار المنطقة ولتحميل أجيالها القادمة عبء استحقاقات مديونيتها التي حتما سوف لن تترك لمشاريع التنمية مايكفيها لمواجهة متطلبات مشاريع النهوض ومواجهة العصر لسد فجوة التخلف الحضارى بيننا وبين عوالم التقنية الحديثة.

فلوكربي قد تكون هي الحلقة الأخيرة في المخطط الموضوع للنظام، وقد يأتي قفل ملفها إيذانا بإنزال الستارة على أخر فصول هذه المسرحية القميئة.

تبرهن هذه الحقائق علي ضلوع الدوائر الأميركية بصورة لا تدع مجالا للشك في التخطيط لإنقلاب سبتمبر عام ١٩٦٩. قد يكون المبرر وراء هذا المخطط هو الإدعاء بحماية المصالح الأميركية، المتمثلة في النفط الليبي استثمارا وتدفقا، بالإضافة إلي ضمان توجه السياسة الليبية بعيدا عن المعسكر الشرقي تحالفا وتوجها إيديولوجيا. من الصعب أن يصدق المرء أن الوضع الملكي كان يهدد أو أنه كان يعرّض تلك المصالح للخطر، ولا قراءة مستقبل العلاقات الليبية ـ الأميركية كانت تنبئ وقتئذ بتغير في توجهها نحو المعسكر الشرقي، وخاصة أن الظرف الإقليمي قد بدأ يشهد خفوت الخطاب العاطفي وبروز الخطاب العقلاني الذي من أحد أبرز رموزه الملك إدريس.

فهل يمكن أن نستنتج أن الدوائر الأميركية قد تآمرت علي ليبيا لمصلحة طرف أخر يهمّه تغيير الوضع لحساباته الخاصة بغض النظر عن تطابقها أو تقاطعها مع حسابات الإدارة الأميركية؟

الخاتمة : الدرس

لعل هذا السرد التاريخي والوقائعي قد عرّى حقيقة الدور الذي لعبه القذافي ونظامه في مجريات الأحداث التي مرّت على ليبيا خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي تشكّل منعطفاً خطيراً في تاريخها لم تألفه تجربتها النضالية والسياسية التي لم تعرف الخيانة والتآمر مع الأجنبي. وأن التاريخ يعلّمنا أن كل نظام معدٌ في دوائر المخابرات الأجنبية له عمر افتراضي محدّد ينتهي بانتهاء دوره. مؤشرات كثيرة يمكن قراءتها من سياق الأحداث تؤكّد أن نظام القذافي في حالة تفكك، وأن عملية التفكيك مقدّمة منطقية لمرحلة الإستبدال. وإذا ما تراءت لنا جزئيات هذه الصورة لوضعية النظام المهشّمة، فالأجدر بالقوى الوطنية في داخل الوطن وخارجه أن تعي الدرس، ولا تنتظر المفاجأة ليقع الوطن فريسة من جديد في أيدى المتلمرين الذي يخدمون مصالح القوى التي ستهيء لهم ظروف القفز على السلطة.

لقد تآمرت قوى كثيرة على مشاريعنا النضالية وحاصرت جهودنا لأداء أدوارنا الوطنية. لقد أعلنّا صراحة رؤانا وتصوراتنا وبرامجنا سواء ما يتصل بمرحلة النضال أو ما نتطلع له من تصورات لمستقبل ليبيا. لقد غامرنا بكل شجاعة ورجولة لنتمكن من تدعيم وجودنا على خطوط التماس مع التراب الليبي منتظرين ساعة الوثوب التي لم يتردّد رجالنا في اصطيادها مرات عديدة. ولقد غامرنا ببناء جسور التعاون مع أطراف كثيرة لم نتردد في مواجهة المخاطر الناجمة من التعامل معها لأنها كانت علنية ومكشوفة ومحسوبة الأبعاد والحدود. وكنا على يقين بأن خطابنا لكل من تقاطعت جهودنا النضالية وقراءته أو مصالحه بأن القضية الليبية شأن ليبي، وأن رفع أيدى القوى الأجنبية عن قضيتنا وعدم التدخل في الشأن الليبي ستمكن شعبنا من حسم المعركة لصالحه وبقوته الذاتية. ومنذ البداية لم تغب على قوى المعارضة الليبية أن نظام القذافي صنيعة للمخابرات الأجنبية، وأنه بالتالي لا يخدم إلا مصالحها.. أدركت قوى وطنية كثيرة، في ظل ظروف سياسية ونضالية معقدة، أبعاد تشابك العلاقات الدولية فحاولت استغلال الفرص المتاحة لها موقنة لإزدواجية التعامل التي كانت تنتهجها أطراف دولية وإقليمية، ولكن إيمانها بضرورة تواجد مشروعها النضالي على أرضية تمكّنها من بناء قواتها لإعدادها لمرحلة حسم الصراع مع نظام القذافي نبهّها بعدمية الإنجراف في متاهات القضايا الإيديولوجية والإكتفاء برفع شعارات النضال الوطني والتمسك بأمانى الشعب الليبي. ولأن الوطن يشهد اليوم مؤامرة جديدة على مستقبله فإن التيّقظ والوعي والتصدّي لهذه المؤامرات يبقى مطلباً وطنياً وضرورة تحتمها معطيات الظرف الراهن.

ومن حق شعبنا أن يدرك الحقائق ويحدد مسؤولية الجهة التي تواطأت على زراعة هذه البذرة الفاسدة فوق أرضنا وأن يحاسبها على هذا الحصاد الملعون.. بل ومن حق أجيالنا في المطالبة بتعويض مادي ومعنوي في مقابل كم الدّمار الذي لحق بوطننا وكمّ الخسارة التي لحقت بأجيالنا لحرمانها من نصيبها في استثمار طاقاتها لمواجهة متطلبات صراعها الحضاري.

■

خطاب الإنذار الأمريكي

بقلم: نورالدين الهلالي

يثير الموقف الأمريكي من الإنقلاب ومن تعامله مع ردود الفعل الدولية والإقليمية في إستقباله درجة كبيرة من الغرابة تلقي بظلال من الشك على هذا الموقف، بل وتدعو إلى إعادة التفحّص في ملابسات العلاقة بين الإنقلابيين والدوائر الأمريكية سواء في مخطط الإنقلاب أو توفير المظلة الأمنية لنجاحه.

فالموقف الأمريكي، كما تبرزه وثائق الخارجية الأمريكية، انفرد بخاصة استقبال خبر الإنقلاب بهدوء تام وبعدم اكتراث مقارنة بردود فعل الدول الأخرى التي إمّا روّعها الخبر أو فاجأتها صدمة حدوث الإنقلاب. حاولت الخارجية الأمريكية أن تمتصّ الهلع الذي أصاب دولاً عديدة عن طريق الطمأنة وببرود سياسي غير متوقع من الإدارة الأمريكية التي عادة مايكون خطابها حادًا في مواجهة الإنقلابات العسكرية التي تحمل في بيانها الأول ملامح التوجّه اليساري، وخاصة حينما تفصح علانية عن تبنّيها للنهج الإشتراكي.

في التقارير السرية المبكّرة المتبادلة بين قنوات الدبلوماسيين والإدارة الأمريكية تبرز بوضوح درجة رضاء الإدارة الأمريكية على حدوث الإنقلاب، وعلي إستعداد مسبق للإجابة على السؤال المحرج حول إمكانية التدخل لإعادة السلطة الشرعية بحجّة حماية المصالح الأمريكية المتمثلة في استثماراتها النفطية، وحماية رعاياها البالغ عددهم نحو عشرة آلاف مواطن أمريكي موزّعين بين قاعدتها العسكرية "ويلس" وبين شركات البترول في المدن وفي حقول النفط.

برنامج استقبالها لحدث الإنقلاب بدأ بإظهاره أولاً بأنه إنقلاب ناجح، وبأنه محكم التخطيط، ولابد من النظر إليه على أنه شأن داخلي، وبالعمل على تهدئة الأنظمة التي اعتبرته عامل تهديد لأمنها أو لأمن المنطقة، مع توجيه جميع الأنظمة لتفهم طبيعة التغيير والتسليم بوقوعه ووضع صيغة تسرع بالإعتراف به، مع إعطاء مبررات لسقوط العهد الملكي، وأخيراً معالجة عدم التدخل لإنقاذه.

إبراز الإنقلاب على أنه إنقلاب ناجح

أول مذكرة متبادلة في الخارجية الأمريكية حول الإنقلاب وردت في ١٩٦٩/٩/١ هى المذكرة الموقعة بإسم ثيودور إليوت Theodore L. Elliot مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي (هنري كيسنجر) والموجودة في وثائق الخارجية الأمريكية رقم/AF N:JFROOT:HAHORAN تصف الإنقلاب بأنه "محكم القبض" على الأوضاع الداخلية، وأنه يفرض حظراً للتجول مطاعاً، وبالمقابل فإن الأمور الأمنية في درجة كبيرة من الضبط، وأن المصالح الأميركية والمنشآت الأميركية لم تصب بأذى." ويقترح التقرير للردّ على رغبة مبعوث الملك ادريس (عمر الشلحي) لزيارة لندن وواشنطن لإبلاغ

الرئيس ريتشارد نيكسون

المستر هنري كيسنجر

رسالة الملك لكل من "ويلسون" رئيس الحكومة البريطانية و"نيكسون" رئيس الولايات المتحدة االداعية لمساعدته على مواجهة الإنقلاب، بعدم التدخل مؤكدين أن ذلك هو الموقف الموحد الذي اسفرت عنه وجهة النظر مع الخارجية البريطانية الداعية لمراقبة ومتابعة الأحداث دون لعب أي دور فيها. يبررهذا التقرير بأن إتخاذ هذا الموقف ضروري حتى لا يقوم الإنقلابيون بالتحرُّش بالمصالح الأميركية في ليبيا. ويقول التقرير إن هلع بورقيبة ووزير خارجيته، بورقيبة الإبن، وقفزهما فوق الأحداث باعتبار أن الإنقلاب روسي ـ مصري لا ينسجم وسياق الأحداث، وإن هذا الرأي يتفق والرأي البريطاني الذي يعتبر الإنقلاب ناجح بفعل عوامل داخلية محضة، ويمكن البرهنة على ذلك بتوجه قياديي الإنقلاب وإستخدامهم المفردات الوطنية الشائعة في قاموس إنقلابات المنطقة. ويختتم التقرير بالتأكيد على أنه لايوجد أي تحد للقيادة الثورية الجديدة. وينبِّه التقرير الخارجية الأميركية إلى أن إحتمال حدوث مثل هذا التطور يجعلنا مستعدِّين لوضع جميع إحتمالات رد فعلنا". يعتبر هذا التقرير أهم ما يفسرالموقف الأمريكي لإعتبارات عديدة منها:

- أنه صدر في أول أيام الإنقلاب بلغة هادئة وبروح تعبِّر عن الإرتياح بنجاحه.
- أنه يوحي بتبادل وجهات النظر الخطيرة مع الحكومة البريطانية التي تؤكد تقاليدها السياسية بطأها في الوصول إلى قرار مهم قد يعرِّض مصالحها للتهديد وخاصة أن طلب الملك في مساعدتها لابد وأنه وضع إدارتها في حرج إصدار قرار سريع.
- أن التعبير عن فهم "رؤية الإنقلابيين" بأنها وطنية ولايمكن النظر إليها ضمن إطار التوجهات الإيديولوجية المعادية للغرب يصعب على المرء تصديق أنها ناتجة عن قراءة حدث سياسي خطير من الساعات الأولى للإنقلاب رغم كم المفردات المعادية للغرب وسياساته وأطماعه في خطاب الإنقلابيين.
- أن ورود تعبير "قياديي الإنقلاب" يثير الكثير من الشك لأن هوية وأشخاص قيادة الإنقلاب لم تعلن ابداً، ولم يظهر أي منهم في لقاء شعبي ولم تظهرهم الإذاعات المرئية ولا المسموعة... مما يضع علامات إستفهام على أن هناك تقييما سابقا للإنقلاب كان معروفاً للدوائر الأمريكية. الإسم الوحيد الذي ذكر هو اسم العقيد سعد الدين بوشويرب الذي لم يكن موجوداً في ليبيا يوم حدوث الإنقلاب،

القذافي والسفير الامريكي جورتيف بالمر

ولم يصدر عنه أي بيان رسمي يمكن أن يفهم منه ماهيَّة وخلفية الإنقلابيين.

وفي برقية للخارجية الأميركية يوم ٤ سبتمبر لعدد من السفارات الأميركية (وثيقة /ملف Pol. 239 Libya) التي يراد توجيهها للتفاعل مع أحداث الإنقلاب وتحت عنوان: "رؤى تمهيدية" تورد خمس نقاط يراد منها توجيه السفارات للتأثير في الرأي العام، ولدفعها بتبني القناعات الآتية:

أولاً : أن الإنقلاب كان مخططا له بمهارة، وأن توقيت تفجُّره كان بارعاً في إسقاط النظام الملكي.

ثانيـــاً: أن سياسة الملك على مدى العهد السابق كانت لا تسمح بالمشاركة السياسية ولا تصرح للأحزاب لتتيح لها الفرصة لتدفع بالجماهير للتفاعل مع التطورات السياسية.

ثالثـــاً: الإطار السابق وضع السلطة كلها في يد الملك مما وضع الجيش في وضعية عدم رضاء على بعض السياسات المتخذة مثل صفقة الصواريخ مع بريطانيا.

رابعـــاً: منح عقود إمتياز التنقيب عن البترول ظلَّت دائماً محتكرة في نطاق الملك أو الدائرة التي تملك التأثير في دفعه لإتخاذ القرار الذي يتفق ومصالحها.

خامساً: الواضح في تأزم العهد الملكي هو درجة الفساد التي كانت متفشية على مستوى الدولة.

هذا التناغم بين مدح الإنقلابيين وإبراز مثالب العهد الملكي يفقد العهد السابق التعاطف الدولي ويكسب الإنقلابيين الشرعية الضرورية المتمثلة في الإسراع بالإعتراف السياسي بهم.

وفي ٤ سبتمبر أرسل ديفيد نيوسوم مسؤول شؤون الشمال الإفريقي في الخارجية الأمريكية مذكرة (وثيقة رقم Pol 23-9 Libya/1342) إلى وزير الخارجية يدعوه فيها إلى المحافظة على وجود علاقات طيبة مع النظام الجديد بأسرع وقت حالما يتأكد لدينا أن النظام غير مواجه بأي تحديات.

شروط التدخل الأمريكي

الذُّعر الذي أصاب جملة من الدول العربية والإفريقية دفعها لتطلب بصورة مباشرة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التدخُّل السريع لإعادة الملك ادريس لليبيا، وذلك كاختبار لمدى مصداقية أمريكا ووفائها لأصدقائها.. ورداً على ذلك كان جواب الإدارة الأميركية على الصورة الآتية:

"أن الولايات المتحدة لا تتدخل في الشأن الليبي إلا في الحالات الواردة في المذكِّرة المؤرخة بتاريخ ٦٩/٩/١ والمرسلة من إليوت إلى كيسنجر في الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت واشنطن أى الثالثة ظهراً بتوقيت ليبيا أي بعد أقل من إثنى عشرة ساعة من قيام الإنقلاب Pol. 23-9 (LibyA) والحالات هي:

أولاً : تعرض رعايا وممتلكات أميركا لأضرار مادية.

ثانياً: طلب الملك من أمريكا أو بريطانيا التدخل لنجدته.

ثالثاً: إذا ما شدد النظام الجديد أسلوب التعامل المعتاد مع قاعدة ويلس أو مع المنشآت البترولية الأميركية بصورة غير متوقعة.

تظهر وثائق الخارجية الأمريكية السرية تبدلاً كبيراً في الأسباب التي تبديها بضرورة التدخل من أجل إعادة الملك والتعاون على إفشال الإنقلاب.

أعطت الدوائر الأمريكية أسباباً متناقضة قد تدفعها لذلك التدخل، ولكنها رست أخيرا علي إختصار ردها بأن المواثيق المبرمة مع ليبيا تحصر تدخلها في تعرُّض ليبيا للتهديد الخارجي. في وثيقة للخارجية الأمريكية بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٦٩ تحمل عنوان مذكِّرة نقاش ملف "Pol. 23-9 Libya" وردت أسماء مجموعة من المتحاورين من بينهم "سفير أمريكا في روما وديفيد نيوسوم"، دار النقاش حول إنعكاس الإنقلاب الليبي على تونس، جاء في ختام المذكرة قول نيوسوم:

"كان موقفنا العام قبل الإنقلاب هو أن أي تدخل لإعادة العرش لابد وأن يرفده دعم داخلي.. فبدون هذا الدعم فإن تحركنا سيكون عديم الفائدة." وأضاف "إن إختيار الملك للشلحي موفداً بالنيابة عنه أضعف تعاطف الشعب الليبي معه نظراً لعدم تقدير الشعب الليبي لعائلة الشلحي."

في كتاب "القذافي وأمريكا" لإدورد هيلي "P. Edward Haley" يورد الكاتب المبررات التي اوردتها أمريكا لعدم إتخاذ قرارها بالتدخل في الآتي:

١ـ يعرض التدخل سخط كل من مصر وسوريا، ويضعف من فرص إحلال السلام بين العرب وإسرائيل.

٢ ـ عدم وجود رفض شعبي ضد الإنقلاب يدعو إلى عودة الملكية.

٣ ـ ليس هناك معارضة منظمة ضد الإنقلاب.

٤ ـ فقدان القاعدة العسكرية الأمريكية "ويلس" لأهميتها الإستراتيجية بعد تطور التقنية الحربية.

٥ ـ تفضيل سلامة المواطنين الأمريكيين على إمكانية تعرضهم للخطر الداخلي.

٦ ـ عدم مبادرة أي من بريطانيا وفرنسا لتقديم الرغبة في العمل على عودة النظام الشرعي السابق.

قضية عودة الملك

تحججت أمريكا بأن قرارها سيكون في إتجاه مساندة الملك لو قرَّر العودة والمقاومة لإسترداد عرشه وانحازت قوات من الجيش معه مع تأييد شعبي بجانبه، ذلك ماذكره نيوسوم كما جاء في كتاب "ادورد هيلي".

لقد ربطت أمريكا أى مغامرة لها ضد "النظام الثوري" في ليبيا بضرورة أن يكون بالتعاون مع بريطانيا. والحقائق المتوفرة من وثائق الخارجية الأمريكية تؤكد أن بريطانيا منذ اليوم الأول للإنقلاب إتفقت مع أمريكا على عدم التدخل العسكري لمساندة الملك في رغبته في العودة لليبيا فالوثيقة رقم تلغراف (London 6924) تؤكد ذلك بل إنها تزيد على ذلك أن الإتفاقية الليبية البريطانيا لا تلزم بريطانيا بالتدخل إلا في حالة عدوان خارجي يهدِّد ليبيا. بل إن سبيرس (Spears) رئيس قسم شؤون شمال أفريقيا في الخارجية البريطانية أوضح لأمريكا أن موقف بريطانيا سيكون محرجاً للغاية فيما لو طلب النظام الجديد منها مساعدته لو تحرَّكت "قوة دفاع برقة" ضد السلطة الجديدة.

في اليوم الثالث للإنقلاب أوردت الوثيقة (تلغراف London 7006) موقف بريطانيا وأمريكا على ضرورة إصدار إعتراف سريع بالنظام وذلك لكسبه، بدل التحاور في كيفية مواجهته،هذا يؤكد أن طرح جميع هذه الفرضيات التي تقوم عليها إحتمالية عودة الملك تعطي نتيجة واحدة وهي أن عودته غير واردة. فعودة الملك مرهونة بدعم بريطاني... ووجود مقاومة في الجيش،كانت جميع التقارير الأمريكية تؤكد عدم وجودها. وبهذا لم تكن تلك الفرضية إلا إسلوبا مخادعا يستثمر حجة التدخل الأجنبي،لكسب وقت أكثر للرهان علي نجاح الإنقلاب.

تمسكت الخارجية الأمريكية بحجة أن الإتفاقية المبرمة مع العهد الملكي لا تعطيها الحق في التدخل في الدفاع عن ليبيا إلا في حالة تعرُّضها لهجوم خارجي ولو فحصنا الوضع الليبي يوم الإنقلاب لتأكَّدنا بأن نيَّة أمريكا في ربطها للتدخل للدفاع على العرش بوجود قوة خارجية تهدِّد النظام غير قائمة علي أساس. فما هي القوى التي من الممكن أن تهدِّد ليبيا في ذلك الوقت؟

فمصر ساندت الإنقلاب واعترفت به مبكِّراً. روسيا اعتبرت التغيير في ليبيا يخدم توسيع مناطق نفوذها، والإنقلاب طرح شعارات جديدة صنفت مبكراً على أنها ضد الإمبريالية والغرب. تونس والمغرب وتشاد والسودان عبَّرت عن تخوفها من حدوث الإنقلاب وطلبت الحماية الأمريكية في زيادة تحصينها ضد شعاراته الجديدة. وفي النهاية إن أي تدخل عسكري في ذلك الوقت لا يخرج عن كونه موجهاً للسلطة الجديدة أي أنه يخدم نفس الغرض الذي تزعم أمريكا تحقيقه.

خطاب الطمأنة الأمريكي

بعد فحص كل الإدعاءات الأمريكية الزاعمة بأن الولايات المتحدة كانت تدرس فعلياً أوجه تمكين الملك إدريس من إستعادة عرشه، لابد من النظر لهذا الموقف من زاوية تعاملها مع حدث الإنقلاب من خلال إتصالاتها مع بعض الدول التي اعتبرت وقوع الإنقلاب في ليبيا يشكل عامل تهديد لها.

المملكة العربية السعودية

أعربت السعودية عن تخوفها من إتساع مجالات الدول الراديكالية. في وثيقة رقم (Jidda 3081) بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٦٩ أعرب وزير الخارجية السعودي عن قلق الملك فيصل والأجهزة السياسية في السعودية من مخاطر الإنقلاب في ليبيا ومدى تهديده للأنظمة المعتدلة. عالجت الخارجية الأمريكية هذا الهلع بتهدئة السياسيين السعوديين بأن أمريكا ليس لها أي يد في الإنقلاب الليبي، وأنها تعتبر هذا التغيير شأن داخلي.

تشـــاد

كتب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تشاد للخارجية الأمريكية في الوثيقة (Fort Lamy 1611 تلغراف) "عبر الرئيس تومبلباي عن

الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود

الملك الحسن الثاني

إنزعاجه من حدوث الإنقلاب في ليبيا ـ مؤكّداً أن إبعاد الملك بهذه السهولة يحتاج من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفسير واضح لموقفها، وخاصة إعلانها أنها ترغب في بناء علاقات عادية مع النظام الجديد في ليبيا".

المغرب

في مذكرة مرسلة بتاريخ ٨ سبتمبر من نيوسوم إلى وزير الخارجية الأمريكي وثيقة رقم (XR Pol. 23-9 Libya 13535) ورد أن الملك الحسن الثاني قلق من إنعكاسات الإنقلاب الليبي على أمن المغرب، وعبّر عن إستغرابه عن عدم تدخّل أي من بريطانيا أو أمريكا في إنقاذ الملكية والعمل على مساعدة الملك ادريس في العودة لليبيا ... ورغب في معرفة رأي الرئيس نيكسون في توقّعاته لإنعكاسات الإنقلاب الليبي على الدُول التي تعتبر حليفة للغرب. ولم توضّح أي من التقارير التي كُشف عنها تجاوب الحكومة الأمريكية الإيجابي مع تخوفّات الملك الحسن الثاني.

تونس

أكثر الدُول تعبيراً عن قلقها لدى الإدارة الأمريكية بما حدث في ليبيا. فمنذ الساعات الأولى للإنقلاب والإتصال مستمر بصورة دائمة بين رئيس الوزراء التونسي الباهي الأدغم ووزير الخارجية التونسي بورقيبة الإبن وسفراء كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا، ومع قيادة الحلف الأطلسي بـ "روما".

كان تركيز تونس منصبّاً على ضمان حماية حدودها ونظامها من الأخطار المتوقعة من النظام الجديد في ليبيا. برقية رقم (Tunis S107) في يوم أول سبتمبر تقول أن بورقيبة الإبن دعا كلاً من السفير البريطاني والسفير الأمريكي وشرح لهما الموقف التونسي وتخوفّاته من تطور الأحداث في ليبيا، وطلب منهما إتخاذ إجراء سريع لإعادة الأمور على ماكانت قبل فجر يوم أول سبتمبر.

لقد هنّد بورقيبة الإبن السفير من أن ترك الملك إدريس دون مساعدة سيحدث تأثيرا كبيرا لدى الأنظمة التي تعلّق أمالاً كبيرة على علاقتها مع الدولتين ومع الغرب بصورة عامة.

ردّت الخارجية الأمريكية على تخوفّات الحكومة التونسية ببرقية رقم (١٤٧٥٩٨) في نفس اليوم، مطمئنة الحكومة التونسية وموضّحة لها أنه لا يجب إعطاء الأمور أكثر مما تستحق.

لم تنقطع الإتصالات بين الحكومة التونسية والحكومة الأمريكية، كما لم يتوقف الشعور بالخطر الذي تتوقعه حكومة الرئيس بورقيبة من تطورات الأحداث في ليبيا وخاصة بعد زيارة بومدين المبكرة لليبيا، وتبني النظام الليبي للشعارات الناصرية.

الرئيس الحبيب بورقيبة

في ١٧ سبتمبر كان ردّ الخارجية الأمريكية واضحاً في برقية أرسلتها لسفاراتها في كل من بيروت، جده، الرباط، لندن، باريس، طهران، تونس رقم (١٥٨٠٧٥) إختتمتها في النقطة السابعة بقولها:

"هناك نقطة أخرى مهمّة تحتاج للتأكيد. في ديناميكية السياسات المعاصرة فإن الشعارات والتصنيفات كثيراً ماتكون مغالطة. كما أن التقييم الكامل لطبيعة المشاكل التي تواجه أي بلد تحتاج بالضرورة إلى إستنباطات معينة للوصول بعد ذلك لفهم مضمون أيّ تغيير. إن الحكم المتسرّع على طبيعة أو دعم أي تغيير سياسي يمكن أن يؤثر بطريقة مخيفة على مقدرة الجيران (كما هو الحال بين تونس وليبيا)، في التأثير، وفي الوصول لنتائج صحيحة لتحديد إنعكاساتها المباشرة كما هو الحال في مثل هذا التغيير."

لا يمكن فهم فحوى هذا الخطاب إلا بتجميع كل عناصره المعلنة والمستترة لأنها جميعاً تضم غرضاً واحداً وهو رعاية هذا "الوليد"، ليتربّى في الحضن الذي يكفل له الأمن، وليترعرع في المناخ الذي يساعده على تشكيل سلوكه ومزاجاته، ليقوم بدوره بعد ذلك طبقاً للدروس التي لقّنت له.

في رد إدوارد هيلي على إجابات ديفيد نيوسوم حول إتهامه هو بأنه العقل المدبر لإنقلاب معمر القذافي يقول هيلي:

"إن نيوسوم يرفض هذه التهمة، ولكنه لا ينكرها بالكامل فالبراهين والحجج التي يوردها غير مقنعة، ولكنها إذا جمعت مع بعضها تعطي محصلّة مهمة وهي أن حكومة الولايات المتحدة تبنّت سياسة توجيه "رفع اليد" تجاه ثورة القذافي."

■

علم ليبيا فوق سطح القمر . . .

تصادف قيام إنقلاب سبتمبر مع إطلاق سفينة الفضاء، "أبوللو ١٢" وكان مقرراً أن تحمل السفينة معها أعلام (١٣٦) دولة من بينها علم المملكة الليبية لتتركها فوق سطح القمر. ونظراً لأن النظام الإنقلابي الجديد قد قرر تغيير علم ليبيا في ٥ من نوفمبر ١٩٦٩ قبل إنطلاق السفينة الفضائية، فقد قام القائم بالأعمال الأمريكي المستر "بليك" بإرسال برقية عاجلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية يستحثّها فيها على أن تطلب من "وكالة ناسا" أن تستبدل علم المملكة الليبية بالعلم الجمهوري الجديد، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فلا أقل من أن تمتنع عن حمل العلم القديم.

لا يوجد في وثائق الخارجية الأمريكية المفرج عنها ما يفيد ماذا حدث في الموضوع وهل أمكن فعلاً تداركه، وجرى إرسال العلم الجمهوري، أم أن العلم الملكي هو الذي إستقر فعلاً فوق سطح القمر أم أن الأمر انتهى إلى أن أيّاً من العلمين لم يكن ضمن مجموعة الأعلام الـ (١٣٦) التي أرسلت مع سفينة الفضاء أبوللو (١٢).

الملفت للنظر أن وثيقة من وثائق الخارجية الأمريكية التي لم يفرج عنها رغم مرور ٣٠ عاماً عليها (هي الوثيقة رقم 3452 من نوع TE وهي رسالة مرسلة من السفارة الأمريكية بطرابلس مؤرّخة في ١٩٦٩/١١/١٢) تتعلّق بموضوع "العلم الليبي وسفينة الفضاء أبوللو (١٢)". ترى ما هو السرّ الخطير الوارد في هذه الرسالة المتعلّق بهذا الموضوع الذي جعل الخارجية الأمريكية تمتنع عن رفع الحظر عنها؟!

بحث المجلة..

الشرعية.. والكنف الممتنع!

القواعد العسكرية الأجنبية.. وجودها وجلاؤها.. الحقيقة والزيف

بقلم: بن عسكر

أقحمت قضية وجود القواعد العسكرية في فضائنا الجغراسياسي والعالم ثالثي ذي الخصوصية التاريخية في علاقته مع الآخر الكولونيالي والغربي تحديداً، لإشكال أيديولوجي ـ سياسي، تنازعه في واقعنا الليبي حسّ وطني مأخوذ بنَزَعه القيمي نحو الحرية والتمرّد على كل إرث أو علاقة مثّلت لهيمنة الأجنبي على الأرض والوطن والإنسان، ورفض لما يراه مصادرة لبعض من معاني استقلاله التاريخي، وذلك في مقابل لحسّ سياسي نَزَع نحو تجسيد هذا التحرّر واستحقاقاته في تواصل مع واقع سياسي، تداخلت فيه الثوابت مع المتغيّرات، وتقاطعت فيه الأماني والأحلام مع تدافع معيشي ـ سياسي عنيد، دفعت به اللحظة الوطنية آنذاك بكل همومها وتحدياتها.

وفي ظل من هذا السياق التنازعي الذي رافق مسألة القواعد حدوثاً وبقاءً وتاريخاً، وبغير اختزال أو نفي لأي من عناصر التجاذب، فإنه يمكن للنظر الموضوعي، وقد آلت الأحداث إلى صفحات التاريخ، من التمعّن في مفردات ذلك الإشكال المصاحب لوجود القواعد العسكرية الأجنبية على أرض ليبيا مابعد الإستقلال.

وجودها.. لماذا؟

فهو بالقدر الذي كان فيه هذا الوجود إستجابة لمنطق الضرورة وإحتياجاتها وما فرضته أوضاع ومعطيات صنعها الظرف الإقتصادي ـ السياسي وإملاءاته، والذي عايشته دولة الإستقلال وكيانها الغض الطريّ أنذاك، ذلك الكيان الذي انبثق على الدنيا وهو لا يملك منها ولها غير ضيق ذات اليد، ومن متاعها غير فقر مدقع يسود أرجاء الوطن وأطرافه، وأرض قاحلة لم تجُد بنفطها وخيرات باطنها بعد، وأحلام أمة وتطلّعات مجتمع نحو مستقبل، عسى أن تختفي منه وتزول عنه شبح سنين خوالي هي قسوة الطبيعة وجفافها وأفواه بائسة تتضوّر جوعاً وألماً، وموت يحصد الأنفس والأرواح بأوبئته وعلله الطاعنة، والتي حفرت بدورها أخاديد عميقة في ذاكرته الجماعية تلهبها حين التذكر بسياطها ولسعاتها الحادّة، وهو الكيان الذي انبثق على دنيا من السياسة، دوليّها وإقليميّها، هي الحرب والصراع الضاري على مناطق النفوذ وأحلام التوسع والهيمنة، والاستحواذ على مصائر الأمم والأوطان ومصادرة مشاريع استقلالها وتحرّرها (فالاتحاد السوفييتي وحلمه المتوسطي ورغبته الدفينة في فرض الوصاية على ليبيا، والتي وإن دفنت مع الاستقلال، فإنّ مصادرة هذا الاستقلال وإملاء النفوذ عليه في وسط أجواء التدافع البارد أصبحت أمرا محتملا وممكنا أنذاك)، وسياق عربي وعالم ثالثي هو من العجز السياسي والهزال الإقتصادي ما يحول دون الاتكاء الحقيقي على مسانده السياسية ومؤسساته، أو الاستناد الفعلي الى بناءاته الإقتصادية ومنظماته دعماً للاستقلال وتجذيراً لمشروعه التاريخي أو تحقيقها لحلمه الوطني في الحرية والرفاهية.

وبقدر ما كان هذا الوجود العسكري للقواعد شديدا فيما يلقيه من ظلال معتمة على المشهد الوطني الحادث وفضاءاته السياسية القيمية، تستحضر عقوداً سلفت من الاستعمار وهيمنته ومعاناة الوطن فيها ومحنته، وتستثير أحاسيس السيادة على تراب الوطن وأرضه والنزوع بها نحو التمام والاكتمال. فدلالات الاستقلال التي أمتزجت في المخزون الشعوري الوطني بمعاني الكبرياء والإباء والشموخ الوطني، والتمايز التاريخي/العقيدي للهوية الوطنية تأنف والتظلل بشيء من تلك الظلال الغامقة أو أن يساكن استقلالها غبش يكّدر من حدة صفائه أو ظل يعتّم قدراً من بريقه ولمعانه التاريخي.

فإنه، وبذات القدر، كان مسلك دولة الإستقلال وحكوماتها المتعاقبة إزاء مسألة القواعد العسكرية الأجنبية وما تثيره من استهجان وانفعالات سلب، مثّل لمستوى من الفعل السياسي الرصين وروح المسؤولية الوطنية، المسؤولية في المزاوجة والجمع بين ما يفرضه الظرف القائم من اتخاذ مواقف استراتيجية يستدعيها المعطى الوطني وما يتطلبه من الحيلولة دون هذه المواقف والمساس باستقلالية القرار الوطني وأبعاد السيادة فيه أو أن تؤدّي تلك المواقف إلى ما من شأنه ان يخلّ بالتزامات الوطني وأولوياته تجاه القومي أو الاسلامي أو الجيرة وأصولها وأعرافها. ومع تباين وجهات النظر في قراءة هذه المواقف والتزاماتها أو تفاوت الرؤى في تقويم شدة إلحاحياتها، فإنه لا يسع المراقب والمؤرخ لدولة الاستقلال وحكوماتها إلا الإقرار:

■ بأن قبول دولة الاستقلال وحكومتها المؤقتة باتفاقات وجود القواعد

الملك ادريس السنوسي

السيد مصود المنتصر

الأجنبية على أرض الوطن لم يكن خياراً إرادياً أملته رغبة ذاتية نزقة. بل كان قبولاً دفعت إليه بالدرجة الأولى ضرورات تحقيق مشروع الاستقلال ذاته وانتشاله من مخالب الثلاثي الغربي المهيمن أنذاك (امريكا ـ بريطانيا ـ فرنسا)، والزامية تأمين هذا الاستقلال من تلك القوى التوسعية المتربّصة به.

■ وتأتي المتطلبات الباهظة لتأسيس الكيان الوطني الناشيء والمقبل على الوجود في ظل خزينة خاوية واقتصاد لا يفي ناتجه القومي بمد أسباب العيش لمواطنيه، ناهيك عن مستلزمات البناء التأسيسي وما يستدعيه من بنية تحتية راسخة وتكاليف مادية مرهقة، لتفرض ذاتها كواقع عنيد يواجه الكيان الوليد.

■ إن الاداء السياسي لدولة الاستقلال وحكوماتها المتتالية اتّسم وبشكل فاعل بالاستقلالية والسيادية والحرص المبدئي على الا يتقاطع إلتزامها الإتفاقي مع الاطراف الدولية وقواعدها العسكرية، وإلتزامها الايديولوجي بالقضايا القومية والاسلامية، الحرص الذي تجلى في تأكيد أن نصوص الاتفاقات والمعاهدات، والتعهدات التي أخذت من الاطراف المقابلة شفاهية وكتابة وبشكل دوري بالامتناع عن استخدام القواعد أو توظيفها لما يناقض هذا الالتزام بل وإظهار ارادة الاستعداد الوطني لمنع حدوث أي أمر من هذا القبيل والسعي لإجهاضه بكل الوسائل المتاحة الممكنة أياً كانت طبيعتها[1].

■ وإن قرار دولة الاستقلال بقبول وجود القواعد العسكرية من خلال المعاهدات والاتفاقات التي وقعتها مع هذه الاطراف لم يكن فوقياً متعالياً أسقطت إرادة الأمة في اتخاذه أو أصدر في غيابها وبعيداً عن نظرها، بل كان قرارا بعلم من الرأي العام وحضوره وممثليه، فهذه الاتفاقات ما كان لها ان تكتسب الصفة القانونية الا عبر القنوات الدستورية ومن خلال الموافقة البرلمانية لممثلي الأمة وتصديقهم، والتي تحققت لها ومنحت إياها.

وتدليلاً على طبيعة الظرف الإقتصادي الذي أحاط بدولة الاستقلال وحجّم خياراتها، لتقبل من الضروري أقصاه، ولتأخذ من المتاح الضئيل ما يتلاءم ومنطق الاستقلال وتشييد بنائه. يتحدث السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق في مذكراته «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» عن الحالة العامة وملابساتها في

السيد مصطفى بن حليم — السيد حسين مازق

ليبيا أثناء سنوات الاستقلال الأولى (ص١٥٧) فيقول:

«وإنصافا للوزارة الليبية الأولى، فإن الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت لم تسمح لليبيا بخيارات أخرى. فقد حاولت الحكومة الليبية الحصول على المساعدة المالية الضرورية لتغطية عجز ميزانيتها، حاولت ان تحصل عليها من الشقيقة مصر.. ولكن الحكومة المصرية، لاسيما في عهد الملك فاروق، لم تكن جادة في مساعدة ليبيا. فقد اشترطت على ليبيا مقابل مساعدة سنوية مقدارها مليون جنيه تعديل الحدود الشرقية لصالح مصر، والتنازل عن واحة الجغبوب، وتعيين مستشارين مصريين للاشراف على انفاق المساعدة المصرية.. بل الأدهى والأمرّ فإن سفير مصر في بنغازي السيد يحيى حقي قال لوفد من جمعية عمر المختار برئاسة الشيخ مصطفى عبد الله بن عامر وكان يرافقه ابن عمي عبد الحميد المبروك بن حليم، جاء يستنجده لكي تسرع مصر في تقديم المساعدة لليبيا، حتى تتفادى الحكومة الليبية الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا، قال لهم السفير: «لقد تحملت مصر ثمانين سنة من الاستعمار الانجليزي ولن يضركم ان تتحملوا عشرين سنة من نفس الاستعمار». ولم يكن أمام الحكومة الليبية من مجال للتردد في المفاضلة بين العرضين:

١ ـ فالعرض المصري كان قيمته مليون جنيه مصري فقط بينما العرض الانجليزي يبلغ ٣,٧٥ مليون جنيه استرليني.

٢ ـ والعرض المصري يؤدي في حالة قبوله إلى إنتقاص سيادة وضياع أجزاء من أراضيها إلى الأبد وضمّها إلى الأراضي المصرية، بينما العرض الانجليزي مقابل قواعد عسكرية لمدة محددة ينتهي بعدها التواجد الأجنبي، وتعود سيادة ليبيا كاملة على جميع أراضيها. وهكذا كان قبول حكومة المنتصر بالمساعدة البريطانية بشروطها أهون، بل وأفضل من القبول بالشروط المصرية».

هذا علماً بأن مصر، وعلى حد وصف السيد مصطفى بن حليم، هي الدولة العربية الوحيدة التي كان في إمكانها وقتئذ تقديم تلك المساعدة.

وعن حالة الاقتصاد الليبي البائسة تذكر المذكرات (ص١٥٨):

«وقد قامت لجان كثيرة من خبراء الأمم المتحدة بدراسات متعددة عن حالة الاقتصاد الليبي، ونشرت الأمم المتحدة نتيجة تلك الدراسات، وهي جميعها ـ دون استثناء ـ ترسم صورة قاتمة لاقتصاد يكاد ينهار، بل إن بعض التقارير كانت تصف اقتصاد ليبيا بانه ميئوس العلاج، واهم تلك التقارير، واكثرها اعتدالاً، واقلها تشاؤماً، هو تقرير خبراء هيئة الأمم برئاسة الدكتور هيجن المؤرخ ١ يوليو ١٩٥٢ وهو لا يخلو من حقائق واحصائيات تبعث في النفس الكثير من القلق».

وعن المبرّرات الأمنية والدواعي الإقتصادية ـ وأنها إستثناء ظرفي لا أصل مبدئي ـ لتوقيع وإبرام هذا الطراز من المعاهدات ينقل رئيس الوزراء الأسبق السيد محمد عثمان الصيد في مذكّراته التي نشرت على صفحات جريدة «الشرق الأوسط» وفي الحلقة الرابعة منها ما ورد على لسان الملك بشأن المعاهدة مع بريطانيا:

«الاتفاق مع بريطانيا ضروري جداً لمصلحة ليبيا ولضمان أمنها وإستقلالها». «اذا كانت الضرورة تحتم توقيع معاهدة مع بريطانيا لمدة عشر سنوات، فربما يمن الله علينا خلال هذه الفترة بموارد وثروات أخرى تغنينا عن المعاهدة وآنذاك يمكن إعادة النظر فيها».

الاحتجاج والشروع في محادثات الجلاء

هكذا، ومع إنبعاث دولة الإستقلال للوجود، عملت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتوظيفاً للظرف الصعب الذي اكتنف دولة الإستقلال وتقلّص البدائل والمرادف الاقتصادي الصعب، على إنتزاع اتفاقات تتيح لها ابقاء قواعدها واستمرار وجودها على أرض ليبيا. ولم يكن أمام الحكومة الليبية الأولى إلا العمل على تقنين هذا الوجود وعلاقاته السياسية ـ العسكرية عبر القنوات الدستورية، ومن ثم توظيف هذه الاتفاقات واستثمارها لخدمة مشروعها البنائي الطموح.

وفي هذا السياق التاريخي، ومن هذا المنظور الإستراتيجي لقيادات دولة الاستقلال، وقّع رئيس أول حكومة إتحادية السيد محمود المنتصر بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٢ على معاهدة تحالف وصداقة مع الحكومة البريطانية مدتها عشرون عاماً قابلة للتجديد أو الاستعاضة عنها بمعاهدة أخرى. وفي ٩ سبتمبر ١٩٥٤ تمكّنت حكومة السيد مصطفى بن حليم ان توقّع مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية بشأن قاعدة الملاحة/هويلس مدتها سبعة عشر عاماً.

وبالرّغم من مصادقة البرلمان الليبي على الإتفاقيتين المبرمتين وما تجسّده هذه المصادقة من معاني الشرعية والتمثيل للامة، إلا أن طبيعة هذه الاتفاقات والمعاهدات والتي تتماس في عمقها ومعاني السيادة والاستقلال والوحدة الترابية لا يمكن لها أن تحظى بإجماع من حولها أو أن تقابل بالصمت والقبول والرضا، بل ليس لها إلا ان تهيء من أمرها استعداداً لإحتجاجات وإعتراضات وإنتقادات شعبية وإعلامية وسياسية، التي ما أن تخبو فترة من الزمن حتى تتفجر من جديد، خصوصاً وإن هذه الاتفاقات كانت تتحرك في سياق اقليمي ـ عربي يشهد احتقانات سياسية متعددة، وعلى مستوى عال من الحساسية والحدّة، من الثورة الجزائرية إلى القضية الفلسطينية، الى مصر عبد الناصر وخطابها القومي المؤدلج ـ ذي الشعبية الرائجة ـ والذي يتغذى

على هذه الاحتقانات، ونزوعها نحو تصدير أسباب التوتر والاستقطابات القلقة.

زد على ذلك أن هذه الإتفاقات جاءت في سياق زمني هو النقيض لها، فالزمن هو زمن إنكفاء الإستعمار وإمتداداته وانطلاق حركات التحرير ومشاريع استقلالها. زمن يستقي مجمل مفرداته من القاموس ذي النبرة الحادة والجازمة، وخطاب تتحدد فيه الأولويات، ليس على أساس المصلحة وحقائق الواقع ومفرداته وتناقضاته، بل على الايديولوجيا وأحلامها ومفاهيم المقاطعة والمفاصلة.

ومن هنا كانت هاتان المعاهداتان هدف إحتجاجات وانتقادات انفجرت مع توقيعهما، وكان للصحافة الليبية على الصعيد الوطني دور أساسي فيها، بالاضافة الى مواقف عدد من أعضاء البرلمان الليبي ورموزه، كما شاركت قطاعات شعبية وطلابية في إبراز إحتجاجها في تظاهرات شهدتها مدينتي طرابلس وبنغازي. وكان للقيادي الوطني السيد بشير السعداوي موقف إعتراض شديد عبر عنه من مهجره، وذلك من خلال حملة صحفية على الحكومة الليبية المؤقتة ورئيسها السيد محمود المنتصر.

ولحنت هذه الإحتجاجات تذبذبها مع حركة الأحداث وتطوراتها تتعالى زمناً لتهدأ زمناً لحر حتى انفجرت من جديد مع العام ١٩٦٤، إثر حملة إعلامية أستهلّها الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالخطاب الذي ألقاه في ٢٢ فبراير من ذات السنة، ودعا فيه الى تصفية القواعد البريطانية والأمريكية الموجودة في ليبيا بحجة انها تمثل تهديداً مباشراً على أمن مصر، وأنه لا ضمانات تحول دون وقوع هذا التهديد. وجاءت هذه الدعوة في خضم ظرف وطني مضطرم شهد استقالة حكومة رئيس الوزراء السيد محي الدين فكيني (مارس ١٩٦٣ ـ يناير ١٩٦٤) في أعقاب أحداث الطلبة في يناير ١٩٦٤ ومجيء حكومة السيد محمود المنتصر في ٢٢ يناير ١٩٦٤ ـ والذي صوّرته إذاعة صوت العرب ظلماً حسبما جاء في مذكرات السيد مصطفى بن حليم ص ١٣٨ «بأنه عميل لبريطانيا جيء به لتجديد الاتفاقيات العسكرية ولإخراج ليبيا من جامعة الدول العربية. مع أن ليبيا دخلت جامعة الدول العربية في عهد وزارته الأولى عام ١٩٥٣، هذا الظرف مكّن لحملة عبد الناصر وما جسّد في شخصه من حلم قومي من إستجابة شعبية منددة بالحكومة ومطالبة بإلغاء المعاهدات وإخراج القواعد.

وأياً كانت مبررات الحملة الناصرية وعلامات الإستفهام التي تكتنفها [٢] فإن الحكومة الليبية، وامام تعالي خطاب الاحتجاج الوطني ومسؤوليتها تجاه مواطنيها، أعلنت في بيان أصدرته بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٦٤ أبانت فيه عن موقفها تجاه المعاهدات ومعبرة عن عزمها على عدم تمديد أو تجديد الإتفاقات مع بريطانيا وأمريكا الخاصة بالقواعد العسكرية متى ما حل موعد انتهاء نفاذها.

كما أكدت موقفها هذا للحكومة المصرية في مذكرة سلمها السيد الطاهر باكير سفير ليبيا في القاهرة يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٤ تضمنت صورة من قرار مجلس الوزراء بشأن عزم الحكومة عدم تجديد المعاهدات.

هذا الموقف للحكومة الليبية أتبعته بفعل إجرائي أعلنه رئيس الحكومة السيد محمود المنتصر في جلسة للبرلمان الليبي بتاريخ ٩ مارس ١٩٦٤ بطلب حكومته من حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا الدخول في مفاوضات بخصوص المعاهدتين وقواعدهما العسكرية.

الضغوطات.. الفرصة المنتهزة

ومع ما شاب سلسلة مواقف الحكومة الليبية إزاء موضوع الجلاء ـ على السطح ـ من غياب روح المبادرة في اتخاذها لقراراتها فكانت بها أقرب إلى موقف رد الفعل تجاه الإعتراضات والإحتجاجات والرضوخ لضغوطات مصر وإبتزازاتها الإعلامية.

وما أكتنف سلسلة المواقف والقرارات من غياب روح التنسيق بين الحكومة والملك، إلا أن هذه المواقف ـ كانت في العمق ـ تعبيراً عن قناعات عميقة لدى القيادات السياسية المديرة لدفة الأمور آنذاك، والتزام مبدئي من طرفها بقضية الجلاء وأولويتها الوطنية. وإن أمتلكت اللحظة الملتبسة وإحتجاجها زمن التعبير والإفصاح عن هذا الإلتزام فإن اللحظة وظرفها المضطرم شكلت بدورها الفرصة المناسبة والظرف الملائم للإعلان عن هذا الإلتزام والسير فيه والسعي نحو تحقيقه وبلورته على أرض الواقع بروح من المسؤولية وبخطة سياسية رصينة وبعيداً عن المزايدات والإنفعالات الممجوجة.

– فتأكيداً لما ذكره السيد محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء الأسبق نقلاً عن الملك حول إنتفاء المبررات لبقاء القواعد مع نمو الإقتصاد الوطني وتوفّر بدائل دخل إقتصادي (أكتشف النفط في منتصف عام ١٩٥٩) وتعلق النوايا الوطنية بالتخلص من هذه المعاهدات متى أتاحت الفرصة ونضج الظرف، يذكر السيد مصطفى بن حليم في مذكراته (ص١٧١): "ولقد رأينا ـ زملائي وأنا ـ أن نتبع سياسة تهدف إلى تنمية مواردنا الوطنية وتطويرها بحيث يقف إقتصادنا الوطني على رجليه في مستقبل قريب، عند ذلك نراجع إرتباطاتنا الدولية ونتخلص من كل التنازلات التي إضطرتنا ظروفنا الاقتصادية السيئة إلى قبولها."

– كما أن مشاركة ليبيا في مؤتمرات القمة الأفريقية وتوقيعها على ميثاق المنظمة ومقررات تلك المؤتمرات سواء الأفريقية منها أو العربية والتي طرح فيها موضوع القواعد الأجنبية، تبرز الإرادة الكامنة للقيادات السياسية للعهد الملكي في السعي للعمل على التخلص من المعاهدات وقواعدها متى سمحت المناسبة. وتشير الوثيقة السرية للخارجية الأمريكية رقم ١٥٤٥٦ والمؤرخة ٢٠ مارس ١٩٦٤ وهي تقرير كتبه السفير الأمريكي في طرابلس "إي ألان لايتنر E. Allen Lightner والمتضمن لما دار في حوار له مع وزير خارجية ليبيا آنذاك السيد حسين مازق، وينقل عن وزير الخارجية ماذكره في معرض ردّه على إدعاء السفير الأمريكي أن طلب ليبيا الدخول في مفاوضات هو إستجابة لضغوط عبدالناصر وهموم مصر. يقول السفير:

"أنه ـ أي وزير الخارجية ـ لا يوافقه القول في أن طلب ليبيا الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية كان نتيجة لضغوط عبدالناصر. وأوضح ـ أي الوزير ـ أن ليبيا أقرّت ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمتضمن تصفية القواعد الأجنبية عبر التفاوض، وأن كل دولة شاركت في مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة في لاغوس ملزمة بتقديم تقرير عن التقدّم الذى أحرزته في تنفيذ هذا الميثاق."

– ويذكر الأستاذ محمد بشير المغيربي في كتاب وثائق جمعية عمر المختار (ص٤٤٠): "أن رئيس الوزراء السيد محمود المنتصر في إجتماعه بالكتلة البرلمانية المعارضة والمتكونة من النائب محمد بشير

المغيربي والنائب محمود صبحي والنائب السائح فلفل والنائبين الفيتوري زمّيت وأحمد الرمّاس - والتي سبق لها أن تقدّمت بمشروع قانون لإلغاء المعاهدة البريطانية والإتفاقية الأمريكية في ٢٩ فبراير ١٩٦٤ - وذلك خلال الأسبوع الذي تلى إجتماع مجلس النواب في ٩ مارس ١٩٦٤، في مقر إقامته بمدينة البيضاء، قال لهم: "إنني أريد أن أختم حياتي بأن يكون لي شرف إلغاء المعاهدة التى وقعتها، وأرجو أن تساعدوني بإتخاذ الوسيلة القانونية لذلك بإعطاء الفرصة للحكومة للتفاوض حتى لا يكون الإلغاء من طرف واحد الذي لا يحقق الهدف." وقد جرى الإتفاق بين رئيس الحكومة وهذه الكتلة على ضرورة وضع خطة عمل مشتركة.

- ويأتي الإجتماع التنسيقي الذي عقد في اليوم التالي للإجتماع السالف بين كل من النواب السيد محمد بشير المغيربي والشيخ محمود صبحي والسيد السائح فلفل مع كل من الوزيرين الأستاذ عبدالحميد البكوش والسيد عمر الباروني، ليجسّد صدق الإرادة السياسية وجديّة النوايا في التخلص من المعاهدات وعبئها السياسي/العسكري. فتبعاً لرواية الأستاذ محمد بشير المغيربي فإنه جرى الإتفاق في هذا اللقاء على خطة عمل لتنفيذ ما جرى الإتفاق عليه بينهم وبين رئيس الحكومة:

١- يعلن في البرلمان مبدأ إلغاء المعاهدات وتصفية القواعد وجلاء القوات الأجنبية.

٢- تعطى الحكومة فترة للتفاوض مع كل من بريطانيا وأمريكا وأن تتقدم بتقرير عن مفاوضاتها قبل إنتهاء الدورة البرلمانية بشهرين (أي قبل نهاية شهر سبتمبر ١٩٦٤).

٣- في حالة فشل المفاوضات يقوم البرلمان بإتخاذ قرار يعلن فيه إلغاء المعاهدات والإتفاقيات البريطانية والأمريكية.

وفي يوم ١٦ مارس ١٩٦٤ عقد البرلمان الليبي إجتماعه حسبما كان مقرراً حيث أخذ الإجتماع طابع الإجماع الوطني تماثلت فيه مواقف الحكومة والمعارضة وحظي فيه الإتفاق وخطواته، بعد أن طرحته المعارضة، بموافقة مجلس النواب بالإجماع عدا صوت واحد وليلحقه مجلس الشيوخ بإجماعه في ٢٩ مارس ١٩٦٤.

ويبدو تبعاً للسياق التاريخي لحركة الأحداث أن هذا الإتفاق، ومن خلال الموافقة البرلمانية لممثلي الأمة، أضحى عقداً ألتزمت به الأطراف وشكّل مرجعية للحكومة القائمة آنذاك والحكومات التى تلتها تتماهى بها مع الإرادة الوطنية الجامعة وتنبثق منها شرعيتها التفاوضية وتؤطّر خطواتها ومقارباتها بهذا الخصوص.

المحادثات.. وشواهد من الوثائق السرية للخارجية الأمريكية

ومع إعلان الإنخراط في حلبة المحادثات مع الأطراف ذات الشأن، سعت الحكومة الليبية لتدشين إستراتيجية تفاوضية تسعى من خلالها لممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية الضرورية بغرض دفع هذه الأطراف للإستجابة للمطلب الوطني والتمكين لأسباب تحقيق الجلاء وتصفية القواعد.

وتأتي الوثائق الخارجية الأمريكية والتى قدمت شيئاً من التفصيل الدقيق لمجريات الحياة والأحداث السياسية في هذه الفترة الزمنية من تاريخ ليبيا السياسي، أبانت في تناولها لموضوع المباحثات الليبية/البريطانية والليبية/الأمريكية عن بعض من ملامح تلك الإستراتيجية والأساليب التفاوضية التى لجاء إليها الطرف الليبي لتحقيق أهدافه الوطنية:

- فبأخذ زمام المبادرة وإعلان رئيس الوزراء السيد محمود المنتصر في الجلسة البرلمانية المنعقدة في ١٦ مارس ١٩٦٤م عن عزم حكومته للتفاوض بغرض إنهاء المعاهدات وتصفية القواعد، أوقعت الأطراف المقابلة في حال من المفاجأة والذهول من هذا التحرك المباغت الذي وجدت به نفسها في موقف دفاعي عن بقائها وصلاحية إتفاقاتها مما أعان الجانب الليبي على دفع لحظة الذهول هذه نحو زاوية التنازلات وإستثمار مكاسبها.
- كما عملت الحكومة الليبية وبقوة سواء قبل أو مع الإنخراط في عجلة المباحثات على دفع الطرفين البريطاني والأمريكي على إصدار إقرار مبدئى يكون بمثابة أرضية التفاوض وقاعدته، تعلن فيه هذه الأطراف عن قبولها لمبدأ الجلاء عن قواعدها.
- وفي مقاربتها لموضوع التفاوض حرصت الحكومة الليبية آنذاك على التعامل التمايزي مع الاطراف المقابلة مما يتيح قدراً من الحركة والمناورة للطرف الوطني، يمارس من خلاله ضغوطاته واستدراجاته ويمكنه من الحصول على موافقات وتنازلات من هذا الطرف أو ذاك. فتبرز وثيقة الخارجية الأمريكية المرسلة من طرفها إلى سفارة الولايات المتحدة بطرابلس تحت رقم ٣٠٩ والمؤرخة ٥ مارس ١٩٦٤ عن المخاوف التى تجول في أذهان الأطراف البريطانية/الأمريكية من النهج والتكتيك التفاوضي الذي تمارسه الحكومة الليبية، ومن تفكيرها في الكيفية التى يمكن بها لهذه الأطراف، وبإلتحامها، إحتواء ذلك التكتيك ومواجهته:

"خلال لقاء نقاش ٥ مارس حول الوضع الليبي مع السفارة البريطانية (واشنطن)، الموظف الأمريكي المسؤول (غير محدّد الهوية) لاحظ نيّة المنتصر المبيّتة للتمييز بين قواعد الولايات المتحدة وقواعد بريطانية، وأكّد المسؤول أهمية أن تقف الولايات المتحدة وبريطانيا معاً في وجه أي ضغوطات للحكومة الليبية ضد القواعد الأجنبية. الموظف المسؤول أضاف أنه على الرغم من أن هناك اختلافاً أكيداً بين طبيعة المواقف العسكرية لكل من بريطانيا وأمريكا في ليبيا، فإن أي إشارة في أننا قد نسمح لليبيين أن يدقّوا إسفيناً بيننا بخصوص هذا الموضوع فإنه سيقود إلى تعزيز يضاد بقاءنا. السفارة البريطانية (من خلال ممثلها في النقاش) عبرت عن موافقتها لوجهة النظر هذه."

- وتدليلاً على أسلوب الضغوطات ونفع سقف المطالب إلى أقصاه والذى إنتهجه الطرف الليبي، تشير الوثيقة الأمريكية للخارجية رقم ١٦٤٩١ المؤرخة ٢١ مارس ١٩٦٤ نقلاً عن السفير البريطاني "سريل Sarell" يتحدث عن إجتماع له مع وزير الخارجية الليبي

KINGDOM OF LIBYA

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

الرقم : ٢٨٠/٢٨

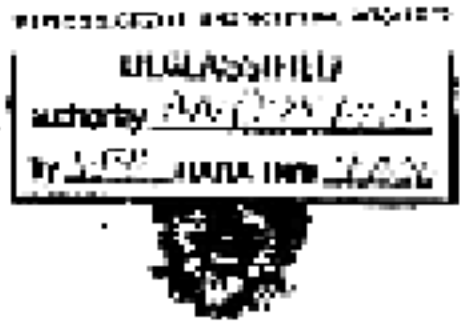

المملكة الليبية

وزارة الخارجية

مذكرة شفوية

تهدي وزارة خارجية المملكة الليبية أطيب تحياتها الى سفارة الولايات المتحدة الامريكية بطرابلس ، وقد تشير الى رسالة سعادة السفير الامريكي المؤرخة في ١٠ أغسطس ١٩٦٨ الموجهة الى معالي وزير الخارجية بشأن تنازل مملكة الولايات المتحدة الامريكية عما تملكه من قاعدة الملاحة العسكرية بمنزلبلن (ويلس فيلد) وإلى ما تفضل بالحاطته من أن حكومته تعتزم ادخال الاضافات والتعديلات الضرورية لايجاد مرافق بديلة وملائمة في بلاد أخرى للنقل اليها هذه القاعدة وكذلك الى تذكيره من أن نتائج هذه الدراسة ستمكن حكومته بحلول عام ١٩٦٠ التاريخ الذي تستطيع فيه تولي الحلاء عن القاعدة المذكورة ، تشرف بأن تعلمه بأن تعذر سعادة السفير على الفاعدة التي احتوتها رسالته جاءت التي حددت بموجب اتفاقية حكومة الولايات المتحدة الامريكية المعدلة لوفاق المكونة الليبي في تعديلة قاعدة الملاحة وملاك مرافقها العسكرية حتى ، يتعهد أن يطلب من السفارة الموقرة أن تشير هذه الاستجابة بما يتمشى مع رغبة الحكومة الليبية في أن تتواصل المفاوضات دون عقبة فورية بغية ملائمة المفاهيم طبقاً لحدث الميعاد الذي يتم فيه الجلاء حتى يتسنى للاعداد الاتفاق عليه بصورة نهائية في مطلع عام ١٩٦٠ .

وتقرر الخارجية لاتشك في أن السفارة الموقرة توافقها مطلقاً على أن اعتزام عام ١٩٦٠ كتاريخ مبدئي لحدد فيه تاريخ الجلاء لايحتمل على تقديم الفتاح .

[illegible] تغتنم وزارة الخارجية هذه الفرصة لتعيد التأكيد على رغبتها وتواصل مفاوضات بصدد من الممكن في هذه الاثناء تأكيد العزم على اثبات التاريخ المحدد للجلاء في عام ١٩٦٠ .

وتستغل وزارة الخارجية هذه الفرصة لتجدد لسفارة الولايات المتحدة الامريكية الموقرة بليبيا عظيم التقدير والاحترام .

البيضاء في ٢١ أغسطس ١٩٦٨

سفارة الولايات المتحدة الامريكية الموقرة بليبيا

البيضاء

السيد حسين مازق:

"أخبرني السفير البريطاني في ١٩ مارس ١٩٦٤ في طرابلس عن الإجتماع الطويل غير السار مع وزير الخارجية حسين مازق في ١٤ مارس بمدينة البيضاء. وقال السفير أن مازق كان على الأغلب جلفاً وبدا أنه ليس بصديق لبريطانيا وفي الحقيقة تكلم كمصري مقتفياً أثر عبدالناصر بالكامل."

"أبان مازق بشكل واضح أن الحكومة الليبية تصرُّ على إلغاء المعاهدة البريطانية والإنسحاب من كل القواعد بما في ذلك "قاعدة العدم". كما أنه أنتقد بقوة سياسة بريطانيا تجاه إسرائيل وتحديداً طلب من السفير تفسير موقف بريطانيا من مشكلة مياه الأردن."

كما تنقل وثيقة الخارجية الأمريكية المؤرخة ٢٢ يوليو ١٩٦٤ وبعنوان "التفكير البريطاني بخصوص مفاوضات القواعد العسكرية في ليبيا"، وهي عبارة عن محضر إجتماع شارك فيه كل من "جاي بليك" نائب مدير مكتب شؤون شمال أفريقيا في الخارجية الأمريكية و "جي في مكلانسكي J.V. McLansky" الموظف المسؤول عن الشؤون الليبية في الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى السكرتير الثالث للسفارة البريطانية في واشنطن "أر جاي أوين R. J. Owen". تنقل إنطباعات السفارة البريطانية في ليبيا على لسان سكرتيرها الثالث "أون" يذكر فيه:

"عبَّرت السفارة البريطانية في ليبيا في مراسلة لها بتاريخ ٣ يوليو عن إنطباعها في أن البرلمان الليبي ليس قوياً بشكل كاف لكي يفرض على الحكومة الليبية إتخاذ موقف من وجود القواعد الأجنبية العسكرية. وأن السفير "سريل Sarell" يعتقد أن رئيس الوزراء المنتصر ووزارته ولسوء الحظ هم الذين قرروا التخلص من الحاميات البريطانية والقاعدة الجوية ويلس (الملاحة) وأنهم يستخدمون البرلمان كلحد وسائلهم لتحقيق هذا الهدف."

وتفصح الوثيقة الأمريكية ذات الرقم الإشاري ١٥١٢٠ المؤرخة ٢٧ أغسطس ١٩٦٤ عن الغضب والإمتعاض لدى الخارجية الأمريكية إزاء أساليب وخطط الحكومة الليبية في تعاملها مع موضوع الوجود الأمريكي وإعلانه المبدئي بالقبول بالإنسحاب من القاعدة. الوثيقة ذات النبرة التهديدية هي مراسلة توصيات من الخارجية إلى سفير الولايات المتحدة في طرابلس:

"بسبب من تكتيكات الحكومة الليبية في تعاملها مع إعلان الولايات المتحدة قبول مبدأ الإنسحاب من قاعدة الملاحة. فإننا نعتقد أنه يجب أن نسعى إلى مقابلة الملك للتأكد من أنه يدرك الأبعاد السياسية لموقفنا. وإذا لم يكن متاحا مقابلته، فإنه يجب أن تحقق الغرض بشكل فاعل وبأقصى ما تستطيع من خلال (فتحي الخوجة) بالطلب منه أن يوضح أننا نبعث عبره هذه الرسالة بسبب جدول أعمال الملك فقط الذي لا يسمح بحدوث المقابلة..." "يجب خلال محادثتك مع الملك أن تنقل إليه النقاط التالية:

١ ـ الولايات المتحدة ترغب من جلالته أن يدرك أننا قد أخذنا خطوة رئيسية بإعلان قبولنا لمبدأ الجلاء وأن هذه الخطوة أخذت على أساس من افتراضنا المستمر في النوايا الصادقة لدى الحكومة الليبية.

٢ ـ ولسوء الحظ، وأخذاً في الإعتبار موضوع حدث "عقد بيع السلاح" وخبرة مذكِّرة ٢٢ أغسطس، فإن شكوكاً جادَّة تتزايد لدى مسؤولي الحكومة الأمريكية في حقيقة النوايا الصادقة للحكومة الليبية، التي ستؤثر بشكل محتمل على قدرة الولايات المتحدة في الوصول إلى إتفاقات حول المشاكل البارزة.

٣ ـ نحن لسنا سذجاً كفاية لنصدِّق أن مواضيع الصحافة في ليبيا لا تحمل أي علاقة مع سياسة الحكومة. تجديد الضغوط على القاعدة من خلال الإعلام أو وسائل أخرى سوف يجعل فقط حل المشاكل أكثر صعوبة.

٤ ـ لا نجد أي أسس لتبرير استمرار الضغوط علينا من قبل الحكومة الليبية أخذاً في الإعتبار الحل المرضي لمشكلة البرلمان الأولى. نحن نتحرك بنوايا صادقة تجاه الحل، ونتوقع ذلك من قبل الحكومة الليبية".

المحادثات وتطوراتها

في ظل من تلك الأجواء الوطنية الملتهبة بنشوة التدافع مع الأجنبي ومماحكاتها والعزم الوطني الصميم الذى أبدته الحكومة الليبية لتحصيل أكبر قدر ممكن من التنازلات في إطار تفاوض مبرمج، انطلقت عربة المباحثات مع هذه الأطراف تمشق لجة المصالح المتقاطعة وتضارباتها.

فعلى الجانب البريطاني وتبعا للمصادر الأمريكية (وثائق الخارجية الأمريكية) أستهلَّت المحادثات بين الجانبين الليبي/البريطاني بعد المذكرة التي أرسلتها الحكومة الليبية بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٤ تدعو فيها الجانب البريطاني إلى بدء التفاوض في ٢٠ أبريل ١٩٦٤ وعلى أساس القبول المبدئي لإنهاء المعاهدة وإجلاء القواعد، والتي ردت عليها الحكومة البريطانية بتاريخ ٢ أبريل معلنة قبولها دعوة الحكومة الليبية للمباحثات ولكن على أساس مراجعة المعاهدة وليس إلغاءها.

وعلى أرضية من هذا التضارب بدأت المفاوضات يوم ٢٠ أبريل ١٩٦٤ بمدينة البيضاء يرأس الجانب الليبي فيها وزير الخارجية السيد حسين مازق بعد سلسلة من المحادثات وافقت الحكومة البريطانية وبضغوط فاعلة من رئيس الوزراء محمود المنتصر في شهر أغسطس ١٩٦٤ على مبدأ الجلاء وإخلاء القواعد على ثلاث مراحل، الأولى من إقليم طرابلس والثانية من برقة وتترك المرحلة الثالثة للتناول بشكل تفصيلي فيما بعد.

وبعد مزيد من الإجتماعات بين الطرفين وافقت الحكومة البريطانية في مذكرة قدَّمتها للحكومة الليبية بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٦٥ على إجلاء قواتها من طرابلس في موعد أقصاه ٣١ مارس ١٩٦٦م ومن منطقة بنغازي مع نهاية ٣١ مارس ١٩٦٧م. وبالفعل أتمَّت وحدات الجيش البريطاني الجلاء عن "معسكر قرجي" في طرابلس يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٥. ومع ٦ فبراير ١٩٦٦ سلمت القوات البريطانية المستشفى العسكري و"معسكر مياني" بطرابلس لتكمل جلاءها عن مطار طرابلس يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦٦، ولتغادر آخر وحدات عسكرية بريطانية منطقة طرابلس يوم ١٥ يناير ١٩٦٦.

وفي ٣ يوليو ١٩٦٧ أعلنت بريطانيا أنها سوف تسحب قواتها الموجودة في "قاعدة العدم" وفي العشرين من ذات الشهر تم تشكيل لجنة ليبية/بريطانية للعمل والإشراف على ترحيل وانسحاب القوات البريطانية من قاعدة العدم.

أما على الجانب الأمريكي فمع المفاجأة الأولى بإعلان الحكومة الليبية عزمها على عدم تجديد المعاهدة ودعوتها للتفاوض، والإستغراب الذي قوبل

به هذا الإعلان وهذه الدعوة من الطرف الأمريكي. إلا أن المفاجأة الثانية بإعلان سعيها للتفاوض على أساس إلغاء المعاهدة قبل إنتهاء مدتها القانونية قد أثارت قلقاً وإمتعاضاً لدى الجانب الأمريكي الذي رأى فيها إنذاراً أكثر منها دعوة تفاوض، وأن الإنخراط في التفاوض على أساسها هو إقرار بنتيجة حتمها مسبق طرف واحد وقّع على المعاهدة لا الطرفين وبدون دوافع وجيهة ومبررات مقبولة.

وفي ١١ مارس ١٩٦٤ عاد الأمريكيون وأعلنوا أنهم أبلغوا الحكومة الليبية في الماضي استعدادهم من حيث المبدأ لبحث أي مسائل تتعلق بالإتفاقية حول قاعدة الملاحة. وفي ٢٩ مارس ١٩٦٤ قدّموا موافقتهم للدخول في المحادثات رداً على مذكرة الحكومة الليبية المتضمنة دعوتها للتفاوض في ٢١ مارس ١٩٦٤.

وتبعاً لوثائق الخارجية الأمريكية فقد أنعقدت المباحثات الأولى بين الطرفين في ٢٩ أبريل ١٩٦٤ بمدينة البيضاء يرأس الوفد الليبي فيها وزير الخارجية السيد حسين مازق ويمثل الجانب الأمريكي فيها المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "لويس جونز Louis Joans" إلى جانب السفير الأمريكي بطرابلس. وأتّسمت هذه المحادثات بالخشونة نظراً لحرص الطرف الليبي على دفع نظيره الأمريكي للقبول بمبدأ الإلغاء والإنسحاب.

في ١٥ يونيو ١٩٦٤ أنطلقت الجولة الثانية من المفاوضات وفى جو من التفاؤل ببيان إفتتاحي للجانب الأمريكي أذعن فيه للإنسحاب والجلاء عن قاعدة الملاحة مع نهاية صلاحية معاهدة ١٩٥٤م، كما أعلن الشروع في عملية الدراسة والبحث للموقع البديل والتخطيط لجدولة الإنسحاب وأن هذه العملية لا يتوقع لها أن تنجز قبل ١٩٦٥م. وأبدى أمله وإستعداده وحتى قبل إتمام الإنسحاب لجعل القاعدة في حالة أداء كامل كمركز حسن الإعداد للقوات الجوية الليبية. واقترح الجانب الأمريكي برنامجا متعدّد العناصر بتوسيع نطاق مشاركة أفراد الجيش الليبي في استخدام القاعدة.

وتحت طلب ملح من رئيس الوزراء السيد محمود المنتصر كنصٌ واضح وجليٌ من الجانب الأمريكي، يقرٌ فيه مبدأ الإنسحاب والجلاء، قدّم السفير الأمريكي في ١٠ أغسطس ١٩٦٤ رسالة من الحكومة الأمريكية تعلن موافقتها وقبولها لمبدأ الإنسحاب من القواعد والجلاء منها وصرّح رئيس الوزراء بهذه الموافقة في ٢٢ أغسطس ١٩٦٤م.

وأخذت سلسلة المحادثات تواصلها في لجان فرعية تعمل لتوسيع الحضور والمشاركة من الليبيين في إستخدام القاعدة وتوظيف مرافقها دون جدولة نهائية لموضوع الإنسحاب. وفي ١٠ أغسطس ١٩٦٧ أستؤنفت المفاوضات على المستوى الرسمي بين الحكومة الليبية والتي يرأسها السيد حسين مازق والحكومة الأمريكية.

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٦٧ أعلنت حكومة رئيس الوزراء السيد عبد الحميد البكوش أنه جرى تحقيق تقدم كبير في المباحثات حول تصفية القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا. وفي ٧ سبتمبر ١٩٦٨ أعلنت حكومة السيد ونيس القذافي (آخر رئيس وزراء في العهد الملكي)، بأنها حريصة على تحقيق مطلب إجلاء القواعد الأجنبية.

وهكذا تواصل حبل التفاوض في وتيرة منتظمة ورصينة، أسست لإحداث إجلاءات جزئية، ووضعت حدث الإجلاء الكلي والنهائي على مركبة الحدوث، ليصبح على قاب قوسين من الزمن أو أدنى. ولكن تأبى الأحداث باقتحاماتها إلا أن تصادر الجهود والعطاءات المتراكمة بعضها فوق بعض ويسلب الإدعياء في غفلة من الزمن عطاءها وفعلها المثابر والجسور.

وقد يثار هنا تساؤل وهو.. هل كان في إمكان الحكومة الليبية آنذاك الإقدام، ومن جانب واحد، على إلغاء معاهداتها وإتفاقاتها مع الأطراف الأخرى بعيداً عن لغة التفاوض والتحادث والتباحث؟ إن فعلاً كهذا لأي دولة ترتكز إلى روح المسؤولية في قراراتها، والحكمة وبعد النظر في سياساتها، دولة تحترم تعهداتها وإلتزاماتها الدولية والقانونية التي تحكم هذه الإلتزامات والمواثيق، دولة تحرص كل الحرص على أن تضفي على توقيعها هالة الإحترام والصدق والموثوقية، لمن المنطقي أن ينعكس فعلها هذا سلباً على أدائها السياسي وأن يكون له تبعات دبلوماسية تمس مكانة الدولة المعنوية وسمعتها في المحافل الدولية والأقليمية، زد على ذلك الأضرار المتوقعة التي ستلحق حتماً بمصالحها السياسية والإقتصادية ومصالح مواطنيها. دع عنك الأطراف المقابلة ومؤامراتها ومكائدها، مابالك وهذه الأطراف هي آلهة المكائد والمؤمرات!

النظام وإدعاء صنع الجلاء!

قد كان من الطبيعي لسلطة هي نتاج فعل متآمر انتهكت فيه شرعية قائمة وانقلاب غُدر فيه بعهد مثّل تجسيداً وطنياً، أن تستميت في البحث عن مسوّغات ـ أيديولوجية وطنية كانت أم قومية ـ وفي العمل على انتهاز الأحداث المتحركة والمتغيرات السياسية لإضفاء لباس الشرعية والتبرير لفعلها المتآمر وإعطائه، زيفاً، أحقّية ملتبسة في الحدوث والوجود والبقاء. ومن هذا المنطلق حاول النظام أن يصل نفسه بجسر مزيف بحلقات

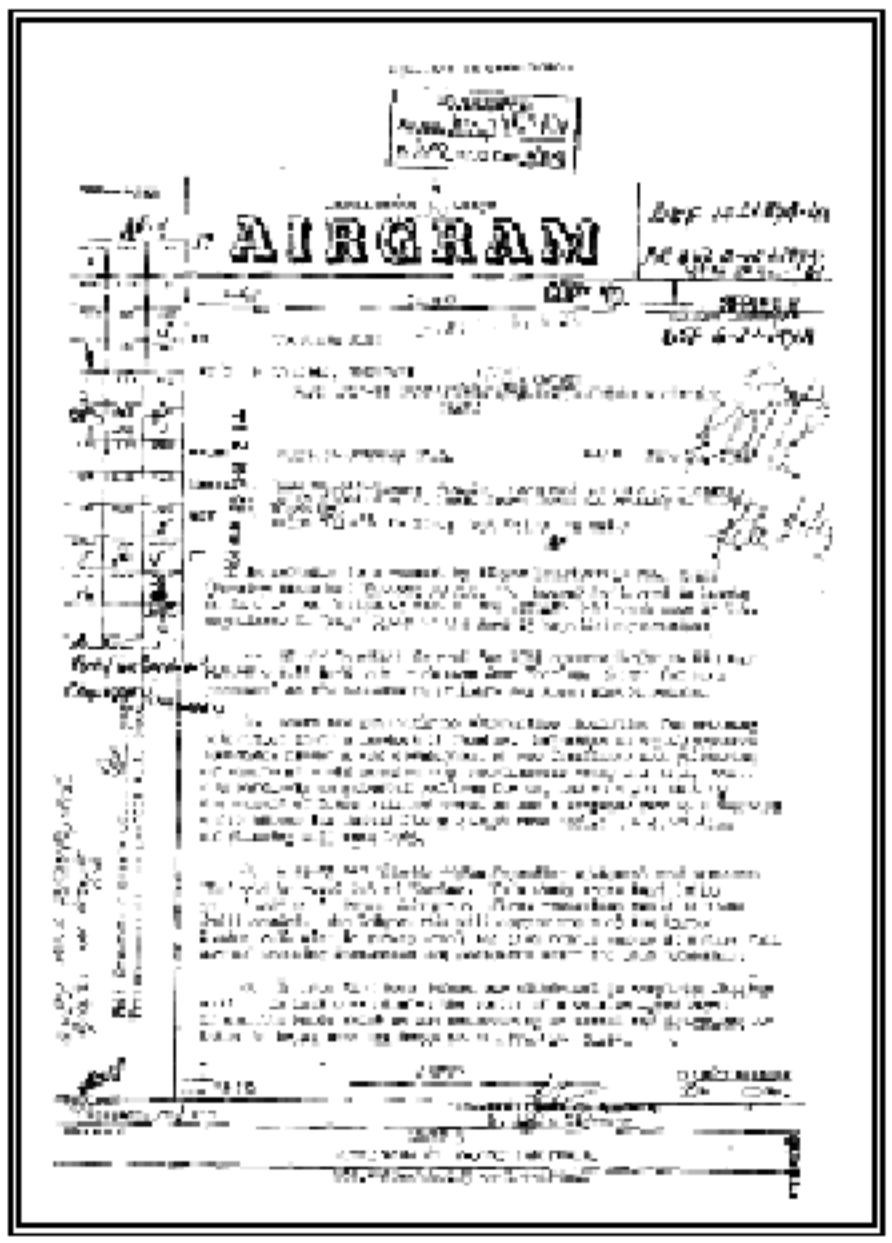

التاريخ الوطني وتحديداً فترات الجهاد، وكفاح ليبيا وأبنائها ضد الإيطاليين، متجاوزاً مرحلة الإستقلال وما اكتنفها من عنت وعطاء وكفاح وأداء سياسي رفيع، انتهى بها إلى تدشين دولة الإستقلال وتأسيس كيانها السياسي على جذر من الإجماع والتضافر الوطني. فأحتفى النظام بحلقة الجهاد وببعض من رموزها وكأنه أمتداد لذلك النضال وتجسيد لحلمه في الإستقلال وبناء ليبيا الحديثة، جاء به التاريخ في قفزة من الزمن ليطوي حلقة الإستقلال ببناءاتها ونولتها وعطائها، وليدفع تلك الحلقة بعيداً عن الأعين والأسماع على أمل أن تختفي تلك الفترة من تاريخ ليبيا في ركن أو زاوية من زوايا التاريخ المعتمة المهملة، وحتى لا تستفزه بحضورها التاريخي وإنجازاتها وتحيط بعنق اللاشرعيته في الوجود وتضع علامات إستفهام على حدوثه ومجيئه.

ونظراً لما لابس وجود القوات الأجنبية على أرض ليبيا من مساس بالمشاعر وإثارة لإنفعالات الوطنية، كان لابد لحدث جلائها أن يأخذ أبعاداً وطنية تنفعل بها تلك المشاعر والإنفعالات والأحاسيس. وجاء إنقلاب سبتمبر على موعد من حدوث فعل الجلاء ليكون له ورقة التوت وليستظل بمظلته عسى أن تشرع لوجوده وبقائه أو أن تؤصل لوطنيته، وليركب موجة المشاعر الوطنية الملتهبة بمعاني الإستقلال والسيادة والحرية وكأنه البطل في لقاء مع التاريخ ليستكمل بمجيئه حلقة الجهاد الوطني وعطائها التاريخي. فهل كان حدث الجلاء بفعل نظام الإنقلاب كما يحلو لفاعليه، الإدعاء أم هو التزامن الغائي المبيَّت لتأسيس شرعية هي الإمتطاء للإحداث والتوظيف الإنتهازي لها تصادر فيها إنجازات الاوائل وجهودهم؟

إن حدث الجلاء لم يكن قراراً أنياً لدى الأطراف الدولية حتَّمته ضرورة الإستجابة لمتطلبات اللحظة السياسية التي أحاطت بليبيا ومعطياتها أي الإنقلاب وإسقاط دولة الإستقلال وكيانها السياسي. كما أنه لم يكن قراراً مباغتاً فرضته سلطة الإنقلاب على هذه الأطراف وكأنها وُضعت أمام الأمر الواقع وأنه لا مناص لها إلا القبول و الإذعان.

إن حدث الجلاء هو في صلبه نتاج جملة من الحقائق والأحداث والوقائع أسست لتحقيقه فعلاً يسعى ولصنعه مرئياً على أرض الواقع لم يكن للنظام الإنقلابي سابق يد فيها أو دور غير توافق غريب للأحداث وزمن حدوثها!

- فحدث الجلاء عن القواعد العسكرية من قبل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم يكن وليد اللحظة الحادثة كما لم يكن مفروضا بسلطة الإنقلاب، بل كان حدثاً صنعته الإرادة الوطنية بفعلها النوعي والتراكمي منذ الساعات الأولى لتوقيع المعاهدتين وماحملته نوايا التوقيع الوطني عليها من إرادة التخلص من عبئها السياسي/العسكري متى حانت فرصة الخلاص وتنامى الظرف الوطني السياسي/الإقتصادي الملائم، ومصاحب ذلك التوقيع من إحتجاج وإعتراض وطني كوَّن بدوره مناخاً من الإمتعاض هيأ لإنضاج ظرف الخلاص وأعطى للقيادات السياسية المعول الوطني تدفع به الأطراف المقابلة نحو الإقرار بمبدأ الجلاء وإخلاء القواعد والإنخراط في عجلة تشكله التفاوضي وتحققه التدافعي التراكمي.
- كما أن الإتفاقات التي تمتلك بموجبها كل من بريطانيا وأمريكا وجوداً عسكرياً على أرض ليبيا هي إتفاقات لها نهايات زمنية محددة، فهي لم تكن في جنسها من ذلك النوع من الإتفاقات ذات الدالة الزمنية المفتوحة المدى والمطلقة، كما كانت ممكِّنة بنصها لعمليات التعديل والتحوير، أو غير ممتنعة أو مستعصية على أي إرادة بهذا الخصوص[٢].
- فلقد نصَّت المعاهدة الليبية/البريطانية الموقعة في ٢٩ يوليو ١٩٥٣ على سريانها لمدة عشرين عاماً، كما نصت الإتفاقية الليبية/الأمريكية بشأن تأجير قاعدة الملاحة الموقعة في ٩ سبتمبر ١٩٥٤م على سريانها لمدة سبعة عشر عاماً. ومع نص المعاهدتين على قابليتهما للتجديد أو الإستعاضة عنهما بمعاهدتين أخريين إلا أن تطوُّر حركة الأحداث وتدافع الأرادة الوطنية أدَّيا إلى إنهاء إمكانية التجديد أو مشروع الإستعاضة، بل على النقيض أدَّيا إلى الإقرار بمبدأ الإنسحاب والجلاء والإسراع في إحداثه وبالتالي أضحى الحد الزمني لسريان هاتين المعاهدتين هو أعلى السقف والتاريخ النهائي لوجود القواعد العسكرية الأجنبية على أرض ليبيا وإنتهاء صلاحية المعاهدتين. وتبعاً لهذا فإن الجلاء حدث امتلأ بالزخم الوطني دفعاً وبحروف الإتفاق نصاً إلى إلزامية تحقُّقه وحدوثه.
- وفي موقف الحكومة الليبية ورئيس وزرائها السيد محمود المنتصر المتمثل في بيان ٢٣ فبراير ١٩٦٤ والمتضمن لعزمها على عدم تجديد الإتفاقات وسعيها لإلغائها وإجلاء قواعدها، وما أحاط به من إجماع وطني والتفاف البرلمان حوله في إجتماعه بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٤م، تشكَّل الحدث الشرارة الذي صنع بحدوثه سياقاً تاريخياً لحركة الأحداث، انطلقت به عجلة الجلاء وقاطرته الدؤوبة، فقدَّمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إقرارهما بمبدأ الجلاء، واندفعت بالإقرار مفاوضات لتخيِّم بظلالها على الوجود العسكري الأجنبي. فتحقق بفعل تلك المفاوضات تحجيم الحضور العسكري البريطاني وإجلائه عن كل من طرابلس وبنغازي. المفاوضات التي ما أنقطع حبلها إلا بحدوث الإنقلاب ليقحم إرادته على الأحداث ويصادر جهوداً ترسَّبت في طبقات تتنامى، ويقفز على عطاءات مكَّنت بفعلها لأسباب حدوث الجلاء النَّهائي.
- إن موقف حكومة السيد محمود المنتصر تجاه القواعد العسكرية جسَّد الحدث الوطني الذي أطلق الرصاصات الأولى في تدفُّق متسلسل لتصفية القواعد وإنهاء وجودها، والذي صنع بفعله المجرى الرئيسي تصب فيه الروافد باندفاع نحو ضفة الجلاء. الضفة التي تكونت بفعل تراكم تلك المبادرات الوطنية والتي صنعت الإستجابة البريطانية/الأمريكية إذعاناً لحقائق ترسُّخها، وديناميَّة استحقاقها.
- إن عنصر القوة التي أتَّسم بها الإحتجاج الوطني ضد ظاهرة القواعد العسكرية الأجنبية والذي شكل مصدر قلق وإزعاج أسس بدوره، إلى جانب تضاؤل العمق الإستراتيجي لهذه القواعد وتكاليف عبئها الإقتصادي، ضاغطا دفع الأطراف المستخدمة لها في التفكير الجاد لوضع حد لوجودها العسكري والجلاء بقواتها عن تلك القواعد.
- ويذكر "داڤيد بلندي David Blundy" و"أندرو لايست Andrew Lycett" في كتابهما "القذافي والثورة الليبية" (ص٦١) وجود مؤشرات تعود إلى العام ١٩٦٣م تفصح عن القلق الأمريكي إزاء الإمتعاض والإعتراض الشعبي لوجود القواعد العسكرية وأن إغلاق هذه القواعد يوما ما بسبب من هذه الإحتجاجات هو في حكم الأمر المؤكَّد. فينقلان مذكرة سرية للرئيس الأمريكي بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٣ تقول:

"نحن بحاجة إلى قاعدة الملاحة للانتشار السريع للقوات في الشرق الأوسط والهند ولكن الحكومة الليبية ضعيفة تجعل أهدافنا (أو مشاريعنا)

تتآكل"

كما ينقلان من تقرير سرّي كتبه السفير الأمريكي "داڤيد نيوسوم David Newsom في ٨ يونيو ١٩٦٧ في وسط أحداث يونيو ١٩٦٧ والتي أطلقت تظاهرات معادية للولايات المتحدة تعلن الموت للقاعدة "ويلس":

"لدينا تقارير متعددة عن احتمال تظاهرات ضد السفارة والقاعدة، حتى الآن فقط، الملاحة قدمت تقريران عن محاولتي إلقاء ديناميت على القاعدة، الحكومة تبذل أقصى مساعيها ولكن لا نعتقد أنها سوف تكفي، من الواضح أن المشاعر الغاضبة تتزايد.."

ويذكر المؤلفان: "أن الولايات المتحدة وضعت عام ١٩٧٠ كحدٍّ نهائي لبقائها في قاعدة ويلس/الملاحة، البريطانيون كذلك قرّروا في ١٩٦٨ أنهم سيسحبوا وجودهم العسكري مع العام ١٩٧١".

كما يعبّران عن تقلص القيمة الإستراتيجية للقواعد العسكرية في ليبيا والمستخدمة كنقاط مرحلية (أي نقاط تجمّع للقوات العسكرية تعد فيها للإنتقال إلى مواقع أخرى) وذلك مع ظهور طائرات النقل الحديثة والبعيدة المدى.

● وعن أعباء القواعد وثقلها الإقتصادي وخصوصاً بالنسبة لبريطانيا التي كانت تنتهج سياسة قائمة على التشدّد في الإنفاق وتقليص نفقات وإلتزامات ميزانيات الدفاع بصفة خاصة تتوافق وتقلص حضورها العسكري على المسرح الدولي وإقتصادها العاجز عن المنافسة، تشير وثيقة الخارجية الأمريكية رقم ١٢٩-أ المؤرخة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٦ لتحليل قدّمه السفير البريطاني "سارل Sarell" في طرابلس في محادثة له مع نظيره الأمريكي ذكر فيه:

"إن المتطلبات القوية للإقتصاد في بريطانيا قد تحدث المزيد من التحجيم والتقليل في عدد قواتها في ليبيا".

واستخلاصاً، إن العنصر الإستراتيجي في تقلّصه والاقتصادي في أعبائه، ساهما بتفاعلهما، مع الفعل الوطني المؤسس لقرار الجلاء في وضع الحدث لقضية وقت لا أكثر. وقت تتمكن فيه الأطراف المستخدمة للقواعد من إتمام ترتيبات وإجراءات إنتقالها ورحيلها من أرض ليبيا.

إن حقائق الأحداث وتاريخها لتدفع بحقيقة مفادها أن حدث الجلاء هو فعل تظافرت على صنعه إرادة وطنية التحمت فيها الأمة وامتزجت بهمّة سياسية لتطلق مسيرة الحدث وقاطرته في ظرف سياسي/قيمي أحاط بمعطياته ومتغيراته كل الأطراف والعناصر، ولتذعن فيه القوى المستخدمة للقواعد لواقع هذه الإرادة، وقد فقدت المحفّز الإستراتيجي للبقاء ولتركن إلى نص إتفاق قُفلت نهاياته، يستنهض فيها همّة الرحيل والجلاء بقضّها وقضيضها.

أما ادّعاء النظام الإنقلابي بإحداثه فعل الجلاء فهو أبعد مايكون عن حقائق الواقع والتاريخ بقدر ماهو ليٌ لعنقها وتزييف لوقائعها المتتابعة. وإدعاء النظام ذاك لا يعدو أن يكون غير تقمّص لدور البطل في لحظة انقطع فيها الزمن الوطني عن الحراك ليخلفه زمن أغتيلت فيه الحقيقة وسادت بديلاً عنها الإدعاءات الخاوية والبطولات المجوّفة.

فمكوّنات حدث الجلاء ومنطلقاته وديناميّة تشكّله قد أخذت موقعها من عالم الوقائع منذ زمن سابق وبعيد. فقرار الجلاء قد تدافعت الأحداث لإطلاقه، وأقرّت به الأطراف ذات الشأن منذ اللحظة الأولى لانطلاقة مسيرته التفاوضية. أما زمن حدوثه فلم يكن للوطني ضرباً في الغيب أو أسير إرادة فوق الشخوص والأحداث تمتلك وحدها القدرة على تفجيره، بل هو زمن رهين نص إتفاق شارف على نهاياته ومباحثات لم ينقطع خيط تواصلها لتصنع حدوثه في إطار الميقات المعلوم/المحسوم. ويظل حدوث الإنقلاب العسكري في زمن وقوعه وإنخراطه في محادثات أنتفى منها العمق التفاوضي لتأخذ شكلاً إجرائياً خالصاً لا يجاوز أن يكون عملية إستلام وتسليم في استجابة فورية من الطرف الأجنبي وكأنه على عجلة من أمره يظل مادة تجعل حدث الجلاء في كيفية حدوثه مصدر لاينقطع لعلامات إستفهام، لا إسناد تلاحق الانقلاب ونظامه، وغوامض أسباب ومسبّبات تدبيره، وملابسات وقوعه المريب.

■

الهوامش

١- لم يحل إلتزام ليبيا بهذه المعاهدات بينها وبين نصرة ودعم الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية أو الوقوف مع مصر خلال العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦ وخلال حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧. فقد حرصت حكومة السيد مصطفى المنتصر منذ البداية وفي مرحلة تفاوضها حول المعاهدة مع بريطانيا على النص في صلب تلك المعاهدة على عدم إخلال إلتزامها بموجبها بميثاق جامعة الدول العربية. كما سعت حكومة السيد مصطفي بن حليم في أواخر عام ١٩٥٦ إلى إقتراح تعديل معاهدة التحالف الليبية/البريطانية بما يجعلها تتضمن النص صراحة على أنها ليست موجهة ضد أي قطر عربي مجاور كما تتضمن النص صراحة على أن تتعهّد بريطانيا بألاّ تستخدم قواتها المرابطة في ليبيا ضد أي بلد عربي بأي طريقة وفي أية ظروف، وقد أعلنت حكومة السيد بن حليم عن مقترحها هذا أثناء أفتتاح البرلمان في نوفمبر ١٩٥٦. بل قامت ليبيا وحكوماتها بالمطولة الجلازمة دون استخدام القواعد لضرب مصر أو الاعتداء عليها، أو كل ما من شأنه أن يمثل مساسا بأمنها. وقد اعترف الزعيم المصري عبدالناصر في خطاب ألقاه في مدينة بورسعيد في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧م بدور الملك ادريس وحكومته خلال العدوان الثلاثي على مصر، وشكرهم على تجميدهم للقواعد البريطانية في ليبيا وعدم سماحهم للقوات البريطانية بالتحرك من هذه القواعد ضد مصر.

٢- يذكر السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق في مذكراته (ص١٤١) تعليقاً على خطاب عبدالناصر وحملته تلك: "فقد كانت تلك مناورة ماكرة من عبدالناصر ومزايدة ظهر فيها أمام الجماهير العربية بمظهر المنادى بإنهاء الوجود العسكري البريطاني والأمريكي في ليبيا، متحملاً ذلك الوجود العسكري مسؤلية إحجام مصر عن الهجوم على إسرائيل، وهو في نفس الوقت نصح الملك إدريس سراً بترك القواعد الأمريكية وشأنها في ليبيا لأنه يخشى أن يقطع عن مصر سيل الإمدادات والغذاء!" وفي فقرة سابقة لهذه توضح أنه "أرسل الرئيس جونسون رسالة مستعجلة إلى الرئيس عبدالناصر يحذره فيها أنه سيضطر لإيقاف إمداد مصر بالقمح والمواد الغذائية الأخرى التي كانت مصر تحصل عليها داخل برنامج العون الأمريكي، عالم بموقف عبدالناصر خطّه ضد المصالح الأمريكية في ليبيا، وتصادف وجود وزير الخارجية السيد حسين ملازق في القاهرة لحضور أحد اجتماعات الجامعة العربية فأستدعاه الرئيس عبدالناصر وحمّله رسالة تحية أخوية لأخيه الملك أدريس مع رجائه ألا يستعجل في إخراج القوات الأمريكية من ليبيا، كما ينصحه بالتروّي وإستعمال اللين والحكمة مع الأمريكان وإتباع سياسة "الخطوة خطوة"، وعند ما نقل ملازق رسالة عبدالناصر إلى الملك أدريس إستجاب الملك لنصح عبدالناصر وأشار على رئيس الوزراء (المنتصر) بترك الأمريكيين وشأنهم (هذا ما صرح به السيد حسين ملازق بشجاعة أمام محكمة الشعب لدى محاكمته سنة ١٩٧٠ مما أضطر رئيس المحكمة إلى إسكاته)"

٣- على صعيد المراجعة حرصت الحكومات الليبية المتعاقبة على إدخال تعديلات وتحويرات على المعاهدتين سواء لأسباب سياسية/أمنية أو لأسباب أقتصادية/مالية. فعملت على سبيل المثال حكومات السيد مصطفى بن حليم والسيد عبدالمجيد كعبار والسيد محمد عثمان الصيد على زيادة قيمة التغطية المالية التي تتلقاها ليبيا من كل من أمريكا وبريطانيا بموجب تلكما المعاهدتين وكذلك المساعدات العسكرية في مجال تسليح الجيش الليبي وتدريبه ودعم بناء قوة البحرية الليبية وسلاح الطيران الليبي.

السفير ديفيد نيوسوم و"الملف الليبي"

بقلم: بو حدّوث البرعصي

عرفت ليبيا منذ استقلالها في أواخر عام ١٩٥١ وعلى امتداد سنوات العهد الملكي الثمانية عشر عدداً من السفراء الأمريكان، هنري فيلارد Henry S. Villard (١٩٥٢/٣/٦ ـ ١٩٥٤/٦/٢٤)، جون تابين John L. Tappin (١٩٥٤/١١/١٦ ـ ١٩٥٨/٣/١٧) جون ويزلي جونز JohnWesleyJones (١٩٥٨/٣/١٧ ـ ١٩٦٢/١٢/٢٠)، ألن لايتنر E.AllanLightner (١٩٦٣/٥/٢٧ ـ ١٩٦٥/٦/٣٠) و ديفيد دنلوب نيوسوم DavidD.Newsom (١٩٦٥/١٠/١٦ ـ ١٩٦٩/٦/٢١).

خلفية متميزة

ويمكن القول بأن السفير نيوسم هو أكثر الدبلوماسيين الأمريكان معرفة والتصاقا بملف ليبيا لدى الخارجية الأمريكية ليس فقط بسبب طول إقامته كسفير في ليبيا التى أمتدت قرابة أربع سنوات (كان أطول سفراء أمريكا شغلاً لهذا المنصب بعد السفير جون ويزلي جونز) ولكن بسبب ارتباطه بهذا الملف لسنوات طويلة قبل أن يصل إلى ليبيا من خلال منصبه كنائب ثم كمدير لمكتب شئون شمال أفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية منذ شهر سبتمبر ١٩٦٢، إلى أن التحق بمنصبه كسفير في ليبيا منذ ١٩٦٥/١٠/١٦ ثم عودته لمتابعة هذا الملف مجدداً بعد مغادرته لمنصبه كسفير في ليبيا في ٢١ يونية ١٩٦٩ من خلال منصبه الجديد كمساعد لوزير الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية الذى إلتحق به منذ ١٩٦٩/٧/١٧ وظل به حتى ١٩٧٤/١/١٣، ثم من خلال منصبه كوكيل لوزارة الخارجية للشئون السياسية (١٩٧٨/٤/١٣ – ١٩٨١/٢/٢٧).

عندما وصل السفير نيوسوم إلى ليبيا وقدم أوراق إعتماده إلى الملك ادريس في ١٩٦٥/١٠/١٦ (خلال وزارة السيد حسين مازق) كان يحمل وراءه سجلاً وظيفياً متميزاً الأمر الذي أعطى إشارات ودلالات واضحة ـ لمن كانت لديه القدرة على تحليل وربط الأحداث في ذلك الوقت ـ من بينها أن الولايات المتحدة الأمريكية غدت تعطي أهمية خاصة جداً للحالة الليبية وبخاصة بعد الأحداث الساخنة التي شهدتها ليبيا خلال عام ١٩٦٤ (مظاهرات الطلبة/سقوط حكم فكيني/البدء في مفاوضات جلاء القوات الأمريكية والبريطانية/ إلغاء صفقة الدبابات مع أمريكا وطرد وزير الدفاع/ إستقالة الملك/ مصرع البوصيري الشلحي/ وفاة محمود أبوقويطين) فضلاً عن تنامي حجم المصالح والإستثمارات الأمريكية وبخاصة في صناعة النفط.

يوضح السجل التعليمي والعملي الخاص بالسفير نيوسوم (من مواليد كاليفورنيا ١٩١٨/٦/١) أنه تخرّج من جامعتي كاليفورنيا وكولمبيا، وعمل ملازماً في البحرية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤٢ – ١٩٤٦). كما عمل قبل ذلك كمراسل لإحدى الصحف بين عامي (١٩٣٨ – ١٩٤١) ثم عمل ناشراً (١٩٤٦–١٩٤٧). وفي شهر سبتمبر من عام ١٩٤٧ التحق بوزارة الخارجية الأمريكية، ويشير سجلّه الوظيفي منذ التحاقه بها إلى ارتباطه بشئون المعلومات فيها USIA، كما يؤكّد هذا السجل ارتباطه ومعرفته الوثيقة بالمنطقة العربية وبخاصة العراق ودول الخليج العربي، وقد حصل في هذا الشأن على وسام استحقاق الخدمة المتميّزة في عام ١٩٥٨ Merit Service Award كما عمل فضلاً عن ذلك في سفارات أمريكا في كراتشي وأوسلو ولندن. ويورد المستر روبرت شابلين RobertShaplen في الجزء الأول من "الملف" الذي خصصه لشخصية السفير ديفيد نيوسوم ونشره في مجلة النيويوركر TheNewYorke بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢ (الصفحة ٦٧) قصة طريفة حدثت له خلال مرحلة مبكرة من حياته واعتبرها أول مغامرة له في عالم الدبلوماسية. ففي مطلع الأربعينات كان في رحلة حول العالم، وفي إحدى مراحلها كان على ظهر باخرة من سنغافورة إلى كولومبو بسيلان، وكان عنبر الباخرة مكتظاً بالمهاجرين اليهود الألمان الذين فرّوا عبر أسيا عن طريق خط السكة الحديدية العابر لسيبيريا إلى هاربن Harbin كانوا في طريقهم إلى الأرجنتين، فقام بالتوسط مع زميل أمريكي له كان معه على ظهر الباخرة لدى الكابتن، وقد علّق نيوسوم على تلك الحادثة بقوله لمعدّ الملف "ويمكنك القول بأن هذه كانت أول محاولة لي في عالم الدبلوماسية وفي التعامل مع مآسي الأقوام

المرحلة قسراً عن أوطانها.."

أما بالنسبة لليبيا فتوضح الوثائق السرية للخارجية البريطانية والأمريكية "أن المستر نيوسوم شارك في كافة المباحثات التنسيقية التى جرت بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حول ليبيا وعلى الأخص منذ عام ١٩٥٦، الأمر الذي أتاح له إحاطة غير عادية بالحالة الليبية، هذا بالإضافة إلى ما كان يقتضيه منصبه كنائب، ثم كمدير لمكتب شئون شمال أفريقيا من أسباب خاصة لمتابعة "الملف الليبي".

أحداث ووقائع خطيرة

بهذه المؤهلات والخلفية، وبهذه الدرجة من الإحاطة والمعرفة بالأوضاع الليبية وصل المستر نيوسوم سفيراً لبلاده في ليبيا بعد أشهر قليلة من تكليف السيد حسين مازق بتأليف الوزارة. ولقد تزامن وجود نيوسوم سفيراً في ليبيا مع وقوع جملة من الأحداث والوقائع والتطورات الخطيرة على الساحة الليبية، الأمر الذي أعطى لمهمته في ليبيا أهمية خاصة وأبعاداً كثيرة، كما أضفى على تحركاته ومقابلاته واتصالاته وتقاريره مسحة خاصة، وأثار حولها علامات استفهام كثيرة.

من هذه الأحداث والوقائع:

- تعاقب أربعة رؤساء على الوزارة في ليبيا منذ مارس ١٩٦٥ وحتى أغسطس ١٩٦٩ وهم السيد حسين مازق والسيد عبدالقادر البدري والسيد عبدالحميد البكوش والسيد وئيس القذافي.
- تجدد التكهّنات عن رغبة الملك في الاستقالة وإعلان الجمهورية (خلال عام ١٩٦٦)
- تجدد الإضطرابات الطلابية منذ يناير ١٩٦٧.
- وقوع اعتداءات على السفارتين البريطانية والأمريكية في أعقاب اندلاع حرب الأيام الستة (يونية/حزيران ١٩٦٧) وتعرّض أعداد من اليهود الليبيين لحوادث الإعتداء والقتل، والإضطرار إلى ترحيل معظمهم (قرابة ألف يهودي) مع نحو ستة آلاف مواطن أمريكي خارج ليبيا مع ما صاحب ذلك من إضطراب كامل في الأحوال الأمنية، وظهور الحكومة بمظهر العجز وعدم الرغبة في السيطرة على الأوضاع، وبروز معارضة شعبية منظّمة وقوية ضد النظام خلال الأشهر التي أعقبت تلك الحرب.
- مسارعة الحكومة إلى وقف إنتاج وتصدير النفط الليبي بالكامل فور إندلاع الحرب، ثم تبنّيها للمطالب الشعبية المنادية بإغلاق القواعد الأمريكية والبريطانية فوراً. والشروع في إستئناف المحادثات حول هذا الموضوع.
- مشاركة الحكومة الليبية في أعمال القمة العربية بالخرطوم والتزامها بمقراراتها وبتقديم دعم مالي سنوي لكل من مصر والأردن وقيامها فعلاً بتقديم هذا الدعم دون توقّف.
- قيام حكومة السيد عبدالحميد البكوش في مطلع عام ١٩٦٨ بتقديم (١٠٦) مواطناً ليبياً إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات بطرابلس بتهمة تأسيس حزب غير مرخّص به (حركة القوميين العرب).. وقد أصدرت المحكمة أحكامها بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٤ التي تراوحت بين البراءة والسجن لعدد من السنوات المحدودة.
- قيام حكومة السيد عبدالقادر البدري بتقديم (٧) من المواطنين الليبيين للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بطرابلس بتهمة القيام بأعمال تحريضية على الشغب خلال شهري يونية/يولية ١٩٦٧ وقد أصدرت المحكمة أحكامها في ١٩٦٧/٨/٧ تراوحت بين البراءة والسجن لمدة أربع سنوات.
- قيام وزارة البترول الليبية في يولية ١٩٦٦ بمنح دفعة جديدة من عقود الأمتياز للتنقيب عن البترول لعدد من الشركات الأمريكية المستقلة (من بينها شركة الأوكسيدنتال) وعدد كبير من الشركات الأوروبية وقد تميّزت هذه الجولة في منح عقود الإمتياز بحرمان الشركات الأمريكية (وأبرزها شركة إسو ليبيا أكبر الشركات الأمريكية وأقدمها في ليبيا)، كما تميّزت بكثرة الشائعات و الإتهامات حولها بوقوع عمليات رشوة واسعة أمتدّت لتطال بعض الشخصيات في حاشية الملك.
- قيام حكومة عبدالحميد البكوش بإبرام إتفاقية مشاركة في مجال النفط بين المؤسسة الليبية العامة للبترول وشركات فرنسية في عام ١٩٦٨، وقد تردّدت الإشاعات حول حصول البكوش والطرف الليبي المشارك في المفاوضات المتعلّقة بالصفقة على عمولات ورشاوي.
- بلغت الميزانية الخمسية المخصصة للدفاع في عام ١٩٦٨ نحو ١,٤ بليون دولار (٢١٪ من إجمالي النفقات المقدّرة لذلك العام) وقامت حكومة البكوش في ظل هذه المخصصات الضخمة في فبراير ١٩٦٨ بإبرام صفقة مع الحكومة البريطانية لتزويد الجيش الليبي بمنظومة دفاع جوي قيمتها (٣٦٠) مليون دولار، وأتبعت هذه الصفقة بأخرى في ١٩٦٨/٤/٢١ قيمتها (١١٢) مليون دولار لشراء سيارات مدرعة ومدفعية، و(٨٨) دبابة طراز شيفتين البريطانية الصنع.

تطورات أخــرى

وفضلاً عن هذه الأحداث والوقائع، فقد تزامن وصول المستر نيوسوم إلى منصبه في ليبيا مع التطورات التالية:

١ـ حضور نحو (١٥٠) عنصراً من عناصر كتائب السلام PeaceCorps إلى ليبيا منذ عام ١٩٦٦ وانتشارهم في شتى المدن والقرى الليبية كمدرسين للغة الإنجليزية.

٢ـ عودة المدعو دونالد سنوك DonaldSnook رجل المخابرات الأمريكية المعروف الذي كان موظفاً في مكتب المعلومات الأمريكي USIS في ليبيا، للعمل مع شركة إسو ليبيا تحت غطاء جديد (ضابط علاقات عامة).

٣ـ بروز شركة أوكسيدنتال الأمريكية وبخاصة بعد اكتشافها للبترول بكميات غزيرة خلال أقل من عام (فبراير ١٩٦٧) من حصولها على الإمتياز بالتنقيب عن البترول في ليبيا، أصبحت بموجبها ثاني شركة منتجة/مصدرة للبترول في ليبيا بعد شركة إسو ليبيا، وإكتشافها للمياه الجوفية بكميات هائلة في منطقة (الكفرة والسرير) وقد جعلها هذا الإكتشاف في وضع متميّز لدى القصر بسبب وجود شراكة تجارية خفية بين رئيس شركة أوكسيدنتال الدكتور أرموند هامر وبين عمر الشلحي المقرّب من الملك، وكذلك بسبب وجود إرتباط روحي لدى الملك ادريس بمنطقة الكفرة حيث قضى فيها جزءاً من حياته كما ولدت بها الملكة فاطمة، ويوجد بها ضريح والد الملك السيد المهدي السنوسي، كما كان الملك يعتزم أن يدفن فيها بعد وفاته. (قامت الملكة فاطمة في مطلع شهر يونية ١٩٦٩ بزيارة مفاجئة لمنطقة الكفرة بصحبة السفير نيوسوم كما

كان الملك ادريس ينوي زيارة المنطقة مع مطلع عام ١٩٧٠م).

٤ـ تزايد نفوذ آل الشلحي (العقيد عبدالعزيز وأخيه عمر وأخواتهما) سياسياً وعسكرياً ومالياً. سواء من خلال المزيد من التصاقهم بالملك، وتعيين الملك لعمر الشلحي في ١٩٦٩/٤/٢٣ مستشاراً له، وإظهار الملك لمحاباتهم لهم علانية، أو من خلال التحالفات السياسية والقبلية التي حققوها في تلك الحقبة (مصاهرة حسين مازق بوساطة من الملك وقد كان مازق معروفاً بخصومته الشديدة للبوصيري الشلحي الذي توفي في حادث سير في ١٩٦٤/٤/٢٣). أما على صعيد الجيش فقد تعزّز نفوذ الأخوان الشلحي فيه من خلال تعيين صهرهما الزعيم السنوسي شمس الدين رئيساً للأركان خلفاً للفريق نوري الصديق (٩٦٩/٤/٢٣م) وتعيين العقيد عبدالعزيز الشلحي رئيساً للجنة إعادة تنظيم الجيش (خلال حكومة البكوش)، وإبرام صفقة السلاح مع الحكومة البريطانية باقتراح عبدالعزيز الشلحي حيث لعب دوراً في إبرامها وتردّد أنه تقاضى رشوة مالية كبيرة مع آخرين عنها.

٥ـ تنامي أصوات التذمّر والمعارضة داخل صفوف الجيش، وتعدّد التنظيمات والتكتلات التي كانت تسعى للإطاحة بالنظام الملكي. وتجدر الإشارة إلى إنّه وفقاً لروايات العقيد القذافي حول قصة إنقلابه، فقد شهدت الفترة منذ بداية عام ١٩٦٩ ثلاث "محاولات تجريبية" للقيام بانقلابه المزمع، وقعت إثنتان منهما في شهر مارس ١٩٦٩ (مع وجود نيوسوم سفيراً) ووقعت الثالثة في ١٣ أغسطس أي بعد سفر نيوسوم.

٦ـ تجدّد أطماع عبدالناصر في ليبيا وانضمام الرئيس الجزائري بن بيللا (ومن بعده بومدين) إلى قائمة الطامعين في اقتسام ليبيا وتعبير الملك ومعه وليّ عهده عن تخوفّهما من هذه الأطماع على مستقبل ليبيا.

٧ـ ضعف شخصية وليّ العهد وظهور عجزه عن تطوير قدراته، وفشله في إقناع كافّة الأطراف التي كانت على صلة به بوجود فرصة لديه في السيطرة على أوضاع البلاد في أعقاب وفاة الملك الذي كان قد أشرف في مارس عام ١٩٦٨ على بلوغ سن السابعة والسبعين. وقد برزت الدلالة السلبية لوضع وقدرات ولي العهد مع إزدياد نفوذ آل الشلحي وحظوتهم لدى الملك وظهور المؤشرات على تحركهم في إتجاه الإستيلاء على السلطة في البلاد بعد وفاة الملك وربما أثناء حياته وبموافقته الضمنية.

كثافة الرصد والمتابعة للأحداث والشخصيات

إن التقارير والبرقيات التي بعث بها السفير ديفيد نيوسوم إلى وزارة الخارجية الأمريكية والمقابلات المتواصلة التى أجراها مع مختلف الشخصيات الليبية (سياسية، قبلية، عسكرية، صحفية، شعبية..) والرحلات التي قام بها بين العواصم الليبية الثلاث طرابلس وبنغازي والبيضاء، وإلى دواخل الجنوب الليبي، ومن وإلى العاصمة الأمريكية واشنطن، لتدل ليس فقط على قدرات خارقة لديه، ولكن أيضاً على مستوى غير عادي على الإطلاق في محاولة رصد الأحداث والوقائع في ليبيا ومتابعة تحركات ونشاط وتوجهات مختلف الأفراد والفئات.

وفي الواقع فإن من يتابع نشاط السفير نيوسوم وطاقم السفارة الأمريكية في ليبيا في تلك الفترة ودرجة الرصد والمتابعة العاليتين للأحداث والأشخاص لايجد صعوبة في الوصول إلى قناعة حول كفاءة وديناميكية السفير الأمريكي، وقد يجاوز ذلك إلى الإعتقاد بأن وراء ذلك شئ أكبر، قد يكون هو التوجّس والتحسّب بوقوع أحداث وتطورات سياسية جسيمة في ليبيا أو هو الإعداد والتحضير الخفيّ الدقيق الحذر للقيام بأحداث جسام.

رحلات متكررة إلى الجنوب الليبي

قام السفير نيوسوم على امتداد سنوات تواجده في ليبيا بعدة رحلات إلى الجنوب الليبي وعبر الصحراء الليبية. وعلى سبيل المثال فقد أوردت مجلة "المعرفة" التي تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا في عددها رقم (٤٠١) الصادر يوم ١٠ مارس ١٩٦٩ وصفاً لإحدى هذه الرحلات جاء فيه:

{"الصحراء الليبية حيث يمتد الأفق بعيداً كأن لا حدّ له، وحيث تغمر شمس الغسق الصحراء كثبان الرمال الصماء فيكون قمة جمال لا يضاهيه جمال.. تلك الصحراء هي أيضاً كنز زاخر بالآثار وزاخر بالمفاجآت.. ومن أراد أن يبلغ ذلك الكنز ليلقي نظرة عليه لابد له من رحلة طويلة عبر بحر الرمال الهائل...

ومؤخراً عاد سعادة ديفيد نيوسوم سفير الولايات المتحدة في ليبيا ليستأنف عمله في طرابلس بعد أن قام برحلة عبر بحر الرمال. فقد رافق فريقاً علمياً قام بعملية مسح أولية للآثار في المناطق الجنوبية من المملكة الليبية تحت إشراف وزارة السياحة والآثار، وترأس الفريق الدكتور محمد أيوب مدير السياحة والآثار لمحافظة الجنوب وشمل المسح المنطقة التي تبدأ من سبها وتنتهي بالكفرة مروراً بجبال تيبستي...

واستغرقت رحلة الفريق التي بدأت من سبها حتى الكفرة عبر واو الناموس وجبال تيبستي وبحر الرمال في رحلة ثمانية أيام قطعت خلالها مسافة ألفي كيلو متر وإستعمل الفريق أربع سيارات لاندروفر.

هذا وقد وصف السفير الأمريكي الرحلة بأنها كانت "تجربة مثيرة وممتعة". وهذه رابع مرّة يقوم فيها المستر نيوسوم بزيارة إلى المحافظتين الجنوبيتين، بيد أن هذه الزيارة هي أكبرها وأوسعها إذ قطع فيها منذ غادر طرابلس إلى أن عاد إليها ٤٣٠٠ كيلو متر"}.

وفي الواقع فإن هذه الزيارة الرابعة التي أشارت إليها مجلة "المعرفة" لم تكن هي آخر عهد للسفير نيوسوم بالجنوب الليبي حيث تكشف وثائق الخارجية الأمريكية أن السفير قام برحلة أخرى بالطائرة إلى الكفرة صحبة الملكة فاطمة في مطلع شهر يونية ١٩٦٩ استمرت يوماً واحداً، كما قام بزيارة وداعية لمدينة سبها يوم ١٩٦٩/٦/١٤ شملت عدداً من الشخصيات من بينهم السيد سيف النصر عبدالجليل والمحافظ غيث سالم سيف النصر

نيوسوم مع د. محمد أيوب مدير السياحة والآثار في المحافظات الجنوبية

نيوسوم في زيارة لآثار جرمة

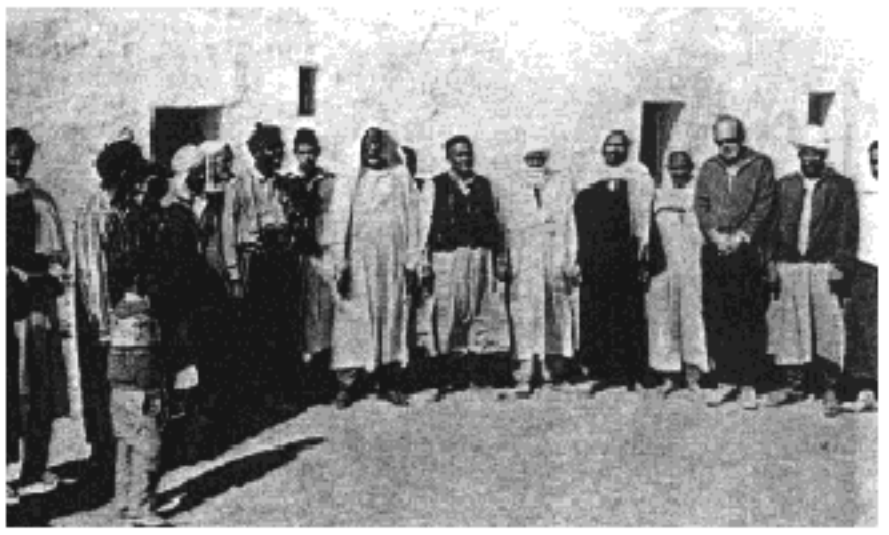

نيوسوم في زيارة مع بعض الأهالي وشيخ الزاوية بالمنطقة

والزعيم نوري خالد. ومن اللافت للنظر أنه لم ترد بوثائق الخارجية الأمريكية أية تقارير مفصلة عن رحلة نيوسوم الأخيرة/الطويلة (يناير/فبراير ١٩٦٩) إلى الجنوب الليبي عدا إشارات عارضة وردت أثناء مقابلة للسفير نيوسوم مع الملك ادريس بمزرعته بمنطقة السواني بالقرب من طرابلس يوم ١٩ فبراير ١٩٦٩ كما قام بإطلاع الملك على عدد من الصور التي أخذت في تلك الرحلة والتي أظهر اهتماماً خاصاً في تفحصها (التقرير رقم A-41 المؤرخ في ١٩٦٩/٢/٢٤ المرسل من قبل السفير نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية بشأن مقابلته المذكورة مع الملك ادريس).

جولة من الزيارات الوداعية

وتسجل الوثائق السرية للخارجية الأمريكية التي جرى الإفراج عنها أن السفير نيوسوم قام منذ مارس ١٩٦٩ بسلسلة من الزيارات التوديعية لعدد من الشخصيات السياسية في ليبيا شملت:

- لقائين مع الملك ادريس والملكة فاطمة الأول كان يوم ١٩٦٩/٥/١٧ والثاني يوم ١٩٦٩/٥/٣١ وكان الأخير ذا طابع توديعي واضح.
- ثلاثة لقاءات مع ولي العهد الحسن الرضا كان أولها يوم ١٩٦٩/٣/٢٠، والثاني يوم ١٩٦٩/٥/٢١ وجرى ثالثها يوم ١٩٦٩/٦/٩ وكان من أجل توديع ولي العهد.
- لقاء توديعياً مع رئيس الوزراء السيد ونيس القذافي يوم ١٩٦٩/٦/٨.

نيوسوم في زيارة توديعية مع بعض المسؤولين في المحافظات الجنوبية

- سلسلة من اللقاءات التوديعية شملت عدداً من رجالات العهد الملكي من بينهم رئيس الوزراء السابق عبدالحميد البكوش (يوم ١٩٦٩/٣/٩) السفير السيد عمر محمود المنتصر (يوم ١٩٦٩/٣/٩) السفير والوزير السابق السيد عبدالقادر العلاّم (بنغازي يوم ١٩٦٩/٥/٢١) ورئيس الوزراء الأسبق الدكتور محي الدين فكيني (يوم ١٩٦٩/٦/١٥) ورئيس الوزراء الأسبق السيد محمد عثمان الصيد (يوم ١٩٦٩/٦/٢٠). ويلاحظ أن هذه الزيارات التوديعية لم تشمل رؤساء الوزراء السابقين السادة محمود المنتصر وحسين مازق وعبدالقادر البدري.
- كما تسجل الوثائق أن السفير نيوسوم استقبل في بيته يوم ١٩٦٩/٦/١٩ العقيد عبدالعزيز الشلحي الذي جاء إليه في زيارة مجاملة لتوديعه.

وفي يوم ١٩٦٩/٦/٢١ غادر السفير نيوسوم ليبيا تاركاً وراءه المستر جيمس جوزيف بليك James JosephBlake كقائم بأعمال السفارة الأمريكية إلى حين وصول السفير الأمريكي الجديد المستر جوزيف بالمر JosephPalmerII الذي كان قد جرى تعيينه في هذا المنصب منذ ١٩٦٩/٧/٨ غير أنه لم يصل إلى ليبيا إلا بعد وقوع الإنقلاب ولم يقدم أوراق إعتماده إلا في ١٩٦٩/١٠/٩م.

عودة إلى الملف الليبي

لئن غادر السفير نيوسوم ليبيا في شهر يونية من عام ١٩٦٩، إلا أنه لم يترك متابعة الأحداث في ليبيا أو الملف الليبي، فبعد مضى قرابة أسبوعين، وتحديدا في ١٩٦٩/٧/٨ من مغادرته ليبيا جرى تعيينه في منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية (وهو المنصب الذي كان يشغله المستر بالمر قبل أن يجرى تعيينه سفيراً للولايات المتحدة في ليبيا خلفاً لنيوسوم). وفي ١٩٦٩/٧/١٧ باشر المستر نيوسوم مهام منصبه الجديد الذي سوف يسمح له باستلام الملف الليبي من جديد، وليباشر متابعة الأحداث الجسام التي شهدتها ليبيا منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩م وليكون صاحب "القرار" أو "المشورة" الأول في تحديد مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إنقلاب سبتمبر. وندرك لإدوارد هيلي .P EdwardHaley مؤلف كتاب "القذافي والولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٩" "Qaddafi & The United States Since 1969" يتناول هذه النقطة بالتعليق حيث يقول ما ترجمته:

"إن نيوسوم كان ومازال أهم شخصية في العلاقات الأمريكية الليبية، وأن أهميته هذه هي التي تلقي الضوء على الذي قام ويقوم به. لقد ترك نيوسوم منصبه كسفير للولايات المتحدة في طرابلس في أوائل عام ١٩٦٩ أي قبل الإنقلاب بقليل. وعاد إلى واشنطن ليصبح مساعداً لوزير الخارجية للشئون الأفريقية، وتصبح ليبيا واقعة أيضاً في نطاق اختصاصه في منصبه الجديد. لقد أخذ نيوسوم موقعه الجديد من جوزيف بالمر الذي كان مسئولاً عن الشئون الأفريقية في الخارجية الأمريكية. وذهب بالمر سفيراً للولايات المتحدة في طرابلس. أي أنه حدث تبادل في المواقع، لابد أن له مغزاه."

إنقطاع ثم عودة وزيارة سرية

انقطعت صلة السفير نيوسوم بالملف الليبي مؤقتاً في مطلع عام ١٩٧٤ بعد أن جرى تعيينه سفيراً للولايات المتحدة في اندونيسيا وسفيراً في

الفليبين منذ عام ١٩٧٧ ثم تجدّدت هذه الصلة بعد أن جرى تعيينه في ظل إدارة الرئيس كارتر وكيلاً لوزارة الخارجية للشئون السياسية. ويكشف نيوسوم هذه الصلة خلال شهادته التي أدلى بها أمام الكونجرس الأمريكي (١٩٨٠/٨/٤) في قضية علاقة شقيق الرئيس كارتر (بيلي كارتر) مع القذافي حيث جاء في تلك الشهادة:

"... إنني بحكم منصبي السابق (وكيل الخارجية للشئون السياسية) تعاملت عن كثب مع كثير من الجوانب ذات الصلة بعلاقتنا بليبيا.. في عام ١٩٧٩ وبدرجة أقل في عام ١٩٧٨ أجرينا مصادمات جادة مع النظام الليبي على مستوى أعلى من أي مستوى آخر أمكننا أن نتفق عليه منذ الأيام الأولى للإنقلاب. ففي يناير من عام ١٩٧٩ إجتمع السفير (الأمريكي) Quainton مدير مكتب مصارعة الإرهاب بوزير الخارجية الليبي وعدد آخر من المسئولين الليبيين في طرابلس وأكد لهم أن التحسّن في علاقتنا الثنائية سوف يتوقف على تغيير ليبيا لموقفها ازاء الإرهاب."

ويمضي السفير نيوسوم في شهادته أمام الكونجرس قائلاً:

"وفي ١٩٦٩/٦/١٧ التقيت في طرابلس بالرائد عبدالسلام جلود، نائب القذافي (اعتذر القذافي عن مقابلة نيوسوم بصحة مرض والدته). كما التقى وزير الخارجية (سايروس فانس) بنظيره الليبي (علي عبدالسلام التريكي) يوم ١٩٧٩/١٠/٣ خلال إجتماعات الأمم المتحدة بنيويورك وتباحثاً في العلاقات الأمريكية/ الليبية.

وقد تم التأكيد خلال هذه المباحثات على وجود إختلافات واسعة ماتزال تباعد بين حكومتينا، كما جرى خلال هذه المباحثات التعبير من جانب ليبيا عن رغبتها في البحث عن السبل الكفيلة باحتواء هذه الإختلافات، كما جرى الإتفاق على حقنا جميعاً في الإختلاف".

جون كولي يتهم نيوسوم

يذكر المستر ايدوارد هيلي مؤلف كتاب "القذافي والولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٩" في الصفحة ٢١ من كتابه المذكور أن المستر جون كولي JohnCooley المراسل السابق لصحيفة "كرستيان ساينس مونيتر" ChristianScienceMonitor بالشرق الأوسط أكّد أن السفير نيوسوم التقى على الأقل مرة واحدة بالقذافي قبل الإنقلاب، ويشير كولي في هذا الشأن إلى ما ورد في مجلة النيويوركر TheNewYorker حول وصول

المستر نيوسوم في زيارة غير معلنة إلى معسكر إحدى شركات البترول في الصحراء الليبية كدليل على حدوث هذا اللقاء.

وبالرجوع إلى مقال مجلة النيويوركر الصادرة في ٢ يونية ١٩٨٠ (الصفحة ٧٢) نجد أنها تورد الآتي:

"في إحدى المناسبات سافر نيوسوم بمفرده في الصحراء (الليبية) لمدة خمسة عشر يوماً ووصل في إحدى الليالي أشعث أغبر إلى معسكر سكني تابع لإحدى شركات البترول. ولدى وصوله بوابة المعسكر أعلن نيوسوم أنه السفير الأمريكي ويرغب في قضاء الليلة بالمعسكر، وبعد نقاش قليل سمح له بدخول المعسكر، وأثناء مروره بالبوابة سمع حارس البوابة يتمتم باللغة العربية: إذا كان هذا هو سفير أمريكا فأنا إذن الملك ادريس (نظراً للحالة المزرية التي كان عليها السفير)".

ويُنسب هيلي في كتابه المذكور للسفير نيوسوم:

١- إنكاره لأمر اللقاء بالقذافي في إحدى رحلاته إلى الصحراء الليبية قبل قيام الإنقلاب رغم إعترافه بالقيام بتلك الرحلة.

٢- إنكاره لأي علم مسبق بالإنقلاب الذي كان القذافي يحضر له.

إننا نعتقد أن هذا "الإنكار" أملته إعتبارات أمنية وضرورات المحافظة على الأسرار المتعلقة بذلك "الحدث" الذي ترتبت عليه - وماتزال - آثار وخيمة على ليبيا والمنطقة وربما على المصالح الأمريكية ذاتها. ولا نملك أمام هذا الإنكار والإصرار عليه من قبل المستر نيوسوم إلا أن نحاول بلوغ الحقيقة حول هذا الموضوع وجمع القرائن بشأنها من مصادر أخرى وغير مباشرة.

لقاء الصحراء

من الطبيعي ألاّ ينكر المستر نيوسوم قيامه بعدّة رحلات برية إلى عمق الصحراء الليبية، ربما كانت أولاها رحلته التي قام بها عن طريق البر في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ أبريل/نيسان ١٩٦٧ مع فريق من عشرة أشخاص (أمريكيين) إلى واحة الكفرة (موضوع التقرير رقم A-40 المؤرخ في ١٩٦٧/٥/١٨)، وربما كانت أخرها رحلته التي قام بها في الفترة مابين أواخر يناير والنصف الأول من فبراير ١٩٦٩ وهي الرحلة التي تناولتها ونشرت صورها مجلة "المعرفة" الأمريكية في عددها رقم (٤٠١) الصادر يوم ١٠ مارس ١٩٦٩ كما قام السفير نيوسوم بإطلاع الملك ادريس على عدد من الصور التي إلتقطت خلالها أثناء لقائه به في قصره يوم ١٩ فبراير ١٩٦٩ (أنظر التقرير رقم A-41 المؤرخ في ١٩٦٩/٢/٢٤).

وإذا ما عدنا إلى أمر الرحلة الصحراوية الأخيرة للسفير نيوسوم فإننا نلاحظ بشأنها الآتي:

١- أن ملفات السفارة/الخارجية الأمريكية المفرج عنها قد خلت من أي تقارير مفصلة تتعلق بها عدا إشارة عارضة لها أثناء اللقاء الذي تم بين الملك ادريس والسفير نيوسوم يوم ١٩٦٩/٢/١٩.

٢- أن التقرير الصحفي الذي أعد عن الرحلة المذكورة قد خلا - وربما عن عمد - من أية إشارة محددة إلى تاريخ حدوثها سوى عبارة "ومؤخراً عاد سعادة ديفيد نيوسوم سفير الولايات المتحدة في ليبيا ليستأنف عمله في طرابلس بعد أن قام برحلة عبر بحر الرمال.." التي وردت في مقال مجلة "المعرفة" العدد (٤٠١) بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٠م.

وإننا نعتقد أن هذا "التغييب" و "التعتيم" هو فعل متعمّد من قبل السفارة الأمريكية (إن لم تقل السفير نيوسوم شخصياً للحيلولة بين أي "متطفّل"

والرَّبط بين الأحداث والوقائع والأشخاص مستقبلاً، وأنه لا يخفى أن التعمُّد في عدم إعداد أي تقارير مفصلة من قبل السفير نيوسوم عن هذه الرحلة الصحراوية الأخيرة لا ينسجم مع أسلوبه المعتاد في التقرير والإبراق المفصَّل والعاجل عن كل شاردة وواردة تتعلق بالأوضاع في ليبيا، وبنشاطه وبنشاط السفارة الأمريكية فيها.

ماذا يقول القذافي؟

ورغم هذا التعتيم المتعمد والتغييب المقصود للوثائق والتقارير فإننا نعتقد بوجود مصدر آخر لعله يؤكد دون قصد منه حصول هذا "اللقاء الصحراوي" بين السفير نيوسوم والقذافي الذي أشار إليه المستر كوولي، هذا المصدر هو القذافي من خلال ثرثرته الكثيرة عن قصة إنقلابه.. حيث ورد في الحلقة السادسة منها (راجع الصفحة ٢١٩ ـ ٢٢٠ من ثورة الشعب العربي الليبي ـ من أقوال الأخ العقيد معمر القذافي ـ رئيس مجلس قيادة الثورة ـ الجزء الأول ـ سبتمبر ١٩٦٩ ـ أغسطس ١٩٧٢)

"وفي شهر يناير ١٩٦٩ ... وعليه أخذت أول إجازة سنوية منذ إلتحاقي بالجيش وقدرها ٤٥ يوماً حيث عقدنا العديد من الإجتماعات الموسعة إذ ضمت الكثير من الضباط من خارج اللجنة المركزية ومختلف الرتب المرة.."

ويؤكِّد هذا الأمر مؤلف كتاب "رئيسي إبني" فريدريك موسكات، من منشورات "مؤسسة أنم للنشر والتوزيع ـ مالطا" الذي روى فيه قصة إنقلاب القذافي مستنداً فيها إلى مقابلات شخصية مع القذافي ومعظم رجال إنقلابه. فقد جاء في الصفحة ٨٩ من ذلك الكتاب:

"أخذ معمر إجازة مدتها خمسة وأربعون يوماً، وكانت أول إجازة له منذ التحاقه بالجيش، فما أن عاد حتى إستبان له أن الموقف مشحون بالتوتر، فازداد عدد الإجتماعات وكثرت لقاءات الضباط الوحدويين الأحرار."

إن الفترة التي يقول القذافي أنه أخذ خلالها أول أجازة سنوية له منذ التحاقه بالجيش هي ذات الفترة التي قام خلالها السفير نيوسوم برحلته الصحراوية الطويلة، يناير/فبراير ١٩٦٩، فهل أخذ القذافي هذه الإجازة حتى يتمكَّن من الإلتقاء بالسفير نيوسوم خلال رحلته الصحراوية في حريَّة ودون ضغط ودون مراقبة من أحد، وبخاصة أن القذافي لم يقدِّم مبرراً مقنعاً وواضحاً لسبب أخذه الإجازة، ذلك أن حجة عقد الإجتماعات واللقاءات لايمكن أن تكون مبرراً كافياً وأنه دأب في الماضي على عقد هذه الإجتماعات دون صعوبة ودون حاجة لأخذ إجازة، كما أنه لايستطيع أن يكتف من هذه الإجتماعات خلال حقبة محدودة لاعتبارات أمنية، ومن جهة ثالثة فقد أورد مؤلف كتاب "رئيسي ابني" أن هذه الإجتماعات واللقاءات عقدت بعد عودة القذافي من الأجازة. ومن ثمَّ فنحن نميل إلى الإعتقاد بأن القذافي أخذ هذه الإجازة من أجل اللقاء بالسفير نيوسوم في نقطة ما خلال رحلة الأخير الصحراوية على حريته.. وأن اللقاء بينهما تم خلال تلك الرحلة التي جرت قبل مغادرة السفير نيوسوم لليبيا بأربعة أشهر وقبل وقوع الإنقلاب بثمانية أشهر تقريباً.

هل كان هذا هو اللقاء الأول بينهما؟ وهل حضر اللقاء آخرون من زملاء القذافي أو من الأمريكيين العاملين في السفارة أو البعثة العسكرية الأمريكية أو إحدى شركات البترول؟ ماذا كان الهدف من اللقاء؟ نحن نميل إلى الإعتقاد بأنه لم يكن اللقاء الأول بينهما، كما نميل إلى الإعتقاد أيضاً بأن الهدف الأساسي من اللقاء هو تقديم "الشخص الأمريكي" الذي سيكون حلقة الإتصال الجديدة بالقذافي وبخاصة فيما يتعلق بتحديد ساعة الصفر للإنقلاب وأية تطورات جديدة أخرى هذا الشخص الذي يمكن وصفه "بالعقل المدبِّر للإنقلاب" MasterMind.

ملاحظات ختامية

السفير نيوسوم ينكر أي علم مسبق لدى الولايات المتحدة بالانقلاب الذي كان القذافي يحضر له أو أي صلة لها به، وهو الإنكار الذي أورده مؤلف كتاب "القذافي والولايات المتحدة منذ ١٩٦٩" المستر ادوارد هيلي نقلاً عن مقابلة أجراها معه يوم ١٩٨١/٢/١٢ والتي جاء فيها: (الصفحة ٢١ من الكتاب المذكور).

"إنه لا يوجد أي دليل، ولو صغيراً، يشير إلى وجود علم مسبق لدى الولايات المتحدة أو صلة مبكرة لها بالقذافي وبانقلابه..."

وأمام هذا الإنكار من قبل السفير نيوسوم فليس بوسعنا حالياً إلا تسجيل الملاحظات التالية:

١ـ إن هذا الإدِّعاء بعدم العلم بما كان يخطط له القذافي ورفاقه أمر لا ينسجم مع ما عرف عن السفارة الأمريكية ـ على الأخص في تلك الحقبة ـ من نشاط ومن رصد ومتابعة لكافة التطورات وعلى الأخص السياسية والأمنية والعسكرية في البلاد والتقرير عنها، وعلى سبيل المثال يتضح من مطالعة الوثائق الأمريكية الخاصة بتلك الفترة أن هناك ملفاً خاصاً يحمل رقماً مسلسلاً قد أعدَّ عن كل شخصية مدنية وعسكرية دون إستثناء وكثيراً ما تجري الإشارة إلى هذه الشخصيات بأسمائهم وأرقامهم المسلسلة.

٢– إن من أكثر الأمور مبعثاً للإستغراب أن تخلو الوثائق السرية للخارجية الأمريكية التي جرى نشرها حتى الآن من أية إشارة إلى تنظيم القذافي ورفاقه، رغم أن وجود هذا التنظيم كان حقيقة معروفة ومتداولة بين كثير من ضباط الجيش بل وفي أوساط ليبية مدنية عديدة. ولقد أشار القذافي مراراً في قصة إنقلابه إلى إكتشافه لعناصر كانت تتجسس على تنظيمه، وأن مخابرات الجيش الليبي اكتشفت تنظيمه وكانت تتبع خطواته وتحركاته، فكيف يعقل ألا يصل شئ من هذه المعلومات إلى السفارة الأمريكية والبعثة الأمريكية بالجيش الليبي وألا تقرِّر عنها. إن الأمر لا يخرج عن أحد فرضيتين الأولى: أن السفارة كانت على علم بتنظيم الضباط الوحدويين الأحرار (القذافي ورفاقه)، إن لم نقل على إتصال، وأنها قامت بمتابعته والتقرير عنه وأن هذه التقارير كانت من ضمن التقارير السرية التي لم يجر الإفراج عنها لخطورتها. أما الفرضية الثانية: فهي أن السفارة (السفير نيوسوم) قد تعمَّد عدم الكتابة عن هذه

نيوسوم مع بعض رجال الأعمال والمسئولين الليبيين

"الحوادث" المتعلقة بتنظيم القذافي حتى لا يقلل هذا من أهمية هذا التنظيم في نظر صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن أمره أصبح مفضوحاً ومكشوفاً ولم تعد له فرصة للنجاح.

٣- إن إدّعاء السفير نيوسوم بعدم العلم المسبق بما كان يخطط له تنظيم القذافي وغيره من التنظيمات السرية في الجيش الليبي أمر لا يستقيم مع ما يفترض أن تكون عليه درجة إستشعار المسئولية لسفير الولايات المتحدة في بلد مثل ليبيا بلغ حجم المصالح والإستثمارات الأمريكية وحجم الأهمية الإستراتيجية والنفطية في ذلك الوقت ذلك الحد الكبير.. إن الإدعاء بعدم العلم بالإنقلاب - لو صحّ - لشكّل حالة من التقصير في القيام بالواجب من جانب السفير الأمريكي كفيلة بأن تكون موضوع حديث الصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية بل والمساءلة السياسية وهو ما لم يحدث كما هو معروف.

٤- إن إدعاء السفير نيوسوم بعدم العلم المسبق بإنقلاب القذافي لا ينسجم مع جملة مواقف الإدارة الأمريكية المبكّرة من الإنقلاب والتي تمثلت في:

ا - الإسراع في وصف الإنقلاب بالبراعة والكفاءة في التخطيط والتنفيذ.

ب - خطاب الطمأنة الأمريكي المبكر لكافة الأطراف العربية والأفريقية وغيرها التي أعربت عن مخاوفها من الإنقلاب.

جـ - إحجام الإدارة الأمريكية عن التدخل لصالح الملك ادريس وتقديم المبررات للإنقلاب عليه، تشجيع بقية الأطراف الدولية (بريطانيا) على عدم التدخل عند الإنقلاب والمسارعة في الإعتراف بالنظام الجديد ودعوة الآخرين إلى إعطاء الإنقلابيين فرصة.

د - أخذ التطمينات الكلامية للإنقلابيين (بشأن النفط والقاعدة) على علاتها ودون أدنى تردّد في تصديقها وسرعة التكيّف عند تراجع الإنقلابيين عن هذه التطمينات والوعود.

هـ - المساهمة في إقناع الملك ادريس بعدم التفكير في العودة إلى ليبيا وفي مقاومة الإنقلاب.

و - سرعة الإستجابة لمطلب الإنقلابيين بإلغاء القاعدة الأمريكية (ويلس) في طرابلس.

إن كافة هذه الملاحظات والحقائق تجعلنا نشك في صدق إدعاء السفير نيوسوم بأنه لم يكن على علم مسبق بالإنقلاب الذي كان القذافي ورفاقه (وآخرون) يخططون للقيام به، بل إننا لا نتردد في القول أن موقفه من هؤلاء قد تجاوز مجرد العلم بما كانوا يخططون، إلى تقديم "خدمات حيوية" كان لها الدور الأكبر والأساسي في إنجاح الإنقلاب المشئوم.

■

شهادة السيد عبد الحميد البكوش

رئيس وزراء ليبيا الأسبق

ذكر الأستاذ عبدالحميد البكوش رئيس وزراء ليبيا الأسبق خلال العهد الملكي (أكتوبر ١٩٦٧ - سبتمبر ١٩٦٨) في المقالة التي نشرتها له مجلة "الوسط" اللندنية في عددها رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٥) ما نصه:

"كنت في باريس عندما وصلتني أنباء الإستعدادات للإنقلاب، كان ذلك في نهاية تموز (يوليو) ١٩٦٩. وكنت أعرف بعض الأسماء التي ظهرت فيما بعد في مجلس قيادة الإنقلاب، وأجريت إتصالاً برئيس الوزراء في ذلك الوقت المرحوم ونيس القذافي... تحدثت معه في شأن ما بلغني من أخبار فأجابني بأن الأمر لا يعدو محاولة ضباط صغار تشكيل تنظيم ساذج، وأنه جرى إنذارهم للإلتفات إلى واجباتهم من دون أي إجراء آخر..."

ويمضي الأستاذ البكوش قائلاً:

"وعرفت أيضاً من مصدر فرنسي رفيع موثوق به في الأسبوع الثالث من آب (أغسطس) أن الإنقلاب سيقع خلال أيام... وأن جهات أمريكية أبلغت حلفاءها البريطانيين والفرنسيين بأمر الإنقلاب وطمأنتهم إلى أن مصالحهم في ليبيا مصونة.."

ويستطر الأستاذ البكوش موضحاً:

"كان ضباط الإنقلاب صغاراً غير معروفين للناس، وذكّرني ذلك بما قاله لي سفير أمريكي وأنا رئيس الوزراء (كان المستر نيوسوم هو سفير أمريكا في ليبيا يومذاك) إذ كان يشك في رغبتي في الإستيلاء على الحكم فجاءني زائراً يستطلع تلك الرغبة، ونصحني بأني إذا فكّرت في ذلك فإن علي أن أتجنب أسماء معروفة، لأن الناس تحكم عليهم من أول يوم، وإن من الذكاء مشاركة أسماء مجهولة تستطيع السيطرة على الأمور والجميع يتوقعون منها ما لا يعرفون.."

وكان مما ذكره الأستاذ البكوش في تلك المقالة...

"ولأول مرة أتحدث عن بعض ما أعرفه، وأنا أعرف الكثير الذي لم يحن وقت الحديث عنه بعد حفاظاً على أشياء وأشخاص".

البرقية A-05!؟

"يمكن رفع السرية عن هذه البرقية بعد الأول من يناير ١٩٧٠"

بقلم: بوبكر الواحدي

من بين المجالات التي درجت السفارة الأمريكية على تغطيتها بانتظام في تقاريرها التي تبعث بها من ليبيا إلى الخارجية الأمريكية، ما تنشره الصحافة الليبية، الأهلية والرسمية حول شتى الموضوعات المتعلقة بأوضاع ليبيا الداخلية أو سياستها الخارجية.

كما إعتادت السفارة على معاملة ما تقتطفه من مادة تنشر في الصحافة الليبية على أنها "غير سرية Unclassified" على اعتبار أن تلك المادة منشورة على صفحات الجرائد وهي متاحة لإطلاع الجميع، غير أنه يحدث أحياناً أن تعامل "التعليقات" التي تذيّل بها تلك المقتطفات على أنها سرية، وهذا أمر طبيعي على إعتبار أن تلك التعليقات قد تتضمّن معلومات أو وجهات نظر تخص الخارجية الأمريكية أو السفارة ومن ثم ينبغي إحاطتها بالسريّة المطلوبة ومعاملتها بخصوصية معينة.

أما الأمر غير الطبيعي والمثير للاستغراب حقاً فهو أن تعامل السفارة الأمريكية في ليبيا خبراً نقلته عن إحدى الصحف الليبية على أنه "محدود التداول" وأنه لا ينبغي رفع "السرية" عنه إلا بعد تاريخ معيّن، وذلك ما حدث مع الخبر الذي نقله السفير "ديفيد نيوسوم" في البرقية السرية التي بعث بها بتاريخ ١٩٦٩/١/٦ تحت رقم A-05، فرغم أنه نقل الخبر عن صحيفة "اليوم" الليبية الصادرة يوم ١٩٦٨/١٢/٢٨ فقد ختم برقيته المذكورة بضرورة أن يبقى مضمونها "سرياً" حتى تاريخ معين هو ١٩٧٠/١/١ "Declassify After January 1, 1970". والبرقية كما يتضح من عنوانها أنها تتعلق بـ"إطلاق سراح سجناء حركة القوميين العرب" كما يحتوي مضمونها الذي صنّف بأنه "محدود التداول الرسمي Limitd Official Use" أن الصحيفة اليومية "اليوم" التي تصدر في طرابلس نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٦٨/١٢/٢٨ أن المعتقلين السياسيين سوف يستفيدون من العفو الملكي الذي صدر بمناسبة ذكرى يوم الإستقلال، وقد أشار الخبر الذي نشرته الصحيفة إلى أن العفو سيشمل خصيصاً الأشخاص الذي سبق أن أدينوا في شهر فبراير ١٩٦٨ بسبب إنتمائهم لحركة القوميين العرب."

"وقد أعلن الخبر أن المسجونين الذين يقضون عقوبة سنتين سجن سيطلق سراحهم فوراً، وأن الذين يقضون عقوبة ثلاث سنوات سجن فسوف يطلق سراحهم في ١٧ يناير ١٩٦٩ (أي بعد أسبوعين من صدور الصحيفة)، في حين أن الذين يقضون عقوبة أربع سنوات سجن فسوف يطلق سراحهم في شهر أبريل (١٩٦٩) (الذين حكموا بسنة واحدة سجن سبق أن أطلق سراحهم خلال عام ١٩٦٨)"

"وقد أشار الخبر إلى أن الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام سجن لمدة ست سنوات (وهي أقصى عقوبة صدرت في القضية، شملت ١٢ متهماً من بين مجموع عدد المتهمين في القضية والذين بلغ عددهم (١٠٦) متهماً)، فسوف يطلق سراحهم بعد عام ونصف العام."

وقد ذيلّ السفير نيوسوم برقيته المذكورة بتعليق جاء فيه:

"عندما يطبّق هذا العفو، فسوف يؤدي إلى إطلاق سراح آخر ألـ (١٠٤) شخصاً الذين جرى تقديمهم إلى المحاكمة بسبب عضويتهم في حركة القوميين العرب وهي المحاكمة التي أقدمت عليها الحكومة الليبية في إطار القضاء على حركة المعارضة داخل ليبيا في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية في يونية/حزيران ١٩٦٧، يمكن رفع السرية عن هذه البرقية بعد الأول من يناير ١٩٧٠."

وإذا كان هذا هو موضوع البرقية، وإذا كان الخبر منقولاً عن صحيفة ليبية يومية في متناول الجميع ومتاحة لهم... فما هو السرّ في محاولة السفير إحاطة هذا الموضوع بهذه السرية؟ وعمّن يحاول السفير إبقاء هذا الخبر سراً؟ الغالب على الظن أنه يريد إبقاء هذا الخبر سراً عن مستوى معيّن في الادارة الامريكية (مستوى صانعي القرار) الذين ليس بمقدورهم الاطلاع على ما جاء في الصحيفة الليبية بسهولة فهو بالنسبة لهم في حكم "المعلومات غير المنشورة".

السؤال الآخر هو لماذا حدّد السفير نيوسوم الأول من يناير ١٩٧٠ تاريخاً يمكن الإفراج بعده عن هذه البرقية؟ هل يمكن لنا أن نفترض أن المستر نيوسوم كان يعلم في ذلك التاريخ الذي كتب فيه البرقية ١٩٦٩/١/٦ أن إنقلاب الأول من سبتمبر سيكون قد وقع، ولابأس عندئذ من الإفراج عن هذا الخبر حيث سوف لن يكون له يومذاك تأثير على صانعي القرار الأمريكي بشأن ما كان السفير نيوسوم يخطط له في ليبيا، بناء على معلومات وفرضيّات معيّنة، وربما بمنأى عن دوائر معينة داخل الإدارة الأمريكية، وإن من شأن وصول هذا الخبر إلى هذه الدوائر (قبل وقوع الإنقلاب) أن يشكّك في صحة تلك الفرضيات والمعلومات التي سبق للسفير أن قدّمها إلى هذه الدوائر بشأن مسار الأوضاع ومواقع الأشخاص في ليبيا في تلك الفترة الحرجة التي سبقت قيام إنقلاب سبتمبر.

■

من خفايا وأسرار انقلاب سبتمبر

دونالد سنوك

هل كان فعلاً . .
وراء إنقلاب سبتمبر ؟!

بقلم: الصديق المصراتي

فور قيام الإنقلاب العسكري في الأول من سبتمبر ١٩٦٩ جرى اعتقال أعداد كبيرة من الليبيين وغير الليبيين. وكان من بين غير الليبيين الذين جرى القبض عليهم شخصية تونسية كانت مقيمة في ليبيا منذ عدة سنوات بسبب مواقفها السياسية المعارضة للرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة. لم تمض أسابيع قليلة على إعتقالها حتى جرى الإفراج عنها من قبل السلطة الإنقلابية التي اعتقلتها، كما طلب منها مغادرة البلاد فوراً.

كان إنقلابيو سبتمبر يرددون فيما بينهم وضمن دوائرهم الضيقة أن تلك الشخصية التونسية مشبوهة وعلى علاقة بالمخابرات الفرنسية، ومن ثم كان قرارهم في البداية باعتقالها، ثم الإفراج عنها والطلب منها أن تغادر ليبيا على الفور. ليس مهمًا التوقف لمعرفة الجهة التي دلّت الانقلابيين على وجود هذه الشخصية في ليبيا، ومن ثم نصحتهم باعتقالها، فالأهم من ذلك أن هذه الشخصية ظلّت خلال الفترة التي أمضتها في الإعتقال، وفيما بعد الإفراج عنها، تردّد لمن حولها ليس فقط بأنها على يقين من أن انقلاب القذافي هو إنقلاب من تدبير المخابرات الأمريكية، بل تؤكد لسامعيها بأنها تعرف العقل المدبر والمنفّذ للانقلاب.. وأنه ليس سوى المدعو "دونالد سنوك" الذي كان موجوداً في ليبيا يومذاك تحت غطاء وظيفة "مدير علاقات عامة" بشركة النفط الأمريكية "اسّو ستاندرد".

وفي الواقع فإن هذه الشخصية لم تتوقف عن ترديد هذا الاتهام على مسامع أي ليبي التقت به منذئذ حتى بعد أن تركت مجال التجارة والأعمال ودخلت البرلمان التونسي.. فقد إلتقت هذه الشخصية مصادفة بأحد الليبيين المارين مؤخراً بتونس في صالون أحد الفنادق الكبيرة، ورددت له نفس الإدعاء ونفس الإسم "سنوك".

فهل هناك فعلاً شخصية أمريكية تحمل هذا الإسم كانت تعمل في ليبيا؟

وهل يمكن أن يكون هذا الشخص قد لعب هذا الدور الذي تزعمه له هذه الشخصية التونسية؟

وثائق الخارجية البريطانية

لم يكن كاتب هذا المقال، عندما كان ينقّب في الوثائق السرية للخارجية البريطانية الخاصة بعام ١٩٦٢، يحاول أو يتوقع أن يجد شيئاً حول المستر سنوك رجل المخابرات الأمريكية الخطير (كما تزعم الشخصية التونسية). وكان من قبيل الصدفة المحضة، عندما كان يطالع ملفاً من تلك الوثائق يتعلّق بوليّ العهد السابق المرحوم الأمير الحسن الرضا السنوسي (FO 371/165737 22860) أن تقع عيناه على اسم المستر "دونالد سنوك Donal L. Snook" مكتوبا لأول مرة في وثيقة من وثائق السفارة الأمريكية في ليبيا وجدت طريقها بإسلوب ملتو وغير معتاد إلى السفارة البريطانية في ليبيا ومن ثم إلى الخارجية البريطانية. ذلك أن الوثيقة هي عبارة عن "مذكرة حوار" Memorandum of Conversation جرى يوم ١٩٦٢/٥/١٠ في قصر الخلد بطرابلس بين وليّ العهد الأمير الحسن الرضا وبين سفير الولايات المتحدة الأمريكية يومذاك المستر "جون ويزلي جونز John Wesley Jones" بحضور المستر "دونالد سنوك" الذي وصفته الوثيقة بأنه "مترجم"، وقد أرسلت المذكّرة (٥ صفحات) مع رسالة إرفاق موقعة من السفير الأمريكي تحمل نفس تاريخ المقابلة وعنوان "مناقشة السياسات والعلاقات الليبية الأمريكية مع ولي العهد". ورغم خصوصية هذه الوثيقة الأمريكية فقد وجدت طريقها عبر أحد موظفي السفارة الأمريكية في ليبيا إلى زميله في السفارة البريطانية!!

لا علينا .. ولا نريد الاسترسال في هذا الأمر الذي لا يعنينا كثيراً في هذه المقام، إنما الذي يعنينا هو الإشارات التي وردت في ختام تلك المذكرة إلى المستر سنوك (في الصفحات رقم ٤ و ٥ منها):

"ذكر السفير (جونز) لولي العهد أنه طلب من المستر سنوك الحضور معه إلى هذه المقابلة كمترجم في هذه المرة بسبب عزمه على مغادرة ليبيا قريباً وخشيته من عدم توفر فرصة أخرى أمامه يتمكن خلالها من توديعه. وقد أبدى الأمير تلطفه بالتعبير عن أسفه لسفر المستر سنوك، ثم أضاف

بأن المستر سنوك قدّم خدمات كبيرة للبلاد في طرابلس وبنغازي وسبها، وأن أعماله سوف تظل تذكر. ثم استفسر وليُّ العهد عن المهمة القادمة للمستر سنوك الذي ردَّ عليه بأنها لم تحدد بعد. وقد عبَّر الأمير عن أمله أن يؤدي خلَف المستر سنوك وظيفته "بنفس النشاط ونفس الأسلوب" الذي سار عليه في جميع الولايات الثلاث.

وعند توديع ولي العهد لضيفيه عبر عن أمله في أن يلتقي بالسفير مرة ثانية خلال شهر، ثم التفت إلى المستر سنوك وعبر له عن رغبته في رؤيته ثانية قبل مغادرته ليبيا..."

إذن فالمستر سنوك شخصية حقيقية وليست من اختلاق صاحبنا التونسي. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً لما ورد بهذه الوثيقة فإن المستر سنوك كان معروفاً معرفة جيدة لدى ولي العهد وأنه - وفقاً لعبارات الأمير - قدّم خلال إقامته خدمات لليبيا على مستوى ولاياتها الثلاث طرابلس وبرقة وفزان قبل أن يغادرها في منتصف عام ١٩٦٢.

فما هي هذه الخدمات الكبيرة التي قدمها سنوك لليبيا أثناء إقامته بها؟

المصادر الأمريكية

يستدل من الوثيقة البريطانية/الأميركية الآنفة أن المستر سنوك كان يتبع مكتب المعلومات الأمريكي USIS ومن ثم فكان يتوقع أن يصانف المرء أي معلومات عنه في مجلة "المعرفة" التي كانت تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا. (تصدر كل أسبوعين منذ عام ١٩٥٣ وتراوح توزيعها بين ١٢,٥٠٠ و ١٢,٤٠٠ نسخة). غير أن مراجعة الأعداد القليلة الموجودة منها في مكتبة الكونجرس الأمريكي بواشنطن لا تسعف إطلاقاً حيث لايوجد بها أي إشارات إلى المستر سنوك.

إلا أن هذه الصورة تتغير كثيراً بالرجوع إلى الأرشيف الوطني National Archives بولاية ميرلاند الأمريكية حيث يعثر القارئ على كمٍّ من الوثائق السرية للخارجية التي جرى الإفراج عنها والتي تميط اللثام عن المستر سنوك، وعن جانب من مهامه في ليبيا خلال الفترة ما بين أو أخر عام ١٩٥٨ ومنتصف عام ١٩٦٢، ولا يفسد هذا الأمر سوى وجود عدد من الوثائق السرية التي لم يجر الإفراج عنها بعد، رغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً عليها والتي قد يتعلق البعض منها بالمستر سنوك وبمهامه في ليبيا.

وعلى الرغم من ذلك فبالإمكان الإستدلال من وثائق الخارجية الأمريكية، التي جرى نشرها، على جوانب من شخصية المستر سنوك وطرف من مهمته في ليبيا.

مصطفى المُرَوْبي
ومجلة **المعرفة**

محمد عمر الطشاني
رئيس تحرير جريدة **المريجة**

- أول الوثائق التي يصادفها المطالع في وثائق الخارجية الأمريكية المتعلقة بالمستر سنوك هي تقرير مؤرخ في ١٩٥٨/١٢/٣١ (الرقم الإشاري ١٧٨ بالملف رقم ٣١٥٩ - ٧٧٣,٠٠/١) بعث به المستر "بول بارنجر J. Paul Barringer" المستشار بالسفارة الأمريكية إلى واشنطن بشأن الرحلة الصحراوية إلى الجنوب الليبي التي قام بها المستر سنوك (الذي وصف في التقرير بأنه ضابط الراديو الإقليمي التابع لمكتب المعلومات الأمريكي USIS Regional Radio Officer) يرافقه المستر "جيمس باوتون James H. Boughton" الذي وصف بأنه الضابط السياسي بالسفارة. في الفترة من ١٠ إلى ١٧ ديسمبر ١٩٥٨ والتي شملت سبها وغات وأوباري وغيرها من المناطق المحيطة بها وفي طريقها. وتضمّن التقرير معلومات مفصلّة عن الأحوال السياسية والأمنية والإجتماعية والتعليمية والصحية والدينية والزراعية بالمنطقة ومواقف الأهالي والرسميين تجاه فرنسا وإيطاليا وعبدالناصر والثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية والمشاكل الحدودية مع الجزائر (التي كانت ما تزال تحت الإحتلال الفرنسي يومذاك). كما تضمّن التقرير مرفقات عن مقابلات أجراها الفريق خلال الرحلة مع كل من السيد عمر سيف النصر عبدالجليل (والي فزان يومذاك) والسيد سيف النصر عبدالجليل (رئيس المجلس التنفيذي بولاية فزان الذي وصف في التقرير بأنه من المقربين من البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية المعروف بعدائه للغرب وتوجهاته الناصرية)، والعقيد عبدالرحمن بادي مدير البوليس في فزان. وكان من بين الموضوعات التي أثارها الفريق مع رئيس المجلس التنفيذي البحث عن مكان مناسب لإستخدامه كصالة للمطالعة في سبها تتبع المركز الثقافي الأمريكي كما هو الأمر في كل من طرابلس وبنغازي والبيضاء. (الملفت للنظر هو وجود وثيقة سرية لم يجر الإفراج عنها حتى الآن تتعلق بالملف الذي يوجد به هذا التقرير قد تكون متعلّقة بهذه الرحلة).
- بقية الوثائق المفرج عنها الخاصة بالمستر سنوك تتعلق بلقاءات له مع ولي العهد الحسن الرضا إما بمفرده أو بصحبة السفير الأمريكي وهذه الوثائق:
  - الوثيقة رقم (٨٦) بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٨ تتعلق بلقاء غير رسمي لولي العهد مع المستر سنوك وكان الأخير بصحبة المستر بول بارينجر المستشار بالسفارة الأمريكية. (وصف المستر سنوك بأنه ضابط المعلومات العلاقات العامة بالسفارة)
  - الوثيقة رقم (١١٩) بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٨ تتعلق بزيارة قام بها المستر سنوك لوليِّ العهد في مقر إقامته بطرابلس يوم ١٩٥٩/٩/١٩ بناء على طلب الأمير لمساعدته في تشغيل جهاز العرض السينمائي Film Projector الذي كان الرئيس إيزنهاور قد أهداه له بمناسبة زواجه. (وصف سنوك في التقرير بأنه ضابط العلاقات العامة الفرعي - المركز الثقافي الأمريكي - طرابلس).
  - الوثيقة رقم (١١٤) المؤرخة في ١٩٥٩/١٠/٢٠ المتعلقة بزيارة قام بها السفير الأمريكي جون ويزلي جونز لولي العهد يوم ١٩٥٩/١٠/٨، وكان بصحبته المستر سنوك، بغرض الإستفسار عن صحة الملك ادريس الذي كان يعاني في تلك الفترة من وعكة صحية حادّة. (وصف سنوك

بأنه ضابط العلاقات العامة لملركز الثقافي الامريكي بطرابلس)

- الوثيقة رقم (١١٥) المؤرخة في ١٩٥٩/١٠/٢٠ تتعلّق بنفس المقابلة السابقة وإن كانت تناولت بعض الموضوعات الأخرى التي جرى التطرّق إليها خلالها، ومن بينها موضوع إعطاء دروس لولي العهد في اللغة الإنجليزية الذي سبق إثارته في إحدى اللقاء السابقة. (لقاء يوم ١٩٥٩/٩/١٩ السالف الإشارة إليه).
- الوثيقة رقم (١١٦) المؤرخة في ١٩٥٩/١٠/٢٠ المتعلقة بنفس المقابلة (١٩٥٩/١٠/٨) تناولت موضوع القضية الجزائرية ومقترحات ديجول بشأنها وهو الموضوع الذي جرى إثارته خلال نفس المقابلة.
- الوثيقة رقم (١٥٤) المؤرخة في ١٩٥٩/١١/١٨ المتعلقة بالمحادثة غير الرسمية التي جرت بين ولي العهد والمستر سنوك يوم ١٩٥٩/١١/١ في مقر إقامة الأول بطرابلس.
- الوثيقة رقم (٢٨٦) المؤرخة في ١٩٦١/١/١٢ المتعلقة بما دار من حوار بين ولي العهد والسفير الأمريكي ويزلي جونز أثناء الزيارة التي قام بها للأمير مصحوباً بالمستر سنوك يوم ١٩٦٠/١٢/١٥، وقد تضمّنت الوثيقة كثيراً من أراء الأمير في السيد عبدالله عابد السنوسي وفي البوصيري الشلحي وفي الرئيس المصري عبدالناصر، وحول المعارضة البرلمانية في ليبيا وموضوع نقل العاصمة إلى البيضاء وقضية طريق فزان.
- الوثيقة رقم (٢٨٨) المؤرخة في ١٩٦١/٣/١١ المتعلقة بما دار خلال الزيارة التي قام بها السفير ويزلي جونز لولي العهد مصحوباً بالمستر سنوك يوم ١٩٦١/٣/٩ والتي تركز الحديث خلالها حول رحلة الأمير إلى المغرب والإتحاد المغاربي ونقل العاصمة إلى مدينة البيضاء.
- الوثيقة رقم (٥٥٧) المؤرخة في ١٩٦١/٦/١٠ المتعلقة بالحوار الذي جرى بين ولي العهد والمستر سنوك خلال الزيارة التي قام بها الأخير للأمير يوم ١٩٦١/٦/٣. وقد حرصت رسالة الإرفاق الموقعة من قبل السكرتير الأول بالسفارة أن تشيد بالعلاقة المفيدة والوديّة التي تمكن المستر سنوك من إقامتها مع ولي العهد الذي عرف عنه في العادة أنه بعيد عن التبسط وسهولة الحوار.. وقد تناول الحوار في هذه الزيارة عدداً من الموضوعات من بينها رحلة الأمير إلى بلدة مزدة (جنوب غريان)، دروس اللغة الإنجليزية له، التعليم، نشاط المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا، نقل العاصمة إلى البيضاء، برنامج رحلات الأمير المستقبلية... (وصف المستر سنوك في هذه الوثيقة لأول مرة بأنه ضابط الشؤون الثقافية ـ المركز الثقافي الأمريكي).
- الوثيقة رقم (١٣٧) المؤرخة ١٩٦١/٩/٢٨ المتعلقة بما دار من حوار بين ولي العهد والمستر سنوك خلال الزيارة التي قام بها الأخير له يوم ١٩٦١/٩/١٤ وقد حرص معدّ رسالة الإرفاق السكرتير الأول بالسفارة المستر جيمس باوتون James H. Boughton أن يشير مرّة أخرى إلى نجاح المستر سنوك خلال الثلاث سنوات الماضية في إقامة علاقة صريحة مع ولي العهد وقد تناول الحوار عدة موضوعات شملت السياسة الداخلية والسياسة الدولية والبيضاء وبرامج وليّ العهد القادمة (وصف المستر سنوك في هذه الوثيقة مرة أخرى بأنه ضابط الشئون الثقافية).

إستدلالات من الوثائق الأمريكية

ويمكن أن نسجل من خلال مطالعة هذه الوثائق ومرفقاتها:

- أن المستر سنوك قد عمل فعلاً بالسفارة الأمريكية في ليبيا لأكثر من ثلاث سنوات (ما بين أواخر عام ١٩٥٨ ومنتصف عام ١٩٦٢) وأنه نجح فعلاً في إقامة علاقة حميمة مع ولي العهد، وقد تمكّن من خلال هذه العلاقة أن يعرف الأمير معرفة شخصية عن كثب، وأن يعرف أراءه في كثير من الموضوعات، بل إستطاع أن يجرّ ولي العهد في بعض الأحيان للتعبير عن بعض الأراء التي يفهم منها مخالفته لوجهات نظر وأراء الملك ادريس، بل وحتى عدم حرصه على إستمرار الملكية والنظام الملكي في ليبيا (الوثيقة رقم ١٥٤). كما تدل هذه الوثائق على أن المستر سنوك حاول التأثير في التكوين الثقافي للأمير من خلال مجموعات الأفلام والكتب التي كان يزوّده بها وكان حريصاً أن يتولى تعليمه بنفسه اللغة الإنجليزية. ولعلّه من الطريف والباعث على الإستغراب أن يكون لآخر كتاب أهداه سنوك لولي العهد هو ترجمة كتاب "السيطرة على الجيش وتحديد التسليح والأمن القومي Army Control: Disarmament &National Security".
- أن هذه الوثائق لا تسعف القارئ لها في معرفة الخدمات الكبيرة التي قدّمها المستر سنوك لليبيا بولاياتها الثلاث، وفقاً لما ورد على لسان ولي العهد أثناء اللقاء الوداعي بينهما يوم ٧ مايو ١٩٦٢، اللهم إلا إذا كانت هذه الخدمات في نطاق عمله العادي كضابط علاقات عامة في المركز الثقافي الأمريكي أو أن الإشارة إليها قد وردت في وثائق لم يجر الإفراج عنها بعد.
- أنه لا يوجد في هذه الوثائق ما يمكن القارئ من معرفة خلفية المستر سنوك سوى أنه يجيد اللغة العربية، حيث أنه تولى مهمة الترجمة خلال كافة مقابلات ولي العهد للسفير الأمريكي. كما أن إشارة أخرى وردت في إحدى الوثائق يفهم منها أنه عمل في الماضي في سوريا، حيث تعرّف خلالها على الأستاذ بكرى قدّورة (الرئيس الأسبق للجامعة الليبية).

● الوثيقة اليتيمة الأخرى التي ورد بها إسم المستر سنوك دون أن يقترن باسم وليّ العهد هي تقرير من صفحتين يحمل الرقم (٢٠٥) مؤرخ في ٧ أبريل ١٩٦٢ بعث به السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر

بطاقة تعريف

الاسم: دونالد لويس سنوك Donald Lewis Snook
الميلاد: ولاية أيوا Iowa ١٩٢٣/٣/١٧
المؤهلات: ليسانس ١٩٤٩م من مدرسة الإدارة ـ كلية جرينويل
دبلوم من جامعة لافال ـ كويبيك /صيف عام ٤٩م
ماجستير من كلية الدراسات الدولية العليا عام ٥١م
العمل: ملتزم بالجيش الأمريكي خارج امريكا ٤٣م ـ ٤٦م
السفارة الامريكية في دمشق من ١٩٥١/٦/٢٥ إلى ١٩٥٣/٣/٤م
(فترة الانقلابات المتواصلة)
مصر لمدة قصيرة خلال عام ٥٦م
نائب مدير القسم العربي، وكالة المعلومات الامريكية/ واشنطن
السفارة الامريكية في ليبيا ٥٩/٣/٢٢ ـ منتصف عام ٦٢م
عاد للعمل بليبيا كمدير للعلاقات العامة لشركة إسّو ليبيا عام ٦٦م

هاريسون سيمس Harrison M. Symmes حول حفل عشاء أقامه السيد علي الديب رئيس المجلس التنفيذي يوم ١٩٦٢/٤/٤ دعى إليه قائد قاعدة ويلس انذاك العقيد دريقن Colonel Dregne وعدداً من كبار ضباط القاعدة وموظفي السفارة بالإضافة إلى المستر سنوك من مكتب المركز الثقافي وكان هذا الحفل رداً على حفل غداء كان قد أقامه قائد القاعدة على شرف المجلس التنفيذي بولاية طرابلس. وقد ورد بالتعليق الذي ذيّل به التقرير المذكور:

"إن كاتب التقرير والمستر سنوك لم يستطيعا أن يمنعا نفسيهما من ملاحظة الإحترام الزائد الذي أظهره خلال الحفل كافة أعضاء المجلس التنفيذي الحاضرين للسيد علي الديب. وقد علّق الكولونيل لامبيث Colonel Lambeth نائب قائد القاعدة على ذلك بقوله (منذ عام، معظم النظار الحاضرين، بمن فيهم السيد سالم بن لامين، ناظر الأشغال العامة، لم يكونوا يعيرون للسيد الديب أدنى إهتمام)"

سنوك يعود إلى ليبيا في عام ١٩٦٦

لو كانت صلة المستر سنوك بليبيا انتهت عند هذا التاريخ وهذا الحد، بمغادرته لها ولمنصبه كضابط للشئون الثقافية (أو ضابط للعلاقات العامة) تابع المركز الثقافي الأمريكي في منتصف عام ١٩٦٢، لكان الأمر عادياً ولما كان بمقدور إدعاءات الشخصية التونسية التي نرمز إليها هنا بالحروف (ع. ش.) أن تجد من يصغى إليها بله أن يصدّقها.

ولكن الذي حدث هو أن المستر سنوك عاد إلى ليبيا في عام ١٩٦٦.. وليس كموظف تابع للسفارة أو المركز الثقافي الأمريكي. ولكن هذه المرة كرئيس جديد لمكتب العلاقات العامة لشركة اسو ليبيا صاحبة أكبر العمليات النفطية في ليبيا. وهو الخبر الذي كشفت عنه صحيفة "الحرية" الليبية في عددها الصادر يوم ١٩٦٦/١٠/٦ حيث جاء في الرسالة رقم (١٢) المؤرخة في ١٩٦٦/١٠/١٢ المرسلة من المستر ويليام هتشنسون William E. Hutchinson ضابط العلاقات العامة بالمركز الثقافي الأمريكي بطرابلس إلى رئاسته في طرابلس:

{وفي الختام، فإن صحيفة "الحرية" إنتقدت تعيين المستر دونالد سنوك (ضابط العلاقات الثقافية التابع للمركز الثقافي الأمريكي في طرابلس سابقاً) كرئيس جديد للعلاقات العامة بشركة إسو ليبيا. لقد ذكرت الصحيفة بحقه "ولأنه كان موظفاً تابعاً للمركز الثقافي الأمريكي قبل أن يأتي للعمل بشركة إسو، فلابد أن يكون لدى السلطات الأمنية (الليبية) معلومات كثيرة عنه.}

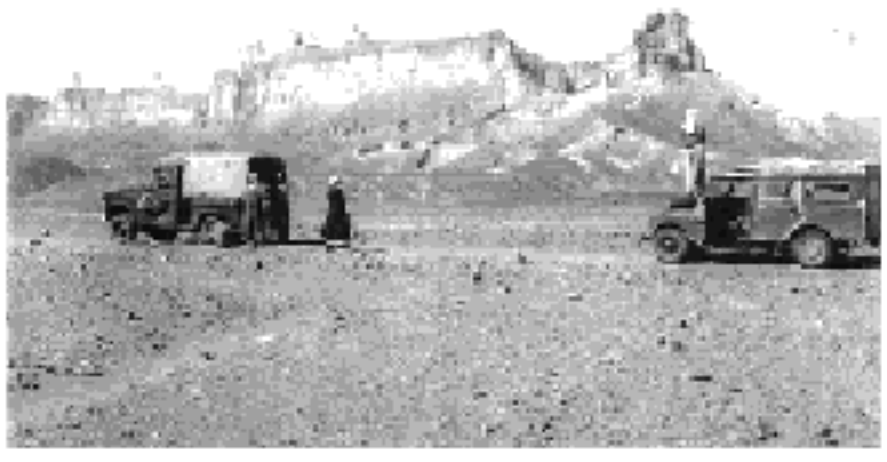

سنوك عند جبل "الجان" بالجنوب الليبي عام ١٩٥٩م

وقد ذيّل المستر هاتشنسون هذا الخبر بالتعليق التالي:

{صحيفة الحرية معروفة بين صحف طرابلس بضعف مستواها الصحفي وبسمعة أضعف، ورئيس تحريرها محمد عمر الطشاني معروف بممارسته الابتزاز عن طريق التهديد لعدد من الشخصيات العامة في الماضي، وقد تكون هذه هي الحالة بالنسبة لتهجمه على المستر سنوك الذي كان قد أبلغ المركز الثقافي الأمريكي (بطرابلس) بأن السيد الطشاني بعث إليه قبل أيام من نشر هذا التهجّم يطلب إعلانات لجريدته من شركة إسو}.

صحيفة "الحرية" مستقلة توصف عادة في تقارير السفارة الأمريكية بأنها راديكالية يسارية، وبأنها دائمة التهجم على الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها، وبأنها ثاني أوسع الصحف الليبية إنتشاراً بعد صحيفة "الرائد" (مستقلة) حيث يبلغ إجمالي توزيعها (٥٠٠٠) نسخة. الشيء الذي لم يرد في هذه التقارير بشأن صحيفة "الحرية" هي أنها معروفة بصلتها بدوائر المخابرات الفرنسية في ليبيا والمنطقة.

ورغم أن الصحيفة لم تزود قراءها بأية معلومات محدّدة وذات بال حول المستر سنوك إلا أنها:

١- نبّهت إلى وجوده في ليبيا وعودته للعمل بها تحت غطاء رئيس العلاقات العامة لشركة إسو ليبيا.

٢- ألمحت إلى إمكانية وجود معلومات حول حقيقة شخصية المستر سنوك وطبيعة عمله في ليبيا في ملفات الأجهزة الأمنية الليبية.

ما هي هذه المعلومات التي يمكن أن تكون موجودة بملفات الأجهزة الأمنية الليبية حول حقيقة شخصية سنوك وطبيعة مهمته. ليس بإمكاننا أن ندري.. فالصحيفة لم تقدّم أية معلومات أو تفاصيل، ولكن ما قالته كان كافياً لإثارة المستر سنوك حتى ولو اقتصر ذلك على مجرّد تنبيه عدد من الليبيين إلى حقيقة وجوده من جديد في ليبيا من خلال نشر ذلك الخبر...

ما الذي قام به المستر سنوك فعلاً في ليبيا منذ عودته إليها؟ هل هو مجرد القيام بأعباء وظيفته الجديدة كرئيس للعلاقات العامة بشركة إسو مستفيداً من علاقاته السابقة في ليبيا؟ أم هو شئ آخر أكبر من ذلك يذكرنا بما ظلت الشخصية التونسية (ع. ش.) تردّده لسنوات؟

تجدر الإشارة إلى أن عودة المستر سنوك إلى ليبيا قد تزامنت مع:

- وصول السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم إلى ليبيا وتقديمه لأوراق إعتماده في ١٩٦٥/١٠/١٦ وهو الشخصية الأمريكية التي تعتبرها دوائر عديدة المسئول الأول والراعي الأكبر لانقلاب سبتمبر. ومن الطريف أنه جمعته والمستر سنوك ملابسات عديدة من بينها الإنتماء إلى "المركز الثقافي الأمريكي" خلال مرحلة من حياتيهما الوظيفية، ومن بينها قيام كل منهما بالعديد من الرحلات البريّة عبر الصحراء الليبية وبخاصة الجنوب الليبي حيث توجد "مدينة الشرارة الأولى" سبها.
- أن منتصف عام ١٩٦٦ شهد قيام الحكومة الليبية بإبرام مجموعة كبيرة من عقود الإمتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا مع عدد من الشركات النفطية الجديدة والمستقلة مع إستثناء واضح ومقصود للشركات النفطية الكبيرة (ومن أبرزها شركة اسو ليبيا) من هذه العقود الجديدة.
- فهل كان دونالد لويس سنوك ضالعا هو الآخر في التخطيط لإنقلاب سبتمبر وفي التحضير له وفي تنفيذه؟ وهل.... وهل؟

أسئلة عديدة وكثيرة... قد لا تبقى طويلاً بدون إجابة وعندها قد يقول لنا صاحبنا التونسي "ع. ش." ألم أقل لكم من قبل...

■

مجلة "المعرفة"

هل استخدمت في التحضير للإنقلاب ؟!

استخدام صفحات المجلات والجرائد في إيصال رسائل معينة، مشفّرة أو غير مشفّرة، لايعرف دلالتها ومعناها الحقيقي سوى قراء معينون هم المعنيّون بها، أسلوب معروف وقديم ومأمون، كثيراً ما استخدمته أجهزة المخابرات في الإتصال بعملائها لإبلاغهم ماتريد أن يصلهم من معلومات أو توجيهات وتعليمات.

بقلم: سالم بوسيف

من المعروف أن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا الملكية، كان بصالات المطالعة الأربعة التابعة له في مدن طرابلس وبنغازي وسبها والبيضاء، أحد المراكز الثقافية الأجنبية النشطة في تلك الحقبة. (كان هناك أيضاً المركز الثقافي المصري/العربي، والمجلس الثقافي البريطاني، والمركز الثقافي السوفياتي).

كما كان من بين النشاطات العديدة للمركز الثقافي الأمريكي في ليبيا إصداره منذ عام ١٩٥٣ لمجلة "المعرفة" النصف شهرية التي تراوح عدد قرائها في ليبيا ما بين ١٢,٥٠٠ – ١٥,٠٠٠ قارئ.

اعترف القذافي في مناسبات عديدة بأنه كان من روّاد صالة المطالعة التابعة للمركز الثقافي الأمريكي بمدينة سبها ومن قراء مجلة "المعرفة" بل ويعترف بأنه لم يرَ مجلة أخرى قبلها. من بين هذه المناسبات ماجاء على لسانه في الذكرى الرابعة لإنقلابه (١٩٧٣/٩/١) حيث قال القذافي بالحرف الواحد:

" إتصالي بالكتب جاء متأخراً. كنت حتى عام ١٩٥٥ لم أر أية مجلة إلا مجلة "المعرفة" التي كان يصدرها المركز الثقافي الأمريكي، وأنكر أنني كنت أقرأ سطورها، ولكنّي لم أفهم الكثير من تعبيراتها .. "

{راجع المجلد الخامس من السجل القومي. الصفحات (٤٠-٤١)}

أما المقدم مصطفى الخروبي عضو مجلس قيادة الإنقلاب فقد ذكر خلال ما سمي بحديث الذكريات في الذكرى الخامسة لانقلاب سبتمبر وتحديداً ليلة ١٩٧٤/٨/٣١ ما نصه:

"وفي أحد الأيام أخذت له (أي معمر) صورة ووضعت على مجلة "المعرفة" .. ولازلت أتذكر هذه الصورة، وهذه المجلة تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي."

{راجع المجلد السادس من السجل القومي. الصفحات (٥٢-٥٣)}

إذن القذافي من قرّاء مجلة "المعرفة" بل هي أول مجلة عرفها، كما أن صورته التي التقطها له الخروبي ظهرت بتلك المجلة.. وللأسف فإن الخروبي لم يدلّنا على تاريخ التقاط الصورة ولا تاريخ عدد المجلة الذي نشرت به وهل كانت على الغلاف أم في داخلها .. وبالطبع فإن من حق المرء أن يتساءل عن طبيعة صلة الخروبي بالمركز الثقافي الأمريكي والمجلة التي يصدرها والملابسات التي أدّت إلى نشر صورة القذافي فيها. إننا نستبعد أن يكون سبب نشرها هو إعجاب المجلة "بوسامة" القذافي المبكرة، أو مشاركتها للخروبي إعجابه بابتسامة القذافي الرائعة (راجع ما ورد على لسان الخروبي في تلك المناسبة).. هل نحن أمام أحد الأسرار الهامة في ذيول قصة إنقلاب سبتمبر وعلاقة "أبطال الإنقلاب" برجال المخابرات الأمريكية العاملين في المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا حينذاك (والذين كان المستر دونالد سنوك أحدهم ١٩٥٨ – ١٩٦٢).

وعودة إلى موضوع إستخدام صفحات المجلات من قبل أجهزة المخابرات في إرسال رسائل ومعلومات وأوامر معينة إلى عملائها .. وسواء أثبتَ وجود علاقة سرية بين رجال المخابرات الأمريكية في ليبيا وبين ضباط إنقلاب سبتمبر أو مع غيرهم من الجماعات العسكرية التي كانت تعمل في الخفاء في أواخر العهد الملكي من أجل الإطاحة به، فهل يمكن أن تكون صفحات مجلة "المعرفة" قد إستعملت بدهاء وبراعة في إبلاغ معلومات أو رسائل معينة لإحدى هذه الجماعات المتآمرة؟

إننا نترك القارئ مع المقال التالي الذي نشر في الصفحات ٢٠-٢١ من العدد (٤١٠) من مجلة "المعرفة" الصادر بتاريخ ٢٨ يولية ١٩٦٩ (أي قبل إنقلاب سبتمبر بشهر واحد تقريباً) وهو نفس العدد الذي ظهرت على غلافه صورة السفير نيوسوم يستلم من رجل الأعمال الليبي الحاج محمد مصطفى الشيباني هدية تذكارية مع عنوان عريض يحمل عبارة "ليبيا تودّع السفير نيوسوم". وقبل أن نترك القارئ مع هذا المقال العجيب نرى أن ننبه بشأنه إلى الملاحظات التالية:

١- أهمية وجود شبكة إتصال لاسلكي في بلد مترامي الأطراف مثل ليبيا تفصل بين مدنها الرئيسية طرابلس وبنغازي وسبها والبيضاء مئات الكيلومترات، وأهمية مثل هذه الشبكة لتحقيق الإتصال بين أي عناصر كانت تخطط للإستيلاء على السلطة في كامل البلاد على الأقل خلال الساعات الحاسمة الأولى لحركتها وإنه لمن المؤكد أن إنقلابيي سبتمبر قد إستفادوا كثيراً في نجاح وتأمين حركتهم من وجود هذه الشبكة.

٢- أن المقال قد أسهب إسهاباً فاضحاً في وصف شبكة الإتصال اللاسلكي لقوة الأمن العام وخصائصها الفنية بحيث بدا المقال وكأنه تقرير فني أمني أعدّ بعناية فائقة لتمكين قارئه من الإطمئنان بقدرات وإمكانيات الشبكة ومزاياها وخفاياها. وهو ما لا نشك في أنه قدّم خدمة على درجة عالية من الأهمية لإنقلابيي سبتمبر ساعدتهم على الأقل في إتمام سيطرتهم على أرجاء البلاد بوجه السرعة. الملفت للنظر أن المقال على طوله لم يشر إلى البلد الذي استوردت منه الحكومة الليبية شبكة الإتصال اللاسلكي المذكورة.

٣- ليس من المستبعد أن يكون هدف الحكومة الليبية من إقتناء هذه الشبكة هو خدمة مجموعة عسكرية معينة في الجيش كانت تخطط للإنقلاب

الفريق مفتاح بوشاح أثناء اتصاله مع مدراء الأمن العام بالمحافظات الأخرى مهنأ إياهم بالمناسبة

(مجموعة العقيد عبدالعزيز الشلحي مثلاً) وأن المجموعة التي استفادت منها فعلاً واستخدمتها هي مجموعة إنقلاب سبتمبر. (إن معرفة الظروف والملابسات المحيطة بالتعاقد على بناء هذه الشبكة و معرفة الحكومة التي قامت بالتعاقد عليها، ومعرفة الدولة التي قامت بتزويد ليبيا بهذه الشبكة والمواعيد التي كانت مقررة لبنائها والسرعة التي تم بها إنجازها ... إن معرفة كل ذلك سوف يساعد كثيراً في ترجيح وجهة نظر على أخرى بالنسبة لهذا الموضوع).

وبقي أن نترك القارئ مع مقتطفات من هذه المقالة الغريبة:

{ "تم مؤخراً افتتاح أول شبكة للإتصال اللاسلكي في ليبيا تربط مختلف أجهزة قوة الأمن العام بجميع محافظات المملكة.."

".. وبالمناسبة أقيم احتفال رسمي بمقر المحطة في البيضاء.. وبدأ الحفل عند وصول السيد معتوق آدم وزير الداخلية إلى مكان الحفل لينوب عن سيادة ونيس القذافي رئيس مجلس الوزراء في افتتاح الشبكة، وكان في استقباله مدير قوة الأمن العام بالمحافظات الشرقية، ثم قام بتفتيش طابور الشرف..."

"... ثم أجرى السيد وزير الداخلية اتصالاً لاسلكياً مع مدير قوة الأمن العام بالمحافظات الغربية، ومدير قوة الأمن العام بمحافظتي سبها وأوباري، وأبلغهما تهانيه بافتتاح هذا المشروع الحيوي، الذي سيساهم مساهمة فعالة في القضاء على جميع العقبات والصعوبات، حيث ستخضع جميع المناطق للمراقبة الدقيقة، يتعذر معها الإخلال بنظم الامن..."

".. وأعرب السيد الوزير في كلمته عن أمله في أن تساهم هذه الشبكة الجديدة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتمكين قوة الأمن من أداء دورها بكل صدق وفعالية.

وفي مدينة طرابلس، جرى احتفال رسمي أخر بالمناسبة بمقر رئاسة قوة الأمن تبودلت خلاله كلمات التهاني عن طريق محطات الشبكة بطرابلس والبيضاء وسبها، بين كل من الفريق مفتاح بوشاح واللواء سالم بن طالب والزعيم نوري خالد. كما جرى احتفال مماثل بمدينة سبها.

وفيما يلي نبذة مفصلة عن شبكة الإتصال اللاسلكي لقوة الأمن العام.

١ ـ ان هذه الشبكة تمكن قوات الأمن العام من الإتصال بجميع قوات الأمن العام ومراكزها ونقطها في جميع انحاء المملكة وذلك بدل الاتصال التيليفوني أو الاتصال الكتابي عن طريق الآلة المبرقة (التيليبرنتر).

٢ ـ الربط بين جميع قوات الأمن العام في جميع انحاء المملكة بحيث تكون على قدرة كاملة من الإتصال فيما بينها أو اتصال السادة المديرين العامين بالجهات التابعة لها.

السيد معتوق آدم ـ وزير الداخلية

٣ ـ إن اجهزة هذه الشبكة مركبة في مراكز الأمن العام نفسها بدون وجود محطات اعادة او اسلاك او كوابل بين المحطات لأن وجود محطات يعرض الشبكة إلى خطر التخريب ولكن مثل هذه الشبكة لا يمكن تعرضها لذلك.

٤ ـ جميع الأجهزة مزودة بأجهزة خاصة لضمان سرية المكالمات الشفوية أو المكتوبة وبذلك لا يمكن على الإطلاق التقاطها أو الإستماع اليها وهذا مهم جداً بالنسبة للأمن اذ يمكن ضمان السرية مائة بالمائة.

٥ ـ إن هذه الشبكة تتكون من الآتي:

أ ـ المحطة الرئيسية في مدينة البيضاء، وتتكون من ثلاثة عشر جهاز ارسال قوة كل منها ٢ . ١١ كيلووات أي ألف وخمسمائة وات وهذه القوة عالية جداً تضمن استمرار سلامة الإتصال.

ب ـ محطة استقبال رئيسية في البيضاء وتتكون من ثلاثة عشر جهازاً كبيراً.

جـ ـ محطات رئيسية مجهزة كل منها بجهاز ارسال بقوة ٢ . ١١ كيلووات، وكذلك استقبال، وهذه المحطات موجودة في الأماكن التالية: اجدابيا، بنغازي، درنه، غدامس، الجغبوب، الكفرة، مساعد، سبها، السدرة، طبرق، طرابلس، الزاوية.

د ـ الشبكة مزودة كذلك بثمانية عشر جهازاً بعيد المدى في اماكن مختلفة من المملكة وفي اماكن اصغر في الحجم من الأماكن السابقة.

هـ ـ والشبكة مزودة باجهزة ارسال واستقبال قصيرة المدى وعددها سبعة وعشرون جهازاً موجودة في طرابلس وبنغازي والبيضاء وطبرق وسبها، وهي عبارة عن شبكات داخلية لهذه المدن وتتمكن من الإتصال من المكاتب والمنازل إلى المحطات الرئيسية او أي جهة في ليبيا. ومن الشبكة الرئيسية وكل منها مزودة بمعدات خاصة ومزودة باجهزة استقبال من أنواع مختلفة كذلك لتمكين غرفة العمليات من الإتصال بالمحطات الثابتة.

■

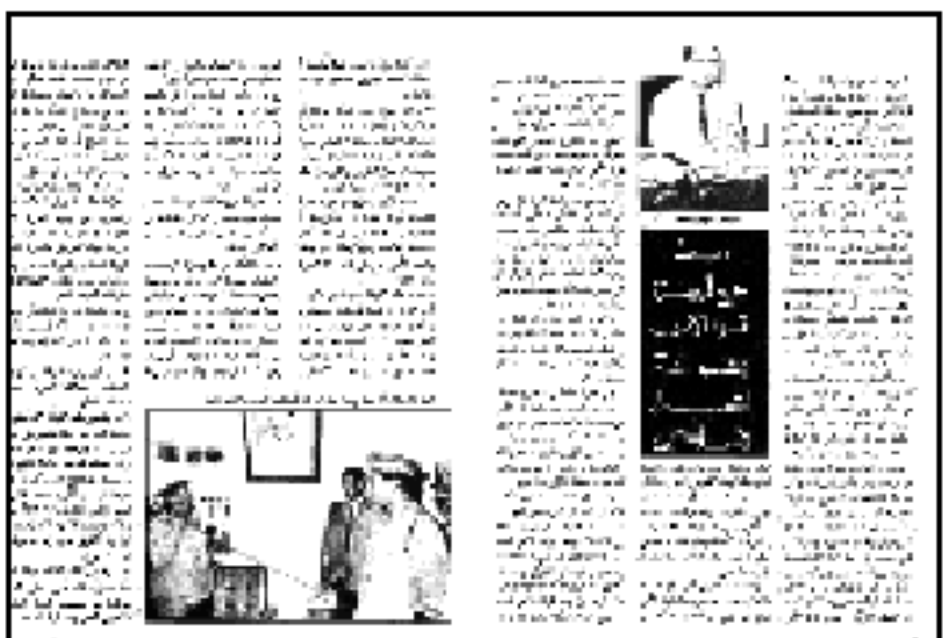

صورة زينكوغرافية للصفحتين ٢٠ و ٢١ من العدد رقم (٤١٠) من مجلة المعرفة الصادر في ١٩٦٩/٧/٢٨م

المنشور السرّي

○ ما هي قصة المنشور السرّي الذي جرى توزيعه قبل أسابيع من قيام إنقلاب سبتمبر في شتى أنحاء البلاد ؟

○ من هي الجهة التي قامت بإعداده وتوزيعه ؟

○ لماذا أختير له هذا التوقيت ؟

○ هل حقّق أهدافه ؟

بقلم: عبدالعزيز ياسين

من مذكرات بن حليم

وردت أول إشارة إلى هذا المنشور السرّي الغريب في مذكرات الأستاذ مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق (١٩٥٤/٤/١٢ - ١٩٥٧/٥/٢٣) التي نشرها في عام ١٩٩٢ تحت عنوان "صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي". وجاءت تلك الإشارة في الصفحتين ٥٣٨ و ٥٣٩ منها بعنوان جانبي "الأيام الأخيرة قبل إنقلاب سبتمبر ١٩٦٩" على النحو التالي:

"وبعد وصولي إلى طرابلس (يوم ١٩٦٩/٨/١٩) بيوم واحد جاءني صديق يحمل لي صورة من منشور سرّي جرى توزيعه بصورة واسعة، وكان المنشور عبارة عن سلسلة طويلة من السباب البذيء في شخص الملك، وطعن رخيص في الأعراض وهجوم شديد على البذخ والفسق الذي حدث في عرس عمر الشلحي في مدينة البيضاء في أوائل شهر أغسطس" (جرى عقد القران يوم ١٩٦٩/٢/١٠ بطرابلس بحضور الملك ادريس وكيلاً عن عمر الشلحي، وتم حفل الزواج في البيضاء يوم ١٩٦٩/٧/٦ ولم يحضره الملك لغيابه في اليونان).

ويمضي الأستاذ بن حليم...

"وفهمت من صديقي أن ذلك المنشور السرّي البذيء قد أرسل إلى الملك في منتجعه الصحي في اليونان، وأن الملك قد ثارت ثائرته، وقرر التنحي عن الملك، واستدعى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب ليسلمهما إستقالته".

منشور سري غير عادي

لقد عرفت ليبيا خلال سنوات العهد الملكي الثمانية عشر ظاهرة المنشورات السرّية المناهضة للحكم وللحكومة، ولا تكاد تخلو منها سنة من تلك السنوات، بل تطاول بعضها على ذات الملك. ومن ثمّ فقد لا يكون في أمر هذا المنشور مثير أو جديد.. غير أن مراجعة لقراءة تلك الأسطر القليلة التي وردت بشأنه في مذكرات الأستاذ بن حليم جعلتني أستشعر أن المنشور هو منشور غير عادي، ليس من حيث مضمونه ومحتواه ولغته فحسب، ولكن أيضا من حيث توقيته، ومن حيث النتائج التي أحدثها و ترتبت عليه:

- فالمنشور جرى توزيعه وعلى نطاق واسع كما يبدو خلال شهر يولية أي خلال وجود الملك في اليونان (التي وصلها في منتصف شهر يونية)، وقبل شهرين من وقوع الإنقلاب.
- والمنشور بسبب لغته ومحتواه (ترنّد أن الملك وجد نسخة منه على سريره الخاص في اليونان) أغضب الملك غضباً شديداً جعله يقرر عدم العودة إلى البلاد في الموعد الذي كان مقرراً (ربما خلال شهر أغسطس) وفضلاً عن ذلك تقديم "إستقالته".

احتمالان

ولما كنت أحد المتتبعين - مثل كثير من الليبيين - لقصة إنقلاب سبتمبر، أحاول معرفة خباياها وخفاياها وأسرارها، فقد توقّفت مليًا

عند هذا المنشور أحاول فكّ لغزه.. ولم أستطع في ضوء المعلومات و"الإشاعات" الكثيرة المتوفّرة حول أحداث تلك الأيام الساخنة والسريعة الإيقاع من تاريخ العهد الملكي أن أخرج عن أحد إحتمالين بشأن "الجهة" التي كانت وراء ذلك المنشور...

الإحتمال الأول:

أن يكون "المنشور" من إعداد مجموعة الشلحي التي كان معروفاً أنها كانت تخطط للإستيلاء على السلطة عبر إنقلاب عسكري كان مقرراً له أن يتم في الخامس من سبتمبر. وأن هذه المجموعة أرادت من توزيع المنشور أن يحدث أثره النفسي بالنسبة للملك، فيقرّر التنازل عن العرش لولي العهد الأمر الذي سوف يزيل من أمامهم عقبة وجوده في الحكم التي كانت تشكل عائقاً أدبياً وأخلاقياً وسياسياً كبيراً لهم.

الإحتمال الثاني:

أن يكون "المنشور" من إعداد مجموعة إنقلابيي سبتمبر وأن توزيعه كان في إطار تحضيراتهم لإنقلابهم بهدف تعبئة الرأي العام الليبي ضد النظام الملكي وتهيئه الأذهان والنفوس للتغير القادم...

ولم يكن هناك من سبيل للتحقق من صحّة "الإحتمال الأول" ذلك أن الشلحي ومجموعته لم تتح لهم الفرصة لأن يدلوا بشهاداتهم بحرية حول أحداث تلك الحقبة ويزيلوا اللبس عن كثير من وقائعها وأشخاصها..

أما بالنسبة "للإحتمال الثاني"، والذي بدا في نظر الكثيرين الأقوى ترجيحاً في ضوء ما نشر عن الإنقلاب والقصص الكثيرة التي رويت حول التحضير والإعداد المبكّر والطويل له، فقد أصبح التحقق منه ممكناً وسهلاً بالرجوع إلى مصادر الإنقلابيين الكثيرة.

وقد كانت المفاجأة كبيرة أنه بالرجوع إلى "قصص الثورة" و"أحاديث الذكريات" التي تحدّث فيها القذافي ورفاقه عن قصة إنقلابهم فلا يعثر فيها على أثر للحديث عن هذا المنشور بالذات أو إدعاء لأي دور بشأنه رغم الإدّعاءات الكثيرة لـ"بطولات" كثيرة حول المنشورات السرية التي قاموا بطباعتها وتوزيعها خلال مرحلة التحضير لانقلابهم.

إن النتيجة الواضحة والمحققة التي يخرج بها قارىء تلك القصص والأحاديث أنه ليس للقذافي وتنظيمه أي صلة أو علاقة بهذا المنشور..

إذن فمن هي الجهة التي قامت بإعداد ذلك المنشور وتوزيعه؟ هل هي الشلحي ومجموعته؟ هل هي جهة ليبية أخرى كانت تناهض النظام وتسعى للإطاحة به؟ أم هي جهة أخرى غير هذه جميعاً؟

الوثائق الأمريكية والمنشور

لقد ظلّت هذه الأسئلة ألغازا حائرة دون جواب كل هذه السنوات، إلى أن جرى الإفراج مؤخّراً عن عدد من الوثائق السرية للخارجية الأمريكية المتعلقة الخاصة بليبيا والمتعلقة بتلك الحقبة.

لقد ساعدت بعض هذه الوثائق في إلقاء الضوء على هذا المنشور السري الغريب..

أول هذه الوثائق التي تصادف عين الباحث في هذا الموضوع،

الملك إدريس لدى وصوله لليونان في شهر يونيه من عام ١٩٦٩

تقرير سري يحمل الرقم A-186 مؤرخ في ١٩٦٩/٧/٢٤ مرسل من قبل المستر بليك القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس إلى الخارجية الأمريكية بواشنطن. والتقرير يحمل عنوان "منشورات سرية تهاجم النظام الليبي"، ويشير التقرير إلى أن منشورات سرية جرى توزيعها في مدن البيضاء وبنغازي وطرابلس على إمتداد الأسبوعين السابقين على كتابة التقرير (أي منذ نهاية الأسبوع الأول من يولية ١٩٦٩). وقد أشار التقرير إلى محتويات المنشور والتي تضمنت هجوماً على الحكومة الليبية وعلى عائلة الشلحي وعلى الملك ادريس بالإسم. ويتضح من المنشور الذي أرفق التقرير نسخة منه مترجمة إلى الإنجليزية:

- ورد الهجوم على الملك صراحة بسبب البذخ الذي صاحب إقامته في اليونان، كما تردّد ذلك الهجوم في ثنايا المنشور بشكل غير مباشر وضمني من خلال السباب اللاذع لأبناء الشلحي ولحفلة عرس عمر الشلحي. كما توعّد المنشور الملك بالإنتقام.
- ردّد المنشور أن العقيد عبدالعزيز الشلحي يتآمر على ليبيا بالتحالف مع المصريين والإنجليز. وقد وصف المنشور صفقة الدفاع الجوي مع بريطانيا بأنها عملية إحتيال وأنها مزيّفة، كما اتهم تأييد الشلحي لهذه الصفقة بأنه كان من أجل تحقيق مكاسب مالية شخصية وإرضاء لأسياده الإنجليز، وأن برنامج إعادة تنظيم الجيش ليس سوى خطة لتحطيم القوات المسلحة الليبية. كما وصف المنشور عبدالعزيز الشلحي وأخاه عمر الشلحي بنعوت بذيئة، واتّهمهم بممارسات غير أخلاقية عديدة.
- كما تناول المنشور بالسباب والنقد الجارح أحمد الصالحين الهوني وزير الإعلام آنذاك، ووصفه بـ"المنافق الأول".

ويضيف تقرير السفارة الامريكية المعلومات التالية بشأن ذلك المنشور:

١ - أنه جرى توزيع المنشور أيضاً عن طريق البريد حيث أرسل إلى عدد من المسؤولين والوجهاء.

٢ - أنه لغته العربية التي كتب بها ركيكة وبها أخطاء لغوية ونحوية كثيرة.

٣ - أنه ظهر بثلاث صيغ وطبعات غير أنها جميعاً تحمل نفس

المضمون.

٤ ـ أن أحمد الصالحين الهوني أرسل مبعوثاً خاصاً إلى الملك في اليونان نقل إليه صورة من المنشور.

ويتضح أن الخطاب في المنشور موجه إلى... "الإخوة و المواطنين.. الإخوة المدنيون والعسكريون".

إن أي قارئ لهذا التقرير وللترجمة الإنجليزية للمنشور المرفقة به، يستطيع أن يجزم دون أي تردُّد بأن الشلحي ومجموعته لا يمكن أن يكونوا هم الذين قاموا بإعداد ذلك المنشور وتوزيعه..

ويعود السؤال الحائر.. إذن فمن هي الجهة التي أعدَّت ذلك المنشور؟!

اهتمام غير مألوف

الملفت للنظر من يطالع الوثائق الأمريكية، أن "إهتمام" الخارجية الأمريكية وسفارتها في ليبيا بهذا المنشور أخذ حجماً غير مألوف ومثير للشكوك.. ففضلاً عن تقرير المستر بليك السالف نجد أن هذا المنشور حظي بأربع إشارات أخرى في هذه الوثائق...

■ وردت الإشارة الأولى منها في برقية سرية تحمل الرقم (١٤٢٢٣٢) مؤرخة في ١٩٦٩/٨/٢٢ بعث بها المستر جونسون Johnson من الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في طرابلس، ومكاتبها في وبنغازي والبيضاء وكذلك السفارة الأمريكية في لندن، وقد تناولت البرقية طرفاً مما دار من حوار بين السفير الأمريكي (المعيَّن) جوزيف بالمر والسفير الليبي في واشنطن السيد فتحي العابدية (كان هذا الحوار قبل أن يتوجه بالمر إلى منصبه الجديد في ليبيا). وقد ورد في البرقية أن السفير العابدية أشار إلى أن الملك ادريس موجود الآن في تركيا، وأنه قد يؤجل موعد عودته إلى ليبيا تعبيراً عن غضبه (أ) بسبب المنشور السري الذي انتقد عائلة الشلحي و(ب) فشل أجهزة الأمن في التعرُّف على الأشخاص الذين قاموا بإعداد المنشور وتوزيعه، وأضاف السفير العابدية أن الملك إستدعى مؤخراً رئيس مجلس الشيوخ عبدالحميد العبار ليعبِّر له عن مشاعره."

وأضافت البرقية:

"إنه ليس لدى العابدية ما يدل على أن الملك يفكر في إتخاذ أي خطوات عنيفة أخرى كالإستقالة، كما لا يدري إلى متى ينوي الملك البقاء خارج ليبيا؟"

■ كما وردت الإشارة الثانية إلى موضوع المنشور السري في برقية مرسلة سرية من السفارة الأمريكية في طرابلس إلى وزير الخارجية الأمريكي مؤرخة في ١٩٦٩/٨/٣٠ وتحمل الرقم (٢٠٦٨) (مرسل البرقية القائم بالأعمال المستر بليك).

تنقل البرقية المعلومات التي حصل عليها موظف السفارة الأمريكية المسئول في البيضاء من المستر روبرت ميسون Robert Misson المستشار بالسفارة البلجيكية والذي حصل عليها بدوره خلال لقاء له مع السيد عبدالحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ وعضو المجلس الإستشاري للملك، والتي تتلخص في الآتي:

١ ـ أن الملك كان خلال لقاء الشيخ العبَّار به في اليونان في شهر أغسطس مهموماً جداً بسبب المنشور السرِّي الذي سبَّ آل الشلحي والملك، وأن الملك متقدم في السن ومجهد ويريد الإبتعاد عن كل شيء.

٢ ـ أن الملك إقترح أن يتنازل عن العرش للمجلس الإستشاري ومن ثمَّ يصبح ولي العهد ملكا. وكبديل غامض، اقترح الملك مجلس وصاية على العرش برئاسة أكبر رؤساء الوزارة سناً (ومن المحتمل أن يكون المقصود حسين مازق).

٣ ـ طلب العبَّار من الملك التوقف عن التفكير بهذه الطريقة وطلب منه العودة إلى البلاد.

الملفت للنظر أن المستر بليك علَّق على هذه المعلومات التي نقلها إلى الوزارة بعبارة:

"على الرغم من أن المعلومات التي تصل السفارة عادة عن طريق المستر ميسون كانت تعامل بحذر في الماضي، إلا أنه في هذ الحالة فإن المعلومات التي أفادنا بها بشأن لقائه مع الشيخ العبَّار تتوافق بشكل كبير مع المعلومات التي جمعتها المخابرات CAS والسفارة حول نفس الموضوع."

ما هو هذا الموضوع الذي يتحدَّث عنه المستر بليك ويجري جمع المعلومات بشأنه؟ الواضح من السياق أنَّه المنشور السرِّي وردود الفعل التي أحدثها لدى الملك وعلى خططه بالنسبة للعودة للبلاد.

■ أما الإشارة الثالثة لموضوع المنشور فقد وردت في البرقية السرية رقم (٢٠٨١) المؤرخة في ١٩٦٩/٨/٣٠ والتي بعث بها المستر بليك إلى وزير الخارجية، والتي نقل بموجبها مضمون ما دار بينه وبين السكرتير الأول بالسفارة البريطانية المستر قولدنج Goulding صباح ذلك اليوم، والذي يتلخص في الآتي:

١ ـ إلتقى المستر جولدنج في اليوم السابق مع وزير الإعلام أحمد الصالحين الهوني بناء على مبادرة من الأخير.

٢ ـ أبلغ الهوني المستر جولدنج أن نية الملك في التنازل عن العرش أخذت تكتسي مع كل يوم جدِّية وخطورة.

أحمد الصالحين الهوني وزير "الاعلام الأسبق" مع الملك

٣ ـ أن الهوني مع وزيرين أخرين هما القعود (المالية) وليأس (الزراعة) كانوا ينوون مفاتحة رئيس الوزراء (ونيس القذافي) في هذا الموضوع في أعقاب إجتماع مجلس الوزراء، وكانوا يريدون أن يطلبوا منه التوجّه إلى تركيا لمقابلة الملك ومناشدته بعدم التنازل عن العرش، غير أن الذي حدث أن سكرتير رئيس الوزراء أخطر المجلس خلال إنعقاد إجتماعه بأن الملك استدعى رئيسي مجلس الشيوخ والنواب (عبدالحميد العبار ومفتاح عريقيب) للتشاور معهم في تركيا، ومن ثم فقد قام الهوني بطرح الموضوع على المجلس خلال الإجتماع، ووجد تأييداً من عدد من الوزراء الذين طلبوا من رئيس الوزراء الذهاب إلى تركيا والسعي لإقناع الملك بالعدول عن نيّته في التنازل عن العرش.

٤ ـ أفاد الهوني بأن ونيس القذافي أشار إلى أنه سبق له أن طلب مقابلة الملك غير أن طلبه قوبل بالرفض، وقد علق الهوني بأن طلب المقابلة ليس هو الأسلوب المناسب للتعامل مع الموضوع.

٥ ـ إقترح الهوني أن يقوم السفير البريطاني الجديدفي تركيا المستر ساريل Sarell، والذي كان من قبل في ليبيا ويحظي بصداقة الملك وثقته، بخطوة في هذا الصدد.

وقد تضمّنت برقية المستر بليك إشارة إلى وجهات النظر التي نقلها إلى السكرتير الأول في السفارة البريطانية إستجابة لطلب الأخير، والتي كان من بينها:

١ ـ إن نمط التطورات (التي حصلت مؤخراً) يتطابق بشكل كبير مع سلوك الملك في الماضي، عندما يكون غير راض بشأن ما يعتبره فشل الحكومة في القيام بواجباتها بالنسبة للقضايا الأساسية، كما حدث في إضطرابات عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧، أو من أجل حماية الأسرة المالكة ضد أي حملة تشويه لسمعتها.

٢ ـ أشار القائم بالأعمال (بليك) إلى حقيقة المنشورات السرية التي وزعت أخيراً التي هاجمت آل الشلحي وسببت للملك إستياءً تناولت أيضاً الملك بشكل مباشر.

٣ ـ إن سلوك الملك بهذه الكيفية (بالتهديد بالتنازل عن العرش...) في هذه المرة ينسجم مع سلوكه ورد فعله في المرات المشابهة في السابق، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تجد البلاد نفسها في أزمة دستورية مرة أخرى.

■ أما الإشارة الرابعة لموضوع هذا المنشور فقد وردت في البرقية السرية رقم (٥٩٤٣) المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٣ (بعد وقوع الإنقلاب) والمرسلة من السفير الأمريكي بانقرا المستر هاندلي Handley وقد نقل السفير في برقيته تقريراً عما دار بينه وبين السفير الليبي في تركيا الدكتور أحمد البشتي.

وقد كان مما جاء في تلك البرقية منسوباً إلى السفير البشتي:

"ظل الملك ادريس على إمتداد السنوات منذ عام ١٩٥٦ يفكّر في التنازل عن الحكم.. وقد فكر الملك ادريس مؤخراً بجدية في هذا الموضوع... لقد أحس الملك ادريس بطعنة كبيرة بسبب منشور سرّي جرى توزيعه في ليبيا مؤخراً هاجمه وهاجم مجموعة الشلحي معه بشدة".

الخلاصة

ـ كما سبق أن أسلفنا فإن القذافي ـ رغم إدعاءاته الكثيرة ـ فإنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى هذا المنشور ولم يدّع أي دور بشأنه.

ـ وكما سبق أن رأينا فإن هذا المنشور لايمكن أن يكون من عمل الشلحي ومجموعته، ذلك أنه المتضرر الأكبر منه.

ـ وتأسيساً على ذلك وفي ضوء...

■ لغة المنشور ومحتواه،

■ توقيته ودائرة توزيعه وإنتشاره،

■ فشل أجهزة الأمن في التعرّف على "الجناة"،

■ النتائج الخطيرة التي ترتبت عليه،

■ وفي ضوء إهتمام الدوائر الأمريكية الزائد بهذا المنشور ورصدها للنتائج التي ترتبت عليه، وبخاصة فيما يتعلّق برد فعل الملك ادريس وقراره بتأجيل موعد عودته إلى البلاد إلى ما بعد شهر أغسطس/آب ١٩٦٩ (باعتبار أن مسألة وجود الملك في البلاد قضية حيوية بالنسبة لنجاح أو فشل أي محاولة إنقلابية).

فإننا لا نملك إلا الخلوص إلى نتيجة واحدة مفادها أن هـ■

السيد ونيس القذافي

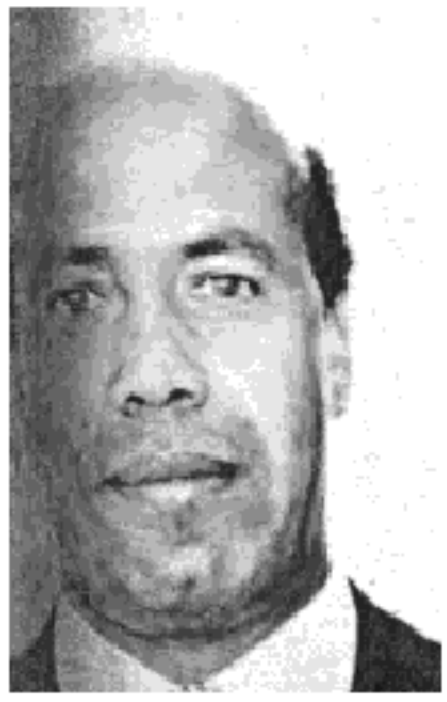

د. أحمد البشتي

السيد عبدالكريم ليّاس

السيد الهادي القعود

البعد الرابع

عندما يعيش الوطن في داخلك، يبقى طعمه متوغلا
عبر كل ما تحسه أو تتحسسه، وعندما تحتكر ليبيا الحيز الأكبر من تفكيرك
وعواطفك، تتذوق كل شيء حولك بطعمها ورائحتها وذكرياتها.

مع بعدي الزمان والمكان يعطي بعد الذات اللمسة الواقعية للعمل الفني،
وحينما يتدخل البعد الرابع، تحدث ثورة بشكل ما.

الوطن.. لا ينمو أبدا داخل أوعية اليأس والإستسلام . ففي الوطن تتفجر دائما شرايين النبل والطهر والعطاء. كان الجيل الذي تعلمنا منه تهجية كلمة الوطن يزرع في داخله الكبرياء والوفاء، وظل عبر تجربته الخصبة يبرهن علي أن التسامح هو بذرة الحرية والنماء. كما كانت له مقدرة عظيمة علي تشرب الإضاءات... وبهذا إزدادت في داخل أجياله مساحة العشق للنضال والفداء. وتحكي الذكريات المقطوفة من الذاكرة الدانية والقاصية صمود سنوات الصراع وتمترس إراداتهم علي إمتداد عهود المقاومة. كانوا رجال زمن الفاقة والقهر كما كانوا رجال عهد اليسر. وبقدر ما كانوا يؤمنون أن التاريخ لا يمكن إبتساره ، ظلوا كذلك فرسان عهد الرخاء الذين أسرتهم مقولة غاندي "الضحية هو الطاغية الوحيد الذي أخشاه." ورغم إكتظاظ ذاكرتهم التاريخية بذكريات الإعتقال والحصار والإبادة الجماعية إلا أن عزائمهم كانت أصلب من بطش الطغاة لأن في أعماقهم تتناسل مفردات صيحة نابليون "المستحيل كلمة لا توجد إلا في قاموس الحمقي." ظل الجهاد عندهم فريضة واجبة الأداء. وعندما جاء زمن إستراحة البندقية شدوا أصابعهم علي زناد زمن توزيع الغنائم ليتصدوا لمؤامرات عصر ترويض الشعوب، فرفضوا أن تكون حقوقهم كحق السمكة في أن تمارس حريتها داخل الحوض. إستحق ذلك الجيل أن يكون الوارث الطبيعي للأرض الطيبة ، جيل الشوامخ المسكون بإشتهاء المستحيل .كانوا ينتظرون ساعة الحرية بعطش نبتة برية.. تطلعا لبناء الغد ووفاءا للشيخ الشهيد وفقهة الرفاق فرسان الزمن الغيداق.

ظل الوطن يفتح عروقه للدماء الجديدة .فبارك الله مواسم عطائهم ، وفاضت أحشاء الأرض الطيبة واعدة بالرخاء لفروع تلك الجنور الأبية الشامخة. وتواردت الأجيال. فمن صلب كل جيل يولد جيل متعدد الإرادات والعزائم.

ولكن شوكة الظلمة الجنوني للإستعباد والقهر إستطاع أن يغتال جنوة الأمل في عيون الوطن . هبرت ساعتها كل أمالنا لنصبح فريسة خائرة القوي لتفتك بنا أزمنة الشعارات والوعود الكاذبة.

أغسطس الإمبراطور وصل للسلطة لبراعته في فنون الخيانة والغدر وسفك الدماء . كان يزعم دائما أنه من الأصل المقدس لفينوس. اخيليوس إبن تيتيس كان يقدم الأضاحي من أجساد البشر الأحياء ، لم يراع حرمة الموت حينما مثل بجثة فيكتور بطل طروادة ، حينما ربطه في عربته وظل يطوف به أسوار المدينة نصف الميتة . السفاح كاليجولا كانت متعته أن يبقي من المساجين طعاما لأسوده. المعتوه كاراكالا قتل أخاه لأنه يفضله في التقوي وفي تمسكه بقيم الفضيلة . الطاغية جوفينال كان يطلب من أهالي روما إذا ما قرر أحدهم الخروج ليلا فعليه أن يكتب وصيته لأنه حتما لن يعود لأهله حيا . قرر نيرون حرق روما ليستمتع برؤية اللهيب الذي كان يأكل الأحجار والبشر من أجل أن ينسج أبياتا من الشعر تبقي بعده قد تخلده معانيها وفصولها .

من رحم سبتمبر برزوا جميعا في جينة ورثت لها كل وحشية أباطرة الشر بإجرامهم ومجونهم، لتتجرع أجيالنا معها مرارة القهر والغبن ..عاشرتنا بعدها الهموم وتسطي في عالمنا تنوين الضمائر الشريرة .. واختفت من عيون أجيالنا جزر الأمل ، وانسدت في عالمنا فوهة الضوء ، وأصبحنا نردد ببلاهة نشيد أمل دنقل "قد ألفنا الظلم مشجوذ المناجل"، وأصبحت حريتنا كحرية الجرذان التي تصطاد طعامها خلسة، وتملكتنا الإيديوفوبيا ..وبقت طاحونة القمع تدور علي أجسادنا وتطلعاتنا ورؤانا . لقد تمزق وجودنا بما يحمله من نوازع وأصوات وأماني. وحينما تلاقح في داخلنا الغبن والقهر والرعب أضحت أجيالنا مسكونة برهاب مركب من المستقبل . امتدت كارثة سبتمبر مدمرة محاصيل تراثنا الأخلاقي والمعرفي. وحينما أضحي واقعنا معجونا باليأس والإستسلام تعمق الجبن في أعماقنا حتي تركنا قيمنا وكبريائنا جيفة لفئران سبتمبر. وكل ما بقي لنا عيون مكحلة بذكريات موجعة. وأصبحنا كأوراق خرعة لا تملك إلا أن تتساقط. لم نتعظ علي إمتداد حقب القهر من بداية أخي بروميتوس ، فتسابقنا علي فتح "صندوق الباندورة" لتغمر أفقنا جميع الشرور فأنسانا جورها الأمل القابع في قاع الصندوق.

لقد جاء سيل سبتمبر وادي أمننا وأفاق حياتنا فلم تعد اجيالنا تقاتل حتي من أجل بقائها . ولم نحس بمفعول ذلك المخدر الفاتك في وريد عزائمنا، ولم نعد نقوي علي الشعور بخطورة تلك الدراكولية الجماعية التي تمتص دم الإباء في عروقنا .فبقت رؤانا مصفدة في أغلال واقعنا المزري.

ولما فاض مخزون المرارة في عالمنا كان لابد أن تنهض فينا "عزائم أجدادنا لأنه من الممكن دائما إستخراج النار من حجر الصوان. بصرنا ساعتها ومضات الأمل في شقوق واقعنا، فأرغمت صيحتنا نداء الإسكندر الأكبر "الأمل إن فقدته فقدت كل شيء" حملنا بعدها سرج الأمل لنغزو بها ليل القهر ، فأدركنا عندها سحر مأثورة بدوي الجبل " الظلم من طبع الجبان" . فصبر الحبر الشجاع تنشين مرحلة صمودنا . كما تواقتت عطاءاتنا النضالية مع هدير أصوات الرفض المتعطشة للإنعتاق لتعيد إلي شاشة حاضرنا صور الفداء والصمود.

وإن كنا لازلنا نحتضن الحلم في داخلنا، فإننا ندرك أن تمسكنا بشروط نضالنا سوف يرفع مهر حريتنا .ومهما تظافرت الغوائل فإن القلوب المجمورة علي حب الوطن تؤمن أن للحرية باب واحد لابد من طرقه. والطريق الصعب لا يخلو من الأهوال، فكلما تعثرت خطانا أفاقتنا حكمة الفيلسمم

وف الصيني تونفوشيسوس "ليس أعظم فخر لنا في ألا نسقط قط، وإنما في أن ننهض كلما سقطنا" .وعبر حلمنا في إنقاذ أرضنا الطيبة تظل أصداءكلمات محمود درويش تتصادي في ذاكرتنا ،

لو كان لي حاضر آخر ... لامتلكت مفاتيح أمسي
ولو كان أمسي معي ... لامتلكت غدي كله

■

أحمد رفيق الشابي

ساعة الصفر لانقلاب سبتمبر؟

متى وكيف جرى تحديدها ؟

ومن هي الجهة التي قامت بتحديدها فعلا ؟

ملف من إعداد: أحمد العالم ومحمد عبدالقادر

لا يحاول هذا الملف أن ينكر وجود تنظيم باسم "الضباط الوحدويين الأحرار"، وأن المدعو الملازم أول معمر القذافي كان على رأس ذلك التنظيم، وأن هذا التنظيم ضمّ عددا من الضباط الوطنيين الجسورين الذين كانوا يتصوّرون أنهم بإنضمامهم إلى هذا التنظيم وتحرّكهم ليلة الأول من سبتمبر٩٦٩ ام إنما كانوا بذلك يخدمون قضية بلادهم وأمّتهم. كما لا يهتم هذا الملف كثيرا بمدى صدق الروايات المتعدّدة والمتناقضة التي وردت على لسان القذافي ورفاقه، من بقي منهم معه أو من تركه، لقصة تحرّكهم في تلك الليلة.

ولكنه يخلص إلى قناعة مؤدّاها وجود "جهة ما" هي التي قامت بأغلب التحضيرات التي أدّت إلى نجاح الانقلاب وإنها هي التي كانت تراقب عن كثب حركة الأطراف الأخرى التي كانت تتحرك على الساحة الليبية وأنها هي التي وضعت خطة التحرّك للإجهاز على ما بقي من النظام الملكي، وهي التي حدّدت الأهداف المناطة بتنظيم الضباط الوحدويين الأحرار وبغيره من المجموعات الأخرى التي شاركت في الانقلاب، بل أنها هي التي قامت بتحديد ساعة الصفر لتنفيذ الانقلاب.

يمكن القول بأن "الثورة" هي حالة عفوية تظهر بغتة وفجأة ودون تحضير مبرمج مسبق، حتى وإن كانت نتاج تفاعل جملة من العوامل والاسباب الممتدة عبر الزمان والمكان، إن الثورة حالة ممتدة شاملة وليست فعلا أو عملا محصورا.. ومن ثم فلا يوجد في الثورة "ساعة الصفر" أو "ساعة تحرك" أو "لحظة انطلاق".

في الانقلابات، والانقلابات العسكرية بالذات، ولأنها أشبه بالعمل التآمري وأقرب إلى المؤامرة، فإن تحديد "ساعة الصفر" أو "ساعة التحرك" أو "لحظة الانطلاق" نحو البدء في تنفيذ العمل التآمري/الانقلاب والإطاحة بالنظام القائم هي أمر بالغ الأهمية والخطورة إذ يتوقف على حسن أختيارها وتحديدها والالتزام بها من قبل كافة العناصر والاطراف المشاركة في تنفيذ العمل الانقلابي، نجاح ذلك العمل في تحقيق هدفه الاساسي وهو الاستيلاء على السلطة بعد الاطاحة بالنظام القائم.

●●●

بالعودة إلى إنقلاب الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩م فإنه لا يوجد أدنى شك حول سرعة نجاح الانقلابيين في إزاحة النظام الملكي وفي الاستيلاء على السلطة في البلاد خلال أيام قلائل وبدون مقاومة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى مجموعة من العوامل والاسباب لا يهمنا منها في هذا الملف سوى "حسن اختيار ساعة الصفر"، وساعة التحرك والانطلاق.

فلقد جرى أختيار تلك "الساعة"..

■ لتصادف لحظة كانت الترتيبات فيها قد استكملت من قبل جهات معينة عديدة لتفكيك مفاصل النظام الملكي وحرمانه من أي قدرة على المقاومة والدفاع عن نفسه..

- فالملك غائب عن البلاد منذ ثلاثة أشهر تقريبا وهو يهنئ بالاستقالة والتنازل عن العرش.
- والتنقلات قد جرت لتشمل مواقع مختلف القيادات العسكرية والامنية (الجيش والشرطة والقوة المتحركة)، ومختلف مواقع تمركز قواتها. بل شمل الأمر حتى سحب "إبر الاطلاق" من المدافع ومختلف الآليات والاسلحة لتشلها عن الحركة.

■ وفضلا عن ذلك فقد جرى مساء يوم ١٩٦٩/٨/٣١م إلغاء حالة التأهب التي كانت معلنة منذ مدة في معسكرات ومواقع تمركز تلك القوات.

■ ولتسبق بأيام قلائل "ساعة صفر" أخرى يعتقد أنها قد حددت في الخامس من سبتمبر موعدا لانقلاب أخر يقوده العقيد عبدالعزيز الشلحي، ولم تكن هذه الترتيبات التي تمت وجرى بموجبها تفكيك مفاصل النظام الملكي إلا خدمة له ومن أجل ضمان نجاحه.

فمن هو الذي قام بتحديد "ساعة الصفر" لانقلاب سبتمبر على هذا النحو القاطع الحاسم؟!

يفترض أن انقلابيي سبتمبر هم الذين قاموا بتحديدها والقذافي لا يفتر عن الزعم بأنه هو الذي قام بتحديد تلك الساعة..

ولكن كما أشرنا فإن تحديد ساعة الصفر على هذا النحو البارع الدقيق يفترض توفر إحاطة غير عادية من قبل من حددها لمجريات الأمور في البلاد، وهو الأمر الذي تناقضه كافة الشواهد.. بل إن القذافي يعترف بنفسه أنه لا يملك مثل هذه الدراية حيث قال وبالحرف الواحد: "عشنا عشر سنوات في خطر ولم يكن عندنا مخابرات عامة ولا مباحث ولا أحد يتجسس لنا.. حتى حركة الضباط الاحرار في مصر كانت لها لجنة اسمها "لجنة الامن".. ونحن لم نعمل هذه الاجهزة الخاصة.."

كما أن الشواهد تدل على أن القذافي وجماعته لم يكونوا على إلمام حتى بأبسط المعلومات والتطورات السياسية التي يفترض أنها تعني حركتهم ونشاطهم، وليس أدل على ذلك من أنهم لم يكونوا على علم مسبق بموعد الحفلة الغنائية التي كانت أم كلثوم تزمع أدائها يوم ١٩٦٩/٣/١٢م الأمر الذي أضطرهم في اللحظة الأخيرة - وفقا لأقوالهم - إلى تأجيل الموعد الاول لانقلابهم الذي كان محددا له مساء ذلك اليوم.

إذن، هل هناك جهة أخرى تولت تحديد "ساعة الصفر" لانقلاب سبتمبر؟! وهي التي قامت بابلاغ القذافي بها، وتحديدا في طرابلس مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م، ولم يتجاوز دور القذافي إزاءها سوى النقل لبقية زملائه مدعيا بأنه هو الذي قام بتحديدها؟

ذلك ما سيحاول هذا الملف الإجابة عليه معتمدين في ذلك على مصادر الانقلابيين ذاتها، وعلى الأخص أقوال وأحاديث القذافي بنفسه ومنها:

- قصة "الثورة" كما رواها القذافي المنشورة بالجزء الأول من "ثورة الشعب العربي، من أقوال القذافي" الصادر عن وزارة الأعلام - ١٩٧٢م.
- كتاب "رئيسي إبني" تأليف فريدريك موسكات (مؤسسة أدم للنشر والتوزيع - مالطا) الترجمة العربية.
- "القذافي رسول الصحراء" تأليف ميريلا بيانكو (نشر دار الشورى - بيروت /لبنان) الترجمة العربية.
- "ثورة أول سبتمبر كما يرويها أحد قادتها" (الرائد عمر المحيشي) من كتاب "القذافي حدث الأمة العربية" تأليف صبري أبو المجد - مركز الدراسات الصحفية - بمؤسسة دار التعاون والنشر - القاهرة - ١٩٧٧م.
- الرائد عبدالمنعم الهوني يتذكر - مجلة الوسط اللندنية، سبتمبر ١٩٧٥م (الاعداد ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩)
- "السجل القومي" الذي يحتوي صحف وأحاديث القذافي.
- صحف الفجر الجديد والاسبوع السياسي التي تصدر عن النظام الانقلابي.

●●●

تتلخص "قصة الثورة" كما رواها القذافي على النحو التالي:

المستر ديفيد ديوسوم

المستر جيمس ج. بليك

■ تأسست الحركة في الخمسينات (عام ١٩٥٩)، وتكوّنت أول لجنة قيادية منذ كان القذافي وزملاؤه طلبة في المدارس الثانوية وفي مدينة سبها بالذات. (الحلقة الأولى)

■ دخل القذافي الكلية العسكرية في بنغازي في أكتوبر من عام ١٩٦٣، (وتخرّج منها في أغسطس من عام ١٩٦٥م). وفي عام ١٩٦٤م أعيد تنظيم الحركة حيث تكوّنت "اللجنة المركزية" من العسكريين فقط (الضباط الوحدويون الاحرار)، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها على شاطيء طلميثة (بالقرب من مدينة بنغازي) في ذلك العام (الحلقة الثانية).

■ توالت اجتماعات اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الاحرار والتي أصبحت فيما بعد "مجلس قيادة الثورة". وكانت الاوامر تقضي في بعض تلك الاجتماعات أن يحضر كل أعضاء اللجنة المركزية ولا يجوز أن يتغيّب أيا منهم وإلا أعتبر الاجتماع باطلا. (الحلقة الثالثة).

■ في بعض الاحيان كانت الاجتماعات ـ اللجنة المركزية ـ تتم بالعدد المتيّسر، وكان هناك حرص على أن يكون كل العدد جاهزا.. (القذافي يوم ١٩٧٤/٨/٣١م. الجزء السادس من السجل القومي صفحة ٦٧).

■ حدّد "للثورة" عدة مواعيد هي:

ـ ١٢ مارس ١٩٦٩ م. ثم تأجّل إلى ٢٤ منه، ثم إلى خمسة شهور أخرى (الحلقة ٦).

ـ في يوم ١٢ أغسطس ١٩٦٩م تقرّر تفجير "الثورة" في اليوم التالي أي ١٩٦٩/٨/١٣م أثناء "مؤتمر عسكري كبير" قرّرت قيادة الجيش عقده ليتمكّن العقيد عبدالعزيز الشلحي خلاله من شرح مزايا وأهمية مشروع الدفاع الجوي الذي كانت الحكومة قد تعاقدت عليه مع بريطانيا خلال العام ١٩٦٨م.

ـ قبل أن ينفضّ المجتمعون من "الضباط الاحرار" من اجتماعهم الذي كانوا قرروا خلاله القيام "بالثورة" في اليوم التالي (١٩٦٩/٨/١٣م) قرّروا إلغاء هذا الموعد دون الاتفاق على موعد بديل (الحلقة ١٢).

ـ في الثامن والعشرين من شهر أغسطس ١٩٦٩م سافر القذافي فجأة إلى طرابلس حيث وصلها مساءً ولم ير أحدا من زملائه إلا في اليوم التالي عندما أبلغهم إن موعد الانقلاب سيكون الاول من سبتمبر (السجل القومي المجلدات ٦، ٨، ٩).

ماذا حدث في كل مرة من هذه المرات، وفي كل موعد من هذه المواعيد؟

كيف تم تحديد موعد تفجير "الثورة" ثم كيف جرى إلغاؤه ؟ ولماذا؟

هل كانت المواعيد التي سبقت الأول من سبتمبر "جدّية".. أم كانت مجرّد "اختبار" و"إلهاء" للقذافي وجماعته من قبل الجهة التي حدّدتها؟!

المستر دونالد سنوك

الموعد الأول: ١٢ مارس ١٩٦٩م

تتلخص جملة الروايات المتعلقة بهذا الموعد، والمنسوبة جميعها للقذافي، في الآتي:

■ في مطلع عام ١٩٦٩م أخذ القذافي أول إجازة سنوية له منذ التحاقه بالجيش مدّتها (٤٥) يوما.

■ في نهاية شهر يناير أصدر القذافي أمرا انذاريا (من أربعة أسطر) بعث به إلى عبدالسلام جلود في طرابلس لكي يبلغه إلى جميع الضباط الوحدويين الأحرار ليعرفوا مدى قوة حركتهم وامكانية سيطرتها على جميع فروع القوات المسلحة.

■ عقدت اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الاحرار اجتماعا بمعسكر أمرية طرابلس بمناسبة امتحانات ترقية الضباط، وقرّرت اللجنة بعد استعراض الموقف، تفجير "الثورة" في الشهر القادم (أي أن الاجتماع عقد في شهر فبراير).

■ عقد (القذافي) العديد من الاجتماعات الموسعة التي ضمت الكثير من الضباط من خارج اللجنة المركزية ومختلف الرتب. عقدت أكثر الاجتماعات في منزل عبدالسلام جلود بزاوية الدهماني في طرابلس ومنزل امحمد المقريف ببنغازي.

■ تأكد (القذافي) بنفسه من قوة كل تشكيل في كل وحدة من وحدات الجيش واجتمع مع ضباط كل كتيبة على انفراد.

ثم يذكر القذافي وبإبهام متعمّد:

"وحددنا يوم ١٢ مارس موعدا للقيام بـ "العمل العظيم" دون أن يبيّن من هم الذين قاموا بتحديد ذلك اليوم"..

"ولكننا اكتشفنا أنه في هذه الليلة ستقام حفلة تحييها المطربة المصرية أم كلثوم.. ولأسباب أخلاقية استبعدنا مداهمتهم في السهرة.."

ولم يذكر القذافي أنه جرى تحديد موعد أخر بديل.

الرائد عبدالمنعم الهوني يورد رواية أخرى للأحداث المتعلقة بهذا الموعد على النحو التالي (العدد ١٨٧ من مجلة "الوسط" الصادر في ١٩٩٥/٨/٢٨م):

"قبل ١٢ مارس ١٩٦٩ بثلاثة أسابيع اجتمعنا في بنغازي وحصرنا امكانياتنا العددية وانتشار ضباط التنظيم في الوحدات فتأكد أن تنظيم الضباط الأحرار بات موجودا في كل وحدات الجيش الليبي وفي كل الأسلحة.. وشعرنا بأن باستطاعتنا تحريك القوات المسلحة والسيطرة على البلد.."

أما عن الكيفية التي جرى بها إلغاء ذلك الموعد (١٢/مارس/١٩٦٩م) فيقول الهوني:

"عقد اجتماع في أوائل مارس ١٩٦٩ وكان معمر هو من دعا إليه بغرض حصر عناصر التنظيم وتدارس أوضاعه وسبل انتشار هذه

العناصر في مختلف وحدات الجيش ومدى القدرة على تحريكها، وجُهت الدعوة إلى الضباط الأعضاء في المنطقة الشرقية والتقينا في منطقة خارج بنغازي"الهواري".. في ذلك اليوم تأخر معمّر عن الحضور وحتى اللحظة لا نعرف السبب، وكان الاجتماع مقررا عند الصباح وامتد حتى الثالثة بعد الظهر ولم يحضر القذافي فأرسلنا مختار القروي ليأتينا بسندويتشات كي نأكل ونستأنف البحث، وحضر القذافي لاحقا"..

ويمضي الهوني في سرده لوقائع ذلك الاجتماع:

"بخلاصة الاجتماع ظهرت حماسة عالية لدى الضباط، كان لدى الكثيرين وأنا منهم شعور بأن علينا التحرّك سريعا، وأن أفضل وقت لذلك هو خلال وجود الملك في بنغازي حيث كان مقرّرا أن يصل إليها في ١٢ مارس، ورأي معظم الضباط أن يتم التحرك في ذلك الموعد للقبض عليه وإرغامه على التنازل شخصيا عن العرش"

"حين حضر معمر مع مصطفى الخروبي الذي ذهب وجاء به، اقنع الحاضرين بألا داعي للتحرك بسرعة.. قد يكون مصطفى اقنع معمر بأن وجود الملك قد يتسبب لنا في مشاكل مع بعض القبائل المؤيدة له في بنغازي إذا تعرّضنا له، وشدّد معمر على أن تكون الحركة عسكرية بيضاء لا يراق فيها دم ليبي واحد، وقال إن حرّاس الملك على الاقل سيقاومون وربما وقعت صدامات في بنغازي.."

ويخلص الهوني إلى القول:

"اقتنعنا بهذا المنطق واتفقنا على إرجاء الموعد من ١٢ مارس إلى تاريخ لاحق يحدد فيما بعد.."

أما الرائد عمر المحيشي فلم يشر في روايته الخاصة لقصة الانقلاب إلى هذا الموعد لا من قريب ولا من بعيد، أو أنه جرى الاتفاق عليه كموعد محتمل للانقلاب.

وتجدر الاشارة إلى أن الفترة التي أخذ فيها القذافي اجازته الطويلة (مع بداية شهر يناير ١٩٦٩م) لأول مرة منذ التحاقه بالجيش تتزامن مع الفترة التي قام خلالها السفير الامريكي نيوسوم برحلته الصحراوية الأخيرة إلى الجنوب الليبي (قبل أن يترك منصبه في يونية ١٩٦٩)، وهي الرحلة التي روّجت بعض المصادر الامريكية (الصحفي الامريكي جون كوولي) أنه التقى خلالها بالقذافي.

الموعد الثاني: يوم ٢٤ مارس ١٩٦٩م

تتلخص رواية القذافي حول هذا الموعد في الاتي:

- بعد أيام قليلة من قرار تأجيل موعد قيام الانقلاب في ١٢ مارس اتصل الملازم "مفتاح علي السبيع القذافي" بالملازم "امحمد المقريف" وطلب منه حضور القذافي إلى طرابلس بسبب ما طرأ على الموقف من أحداث مريبة.
- تبيّن للقذافي لدى وصوله إلى طرابلس يوم ١٨ مارس أن العقيد الشلحي قد أصدر عدة أوامر تتعلق بنقل وحدات من المدرعات إلى معسكر باب العزيزية بعد تسليحها بالذخيرة الحيّة، كما تم نقل جميع الآليات من وحدات طرابلس إلى بنغازي، وأن العقداء الشلحي وعون ارحومة وأعوانهما يطوفون الشوارع بسيارات مدنية وأن العقيد الركن حسونة عاشور ينام في مخازن الذخيرة مع بعض أعوانه.
- يوم ١٨ مارس تم اجتماع في بيت خيري خالد في طرابلس (لم يذكر القذافي هوية الحاضرين) حيث اتصل به بعض الضباط الوحدويين الأحرار خفية وتقرر أن تفجّر الثورة يوم الأحد التالي أي ٢٤ مارس.
- عاد القذافي إلى بنغازي وكان الخويلدي في انتظاره، وبينما كان القذافي ورفاقه يعدّون العدّة (؟) وصلتهم الانباء بانتقال الملك ادريس المفاجيء من طرابلس إلى طبرق، الأمر الذي أحدث ارتباكا غير متوقّع لأن الخطة وضعت على أساس وجوده وولي عهده في طرابلس.
- فكّر القذافي في مهاجمة الملك في مدينة اجدابيا، ولكنه عدل عن هذه الفكرة خشية وقوع ضحايا في الحرس الملكي، وفي ٢٤ مارس تحرّك ضباط حامية مصراته حسب الخطة (؟!)، وكتب الملازم يوسف الدبري وصيته المشهورة (؟!) ولكن في نهاية الأمر تقرّر تأجيل "الثورة" إلى أجل غير مسمى(!!).

وتجدر الاشارة إلى أن القذافي ذكر في مناسبات عديدة أن "أمرا بالقبض عليه" من قبل قيادة الجيش صدر يوم ١٥ مارس ١٩٦٩م، ولكنه لم ينفّذ، وقد تضاربت الآراء حول تفسير سبب عدم تنفيذ ذلك الأمر.

أما الرائد عبدالمنعم الهوني فلا يشير في روايته إلى هذا التاريخ (٢٣ مارس) إطلاقا على أنه أحد المواعيد التي حدّدت لتنفيذ الانقلاب، في حين تكلّم عن مواعيد واجتماعات أخرى لم يتطرّق إليها القذافي.

ذكر الهوني فيما نقلته عنه مجلة "الوسط" اللندنية:

"رجعت في الأسبوع الأول من مايو/أيار (من مصر) فقالوا هناك اجتماع.. عقد الاجتماع في سرت.. طرحت فكرة القيام بحركة عسكرية في ٢٢ يونية/حزيران، وكلفت الذهاب إلى طرابلس والاجتماع بالضباط الوحدويين الأحرار في الكتائب المرابطة هناك.. ظهر اتجاه إلى التمهّل وإرجاء الموعد شهرا أو أكثر لاعطاء الجهات التي تحاول أن ترصد خطواتنا الانطباع أننا لا ننوي التحرّك على الأقل في تلك الفترة.."

"سرنا في عملية التمويه هذه، وفي حدود ٢٢ ـ ٢٣ يولية/ تموز دعي إلى اجتماع لم أحضره أنا بسبب مرضي ووجودي في طرابلس، في هذا الاجتماع اتفق على ضرورة القيام بحركة عسكرية في الشهر التالي من دون تحديد موعد دقيق، على أن يأتي معمر من بنغازي إلى طرابلس ليتشاور معنا، وفي ضوء ذلك تحدد "ساعة

معمر القذافي

عبدالسلام جلود

الصفر". وكان الرأي متفقا على ضرورة قلب النظام في أحد أيام أغسطس/آب قبل أن تتحرك جهة أخرى ونخسر نحن كل شيء".

ويقدّم الرائد عمر المحيشي رواية مختلفة للأحداث المتعلقة بهذا الموعد ملخصها:

■ في بداية يناير ١٩٦٩ عقد اجتماع في غرفة الرائد عوض حمزة بمعسكر "الهضبة الخضراء" حضره جميع أعضاء اللجنة المركزية عدا هوادي والخروبي والحميدي والمقريف.

■ حدّد في ذلك الاجتماع يوم ٢٣ مارس ١٩٦٩ لتنفيذ الحركة.

■ اشتد نشاط التنظيم خلال شهري فبراير ومارس ١٩٦٩م.

■ عارض بعض الضباط خلال أحد الاجتماعات الهامة (شهر فبراير) التي جرت في تلك الفترة، التنفيذ السريع للحركة، وأبدى القذافي ميلا لرأيهم.

■ فوجيء التنظيم بانتقال الملك ادريس إلى طبرق.. غير أنه رؤي الاستمرار في تنفيذ الحركة في موعدها المقرر (ليلة ٢٣-٢٤ مارس).

■ وصل الاشعار من وحدات الجيش في بنغازي بأن الحركة غير ممكنة نظرا لعجز ضباط الحركة في بنغازي عن السيطرة على الوحدات.. وقد جاء الاشعار في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٢٣ مارس بعد أن كان ضباط التنظيم في وحدات طرابلس على أهبة الاستعداد التام للتنفيذ.

■ لم يقتنع المحيشي بالمبرّرات التي قدمها القذافي عند لقائه به في بنغازي يوم ٢٥ مارس حول أسباب عدم تنفيذ الحركة في الموعد المقرر لها سابقا وهو ١٩٦٩/٣/٢٤م.

■ عارض كل من عبدالسلام جلود ومصطفى الخروبي مقترحا قدّمه المحيشي أثناء اجتماع عقد في الزاوية الغربية (بيت الملازم العربي عبدالحفيظ) بتنفيذ الحركة يوم ١٩٦٩/٦/٥م.

■ في أواخر يونية ١٩٦٩م أصبح وضع التنظيم أفضل بعد انضمام المقدّم موسى أحمد آمر الكتيبة الخامسة بدرنة (جرى تجنيده عن طريق أخيه الملازم مصطفى أحمد).

■ عقد التنظيم اجتماعا موسّعا في سرت (لم يحضره الهوني والخويلدي ونجم والمقريف) في أواخر شهر يونية/حزيران، كما حضره الملازم محمد الشلماني الذي لم يكن عضوا في لجنة الضباط الأحرار بل كان متّهما بأنه يتجسس على التنظيم لحساب العقيد الشلحي.

الموعد الثالث: يوم ١٣ أغسطس ١٩٦٩م

تتلخص رواية القذافي حول هذا الموعد الثالث لـ "ساعة الصفر" - كما وردت في الحلقة الثانية عشر من قصة الانقلاب - فيما يلي:

■ علم القذافي قبل أيام قليلة أن قيادة الجيش كانت تحضّر لعقد "مؤتمر عسكري كبير" في ١٩٦٩/٨/١٣م تحضره كافة القيادات الكبيرة ومعظم ضباط وحدات الجيش الليبي في بنغازي حيث لا يبقى في المعسكرات إلا ضباط الخفر. وكان هذا المؤتمر يهدف إلى تمكين العقيد عبدالعزيز الشلحي (مدير التدريب بالجيش) من شرح مزايا ومحاسن مشروع الدفاع الجوي الذي تعاقدت عليه ليبيا مع بريطانيا في عام ١٩٦٨م.

■ قرّر القذافي (لم يحدّد الكيفية التي تمّ بها اتخاذ ذلك القرار) في آخر لحظة أن "نقوم بمغامرة قد تكون هذ الضربة القاضية للحكم الملكي وهي أن نهاجم مكان المؤتمر في وضح النهار ونعتقل كل قادة الجيش الموجودين".

■ صار الاتفاق على هذا الإجراء (لا يذكر القذافي مع من؟) وصدرت الأوامر بذلك، ولكنها لم تصل كل الوحدات لضيق الوقت، ولعدم عقد أي اجتماعات للجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار قبل هذا القرار أو بعده بخصوص هذه العملية بالذات وعليه أصبحت أشبه بالمغامرة المحدودة أو قل الفردية.

■ عقد اجتماع في الليلة السابقة للمؤتمر في منزل امحمد المقريف في بنغازي، ووضعت الخطة للسيطرة على الكلية العسكرية وعلى معسكر قاريونس ومن بعد مهاجمة المؤتمر في الضحى، كما تقرّر أن يتولى الملازم محمد نجم مهمّة السيطرة على الكلية من الداخل، حيث كان مكلّفا بخفارتها.

■ كان المجتمعون (القذافي وبعض الضباط) على اتصال في تلك الليلة ببقية أعضاء اللجنة المركزية في منطقة طرابلس، وبعد أن غادر نجم الاجتماع بعد منتصف الليل على أساس الاتفاق على تنفيذ الخطة الموضوعة رنّ جرس الهاتف، وكان المتحدث عبدالمنعم الهوني من طرابلس الذي أخبرهم أن مجموعة الضباط في طرابلس سوف لن تكون قادرة على السيطرة علي وحدات طرابلس في وضح النهار وأن العملية سوف تكون انتحارية.

■ قرّر القذافي (ومن بقي حوله في ذلك الاجتماع) في اللحظة ما بعد الأخيرة تأجيل "الثورة"، ولم يتمكنّوا من ابلاغ محمد نجم بتأجيل العملية إلا في الصباح التالي(؟!).

وعلى الرغم من أن القذافي أرجع أسباب تأجيل هذا الموعد إلى مكالمة عبدالمنعم الهوني من طرابلس، إلا أن الهوني لم يشر إلى هذا الموضوع على الإطلاق خلال الحلقات الثلاث التي روى فيها جوانب من قصة الانقلاب.

أما الرائد عمر المحيشي فعلى الرغم من إشارته لهذا الموعد (١٣ أغسطس ١٩٦٩) إلا أنه لم يضف كثيرا بشأنه.. ومن الإشارات التي

مصطفى الخروبي

عبدالمنعم الهوني

وردت عنه في هذا الشأن:

- في بداية أغسطس ١٩٦٩م اتصل أحد الضباط الأحرار من بنغازي طالبا حضور أحد ضباط طرابلس بسرعة.
- كلف الخويلدي الحميدي بالذهاب إلى بنغازي حيث عاد منها وهو ينقل إلى ضباط طرابلس الاتفاق الذي تم في بنغازي حول مهاجمة المؤتمر العسكري الذي سينعقد يوم ١٣/٨/١٩٦٩م.
- لم يتمكّن ضباط طرابلس من عقد اجتماع لبحث هذا الموضوع، ولم تكن أسباب تعذّر عقد هذا الاجتماع واضحة.
- التقى المحيشي بالملازم خيري نوري خالد وفوجيء المحيشي أن الأخير على علم بكل شيء.. وكان مما ورد على لسان الملازم خيري.. "إن هذه المرّة ستكون أيضا مثل المرات السابقة".
- أن العملية لم تنفذ بسبب رفض محمد نجم لها وتجاوب الملازم مصطفى الخروبي والنقيب عبدالونيس محمود معه.

ملاحظات حول هذه المواعيد الثلاث

قبل أن نترك هذه المواعيد الثلاث التي حددت كـ "ساعة صفر" لتحرّك القذافي وجماعته، ثم جرى إلغاؤها لسبب من الأسباب، لا نملك إلا أن نسجل بشأنها الملاحظات التالية:

١ ـ أن تحديد الموعد في كل مرة من هذه المرات الثلاث يمكن إرجاعه وربطه بأحد اجتماعات اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار أو مجموعة منهم. أي أن موعد التحرك جرى تحديده في اجتماع من هذه الاجتماعات.

٢ ـ أن إلغاء الموعد في كل حالة من هذه الحالات كان يتدخل إما من القذافي نفسه أو من مصطفى الخروبي أو من عبدالمنعم الهوني منفردا أو من الهوني ومعه عبدالسلام جلود. وفي جميع الحالات.. فقد كان دور الخروبي بارزا في إلغاء وتأجيل المواعيد الثلاث. كما أرجع السبب في التأجيل إما إلى عدم وجود وقت كاف للتنفيذ أو بسبب الخوف من وقوع الكثير من الضحايا أثناء تنفيذ العملية.

٣ ـ أن المواعيد الثلاث جرى تحديدها بعد أخذ القذافي لإجازته الطويلة (٤٥يوما) وهي الاجازة التي تردّد بعض المصادر أن القذافي قابل خلالها السفير الامريكي نيوسوم أثناء أخر رحلاته الصحراوية في ليبيا قبل مغادرتها نهائيا في يونية من عام ١٩٦٩م.

٤ ـ اتسم سلوك وتحرّك القذافي وبعض الضباط معه خلال هذه المرات الثلاث باللامبالاة وعدم تقدير العواقب وبالارتباك، وبالتعامل مع "حدث الانقلاب" كما لو كان أمرا عاديا يمكن تحديده بأي طريقة، والتراجع عنه بكل سهولة وفي أي وقت. الأمر الذي أدّى إلى انسحاب عدد من الضباط من التنظيم (عبدالرحمن الصيد، عطية موسى الكاسح، والريفي على الشريف).

٥ ـ ظهر تباين واضح بين مواقف القذافي ومجموعة من الضباط ضمت الخروبي والهوني وجلود من جهة وبين مواقف بقية أعضاء اللجنة المركزية (المحيشي، المقريف، هوادي، حمزة، الخويلدي، القروي، أبوبكر يونس، ونجم) ومعهم بقية أعضاء التنظيم خلال هذه المواعيد الثلاث، وقد كان واضحا أن المجموعة الأولى كانت تتصرف من واقع معلومات غير متاحة للمجموعة الثانية. ولعل هذا هو الذي جعل المحيشي يعبّر عن وجود غموض حول عدم تمكّن أعضاء اللجنة المركزية في طرابلس من عقد اجتماع يتعلق بالموعد الثالث، كما جعله يتساءل في إحدى المرات ".. والله إذا كانت هذه ليست هي القيادة معناها الموضوع فيه غموض.."

إن هذه الملاحظات تدفع المتأمل في قصة هذا الانقلاب إلى وضع التساؤل الاتي:

هل كانت المواعيد الثلاث التي حدّدت لتنفيذ الانقلاب كـ "ساعة صفر" له غير حقيقية؟

أي ـ بمعنى أخر ـ أنه لم تكن هناك نية حقيقية في تنفيذ الانقلاب في أي من تلك المواعيد؟ وأنها لم تكن سوى للاختبار (بالنسبة للموعد الأول) أو للالهاء (بالنسبة للموعدين الأخيرين)؟

وأن الاختبار في الحالة الأولى جاء بطلب من الجهة راعية الانقلاب أثناء اللقاء الصحراوي الشهير. أما الإلهاء فقد قام به القذافي من عنده في مواجهة الضغوط التي مارسها عليه بقية أعضاء التنظيم، بضرورة الإسراع بالتحرّك وبخاصة بعد التأجيل الأول (عدا مجموعة الخروبي والهوني وجلود) التي كانت تعلم حقيقة الأمر إما تجريبا أو إلهاء وساعدت القذافي في الحالتين أمام حيرة واستغراب زملائهم.

إننا نطرح التساؤل السالف بسبب ما طرأ على موقف هؤلاء الأربعة من تبدّل جذري إزاء الموعد الرابع الذي جرى تحديده كـ "ساعة صفر" لانقلابهم وتحرّكهم..

ـ فعلى الرغم أن الموعد جرى تحديده (سواء من القذافي أو من جهة أخرى) بسرعة وارتجال (يوم ٢٨/٨/١٩٦٩م) أي قبل ساعة الصفر بثلاثة أيام فقط ودون أخذ رأي أحد منهم، ودون أن يعقدوا اجتماعا بشأنه.

ـ وعلى الرغم من أن التنظيم كان في أسوأ أحواله، وأضعف مما كان عليه في مارس السابق، إلا أن حماسا مفاجئا، وروحا جديدة استبدّت بهؤلاء الأربعة (مع استثناء مؤقت عند جلود) وجعلتهم يُسقطون كل تحفظاتهم وينطلقون بكل همة لتنفيذ حركتهم في "ساعة الصفر" التي حدّدت لها..

بويكر يونس

امحمد المقريف

ماهي دواعي هذه الروح الجديدة؟ وهذه الثقة؟ أهي الاطمئنان إلى أن تحديد الموعد جاء هذه المرة من "الجهة الراعية" وصاحبة القرار وأنه هذه المرة ليس لمجرّد "الاختبار"(؟!).

الموعد الرابع: ليلة الأول من سبتمبر

على الرغم من كل ما قد قيل عن أهمية اجتماع سرت يوم ١٩٦٩/٧/٢٧م (الخروبي يخالف القذافي ويعتقد أنه كان يوم ١٩٦٩/٧/٣٠م) للجنة المركزية لمجموعة القذافي فإنه لا يوجد ما يدل على أنه قد جرى في ذلك الاجتماع تحديد موعد معين للقيام بالانقلاب.. وكل الذي حدث في هذا الخصوص خلال ذلك الاجتماع المذكور (القذافي ١٩٧٨/٧/٢٧م. السجل القومي/المجلد التاسع الصفحات ١٠٥٢ ـ ١٠٥٣).

"كان ممكن يكون اجتماع خطير(١٩٦٩/٧/٢٧م).. ولكن لوجود أشخاص لم يكونوا من قبل أعضاء، لم يحضروا اجتماعات اللجنة المركزية.. وخاصة حضور ضابط مشكوك فيه في ذلك الوقت (يقصد محمد الشلماني).. وحدّدنا آخر أغسطس وأول سبتمبر يعني كما لو كان النصف الأخير من أغسطس والنصف الأول من سبتمبر لهذه العملية الخطيرة.. قلنا سنعقد اجتماعا آخر نبيّن فيه التفاصيل لأني شاكك في أن أحد من هذه المجموعة سيبلغ عنا.. (حضر هذا الاجتماع كل من جلود والخروبي وجابر والقروي والمحيشي وحمزة وهوادي والمقريف والقذافي وضابط آخر يدعى محمد الشلماني وتغيب عنه كل من الهوني والخويلدي ونجم)"

لايوجد في روايات جميع رجال انقلاب سبتمبر ما يدل على وقوع اجتماع لهم جرى فيه الاتفاق على تحديد ليلة الأول من سبتمبر بالذات موعدا لتحركهم. والوحيد الذي أشار إلى هذا الموضوع هو المحيشي في روايته لقصة الانقلاب. حيث قال "فقد تحدّد يوم أول سبتمبر ١٩٦٩م موعدا لتفجير الثورة" ولكنه لم يذكر على الاطلاق أين تم ذلك.. وكيف تم ذلك.. وفي أي اجتماع.. ومن قبل من ؟

وفي الواقع فإن تفكير القذافي وعدد من رفاقه في القيام بالحركة يوم ١٩٦٩/٨/١٣م (بالاستيلاء على الكلية العسكرية في بنغازي..) لدليل قاطع على عدم وجود "موعد معين" لتنفيذ الحركة كانوا يعملون وفقا له.. وحتى بعد اتخاذهم لقرار تأجيل ذلك الموعد فإنهم لم يشيروا إلى العودة إلى موعد الأول من سبتمبر لتنفيذ الحركة باعتباره موعدا أصليا سبق أن اتفقوا عليه وحدّدوه، وليس أدلّ على ذلك من أخذ نجم والقروي وهوادي لإجازاتهم.

ومنذ قرارهم بتأجيل تحرّكهم في الثالث عشر من أغسطس ١٩٦٩م لا يوجد (في كافة قصص الانقلاب التي رويت على لسان انقلابي سبتمبر) ما يدل على أنهم عقدوا اجتماعا للجنتهم المركزية، كلي أو جزئي، تدارسوا فيه تفاصيل خطّتهم العسكرية أو راجعوا فيه الموقف العسكري على كثرة ما جدّ عليه من تطورات ومتغيرات، أو اتفقوا فيه على الأول من سبتمبر موعدا جديدا لحركتهم.

عمر المحيشي

الخويلدي الحميدي

وضع تنظيم القذافي في أواخر أغسطس ١٩٦٩م

يستفاد من مختلف روايات القذافي وجماعته بشأن وضع تنظيمهم في أواخر شهر أغسطس/آب ١٩٦٩م أنه كان في أسوأ أحواله، ويمكن إجمال حالة التنظيم آنذاك في الآتي:

- كانت حالة التنظيم في شهر سبتمبر أسوأ بكثير مما كانت عليه في شهر مارس ١٩٦٩م (الرائد جلود يوم ١٩٧٤/٨/٣١م ـ السجل القومي/ المجلد السادس صفحة٧٨).
- كان ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية في إجازة (هم نجم والقروي خارج البلاد، وهوادي في الجنوب) (القذافي ١٩٧٧/٨/٣١م ـ السجل القومي/ المجلد التاسع، الصفحات ٨٤،٤٣).
- أبوبكر يونس ومعه أكبر عدد من ضباط المدرعات كانو يتلقون دورة تدريبية في طرابلس.
- عدد من أعضاء التنظيم قد انسحبوا منه من بينهم عبدالرحمن الصيد والريفي على الشريف وعطية موسى الكاسح (وفقا لرواية المحيشي).
- كان أحد عشر ضابطا من الضباط الممتازين من التنظيم موجودين في بريطانيا (القذافي ١٩٧٤/٨/٣١م. السجل القومي/ المجلد السادس الصفحات ٨٢،٩٣).
- كان الشلحي وجماعته يلاحقون الزمن بتحضيراتهم لانقلابهم ويقومون في هذا الصدد بإحداث تغييرات متواصلة في أوضاع الجيش وكتائبه وأسلحته، كما كانوا يقومون برصد خطوات وحركات القذافي وجماعته بعد أن اكتشفوا أمرهم عبر عدة وسائل من بينها زرع أحد الأشخاص الموالين للشلحي بينهم هو الضابط محمد الشلماني (وفقا لأقوال القذافي المتكرّرة)
- بدا واضحا عجز القذافي وجماعته عن رصد ومتابعة الاحداث والتطورات السياسية والعسكرية والأمنية داخل ليبيا.

سفر مفاجيء وغياب بضع ساعات

في ظل هذه الحالة التي كان عليها تنظيم الضباط الوحدويين الاحرار، يقرر القذافي السفر فجأة إلى طرابلس دون أن يبلّغ أحدا من رفاقه في بنغازي عن أية نية لديه في اتخاذ أي قرار بشأن تحديد موعد الانقلاب، وبعد غياب عدة ساعات لا يعرف أحد على وجه اليقين أين قضاها ومع من (هي الساعات الواقعة بين وصوله جوا إلى طرابلس مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م وبين وصوله إلى بيت ابن عمه ضابط الصف خليفة احنيش في منطقة الفرناج بطرابلس)، فاجأ القذافي من قابلهم صباح يوم

الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م في طرابلس (وهم بهذا الترتيب عبدالسلام جلود فعبدالمنعم الهوني ثم أبوبكر يونس) أن "يوم الأحد الثورة".

ولنترك القذافي يروي لنا بلسانه قصة تلك الساعات الخطيرة من تاريخ ليبيا..

"سافرت مساء هذا اليوم ٢٨/أغسطس ١٩٦٩م. إلى طرابلس بطريق الجو.. وقد وجدت بالمطار مجموعة من الشباب.. وتفضلوا باركابي معهم في سيارة أحدهم إلى المدينة (طرابلس).. وحيث أن بعضهم من المقربين فقد سألتهم عن نائب الملك مستغلا مرورنا بالقرب من قصره.. فأكدوا لى وجوده في قصر السواني.. وفي المساء اختفيت في منزل الملازم خليفة احنيش بحي الفاتح (الفرناج سابقا)" (القذافي ـ الحلقة ١٧، ١٩٧٦/٨/٢٨م. السجل القومي/ المجلد الثامن. الصفحات ١٥٢،١٥٣)

"هذا اليوم ٢٨ من أغسطس ١٩٦٩م...أحس وكأن الطائرة المتجهة بى إلى طرابلس.. أشعر أنه تشق طريقها بصعوبة بالغة نحو مطار طرابلس.. لم أبلّغ أحدا من الضباط عن موعد وصولي تحوّطا للأمن.." (نفس المصدر السابق).

"فأنا جيت هنا في طرابلس يوم الخميس، وقلت لهم يوم الأحد الثورة.." "رحت بنفسي للجماعة عشان نبلغهم أن يوم الأحد ليلة الاثنين هو اليوم الموعود.. واللي بيتحرك يتحرّك واللي مش مقتنع ومش عاوز يتحرّك يتفضل.. إن شاء الله حتى نطلع بروحي وتحصل الثورة في هذا اليوم.." (القذافي ١٩٧٤/٨/٣١م. السجل القومي، المجلد السادس، الصفحات ٧٤،٧٥)

"عبدالسلام في يوم الجمعة ٢٨ أو ٢٩ أغسطس ١٩٦٩م. قلت له إن الثورة تقع يوم الأحد القادم ليلة الاثنين.." (المصدر السابق).

"وصلنا مطار طرابلس.. أكدّت للجماعة أن اليوم المحدّد للثورة هو واحد سبتمبر لا قبله ولا بعده، وهو بكل تأكيد، كنت مصمّما على حسم العمل فيه ولو بصورة فردية وغادرت طرابلس جوًا عائدا إلى بنغازي وكان عبد المنعم واثقا جدا فيما أقول" (القذافي ١٩٧٩/٨/٢٩م. السجل القومي/المجلد الثامن صفحة ١٥٥)

ويمضي القذافي يتحدّث عن أحداث يومي ٢٨،٢٩ أغسطس ١٩٦٩م. على النحو الاتي:

"سافرت مساء هذا اليوم ١٩٦٩/٨/٢٨م إلى طرابلس بطريق الجو.. لكي أجري الاتصالات الأولية مع بقية أعضاء اللجنة المركزية والضباط الوحدويين الاحرار.." (القذافي الحلقة (١٧) ١٩٧٦/٨/٢٨م. السجل القومي/ المجلد الثامن، الصفحات ١٥١،١٥٣).

"التحرّك الحقيقي للتنفيذ بدأ يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م بسفري من بنغازي إلي طرابلس للاجتماع بالضباط الذين هم في طرابلس، ليسوا كلهم، ولكن عدا محددا الذين اجتمعت بهم فعلا وأبلغتهم لأجل أن يبلغوا بقية الوحدات مثل عبدالسلام وأبوبكر وعبدالمنعم والخويلدي ذهبنا له ما وجدناه.. ورجعت يوم الجمعة في المساء (إلى بنغازي)". (القذافي، ١٩٧٧/٨/٣١م. السجل القومي/ المجلد التاسع الصفحات ٤٣،٤٤).

"في هذا اليوم (١٩٦٩/٨/٢٩م) بدأت في الاتصالات السرية النهائية.." (القذافي، الحلقة ١٨ من قصة الانقلاب ١٩٧٦/٨/٢٩م السجل القومي/المجلد الثامن صفحة ١٥٤).

"اجتمعت بأعضاء اللجنة المركزية الموجودين بطرابلس الذين يمثلون وحدات الخمس وترهونة وطرابلس ومصراته والزاوية وأعطيتهم الخطة والتحرك وهدف الوحدات جميعها، كل وحدة ماهي واجباتها.." (القذافي ١٩٧٩/٨/٣١م. صحيفة الفجر الجديد ١٩٧٩/٩/١م. صفحة ٣).

"عندما ذهبت إلى طرابلس لم أجمع كل الضباط، أنا اخترت الناس الذين على رأس الوحدات وأعطيتهم أمر العمليات.." (القذافي ١٩٧٩/٨/٣١م. الاسبوع السياسي ١٩٧٩/٩/٧م. صفحة ١٨).

".. ثم رجعت إلى بنغازي يوم الجمعة"(القذافي ١٩٨٩/٩/١م. مجلة الموقف العربي السنة ٩ العدد ٣٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٤م صفحة ١٦).

".. وغادرت طرابلس جوا عائدا في مثل هذه الليلة (١٩٦٩/٨/٢٩م) إلى بنغازي" (القذافي الحلقة (١٨) ١٩٧٦/٨/٢٩م السجل القومي/ المجلد الثامن. الصفحات ١٥٤،١٥٥).

"ساعة الصفر" وفقا لرواية الخروبي

المواعيد التي تحددت لساعة صفر الانقلاب وفقا لرواية **النقيب الخروبي** مختلفة اختلافا كبيرا عن تلك التي وردت على لسان القذافي في قصته للانقلاب. هذه المواعيد وفقا لما أورده **فتحي الديب** في صفحة ١٦ من كتابة **"عبدالناصر وثورة ليبيا"** نقلا عن الخروبي نفسه:

- أمكنهم إتمام تشكيل نواة قادرة على القيام بالثورة وتحدد لها شهر يوليو ١٩٦٨م. وألغيت نظراً لسفر الملك من طرابلس إلى طبرق.
- الموعد **الثاني** ليلة ٢٣ ـ ٢٤ مارس ١٩٦٩م تم تأجيله نظراً لشعور قيادة الجيش بتحركات بعض أعضاء التنظيم وقيامهم بإبعاد ثلاثة وعشرين ضابطاً في بعثات تعليمية في الخارج.
- الموعد **الثالث** ليلة ٥ يونيو ١٩٦٩م. إلا أن تردّد بعض الضباط نتيجة عدم تركيز معمر القذافي في إختيار الضباط الجدد في التشكيل على المواصفات المطلوبة. إضطرهم للتأجيل للمرة الثالثة لقصور قدرات النوعيات المنتقاة عن تأدية و تنفيذ الخطة.

ما هو السر يا ترى وراء هذا **التباين الكبير** في روايات انقلابيي

ويواصل بقية زملاء القذافي سرد أحداث هذين اليومين (٢٨،٢٩ أغسطس ١٩٦٩م.)

"جاء القذافي ليعطينا المعلومات يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٩م.، اليوم التالي ذهبنا إلى ترهونة لابلاغ الخويلدي.." (عبدالمنعم الهوني في كتاب (رسول الصحراء) صفحة ٥٦)

"سافر (القذافي) إلى طرابلس وحده.. اجتمع بقية الاخوة هناك مثل أبوبكر يونس وعبدالمنعم الهوني وعبدالسلام جلود في بيت خليفة احنيش والمقدم خيري (خالد) كان أيضا معهم. ثم رجع إلى هنا صباح السبت، إذ الجمعة كلها بقاها في طرابلس" (مصطفى الخروبي ١٩٧٩/٨/٣١م الاسبوع السياسي ١٩٧٩/٩/٧م. صفحة ١٣)

"العقيد جاء الاجتماع.. على أن نلاقيه في المطار، ولكن لم يقابله أحد، فجاء رئيس العرفاء خليفة احنيش.. فمشى له في البيت.. وأنا مشيت وأبوبكر ووجدنا العقيد زعلان جدا ولم يسلم علينا." (عبدالسلام جلود ١٩٧٤/٨/٣١م. السجل القومي/ المجلد السادس، الصفحات ٨٢،٨٣)

"تم ابلاغي عن طريق عبدالسلام عندما جاءني في ترهونة، أعتقد يوم السبت (٦٩/٨/٣٠)" (الخويلدي الحميدي ١٩٧٧/٨/٣١ السجل القومي/ المجلد التاسع صفحة ٤٥)

ويلقي الرائد عبدالمنعم الهوني من خلال المقابلة التي أجرتها معه مجلة "الوسط" اللندنية (نشرتها في أعدادها ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩ خلال شهر سبتمبر ١٩٩٥)، أضواء جديدة على أحداث يومي ٢٨،٢٩ أغسطس ١٩٦٩م. حيث يقول (الحلقة الثانية/ العدد ١٨٨ بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤م):

"في الاسبوع الاخير من أغسطس/آب جاء القذافي إلى طرابلس واتصل بعبدالسلام جلود الذي كانت وحدته متمركزة هناك. فوجئت بهما أمام منزلي من دون انذار سابق. دخلا وبدأنا الحديث وقالا لا بد أن نتحرك وستذهب أنت إلى بنغازي.."

أما بشأن عودة القذافي إلى بنغازي من طرابلس فإن مصطفى الخروبي يؤكد أنها كانت صباح السبت ١٩٦٩/٨/٣٠م وليست مساء الجمعة كما يدعي القذافي:

"سافر القذافي إلى طرابلس وحده.. اجتمع مع بقية الأخوة هناك مثل أبوبكر يونس وعبدالمنعم الهوني وعبدالسلام جلود في بيت خليفة احنيش والمقدم خيري كان أيضا معهم.. ثم رجع إلي هنا صباح السبت. إذن الجمعة كلها بقاها في طرابلس.."

مفاجأة وذهول:

لم يفتر القذافي عن ذكر أن قرار تحديد موعد الانقلاب جاء "مفاجأة" للجميع وأصاب بعض ضباط التنظيم بالذهول، من ذلك:

"في هذا اليوم (١٩٦٩/٨/٢٩م.) بدأت في الاتصالات السرية النهائية.. كان التفاهم مع جلود في غاية الصعوبة.. يرى أن تؤجل الثورة أحد عشر شهرا ويقول أن الوقت غير مناسب مادام العشرات من الضباط يتهيئون للسفر، ومجموعة كثيرة من الوحدويين خارج معسكراتهم، فهذا أبوبكر يونس ومعه أكبر عدد من ضباط المدرعات يتلقون دورة في اللغة الانجليزية.. وهاهو مختار وبشير في إجازة وهما المسئولان في اللجنة عن وحدات الخمس.. وهذا نجم في إجازة خارج البلاد وهو المسئول عن الكلية العسكرية.. تلك الصورة غير المشجعة جعلت عبدالسلام (جلود) يتشبث بوجهة نظره في آخر لحظة" (القذافي.. الحلقة١٨ من قصة الانقلاب، السجل القومي/ المجلد الثامن، صفحة ١٥٤).

"موعد تنفيذ الثورة جاء فجأة إلى حد كبير بالنسبة لتشكيلات العسكريين والمدنيين الذين هم في الحركة.." (القذافي ١٩٧٧/٨/٣١م السجل القومي/المجلد التاسع، صفحة٤٣).

"كنت في بنغازي فحضرت إلى طرابلس يوم الخميس (١٩٦٩/٨/٢٨م) والتقيت بالوحدات الموجودة هنا وبالضباط، ففوجئوا بأمر تحديد ليل الأحد والاثنين موعدا لانطلاق الثورة وبعضهم ذُهلوا، وقالوا أن لا إمكانية للتنفيذ في الموعد المحدد.." (القذافي، مجلة الموقف العربي ـ السنة ٩ العدد ٣٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٤م صفحة ١٦)

بل إن القذافي يسجل بلسانه في إحدى المرات، أثناء محاولته البحث عن أعذار لكل من القروي ونجم وهوادي عن عدم اشتراكهم في التحرك ليلة الأول من سبتمبر، أن موعد الانقلاب كان مفاجأة حتى بالنسبة له ولم يكن الموعد يخطر على باله وبالهم:

"لهم أعذار مثل مختار ونجم وحتى بشير هؤلاء كانوا في اجازات وليس خاطر علينا.. ولكن بالنسبة لهم كان معروفا أن موعد الثورة هو آخر أغسطس وأول سبتمبر موعد تقريبي بهذا الشكل.." (القذافي ١٩٧٧/٨/٣١م. السجل القومي/ المجلد التاسع، صفحة ٨٤)

تلخيص لوقائع يومي ٢٨ ، ٢٩ أغسطس:

إذن يمكن تلخيص وقائع هذين اليومين الخطيرين، يومي ٢٨، ٢٩ أغسطس ١٩٦٩م. كالآتي:

١ ـ قرر القذافي دون التشاور مع أي من رفاقه في التنظيم في بنغازي السفر فجأة إلى طرابلس حيث وصلها بطريق الجو مساء يوم الخميس ١٩٦٩/٨/٢٨م.

٢ ـ لم يكن أحد من رفاقه في التنظيم في انتظاره في مطار طرابلس حيث أنه لم يبلغ أحدا من الضباط عن موعد وصوله تحوطا للأمن. (يزعم عبدالسلام جلود أنه كان يفترض أن يلاقيه وأبوبكر يونس في المطار ولكنهما لم يذهبا لاستقباله، ولم يقل لماذا؟!).

٣ ـ وجد القذافي بالمطار مجموعة من الشباب تفضلوا باركابه معهم في سيارة أحدهم إلى المدينة وكان بعض هؤلاء الشباب من المقربين.

٤ ـ في المساء (لم يحدد الوقت) اختفى القذافي في بيت ابن عمه رئيس العرفاء خليفة احنيش بدلا من بيت صهره الملازم خيري نوري خالد عضو التنظيم كما كان يحدث في الماضي ولم يقابل أحدا من أعضاء التنظيم في تلك الليلة. ولم يبين القذافي الساعة التي وصل فيها إلى بيت احنيش في منطقة الفرناج بطرابلس ولا الوسيلة التي وصل بها.

٥ ـ في تلك الساعات قرر القذافي أن يكون موعد الانقلاب/الثورة هو

ليلة الأحد/الأثنين ١٩٦٩/٨/٣١م ـ ١٩٦٩/٩/١م وأنه لا رجعة عن ذلك التاريخ، وكان المبرّر الوحيد الذي تحدّث عنه القذافي لاتخاذه ذلك القرار المفاجيء هو أن عشرين ملازما من ضباط الحركة كان سيتم تسفيرهم إلى بريطانيا صباح يوم الاثنين ١٩٦٩/٩/١م.

٦ ـ فوجيء عبدالمنعم الهوني بالقذافي ومعه عبدالسلام جلود صباح يوم ١٩٦٩/٨/٢٩م أمام منزله من دون انذار سابق، وأبلغاه بضرورة التحرّك. عبدالسلام جلود وأبوبكر ذهبا إلى القذافي في بيت خليفة احنيش ووجداه زعلان جداً لعدم حضورهما لاستقباله في المطار(؟!) تناول القذافي والهوني وجلود وأبوبكر الغداء سويا عند احنيش وبحثوا عن الخويلدي ولم يجدوه.. ولم يجر ابلاغه بقرار التحرّك إلا في يوم السبت ١٩٦٩/٨/٣٠م.

٧ ـ التقى القذافي خلال يوم الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م بعدد محدود من ضباط التنظيم الموجودين في طرابلس وأعطاهم الخطّة والتحرّك وأهداف الوحدات جميعها وكل "واحدة ماهي واجباتها". وأعطى الضباط الذين على رأس الوحدات أمر العمليات. ولم يبين القذافي متى أعد الخطّة في شكلها النهائي، ومتى عكف على تحديد الاهداف والواجبات وأمر العمليات.

٨ ـ جاء تحديد موعد التحرّك مفاجأة لجميع ضباط التنظيم، بل أنه لم يكن يخطر على بالهم جميعا، وأصيب بعضهم بالذهول، وعبّر بعضهم عن عدم امكانية تنفيذ التحرّك في الموعد المحدد.

٩ ـ يزعم القذافي أنه رجع إلى بنغازي مساء يوم الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م. بالطائرة غير أنه لم يبين من أوصله من مدينة طرابلس إلى المطار، ومن جهة أخرى فإن مصطفى الخروبي يدّعي بأن القذافي وصل إلى بنغازي صباح السبت ١٩٦٩/٨/٣٠م. وإذا صحّت رواية الخروبي فإن القذافي يكون قد اختفى مرّة أخرى على امتداد كامل ليلة الجمعة/السبت في طرابلس لم يقابل خلالها أحدا من أعضاء التنظيم.

بعض وقائع يومي ٣٠، ٣١ أغسطس

لا يعنينا في هذا المقام من وقائع هذين اليومين إلا بعضها، وهي تلك المتعلقة بالتوقيت والكيفية التي جرى بهما ابلاغ بقية أعضاء التنظيم وبخاصة اللجنة المركزية في بنغازي بساعة الصفر من قبل القذافي.

العقيد عبدالعزيز الشلمي

عمر الشلمي

مما ورد على لسان القذافي بشأن ما قام به خلال هذين اليومين:

"ذهبت صباح هذا اليوم (١٩٦٩/٨/٣٠م) مبكرا إلى معسكر البركة، وأبلغت الخروبي عن مقابلتي للإخوة في طرابلس. ثم تابعت السير إلى معسكر الفويهات، ووجدت المقدم عبيد (عبدالعاطي) من معسكر المرج وأبلغته أيضا عن اليوم الذي حددناه.. وطلبت منه أن يذهب هو والملازم ابريك (الطشاني) لاستطلاع معسكر قرنادة.. ثم رجعت إلى معسكر قاريونس وخرجت ومعي الخروبي قاصدين البيضاء.. اتصلت بالملازم أحمد المقصبي وطلبت منه أن يأتي من درنة ليقابلني في منزل موسى أحمد بالبيضاء.. تأخرنا في الوصول إلى المدينة وعندما أتينا إلى المنزل المذكور قال لنا موسى إن المقصبي كان ينتظر هنا ولما تأخرنا رجع إلى درنة.. وقفلنا أنا والخروبي عائدين إلى بنغازي." (القذافي.. الحلقة (١٩) من قصة الانقلاب ١٩٧٦/٨/٣٠م. السجل القومي/ المجلد الثامن. الصفحات ١٥٦، ١٥٧).

ولقد ناقض القذافي نفسه مرتين حول ما جاء في الفقرة السابقة، المرة الأولى عندما ادّعى في ٧٧/٨/٣١م (السجل القومي/ المجلد التاسع. صفحة ٤٤)

"ذهبت أنا ومصطفى من بنغازي إلى البيضاء وبرنة"..

حيث أضاف في هذه المرة "برنة". أما المرة الثانية فهي عندما ادّعى يوم ١٩٧٤/٨/٣١م (السجل القومي/ المجلد السادس صفحة ٩٢):

"ليلة الثورة.. أنا ومصطفى.. ومشينا للبيضاء ورجعنا"

أي أنه قام بالرحلة إلى البيضاء يوم ٣١ وليس يوم ٣٠ أغسطس.

أما وقائع يوم ١٩٦٩/٨/٣١م. (ليلة الانقلاب) فتتلخص كما رواها القذافي في ذهابه بصحبة الملازم امحمد المقريف مرة إلى معسكر الأبيار ومرّة إلى معسكر المرج حيث أبلغوا الضباط أعضاء التنظيم بموعد التحرّك وبالمخطط العام للعملية وبواجباتهم، ووزعوا عليهم الأوامر التي كتبها القذافي بيده، وكان الضباط في هذين المعسكرين (على عكس الحالة مع ضباط طرابلس) مطمئنين.

"يوم الاحد (١٩٦٩/٨/٣١م) ذهبت مع امحمد المقريف إلى الابيار والمرج، فجمعت الضباط وقلت لهم إن الحركة ستكون في الليل ووزعت عليهم الأوامر التي كتبتها بيدي، شرحت لهم الموقف كله وواجباتهم وكانوا مطمئنين" (القذافي. مجلة الموقف العربي/العدد ٣٨٦ السنة التاسعة ٤ ـ ١٩٨٩/٩/١٠م صفحة ١٦).

وكما صحّح الخروبي للقذافي في مناسبة سابقة (١٩٧٨/٧/٢٧) موعد آخر اجتماع للجنة المركزية للتنظيم في سرت وأنه كان يوم ٣٠ يولية وليس يوم ٢٧ يولية كما يدّعي القذافي (راجع السجل القومي/ المجلد التاسع صفحة ١٠٥٥)، فقد أقدم الخروبي على تصويب التاريخ الذي زعم القذافي أنه عاد فيه إلى بنغازي من طرابلس وأكد بكل ثقة أنه صباح السبت ١٩٦٩/٨/٣٠م. وليس مساء الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م، كما يدّعي القذافي (والفرق بين الموعدين على درجة كبيرة من الاهمية كما سنبيّن فيما بعد)، فيقول الخروبي:

"سافر (القذافي) إلى طرابلس وحده.. اجتمع مع بقية الاخوة هناك مثل ابوبكر يونس وعبدالمنعم الهوني وعبدالسلام جلود في بيت

خليفة احنيش والمقدم خيري كان أيضا معهم.. ثم رجع إلى هنا (بنغازي) يوم السبت.. إذن الجمعة كلها بقاها في طرابلس.."
(الخروبي ١٩٧٩/٨/٣١م ـ الاسبوع السياسي ١٩٧٩/٩/٧م. صفحة ١٣)

أما الرائد عمر المحيشي الذي تصادف أن كان في بنغازي منذ يوم ١٩٦٩/٨/٢٩م لتأدية امتحان السنة الثانية لكلية الحقوق التي كان منتسبا إليها فيتحدث عن أحداث يوم ١٩٦٩/٨/٣١م في عدة مناسبات.

المرة الأولى هي حديثه مع مؤلفة كتاب "رسول الصحراء" التي نقلت عنه في الصفحة ٩٦ من كتابها قوله:

"ففي ١٩٦٩/٨/٣١م كنت في بنغازي، وجاء مصطفى الخروبي لمقابلتي في معسكر البركة، وكنت قبلها بلحظات قد قابلت امحمد المقريف في بيته وكان قد أبلغني برحيل القذافي إلى طرابلس، وأننا سنشن الثورة غدا، وكنا قد اجتمعنا قبل ذلك بوقت قليل في طرابلس على وجه التحديد، وكنا نعتزم الاجتماع مرة أخرى في ٢٧ أغسطس في سرت ولكن هذا الاجتماع الأخير أرجئ"

وبعد أكثر من عام على الاعلان عن اكتشاف محاولة انقلابية اشترك فيها المحيشي، ظهر القذافي يوم ١٩٧٧/٨/٣١ على شاشة التليفزيون ساردا للحلقة (٢٠) من قصة الانقلاب جاء فيها على لسانه بشأن موقف المحيشي ليلة ١٩٦٩/٨/٣١م. ما يلي:

"جاءني الملازم (عبدالله) الحجازي، وقال لي أن عمر موجود في بنغازي وأخبرته أن الثورة هذه الليلة وكل الضباط على علم بذلك.. طلبت من الخروبي أن يذهب للمحيشي في البركة وفعلا قابله.. ولم يجد لديه نية للالتحاق بوحدته التي هي في ترهونة فأعطاه مصطفى (الخروبي) الثلاثين دينارا ليشجعه على السفر في الطائرة. ولكن المحيشي أخذ الثلاثين دينارا ولم يقرر السفر، وقال أريد مقابلة معمر.. علمت هذا، طلبته في معسكر قاريونس وأكدت له أننا قررنا الثورة هذه الليلة وعليه الالتحاق بكتيبته ويجد تفاصيل واجباتها عند الخويلدي.."

ويقدم الرائد المحيشي بعد خروجه من ليبيا رواية لأحداث هذين اليومين ٣٠،٣١ كان من بين ما جاء فيها: (كتاب "القذافي حدث الامة العربية"، الصفحة ٥٨)

"وصلت بنغازي يوم الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م. وذهبت فورا إلى منزل امحمد المقريف، واجتمعت به وتناقشنا في كافة الأمور، وعلمت منه أن الضابط الذي سافر من بنغازي إلى طرابلس هو الملازم معمر القذافي.. وطمأنني امحمد المقريف وزادني اقتناعا بما كنت أعرفه مسبقا من استعداد وحدات الجبل الأخضر، ومن موافقة الرائد مصطفى الخروبي على التنفيذ، وكانت معارضة مصطفى الخروبي للتنفيذ هي التي تشكل العقبة الكؤود بالنسبة لنا لأننا نعرف جيدا أهمية دوره ودور امحمد المقريف في القدرة على تحريك الوحدات.. والتقيت في بنغازي ببعض ضباط التنظيم وجلسنا نتناقش وإياهم في أحد مقاهي مدينة بنغازي.. كانت جلستنا في مقهى افريقيا الشهير في بنغازي.. وكان من بين الضباط الذين التقيت بهم عبدالله حجازي.."

وتحت عنوان "تحمس مصطفى الخروبي للتنفيذ" يقول المحيشي:

"وعندما التقيت بالرائد مصطفى الخروبي أعجبني منه تحمسه في هذه المرة، على غير المرات السابقة التي لقيته فيها.. كان مصطفى الخروبي واثقا من كل شيء.. وقد اشترى لي من جيبه الخاص ـ مصطفى الخروبي ـ تذكرة سفر علي الخطوط الجوية الليبية، والتقيت بمعمر القذافي بعد عودته من طرابلس... ولقيت بمعسكر قاريونس الملازم سليمان محمود.. وكان يبدو عليه القلق والضيق وفهمت منه أنه لم يكن متحمسا لتحديد يوم أول سبتمبر لتنفيذ الحركة وأنه في النهاية قد وافق لأن القرار كان اجماعيا.."

ومن الملفت للنظر أنه على الرغم من كل ما كتب وقيل حول أحداث هذه الايام الأربعة (من ٢٨ ـ ٣١ أغسطس ١٩٦٩م) فلا يوجد ما يدل القارىء ما إذا كان القذافي قد أبلغ عضوي اللجنة المركزية للتنظيم (الخروبي والمقريف) المقيمين في بنغازي يومذاك بساعة الصفر قبل سفره المفاجيء إلى طرابلس يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م. أم أن إبلاغهما بموعد التحرك وساعة الصفر قد جرى بعد عودته من طرابلس صباح يوم ١٩٦٩/٨/٣٠م. ولا حتي الكيفية التي تم بها ابلاغهما بهذا الموضوع الخطير.

وفي الواقع فإنه إذا كانت العبارات السابقة الواردة في رواية المحيشي توحي بأن المقريف والخروبي كانا ـ عندما قابلهما في بنغازي ـ على علم مسبق بموعد الحركة قبل أن يسافر القذافي إلى طرابلس مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م. ذلك أن لقاءه بهما حسب روايته قد تم يوم ١٩٦٩/٨/٢٩م. أي قبل أن يعود القذافي من طرابلس مساء ذلك اليوم، إلا أن بقية الروايات كلها تؤكد أن لقاء المحيشي بالمقريف والخروبي في بنغازي (بما فيها روايته التي نسبتها إليه مؤلفة كتاب رسول الصحراء (تؤكد أن لقاءه بزميليه كان يوم ١٩٦٩/٨/٣١م وليس يوم ١٩٦٩/٨/٢٩م، أي بعد عودة القذافي من طرابلس الأمر الذي لا يستغرب معه أن يكونا قد علما منه بموعد الحركة بعد تلك العودة، والامر الذي يرجح أنهما علما بالموعد من القذافي بعد عودته من طرابلس وليس قبل سفره إليها.. (والفارق بين الأمرين كبير في دلالاته كما سنرى)، وفضلا عن ذلك فقد مر بنا أن القذافي قد ذكر في إحدى المناسبات (الحلقة ١٩ بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣٠م) أنه ذهب صباح يوم ١٩٦٩/٨/٣٠م مبكرا إلى معسكر البركة "وأبلغت الخروبي عن مقابلتي للإخوة في طرابلس"، وتلك هي الاشارة الوحيدة التي وردت على لسان القذافي في شأن ابلاغ الخروبي والمقريف بشأن ما جرى في طرابلس وقرار موعد التحرك.

أحد ضباط القاعدة الامريكية "ويلس"

علامات استفهام وتساؤلات:

إن الوقائع التي ذكرناها المتعلّقة بالموعد الرابع لساعة الصفر لتحرّك انقلابيي سبتمبر، والتي جرت على امتداد الأربعة أيام السابقة على الأول من سبتمبر بدءا بمساء الثامن والعشرين من شهر أغسطس ١٩٦٩م، وانتهاء بمساء الواحد والثلاثين من ذلك الشهر لتثير في ذهن القارىء لها العديد والعديد من التساؤلات وعلامات الدهشة والاستغراب والاستفهام..

- فما هو السبب الذي دفع القذافي أن يقرر فجأة الذهاب إلى طرابلس؟
- وما الذي جعله يقرر فجأة أثناء تلك الرحلة موعد الانقلاب وأن يحدد ساعة الصفر بالأول من سبتمبر؟
- إذا كان السبب كما يزعم القذافي في تحديده لذلك الموعد هو السفر الذي كان مقررا لعدد من الضباط المنتمين للتنظيم إلى بريطانيا في دورات تدريبية، ألم يكن هذا السبب معلوما للقذافي قبل سفره من بنغازي، فلماذا لم يجتمع بزملائه أعضاء اللجنة المركزية في بنغازي (الخروبي والمقريف) ويفاتحهم فيما هو مقدم عليه؟ ولماذا لم يناقشهم فيه وعلى الاقل أن يبلّغهم به؟
- لماذا قرّر القذافي أن يسافر وحده؟ ولماذا قرّر ألا يبلّغ أحدا من رفاقه من الضباط في طرابلس عن موعد وصوله إليها؟ هل السبب في ذلك هو تحوّط أمني كما يدّعي القذافي/ وكيف يستقيم هذا الادّعاء مع ما زعمه جلود وأبوبكر يونس بأنه كان من المفترض أن يقابلاه في مطار طرابلس وأنهما لم يفعلا ومن ثم وجداه في اليوم التالي في بيت خليفة احنيش زعلان جدا ولم يسلم عليهما؟
- ثم أين اختفى هذا التحوّط الأمني الذي يدّعيه القذافي فيما بعد خلال كافة الخطوات والاتصالات المفضوحة وشبه العلنية التي قام بها خلال تلك الأيام الأربعة في طرابلس وجنزور وبنغازي والمرج والأبيار والبيضاء على ما مرّ بنا؟
- وعودة إلى وصول القذافي إلى طرابلس من بنغازي جوا مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م، فمن هي مجموعة الشباب الذين وجدهم القذافي مصادفة في المطار والذين تفضلوا باركابه معهم في سيارة أحدهم إلى المدينة؟ لماذا لم يذكر اسم أي واحد منهم وكم عندهم؟ ألا يتعارض ركوبه معهم مع التحوّط الأمني الذي يدّعيه؟ وحتى لو افترضنا أن أحدهم وبعضهم من المقرّبين (لاحظ أنه قال من المقرّبين وليس من الاقارب!).. ألا يتعارض سؤاله لهم عن وليّ العهد وما إذا كان في طرابلس مع فكرة الحذر الأمني التي يزعمها؟ ثم هل كان في حاجة، وهو الذي يترأس تنظيما يعدّ نفسه لمهمّة القيام بانقلاب بعد أيام أن يسأل أحد الأشخاص الذين قابلهم عرضا عما إذا كان وليّ العهد موجودا في قصره بالسواني؟
- لم يبين القذافي متى وصل إلي بيت قريبه خليفة احنيش في منطقة حيّ الفرناج؟ ومن أوصله إليه؟ وهل هي ذات مجموعة الشباب أم أشخاص أخرون؟ ولماذا اختار هذه الليلة أن يقصد بيت خليفة احنيش ولم يذهب إلى بيت صهره الملازم خيري خالد كما اعتاد أن يفعل؟ ولماذا اختار القذافي تعبير "اختفيت في بيت خليفة احنيش"؟ هل كان اختيار هذا التعبير لتبرير اختفائه فعلا في تلك الليلة عن أعين رفاقه في التنظيم، وتعمّده ألا يقابل أحدا منهم خلال الساعات التي أعقبت وصوله لطرابلس في تلك الليلة؟
- لا يوجد في كافة الروايات التي وردت على لسان القذافي بشأن تحديد ساعة الصفر ما يدل على اجتماعه المسبق ببقية أعضاء اللجنة المركزية للتنظيم في طرابلس وطرح الموضوع عليهم ومناقشته معهم.. ولا تخرج أي رواية من تلك الروايات عن قول القذافي بأنه "أبلغهم بأن يوم الاحد ليلة الاثنين هو اليوم الموعود"، "قلت لعبدالسلام أن الثورة تقع يوم الأحد القادم ليلة الاثنين"، "أكّدت للجماعة أن اليوم المحدد للثورة هو واحد سبتمبر لا قبله ولا بعده".. أفلا يتعارض هذا الأسلوب الذي اختاره القذافي في التعامل مع هذا الموضوع الخطير مع كل ما يدّعيه القذافي حول اجتماعات اللجنة المركزية للتنظيم ومناقشتها لكل ما يتعلق بالتنظيم (على الأقل الأمور المصيرية)؟ ثم ألا توحي هذه العبارات التي اختارها القذافي للحديث حول موضوع تحديد ساعة التحرك بأن الموضوع جرى تقريره من قبل جهة أخرى خارجة عنهم وعنه وأنه مجرد "ناقل" و "مبلّغ" إلى درجة أنه استعمل في إحدى المرات عبارة مفادها إن تحديد الموعد على هذا النحو "ليس خاطر علينا".
- هل من المحتمل أن القذافي التقى في الساعات الأولى من وصوله إلى طرابلس مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م "بشخص ما" وأنه جاء إلى طرابلس خصيصا لمقابلته وأن هذا الشخص هو الذي أبلغه بالموعد المحدّد لساعة الصفر والتحرّك، وأن دور القذافي لم يتجاوز تبليغ هذا الموعد إلى بقية أعضاء التنظيم؟ وأن هذا الأمر هو الذي جعل القذافي يتجنّب الاجتماع بهم لمناقشة هذا الموضوع، وأن ترسّخ هذه الحقيقة في العقل الباطن للقذافي هي التي جعلته يختار العبارات الواردة في الفقرة السابقة بشأن تحديد موعد التحرك إلى درجة بدا معها حدث الانقلاب/الثورة شيئا بعيدا ومفصولا عنه، لا شيئا من صنعه وجزءا منه، "يوم الأحد ليلة الاثنين هو اليوم الموعود"، "الثورة تقع يوم الأحد القادم ليلة الاثنين"، "اليوم المحدد للثورة هو يوم واحد سبتمبر لاقبله ولا بعده"، ".. ليس خاطر علينا".
- يتحدّث القذافي كيف أنه قام أثناء وجوده في طرابلس بالاجتماع يوم ١٩٦٩/٨/٢٩م بأعضاء اللجنة المركزية الموجودين بطرابلس الذين يمثلون وحدات الخمس وترهونة وطرابلس ومصراته والزاوية، وأعطاهم الخطة والتحرك وهدف الوحدات جميعها وواجباتها وأمر العمليات.. ولم يبين القذافي متى وأين وكيف أعد كل ذلك.. فهل من المحتمل أنّه استلم هذه كلها من ذات الجهة أو الشخص الذي التقى به في الليلة السابقة فور وصوله إلى طرابلس وحدّد له ساعة الصفر، وأن دور القذافي لم يتجاوز دور الناقل والمبلّغ؟!
- يزعم عبدالمنعم الهوني أنه فوجيء بالقذافي ومعه جلود أمام منزله يوم الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م من دون انذار سابق. فكيف يستقيم هذا الزعم مع ادّعاء جلود أنه وأبوبكر جابر حضرا إلى القذافي في بيت خليفة احنيش ووجداه زعلان جدا لعدم حضورهما لاستقباله في المطار؟ وتناول أربعتهم (القذافي وجلود والهوني وابوبكر) للغداء في بيت

احنيش؟ هل من المحتمل أن حكاية "زعل القذافي" هي مجرد مسرحية مفتعلة بين القذافي وجلود لاخفاء أمر أن جلود كان في المطار في الليلة السابقة واستقبل القذافي وحضر معه اللقاء مع "الجهة" التي أبلغتهما بموعد التحرك وسلمتهما التعليمات الخاصة بالخطة والأهداف؟ (حيث لا يراد لأبي بكر أن يشارك في هذا اللقاء السري الخطير أو العلم به، ويؤكد هذا أن القذافي وجلود (دون مشاركة أبي بكر) قاما صباح اليوم التالي بالذهاب إلي بيت الهوني وابلاغه بما تم في الليلة السابقة حيث أنّه (أي الهوني) وإن كان غير مطلوب منه أو مسموح له أن يشارك في ذلك اللقاء، إلا أنه بحكم كونه إحدى حلقات الاتصال بين "تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار" وبين تلك "الجهة" ولعل هذا ما يفسّر ما ورد على لسان القذافي في إحدى المرات بشأن مجريات أحداث هذا اليوم:

"وصلنا مطار طرابلس.. أكدت للجماعة أن اليوم المحدد للثورة هو واحد سبتمبر لا قبله ولا بعده، وهو بكل تأكيد كنت مصمّمًا على حسم العمل فيه ولو بصورة فردية وغادرت طرابلس جوا عائدا إلى بنغازي، وكان عبدالمنعم واثقا جدا فيما أقول".

● هل عاد القذافي إلى بنغازي كما يدّعي مساء الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م، أم صباح السبت ١٩٦٩/٨/٣٠م.. كما يؤكّد الخروبي؟ لماذا لم يبين القذافي من ذهب به إلى مطار طرابلس ومن استقبله في مطار بنغازي ؟ الصيغة التي تكلم بها الخروبي تؤكد أنه واثق من معلوماته ولعله الشخص الذي استقبل القذافي في مطار بنغازي صباح السبت.. فما الذي فعله القذافي في الليلة الأخيرة (مساء الجمعة/صباح السبت) التي قضاها في طرابلس.. حيث أنه لم يدّع بأنه قابل فيها أحدا من أعضاء تنظيمه بل زعم أنه سافر إلى بنغازي؟ الأرجح أنه عاود اللقاء "بالجهة" ذاتها مرة ثانية لتقديم تقرير متابعة عما قام به نهار الجمعة ٦٩/٨/٢٩، وردود فعل التنظيم ومدى استعداده، وكذلك لتلقي المزيد من التعليمات والتوجيهات لما يجب أن يقوم به خلال الايام القادمة حتى "ساعة الصفر"، وربما تضمّن ما تلقّاه القذافي قائمة بأسماء شخصيات عسكرية ليبية يمكن التعاون معها، وأخرى يجب التحفّظ عليها والتحذير منها، بل وحتى تزويدهم ببعض أشرطة الموسيقى العسكرية لبثّها فجر الانقلاب ككلمة سر بينهم والتي كان من بينها موسيقى نشيد الرابع من يولية (عيد استقلال امريكا) هذا إذا لم تكن قد سلّمت لهم في الموعد التجريبي الأول (١٢مارس ١٩٦٩م)(؟!).

● ما هو السّر وراء الحماس الذي سيطر على الخروبي هذه المرة وإزاء هذا الموعد دون غيره من المواعيد ؟ من أين جاءته الثقة ومن أين جاءه المال إلى درجة أنه جاد بمبلغ ٣٠ دينارا على المحيشي، والاموال في تلك الفترة ما تزال شحيحة وبخاصة في يد صغار الموظفين والضباط؟

● كيف استطاع القذافي والخروبي والمقريف أن يتحرّكوا بالحرية وشبه العلنية التي وصفها هؤلاء فيما بعد (والتي مرّ بنا طرف منها) خلال يومي ٣٠ و ٣١ أغسطس بين معسكرات قاريونس والبركة والفويهات في بنغازي، وبين مدينة بنغازي ومدن المرج والابيار والبيضاء وبرنة، مع العلم بأن هذين اليومين كانا يومي دوام رسمي؟ أين ذهبت التحوّطات الأمنية التي يزعمها القذافي أحيانا كمعاذير للتعتيم على تصرفات معينة؟ بل أين ذهبت أعين الاستخبارات العسكرية وغيرها التي يزعم القذافي أنها كانت تلاحقه وتحصي عليه وعلى رفاقه أنفاسهم؟

● ويبقى بعد ذلك السؤال الكبير وهو كيف يمكن أن يكون القذافي هو الذي حدّد موعد التحرّك ليلة الأول من سبتمبر وهو الذي يعلم أن تنظيمه في تلك الفترة كان في أضعف حالته، إذ لم يتمكّن (كما صرّح بذلك لصوت العرب يوم ١٩٦٩/٩/١٤م) في الساعات الاولى للانقلاب من تحريك أكثر من (٧٠) ضابطا وجنديا (ربما كان أكثر من نصفهم من خارج تنظيمه)؟ لابد أن يكون الذي حدّد موعد التحرّك جهة أخرى كانت تملك الصورة الكاملة لأوضاع البلاد، وكانت تدرك حالة "التفكك الكاملة" التي جرت لكافة مؤسسات العهد الملكي في تلك الفترة، كما لم تكن هذه الجهة تتطلب أو تتوقع من القذافي وجماعته سوى التحرك في تلك الليلة.. مجرد التحرك لاستلام الأوضاع التي كانت جاهزة وفي أتم حالات نضجها سواء بفعل أدوات العهد الملكي نفسها - دون أن تدري - أو بفعل الشلحي وجماعته الذين كانوا يحضرون لانقلابهم في ذات الفترة، أو بفعل جماعات أو أشخاص أخرين على صلة مباشرة بهذه الجهة وينسّقون معها، أو بفعل مجموعات أخرى وأشخاص أخرين لم يكن يهمّهم سوى التشفّي من النظام الملكي، أو الحيلولة بين الشلحي وبين النجاح في انقلابه الذي كان يخطط له أو الاثنين معا(؟!)

ساعة صفر واحدة أو عدة ساعات

إن حديث رجال انقلاب سبتمبر عن ساعة الصفر ليلة الأول من سبتمبر، كما هو الشأن بالنسبة لحديثهم عن بقية وقائع تلك الليلة يصيب الانسان بالهم، ولا يملك معه سوى التساؤل الصارخ.. كيف استطاع هؤلاء الضباط الأغرار أن ينجحوا بهذه الترتيبات والتحضيرات الهزيلة والاداء الكسيح في الاطاحة بالنظام الملكي.. وليس للأمر في نظرنا إلا تفسير واحد هو أن النظام الملكي، عندما تحرّك الانقلابيون في ليلة الأول من سبتمبر كان طريحا مسجى، مصابا إصابات قاتلة ويلفظ أنفاسه الأخيرة،

"المصحّحون" و"الحماة"

أورد السيد **مصطفى بن حليم** رئيس وزراء ليبيا الأسبق (العهد الملكي) خلال المقابلة التي أجراها معه الصحفي **محمد مظوف** ونشرتها صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية في حلقتي يومي ٢٠ ، ١ أبريل (نيسان) ١٩٩٣ ما نصه:

"لقد قال لي **عبد العزيز الشلحي**(نائب رئيس الأركان السابق) بعد الإنقلاب: «بمنظار الرجل العسكري» كانت تحرّكات الإنقلابيين كلها خطأ ولكنها كانت تُصحّح".

لم يقل الشلحي من هي الجهة التي كانت تقوم بعملية تصحيح تلك الأخطاء... وقد ذكر لي أحد الأصدقاء الليبيين نقلا عن شخصية أمريكية مهتمة بالشئون الليبية سمعها تردّد في أكثر من مناسبة ما نصه: "لا بد أن يكون للقذافي حماة Qaddafi m us really have had protectors".

فمن هم هؤلاء "المصححون و الحماة"؟

ومن ثم فلم تكن مهمة الذين خرجوا في تلك الليلة تتجاوز الاجهاز عليه والاعلان عن وفاته من خلال إلقاء البيان الأول من مبنى الاذاعة، التي لم يكن يتجاوز عدد حرّاسها أصابع اليد، ولم يكن بحوزتهم سوى بنادق عادية ليس معها سوى طلقات محدودة.. وكان يستوي أن تتم عملية الاجهاز في أي ساعة من ساعات تلك الليلة.. بل وفي أي ليلة أخرى تالية.. ليلة الأول من سبتمبر أو ليلة الخامس من سبتمبر.. الفرق الوحيد كان سيتمثل في اسم البطل/المتآمر الذي سوف يدعي انجاز المهمة من أجل الشعب وباسمه هل هو الملازم معمر أبومنيار قذاف الدم، أو العقيد الركن عبدالعزيز ابراهيم الشلحي.. وبالتالي الجهة المستفيدة التي تقف خلفه.

لنعد إلى حديث الانقلابيين عن ساعة الصفر بالذات، فهو مضحك بقدر ما هو متناقض.

إنهم يتفقون - على الرغم من تفاجؤ معظمهم بها - بأنها كانت ليلة الأول من سبتمبر ومع ذلك فهم يختلفون - في رواياتهم - أي ساعة من تلك الليلة كانت..

القذافي من جانبه كالعادة يقدّم أكثر من رواية وكالعادة يناقض نفسه أكثر من مرة..

"وكانت ساعة الصفر في جميع أرجاء ليبيا قد حدّدت في الساعة الثانية والنصف فيما عدا بالنسبة للوحدات البعيدة عن أغراضها فقد صرّح لها أن تقدّم ساعة الصفر ساعة أو ساعة ونصف، أي في الواحدة أو الواحدة والنصف صباحا. وكان مفهوم أن تكون كل الاهداف قد حوصرت واستولي عليها في الساعة الرابعة والنصف صباحا. الثانية والنصف كانت ساعة الصفر داخل المعسكرات ولكن التحرك كان مقررا له الساعة الرابعة والنصف." (القذافي ١٩٧٠/٨/٣١. كتاب رسول الصحراء الصفحة ٩٣،١٠٧)

ولكنه في مناسبة أخرى يتحدث عن"هذه الساعة"على النحو التالي:

"محمد الشلماني.. اتصل بي الساعة الثانية عشر قبل ساعة الصفر بعشرين دقيقة.." (القذافي ١٩٧٥/٨/٩، السجل القومي/المجلد السابع صفحة ١٠٠)

أما أبوبكر يونس الذي كان ليلة الانقلاب في معسكر "ترهونة" البعيد عن طرابلس نسبيا فإنه يتحدث عن ساعة الصفر كالاتي:

"بدأنا في الساعة الثانية عشر في الاعتقالات.. وأول وحدة خرجت تقريبا الساعة الثانية أو الثانية والنصف، والخامسة إلا ربعا كنت في طرابلس.." (أبوبكر يونس ١٩٧٧/٨/٣١م. السجل القومي/ المجلد التاسع، الصفحات ٤٦ - ٤٨)

أما في مناسبة سابقة فإن مؤلفة رسول الصحراء تنقل عنه قوله (صفحة ١٠٢)

"وتحركت أنا والخويلدي وكانت الساعة الثالثة والنصف عندما تركنا ترهونة ووصلنا إلى منزل الشلحي في حوالي الساعة الرابعة والنصف."

أما الرائد عبدالمنعم الهوني فينكر (فيما نقلته عنه مجلة الوسط اللندنية السابق الاشارة إليها):

"كنا اتفقنا على أن لا يحصل أي تحرك في طرابلس إلا بعد تلقي أمر انذاري من بنغازي.. واتفقنا أيضا على أن يصدر الأمر في الساعة الثانية من فجر أول سبتمبر.. وانتظرنا وصول معمر من الرابعة إلى السادسة صباحا"

سيناريو الأحداث الأقرب للتصديق:

إن جملة الوقائع التي سلفت الاشارة إليها والتي بدأت مع قيام القذافي فجأة بالسفر جوا وحده من بنغازي إلى طرابلس مساء الخميس ١٩٦٩/٨/٢٨م، واختفائه عدة ساعات في طرابلس عقب وصوله إليها، ليفاجيء رفاقه في التنظيم - والذي كان يومذاك في أسوأ أوضاعه - بأن "ساعة الصفر" لتحركهم سوف تكون بعد ثلاث ليال، وتحديدا ليلة الأول من سبتمبر ١٩٦٩م، وهي الوقائع انتهت فعلا في تلك الليلة مسفرة عن سقوط النظام الملكي في ليبيا وقيام النظام الانقلابي بقيادة الملازم/العقيد معمر القذافي، إن تلك الوقائع ترسم أمام القارىء المتمعّن لها "سيناريو" لا تخرج ملامحه عن الاتي:

منذ عام ١٩٦٨م كان العقيد عبدالعزيز الشلحي (مدير إدارة التدريب ورئيس لجنة إعادة تنظيم الجيش) يتحرك (مدعوما بحظوة خاصة لدى الملك، وبعدد من التحالفات القبلية والولاءات السياسية وبحضور قوي في الجيش، وبمباركة خارجية مصرية وربما بريطانية). ولم يأت منتصف عام ١٩٦٩ إلا وبات واضحا أنه يعدّ العدة للانقضاض على الحكم في أية لحظة..

- فقد استطاع خلال وجوده على رأس لجنة إعادة تنظيم الجيش ووجود صهره اللواء السنوسي شمس الدين رئيسا للأركان أن يحرّك مختلف قطاعات الجيش ووحداته وأسلحته كما يحلو له، وأن يراقب كافة العناصر فيه وأن يصنفهم كما يحلو ما بين موال وخصم وبين بين وأن يتعامل معهم على هذا الأساس.
- كما استطاع من خلال وجود السيد ونيس القذافي، الذي تربطه به علاقات حميمة، رئيسا للوزارة منذ اكتوبر ١٩٦٨م أن يتخذ كافة القرارات المتعلقة بتنقّلات كافة العناصر المهمة في مواقع الدولة وفي أجهزة الامن في الاتجاه وبالكيفية التي تخدم مخططاته وتضمن نجاحها. (ولعل أخطر تلك القرارات القرار المتضمن نقل الزعيم السنوسي الفزاني من قيادة القوة المتحركة إلى المطافيء).
- كما استطاع من خلال الحظوة التي يتمتع بها لدى الملك أن يفعل الكثير سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، ولا يوجد شك في أنه استخدم هذه الحظوة في إقناع الملك أن يبقى خارج ليبيا (اليونان وتركيا) منذ شهر يونيو ١٩٦٩م، بعيدا عن تطورات الأحداث، ولا يدري أحد في أي اتجاه كانت الاستشارات التي قدمها هو وأخوه عمر للملك فيما يتعلق بمستقبل البلاد، وبخاصة بعد توزيع المنشور السري في ليبيا (الاسبوع الاول من شهر يولية ١٩٦٩م) والذي تردد أنه سبب للملك إزعاجا كبيرا بسبب الشتائم التي تضمنها ضده شخصيا، وضد آل الشلحي.
- إلا أنه ربما غاب عن بال الشلحي وجماعته أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ترى فيهم بديلا مقبولا للنظام الملكي، وأنها عبر

أجهزتها ومخابراتها المنتشرة في شتى أنحاء الحياة الليبية وأرجائها، كانت ترصد حركتهم وتراقب ترتيباتهم التي اتخذوها من أجل تفكيك النظام الملكي وتسهيل انقضاضهم على السلطة في البلاد، كما لعلهم استبعدوا أن تقوم الولايات المتحدة بتوظيف هذه الترتيبات لمصلحة ولخدمة انقلاب آخر كانت ترعاه. بل من المؤكد أن الشلحي وجماعته أخطأوا التقدير فيما يتعلق بالقضايا التالية:

١ ـ حجم التنسيق وتبادل المعلومات بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، بل وامكانية تسرُّب المعلومات من طرف إلى آخر دون قصد عن طريق مستويات أدنى في خارجيتي البلدين أو سفارتيهما، أو أجهزة المخابرات الخاصة بكل منهما.

٢ ـ امكانية اختراق الأجهزة (الأمريكية وغيرها) للشلحي وجماعته ومعرفتها عن طريق هذا الاختراق لأدق الدقائق عن مخططاتهم وبرامجهم، بما في ذلك ساعة الصفر بالنسبة لحركتهم. فلقد عجّت تلك المرحلة برجالات "الولاءات المزدوجة".

وفضلا عن ذلك فمن المؤكد أن الشلحي وجماعته قد أخطأوا التقدير فاستخفوا بالمعلومات والتقارير التي وصلتهم عن القذافي وتنظيمه، ولعل الغرور قد استبدّ بهم في هذا فجعلهم يتعاملون معهم بالطريقة التي تمت، والتي غلب عليها طابع الاستخفاف.

على الطرف الآخر كانت الادارة الأمريكية (عبر سفارتها في ليبيا ومندوبي مختلف أجهزتها فيها) قد وصلت مع مطلع عام ١٩٦٩م، إلى قناعة نهائية بضرورة البحث عن بديل للنظام القائم في ليبيا وذلك في ضوء جملة من القناعات كان أهمها:

- حجم مصالحها ومنافعها في ليبيا (الاستراتيجية والاقتصادية)
- تعاظم الأهمية الاستراتيجية للبترول الليبي وتنامي حجم عائداته.
- تقدُّم سنّ الملك وتلويحه أكثر من مرة برغبته في التخلّي عن العرش، وتقريبه لأبناء الشلحي على حساب ولي العهد الذي أخذت حظوظه في خلافة الملك اتجاها متواصل الهبوط.
- إزدياد التهديد المصري والجزائري للنظام.
- برامج تسليح الجيش وتخصيص أموال ضخمة في هذا المضمار (أكثر من ٢٠٪ من اجمالي الانفاق).
- تعدد التنظيمات داخل الجيش الليبي والتي تسعى جميعا للاطاحة بالنظام الملكي.
- بروز الشلحي وجماعته كمجموعة مؤهلة وقادرة على الاستيلاء على السلطة وربما بمباركة خفية من الملك.

ومع صدور "القرار الأمريكي" بالبحث عن بديل عسكري للنظام الملكي القائم يستثني الشلحي وجماعته، فيبدو أن الاختيار قد وقع على القذافي وجماعته، بالاضافة إلى مجموعات أخرى قد تكون أقل عددا فضلا عن بعض الضباط الذين لا ينتمون إلى تنظيمات.

● ولا يستبعد في ضوء هذا القرار أن يكون السفير "نيوسوم" قد التقى بالقذافي خلال رحلة صحراوية في مطلع عام ١٩٦٩م، ولعله قد أوهمه، من باب اختبار قدرة تنظيمه على التحرك، أن موعد الانقلاب هو ١٢ مارس ١٩٦٩م. ثم جرى في الوقت المناسب ابلاغهم بضرورة تأجيل ذلك الموعد..

● ولا يستبعد أن يكون الامريكان قد طلبوا من عدد من الضباط الذين كانت تربطهم بهم علاقات مباشرة أن ينضموا إلى جماعة القذافي (مصطفى الخروبي عام ١٩٦٨م) و(موسى أحمد في يونية ١٩٦٩م).

● كما لا يستبعد أن يكون السفير نيوسوم (الذي كان يعلم أنه سيغادر ليبيا مع بداية صيف ١٩٦٩م) قد ربط القذافي بأحد "الشخصيات الأمريكية" المهمّة المشرفة على برنامج التغيير "العقل المدبّر" التي كانت تعمل في ليبيا يومذاك (السفارة، أو القاعدة العسكرية أو البعثة العسكرية الأمريكية أو إحدى شركات البترول).

● وفي الواقع فإن صلة تنظيم القذافي بالاجهزة الامريكية قد تشابكت عبر عدد من القنوات في طرابلس وبنغازي. كما لا يستبعد أن يكون الأمريكان قد قدموا للقذافي وجماعته معلومات هامة تتعلق بأمنهم وسلامتهم ومدى مراقبة النظام لهم ومحاولات اختراقهم من قبل التنظيمات الأخرى وبخاصة الشلحي وجماعته ولا يستبعد أن يكون الأمريكان هم الذين كشفوا للقذافي عن اختراق الشلحي لتنظيمهم عن طريق الملازم "محمد الشلماني".

● ولا يستبعد أن يكون الأمريكان هم الذين قاموا باعداد المنشور السري الذي جرى توزيعه في مختلف أنحاء ليبيا مع براية شهر يولية ١٩٦٩م، والذي تضمن شتائم وسباب للملك، ولآل الشلحي، وذلك من أجل التأثير على قرار الملك بشأن عودته إلى ليبيا في آخر الصيف وضمان بقائه في الخارج.

● ومع تكامل الترتيبات التي قام بها الشلحي وجماعته في سبيل انجاح انقلابهم الذي تحدّد موعده في الخامس من سبتمبر، وهي الترتيبات التي كانت معروفة للأمريكان عبر قنوات عديدة، فقد قرّر هؤلاء سرعة التحرّك للاستفادة منها وتوظيفها لصالح المجموعات المتعاونة معهم..

● وقد بدأ تسلسل الأحداث التي اسفرت عن الاطاحة بالنظام الانقلابي صباح الأول من سبتمبر ١٩٦٩م باشارة وصلت القذافي في بنغازي (ربما عبر إحدى قنوات الاتصال مع أمريكا فيها، وعلى الأرجح أن يكون الخروبي) بضرورة السفر إلى طرابلس مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م لمقابلة "العقل المدبر للانقلاب" في أمر هام وعاجل، وقد نصح ألا يخطر أحدا من رفاقه الموجودين في طرابلس بأمر المقابلة عدا عبدالسلام جلود الذي يشكّل هو الآخر إحدى قنوات الاتصال معهم في طرابلس.

● وبالفعل فقد توجه القذافي إلى طرابلس مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨م، ولم يكن في انتظاره سوى عبدالسلام جلود وربما شخص أمريكي (أشار إليه القذافي بعبارة مجموعة من الشباب..) اللذين أخذاه إلى حيث جرى اللقاء مع "العقل المدبر" MASTER MIND الذي أبلغهما بالموعد الذي حدد لتحركهم.. وهو ليلة الاثنين الموافق للأول من سبتمبر.. كما زوّدهما بقائمة احتوت الخطوات المطلوب منهما القيام بها في اليوم التالي بما في ذلك قائمة بالأهداف المطلوب من ضباط التنظيم في مناطق طرابلس والخمس وترهونة القيام بها.. كما طلب منهما اللقاء به مجددا مساء اليوم التالي الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م.

● بعد نهاية اللقاء الخطير أخذ عبدالسلام جلود القذافي إلى بيت خليفة احنيش بحي الفرناج بطرابلس وتركه دون أن يشعر احنيش بمن أحضر القذافي إلى بيته.. ومنذ تلك اللحظة التي اختفى فيها القذافي في بيت

احنيش تقمّص دور "البطل القائد" الذي أخذ على عاتقه مهمّة تحديد ساعة الصفر وبأنها ليلة الأثنين لا قبل ولا بعد وأنه على استعداد أن يتحرك في تلك الليلة بمفرده.

● صباح الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩م التقى القذافي بجلود وذهبا سويا إلى بيت عبدالمنعم الطاهر الهوني باعتباره الحلقة الأخرى المهمة في حلقات الاتصال بأمريكا وأبلغاه بالموعد الذي جرى تحديده لتحركهم دون إدعاء بأن القذافي هو الذي حدّده، ذلك أن الهوني على دراية تامة بالعلاقة التي هو أحد قنواتها.. ولعل هذا هو الذي جعل القذافي يقول في هذا الصدد ".. وكان عبدالمنعم واثقا جدا فيما أقول."

● وبعد أن قام القذافي خلال يوم الجمعة المذكور بالاتصال بعدد من رفاقه من ضباط التنظيم وأوحى لهم بأنه "قرّر" أن يكون الأول من سبتمبر هو "اليوم الموعود" وأن "الثورة ستقع ليلة الاثنين.." كما لم ينس أن يسلّمهم الأوامر المتعلقة بواجباتهم ومهام الوحدات التي ينتمون إليها، والتي كان قد استلمها في الليلة السابقة من "العقل المدبر للانقلاب" وبالطبع فقد كان أبوبكر يونس - وهو عضواللجنة المركزية للتنظيم - أحد هؤلاء الطيبين الذين أوهموا بأن القذافي هو الذي قرّر الموعد وحدّد الأهداف ووضع الخطة (وكتبها بخط يده)..

لأول مـــرة..
وربما لآخر مرة!

إنه لمما يلفت نظر القارىء المتمعّن في الوثائق السرية للخارجية الأمريكية المتعلقة بليبيا منذ إستقلالها، أنه لم يحدث أن وُصف أي عمل من الأعمال التي نُسبت إلي الليبيين (حكومة وشعباً) في هذه الوثائق بأنه كان على درجة عالية من الكفاءة والبراعة والإتقان في التخطيط والتنفيذ مثلما وُصف إنقلاب الأول من سبتمبر... إنه أول وأخر عمل "منسوب" لليبيين يوصف بهذه النعوت والأوصاف...

ما السرُّ في هذا "الكرم" المفاجئ إزاء ما يقوم به الليبيون والذي لم يكن يحظى في السابق بغير نعوت الإستخفاف والتهكّم والسخرية..؟ أليس من حقنا أن نتساءل كيف تحول الليبيون فجأة إلى أناس قادرين على إنجاز عمل سري خطير بهذه الكفاءة والإتقان تخطيطاً وتنفيذاً؟

أم أن في الأمر سراً أخر وهو أن كاتبي هذه التقارير ومنعمي هذه الأوصاف على الإنقلاب يعلمون علم اليقين أن المخططين والمنفذين لهذا الإنقلاب هم أشخاص أخرون غير ليبيين... بل قد يكونون هم معدوّ التقارير أنفسهم أو أشخاص من زملائهم.. ومن ثمّ فهم بهذه النعوت والأوصاف إنما يجزلون المديح والتهنئة لأنفسهم ولزملائهم...

مراقب

● وبعد أن أوهم القذافي زملاءه في طرابلس بأنه سيعود إلى بنغازي مساء الجمعة المذكورة (١٩٦٩/٩/٢٨م)، أخذ معه جلود وذهبا سويا حسب الاتفاق للُقاء بذات الشخصية الأمريكية "العقل المدبّر" لإطلاعه على ما تم انجازه خلال ذلك اليوم، ولتلقي المزيد من التعليمات المتعلقة بالأهداف المطلوب انجازها في المنطقة الشرقية ولم تنس هذه الشخصية أن تنبّه القذافي بأن يُضمّن البيان الأول فقرة ختامية تطمئن الأجانب على سلامتهم والحكومات الأجنبية على التزام النظام الجديد باحترام المعاهدات والاتفاقيات المبرمة.. كما لم تنس أن تسلّم القذافي مظروفا احتوى بضعة الاف من الجنيهات الليبية نقدا لاستخدامها في تغطية أية مصروفات خلال الايام الحرجة القادمة، وهي ذات الجنيهات التي سلّم القذافي جزءا منها إلى الخروبي، والذي أعطى منها ثلاثين دينارا لعمر المحيشي كي يستخدمها في شراء تذكرة سفر من بنغازي إلى طرابلس يوم ١٩٦٩/٨/٣١م.

● بقية الأحداث معروفة ولا تعنينا في هذا المقام كثيرا سوي ما ورد على لسان الخويلدي الحميدي عرضا في لقاء الذكريات يوم ١٩٧٧/٨/٣١م عندما كان يتحدث عن وقائع فجر الأول من سبتمبر ١٩٦٩م، عند مبنى الاذاعة بطرابلس (راجع السجل القومي/ المجلد التاسع، صفحة ٨٠) حيث قال: "جاءنا جماعة أمريكان من قاعدة ويلس".

● هذه العبارة المبهمة المجملة ألقى عليها الرائد عبدالمنعم الهوني المزيد من الضوء خلال أحاديثه الثلاثة مع مجلة "الوسط" اللندنية (سبتمبر ١٩٩٥م) حيث قال:

"حوالى الخامسة صباحا ذهبت إلى السفارة المصرية وأبلغتهم نجاح الحركة، والأمرنفسه بالنسبة للسفارة العراقية. نسيت أن أذكر أن سيارة شرطة عسكرية أمريكية من قاعدة ويلس حضرت بعد سيطرتنا على الاذاعة بدقائق معدودة، وأبلغوني أن الجنود أوقفوا ضابطا أمريكيا. خرجت وسألته عن وجهته، فقال إنه كانوا في طريقه إلى حي الاندلس لاحضار زميل له حان موعد خدمته. شرحت له أن الجيش سيطر على السلطة، وقلت له ليس مسموحا لك بالتحرك خارج القاعدة. عد إلى قاعدتك وأبلغ قيادتك هذا الكلام. وقفل الضابط الأمريكي عائدا إلى قاعدته".

● فالمعروف أن الضباط عادة لا يذهبون لاحضار زملائهم للعمل.. الذي يقوم بهذا عادة هم الجنود.. مالم يوضحه الهوني صراحة في هذه الفقرات هو أن حضور ذلك الضابط كان من أجل الاطمئنان على سير الأمور بعد أن استمع إلى كلمة السر في الاذاعة الليبية والمتمثلة في "موسيقى نشيد الرابع من يولية" حسب اتفاق مسبق بين "العقل الامريكي المدبّر" والانقلابيين.

ولا يستغرب بعد ذلك أن يرد وصف انقلاب أول سبتمبر في كافة التقارير والبرقيات التي بعثت بها السفارة الامريكية من طرابلس منذ الساعات الأولى بأنه انقلاب "ناجح"، وأنه جرى الاعداد والتخطيط له وتنفيذه بمهارة واتقان، فمعدّو تلك التقارير والبرقيات كانو يعلمون أنهم بتلك الاوصاف يمتدحون أنفسهم وزملاءهم القابعين في الخفاء يخطّطون لذلك الانقلاب، ويشرفون على تنفيذه. ■

من هم الذين قاموا بانقلاب سبتمبر؟

هل كان الحواز وموسى أحمد

عضوين في مجلس قيادة الإنقلاب ؟ !

بقلم: امحمد بوبكر الشامخ

عندما وقع إنقلاب الأول من سبتمبر ردد القائمون به في بياناتهم الأولى أن العقيد الركن سعدالدين بوشويرب هو قائد ذلك الإنقلاب... كما برزت أسماء المقدم آدم سعيد الحواز والمقدم موسى أحمد الحاسي ضمن أسماء مجموعة العسكريين الذين قاموا بذلك الإنقلاب، ليس فقط من خلال البيانات الصادرة في الأيام المبكرة لوقوعه، ولكن على ألسنة المواطنين الذين أخذوا يتعرّفون على هويات الإنقلابيين وصورهم من خلال الإحتكاك بهم والتعامل معهم...

أما بالنسبة لموقع العقيد سعدالدين بوشويرب ودوره في ذلك الإنقلاب فسرعان ما اتضح للناس، ليس فقط من خلال تأكّدهم بأنه لم يكن موجوداً في البلاد ليلة وقوع الإنقلاب، وأنه كان بعيداً عن الأحداث السياسية وكل ما يتعلق بالجيش منذ صدور مرسوم ملكي بقبول إستقالته من الجيش في ١٩٦٧/١١/٥ يمارس مهنة محرّر عقود في مدينة طرابلس، وليس فقط من خلال عدم ظهوره على مسرح الأحداث منذ وقوع الإنقلاب، ولكن أيضاً من خلال صدور قرارين عن السلطة الإنقلابية الجديدة التي أطلقت على نفسها "مجلس قيادة الثورة"، أولهما بتاريخ ١٩٦٩/٩/٨ ويقضي بترقية الملازم أول معمر القذافي إلى رتبة عقيد وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة الليبية. وثانيهما بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٣م ويقضي بتسمية العقيد معمر القذافي رئيساً لـ "مجلس قيادة الثورة". إذن فقد حسم هذان القراران الأمر فيما يتعلق بهوية سعدالدين بوشويرب وموقعه من الإنقلاب، وقد ترسّخ هذا وزاد وضوحاً بصدور قرار أخر عن "مجلس قيادة الثورة" بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٨ يقضي بتعيين العقيد الركن سعد الدين بوشويرب سفيراً بوزارة الوحدة والخارجية.

أما بالنسبة للمقدمين أنم الحواز وموسى أحمد فيبدو أن موقعهما ودورهما في إنقلاب الأول من سبتمبر يختلف كثيراً عن موقع ودور سعدالدين بوشويرب.

ولئن كانت قرارات الثامن والثالث عشر من سبتمبر (التي أشرنا إليها) قد حسمت الأمر بالنسبة لموقع وأهمية بوشويرب إلا أنهما لم يحسما الأمر بنفس الكيفية مع الحواز وموسى أحمد، وبخاصة بعد صدور قرار عن مجلس قيادة الثورة يحمل نفس تاريخ القرار الأول وهو الثامن من سبتمبر ١٩٦٩ بتشكيل أول وزارة إنقلابية برئاسة الدكتور محمود سليمان المغربي إحتل فيها الحواز وموسى أحمد أخطر منصبين وهما وزيرا الدفاع والداخلية على التوالي وبخاصة أنهما كانا العسكريين الوحيدين في تلك الوزارة.

إذن فدورهما وموقعهما بين رجال إنقلاب سبتمبر كان كبيراً ومتميّزاً ومتقدماً، وقد زاد من عمق الإحساس بهذا التصوّر لدى المواطن العادي - الذي كان يراقب أحداث تلك الأيام - الظهور والحضور المتميّز وبخاصة للمقدم أنم الحواز في مجالات بعيدة عن إختصاص "وزارة الدفاع"، وفي مهام لا يضطلع بها ولا يقترب منها سوى من كان في موقع القيادة من ذلك الإنقلاب، وليس مجرّد وزير أو ضابط عادي شارك فيه، من ذلك تناوله عبر وسائل الإعلام المختلفة لما سمي "فكر الثورة" منذ السادس من أكتوبر ومن ذلك إتصالاته بالسفارات الأجنبية في ليبيا بإسم الإنقلاب وقيامه بمهام أعباء الإتصال بمندوب عبدالناصر في ليبيا فتحي الديب.

ليس غريباً في ظل ما تقدم أن يقرّ في أذهان الكثيرين ممن كانوا يتابعون مسيرة إنقلابيي سبتمبر في تلك الأشهر المبكّرة أن المقدّم أنم الحواز والمقدم موسى أحمد هم من قادة ذلك الإنقلاب، وأنهما على الأقل عضوان في "مجلس قيادة الثورة"، وبخاصة أن أسماء أعضاء ذلك المجلس ظلّت مخفية وغير معلن عنها عدّة أشهر بعد وقوع الانقلاب.

الإعلان عن "مؤامرة" الحواز وموسى أحمد

قبل يوم واحد من بدء المفاوضات بين النظام الإنقلابي والحكومة البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية عن طبرق والعدم وتحديداً في اليوم السابع من ديسمبر ١٩٦٩ أعلن "مجلس قيادة الثورة" إحباطه لمحاولة إنقلاب بقيادة المقدم أنم الحواز والمقدم موسى أحمد، وضمّت المحاولة نحو ٣٠ ضابطاً من ضباط القوات المسلحة الليبية.

وبعد أن أصدر المجلس المذكور في يوم ١٩٦٩/١٢/١١ ما عرف بإسم "قرار حماية الثورة" يقضي بإنزال عقوبة الإعدام بحق كل من يحاول قلب النظام الثوري بالقوة، أصدر في ذات اليوم قراراً أخر يقضي بتشكيل أول محكمة عسكرية خاصة برئاسة النقيب (الرئيس) محمد نجم عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية كل من الملازم أول عبدالفتاح يونس والملازم ثان مفتاح رشيد لمحاكمة الضباط المتهمين في المحاولة المذكورة بموجب أحكام قرار حماية الثورة (أي بأثر رجعي) وهي التي عرفت بقضية التآمر رقم ١٣٨٩/١هـ - ١٩٦٩/١م. وقد أصدرت المحكمة أحكامها بالسجن لمدد متفاوتة بحق جميع المتهمين (لا يعنينا كثيراً في هذا المقام كيف أن هذه الأحكام لم ترض القذافي فقام بإعادة تشكيل المحكمة المذكورة لتعيد محاكمة المتهمين من جديد ولتصدر أحكاماً قاسية بحقهم كان من بينها حكم بإعدام ثلاثة منهم من بينهم المقدم أنم الحواز والمقدم موسى أحمد).

ما يعنينا في هذا المقام ليس هو صحة ما إذا كان الحواز وموسى أحمد يخططان لإنقلاب ضد القذافي ومجموعته أم لا، ولا تعنينا قضية عدم جواز محاكمة أشخاص عن جرائم وقعت قبل صدور القانون المجرمّ لها (ما يعرف بمبدأ عدم رجعية القانون)، كما لا يهمّنا الحديث عن بطلان إعادة محاكمة الأشخاص عن ذات الجرائم المتهمين بها، ولا جور وقسوة الأحكام الصادرة بحق المتهمين، ولكن الذي يعنينا أكثر في هذا المقام هو كيف حاول القذافي أن يقلل من دور هذين الضابطين في انقلاب سبتمبر وأن يشوّه هذا الدور، وأن يزعم بأنهما مجرّد ضابطين عاديين إستعان بهما القذافي ليلة الإنقلاب وكرّمهما بتعيينهما وزيرين في أول وزارة للإنقلاب...

● وقد كانت أول خطوة قام بها القذافي في هذا الشأن هي إقدامه ولأول مرة في ١٩٧٠/١/١٠ بالإعلان عن هويّة أعضاء "مجلس قيادة الثورة" الأحد عشر... وبالطبع لم يكن من بينهم لا المقدم الحواز ولا المقدم موسى أحمد...

● ثم واصل القذافي من خلال أحاديثه وخطبه وتصريحاته، إفتئاته على

آدم الحوّاز

موسى أحمد

دور الرجلين وموقعهما من إنقلاب سبتمبر وتقزيم هذا الدور حتى ترسّخ في إذهان معظم الليبيين (وبخاصة في ظل غياب أي فرصة أمامهما للحديث عن هذا الدور) أنهما مجرد متآمرين عاقين ناكرين لجميل القذافي الذي كرّمهما.

■ وعلى سبيل المثال فقد كان من بين ما قاله القذافي في هذا الشأن في مناسبات مختلفة:

● "أنهم جميعاً (الضباط الذين إشتركوا في محاولة الحواز) بإستثناء ثلاثة لم يشتركوا في ليلة الفاتح من سبتمبر... هم قرابة ثلاثين واحداً أو ستة وعشرين إشترك منهم ثلاثة في ليلة الفاتح من سبتمبر أما البقية لم يشتركوا أبداً..." (خطاب القذافي في البيضاء يوم ١٩٧٠/٤/٨)

● "وبخصوص أدم الحواز لم أره إلا عند الساعة الحادية عشر صباح الفاتح من سبتمبر، وقد جاء من بين الضباط الذين سلّموا أنفسهم في الإذاعة، ولم يكن يعلم أن هناك تشكيلاً وأن هناك ثورة تدبّر في هذا اليوم.. وكنت أريد أن أكلّف الحواز بأي واجب يتناسب مع قدرته وإمكانياته وأنه كان له خبرة في الإلكترون واللاسلكي وكان في نيتي أن أسند إليه وظيفة في المخابرة أو في ورشة اللاسلكي... ولكن الأمور تطوّرت حتى أصبح وزيراً.." (القذافي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٢)

بالطبع لم يبين القذافي كيف تطورت الأمور حتى أصبح الحواز وزيراً.. كما لم يسأل القذافي نفسه إذا كان إستكثر على الحواز وهو "المقدم" منصباً أكبر من وظيفة في المخابرة أو في ورشة اللاسلكي فبأي منطق أجاز نفسه وهو "الملازم الأول" أن يُعيّن قائداً عاماً للجيش الليبي ورئيساً للدولة...

■ ومن الأمثلة الأخرى لما قاله القذافي في حق الحواز ورفاقه....

● "لنضرب مثلاً بوزير الداخلية موسى أحمد. لأن في قصته تكمن حقيقة الخير والشر، وتتجسم حكمة الله الذي وضعها سبحانه وتعالى في قابيل وهابيل... فلأخوه من الضباط الأحرار.. وهو ملازم وطني مخلص وممتاز وكثيراً ما قام صراع بينه وبين أخيه من أجل أن يجعله يساهم في الحركة قبل الثورة.. وكثيراً ما حاول أن يبعث في نفسه محبّة الشعب والولاء للوطن.. وقبل الثورة حاول موسى أحمد أن يقابلني شخصياً فقابلته وعضو أخر من مجلس قيادة الثورة (لم يبين القذافي التاريخ على وجه التحديد ولا إسم العضو الأخر؟!) والحقيقة أنه في هذه المقابلة أبدى حماسه وإستعداده لخدمة أهداف الثورة... فاطمأننا إليه... وكان هو قائد الفصيلة التي كنت أتبعها وكان يعرفني منذ كنت طالباً في الكلية الحربية... ولكن عيب الرجل كان كامناً في أنه ليس لديه ثقافة ثورية..."

● "أدم الحواز كان أمر لسرية مخابرات الجيش.. وكان في الحقيقة مجدّاً.. وكان دائماً كثير القراءة حول اللاسلكي والإلكترونات ومتشبثاً بعمله.. وكثيراً ما قلت لأدم سلح سريتك يا أدم، ربما نحتاج لها في يوم من الأيام، وعندما ألححنا عليه بتسليح هذه السرية بدأ يتهرّب منا وخفنا يومها أن يفضح مخططنا.."

● ".. ويوم قيام ثورة الفاتح من سبتمبر جاء وسلّم نفسه كغيره من كبار الضباط في دار الإذاعة في بنغازي.. لأن كل الضباط أصحاب الرتب العالية جاءوا وسلّموا أنفسهم أيضاً بعد أن كنا نتوقع أن يحركوا ضدنا قوات الأمن العام.. وعندما أمتلأت دار الإذاعة بهؤلاء الضباط رأينا نقلهم إلى مكان أخر ومن بينهم أدم الحواز.. ويومها تساءلت لماذا لا نستفيد من هذا الرجل فأبقيناه معنا.. ولكنا خلال تلك الأيام - الأيام الأولى للثورة - مشغولين للغاية فكلّفناه بمقابلة السفراء والوفود في حين أنه لا يعرف عن الثورة شيئاً.. ولا عن تنظيم الضباط الأحرار الذين خطّطوا ونفّذوا الثورة..."

● ".. وبعدها جاء موسى أحمد واقترح في إجتماع (أي إجتماع؟) أن يكون أدم الحواز وزيراً للدفاع فقبلها الحواز بدون تردّد.. وحتى تلك اللحظة لم يخالجنا أي شعور أو شك في أحد منهم..."

● "وبعد أن تولّى أدم الحواز وزارة الدفاع، بدأ يوجّه في خطابات للجنود في الإذاعة والصحف واشتكى كثير من ضباط الأحرار من الأعمال التي يقوم بها أدم الحواز وبدأنا نقرأ ما يكتبه أدم الحواز في الصحف فتبيّن لنا أن هذه الكتابات ليست بنات أفكاره.. وذات يوم كنّا جالسين (هل كان ذلك خلال أحد إجتماعات مجلس قيادة الثورة؟!) ناقشه أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في موضوع كان قد كتبه في أحد الصحف فارتبك ولم يستطع التفريق بين القومية والوطنية (أي أنه لم يكن هناك إعتراض من حيث المبدأ على قيامه بتلك الكتابات ونشرها؟)."

● "وابتدأ يكتب في حلقات حول الثورة.. فاكتشفنا أن هناك شخصاً أخر يكتب له تلك المواضيع ويدفع له الحواز مقابلاً عنها.. وجاء الرجل وسلّم لنا الملف وكانت به عدة حلقات أخرى يريد الحواز نشرها وتذييلها باسمه... وأوقفنا الحواز بعد ذلك عن كتابة أي شئ في الصحف... وجاء بعض الضباط وساءلوا لماذا أوقفنا الحواز عن الكتابة ما السبب في ذلك؟ (لابد أن يكون هؤلاء الضباط من أنصار الحواز أو على الأقل المعجبين به). فأخرجت لهم الملف الذي به باقي الحلقات من دراسات في مفاهيم الثورة وقلت لهم: تفضلوا.. إن الحواز لم يكن كاتب في يوم من الأيام بل إن الكاتب هو شخص أخر..." (القذافي في حديث لجريدة "الثورة" ١٩٦٩/١٢/١٢)

● "فمثلاً أدم الحواز الذي كان على رأس المتآمرين، والذي منحناه وظيفة وزير الدفاع كان معنا في معسكر قاريونس، وما كان يفقه شيئاً من الأفكار الثورية (ما هي الخصوصية في الأفكار الثورية بحيث

معمر القذافي

عبدالسلام جلود

يستعصي فهمها على المقدّم الحواز؟!) ولكنه كان إنساناً طيباً في نظرنا، وسلم نفسه صبيحة الثورة عند الساعة الحادية عشر يوم أول سبتمبر في شبشب وبدلة نوم ويرتدي معطفاً فوق هذه الملابس، وكان من الذين سلموا أنفسهم في الإذاعة.." (إذا كان ذلك تم عند الساعة الحادية عشر صباحاً وأنه أتى بنفسه للإذاعة فما ضرورة أن يأتي بشبشب وملابس نوم... لماذا لم يأت في ملابس خروج عادية حتى ولوكانت مدنية؟)

- ".. ولكننا نتيجة لمعرفتنا السابقة واعتقادنا بأنه إنسان طيب، قلنا لا يمكن إعتقاله مع بقية المعتقلين ولكننا يمكن أن نسند إليه أي عمل في الثورة ولكن هذا العمل ما يزيد إلى درجة وزير، إنما ظروف أخرى وضعته في درجة وزير (هناك ضباط طيبون أخرون كثيرون غير الحواز فلماذا إعتقلهم ولماذا لم يسند إليهم مناصب وزارية؟ ثم ما هي هذه الظروف القاهرة التي أرغمت القذافي على تعيين الحواز وزيراً؟ القذافي لم يوضح هذه الظروف في أي مناسبة من المناسبات التي تحدث فيها عن الحواز)... وهذا الشخص سلم نفسه بهذه الكيفية في شبشب وبدلة نوم وبمعطف فكيف يدّعي هذا الشخص بعد شهرين أنه يقود الثورة بينما هو يسرق الثورة..." (المؤتمر النسائي الأول بطرابلس ١٩٧٠/٧/٢٥)

ولا يخفى ما في هذه الإدّعاءات والإتهامات من تناقض وتهافت بحيث يمكن دحضها والرّد عليها من خلال أقوال القذافي نفسه، ورغم أن هذا الأمر لم يخف عن كثير من الليبيين، إلا أن الفكرة التي ترسّخت في أذهان الغالبية عن المقدم أدم الحواز والمقدم موسى أحمد كانت على النحو الذي صوّره ورسمه القذافي من خلال أكاذيبه وبقصته الملفقة، ولا نشك في أنه مما زاد القذافي تمادياً في كذبه في هذه القضية علمه بأن الأطراف التي تعرف حقيقة الأمر، إما مغيّبة في السجون والمعتقلات وإما أسيرة "إعتبارات" تحول بينها وبين الحديث وبيان الحقيقة في هذا الشأن..

فتحي الديب يكشف بعض الحقيقة

محمد فتحي الديب ـ كما هو معروف ـ هو أحد كبار مستشاري ومساعدي الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، وقد أوفده إلى ليبيا حيث وصلها في اليوم الثالث للإنقلاب أي في ١٩٦٩/٩/٣. وقد عمل الديب كمستشار لـ "مجلس قيادة الثورة" حتى بداية أبريل ١٩٧١، عايش أحداث تلك السنوات المبكرة من عمر الإنقلاب، بل لعب دوراً بارزاً في صياغتها وصناعتها.

ولا يوجد شك في أن الديب هو أحد أولئك الذين يصدق عليهم وصف الخبراء/المخبرين، وأنّه أجرم كثيراً.. في حق ليبيا وشعبها، ليس فقط من خلال جهوده البالغة في تثبيت أقدام النظام الإنقلابي المهزوزة، ولكن من خلال نصائحه واقتراحاته الكثيرة، والتي نقل من خلالها إلى ليبيا، كما يقول أحد الكتاب الليبيين، "كل ما وصلت إليه مخابره، في التجربة الناصرية، من القوانين الظالمة والقواعد الهشة، والإجراءات المدمّرة، والأفكار السانجة، والمناهج العقيمة، والخطط الملفّقة..." (راجع مجلة "التضامن" ١٩٨٧/٢/٢١).

غير أنه قد يغفر للدّيب بعض خطاياه إقدامه في عام ١٩٨٦ على تأليفه لكتاب "عبدالناصر وثورة في ليبيا" الذي سلّط فيه الضوء على بعض خبايا وأسرار تلك السنوات الحرجة من عمر الإنقلاب، وهي خبايا وأسرار لا تزين النظام بل تشينه وتدينه، وليس أدلّ على ذلك من أن النظام الإنقلابي منع تداول الكتاب في ليبيا.

من بين القضايا التي تناولها الدّيب في أكثر من موضع من كتابه قضية المقدم أدم الحواز ودوره ومكانته بين بقية رجال الإنقلاب وعلاقته بالقذافي وزمرته، وإن القارئ للكتاب لا يستطيع أن يخرج بشأن هذه القضية إلا بنتيجة واحدة مفادها أن الحواز كان أحد قادة الإنقلاب بل إنه كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ولنترك القارئ مع المقتطفات التالية الواردة في كتاب الديب...:

- "وعند هبوطنا (أول وفد رسمي مصري) بمطار بنغازي (مساء ١٩٦٩/٩/٣) كان في إستقبالنا المقدم أدم الحواز والنقيب مصطفى الخروبي اللذان قدّما نفسيهما، الأول المتحدث الرسمي بإسم مجلس قيادة الثورة والثاني أحد أعضاء مجلس الثورة."
- "وصحبنا كل من المقدم الحواز والنقيب مصطفى الخروبي، وبدأنا فوراً أول جلساتنا مع الإخوة الليبيين والتي استغرقت الفترة منذ منتصف الليل حتى الثالثة وأربعين دقيقة من صباح الرابع من سبتمبر.
- "ولقد عرض المقدم أدم الحواز في هذا اللقاء أسلوب تحرك مجلس قيادة الثورة في مواجهة النشاط الدبلوماسي الأمريكي والبريطاني والفرنسي بإعتبارهم مصدر الخطر المباشر على الثورة.."
- "وأوضح (المقدم الحواز) حرصهم على سرية إسم قائد وأعضاء مجلس قيادة الثورة تأميناً للمجلس، ولتفادي حساسيات عديدة داخل الجيش وخارجه الأمر الذي فهمنا منه ضمنياً أن رئيس مجلس قيادة الثورة ـ لا شك ـ رتبته صغيرة."
- "كما أشار (المقدم الحواز) إلى أن ما نشر في الخارج عن قيادة العقيد سعدالدين بوشويرب لمجلس الثورة خطأ، وأن عملية تعيينه كانت بمثابة رد إعتبار له ليس إلا، نظراً لأنه سرّح من الجيش لموقفه المشرّف في أحداث ٥ يونية ١٩٦٧." (الصفحات ١٤ و ١٥)
- "حوالي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الرابع من سبتمبر

عبدالمنعم الهوني

مصطفى الخروبي

حضر إلى مبنى فرع السفارة النقيب مصطفى الخروبي والمقدم أدم الحواز يصحبهما ضابط برتبة الملازم الأول قدمه لي النقيب مصطفى بإسم الملازم أول معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة وقائدها.. وحضر اللقاء من الجانب الليبي المقدم أدم الحواز والنقيب مصطفى الخروبي ومن الجانب المصري السيد محمد حسنين هيكل..." (الصفحة ١٧)

- "وبادرت بالإتصال بعد ظهر اليوم الرابع للثورة بالمقدم أدم الحواز الذي أبلغني بأنه تعيَّن بمعرفة مجلس قيادة الثورة ليكون حلقة الإتصال بيني وبين قائد وأعضاء مجلس الثورة الليبي." (الصفحة ٢٠)
- "في صباح الخامس من سبتمبر أخبرني المقدم أدم الحواز بأن مجلس الثورة عقد جلستين لدراسة الخطوات التنفيذية لتشكيل جهاز إدارة دفَّة الأمور في الدولة على ضوء المشورة التي قدمناها لرئيس مجلس الثورة وقد قرَّروا الآتي:

١ ـ تشكيل وزارة من سبعة وزراء على أن يكون رئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والداخلية من أعضاء مجلس قيادة الثورة. أما باقي الوزراء فيختارون من العناصر المدنية...

٥ ـ فهمت من المقدم أدم الحواز أنه سيتولى وزارة الدفاع وأنهم قرَّروا وضع أجهزة الأمن تحت قيادة وزارة الدفاع في المرحلة الحالية لضمان السيطرة..." (الصفحات ٢١، ٢٢)

- "كما أبلغني المقدم أدم (بعد ظهر اليوم .... من سبتمبر أي قبل تشكيل الوزارة وقبل أن يصبح أدم وزيراً للدفاع) أن القنصل البريطاني طلب السماح بقيام طائرة لنقل التموين من قبرص إلى العدم لوجود قوات بريَّة معسكرة في العدم منذ قيام الثورة ولا يوجد لديها تموين كاف، وأنه (أدم) وافق على قيام الطائرة..."
- "زارني المقدم أدم الحواز في المساء طلب تكليف سفرائنا الموجودين بالدول العربية والأجنبية التي لليبيا تمثيل دبلوماسي فيها... (الصفحة ٢٤)
- "ثم أخبرني المقدم أدم بإتصال القنصل البريطاني به وإبلاغه برغبة الملك ادريس في العودة إلى ليبيا (مساء يوم ١٩٦٩/٩/٥)
- "زار المقدم أدم الحواز الوفد العراقي (الذي وصل إى بنغازي بطائرة عراقية يوم ١٩٦٩/٩/٥ بعد مضي ساعتين من وصولهم إلى الفندق... وقد إكتفى أدم بالإستماع ونقل الحديث إلى معمر القذافي... ثم أوضح لي تحفظ مجلس قيادة الثورة تجاه الوفد العراقي وأنهم قرروا قصر الإلتقاء بهم عليه فقط... (الصفحة ٢٥)

"حضر يوم ١٩٦٩/٩/٦ المقدم أدم ليبلغني بالآتي:

١ ـ إتصل به القنصل البريطاني في وقت متأخر من مساء الخامس من سبتمبر وطلب مقابلته صباح اليوم التالي لأمر هام... وتم الإتصال قبل حضوره للقائي حيث سلَّمه القنصل اعتراف بريطانيا بالوضع الجديد.

٢ ـ إلتقى مساء أمس في وقت متأخر بالقنصل الروسي بناء على طلب الأخر...

٣ ـ في ختام الجلسة أخبرني أدم بأن القنصل الأمريكي أبلغه في الصباح أن إعتراف أمريكا في الطريق... (الصفحة ٢٦)

وبعد مضي أكثر من يومين على وصول فتحي الديب إلى ليبيا بعث إلى عبدالناصر بتقريره الثاني محللاً تطوُّرات الأحداث على ضوء معايشته لها، وكان مما جاء في ذلك التقرير تحت بند أولاً: مجلس قيادة الثورة، ما يلي:

"٣ ـ المقدم أدم الحواز.... يؤمن بالعمل الإيجابي القائم على الحساب الدقيق، الأمر الذي وقف في سبيل إنضمامه إلى تنظيم الضباط الوحدويين منذ بداية تشكيله. أخلاقياته في التعامل مع أعضاء مجلس الثورة أكسبته ثقتهم وإحترامهم، ومن ثم، تم ضمُّه إليهم قبل قيام الثورة مباشرة. استشعرت من حديثه شعوره الكامن بالتأثر لقيامه بالعمل حالياً تحت قيادة ضباط التنظيم الذين كانوا تحت قيادته (كان القائد المباشر لمعمر القذافي قبل قيام الثورة)."

"٥ ـ المسئول عن التحرُّك العلني والقيام بالإتصال الداخلي والخارجي بتفويض من مجلس الثورة هو المقدَّم أدم الحواز."

"٦ ـ هناك إصرار كامل على الإحتفاظ بسرية العدد وأسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة."

"٧ ـ رغم الإنفتاح بيني وبين المقدم أدم إلا أنه يتحاشى أي إيضاح لصورة التعامل داخل مجلس قيادة الثورة، ونتيجة لذلك لم أحاول إحراجه بالسؤال عن العدد أو الأسماء تفادياً مني لأية حساسية.."

"١١ ـ من الواضح حتى الآن تحفُّظ الأعضاء الثلاثة الظاهرين والمتَّصلين (الحواز والخروبي والقذافي) وحجبهم لما يدور معي من إتصالات ومساعدة في التخطيط.." (الصفحات ٢٨ـ٣٠)

أما تحت "البند سابعاً: "موقف العناصر المناوئة للثورة".. فقد أورد الديب في نفس التقرير:

- "ألقي القبض خلال الساعات الأولى لقيام الثورة ـ بمعرفة أعضاء مجلس قيادة الثورة ـ على كل ضباط الجيش من ذوي الرتب الكبيرة (من رتبة رائد فما فوق)... ولم يستثنى من تلك الرتب الكبيرة سوى المقدم أدم الحواز والمقدم موسى (أحمد) اللذين إنضمَّا للتنظيم قبل تفجير الثورة..." (الصفحة ٣٣)
- "وصل الوفد السوداني مساء يوم ٩/٦ واستقبلهم بالمطار أحد ضباط الجيش ورافقهم إلى الفندق. وبعد ساعة من وصولهم اجتمع بهم المقدم أدم الحواز والنقيب بشير هوادي عضو مجلس قيادة

يوبكر يونس

امحمد المقريف

الثورة حيث طلب الرائد مأمون أبوزيد من المقدم أدم لقاء أعضاء مجلس قيادة الثورة مجتمعين للتحدث معهم، وردّ عليه المقدم أدم بأنه وزميله بشير مفوضان من قبل المجلس لمقابلة الوفد..." (الصفحة رقم ٣٤)

- "إجتمع بمكتبي كل من المقدم أدم والنقيب بشير والسيد أمين الشبلي والدكتور جمال العطيفي ودارت مناقشة حول صيغة شكل الإعلان الدستوري للثورة، واقترح الدكتور جمال أن تكون هناك فترة إنتقال محددة بسنتين أو ثلاث وأثار أمين الشبلي أهمية تحديد فترة الإنتقال، وكان رأي المقدم أدم أن تكون فترة الإنتقال محدّدة بستة أشهر تتجدد تلقائياً. وتدخّلت لأوضح لأدم بأن الأخذ برأيه سيقلّل من أهمية المجلس، كما سيضعف ثقة الجماهير في حالة إستمرار تأجيل فترة الإنتقال... وانتهينا إلى الإتفاق على ألا يكون هناك تحديد لفترة الإنتقال وتركها مفتوحة على أساس الإشارة في البيان الدستوري إلى أن مجلس الثورة سيعمل على تغيير هذا الوضع وتشكيل المؤسسات الدستورية المختلفة في الوقت المناسب، وتم إعداد مشروع الإعلان الدستوري لأسلّمه في نفس اليوم لعرضه على مجلس الثورة."
- "وبعد خروج المقدم أدم من مكتبي اتّصل بي من مكتبه ليخبرني بأنه استدعي للسفر لطرابلس لاستكمال المشاورات لإنهاء التشكيل..." (الصفحة رقم ٣٥)

ويمضي فتحي الديب في كتابه (عبدالناصر وثورة ليبيا):

- "كان قد أبلغني المقدم أدم قبل اجتماعنا لإعداد الإعلان الدستوري أن الحكومة الأمريكية اشترطت قبل اعترافها بالوضع الجديد ثلاثة شروط وهي:

١ ـ الإحتفاظ بالقواعد الأمريكية.

٢ ـ الإلتزام بالإتفاقيات والمعاهدة القائمة بين البلدين.

٣ ـ إستمرار التعاون بين البلدين والمحافظة عن المصالح الأمريكية بليبيا.

وقد وافق مجلس الثورة على هذه الشروط شفوياً لأن بريطانيا كانت قد إشترطت نفس الشروط قبل إعترافها." (الصفحات ٣٥، ٣٦)

- "... منذ البداية ومنذ وصولي وأنا أركّز في أحاديثي مع المقدم أدم وباقي الإخوة على ضرورة إحتضان الشباب من الطلبة وكذلك العمال، وكانت أثار إستجابتهم للمشورة واضحة، وانعكس ذلك في إتفاق المقدم أدم مع الإتحاد العالم للطلبة وإتحاد العمال على عقد مهرجان مشترك يوم الجمعة القادم في أحد الميادين العامة بالمدينة لإتخاذ قرارات تأييد الثورة" (الصفحة ٣٨).
- "وصل المقدم أدم من طرابلس صباح يوم الثامن من سبتمبر وحضر فوراً للقائي، وأبلغني أنه تم تكليف السيد محمود المغربي بتشكيل الوزارة على أن يتولى المغربي رئاسة الوزارة والمقدم أدم الحوار وزارة الدفاع والمقدم موسى أحمد وزارة الداخلية...
- وقد فهمت من أدم أنه تم إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة ليكون في حدود أحد عشر عضواً قابلاً للزيادة إلى ثلاثة عشر وأنهم سيبلّغوني بالأسماء بعد إنتهاء التشكيل لأنهم مازالوا في طرابلس في مرحلة تعديل وتبديل في الإختيار."
- "وفي ختام الجلسة سلّمت المقدم أدم الإعلان الدستوري والقرارات الجمهورية والقوانين المترتبة عليه لأخذ موافقة مجلس الثورة عليها وسرعة إعلانها لتسبق إعلان التشكيل الوزاري.. وقام على الفور أدم بالإتصال بمعمر بطرابلس وطلب منه الحضور فوراً ومعه رئيس الوزراء لإتخاذ بنغازي مقراً للقيادة، وأرسل لهم طائرة خاصة لإحضارهم وليبدأ في إذاعة الإعلان والقرارات بعد التصديق عليها إعتباراً من مساء يوم الثامن من سبتمبر..."
- "بينما كان المقدم أدم مجتمعاً بي بمبنى السفارة فوجئنا بإذاعة طرابلس تذيع قرار مجلس قيادة الثورة بترقية الملازم أول معمر القذافي لرتبة عقيد وتعيينه قائداً للقوات المسلحة..." (الصفحات ٤٠، ٤١)
- "ووصل في الساعة الثانية بعد الظهر (يوم ١٩٦٩/٩/٩) الرئيس هواري بومدين في طريقه للجزائر واستقبله المقدم أدم الحوار نيابة عن مجلس الثورة...." (صفحة ٤٦)
- "حضر للقائي ظهر يوم الثاني عشر بمبنى السفارة الأخ والصديق صالح مسعود بويصير وزير الخارجية... ونوّه بحضور العقيد معمر لجميع الجلسات (مجلس الوزراء) ممثلاً لمجلس الثورة وأن جميع الوزراء يجهلون التكوين الحقيقي لمجلس قيادة الثورة من ناحية الأسماء والعدد... (الصفحات ٤٩ ـ ٥٠)
- "بعد وصول المقدم أدم الحوار من طرابلس حضر لمقابلتي بالسفارة مساء يوم الثالث والعشرين (سبتمبر) ليقضي معي جلسة طويلة استغرقت ما يزيد على الساعتين تناول فيها العديد من الموضوعات... وذكر لي أنه لاحظ أثناء إنعقاد المجلس (مجلس قيادة الثورة) بطرابلس قيام عمر (المحيشي) بالتصدّي له كلما أعترض على موقف يتعارض والمسيرة الصحيحة للثورة في خطّها السليم متعللاً بأن واجبه (أدم) ومسئوليته طبقاً لتوزيع الإختصاصات داخل مجلس الثورة تقتصر على الجيش فقط، إلا أنه أوضح لهم أن مسئوليتهم جميعاً تضامنيته لضمان سلامة مسيرة الثورة... (الصفحات ٧٠ ـ ٧١)
- "عاد المقدم أدم للقاء بي بالسفارة بعد ظهر يوم الرابع

بشير هوادي

عوض حمزة

والعشرين من سبتمبر ليبلّغني أنه استدعى السفير البريطاني في حضور وزير الخارجية الليبي وناقشه في وجود قوات أجنبية في "قاعدة العدم" للتدريب بها... ثم انتقل السفير البريطاني إلى موضوع التصريحات التي تتردّد في الصحف الليبية على ألسنة بعض المسئولين بالنسبة لنية الثورة في إنهاء وجود القواعد.. وأجابه أدم بأن ما تردّده الصحف لا يمثل وجهة نظر مجلس الثورة المسئول عن إتخاذ القرار.. ثم تطرّق المقدم أدم إلى إتفاقيات التسليح السابق إبرامها بين بريطانيا والنظام السابق (الصفحات ٧٣ ـ ٧٤)

● "حضر العقيد معمر القذافي إلى بنغازي مساء السادس والعشرين من سبتمبر بعد إجراء التعديل الوزاري، ودعاني صباح اليوم التالي للقائه بمعسكر البركة وحضر اللقاء الذي استغرق أكثر من ساعتين المقدم أدم..." (صفحة ٨٠)

● "وتدخّل المقدم أدم (خلال الإجتماع السالف الذكر) ليثير موضوع العناصر الحزبية التي تحاول أن تتسلل إلى الثورة طارحاً أنني وإياهم إخوة، وبالرغم من أن هذا الموضوع من إختصاص مجلس الثورة إلى أن إحساسهم بأنني (أي الديب) عضو منهم يعطيه الحق في طرح الموضوع أمامي للإستفادة بالرأي..." (صفحة ٨٣)

وبعد مضي شهر من قيام الإنقلاب أعدّ فتحي الديب تقريراً مفصّلاً عن تطورات الوضع في ليبيا بعث به إلى الرئيس عبدالناصر وكان من بين ما جاء فيه تحت البند (أولاً: مجلس قيادة الثورة):

"٣ـ بدأت مجموعة بنغازي تمارس دوراً واضحاً في تحريك دفة الأمور بما يتفق ووجهة نظر أعضائها، خاصة فيما يتعلق بالتعيينات الجديدة والحد من تولي عناصر حزبية للمراكز الحساسة داخل أجهزة الحكومة، ويتولى الدور القيادي في التعبير عن رأي المجموعة المقدم أدم الحواز." (صفحة ٨٦)

أما تحت البند (ثالثاً: القاعد الشعبية) فقد أورد الديب ما يلي:

"٢ـ كان لخطاب معمر في المؤتمر الشعبي ببني غازي والمؤتمر الشعبي في سبها إلى جانب البيانات التي أصدرها المقدم أدم الحواز والتي شرح فيها أهداف الثورة ومبادئها ـ كان لذلك كله أثاره الجلية..." (صفحة ٨٨)

مختار الفروي

محمد نجم

● "وفي اليوم التالي أبلغت (أي الديب) الأخ معمر بتفاصيل الرسالة الشخصية الخاصة به (والتي بعث بها إليه عبدالناصر) وقد تلقى الرسالة بالشكر والعرفان والتقدير للرئيس الذي يوليه هذا الإهتمام من وقته رغم مرضه ومشاغله الكثيرة ـ وتم إستعراض الموضوعات التالية بحضور المقدم أدم..." (الصفحة ٩٠)

أما في الصفحة (٩٢) من كتابه فيشير فتحي الديب إلى مسألة مهمة سعى القذافي دوماً إلى القفز والتعتيم عليها، وهو وجود عدد لا بأس به من بين ضباط الجيش الذين شاركوا في إنقلاب الأول من سبتمبر ولم يكونوا من أعضاء تنظيم القذافي المعروف بتنظيم "الضباط الوحدويين الأحرار". فتحت البند (٥) في تلك الصفحة وتحت عنوان "ضباط التنظيم" أورد الديب ما نصه:

● "أثار المقدم أدم (خلال اللقاء الذي ضمّه والقذافي والديب بعد مضي شهر على الإنقلاب) وجود تململ في صفوف ضباط الجيش نتيجة إحساسهم بوجود تفرقة في المعاملة بين ضباط التنظيم الوحدوي الذين شاركوا في الإعداد والقيام بالثورة، وبين من شارك في الثورة ولم يكونوا أعضاء في التنظيم، خاصة بعد تردّد إشاعة عن وجود نية لترقية ضباط التنظيم ترقية إستثنائية. وطالب أدم بأهمية الإبتعاد عن أية إجراءات تسبب هزة بين ضباط الجيش... وهنا طلب مني العقيد معمر الرأي فيما طرحه أدم فأوضحت له أهمية الحفاظ على سرية أعضاء التنظيم من خلال تواجدهم في المراكز القيادية الحساسة بالجيش ليتمكنوا من السيطرة على الوضع بالجيش وتجنيبهم الكشف عن شخصياتهم، الأمر الذي سيدفع كل القوى للتركيز عليهم، وأن ترقيتهم إستثنائياً سيوقعهم في المحظور..."

ويشير الديب إلى هذه المشكلة مرة ثانية في الصفحة (١٣٣) من كتابه عندما كان يتناول ما دار بينه وبين القذافي ومعه أعضاء مجلس الثورة على مائدة الغداء بمقر المجلس ببني غازي يوم العاشر من نوفمبر ١٩٦٩، ولم يكن الحواز ضمن الحاضرين، على النحو التالي:

● "إنفرد بي العقيد بعد الغداء ليخبرني أنهم يواجهون حالياً عدة مشاكل داخل الجيش نتيجة الإحتكاك الذي يتم بصفة مستمرة بين الضباط أعضاء التنظيم والضباط الذين لم يضمّهم التنظيم، وكذلك من ضباط الصف المنضمين للتنظيم وباقي ضباط الصف ممن لم ينخرطوا في التنظيم، خاصة بعد معرفة هؤلاء أن هناك إتجاها لترقية ضباط الصف أعضاء التنظيم إلى رتبة ملازم، وطلب مني إيجاد حلٍّ لهذا الإحتكاك ومساعدة كل من النقيب عبدالمنعم الهوني والنقيب مصطفى الخروبي في تنظيم العمل لتدارك أي تأمر من العناصر غير الملتزمة بتنظيمهم، وسرعة السيطرة على الموقف، وطمأنته، وبادرت على الفور بوضع الإجراءات والتنظيم اللازمين لتأمين الموقف وعرضتهما عليه في اليوم التالي ووافق عليها وبدأ في تنفيذها فوراً."

ويتضح من هذه المقتطفات دون أدنى مجال للشك أن المقدم أدم الحواز كان شريكاً في الإنقلاب، وأنه وحده على الأقل كان عضواً في "مجلس قيادة الثورة".. كما يتبين بكل جلاء زيف وكذب إدعاءات القذافي

ومزاعمه بشأن دور الحواز ومكانته بالنسبة لإنقلاب سبتمبر والتي صوّرها بخياله المريض في صورة هزيلة قوامها أن المقدم الحواز جاء عند الساعة الحادية عشر من صباح الإنقلاب في شبشب وثياب نوم يسلم نفسه في مبنى الإذاعة وأن القذافي قرر في تلك اللحظة الإستفادة منه، وأن ظروفاً وتطورات أدّت إلى تعيينه وزيراً.

كما يتضح من هذه المقتطفات أيضاً وجود مجموعة كبيرة من ضباط الصف الذين شاركوا في تنفيذ إنقلاب سبتمبر دون أن يكونوا أعضاء في تنظيم القذافي المعروف بتنظيم الضباط الوحدويين الأحرار... وإن عدم إنتمائهم لهذا التنظيم لا يعني عدم مشاركتهم في تنفيذ الإنقلاب، كما لا يستبعد أن يكون تحريك هؤلاء الضباط للمشاركة في الإنقلاب قد تم عن طريق المقدم أدم الحواز أو المقدم موسى أحمد أو كليهما...

ومما يجعلنا نميل إلى تصديق هذه الروايات الواردة في كتاب الديب هو علمنا بأن الدّيب لم يكن صاحب مصلحة في روايتها وفي إدعاء هذه الوقائع، بل ربما توقّع البعض منه موقفاً منحازاً ضد الحواز حيث تردّد أن الحواز لو نجح في إنقلابه لقام بإعدام ثلاثة أشخاص أولهم المحيشي وثانيهم الخروبي وثالثهم الديب.

بوادر التدهور في العلاقة

أما عن بوادر التدهور في العلاقة بين المقدم أدم الحواز وبقية أعضاء "مجلس قيادة الثورة" فيشير الديب إلى حضوره لأول مرة إجتماعٌ صباح يوم ١٩٦٩/١٠/٥ بناء على طلب القذافي ضم رئيس وأعضاء المجلس، حيث خرج الديب من ذلك الإجتماع بإنطباعات في هذا الصدد سجلها في الصفحة (١٠٦) من كتابه جاء فيها:

- "أصبحت ألمس وبصورة واضحة بعد هذه الجلسة تمركز السلطة والسيطرة داخل مجلس الثورة في عناصر التنظيم الوحدوي المنتمين إليه في مرحلة الإعداد المبكر، وليس من شاركوا في التنفيذ وانضموا في المرحلة الأخيرة قبل تفجير الثورة. والتشكيل النهائي كما ظهر في إجتماع المجلس الذي حضرته هو كما يلي.... (ليس من بينهم المقدم الحواز أو المقدم أحمد).. وقد لاحظت أن المقدم أدم رغم حضوره جلسات مجلس الثورة، إلا أنه فقد الكثير من نفوذه وقدرته على الحركة الطليقة التي كان يتّسم بها أسلوبه في العمل. ووضح له أنه ليس عضواً في المجلس"

وتحت عنوان "لقاء الحادي عشر من نوفمبر" يورد الديب مظهراً أخر من مظاهر التدهور في العلاقة بين الحواز وأعضاء "مجلس قيادة الثورة" حيث يذكر في الصفحة (١٣٣) من كتابه:

- "كما أثار الملازم عمر المحيشي في نفس اللقاء (الذي ضم الديب ورئيس وأعضاء المجلس) موضوع نشر الحلقة الخامسة من قصة الثورة طالباً رأيي فيما نشر، وكان طبيعياً أن أفهم من أسلوب طرحه للموضوع سروره الكبير بما جاء بالحلقة بشأن أدم الحواز وتعريض الحلقة بدور أدم وإيضاح أنه لا علاقة له بتنظيم الضباط الوحدويين الأحرار وإبراز دوره الثانوي. ولا شك أن عمر كان وراء هذا النشر الذي تمّ تعميمه في جميع صحف اليوم."

والواقع أن نشر تلك الحلقة وبالمادة التي احتوتها حول دور الحواز في الوقت الذي كان فيه الحواز ما يزال وزيراً للدفاع لم يكن، حتى بافتراض صحة ما ورد بها، سوى إستفزازاً للحواز ودعوة للصدام معه.

كما يشير الديب في الصفحة (١٣٨) من كتابه إلى مظهر أخر من مظاهر هذا التدهور في العلاقة بين الحواز وبين "مجلس قيادة الثورة" على النحو التالي:

- "زارني في ساعة مبكرة من صباح التاسع عشر من نوفمبر الإخوان عبدالمنعم (الهوني) وخويلدي (الحميدي) مكلفين من قبل مجلس الثورة وأخبراني بالآتي.... وطلبوا مني الإجتماع مع مجموعة المجلس ككل مساء نفس اليوم... لمناقشة كثير من المشاكل التي يواجهونها حالياً، ومنها موقف المقدم أدم الحواز الذي إستغل زيارته للقاهرة ومقابلته للرئيس جمال لإتخاذ مواقف ذاتية غير سليمة، وإدعائه بموافقة الرئيس على آرائه التي يطرحها.." (جرت الزيارة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٩٦٩ لحضور إجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك بالقاهرة).
- "وعاد الأخ عبدالمنعم (الهوني) بعد ظهر نفس اليوم (١٩٦٩/١١/١٩) ليخطرني بأنهم إتفقوا بصورة مبدئية على تولي العقيد معمر رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة معاً وأنهم يقومون ببحث تشكيل الوزارة الجديدة على النحو التالي:

النقيب عبدالسلام جلود - وزيراً للدفاع

المقدم موسى أحمد - وزيراً للزراعة

النقيب مصطفى الخروبي - رئيساً لأركان الجيش ورئيساً للمخابرات العسكرية"

ومعنى ذلك هو إبعاد موسى أحمد عن وزارة الداخلية وإبعاد المقدم أدم الحواز عن وزارة الدفاع وعن الوزارة كلية.

وفي الواقع، وفي ضوء هذه الوقائع، فإن الزعم بأن الحواز شرع في التخطيط لإنقلاب يطيح بالقذافي وزمرته - وهو ما نميل لصحته - يؤكّد في

الخويلدي الحميدي

عمر المحيشي

حد ذاته أن الحواز لم يكن مجرد ضابط طيب كفؤ رؤي الإستعانة به تم تقرر الإستغناء عنه... بل كان شريكاً حقيقياً في إنقلاب سبتمبر هو وعدد كبير أخر من الضباط الذين لم يكونوا أعضاء في تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار... ولو كان الحواز ودوره في إنقلاب سبتمبر على النحو الذي وصفه القذافي وزمرته لكان أثر الإنزواء والرضى بما تمتّع به من تألق وظهور خلال الأسابيع العشرة الأولى لإنقلاب سبتمبر.

وتجدر الإشارة إلى أن الديب ردّ في كتابه ضمناً على أكاذيب القذافي بحق المقدم الحواز وإدعاء القذافي بأنهم في المجلس اكتشفوا أن الدراسات التي كانت تصدر بتوقيع الحواز عن مفهوم الثورة وأهدافها (جرى نشرها في الصحافة والإذاعة منذ صباح ١٩٦٩/١٠/٦) هي من تأليف "شخص" كان الحواز ينفع له مقابلاً ماليا عنها، فقد أورد في الصفحات ١١٠، ١١١ من كتابه في هذا الصدد ما يلي:

- "ولم يكن أحد يعلم بإعدادي لهذه الدراسات غير المقدم أدم والعقيد معمر فقط"
- "وقد أفهمني النقيب خويلدي الحميدي أنه تم إتفاق مجلس الثورة على صدور الدراسات بلا توقيع بإعتبارها تمثل وجهة نظر المجلس بعد إحتجاج المحيشي وجلود على صدورها بإسم أدم."

والخلاصة أنه على الرغم من وضوح الإشارات في كتاب الأستاذ محمد فتحي الديب حول دور المقدم أدم الحواز في الأسابيع الأولى للإنقلاب وموقعه ومكانته المتقدّمة بين إنقلابيي سبتمبر إلا أنه وللأسف فقد بقيت الصورة الغالبة في أذهان الليبيين هي تلك الصورة الملفقة التي رسمها القذافي بأكاذيبه ورندّها من ورائه إعلامه.

الوثائق السرية الأمريكية تلقي أضواء جديدة

وكما فعلت مع كثير من القضايا المتعلقة بتلك الحقبة الحرجة من تاريخ ليبيا، فقد ألقت الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية المتعلقة بعام ١٩٦٩ التي جرى الإفراج عنها مؤخراً، الكثير من الضوء على هذه المسألة وعن هوية رجال إنقلاب سبتمبر.

وقبل أن نستطرد في إستعراض ما ورد في عدد من هذه الوثائق المفرج عنها نود أن ننبه إلى أن هناك كمًا من الوثائق المتعلقة بذات الحقبة لم يتم الإفراج عنها بعد حيث تقرر من قبل السلطات الأمريكية المختصة تمديد "فترة سريتها". ولا يخفى على القارئ أن الصورة الحقيقية والكاملة لمختلف جوانب هذه المسألة سوف لن تتضح إلا بالكشف عن بقية الوثائق الأمريكية المحجوبة وبنظيرتها في أرشيف الخارجية البريطانية والفرنسية، وإلا بعد أن يتكلم المعنيون بهذه الأحداث والوقائع ويدلوا بشهاداتهم في حرية وبأمانة وصدق.

وعلى سبيل المثال فإن من بين الوثائق الأمريكية التي جرى حجبها ولم يجر الإفراج عنها ونتصور أن لها علاقة بهذا الموضوع...

- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٢ رقم TE 2132. وهي برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية بطرابلس إلى وزارة الخارجية بواشنطن (رقم إشاري STREP 1300).
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٨ رقم TE 2349. وهي برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية بطرابلس إلى الخارجية الأمريكية حول وزارة الدفاع الليبية.
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/١٠ رقم TE 2393. وهي برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية بطرابلس إلى الخارجية الأمريكية حول وزارة الدفاع الليبية.
- الوثيقة المؤرخة ١٩٦٩/٩/٢٨ رقم A-7 نوع A-1. وهي برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية ببنغازي متضمنة تقريراً عن إجتماع جرى بين مندوب السفارة في بنغازي وبين عميد البلدية يومذاك السيد/محمد بن يونس.
- الوثيقة المؤرخة في ١٩٦٩/١٢/١٣ رقم TE 3705. وهي برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس إلى وزارة الخارجية بواشنطن تتعلق بمحاولة الإنقلاب العسكري الحواز/موسى أحمد).

ماذا ورد في وثائق الخارجية الأمريكية التي جرى الإفراج عنها بشأن رجال إنقلاب سبتمبر؟ وهل كان الحواز وموسى أحمد عضوين في مجلس قيادة الإنقلاب؟!

سنتناول ما ورد في بعض هذه الوثائق على أساس تسلسلها الزمني... كما سنقتطف منها ما يتناول موضوع هذه المقالة.. كما يلي:

- البرقية السرية رقم ٢٤١ من البيضاء بتاريخ ١٩٦٩/٩/١ (مرسلة من القائم بالأعمال المستر بليك Blake) تقول الفقرة الأولى منها أنه جرى إستقبال مندوب السفارة في البيضاء مونتفيل Montville (القائم بأعمال السفارة الأمريكية) من قبل المقدم موسى أحمد في رئاسة الدفاع الجوي بالبيضاء. ووصفت المقدم موسى بأنه يبدو قائد المجموعة الإنقلابية في البيضاء. أما الفقرة الرابعة فتشير إلى ما ورد على لسان المقدم موسى بأن الزعيم السنوسي شمس الدين جرى إستبداله كرئيس لأركان القوات المسلحة بالعقيد سعدالدين بوشويرب. وأجاب على سؤال بشأن هوية بقية قادة الإنقلاب بأنهم غير معروفين بعد.
- البرقية السرية رقم (٢٠٩٩) من طرابلس بتاريخ ١٩٦٩/٩/١ (مرسلة بإسم القائم بالأعمال المستر بليك).. تقول الفقرة الثالثة بها أن المستر لين Lane وزميليه كيلي وريتش Kelly, Rich بينما كانوا متوجهين بسيارتهم إلى مبنى السفارة في بنغازي أُخذوا إلى المقرّ

محمد الحاراثي

عمر الواحدي

الرئيسي للإذاعة والتيلفزيون حيث تكلم لين مع ملازم يدعى القذافي الذي أخبرهم بأنه ابن عم رئيس الوزراء (ونيس) القذافي كما أبدى لهم الملاحظات التالية:

(أ) أن الإنقلاب هو شأن داخلي محض ولا ينبغي على الولايات المتحدة التدخل.

(ب) ليبيا لها عدة إتفاقيات مع الولايات المتحدة وتنوي الحكومة الجديدة الإلتزام بهذه الإتفاقيات.

(جـ) كثير من ضباط الجيش لم يكونوا مرتاحين لصفقة السلاح مع بريطانيا. ويعتقد هؤلاء أنه إذا كانت ليبيا تعتزم شراء أسلحة فيلزم أن تشتريها من قوة (دولة) من الدرجة الأولى كالولايات المتحدة أو الإتحاد السوفيتي وليس من دولة من الدرجة الثانية كبريطانيا.

بعد ذلك أعطاهم الملازم القذافي الإذن بالتوجه إلى السفارة.

وتتضمن الفقرة الرابعة من ذات البرقية تعليقاً كان من بين ما جاء فيه "إنه بالطبع لمن المبكّر جداً القول بأن هذه الأراء تعبّر عن وجهة النظر الخاصة بالملازم القذافي أو موقف الحكومة الجديدة بصفة عامة.

- مذكرة المعلومات السرية Intelligence Note رقم (٦٢٥) بتاريخ ١٩٦٩/٩/١ معدة لوزير الخارجية من قبل مدير الإستخبارات والبحوث بالوزارة Director of Intelligence & Research بعنوان "ليبيا.. وصول الثورة العسكرية Libya: The Military Revolution Comes) كان من بين ما جاء فيها:

"إن الثورة العسكرية التي ظلت العناصر التقليدية الليبية تخشاها، حدثت صباح هذا اليوم على تمام الساعة الخامسة والربع صباحاً..."

- لقد إستولت على السلطة في البلاد مجموعة عسكرية تبدو أنها بقيادة شخصية غير معروفة هو العقيد سعدالدين أبوشويرب وهو شخصية تكاد تكون غير معروفة...

- الكولونيل بوشويرب الذي أعلن أنه يترأس مجلس قيادة الثورة هو ضابط سبق له أن إستقال من الجيش الليبي وإشتغل حتى وقت قريب كمحرر للعقود. وقد تم تدريبه العسكري في كل من الولايات المتحدة ومصر. إلتحق أبوشويرب بالجيش الليبي في عام ١٩٥٣ وحصل على عدة أنواط عسكرية في مصر، وكان أحد العناصر الموالية لمدير التدريب في الجيش الليبي العقيد عبدالعزيز الشلحي المثير للجدل. ورغم ذلك فإن الإنقلاب ربما يكون موجهاً ضد إزدياد نفوذ الشلحي.

- ويبدو أنه يوجد وراء بوشويرب مجموعة من الضباط صغار الرتب. ومع ذلك فإن نجاحهم المبدئي ودعم قوات الأمن - التي كانت معروفة بولائها للملك، ليدل على وجود خطة محكمة جرى تنفيذها ببراعة...

- البرقية السرية رقم (٢١٤٩) من طرابلس بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢ (مرسلة من القائم بالأعمال المستر بليك) بعنوان "صورة وصفية لعضو في مجلس قيادة الثورة". كان من بين ما جاء فيها:

- النقيب عبدالسلام أحمد جلود الذي تلقى تدريبه في أمريكا أخذ يبرز كأحد القادة المحليين (طرابلس) لإنقلاب سبتمبر.
- كان جلود قد قدّم نفسه في لقاء مع موظفي السفارة في اليوم السابق (٩/١) بإسم "علي سالم".
- إلتقى جلود حتى الآن مرتين مع ممثلي البعثات الدبلوماسية في طرابلس ومن بينهم القائم بأعمال السفارة الأمريكية. وقد ظهر خلال اللقائين بمظهر الضابط الذي يحتل مركزاً متقدماً. ومع ذلك فلم يقم بدور قيادي خلال المناقشات المختلفة التي جرت خلالهما.
- يبلغ جلود من العمر ٢٥ سنة وهو من مواليد قرية "مزدة" التي تبعد نحو ١٠٠ ميل جنوب طرابلس في الصحراء.
- بعد إتمامه دراسته الثانوية وتخرجه من الكلية الملكية العسكرية عمل كمدرب في سلاح الهندسة بالجيش الليبي خلال الفترة ١٩٦٥/١٩٦٦.
- إلتحق بدورة تدريبية في الولايات المتحدة (المركز التدريبي بليكلاند Lakeland التابع للسلاح الجوي الأمريكي) في الفترة ما بين نوفمبر ١٩٦٦ ومارس ١٩٦٧، وبدورة أخرى بمدرسة الهندسة التابعة للجيش الأمريكي بقاعدة بلفوار Belvoir ما بين مارس ومايو ١٩٦٧. وترقى إلى رتبة نقيب في ٩ أغسطس ١٩٦٩.
- وهو موضوع التقرير المعلوماتي لإستخبارات وزارة الدفاع الأمريكية رقم ٢٨٥٠٠٨٢٣٦٦ (DOD Intelligence Information Report No. 2850082366).
- جلود مؤدب وهو يبدو نزاعاً لصداقة الأمريكيين، وهو يستخدم إجادته المتواضعة للغة الإنجليزية وحب الرياضة ولم يكن متزوجاً حتى نوفمبر ١٩٦٦.

وقد ذيّل المستر بليك برقيته بملاحظة هامة جداً جاء فيها:

"في الوقت الراهن فإن نشر المعلومة المتعلقة بتدريبه في الولايات المتحدة سوف تضرّ بوضعه بشكل كبير".

وعلى الرغم من أنه هو الذي تبرّع بالمعلومات ولكنه ظل يواصل بذل جهد غير عادي من أجل جعل شخصيته مخفية عن موظفي السفارة.

عبدالعزيز الشلحي

سعدالدين بوشويرب

كيف سقط مقرقيادة القوة المتحركة بقرنادة ؟

نقلاً عن كتاب "الثورة المراوغة" لروث فيرست (الصفحة ١٠٩):

"كانت قيادة القوة المتحركة بمدرعاتها وأسلحتها الثقيلة بما في ذلك الدبابات في "معسكر قرنادة" الواقع شرق "مدينة البيضاء" على بعد بضعة أميال من مدينة "شحات*". وفي ليلة ٣١ أغسطس/الأول من سبتمبر ١٩٦٩ تحرّكت مجموعة عسكرية بقيادة المقدم موسى أحمد (الذي كان قد كلّف منذ أيام قليلة بالإشراف على برنامج التجنيد الإلزامي الجديد في بنغازي) وكانت هذه المجموعة قد التقت في حانة فندق شحات الذي يقع بين آثار شحات وتقاطع الطريق المؤدية من ناحية (الشرق) إلى مدينة البيضاء، ومن ناحية أخرى (جنوب غرب) إلى منطقة قرنادة. مكثت المجموعة بعض الوقت تتناول المشروبات في حانة الهوتيل، وعند حوالي الساعة الثالثة من فجر الأول من سبتمبر تحركت المجموعة جنوباً في إتجاه تقاطع الطرق. وهناك بدلاً من أن تتوجه صوب البيضاء تحوّلت بإتجاه معسكر قرنادة. ولسبب غير معروف وضع المعسكر في تلك الليلة في حالة إستنفار وكُلّفت إحدى الوحدات بمهمة الحفارة. غير أن النقيب عبدالله شعيب الذي كان على رأس تلك الوحدة، (الذي ينتمي إلى قبيلة "الحاسة" التي ينتمي إليها المقدم موسى أحمد، الذي يكنّ له بعض الولاء الشخصي) كان جزءاً من الخطة التي كان المقدم يعدّ لتنفيذها في تلك الليلة. أصدر النقيب شعيب أوامره بـ "إلغاء" حالة الإستنفار وإعادة الأسلحة إلى المستودعات، وفي أعقاب إتمام ذلك مباشرة كانت المجموعة التي يقودها المقدم موسى أحمد (ينتمي أفراد هذه المجموعة إلى سلاح المخابرة بالكتيبة الخامسة المتواجدة في درنة) قد وصلت إلى بوابة المعسكر في سيارات لاندروفر وفولكس فاجون، مسلحة بمسدسات خفيفة، وعلى الفور قامت المجموعة بتجريد الحرس الموجود عند البوابة من أسلحته وإندفعت داخل المعسكر وإستولت على مستودع الأسلحة، ومن ثم سيطرت على كامل المعسكر بعد أن أخذت الجميع على غرّة، وقد أدّى إطلاق النار المحدود الذي وقع خلال عملية السيطرة إلى مقتل أحد الأشخاص وجرح نحو خمسة عشر آخرين... وفي الواقع فإن زمرة الإنقلابيين لم تتحرك في إتجاه مدن البيضاء وبنغازي وطرابلس إلا بعد أن تمّت السيطرة على معسكر قرنادة... ولقد مرت بضع ساعات أمضاها القذافي والخروبي والمقريف في الإنتظار للإطمئنان إلى نتيجة عملية السيطرة على ذلك المعسكر.. وعند استلامهم لما يفيد إنجاز تلك المهمة فقط أصبح بمقدورهم التحرك في إتجاه تنفيذ بقية خطة الإنقلاب."

* انطلقت من مدينة شحات أيضا ثورة اليهود الكبرى في عام ١١٥م، التي عمّت

- برقية سرية رقم ٧١٠ من بنغازي بتاريخ ١٩٦٩/٩/٧ (مرسلة من القائم بالأعمال المستر بليك) وهي تتناول عدة موضوعات جرى بحثها بين المستر لين Lane من السفارة الأمريكية في بنغازي وبين المقدم أدم الحواز الذي وصف بأنه الناطق الرسمي بإسم مجلس قيادة الثورة. وقد ذيلت هذه البرقية بملاحظة جاء فيها:

"إن ملاحظات المقدم الحواز توضّح بجلاء أنه عضو في مجلس قيادة الثورة. إنه حميم جداً وعبر عن أمله في التعاون مع أمريكا من أجل تنمية ليبيا. من الواضح أنه يبدو مثالياً ويتحدث على الدوام عن رفع مستوى المعيشة لدى الإنسان العادي في ليبيا. وعلى الجانب الآخر فلا يبدو المقدم الحواز سانجاً بشكل كلي (؟!) كما يتضح من ملاحظاته بشأن الزيارة التي قامت بها لليبيا وفود من مصر والعراق والسودان. وحتى بعد إستبعاد كثير مما قاله على أنه موجه لكي تلتقطه آذاننا، فإنني على إعتقاد بأن ملاحظاته تشير إلى أننا (أي أمريكا) أمام فرصة ممتازة للعمل عن قرب مع عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي يحكم ليبيا الآن."

- مذكرة البحث السرية Research Memorandum (رقم رأف ١٨ - RAF 18 المؤرخة في ١٩٦٩/٩/١٠ المعدة لوزير الخارجية من قبل مدير الإستخبارات والبحوث بعنوان (ليبيا: من هم قادتها؟) وكان من بين ما ورد فيها:

"خلف المسرح..

إن ضباط مجلس قيادة الثورة يضمون ملازمين ونقباء في أواخر العشرينات من أعمارهم بالإضافة إلى عقداء في منتصف الثلاثينات من أعمارهم. وكثيرون منهم تلقّوا تدريباتهم بالخارج في الولايات المتحدة وبريطانيا والعراق ومصر. ومع ذلك فليس هناك ما يدل على وجود تأثيرات أجنبية ثابتة وظاهرة. وفيما يتعلق بالضباط الكبار الرتب فإن عدداً كبيراً منهم درسوا سوياً في العراق وفيما بعد عملوا في نفس الوقت في بنغازي. وعلى ما يبدو فإن خطة الإنقلاب جرى إعدادها منذ مرحلة بعيدة كما جرى تنفيذها ببراعة عن طريق هؤلاء الضباط. ويبدو أن معظم الضباط المشاركين في هذا الإنقلاب هم من برقة، وأن قيادتهم في بنغازي...."

".. وأول قائد للحركة جرى الإعلان عن إسمه هو العقيد أبوشويرب ربما يكون من ضمن أعضاء مجلس قيادة الثورة، وعلى ما يبدو فإنه ليس أكثر من واجهة. وإن القائد الحقيقي للحركة ربما سيظهر أنه العقيد (النقيب سابقاً) محمد القذافي (هل تعمد التقرير الخطأ في إسمه؟) الذي لا يعرف عنه إلا القليل والذي جرى تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة في الثامن من سبتمبر..."

"البدايات

إن التنظيم الموفق السلس للإنقلاب وللحكم فيما بعد يدل على تخطيط مسبق دقيق ومحكم... إلى أي تاريخ سابق يرجع هذا التخطيط - أمر غير معروف بشكل يقيني....

"إن عدداً كبيراً من هؤلاء الضباط تدربوا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في أغلب الحالات كانت تدريباتهم خلال أزمنة مختلفة وفي أماكن متعددة... وإذا كان الضباط الكبار الرتب هم نواة هذا التنظيم، فلا يوجد شك في أن عددهم قد تضخّم بانضمام مجموعة من الضباط من رتب الملازمين والنقباء الذين يشكلون الآن أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة، والعقيد القذافي نفسه يبلغ من العمر ٢٧ عاماً."

"التأثير الأجنبي

على الرغم من تلقى عدد من هؤلاء الضباط لدراستهم في المراحل السابقة على الإنقلاب في كل من العراق ومصر فإنه لا يوجد أي دليل على وجود تأثير بعثي أو ناصري بينهم. وفي نفس الوقت فعلى الرغم من أن ١١ ضابطاً من أعضاء مجلس قيادة الثورة درسوا في الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذا لا يعتبر ضماناً لتوجههم للغرب.. وفيما يتعلق بالضباط التسعة من قادة الإنقلاب الذين أمكن التعرّف عليهم حتى الآن، فلا يوجد ما يدل على أن أياً منهم قام بزيارة للإتحاد السوفيتي..."

"العسكريون في مواجهة المدنيين

... إن تعيين وزير الدفاع العقيد الحواز (كتبت الحوات) ووزير الداخلية العقيد الحاسي (موسى أحمد)، اللذين ربما يكونان عضوين في مجلس قيادة الثورة، ضمن تشكيلة الوزارة المدنية ربما يكون قد قصد من ورائه ضبط حركة بقية الوزراء المدنيين في الإتجاه الصحيح... لقد وقعت مجموعة من الحوادث التي تدل على وجود عناصر غير منضبطة في الجيش وعلى غير إتفاق مع الخط المعتدل الذي يسير عليه مجلس قيادة الثورة..."

وقد أرفق بالمذكرة ملحق تضمن نبذاً شخصية عن عدد من رجال الإنقلاب نقتطف منها:

"القائد العام للقوات المسلحة العقيد (النقيب سابقاً) محمد (هكذا كتبت) القذافي... إن منصبه الجديد (الذي عين فيه في ١٩٦٩/٩/٨) وبوره السابق في مقر قيادة مجلس قيادة الثورة في بنغازي يدلاّن أنه على الأقل القائد الإسمي Nominal للضباط الذين قاموا بإنقلاب سبتمبر. وإن رتبته العسكرية المتدنية ربما تكون من بين الأسباب التي دعت الإنقلابيين إلى عدم كشف على أسمائهم أمام الشعب قبل إتمام السيطرة على البلاد. يبلغ من العمر ٢٧ عاماً من برقة درس التاريخ في الجامعة الليبية والتحق بالكلية العسكرية الملكية في بنغازي في عام ١٩٦٣. بعد تخرجه في عام ١٩٦٥ إلتحق بسلاح المخابرة بالجيش. يعتقد أنه أسس تنظيماً داخل الجيش يدعى "الضباط الأحرار". كان ضمن أفراد بعثة عسكرية إلى بريطانيا لمدة تسعة أشهر خلال عام ١٩٦٦. ووفقاً لإحدى الروايات فقد يكون إبن أخ رئيس الوزراء ونيس القذافي. ويعتبر القذافي بصفة عامة ذكياً وضابطاً مؤهلاً، إلا أنه أثبت في بعض الحالات غير ميال للتعاون ونو مزاج حاد مع المسئولين الأمريكان. وقد عبرّ بصفة مستمرة عن أراء معادية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

"وزير الداخلية: المقدم موسى أحمد الحاسي

من برقة.. وكان مسئولاً عن القوات التابعة لمجلس قيادة الثورة في البيضاء (العاصمة الإدارية للحكومة السابقة). إنه أحد المسئولين الهامين في المجلس ومن المحتمل أن يكون عضواً فيه فضلاً عن كونه وزيراً للداخلية.

من مواليد منطقة البيضاء، وكما يتضح من إسمه فهو ينتمي إلى قبيلة الحاسة. وهو ضابط مدفعية وعمل مدرساً بمدرسة المدفعية بالمرج بالقرب من بنغازي. حضر دورة عسكرية (قادة سرايا) في بريطانيا في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٦٥.

قبل إنقلاب سبتمبر عرف عن الحاسي أنه كان ناقماً على نظام الحكم."

"وزير الدفاع: المقدم أدم سعيد الحوات (الحواز).

برز الحواز كمتحدث رسمي بإسم مجلس قيادة الثورة ومن المحتمل أنه أحد أعضاء الدائرة الضيقة في قيادة الإنقلاب A Member of its Inner Command، بالإضافة إلى كونه وزيراً للدفاع..

تلقى الحواز تدريباً في مجال إصلاح أجهزة الإتصال في قاعدة جوردن Fort Gordon بولاية جورجيا بالولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٤ وفيما بعد شارك في دورة في مجال الإمداد العسكري Army Supply في قاعدة لي Fort Lee بفرجينيا وعاد إلى ليبيا في مارس ١٩٦٥. وقد قام في الأسابيع الأخيرة (قبل وقوع الإنقلاب) برحلات واسعة داخل البلاد للتفتيش على شبكة إتصالات الجيش الليبي عن طريق الراديو.

يتضح جلياً من الملاحظات التي أبداها الملحق العسكري في

بنغازي أنه عضو في مجلس قيادة الثورة. وفي الماضي عرف عن الحواز إنتقاده العلني لرؤسائه، وتأكيده على الحاجة إلى جيش مدرب تدريباً فنياً عالياً. وعبّر في مناسبات عديدة عن إنتقاده للبريطانيين وبخاصة فيما يتعلق بشراء ليبيا منهم لمنظومة الدفاع الجوي الباهظة الثمن."

"العقيد سعدالدين بوشويرب

أول ضابط عالي الرتبة إرتبط إسمه علناً بالإنقلاب. ومن الظاهر أنه كان خارج ليبيا عند وقوع الإنقلاب. ومن شبه المؤكد أنه ليس القائد الحقيقي له. ومع ذلك فهو يتصرّف كرئيس لأركان الجيش وربما كان عضواً في مجلس قيادة الثورة.

من مواليد طرابلس في عام ١٩٣٤ وكان ضابط مدفعية وظل بالجيش الليبي إلى أن جرى طرده أو إستقال في عام ١٩٦٧/١٩٦٨. درس بالكلية العسكرية بالقاهرة خلال الأعوام (١٩٥٣-١٩٥٦)، ومنح عدة أوسمة مصرية.. تلقى تدريباً في مجال المدفعية في قاعدة بيننق Fort Benning بولاية جورجيا بالولايات المتحدة (مايو - أكتوبر ١٩٦٣) كما إشترك في كلية الأركان بقاعدة ليفنورث Fort Leavenworth بكانساس (أغسطس ١٩٦٤ - يونيو ١٩٦٥).. وقد لاحظ مدربوه الأمريكان عنه أنه يفتقد "الحماس والفطنة.. كما عرف عنه أنه كان في إحدى مراحل حياته العسكرية ضمن مجموعة الشلحي، كما عرف عنه أنه كان يعارض إستمرار النظام الملكي."

وقد تضمّن الملحق المذكور المرفق بمذكرة البحث رقم RAF - 18 المؤرخة في ١٩٦٩/٩/١٠ نبذاً متفاوتة الطول عن عدداً من الضباط الليبيين الذين توقع أنه كان لهم دور في إنقلاب سبتمبر، ويمكن تقسيم هؤلاء الضباط إلى مجموعتين، الأولى، وجميعها من الضباط الصغار الرتب وقد ثبت فيما بعد أنهم كانوا فعلاً ضمن رجال الإنقلاب كما إستمروا على مسرح الأحداث السياسية بصورة أو أخرى لأيا من الزمن. أما المجموعة الثانية فهي من الضباط الكبار الرتب، وبالنسبة لهؤلاء فعلى الرغم من توقّعات المذكّرة بشأن دورهم ومكانتهم في الإنقلاب إلا أن التطورات اللاحقة (لكتابة تلك المذكرة) أسفرت عن وجود عدد منهم في المعتقل بعض الوقت فور الإنقلاب كما أل الأمر بمعظمهم إلى تقلّد مناصب دبلوماسية كسفراء للنظام بعد فترة قليلة من إستقرار أوضاع الإنقلاب، ولا يعرف حتى الآن خفايا وحقيقة علاقتهم بإنقلاب سبتمبر ومدى معرفتهم المسبقة به و نوع المساهمة التي قاموا بها (إن وجدت) في مرحلة التحضير والإعداد وفي مرحلة التنفيذ للإنقلاب وما هي المفاجئات (إن وجدت) التي طرأت على العلاقة بينهم وبين مجموعات القذافي والحواز وموسى أحمد فور نجاح الإنقلاب.

من ضباط المجموعة الأولى الذين تناولتهم وأشارت إليهم المذكرة في ملحقها:

١- النقيب علي الحداد

٢- النقيب عبدالسلام أحمد جلود

٣- النقيب دلّه إبراهيم القائدى (عبدالله دله إبراهيم)

٤- النقيب (طيار) عبدالله إبراهيم سعيد

٥- النقيب سالم عبدالسلام

٦- الملازم أول عبدالمنعم الطاهر الهوني

٧- النقيب خيري نوري خالد

٨- الملازم محمد الحاراثي

٩- النقيب سليمان عياد

١٠- النقيب محمد الخويلدي (الخويلدي الحميدي)

١١- الملازم حبيب محمد (الناجب)

١٢- النقيب عبيد عبدالعاطي

١٣- الملازم أول محمد جابر

١٤- النقيب علي نصر

١٥- النقيب محمد نجم

١٦- النقيب عبدالونيس محمود

١٧- الملازم صالح منصور

ومن الملاحظات الجديرة بالإشارة التي وردت بحق بعض هؤلاء الضباط في الملحق المذكور:

(١) أن النقيب علي الحداد، الذي كان في سلاح المدفعية في مصراته في مطلع عام ١٩٦٩، كان يتكلم في شهر يناير من ذلك العام عن إنقلاب عسكري وشيك، وأنه كان من رأيه أن يشنق جميع السياسيين المدنيين المورطين في الفساد المالي (في العهد الملكي). {تلقى دورة في اللغة الإنجليزية في Lackland AFB بتكساس (ديسمبر ١٩٦٦ - أبريل ١٩٦٧) ودورة تدريبية فيما بعد في المدفعية في Fort Still بأوكلاهوما بالولايات المتحدة}

(٢) أن الملازم أول عبدالمنعم الطاهر الهوني تلقى تدريباً لمدة أكثر من عام في قاعدة Fort Belvoir في الفترة ما بين سبتمبر ١٩٦٥ وديسمبر ١٩٦٦، ولكنه لم يكمل تدريبه. وقد وصفه مدرسوه الأمريكان بأنه "غير متعاون وأنه إختيار سيء للتدريب في الولايات المتحدة."

أما بالنسبة لضباط المجموعة الثانية (كبار الرتب) فقد تضمن الملحق الأسماء التالية:

السفير جوزيف بالمر

جيمس بليك

١ـ المقدم جلال محمد الدغيلي
٢ـ المقدم صالح السنوسي عبدالسيد
٣ـ المقدم مصطفى علي
٤ـ العقيد مفتاح عطية الباح
٥ـ المقدم خليفة مفتاح المحمودي
٦ـ المقدم طارق خيري السراج
٧ـ المقدم يوسف التومي الشيباني

ومن الملاحظات الجديرة بالإنتباه التي وردت بشأن هذه المجموعة من الضباط في الملحق المذكور:

١ـ أنهم جميعاً (عدا الثالث والرابع) إلتحقوا بدورات تدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين السنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٦.

٢ـ أن المقدم جلال الدغيلي (الذي كان في دورة أركان في الولايات المتحدة حتى يونية ١٩٦٦) كان في أواخر عام ١٩٦٦ ضمن تنظيم سري من ضباط الجيش يناهض نفوذ العقيد عبدالعزيز الشلحي والعقيد عون ارحومه وأن هذا التنظيم كان يضم أخاه المقدم فوزي الدغيلي والمقدم يونس العمراني والمقدم صالح الصبيحي والمقدم جمعة أبوحلقة، وقد أشار الملحق أنه على الرغم من أن أسماء هذه المجموعة من الضباط لم تظهر على المسرح بعد، إلا أنه من المحتمل أن يكونوا من المشاركين في الإنقلاب (إنقلاب سبتمبر)، ومنذ عام ١٩٦٧ وردت عدة تقارير تفيد أنهم كانوا يشكلون نواة من الضباط المتذمرين (من النظام الملكي) في منطقة بنغازي.

ـ البرقية السرية رقم (١٥٧٥١٢) المؤرخة في ١٩٦٩/٩/١٧ الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي روجرز إلى البعثة الأمريكية لدى دول الناتو بشأن "التطورات الليبية"، كان من بين ما جاء فيها:

"إن المسئولين في مجلس قيادة الثورة يضمّون ملازمين ونقباء في أواخر العشرين من أعمارهم فضلاً عن عقداء في منتصف الثلاثين من أعمارهم، كثيرون منهم تدربوا في الخارج في الولايات المتحدة وبريطانيا والعراق ومصر. ومع ذلك فلا يوجد ما يدل على وجود نفوذ خارجي ثابت عنهم. وفيما يتعلّق بالضباط الكبار الرتب، فإن كثيرين منهم تلقوا تعليمهم في الخارج سوياً كما عملوا فيما بعد في نفس الوقت في بنغازي. ومن المحتمل أن هذا الإنقلاب الذي نفذّ بعناية هو وليد تخطيط مسبق من هؤلاء الضباط إمتدّ عبر عدّة سنوات..."

ـ البرقية السرية رقم (٢٤٨) المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٢٦ الموجهة من المستر مونتفيل Montville بالسفارة الأمريكية بالبيضاء (مرسلة بإسم القائم بالأعمال المستر بليك)

"إن أعلى رتبتين في قوات الأمن في البيضاء الآن هما من نصيب شخصيتين ينتميان لقبيلة الحاسة التي تقطن في منطقة شحات المجاورة للبيضاء حيث تتواجد قبيلة البراعصة. هاتان الشخصيتان هما النقيب عبدالكريم عبد ربه الذي أصبح الآن الحاكم العسكري للبيضاء والنقيب السابق في قوة دفاع برقة عبدالله شعيب الذي أصبح وكيلاً لوزارة الدفاع (مقيماً في البيضاء). وهناك شخص ثالث من نفس القبيلة يدعى الرائد عاشور علي، وهو من ضبّاط الإنقلاب في البيضاء. وقد سبق للسفارة أن أشارت في تقرير سابق أن الضابط الذي قاد عملية السيطرة على القوات المتحركة في قرنادة في الأول من سبتمبر والذي أصبح الآن وزيراً للداخلية هو موسى أحمد وهو أيضاً ينتمي إلى قبيلة الحاسة."

وقد نسب إلى المستر نيكولاس تيرنر Nicholas Turner الذي كان يعمل مستشاراً لقوة دفاع برقة (الذي يعتبر على صلة جيدة بقبيلة البراعصة في البيضاء) قوله بأن قبيلة البراعصة تتهم النقيب عبدالله شعيب (الذي كان بقوة دفاع برقة) بخيانة القوة المتحركة وتمكين الجيش من إحتلال معسكر قرنادة. ويشاع أن شعيب قام فجر الأول من سبتمبر بمباغتة معسكر قرنادة والإستيلاء على أسلحته مما سهل على المقدم موسى أحمد فيما بعد من السيطرة على كامل المعسكر.

ـ البرقية السرية رقم (٣١٢٧) المؤرخة في ١٩٦٩/١٠/٢٠ مرسلة من السفير جوزيف بالمر، وتناولت البرقية بالتعليق قرار "مجلس قيادة الثورة" بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٨ القاضي بتعيين العقيد الركن سعدالدين أبوشويرب رئيس أركان الجيش الليبي سفيراً بوزارة الوحدة والخارجية. وكان من بين ما جاء في تلك البرقية:

"إن السبب من وراء القرار غير معروفة. وربما يمثل أول صدام داخل المجموعة العسكرية ومن جهة أخرى فإن الدور الذي لعبه أبوشويرب في التخطيط للإنقلاب وفي تنفيذه، والدور الذي لعبه خلال الأسابيع السبعة الماضية (منذ وقوع الإنقلاب) يبدو محاطاً بالغموض. إنه من الصعب تقييم وضعه أو أسباب إخراجه. وكل المعروف لدينا عنه أنه فور عودته من الخارج بعد الإنقلاب ظل بعيداً عن المجموعة العسكرية التي بيدها السلطة الفعلية، وظل يشغل نفسه (أثناء وجوده في منصب رئيس الأركان) بالأمور العسكرية الصغيرة وفي الواقع فإنه لم يستعمل

السيد فتحي الديب

السفير صلاح السعدني

الحواز.. الأب الروحي للتنظيم!

"موسى أحمد من تنظيم الضباط الأحرار في حين أن أدم الحواز لم تكن له علاقة بالتنظيم، وكان حتى آخر يوم رأيته فيه يصرّ على أنه الأب الروحي للتنظيم. أعتقد أنني زرته في السجن أواخر ١٩٧٣م ووجدته يُصرّ على أنه الأب الروحي للتنظيم."

(عبدالمنعم الهوني لمجلة "الوسط" العدد ١٨٨ ـ ١٩٩٥/٩/٤م)

حتى مكاتب معسكر باب العزيزية المخصصة عادةً لإستعمال رئيس أركان الجيش."

- التقرير السري رقم A-249 المؤرخ في ١٩٦٩/١١/١٣ المعد والمرسل من قبل المستر بليك بالسفارة الأمريكية بطرابلس بعنوان "حول إستقرار النظام الإنقلابي الحالي في ليبيا" (٧ صفحات)، وجدير بالملاحظة أن هذا التقرير الهام معد ومرسل من قبل المستر بليك على الرغم من وجود السفير الجديد بالمر في طرابلس الأمر الذي يشير إلى أن المستر بليك يلعب دوراً متميزاً بالنسبة للإنقلاب.

من بين ما جاء في هذا التقرير:

"...على الرغم ن أننا لا نعرف سوى القليل حول تركيبة "مجلس قيادة الثورة" والتوجُّهات السياسية والرؤى الإقتصادية لأعضائه، أو طبيعة العلاقة بين هؤلاء الأعضاء، إلا أنه لدينا ما يدل على إنقسام الأعضاء إلى مجموعتين على أساس العمر والخبرة والشخصية والتوجه الأيديولوجي. ويبدو رئيس المجلس القذافي هو القائد المعترف به وغير المنازع من قبل مجموعة ستة أو سبعة من الملازمين والنقباء من أعضاء المجلس الذين يتسمون بالإندفاع والحركية والتطرُّف في موقفهم القومي العربي الوحدوي الناصري وتضم هذه المجموعة عبدالسلام جلود ومصطفى الخروبي وعبدالمنعم الهوني. ومن جهة أخرى فتوجد تقارير تدل على أن المقدم أدم الحواز وزير الدفاع هو على رأس مجموعة من الضباط الوطنيين التي تخشى على ليبيا الجمهورية من جيرانها الكبار الأقوياء، والفقراء الطامعين في ثرواتها."

وبالنسبة لمستقبل العلاقة بين المجموعتين فيتكهَّن التقرير:

"إذا صحَّت التقارير المتعلقة بالإختلافات الأيديولوجية والعملية بين هاتين المجوعتين، فمن المحتَّم أن تشهد الأشهر القادمة صداماً حاداً بينهما حول بعض القضايا الجوهرية. أيُّ هاتين المجموعتين سوف تخرج منتصرة من هذا الصدام أمر يستحيل التكهُّن به في الوقت الراهن، غير أن إلقاء نظرة خاطفة على التاريخ الحديث للإنقلابات العسكرية تشير إلى أن الراديكاليين عادة هم الذين ينتصرون على المعتدلين في هذه الإنقلابات. وليس من المحتمل أن تكون ليبيا إستثناء من هذه الحالة. ومن ثم فمن غير المستبعد أن تجد الولايات المتحدة نفسها قريبا في مواجهة نظام في ليبيا أكثر تطرُّفاً وأكثر راديكالية ومعاد لها يقوم على أنقاض "مجلس قيادة الثورة" الحالي..."

- مذكرة البحث السرية رقم RAF - 26 المؤرخة في ١٩٦٩/١٢/١ والمعدة لوزير الخارجية من قبل مدير المعلومات والبحوث بعنوان "ليبيا.. التوقعات المحتملة في المدى القريب لنظام حكم القذافي". وقد أعدَّت في إطار التحضير لمحادثات الجلاء عن القاعدة الأمريكية في ليبيا المزمع الشروع فيها يوم ١٩٦٩/١٢/١٥.

وكان من بين ما ورد في تلك المذكرة:

"الغالبية من الأعضاء العشرة الذي شكَّلوا الدائرة صاحبة القرار والنفوذ في ليبيا منذ إنقلاب الأول من سبتمبر هي بقيادة العقيد القذافي ويمكن وصفهم بأنهم من دعاة الوحدة العربية ومعادون "للإستعمار". وهناك أقلية منهم مرتبطة بالمقدم أدم الحواز وهذه يمكن إعتبارهم من الوطنيين الليبيين. وإذا ما حدث صدام بين هاتين المجموعتين في المستقبل القريب فمن المرجح أن يكون القذافي وجماعته هم المنتصرون."

وتحت عنوان "الدائرة الضيقة صاحبة النفوذ" أوردت المذكرة:

" تتركز السلطة السياسية في الجمهورية العربية في "مجلس قيادة الثورة" الذي يضم نحو عشرة أعضاء هم الذين خططوا لإنقلاب الأول من سبتمبر ونفذوه.

وعلى الرغم من مرور إثنى عشر أسبوعاً على وقوع الإنقلاب، فتظل المعلومات الموثوقة المتوفرة حول توجهات هؤلاء الإنقلابيين وطبيعة العلاقة بينهم نادرة جداً.. وفي الواقع فإن العالم الخارجي ما زال لا يعرف أسماء جميع أعضاء المجلس. ومن الظاهر أن التنظيم تأسس في عام ١٩٦٤ واستطاع أن يحافظ على أسراره على إمتداد خمس سنوات طويلة ليس فقط عن الأعين اليقظة لأجهزة مخابرات العهد الملكي السابق، ولكن أيضاً، ووفقاً لكل المؤشرات، عن أعين رجال أجهزة المخابرات الأجنبية المهتمة" (؟!)

"ومن المؤكَّد أن مجلس قيادة الثورة يضم الأربعة أشخاص الآتين وهم العقيد معمر القذافي (رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة الليبية)، والمقدم أدم سعيد الحواز (وزير الدفاع) والمقدم موسى أحمد الحاسي (وزير الداخلية) والنقيب عبدالسلام جلود. ومن المحتمل أن النقيب مصطفى الخروبي والنقيب عبدالمنعم الهوني هم أعضاء بالمجلس. وفضلاً عن ذلك أن هناك من ثلاثة إلى ستة أعضاء أخرين بالمجلس."

"وداخل هذه الدائرة الضيقة فالقذافي هو القائد والمتحدث بإسم أغلبية المجلس التي تضم كلا من جلود والخروبي والهوني وإثنين أو ثلاثة أخرين. ومجموعة القذافي هم من الضباط الصغار السن (معظمهم من خرجين دفعة عام ١٩٦٥ من الكلية الملكية العسكرية ببنغازي) إندفاعيون ومعادون للإستعمار ومن دعاة الوحدة العربية... أما الحواز فهو يمثل مجموعة أخرى أصغر عدداً وأكبر في السن وأنضج ويمكن إعتبارهم وطنيين ليبيين..."

أما عن العلاقة بين القذافي والحواز فتصفها المذكرة كالآتي:

"في حكم شبه المؤكد إن العلاقة بين القذافي والحواز يعتريها البرود وربما أسوأ من ذلك، ويقال أن القذافي توعَّد الحواز يوم ١٩٦٩/٩/٧ عندما حاول الأخير إيقاف مشاجرة وقعت بين القذافي وبين ضابط أخر إشتبه في تورُّطه في محاولة إنقلاب مضادة... ومن المحتمل أن الحواز (وعدد أخر من كبار الضباط) ربما عارضوا إختيار القذافي رئيساً لمجلس قيادة الثورة وبروزه كقائد لأغلبية المجلس. والقذافي من جانبه ربما يعتقد أن الحواز يسعى لأن يكون هو نفسه قائد الإنقلاب. وقد حاول القذافي مؤخراً التقليل من دور الحواز في الإنقلاب كخطوة تمهيدية للتخلص منه..." (الإشارة هنا إلى ما ورد على لسان القذافي في الحلقة الخامسة من قصة الإنقلاب).

مجموعة من الضباط المشاركين في الانقلاب

وتمضي المذكرة:

"وتتقصنا المعلومات الدقيقة التي تمكننا من التكهن بدقة كيف يتطور هذا الصراع داخل مجلس قيادة الثورة وما إذا كان هذا الصراع سوف يصل إلى منازلة نهائية بين هاتين المجموعتين داخل المجلس. وعلى الأخص فإننا لا نعلم سوى القليل عن موقف موسى أحمد، الذي ربما يلعب دوراً حاسماً في أي منازلة نهائية بين القذافي والحواز. ورغم ذلك فلو حدث أن وقع نزال في المستقبل العاجل فمن المرجع أن الغالبية التي يقودها القذافي ستبرز كقوة منتصرة وصاحبة اليد الطولى..."

وتحت عنوان "نوائر خارجية" أوردت المذكرة...

"عند التخطيط للإنقلاب يبدو أن "مجلس قيادة الثورة" كوّن ثلاث مجموعات محلية (تركزت في العواصم الثلاث طرابلس وبنغازي والبيضاء) كي تغدو كل مجموعة مسئولة عن التخطيط التكتيكي والعمليات التي تقع في إختصاصها جغرافيا. ويعتقد أن كل مجموعة ضمت نحو (١٠) ضباط على رأسهم أحد أعضاء المجلس، وفيما يبدو أن هذه المجموعات الثلاث ما تزال قائمة، إلا أن مجموعتي بنغازي والبيضاء جرى تعزيزهما من خلال ضم نحو (٦٠) ضابطاً، اعتبروا من قبل "الدائرة الداخلية/الضيقة" متعاطفين وأكفاء ويمكن الإعتماد عليهم، إليهما بشكل مرن ومفتوح، ولا يعرف مدى تأثير هؤلاء الضباط التسعين في سياسات مجلس قيادة الثورة، وربما يكونوا قد أشركوا في إتخاذ بعض القرارات (قرار عقد قمة مع مصر)".

- البرقية السرية العاجلة رقم (٣٦٢٢) المؤرخة في ١٩٦٩/١٢/٣ المرسلة من السفير بالمر بطرابلس إلى وزير الخارجية بواشنطن، تتعلق بمقترحات السفارة حول الرد الذي ينبغي أن يبلغه المستر لين Lane إلى المقدم الحواز بشأن طلب الأخير من أمريكا دعمه في تحركه المزمع وهو الطلب الذي سبق أن أشارت إليه برقية سرية أخرى من مقر السفارة في بنغازي تحمل الرقم (١٢٨٦)، (لم نتمكن من العثور عليها ضمن الوثائق المفرج عنها).

من بين ما ورد في برقية السفير بالمر:

"إذا وافقتم على ذلك، فإننا نعتقد أن المستر لين ينبغي أن يرد على طلب المقدم الحواز في حدود التوجيهات التالية:

- أن الولايات المتحدة ساندت دوماً إستقلال ليبيا ووحدتها.
- وعلى هذا الأساس فقد إمتنعت الولايات المتحدة عن التدخل في شئونها الداخلية.
- وما زالنا نعتقد أن إستمرارنا في التمسك بهذه السياسة هو في مصلحة ليس فقط الولايات المتحدة ولكن ليبيا أيضاً.
- ومن ثم فليس بإستطاعتنا الإستجابة لطلبكم."

ويضيف السفير بالمر في الفقرة الثانية من برقيته:

"إننا نقترح الصيغة الآنفة (للإجابة على طلب الحواز) لأن الرد القاطع والصريح بالإمتناع عن الإستجابة هو أمر ضروري للمحافظة على علاقتنا المستقبلية مع أي طرف يخرج ظافراً من صراع القوة المحتمل هنا (في ليبيا). إن إجابتنا بالسلب هي ضرورية للمحافظة على علاقتنا في المستقبل مع القذافي في حالة بقائه في السلطة. وإن إجابتنا القطعية التي تظهر حيادنا الكامل هي كذلك أساس متين لمستقبل علاقتنا مع الحواز في حالة إنتصاره. وإن عدم قيامنا بالرد قد يفسر من قبل الحواز على أنه تشجيع له أو قد يؤدي إلى إفساد علاقتنا به في المستقبل."

- البرقية السرية رقم (١٢٩٦) المؤرخة في ١٩٦٩/١٢/٤ والمرسلة من السفير بالمر إلى وزير الخارجية بواشنطن، وهي تتضمن بياناً بما دار بين المستر لين والمقدم أسم الحواز الذي نقل إلى الأخير رد الحكومة الأمريكية على طلبه.

وقد جاء في تلك البرقية:

"زار (لين) وزير الدفاع المقدم الحواز عند الساعة ١٠.٣٠ من يوم ١٩٦٩/١٢/٤ وأبلغه رد الحكومة الأمريكية على طلبه في ضوء الصيغة الواردة في البرقية السابقة (رقم ٣٦٢٢)، محاولاً التأكيد على مساندة الحكومة الأمريكية لإستقلال ليبيا ووحدتها. وقد رد الحواز بعبارة "معليش" ولم يضف أي ملاحظة أخرى، وقد أنهيت المقابلة بسرعة."

وقد ذيّل السفير بالمر برقيته بالتعليق التالي:

"قد يكون من بين الأسباب التي دعت الحواز أن يطلب منا المساعدة:

١- محاولة جريئة منه للحصول على هدية مقابل فنيبي شركة TMC ورئيس شركة ICAS المستر ماكينزي (Mackenzie) (لماذا تخصيص هؤلاء هل كان لهم دور سابق في إنقلاب أول سبتمبر وكان الحواز على علم به؟)

٢- محاولة إستفزازية (من قبل الحواز) لمعرفة مدى إستعداد أمريكا للتدخل في شئون ليبيا الداخلية.

٣- وهناك التفسير الظاهر وهو أن الحواز فعلاً صادق في حرصه على إستقلال ليبيا وتنميتها وأنه يشعر بحاجته للدعم المادي والمعنوي في صراعه من أجل هذه الأهداف ضد العناصر التي تدعو إلى "الوحدة العربية الآن" داخل مجلس قيادة الثورة والحكومة الليبية.

وعلى الرغم من عدم وجود دليل قاطع لدينا فإن هذا التفسير الأخير يبدو هو الصحيح..."

ولا شك أن القارئ المدقق لهاتين البرقيتين الأخيرتين يجد نفسه أمام التساؤلات الآتية...

- ما الذي جعل الحواز يطلب مساعدة أمريكا ودعمها؟ وهل جاء هذا الطلب من فراغ؟ ألا يمكن أن يكون ذلك بسبب علمه المسبق بأن أمريكا سبق لها أن قدّمت لإنقلاب سبتمبر دعماً من نفس النوع الذي طلبه ولما كان يخطط له؟
- لماذا لم تتدخل أمريكا فعلاً لصالح الحواز وهي تعلم علم اليقين (من خلال ما جاء في الوثائق السابقة) توجهات القذافي "المعادية" لها؟ هل كل ذلك من أجل ألا يسجل عليها عدم تدخلها في الشؤن الداخلية في ليبيا؟
- وهل بقيت أمريكا فعلاً على الحياد في الصراع القائم بين القذافي والحواز؟ أم أنها أبلغت القذافي سراً بما كان الحواز يخطط له في الخفاء؟ لقد ذكر فتحي

إحدى الزيارت السرية المبكرة للقاهرة

الديب في الصفحة (١٥٩) من كتابه (عبدالناصر وثورة ليبيا) "وأكّد لي العقيد معمر أن التحقيق لم يثبت وجود أي أصابع أجنبية خلف المؤامرة (مؤامرة الحواز)".. فما الذي جعل القذافي يجزم بعدم وجود أي أصابع أجنبية؟

خاتمة وتلخيص

إستندنا في هذا السرد المسهب إلى أقوال القذافي وعدد من رفاقه أعضاء ما يسمى بـ "مجلس قيادة الثورة"، وإلى ما جاء في كتاب محمد فتحي الديب الذي عاصر أحداث السنوات الأولى من عمر الإنقلاب وساعد القذافي وزمرته على تأمين إنقلابهم بل وفي التخلص من عدد من مناوئيهم بمن فيهم المقدمين أدم الحواز وموسى أحمد، وإلى ما جاء في الوثائق السرية للخارجية الأمريكية التي جرى الإفراج عنها مؤخراً.

ونحسب أننا وبكل موضوعية وثقة، في ضوء هذا السرد أن نخلص إلى الحقائق التالية:

أولاً :

لم تكن مجموعة القذافي المسماة "تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار" هي المجموعة الوحيدة التي شاركت في التحضير للإنقلاب وفي تنفيذه، كما أن هذه المجموعة لم تقم بتنفيذ كافة المهام التي أدت إلى إتمام السيطرة على الأوضاع في البلاد ليلة الأول من سبتمبر ولا أخطر المهام، ولم تتجاوز المها التي نفذتها هذه المجموعة السيطرة على مبنى الإذاعتين في كل من بنغازي وطرابلس اللتين كانتا في حراسة بضعة ضباط شرطة مجهزين ببنادق عادية، كما شملت كذلك إعتقال معظم الشخصيات السياسية والعسكرية من منازلهم التي كان أغلبها بدون حراسة. ومن الواضح أن عدد الضباط المنتمين إلى هذا التنظيم لا يتجاوز (٣٠) ضباطاً على أحسن التقديرات (من بين السبعين ضابطاً وضابط صف وجندي الذين تحدث عنهم القذافي لإذاعة صوت العرب يوم ١٩٦٩/٩/١٤). ومن الواضح أيضاً أن كلا من النقيب عبدالسلام جلود والنقيب مصطفى الخروبي والنقيب عبدالمنعم الهوني كانوا يحتلون (بهذا الترتيب) مكانة متميّزة في مجموعة القذافي (عن بقية زملائهم) لم تعرف أسبابها على وجه اليقين بعد (وإن كان يمكن تخمينها).

ثانياً:

أن المقدم أدم الحواز كان هو الآخر على رأس مجموعة أخرى من الضباط الذين شاركوا في تنفيذ الإنقلاب ليلة الأول من سبتمبر وربما إنحصرت مهامهم في المشاركة في السيطرة على بعض الوحدات العسكرية. وإن وجود هذه المجموعة ومشاركتها الفعالة في ليلة الإنقلاب هي التي جعلتها تتذمر من التمييز في المعاملة بينها وبين مجموعة تنظيم القذافي (راجع المقتطفات من كتاب الديب) بل من المؤكد أن هذا التذمر كان من بين أسباب تحرك الحواز ضد القذافي وجماعته فيما بعد. أما بالنسبة لدور الحواز شخصياً فلا يوجد شك في زيف إدعاءات القذافي بشأنه، ومن المؤكد أنه لعب دوراً هاماً في التحضير للإنقلاب وأنه شريك فيه (يراجع ما ورد بشأن جولاته التفقدية الواسعة قبل الإنقلاب التي شملت عدداً واسعاً من المعسكرات) ومن المؤكد أنه لم يجر إبلاغ الحواز بساعة الصفر عن طريق القذافي (بل من المرجّح أنه تم إبلاغه بتلك الساعة عن طريق نفس الجهة التي أبلغت القذافي). والواقع أن هذا الدور هو الذي أهّله لأن يكون عضواً في "مجلس قيادة الثورة" ومتحدثاً بإسمه وأن يكون حلقة الإتصال مع السفارات البريطانية والأمريكية والروسية في بنغازي وحلقة الإتصال مع فتحي الديب مندوب عبدالناصر في ليبيا، كما أهّله أن يعيّن وزيراً للدفاع وأن يتحرك بثقة وكأحد صناع الإنقلاب في المجالات الشعبية والإعلامية والسياسية، فضلاً عن العسكرية، كما أن هذا الدّور هو الذي جعل ردّ فعله لإستفزازات القذافي وبعض أفراد مجموعته وتحرّشاتهم به يتخذ شكل التخطيط لإنقلاب ضدهم.

ثالثاً:

أن المقدم موسى أحمد الحاسي (الذي قاد ليلة الإنقلاب الكتيبة الخامسة بدرنة) كان هو الآخر على رأس مجموعة ضمت فيمن ضمت ثلاثة من أبناء عمومته في قوة دفاع برقة والقوة المتحركة والجيش وهم النقيب عبدالكريم عبدربه والنقيب عبدالله شعيب والرائد عاشور علي. وقد لعبت هذه المجموعة الدور الحاسم في السيطرة على معسكرات القوة المتحركة في المنطقة الشرقية وفي قرنادة على الأخص وبالتالي في نجاح الإنقلاب وفي الواقع بأن ما قامت به مجموعة القذافي ليلة الإنقلاب لا تعتبر شيئاً يذكر إزاء ما قامت به هذه المجموعة، ولولا هذه المجموعة ودورها الذي قامت به

حوارات مع التنظيمات الأخرى ؟!

".. كنا في سنة ١٩٦٦ و ١٩٦٧م أحسسنا بأن تنظيم الضباط الأحرار صار يمتلك من القوّة ما يؤهله للدخول في حوارات مع التنظيمات الأخرى. وهكذا بدأنا حواراً مع التنظيم الذي كان يقوده مكّي ابوزيد وهو ضابط معروف بخلقه، وكذلك مع عبدالمطلوب عزوز وهؤلاء من الناصريين. وكان الهدف من الحوار البحث عن صيغة لدمج التنظيمين. والحقيقة أن معمر كان حريصاً على أن يفاوض شخص واحد بإسم تنظيمنا وأن يكون هو هذا الشخص. أي أن يكون هو حلقة الإتصال الوحيدة مع سائر التنظيمات لضمان عدم تسرب شئ عما يجري. فخليل جعفر مثلاً كان الرجل الثاني في المخابرات الحربية وعضواً في التنظيم الأخر. لهذا كان لابد من التحسب خوفاً من أن يكون الحوار محاولة لاستدراج تنظيمنا وكشفه. الوحيد الذي كان يحاور التنظيمات الأخرى كان معمر القذافي وفي بعض الحالات كنا نشارك أنا ومصطفى الخروبي. كانت القيادة الليبية كشفت التنظيم لكنها رأت من الأفضل لها أن ترجئ القبض."

(عبدالمنعم الهوني، مجلة "الوسط" العدد (١٨٧) ١٩٩٥/٨/٢٨م)

في تلك الليلة لما قدّر للإنقلاب أن ينجح حتى مع سيطرة مجموعة القذافي على إذاعتي بنغازي وطرابلس وإعتقالها لولي العهد والعقيد عبدالعزيز الشلحي وبقية السياسيين والعسكريين. إنه لا يوجد ما يدل على إنضمام المقدم موسى أحمد إلى التنظيم سوى ما أدعاه الرائد المحيشي في مذكراته من أنه إنضم إلى تنظيمهم في شهر يونية/حزيران ١٩٦٩ والأرجح أنه ظل مستقلاً بمجموعته حتى قيام الإنقلاب وهو ما جعله مؤهلاً لأن يكون عضواً في "مجلس قيادة الثورة" ووزيراً للداخلية في أول تشكيلة للوزارة، كما جعله ينضم ومجموعته فيما بعد للحواز ويخططون لمحاولتهم الإنقلابية التي أعلن عن اكتشافها في السابع من ديسمبر ١٩٦٩.

رابعاً:

هناك مجموعة أخرى من الضباط صغار الرتب لم تكن تنتمي إلى أي مجموعة أو تنظيم في الجيش وكانت معروفة بتذمرها من سياسات العهد الملكي وقد شاركت في تنفيذ الإنقلاب دون تردد بمجرد دعوتها للتحرك عند ساعة الصفر، كما يضاف إلى هؤلاء عدد من الضباط الذين جرى الإفراج عنهم من السجن (النقيب طيار مفتاح الشارف وزميله فتحي بن طاهر) أو كانوا لاجئين في مصر وعادوا إلى البلاد فور وقوع الإنقلاب.. وقد عانى ضباط هذه المجموعة من التمييز في المعاملة الذي مارسه ضدهم القذافي ومجموعته ولا يوجد شك في أن هذا التمييز كان من الأسباب جعلتهم ينضمون إلى المقدم الحواز ومحاولته الإنقلابية.

خامساً:

كما كان يوجد إلى جانب هؤلاء ضباط ينتمون إلى تنظيمات أخرى سرية داخل الجيش كانت تسعى للإطاحة بالنظام الملكي والحيلولة بين مجموعة الشلحي وعون ارحومه وبين الإستيلاء على الحكم، (مثل تنظيم ضباط الدفعة الرابعة عشر بالكلية الحربية العربية، وتنظيم الرواد) وقد لعب هؤلاء الضباط من خلال مواقعهم الهامة في الجيش (كالإستخبارات العسكرية) دوراً خطيراً في إنجاح إنقلاب سبتمبر رغم أنهم لم يكونوا تابعين لأي مجموعة من المجموعات التي شاركت فيه، ومن الأسماء التي ترددت كثيراً في هذا المضمار الرائد خليل جعفر (الذي كان ضمن تنظيم الرواد)، بل تؤكد بعض الوثائق السرية أن ضباطاً كانوا ينتمون إلى تنظيم الشلحي ساعدوا في إنجاح إنقلاب سبتمبر من خلال إبلاغهم (سراً) لمعلومات عن مخططات الشلحي وتحركاته وبعض هؤلاء الضباط من ذوي الرتب العالية. ويشير الرائد عمر المحيشي في مذكراته إلى أن العقيد صالح السنوسي عبدالسيد أمر الكتيبة الخامسة بدرنة (لم يكن من تنظيم القذافي) جرى إبلاغه بالحركة من قبل المقدم موسى أحمد ليلة الإنقلاب بحضور الملازم أحمد المقصبي، وقد تحرك ضباط الكتيبة بعلمه وموافقته كما أبدى هو نفسه الإستعداد للمشاركة في الحركة.

سادساً:

وأخيرا هناك مجموعة الضباط ذوي الرتب العالية (المقدم جلال الدغيلي ومجموعته) الذين أشارت إليهم إحدى الوثائق السرية للخارجية الأمريكية والتي توقّعت أن تبرز أسماؤهم من بين قادة الإنقلاب، ولا يعرف الأساس الذي إستندت إليه تلك الوثيقة في تكهنها المذكور حيث لا يعرف الدور الذي لعبوه في نجاح الإنقلاب (إن كان هناك دور) غير أنه من الثابت أنهم بعد تعرضهم للإعتقال فترة قصيرة جرى تعيين بعضهم سفراء للنظام في الخارج...

وبعد،

فهذه بعض جوانب قصة إنقلاب سبتمبر.. وهؤلاء هم "رجاله"...

وأرجو ألاّ يغيب على القارىء أننا لم نهدف من وراء هذا السرد الذي أثبتنا فيه مشاركة هؤلاء الرجال الذين ذكرناهم في التحضير للإنقلاب وفي إنجاحه إضفاء شرف عليهم من خلال إثبات هذه المشاركة... فلا نحسب أن هؤلاء - سواء الأحياء منهم أو الأموات - حريصون، بعد أن تكشّفت حقيقة الإنقلاب الذي أدّى بالبلاد إلى حالة الدمار التي يعرفها الجميع، أن يرتبطوا بهذا الإنقلاب المؤامرة... وكل الذي هدفنا إلى تحقيقه من وراء هذا المقال هو المساهمة في تصحيح تاريخ هذه المرحلة، وبيان زيف "قصة الإنقلاب" التي يرويها ويردّدها القذافي وزيف إدّعاءاته بحق هؤلاء الرجال الذين تصوّروا أنهم بوضع أيديهم في أيدي القذافي كانوا يخدمون قضية بلادهم وأمتهم، وما دروا أنهم بذلك كانوا يضعون أيديهم في أيدي الشيطان وأنهم بذلك يفتحون على أنفسهم وذويهم ووطنهم أبواباً من جهنم.

■

متى تعرّف الهوني على القذافي ؟ ؟

أورد الرائد عبدالمنعم الهوني روايتين متناقضتين عن أول لقاء له بالقذافي. في الرواية الأولى يقول الهوني وفقا لما ورد في الصفحة (٨٧) من كتاب "القذافي رسول الصحراء"..

" أتذكّر أن أول لقاء لي مع القذافي حدث في نفس يوم دخولي إلى الكلية الحربية في أغسطس عام ١٩٦٣م، إذ لم أكن أعرفه إلا بعد بدء الدراسة."

أما في الرواية الثانية التي جاءت في مجلة "الوسط" اللندنية العدد (١٨٧) الصادرة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨م فيقول الهوني ردّاً على سؤال الصحفي عن أول لقاء له بالقذافي...

"إلتقيته للمرة الأولى في صيف ١٩٦٣م وكان يزور أحد أصدقائه في بلدة جنزور ويدعى رجب خليفة حسين، وكان يدرس معه في ثانوية مصراتة وعُين ناطقاً رسمياً في الأيام الأولى بعد الحركة."

التناقض واضح بين الروايتين..

ما السرّ وراء هذا التناقض؟

مقتطفات من كتاب

"الثورة المراوغة"

تأليف: رووث فيرست

"إن وجود تنظيم "الضباط الأحرار" كان "سراً معروفاً Open Secret" بين مستويات معينة داخل الجيش الليبي.."

"وهناك أدلة قاطعة على أن المجموعة التي ظهرت كقيادة لحركة الضباط الوحوديين الأحرار هي أبعد ما تكون عن التجانس تنظيمياً."

"المقدم الحواز كان الضابط المسئول عن سرية المخابرة بالجيش المتمركزة في بنغازي كان يتمتع بشعبية ومحبوباً في أوساط الجيش وكان معروفاً بإتزان شخصيته وتوجُّهاته الديمقراطية كما كان من أهم حلقات إتصال السفارة البريطانية بالجيش الليبي.. وفي يوم الإنقلاب كان المتحدث الرسمي بإسم مجلس قيادة الإنقلاب مع السفارات الأجنبية في بنغازي. ولا توجد معلومات كافية حول الملابسات التي أدَّت به للقيام بهذا الدور؟!"

"المقدم موسى أحمد كان معروفاً بصلاته بالسفارة الأمريكية (في ليبيا ـ البيضاء)"

"إن اللغز الكبير الذي يلف إنقلاب سبتمبر هو كيف جرى إستدراج هذين الضابطين الكبيرين (الحواز وموسى أحمد) للمشاركة في عملية "الضباط الأحرار". ذلك أن المقدم موسى هو الذي شلَّ حركة قيادة القوة المتحركة (أنظر صفحة ١٠٣) التي كانت تشكل الحلقة الأولى في دفاعات النظام الملكي، وبدون إنجاز هذه الخطوة فلم يكن لإنقلاب سبتمبر أي فرصة في النجاح".

"هناك أدلَّة تفيد بأن القذافي قام قبل أسابيع من قيام الإنقلاب بالإتصال بعدد من الضباط البعثيين من ذوي الرتب المتوسطة بالجيش طالباً تعاونهم. وقد رفض هؤلاء الضباط الإستجابة لطلب القذافي لأنهم كانوا يخططون لإنقلاب خاص بهم. غير أنه في الوقت الذي رفض فيه هؤلاء الضباط الإستجابة لطلب القذافي لإعتقادهم بعدم وجود فرص أمامه للنجاح، إلا أنهم لم يبلِّغوا ضباط الجيش الموالين لتنظيمهم بهذا القرار. فكانت النتيجة أن عدداً كبيراً من هؤلاء الضباط من ذوي الرتب المتوسطة، وجدوا أنفسهم فور تحرك إنقلاب سبتمبر منحازين إليه دون أن تربطهم به صلة تنظيمية، وقد لعب هؤلاء الضباط دوراً هاماً في إنجاز الإنقلاب وفي إستقراره خلال الفترة الحاسمة التي لحقت وقوعه."

"ومع إقتراب موعد الإنقلاب، كانت هناك بين ضباط الجيش عدَّة فئات نشطة تسعى جميعها للإطاحة بالنظام، وقد خيم على الجيش بصفة عامة إحساس عام بعدم الرضى والسخط. ومن ثم فقد إستقطبت حركة الضباط الأحرار أعداداً من الضباط ليس بينهم أي تجانس، كما أن عدداً أخر منهم شارك في الإنقلاب دون أن يدري من هم قادته، ولقد أسهم تداخل هذه العوامل والتيارات من المساعي الإنقلابية في نجاح إنقلاب سبتمبر، كما أدَّى أيضاً فيما بعد إلى قيام أول أزمة واجهها (محاولة الحواز وموسى أحمد ونحو ٣٠ ضابطاً أخرين)."

"لقد استخدم الإنقلابيون نظام الإتصالات العسكري الجديد الذي جرى بناؤه قبل شهر من قيام الإنقلاب" (راجع مقالة هل استخدمت مجلة "المعرفة" في التحضير للإنقلاب).

"أما في فزان فقد كانت عملية سيطرة الإنقلابيين هي أسهل العمليات على الإطلاق، ولم يجر حتى تجريد قوات الأمن من أسلحتها، وقد بقي قائد قوات الأمن (الزعيم نوري خالد) في منصبه لمدة أسبوع" (الزعيم نوري خالد هو والد الملازم خيري نوري خالد أحد الإنقلابيين ووالد زوجة القذافي الأولى كما عرف بصداقته للسفير الأمريكي نيوسوم).

"كان إنقلاب سبتمبر نسخة من الإنقلابات العسكرية التقليدية التي تتحدث عنها كتب الإنقلابات فخلال ساعات تمكَّن عدد صغير من الضباط المغامرين من الإطاحة بنظام حكم ومن السيطرة على الأوضاع بأقل إستخدام للقوات وبدون إراقة للدم تذكر."

"فيما يتعلق بالإدِّعاءات الكثيرة حول التحضيرات المتواصلة للإنقلاب، فإنه يوجد أدلَّة كثيرة تشير إلى وجود ترتيبات كثيرة مرتجلة تمَّت في أخر لحظة وأن عدداً من رجال الدائرة الداخلية للإنقلابيين لم يجر إخطارهم إلا في اللحظة الأخيرة في ليلة التحرك. وفي طرابلس لم يكن بحوزة الإنقلابيين ذخيرة كافية، ومع ذلك فقد تم الإستيلاء على السلطة في البلاد بدون مجهود يذكر.." (الصفحات ١٠٨، ١٠٩ ـ الطبعة

إعداد: عبد الرحمن الدلاّف

النقيب..

مصطفى الخروبي

ذو المهام الدائمة

بقلم: يوسف أحمد بشير

أجمع المشاركون في إعداد هذا العدد الخاص من مجلة "الإنقاذ" حول إنقلاب سبتمبر ١٩٦٩ أن "النقيب" "العميد" "العقيد" مصطفى الخروبي هو أخطر "رجال" الإنقلاب ماضياً وحاضراً ومستقبلاً... فهو صاحب البدايات الغامضة، والعلاقات الخفية، والأدوار القذرة، والمهام الدائمة، وذو النفس الطويل.. وهي الصفات التي جعلته يستحق ممن عرفوه عن قرب ألقاب "الحرباء" و"الثعلب" و "الثعبان".

●●●

الخروبي من مواليد شهر مايو ١٩٤٤ ببلدة "المطرد" بمحافظة الزاوية، وتلقّى تعليمه الأساسي والثانوي في مدارس ولاية طرابلس، كما التحق بالحركة الكشفية خلال مرحلة تعليمه الإعدادي.

كان الخروبي من المترددين منذ مرحلة مبكّرة من حياته على "المركز الثقافي الأمريكي" في طرابلس، وكانت تشدّه إلى بعض العاملين الأمريكان به وأغلبهم من رجال المخابرات الأمريكية (ربّما كان من بينهم المستر دونالد سنوك) صلة حميمة إلى درجة أنه ما أن إلتقى بالقذافي (الذي كان هو الآخر من روّاد صالة المطالعة الأمريكية في سبها) في عام ١٩٥٧ (كما يقول الخروبي) أو في عام ١٩٥٩ (كما يقول القذافي) في مخيم كشفي في "سواني بن يادم" بطرابلس ورآه في أحد الأيام وهو يشد في حبل الخيمة وأعجب به "وبوجهه الذي كانت تعلوه ابتسامة طيبة رائعة"، وسلّم عليه بحرارة، دون أن يعرف إسمه، وأخذ له صورة، لم تلبث أن ظهرت على إحدى صفحات مجلة "المعرفة" التي كانت تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي، وربّما على غلافها...

لابد أن علاقة الخروبي والقذافي قد توطّدت وبخاصة بعد ظهور صورتهما في مجلة "المعرفة" الأمريكية، غير أن الخروبي (وكذلك القذافي) لا يقول شيئاً عن هذه العلاقة منذ "مصادفة" لقائهما في المخيم الكشفي السابع. (بل إن القذافي يحاول أن ينكرها كلية عندما زعم في الحديث الذي شارك فيه مساء يوم ١٩٧٤/٨/٣١ بأنه لم يتعرّف على الخروبي إلا في الكلية العسكرية في عام ١٩٦٣).

وتشاء "الصدفة" مرة أخرى أن يلتحق كل من الخروبي وصديقه القذافي في أكتوبر من عام ١٩٦٣ بـ "الدفعة السابعة" بـ "الكلية العسكرية الملكية" في بنغازي، ورغم المعرفة الحميمة القائمة بين الإثنين إلا أنه يبدو أنهما قرّرا إخفاء حميميّتها عن الآخرين من أصدقاء الطرفين خلال سنتي الدراسة بالكلية العسكرية بل وحتى بعد تخرّجهما منها في أغسطس من عام ١٩٦٥ بقرابة ثلاث سنوات، فبدت كأنها علاقة عادية مثل غيرها من العلاقات الكثيرة. وإذا صحت رواية الرائد المحيشي لقصة الإنقلاب فهو يؤكد أن الخروبي لم ينضم إلى "حركة الضباط الوحدويين الأحرار" إلا في النصف الثاني من عام ١٩٦٨، كما أنه يروي قصة مفادها أنه حدث أن كان كل من القذافي وجلود والمحيشي وعبدالرحمن الصيد وأحمد محمود الزوي في إجتماع خلال شهر ديسمبر ١٩٦٧ وطرق الخروبي باب البيت الذي كانوا مجتمعين فيه، وعندما علموا أن الطارق هو مصطفى الخروبي "لم يقوموا بفتح الباب له لأن الخرّوبي لم يكن قد إنضم حتى ذلك التاريخ للتنظيم إعتقاداً منهم بأن إستعداده للعمل السياسي محدود بالإضافة إلى موالاته للعهد السنوسي القائم بصورة واضحة للجميع حتى أنه كثيراً ما كان يقسم بحق سيدي ادريس."

من جانبه يبدو أن الخروبي كان على علم بما كان يقوم به... أو كان يتبع "توجيهات محددة" بشأن إبقاء علاقته بالقذافي وزمرته في إطار محدّد وبشكل معين إلى أن يحين الوقت المناسب. وبعد عام من تخرجه من الكلية العسكرية تمكن الملازم الخروبي في عام ١٩٦٦ من الحصول على بعثة تدريبية طويلة مع زميله الملازم سليمان محمود في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت بدورة في اللغة الإنجليزية في مدرسة سان أنطونيو التقنية بولاية تكساس ثم ختمت بدورة أخرى في مدرسة الإشارة (المخابرة) بولاية نيوجرسي ولم يعد الخروبي إلى ليبيا إلا في بداية عام ١٩٦٧. ويبدو أن الخروبي لم يتمالك نفسه خلال تلك الدورة من أن يبوح بأمر صداقته للقذافي وإعجابه به، حيث يروي سليمان محمود أن رفيقه في تلك الدورة (الخروبي) "لا يتحدث إلا عن القذافي...".

ويبدو أن التعليمات قد صدرت للخروبي بأن يبدأ بالاقتراب من مجموعة

الضباط المحيطة بالقذافي ومن ثم بدأ يتردد على بعضهم ويتطفل على إجتماعاتهم الخاصة ثم صار الأمر إليه في النصف الثاني من عام ١٩٦٨ بالإنخراط في "تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار" وبدأ يشارك في "إجتماعاتهم" التي أصبحت تعرف فيما بعد بإجتماعات "اللجنة المركزية للتنظيم" حيث لم تكن هناك إجتماعات غيرها... وفي كلمات الخروبي نفسه ليلة ١٩٧٨/٧/٢٧:

"لابد أن يعرف الجميع هذه الحقيقة وهي أن كل الإخوة الأعضاء في اللجنة المركزية، الأخ معمر، الأخ ابوبكر، الأخ عبدالسلام، الأخ الخويلدي، الأخ مختار القروي، الأخ محمد نجم، الأخ عبدالمنعم الهوني.. ثمانية كانو قبلي وأنا رقم (٩) وصلت رأساً للجنة المركزية..."

وربما كان ما سمي باجتماع "بئر الزعفران" بالقرب من سرت يوم ١٩٦٨/٨/٩ أول إجتماع حضره الملازم الخروبي، وصف القذافي هذا الإجتماع بأنه كان من أهم الإجتماعات حيث إتضحت فيه الخطة!)

غير أن الخروبي، وإن كان قد إنضمّ إلى هذا التنظيم (رأساً للجنة المركزية)، فقد ظلّ محتفظاً في ذات الوقت بخط علاقة مباشر وخاص مع القذافي ومع نفر من الضبّاط الذين كان على علاقة بهم، كما ظلّ حريصاً على إدامة "علاقته" الأخرى التي كوّنها منذ أيام تردّده على المركز الثقافي الأمريكي والتي تعزّزت و "عمّدت" خلال الدورة الطويلة التي تلقاها في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٦، كما بقي حريصاً في ذات الوقت، ولأغراض التمويه، على سمته "السنوسي"، فلا يقسم إلا "بسيدي ادريس"، كما حرص على التسربل بمسحة كاذبة من التديّن.

وليس ذلك فحسب فيبدو أن الخروبي، كان إمّا بحكم طبيعته أو بحكم "التدريب الخاص" الذي تلقّاه، يقظاً ومتنبّها لكل ما يتعلق باجتماعات اللجنة المركزية حتى تواريخ إنعقادها فلا يتردد في إحدى المناسبات (١٩٧٨/٧/٢٧) أن يصحح للقذافي تاريخاً مغلوطاً ذكره الاخير بشأن أحد هذه الإجتماعات..

"في علمي أنا شخصياً أختلف في أن الموعد يوم ٢٧ فأنا أتذكر أن يوم ٣٠ يولية (١٩٦٩) كان يوم خميس ويوم ٣١ كان يوم الجمعة. فقدمت أنا ومعمر من بنغازي يوم (٣٠)، بتنا في سرت وإلتقينا بالإخوة القادمين من طرابلس صباح الجمعة ٣١ يولية..."

الخروبي إلى جوار القذافي منذ الأيام الأولى!! (١٩٦٩م)

●●●

كان إنضمام الخروبي إلى تنظيم "الضباط الوحدويين الأحرار" مؤشراً إلى أن "التحضيرات" التي كانت تتم في الخفاء للإطاحة بالنظام الملكي عبر إنقلاب عسكري دخلت مرحلة جديدة ومتقدمة.. فبعد أشهر قليلة من هذا الإنضمام وتحديداً في مطلع عام ١٩٦٩ وقع "اللقاء الصحراوي" بين السفير الأمريكي نيوسوم والقذافي وأحد رفاقه، ولم تمض أسابيع قليلة على هذا اللقاء حتى ظهر القذافي على رفاقه مقترحاً الثاني عشر من شهر مارس ١٩٦٩ موعداً للإنقلاب، غير أن هذا التاريخ لم يكن في الحقيقة سوى "موعداً" حدّده لهم "العقل المدبر" للإنقلاب من أجل "إختبار" توفّر الحد الأدنى في جاهزية "التنظيم" وجديّته وإستعداده للتحرك متى ما طلب منه ذلك.. ولأن "الخروبي" كان من القلائل الذين يعلمون بحقيقة هذا "الموعد" وأنه لمجرّد الإختبار فقد لعب دوراً هاماً مع القذافي في إختلاق أسباب تبرّر عدم التحرك في ذلك اليوم وقد كشف الهوني - عن قصد أو غير قصد - عن هذا "الدور" في إحدى الحلقات الثلاث التي نشرتها مجلة "الوسط" على لسانه في أغسطس/سبتمبر ١٩٩٥. وفي الواقع فإن الخروبي واصل لعب نفس "الدور التثبيطي" بالنسبة للمواعيد الأخرى التي حددها القذافي أو إقترحها غيره من أعضاء التنظيم للتحرك (في ٢٣ مارس وفي ٥ يونية وفي ١٣ أغسطس ١٩٦٩)، وذلك لسبب بسيط وهو أنه يعلم بأنه لا القذافي ولا الآخرون من زملائه يملكون صلاحية تحديد ذلك "الموعد"... إنه بيد جهة أخرى وهو يعلم أن هذه الجهة لم تحدد الموعد بعد، وقد جعلت هذه الحقيقة شخصاً مثل الرائد المحيشي، الذي يبدو أنه لم يكن يعلم بحقيقة تلك الإتصالات الخفية بين الخروبي والقذافي وبين هذه "الجهات" يقول في مذكّراته (وكانت معارضة مصطفى الخروبي للتنفيذ هي التي تشكّل العقبة الكئود بالنسبة لنا لأننا نعرف جيداً أهمية دوره ودور امحمد المقريف في القدرة على تحريك الوحدات).

وقد بقي الخروبي على هذا الموقف "المتقاعس" إلى أن وصلت الإشارة التي فهم منها أن "ساعة الصفر" الحقيقية قد حانت عندما اتصل به أحد معارفه القدامى في المركز الثقافي الأمريكي يبلغه أن القذافي مطلوب للحضور فوراً إلى طرابلس مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨، وبالطبع فلم يبخل هذا "الصديق" في إعطاء الخروبي فكرة عامة عن سبب إستدعاء القذافي لطرابلس لمقابلة "العقل المدبّرللإنقلاب"، وعندما كان الخروبي يأخذ القذافي بسيارته إلى مطار بنينة في بنغازي مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨ تظاهر بأنه لا يعلم شيئاً البته عما ينتظر القذافي في لقاء طرابلس الهام خشية أن يكتشف هذا الأخير درجة خصوصية علاقة الخروبي مع "أصدقائهما" المشتركين وقد أكّد القذافي، خلال تلك الرحلة القصيرة إلى مطار بنينه، على الخروبي بضرورة ألا يعلم أحد من بقية رفاقهم بهذا الموعد في طرابلس سوى النقيب عبدالسلام جلود الذي سيكون وحده في إنتظاره في مطار طرابلس وسيحضر معه ذلك اللقاء حيث كان حضوره ضرورياً ليس فقط لأن القذافي لا يجيد الإنجليزية (فالطرف الآخر في اللقاء يجيد العربية) ولكن لأن جلود كان مطلوباً حضوره بالإسم، كذلك فإن الترتيبات العملية بشأن ذلك اللقاء كانت قد تمت مع جلود في طرابلس، لم ينس القذافي أن يشدّد على الخروبي بضرورة ألاّ يعلم الملازم امحمد المقريف بالذات شيئاً عن أمر هذا اللقاء السري المزمع في طرابلس، وقد عاد الخروبي بعد أن أوصل القذافي إلى المطار ليطمئن "الصديق الأمريكي" المقيم في بنغازي بأن القذافي قد سافر إلى طرابلس حسب

التعليمات، يوم الجمعة ١٩٦٩/٨/٢٩ لم يستطع الخروبي أن يخفي مشاعر الفرحة والثقة أمام من إلتقى بهم من زملائه في التنظيم وفي مقدمتهم الملازم امحمد المقريف ولكنه حرص - وهو المدرَّب تدريباً جيداً في هذا الخصوص - على ألاَّ يطلعهم على شئ بشأن طبيعة اللقاءات الجارية عدا أن القذافي سافر إلى طرابلس.

●●●

عندما عاد القذافي من طرابلس إلى بنغازي صباح يوم السبت ١٩٦٩/٨/٣٠ كان الخروبي هو الوحيد الذي في إستقباله في المطار، وتظاهر أمامه بأنه لا يعلم شيئاً عن تفاصيل ما دار في اللقاء الخطير بينه وبين "العقل المدبر" في طرابلس، كما أبدى رغبة مفتعلة في أن يعرف ما حدث... وعندما أبلغه القذافي بالموعد الذي تحدد للإنقلاب وأنه خلال ثمانية وأربعين ساعة، تظاهر الخروبي بالدهشة والمفاجأة وأطلق تكبيرات كادت أن تفقد السيارة بسببها توازنها على الطريق، وسيطر عليه الحماس للتحرك وللتنفيذ على إمتداد اليومين التاليين إلى درجة جعلت الرائد المحيشي (الذي كان موجوداً مصادفة في بنغازي في تلك الأيام لتأدية إمتحان السنة الثانية بكلية الحقوق) يقول في مذكراته:

"وعندما إلتقيت بالرائد مصطفى الخروبي أعجبني منه تحمسه في هذه المرة، على غير المرات السابقة التي لقيته فيها... كان مصطفى الخروبي واثقاً من كل شئ... وقد إشترى لي من جيبه الخاص - مصطفى الخروبي - تذكرة سفر على الخطوط الجوية الليبية.."

وللحقيقة فقد كان الخروبي على إمتداد يومي السبت والأحد ١٩٦٩/٨/٣١،٣٠ دائم النشاط والحركة وبإعتراف القذافي نفسه، فقد سافر الخروبي معه يوم ١٩٦٩/٨/٣٠ إلى مدينة "البيضاء" حيث إتصلوا بالمقدم موسى أحمد وبقية رفاقهم وأبلغوهم بالموعد والترتيبات (كأن الدولة وأجهزتها لا وجود لها..) كما لعب الخروبي دوراً بارزاً ليلة الإنقلاب فقد كان على رأس المجموعة التي تحركت من معسكر قاريونس بعد أن سيطرت عليه، واحتلت معسكر البركة في بنغازي، وبعد أن إحتل ثكنات البركة قرر التوجه إلى مدرسة الشرطة كما شارك في السيطرة مع الملازم امحمد المقريف على مبنى الإذاعة في بنغازي (بالمناسبة لم يكن هناك سوى جندي واحد يتولَّى حراسة مبنى الإذاعة في بنغازي باعتراف امحمد المقريف نفسه).

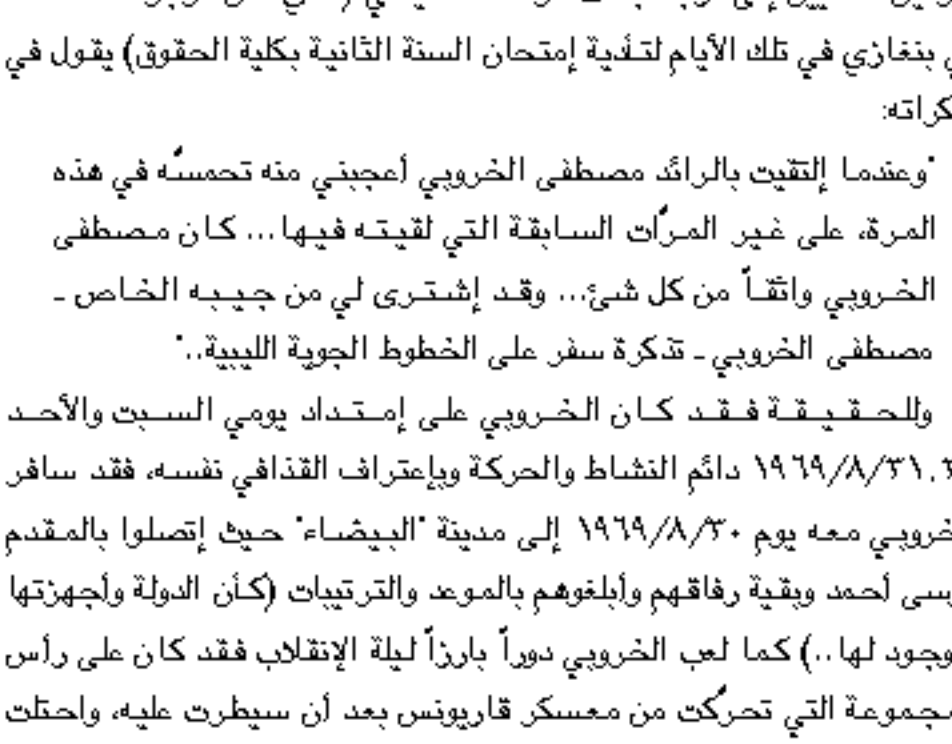

دائما إلى جوار القذافي!!

●●●

منذ اللحظات الأولى التي سيطر فيها إنقلابيو سبتمبر على الأوضاع في البلاد، ظل الخروبي - وربما بناء على نصيحة من أصدقائه القدامى - ملازماً للجيش، متردداً على ثكناته، مصاحباً لضباطه، ولا بد من الإعتراف بأن الخروبي هو الشخص الوحيد من بين "أعضاء مجلس الإنقلاب" الذي سمح له بهذا الوضع، ليس فقط بحكم المناصب التي أحتلها في مرحلة متأخرة كمسئول عن دائرة الإستخبارات في الجيش وكرئيس للأركان (١٩٧٥) وكمفتش عام للجيش (على امتداد الثمانينات)، ولكن منذ السنوات الأولى التي أعقبت نجاح الإنقلاب الأمر الذي يؤكِّد أن هناك إتفاقاً خاصاً بينه وبين القذافي في هذا الشأن. وقد حرص الخروبي على أن يبقى بعيداً عن أي منصب وزاري وعن الأضواء الباهرة عموماً، الإستثناء الوحيد من ذلك هو قيامه في ١٩٧٠/٣/٣١ برفع العلم الليبي على سارية "قاعدة العدم" (وليس ويلس) في طبرق بعد جلاء القوات البريطانية عنها.

●●●

إرتبط إسم الخروبي بعمليات التعذيب المبكِّرة التي تعرض لها عدد من المعتقلين السياسيين (مدنيين وعسكريين) في سجون النظام، وكان أحد الأشخاص الذين وجِّهت إليهم اللجنة التي شكَّلها مجلس قيادة الإنقلاب برئاسة النقيب امحمد المقريف في حوادث التعذيب المذكورة اصبع الإتهام، كما ارتبط اسمه أيضا بحوادث التعذيب اللاحقة (١٩٧٥م).

كما إرتبط الخروبي بالكشف (بمساعدة أصدقائه الأمريكان القدامى والمصريين الجدد) عن معظم "محاولات الإنقلاب" التي وقعت منذ ديسمبر ١٩٦٩ بدءاً بمحاولة الحواز وموسى أحمد (١٩٦٩/١٢/٧) ومروراً بمحاولة سبها في يولية ١٩٧٠ وإنتهاء بمحاولة المحيشي وزملائه في أغسطس ١٩٧٥.

كذلك فقد إرتبط إسم الخروبي بتدبير عدد من حوادث القتل التي أودت بحياة عدد من ضباط إنقلاب سبتمبر. (النقيب امحمد أحمد الحاراتي - أكتوبر ١٩٧٠، النقيب عطية موسى الكاسح - نوفمبر ١٩٧٠). ويؤكِّد العارفون ببواطن الأمور أن الخروبي لعب دوراً رئيسياً في مقتل عضو مجلس قيادة الإنقلاب النقيب امحمد أبوبكر المقريف - في ١٩٧٢/٨/٢١ الذي بات واضحاً أنه أصبح يشكِّل في تلك الآونة خطراً حقيقياً على ثنائي القذافي - الخروبي، ويؤكد هؤلاء أن النقيب المقريف لم يتردَّد قبل أسابيع من مصرعه، في التعبير العلني عن إختلافه الحاد مع كل من الخروبي والقذافي. وليس من قبيل الصدفة أن يكون الخروبي المرافق الوحيد للقذافي عندما قام الأخير بزيارة الرائد عبدالسلام جلود في المستشفى بطرابلس يوم ١٩٧٢/٨/٢٣ بعد يومين من وقوع حادث السيارة الذي زعم بأنه أودى بحياة المقريف (كان الرائد جلود معه في نفس الحادث).

ورغم هذه المساهمات الفعالة من قبل الخروبي في مجال "الإرهاب الداخلي" فقد حرص على أن يبقى - بناء على نصيحة أصدقائه إياهم - بعيداً عن كل صور "الإرهاب الخارجي" فلم يرتبط إسمه بأي عمل من أعمال الإرهاب الدولي الكثيرة التي إنغمس فيها النظام.

●●●

أظهر الخروبي صبراً واسعاً على "مداعبات القذافي السمجة" له من ذلك متلاً تخفيضه لرتبته العسكرية من "عميد" إلى "عقيد" في أعقاب الغارة الأمريكية

علي ليبيا في أبريل ١٩٨٦ ومن ذلك أيضا تعيين إبن القذافي "النقيب الساعدي" في منصب المفتش العام للقوات المسلحة الليبية وهو المنصب الذي ظل الخروبي يشغله لعدة سنوات.

كذلك فقد أظهر الخروبي صبراً مماثلاً على تحرُّشات أبناء قبيلة القذاذفة به ومضايقاتهم له (خليفة احنيش، الإخوان قذاف الدم، حسن إشكال...) وعلى الأخص على إمتداد الثمانينات حيث بلغ بهم الأمر أن قاموا بشنق طاهيه السوداني داخل بيته.

●●●

ينسب إلى الرئيس المصري أنور السادات أنه كان - أثناء حياة الرئيس عبدالناصر - يتقمّص دور المريض بالقلب حتى لا يشارك في المواقف الحرجة وحتى يجعل عبدالناصر يحس بأن السادات لا يشكّل خطرا عليه.. فالمرض كفيل بإنهائه في أية لحظة.. ولكن السادات لم يكن مصاباً بمرض بالقلب فعاش ليرى موت عبدالناصر وليخلفه في حكم مصر. والقريبون من الخروبي - على قلّتهم - يردّدون أنه يكرّر نفس الخدعة مع القذافي حيث يردد بأنه مريض بسرطان المعدة... وأنه قد يموت في أي لحظة... أملاً في أن يأخذ الموت أو القتل القذافي في لحظة من اللحظات ومن ثم تتهيأ له نفس الفرصة التي تهيأت للسادات بعد عبدالناصر... ويرى هولاء أن ظهور الخروبي مؤخّراً يدفع أمامه بكرسي القذافي "القعيد" لا يخلو من دلالة ومن معنى ومن رسالة في هذا الشأن. ■

إلى جوار القذافي.. في انتظار الوقت المناسب!! (١٩٩٨م)

أية أخلاق وأية رابطة ؟!

ذكر الرائد عمر المحيشي أثناء الندوة التليفزيونية التي أجراها عدد من أعضاء مجلس الإنقلاب (القذافي، أبوبكر يونس، الخويلدي الحميدي، عبدالمنعم الهوني، امحمد المقريف، عمر المحيشي) بمناسبة الذكرى الأولى لإنقلاب سبتمبر المشئوم ليلة ١٩٧٠/٨/٣١ أن سهرة ضمت كلا من المحيشي وجلود والحميدي والهوني في مسكن أبوبكر يونس في ترهونة خلال شهر أغسطس ١٩٦٩ (أي قبل الإنقلاب بأسابيع) وأن الريبة ساورتهم في سلوك أبوبكر يونس في تلك الليلة.

نترك للمحيشي والهوني والحميدي يردّدون ما دار في تلك السهرة بلسانهم وبحضور أبوبكر يونس..

المحيشي: "..عدت أنا وعبدالسلام على أعقابنا وقرّر الآخرون أن يبقوا في ترهونة، وكان سبب قرارهم بصفة خاصة هو شعور غريب بالرِّيبة حيال أبوبكر. والسبب في ذلك هو أنه كان مقرراً أن يلتقي كل ضباط المدرّعات في المعسكر في تلك الأيام لحضور حصص في اللغة الإنجليزية نظراً لأن السفر إلى إنجلترا كان قد تحدّد أن يتم في ٣ سبتمبر. ولا نفهم كيف إستطاع أبوبكر دعوة بعض منا لقضاء السهرة لديه في حين كان ينبغي أن يكون من حيث المبدأ مشغولاً بدروسه الإنجليزية."

الخويلدي: "هذا ما حدث، لقد دعانا أبوبكر لتناول العشاء لديه وقبلنا الدعوة.. بالتأكيد... وبعد العشاء حبسناه في إحدى الغرف حتى نتأكد من حقيقة الأمر.. (لم يكشف الخويلدي كيف أنهم كانوا يفتشون السكن).

الهوني: "ياله من مسكين (لاحظ أن الكلام الآن بحضور أبوبكر يونس) لقد اشتم شيئاً ما بالتأكيد، ولكنه لم يكن واثقاً من شئ. ولكي نخدعه لم نكف عن الضحك ورواية الحكايات (أثناء قيامهم بعملية التفتيش) وكرّرنا مراراً أنّه يجب أن نزور الضبّاط الـ[illegible] ذهابنا

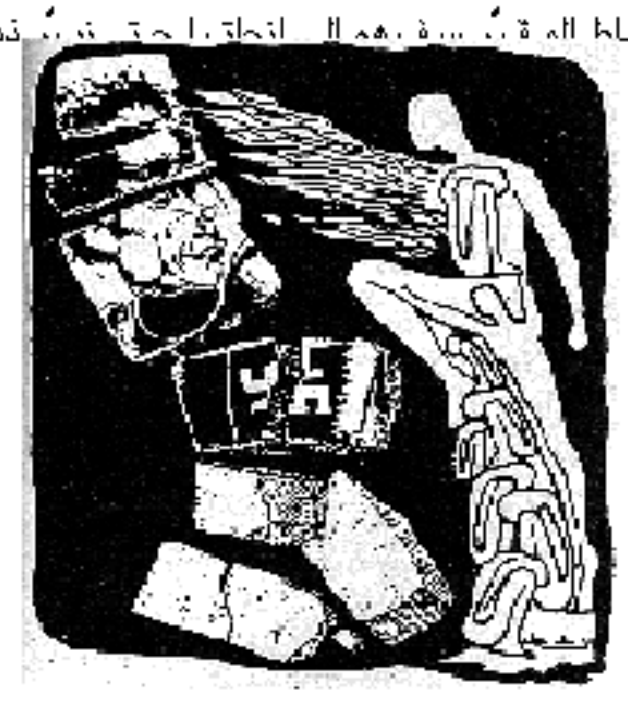

من هو أول رئيس وزراء للانقلاب ؟

بقلم: مصطفى الككلي

أثار قرار القذافي بتكليف شخص مشكوك في ليبيته، هو د. محمود سليمان المغربي، بتشكيل أول حكومة للإنقلاب، دهشة وإستغراب واستنكار الليبيين، وحاول بعض أعضاء مجلس الإنقلاب إقناع القذافي بالعدول عن قراره بحجّة أن المغربي غير معروف، وحديث العهد بليبيا، حيث لم يعش فيها سوى الخمس سنوات الأخيرة. وقد تناول فتحي الديب في كتابه "عبدالناصر وثورة ليبيا" الطبعة الأولى، الصادرة عن دار المستقبل العربي - القاهرة ١٩٨٦م الخلافات والنقاش الذي دار حول تعيين المغربي وفيما يلي بعض المقتطفات في هذا الإطار.

ورد في الصفحة (٤٩) على لسان صالح بويصير أول وزير للوحدة والخارجية:

"بدأ أفراد الشعب يثيرون وضع رئيس الوزراء وأنه ليس من أصل ليبي، ولا يوجد له أي إرتباط بليبيا، ويسألون عن حقيقة أصله، وأنه رفض الإلتزام بحلف اليمين والقسم على القرآن الكريم في البداية، ثم إضطر للرُضوخ تحت تأثير الأغلبية."

ونقلاً عن المقدم أنس الحواز وزير الدفاع في الصفحة (٧٢):

"أنهم تحققوا من أن موضوع إرتباطه بقبائل المغربي بـ "ككلة" جاء عن طريق رؤساء ومشايخ القبيلة، إلا أنه ثبت عدم وجود أي صلة قرابة له تحدّد إرتباط أصله بالقبيلة، وأنه ليس له خال أو عمٌ أو فروع تؤيد هذه القرابة، وأشار إلى لاتكية محمود المغربي، وعدم إيمانه باللّه أو بأي قيم دينية"

ويضيف الكاتب في الصفحة (٨٣):

"بحضور العقيد القذافي، أثار المقدم أنس (الحواز) وضع محمود المغربي وما يدور على ألسنة الجماهير من إنتقادات وإتهامات للمغربي بالنسبة لإلحاده وعدم إيمانه بالوحدة، وثبوت أنه ليس بـ "ليبي" الأصل، وأنه يحاول تجميع كل الشيوعيين والبعثيين ليمكّنهم من المراكز الحساسة في السلطة."

كما يشير في الصفحة (٦٩):

"بدأ يتردّد شعبياً إختيار مجلس الثورة لعنصرين من غير الليبيين في التشكيل الوزاري وهما محمود المغربي، ومحمد العيساوي والأخير أتضح أنه تونسي الأصل (كان العيساوي من الدارسين بالقاهرة وعمل عضواً في

بطاقة تعريف
د. محمود سليمان المغربي

- من مواليد مدينة حيفا في فلسطين سنة ١٩٣٣م
- انتقل للإقامة في سوريا حيث أكمل دراسته الجامعية، وتحصّل على الجنسية السورية.
- إنتقل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومكث بها حوالي ثمان سنوات تحصّل خلالها على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة جورج واشنطن."
- غادر الولايات المتحدة إلى ليبيا سنة ١٩٦٥حيث إشتغل فور وصوله بالإدارة القانونية في شركة اسو ليبيا للنفط "الأمريكية" حيث كان يعمل المستر دونالد سنوك مديرا للعلاقات العامة بنفس الشركة.
- تحصل على الجنسية الليبية في سنة ١٩٦٦م.
- ألقي القبض عليه يوم ١٩٦٧/٧/١٧ عقب إشتراكه في الإضرابات والتحريض على الشغب و إثارة القلاقل في أوساط العاملين بقطاع النفط.
- حكمت عليه محكمة جنايات طرابلس بالسجن لمدة أربع سنوات في الجناية رقم ٦٧/٣٩١ بتاريخ ١٩٦٧/٨/٨م.
- صدر مرسوم ملكي بسحب الجنسية الليبية منه بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥م.
- إطلق سراحه في أغسطس ١٩٦٩م غير أنه لم يغادر البلاد.
- تواجد المغربي منذ اليوم الأول للإنقلاب في مقر مجلس الإنقلاب بطرابلس حيث كان يعمل معهم بنشاط.
- تم تعيينه رئيساً للوزراء في أول حكومة للإنقلاب بتاريخ ١٩٦٩/٩/٨م.
- عين بعد ذلك مندوبا للنظام لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ثم سفيرا له لدى المملكة المتحدة.

رابطة تونس الطلابية.)"

ومع تصاعد أصوات الإحتجاج في جميع الأوساط، ذهب فتحي الديب إلى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات يستطلع رأيه في المغربي فأجابه قائلاً في الصفحة (٥١):

"علم وزملاؤه من جميع فئات الشعب الذين إتصلوا بهم أنهم يثيرون حقيقة أصله الفلسطيني، ويبدون إستهجانهم لإسناد أول وزارة بعد الثورة إلى شخصية غير ليبية."

وتحت ضغوط الحملة ضده قدّم المغربي إستقالته، حيث ينقل الكاتب في الصفحة (١٤٠) عن صالح بويصير قوله:

"لما استفسر العقيد منه عن موقفه بعد الإستقالة أوضح المغربي أنه سيغادر البلاد إلى فلسطين، وحين استوضحه ولماذا فلسطين؟ قال المغربي أنه يعود إلى بلده فلسطين، فردّ عليه معمر بقوله إن كثيراً من الليبيين قالوا له أن محمود ليس ليبي وأنه الآن عرف الحقيقة."

والجدير بالذكر أن مجلة "آخر ساعة المصرية" الصادرة بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٨م تناولت موضوع محمد المغربي وجهود القوى الوطنية الليبية وتحركها لإبعاده عن رئاسة الحكومة، حيث نشرت تقريراً مطولاً بقلم الصحفي "جميل عارف" نورد منه المقتطفات التالية بدون تعليق:

"فوجئت مجموعة الضباط الذين اشتركوا في هذه الثورة بالأخ العقيد وهو يرشح لهم إسم "محمود المغربي" وكان يعمل في إحدى شركات البترول الأمريكية التى تعمل في ليبيا ليكون رئيساً لوزراء أول حكومة وطنية بعد الثورة... وحاول بعض أعضاء مجلس الثورة الليبية إقناعه بالعدول عن ترشيحه.. قالوا له أن أحداً في الشعب الليبي لا يعرف هذا المغربي، ولكن الأخ العقيد أصرّ على رأيه.."

"وارتفعت بعض الأصوات بهمس يقول.. إن محمود المغربي.. وهو متخرّج في إحدى الجامعات الأمريكية، وقد تربّى وعاش لمدة سنوات في الولايات المتحدة، يعمل وفق مخطط مدروس يهدف إلى إجهاض الثورة الليبية، وحاول بعضهم أن يجد رابطة بين إصرار العقيد على إختيار هذا المغربي لرئاسة أول حكومة وطنية بعد الثورة وبين موافقة الحكومة الأمريكية في تلك الأيام على جلاء قواتها عن القواعد العسكرية بلا أية ضغوط أو عراقيل!.. المهم.. كانت أصابع الإتهام كلها تشير إلى هذا المغربي.. وشهدت جريدة "البلاغ" التي يصدرها أحد الصحفيين الوطنيين هو المرحوم "علي وريث" عدة إجتماعات هامة إشترك فيها عدد من الوزراء في حكومة المغربي نفسه وكان الهدف من هذه الإجتماعات هو تشكيل جبهة وطنية تضم هؤلاء الوزراء وعدداً من الشبان الليبيين الوطنيين للكشف عن حقيقة هذا المغربي... وكان في رأي غالبية أعضاء هذه الجبهة الوطنية أن المغربي وهو من مواليد مدينة حيفا في فلسطين لا يمت إلى الحركة الوطنية الليبية بصلة، فهو ليس ليبياً وإن كان قد حصل على الجنسية الليبية بالتجنّس... بعد إشتغاله بواحدة من شركات البترول الأمريكية في ليبيا... وأنه قد إستطاع أن يُغرّر بالعقيد القذافي وأن يستحوذ على ثقته... وكان أخطر ما يراود أعضاء هذه الجبهة الوطنية من مخاوف هو أن يكون هذا المغربي قد دُسّ على الثورة الليبية سواء بعلم العقيد القذافي أو بدون علمه... لحساب أيّة جهة أجنبية... وذهب المرحوم علي وريث إلى الأخ العقيد القذافي ليلفت نظره إلى الشكوك والريب التي كانت تراود العناصر الوطنية حول حقيقة هذا المغربي.. كما ذهب المرحوم صالح مسعود بويصير وكان لا يزال يعمل وزيراً للخارجية في حكومة المغربي لينقل إلى الأخ العقيد بعض ما يراود زملاؤه من مخاوف حول حقيقة هذا المغربي... وقال له أنه يخشى أن يكون المغربي هو كوهين آخر... وأدرك الأخ العقيد ما يعنيه وزير خارجيته فبادر بمقاطعته وهو يقول: إن الذين يرددون هذا الكلام مخرّبون وكانت مفاجأة عندما امسك العقيد بسماعة التليفون ليطلب المغربي في مكتبه ثم يقول له بالحرف الواحد: الأخ صالح بويصير عندي في البيت... وهو يقول أنك جاسوس إسرائيلي!"

(ومن الملفت للنظر أن ثلاثة من الذين كانوا يثيرون الشكوك حول حقيقة المغربي وهم: الصحفي الاستاذ علي وريث وعضو مجلس قيادة الانقلاب النقيب امحمد المقريف، ووزير الخارجية صالح بويصير و قد لقوا جميعا مصرعهم في حوادث غامضة، الأول في حادث سيارة مدبّر في شهر ديسمبر من عام ١٩٧٠م، والثاني في حادث سيارة ١٩٧٢/٨/٢١م، والثالث في

المغربي إلى جوار القذافي في بداية الانقلاب

محمد العيساوي الشتوي

- أول وزير للتعليم في عهد الإنقلاب.
- تونسي الجنسية.
- تم تعيينه بناءً على ترشيح من القذافي..

(لاتعرف طبيعة علاقته بالقذافي، ولا أسباب اختياره له)

- قوبل إختياره بموجة إحتجاج شديدة إضطرّ معها القذافي إلى أبعاده بعد أيام ثم إختفى من ظاهر مسرح الأحداث.
- عاد من جديد للظهور بصفة كاتب وصحافي بـ مجلة "لا" الحكومية التي تصدر بطرابلس.

"صدف" و"مفارقات"؟!

من منظور إيماني صرف ليس هناك صدفة في هذا العالم، فكل شئ مرتبط بالمشيئة الإلهية وبإرادة الله سبحانه.. عرف التاريخ البشري أحداثاً ووقائع وصفت بأنها "صدف" و"مفارقات" بسبب عدم وجود تفسير أو مبرر مفهوم واضح لوقوعها على الأقل في حينه... غير أن الناس قد تعارفت على إطلاق وصف الصدفة أو المفارقة على الأحداث التي لا تقع إلا مرة واحدة لا تتكرر، ويعجز العقل في إيجاد تفسير مفهوم ومقبول لها، أما عندما تتكرر الأحداث والوقائع في إتجاه معين ولتخدم ولتحقق نتيجة واحدة معينة... عندئذ لا يصبح الأمر صدفة أو مفارقة، بل لا بد أن يكون الأمر من فعل فاعل معين حتى ولو غاب عنهم في لحظة معينة التعرف عليه...

الوقائع والحوادث التالية جرت خلال الأيام والساعات القليلة التي سبقت قيام إنقلاب سبتمبر وكان لها أثر بالغ على نجاحه... لم يقدم إنقلابيو سبتمبر تفسيراً لها، وحاولوا إرجاعها إلى "المشيئة" أو "الصدفة" أو "الرعاية الالهية" لهم، فهل كانت كذلك؟ إن إيماننا المطلق بالله وأن إرادته وراء كل شئ في هذا الكون وأن ليس في هذا العالم صدفة يجعلنا نتساءل أليس من وراء هذه الأحداث والوقائع فاعل؟ وقد يكون فاعلاً واحداً؟ فمن هو؟ نترك القارئ مع بعض هذه الوقائع ليخمّن من هو المدبّر الفاعل لها؟

"الشيئ للّـه"

"حتى محمد سيدا الذي كان يراقبه في معسكر قاريونس ويبيت وراء المعسكر في ليلة الثورة... كلف بمأمورية لإجدابيا"

(القذافي- ١٩٧٤/٨/٣١م. السجل القومي المجلد السادس، صفحة ٨٩)

●●●

"ومن المشيئة أن يأتيني أمر سرية المخابرة سعد السنوسي (يوم ١٩٦٩/٨/٣١) ويقول لي: أنا ماشي وخذ بالك من السرية حتى نهاية الدوام.. وكان ذلك على غير عادته وهي فرصة غير متوقعة!"

(القذافي - ١٩٧٤/٨/٣١م. السجل القومي المجلد السادس- صفحة ٨٩)

●●●

"نسيت أن أذكر أن سيارة شرطة عسكرية أمريكية من قاعدة ويلس حضرت بعد سيطرتنا على الإذاعة بدقائق معدودة، وعلى رأسها ضابطاً أمريكياً. خرجت وسألته عن وجهتهم فقال أنهم كانوا في طريقهم إلى حيّ الأندلس لإحضار ضابط زميل حان موعد خدمته. شرحت له أن الجيش سيطر على السلطة وقلت له: ليس مسموحاً لك بالتحرك خارج القاعدة. عد إلى قاعدتك وابلغ قيادتك هذا الكلام. وقفل الضابط الأمريكي عائداً إلى قاعدته. بعدها بنحو ساعة إتصل بنا ضبّاط من سلاح الجو الليبي الذي كان جزء منه يعمل من قاعدة ويلس، طلبنا من هؤلاء الإتصال بالأمريكيين وإبلاغهم أن القوات المسلحة أنهت النظام الملكي وسيطرت على أرجاء البلاد المختلفة وأن يطلبوا تشكيل لجنة مشتركة ليبية - أمريكية للإتفاق على أي تحرّك أمريكي داخل القاعدة أو خارجها. تجاوب قائد القاعدة وكان كولونيلاً اسود، وشكلت لجنة مشتركة، وكان هناك تعاون جيد ولم تحدث أي مشكلة."

مصادفة رفع حالة الطوارئ!!

"إكتشفنا (الهوني وجلود) أن الشرطة (طرابلس) وضعت في حالة تأهب في الليلة السابقة ولكن في هذا اليوم (١٩٦٩/٨/٣١) على وجه التحديد رفعت حالة التأهب..."

(عبدالمنعم الهوني - كتاب "القذافي رسول الصحراء" - صفحة ٩٧)

●●●

"قرأت جريدة الفاتح اليوم (١٩٧٤/٨/٣١م).. اوردت كثيراً من المفارقات والحديث عن إستعداد أو إستنفار القوة المتحركة ووضعها في حالة تأهب وطوارئ ثم في اللحظة الأخيرة إلغيت حالة الإستنفار، النقطة الثانية أنه كانت طلبات الجيش بتزويدهم بالنخيرة ترفض في فترة متقدمة، وفي شهر أغسطس حصل العكس ومدّ الجيش"

(المنيع ناصر عبدالسميع، ١٩٧٤/٨/٣١م)

●●●

"الثورة قامت يوم الأحد ليلاً والطوارئ رفعت الساعة الحادية عشر مساء"

(جلود، ١٩٧٤/٨/٣١م)

●●●

"الحادثة المهمة قبل يوم الثورة وهو يوم الأحد (١٩٦٩/٨/٣١) كان المدّة التي قبلها من ثلاثة شهور كانت طوارئ، حتى كبار ضباط الجيش كانوا ينامون في المعسكرات وسحبوا الذخيرة، فاليوم الذي كان سابق للثورة، الشرطة ألغوا حالة الطوارئ.. ولما جاءت كتيبة درنة لقرنادة وجدوا أن الشرطة لازالوا نائمين حوالي السادسة والنصف، لأن الأيام السابقة كان متعبين وفي حالة طوارئ".

(جلود - ١٩٧٧/٨/٣١م. السجل القومي المجلد التاسع - صفحة ٧٩)

عن البيان الأول للانقلاب . .

أي قصة نصدّق ؟

أوردت "ميريلا بيانكو" مؤلفة كتاب "القذافي رسول الصحراء" في الصفحات ١٣٨ . ١٣٩ من كتابها حوارا طريفا جرى بينها وبين القذافي حول البيان الأول للانقلاب، جاء فيه:

- المؤلفة: سيدي الرئيس أنت الذي أعددت للقيام بالثورة بدقة متناهية، ووزعت التعليمات ضمن مغلفات مقفلة، كيف حدث أن وصلت إذاعة بنغازي وليس في جيبك نص البيان الأول الذي يعلن عن نجاح الثورة وأسبابها وبرنامجها؟
- القذافي: كان همنا الأول هو إنجاح الثورة. كل إستعدادتنا كانت تصب في هذا الهدف... لم نكن نهتم إلا لوضع الخطط وضمان تنفيذها دون أي هفوة. أما كتابة نص البيان رقم واحد فلم يكن سوى إعطاء العلم بأمر واقع.
- المؤلفة: لكنه مهم! والبرهان هو أنك حين كتبته في أخر لحظة نسيت الأجانب المقيمين في ليبيا وإضطررت لأن ترتجل "مباشرة" المقطع المتعلق بهم.
- القذافي: هذا صحيح. وفي الواقع حوالي ثلث البلاغ كان مرتجلاً أو مكتوباً بسرعة قبل موعد البث.
- المؤلفة: لذلك استغرب هذا الأمر الذي لا ينسجم مع عملية أعد لها بدقة فائقة!!

●●●

أما "زميل سلاح" القذافي الرائد عبدالمنعم الهوني فإنّه يروي على صفحات مجلة "الوسط" اللندنية (العدد ١٨٨ الصادر في ١٩٩٥/٩/٤م) قصة مختلفة تماما لبيان انقلابهم الاول، جاء فيها:

"سألت مرات عدة عن معمر الذي كان يفترض أن يكون أول الواصلين، في السادسة إلا عشر دقائق جاء من معسكر قاريونس. البيان الأول كان متفقاً عليه فقد جاء به معمر إلى طرابلس وقرأناه وإتفقنا عليه لكن نقطة أضيفت لاحقاً وهي المتعلقة بالأجانب. قال معمر أنه تنبّه إلى هذه النقطة وأراد طمأنة الأجانب المقيمين في ليبيا إلى أن أحداً منهم لن يتعرّض لسوء. وهذه الفقرة أضيفت فعلاً... لكن هل كانت كتابتها تستلزم كل هذا التأخير. أنا سمعت من الضباط أنهم عندما انتظروه ولم يأت رجع أحدهم إلى معسكر قاريونس فوجده مستلقياً على السرير يستمع إلى الأناشيد العسكرية وقد وضع رجلاً على رجل... وكان يكتب هذه الفقرة"..

من نصدّق.. القذافي أو الهوني؟!

وأي تحضيرات متناهية الدقّة للانقلاب حقا؟!

مصادفة أخرى يرويها الهوني . . .

روى الرائد "عبدالمنعم الهوني" أكثر من مرة في مجالسه الخاصة عدداً من "المفارقات" و"الصدف" الغريبة التي وقعت لهم ليلة الإنقلاب والتي كانت عاملاً هامّاً في نجاحه (والتي تدلّ في نفس الوقت على مستوى التحضير الفعلي الذي قام به الإنقلابيون لإنقلابهم!)

من هذه المصادفات أنهم بينما كانوا في طريقهم ليلة الإنقلاب من بيت وليّ العهد إلى مبنى الإذاعة في طرابلس إذا بهم يقابلون "صدفة" في الطريق ضابط مباحث أمن الدولة المدعو "سلامة أبوريشة" الذي كان عائداً بسيارته في تلك الساعة المتأخّرة من الليل من مطار طرابلس. ولا تتوقف المصادفة عند هذا الحد، فبعد أن يعرف منهم أنهم بصدد القيام بـ "إنقلاب عسكري" خلال تلك الساعات، إذا به يتبرع لمساعدتهم في مهمّتهم، ويقوم بأخذهم إلى بيوت ومنازل كبار رجال الدولة في طرابلس لكي يقوم رجال الإنقلاب بإعتقالهم في تلك الساعات الحرجة، ولو لم يلاقوا السيد "أبي ريشة" مصادفة في تلك الساعات لما أمكنهم ألقاء القبض على كبار مسئولي العهد الملكي حيث أنهم لم يكونوا يعرفون عناوينهم... فأيّ تحضيرات رائعة ودقيقة للإنقلاب... وأي

كيف تم القبض على ولي العهد ؟

".. في ليبيا هناك بساطة وحسن نية، تصوّر أننا قمنا بعملية الإستطلاع وكنا في ثياب مدنية ووقفنا قرب الحرس وسألناهم أين ولي العهد؟ فقالوا في الداخل. الحقيقة أن النظام كان بسيطاً، وكان في إستطاعة أي مواطن عادي أن يسأل عن وليّ العهد وأن يطلب مقابلته. دخلت أنا والخويلدي الحميدي واستطلعنا وقمنا بجولة حول القصر وحدّدنا المكان الذي يمكن أن يقفز منه وجلسنا على السور. وقلت له حين تأتي بالسيارة العسكرية لن تحتاج إلى من يساعدك على التسلّق. نفّذ الخويلدي ما إتفقنا عليه ودخل باحة القصر فرأى الباب الحديد مقفلاً. أطلق النار من رشاشته فتحطّم الزجاج ولم ينفتح الباب. هرب حراس القصر وإتصلوا بقيادة الشرطة وأبلغوها حصول إطلاق نار في مقر ولي العهد ولم يستطع الخويلدي الدخول. جال حول المقر فلم يعثر على حراس، عندها رجح أن لا يكون ولي العهد موجوداً وظنّ أنه في قصر ثان، أي قصر الضيافة. بعدها جاء الخويلدي مع الجنود إلى باب العزيزية والتقيناه عند الباب. وسألني ماذا نفعل فقلت نذهب لإحتلال الإذاعة بإعتبار ذلك هدفاً مهمّاً... لم تكن عملية إحضار وليّ العهد من مهمة عمر الحريري، ولكن لدى مروره في الطريق قال له الجنود هناك ضوء في قصر ولي العهد. دخل عمر القصر وقبض عليه وجاء به إلى باب العزيزية."

(عبدالمنعم الهوني... مجلة الوسط العدد (١٨٨) الصادر في ١٩٩٥/٩/٤م)

براعة ودقة..

في التخطيط والتنفيذ!!

لم تفتر التقارير والبرقيات التي بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا عن وصف إنقلاب سبتمبر بالبراعة والدقة في التخطيط والتنفيذ، كما حذت حذوها كافة الكتابات التي صدرت بشأن ذلك "الإنقلاب" فهل كان الأمر فعلاً على هذا النحو الذي وصفته به هذه التقارير؟.. المقتطفات التالية المستقاة من أقوال وردت على لسان الإنقلابيين أنفسهم ومن كتب صدرت بمعرفتهم تقدم الدليل الحي والقاطع عن مدى الزيف الذي إنطوت عليه تلك التقارير والبرقيات.

كيف جرى القبض على الشلحي ؟

"ووصل عمر الحريري، وكان في كتيبة مدرّعات، فركبت في مدرعته واتجهنا إلى منزل عبدالعزيز الشلحي الذي كان يفترض أن يعتقله أبوبكر يونس ويأتي به إلى باب العزيزية وقد استطلعنا معاً منزله. ذهب أبوبكر إلى المكان فراح يناور أيقظ صوت المدرعة الشلحي الذي سارع إلى الفرار إلى المزرعة الملحقة بمنزله.."

(عبدالمنعم الهوني. العدد ١٨٨ من مجلة الوسط بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤)

"حوالي الثالثة والنصف عندما تركنا ترهونة ووصلنا إلى منزل (عبدالعزيز) الشلحي في حوالي الساعة الرابعة والنصف حيث لم يكن هناك إلا جندي حراسة، وفجأة أطلق عياراً نارياً وخدشتني الرصاصة، وحين لم نجد الشلحي أخذنا عائلته كرهينة.."

(أبوبكر يونس جابر- كتاب "القذافي رسول الصحراء". صفحة ١٠٢)

"ذهبت مع أبوبكر لإعتقال عبدالعزيز الشلحي وإحتلال منزله.. عندما وصلنا... هرب الشلحي ببيجامته... وعلمنا بعد ذلك أنه كان مختفياً في حوض السباحة... وتم القبض عليه في اليوم التالي العاشرة صباحاً..."

(عمر المحيشي ١٩٧٠/٨/٣١ - كتاب "القذافي رسول الصحراء" صفحة ٥٥)

التعليمات تصدر في الدقيقة الأخيرة!

"إن العملية نفسها (التحرك ليلة الأول من سبتمبر) تقرّرت في الدقيقة الأخيرة.. وكان عند من الضباط الأحرار على وشك السفر إلى انجلترا في بعثة وهذا ما عجّل الأمور، ولذلك فإن التعليمات قد ارسلت بالفعل متأخرة.. كنا نعرف أنه إبّان المحاولة الأولى التي حدّدت في مارس والتي أرجئت عدة مرات، تسرّبت أخبار لم نتمكن أو لم نعرف مصدرها، ولذلك تقرّر من ذلك الوقت أن تتقرّر ساعة الصفر سراً من جانب القيادة ولا تبلغ إلا في الدقيقة الأخيرة. وفي نهاية الأمر حصلت مختلف الوحدات على أوامرها ونفذّتها في خلال ساعة؟!

(القذافي ١٩٧٠/٨/٣١. كتاب القذافي رسول الصحراء – الصفحة ٩٦)

القذافي
يضلّ الطريق إلى الإذاعة!

"أما أنا فقد صعدت إلى السيارة الجيب واصبحت في مقدمة طابوري، وبرت إلى اليسار عند مفترق أحد الطرق. وفي تلك اللحظة واصلت السيارات التي كانت تتبعني - والمفروض أن تأتي معي لإحتلال الإذاعة - طريقها أي واصلت إتجاهها إلى معسكر البركة. وكنت قد توقفت أنتظر بقية الطابور، عندما شاهدت السيارات التي تتدفق نحو الطريق الرئيسي، وفجأة ادركت أن معسكر قاريونس بأكمله يتحرك على محور واحد، وأن السائقين في غمرة حماسهم أخذوا يتبعون بعضهم البعض دون أن يسألوا كثيراً عن المكان الذي ينبغي أن يتجهوا إليه. وبالطبع، اضطررت إلى السير خلفاً والعودة إلى الإنضمام إلى الطابور. واضطررت لإعادة تنظيمه سيارة سيارة، وإذا أتممت ذلك كنّا قد وصلنا إلى البركة (وفي هذه النقطة توجّه عدد من السيارات يساراً ولم يصبح أمامنا إلا التوجّه إلى الإذاعة إنطلاقاً من البركة). وعلى أية حال عندما إتجهت إلى اليسار في طريقي إلى الإذاعة وجدت نفسي مرة أخرى بمفردي في سيارتي الجيب، أتحرّك على طريق بنغازي... لا طابور ولا أضواء.. لا شئ"..(!!!)

(القذافي من كتاب "القذافي رسول الصحراء" صفحة ٩٥)

لم يتسن الإتصال
ببعض أعضاء التنظيم في طرابلس ؟!

"كانت مهمتي أنا وعبدالسلام جلود (ليلة الإنقلاب) هي تولّي مهمة الدفاع الجوي الذي كان يتكوّن من ستمائة جندي ولهؤلاء الجنود الستمائة لم يكن متوفّر لنا سوى ألف وخمسمائة طلقة... بعد ذلك قرّرنا القيام بجولة في المدينة لتفقّد النقاط الحيوية والتحقّق ما إذا كانت الحراسة قد عُزّزت أم في حالتها الطبيعية.. وبعد ذلك توجهنا لإلقاء نظرة على النادي (القوات المسلحة) فوجدنا فيه حوالي عشرين ضابطاً من بينهم إثنى عشر أعضاء في الحركة وثمانية غير أعضاء. ولما كنّا في حاجة لكل شخص متوفر في هذه الليلة نظرا لأنه لم يتسن لنا الإتصال ببعض منّا لأسباب مختلفة (؟!) لذلك قرّرنا أن نجنّدهم (!!) بلا تمهيد أو إستعداد، وانتهزوا الفرصة التي إتيحت لهم فهجموا هجمة رجل واحد.."(!!!!)

(عبدالمنعم الهوني ١٩٧٠/٨/٣١ كتاب "القذافي رسول الصحراء" الصفحات ٩٧، ٩٨)

الخويلدي يتسكّع بين بيت وليّ العهد والإذاعة

"في حوالي الساعة الرابعة وصل الخويلدي ـ الذي كان مكلفاً بالقبض على ولي العهد ـ كالإعصار قائلاً أنه لم ينجح في معرفة مبنى الإذاعة، فقفزنا في السيارة وقدتهم إلى المبنى..."

(عبدالمنعم الهوني ـ كتاب "القذافي رسول الصحراء" ـ صفحة ٩٩)

"وقعت أشياء غامضة لدى وليّ العهد... كان يتعين عليّ حتماً أن أذهب إلى الإذاعة"

(الخويلدي الحميدي ـ كتاب "القذافي رسول الصحراء" – صفحة ٩٩)

"وصلنا إلى قصر وليّ العهد... برفقتي عشرون جندياً.. وعند مشارف القصر نزلت من سيارتي ورفعني جنديان على أكتافهما بحيث أتمكن من إلقاء نظرة خلف الجدار، ولحسن حظي كانت بندقيتي معي، وإذ لا حظني الحارس سارع بالفرار ثم اختفى وسط مجموعة من أشجار الزيتون، فقفزت وسارعت بمطاردته وحاولت سدى الإمساك به.. وعليه دخلنا إلى الحديقة.. وها نحن داخل القصر.. كان الظلام الكامل يسوده، وداخلنا الشعور بأن القصر خالي.. اعتقدنا أن الأمير لابدّ وأن يكون في أحد المقار الملكية الأخرى... قلت لنفسي لنذهب نتعارك من أجل هدف أكثر أهمية (كنت أفكر في الإذاعة... وصلنا إلى الإذاعة حتى جلسنا ننتظر أحد المذيعين..."

(الخويلدي – كتاب "القذافي رسول الصحراء" صفحات ١٠٢–١٠٥)

"وعندما يتساءل المذيع الذي أدار الحوار بدهشة وإستغراب: "ولكن هذا شئ لا يعقل تقريباً.. كيف لم يفكر (الخويلدي) في التأكّد مسبقاً من مكان الإذاعة؟" فيرد عليه الهوني بإجابة تزيد الأمر غموضاً: "الأمر بسيط فلم يكن الخويلدي مكلفاً باحتلال مبنى الإذاعة ولكن كان مكلفا بوليّ العهد."

(كتاب "القذافي رسول الصحراء – صفحة ٩٩)

"كنا إتفقنا على أن لا يحصل أي تحرك في طرابلس إلا بعد تلقّي أمر إنذار من بنغازي، واتفقنا أيضاً على أن يصدر الأمر في الساعة الثانية من فجر أول سبتمبر، وأن أكون أنا شخصياً أمام جهاز الإتصال الذي يتلقّى برقيات مكتوبة "تلكس"... إنتظرت قرب الجهاز حتى الثانية والنصف ولم يصل شئ.. أقفلت الباب وتوجّهت إلى معسكر باب العزيزية من الجهة الثانية، إلتقيت عبدالسلام جلود وأبلغته أن البرقية لم تصل وأكّدت ضرورة أن نتحرّك سريعاً حتى من دون البرقية لئلا نخسر كل شئ. كان عبدالسلام جهّز الجنود والسيارات وفي اللحظة التي كنا نصعد فيها السيارات وجدنا الخويلدي الحميدي أمام المعسكر. سألت الخويلدي أين وليّ العهد؟ فقال "لم أجده" فقلت له "كيف لم تجده لقد استطلعنا المكان البارحة".

(الهوني ـ مجلة "الوسط" العدد ١٨٨ بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤)

قتلى أمام الإذاعة في طرابلس

"وصلنا فرأينا حرّاس الإذاعة في حالة إستنفار بعد تلقّيهم إتصالاً من قيادة الشرطة، نزلنا من السيارات فشهر الحراس أسلحتهم، وردّ الجنود بإطلاق النار، فسقط ثلاثة قتلى وجريح، وكان هذا الصدام المسلح الأول في "حركة الفاتح". الصدام الآخر حصل في رئاسة الشرطة المدنية."

(عبدالمنعم الهوني. العدد ١٨٨ من مجلة "الوسط" بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤)

١٥ قتيلاً . . . فقط!!

كان هناك قرار من اللجنة التنفيذية (؟) بعدم إراقة الدماء في الحركة العسكرية. كل الضباط أصرّوا على أن تكون الحركة بيضاء. كل الذين سقطوا لا يتجاوز عددهم ١٥ بعضهم بسبب أخطاء.

(عبدالمنعم الهوني. العدد ١٨٨ من مجلة "الوسط" بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤)

كنّا نظن أنكم إسرائيليون

خلال الندوة التليفزيونية التي عقدها القذافي مع عدد من زملائه (أبوبكر يونس، الخويلدي، الهوني، المحيشي، المقريف) ليلة الاول من سبتمبر ١٩٧٠م، في الذكرى الأولى للانقلاب، وتحدثوا خلالها عن تنظيمهم وعن أدوار كل منهم ليلة الانقلاب، ورد على لسان النقيب عبدالمنعم الهوني الذي كان مكلفا باحتلال الاذاعة ما نصّه:

"على أية حال وصلنا إلى المكان سريعاً مع بعض الجنود وأمام مبنى الإذاعة، كان يقف خمسة أو ستة من جنود الحراسة من غير أفراد الفرقة المتحركة. وعندما شاهدونا نهبط فتحوا النيران. وبعد ذلك استطعت أن أسألهم عن سبب فزعهم فأجابوا أنهم ظنوا أننا إسرائيليين يحاولون تكرار عملية بيروت..."

ما الذي تغيّر . . وما سرّ الإطمئنان ؟!

"أنا شخصياً عندما حصّدنا يوم ١٢ مارس وكان يوم أحد تقريباً، ولما اتخذنا هذا القرار ممكن لم أنم حتى الصباح، نفسياً لم أستطع أن أنام لأن القرار صعب.. لكن الفاتح من سبتمبر كان عادي جداً"

(القذافي ـ السجل القومي/المجلد السادس – صفحة ٧٧)

هدرزة!!

"كان بجانبنا معسكر القوّة المتحركة في بنغازي في الصابري وهو معسكر كبير ومسلحون، تجاهلناه بالمرة، وذهبت لهم أنا في الصباح ودخلت المعسكر وتصدّقت (هدرزت) مع الضباط ووجدت جنود المعسكر من القوة المتحركة كلهم ببنادقهم وتخيرتهم الحية، ودخلت لهم في المعسكر، وبقيت معهم وأفهمتهم على الأمور..."

(القذافي ـ السجل القومي/المجلد التاسع – صفحة ٨٠)

مذكـرات

العلاقات المصرية الليبية

من الثـورة إلى الحـرب

صلاح الدين السعدني

أول سفير مصري في ليبيا بعد الإنقلاب

كاتب هذه المذكرات السفير صلاح الدين السعدني.. شخصية عسكرية وجدت نفسها في مهمة إلى ليبيا مع حدوث الإنقلاب العسكري وتغيّر النظام السياسي فيها، وذلك لمدة سبعة أيام فقط لتضحى سبع سنوات كاملة عايش وعاشر فيها رموز النظام الإنقلابي وقياداته كملحق حربي ومستشار عسكري لمجلس قيادة الإنقلاب ثم سفيراً على عهد السادات حتى نهاية العام ١٩٧٦م.

تتعرّض المذكّرات التي نشرت في حلقات على صفحات جريدة "الرأي العام" الكويتية خلال شهري سبتمبر واكتوبر ١٩٩٧م للعلاقات مابين النظامين الليبي والمصري صعوداً وانحداراً، بدءاً من الإرتماء الكلّي لقيادة الإنقلاب القاصرة في أحضان مصر والدور المصري في تأمين الإنقلاب والمحافظة عليه، إلى مشروع ميثاق طرابلس، فإتحاد الجمهوريات العربية حتى حرب أكتوبر١٩٧٣، حيث تداخلت المصالح الذاتية في حركة إلتفاف على حقائق الواقع وتناقضاته، وتضاد التصورات والطموحات، لينقطع ذلك التداخل مع تبلور التضادات وأخذ المصالح والسياسات والأحلام مسارات متباعدة متناقضة. فاندلعت الحرب الكلامية في أعنف صورها، مصحوبة بقبول مصر الرائد عمر المحيشي لاجئاً سياسياً إليها بعد فشل محاولته الإنقلابية ورد فعل النظام الليبي المعتاد بتصدير العنف والإرهاب وعمليات نزع الإستقرار لتنتهي هذه الحرب بأخرى عسكرية في صيف العام ١٩٧٧ ولتصنع القطيعة النهائية بين مصر السادات والنظام الحاكم في ليبيا.

■●■

قراءة وعرض: ع. يونس أحمد

و عن حجم الإهتمام المصري بحدث الإنقلاب في ليبيا والأحتضان المقابل يشير الكاتب إلى الوفد المصري والذى تكوّن على عجل وشارك فيه إلى جانب آخرين من بينهم محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة "الأهرام" ووزير الدولة للشؤون العربية فتحي الديب مع مندوب عن السودان وذلك بغرض معرفة طبيعة الحدث الجوار وتوجّهات عناصره ليفاجؤا بإنقلاب يستنسخ التجربة المصرية شكلاً ومضموناً سواء في أسلوب تأسيسها التنظيمي أو في كيفية حدوثها أو في نوع قناعاتها ورؤاها، بل عرض عليهم زعيم المجموعة الملازم معمر القذافي آنذاك في اليوم الرابع من حدوث الإنقلاب "مشروع الوحدة الفورية مع مصر". الوفد المصري قام بتقييم نفسه كفريق عمل لدعم وتأمين الإنقلاب وتلبية مطالبه، حيث نزع الموقف المصري مع قراءة الحدث عن قرب إلى ضرورة إستمرار النظام الوليد أو ما أطلق عليه بالثورة خصوصاً بعد أن تبين إرتباط رجالها بفكر مصر ورئيسها جمال عبدالناصر وطرحهم الوحدة الفورية مع مصر، وأنها أصبحت تمثل عمقاً إستراتيجياً جديداً ومأموناً. ومع تمديد مهمة الوفد بطلب من ليبيا أتسعت مهمة كاتب المذكرات والذى كان مكلفاً في البدء بتقييم الموقف العسكري مع التعرّف على الأحتياجات اللازمة للقوات المسلحة الليبية ليرأس البعثة العسكرية لتحديد حجم الجيش الليبي المطلوب وطبيعة هيكله التنظيمي ونوعية تسليحه.

هكذا انطلقت العلاقة في مهدها تحمل زخماً حالماً من الجانب الليبي يقابله مشروع سياسي لإستثمار هذا الزّخم واحتوائه من الجانب المصري.

عن وقائع أول لقاء بين القذافي وبعض أعضاء مجلس الإنقلاب مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر يورد الكاتب أنهم كانوا ".. يرتدون الملابس المدنية وكان العقيد القذافي قد طلب منهم أيضاً ارتداء نظارات شمسية غامقة اللون حتى لا يتعرّف عليهم أحد إمعانا في إخفاء شخصياتهم.... وكان المشهد وكأنه أقتطع من الأفلام البوليسية الكوميدية (!)... وكان في أستقبالهم الرئيس عبدالناصر الذي راح ضيوفه يعانقونه ودموعهم تنساب من أعينهم تعبيراً عن الفرحة بهذا اللقاء التاريخي الذي طالما حلموا به".

القذافي والخرومبي مع فتحي الديب

حقيقة أنها صورة غنية بذاتها عن أى تعبير لفظي عن ضحالة العقل الإنقلابي والمغامرة الغارقة في رومانسياتها، ومن إثارات ذلك اللقاء الذى جرى في ١ ديسمبر (أي بعد ٣ أشهر من حدوث الإنقلاب) ما تنقله المذكرات من إستفسارات تعكس هواجس القذافي المبكّرة في الإنفراد بالحكم والسعي لحسم الصراع السلطوى لصالحه، فتقول "... إن العقيد القذافي أستفسر من الرئيس عبدالناصر عن الطريقة التي يمكنه من خلالها السيطرة على أعضاء مجلس قيادة الثورة والذي لم يكن قد باشر مهامه الفعلية إلا منذ فترة قصيرة، واستفسر كذلك عن الطريقة التى تمكّنه من تفادي قيام أي محاولات ضد الثورة الوليدة من داخل صفوف الجيش الليبي..." ولم تغفل المذكّرات ذكر أن القذافي جاء إلى هذه الزيارة يحمل معه دعوته بتوحيد القوات المسلحة، مقترحاً البدء الفوري في إتخاذ الخطوات اللازمة لذلك (؟). كما تبرز المذكرات الدور المصري في تأمين الإنقلاب واستمراريته في سنواته الأولى، حيث تشير إلى ما قامت به مصر من إيحاء للملك إدريس السنوسي، وذلك عبر القنوات الدبلوماسية بعرض رغبته على الرئيس المصري عبدالناصر للإقامة في مصر، والذى أرسل له رسالة مكتوبة يطلب فيها الموافقة على ذلك يوم ٢٠ أكتوبر حملها السفير المصري في اليونان حيث يقيم الملك. وكذلك دور الكاتب تحديداً في كشف المحاولة الإنقلابية للمقدم أنس الحواز وتبليغه عمّا يجري في كواليس مبنى وزارة الدفاع للنقيب مصطفى الخروبي آنذاك. ومع تنامي العلاقة الليبية ـ المصرية وحمايتها أرسلت مصر سريةً دبابات ٣٤ لتأمين مقر قيادة الإنقلاب، كما تم نقل الكلية البحرية المصرية بكامل طاقاتها إلى مبنى بجوار مرفأ "سوسه". وبتفاقم الخلافات بين عناصر مجلس قيادة الإنقلاب تشير المذكرات إلى طلب القذافي زيارة القاهرة في شكل سرّى وذلك في شهر أبريل ١٩٧٠ بغرض مقابلة عبدالناصر والتى كانت، أي الزيارة، في إعتقاد الكاتب للتشاور بخصوص تطورات العلاقة بين القذافي وزملائه/الخصوم حيث إبتدأ القذافي من بعد عودته من هذه الزيارة مباشرة في إفتعال الخلافات والصراعات داخل المجلس. وأما عن زيارة الرئيس المصري جمال عبدالناصر إلى ليبيا في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ فيلمّح المؤلف إلى أنها وتأييد عبدالناصر للنظام السياسي الإنقلابي فيها كانت سبباً لتعميق إستقرار النظام أمنياً ودعمه لها شعبياً.

ورغم الإحتضان الدافئ الذى أبداه عبدالناصر تجاه المجموعة الحاكمة في ليبيا إلا أنه كان شديداً في توخى الحذر في تعامله وآرائهم المشبوبه بالحدة والعاطفة إذ يشير الكاتب إلى موقف عبدالناصر إزاء طلبات القذافي غير المنقطعة للوحدة الفورية وتوحيد القوات المسلحة حيث طلب منه ورفاقه خلال زيارته إلى ليبيا "التأنّى في تحقيق هذه الوحدة لأنه لم يعرفهم بعد" مقترحاً عليهم تأجيل مناقشة هذه الفكرة ومكتفياً بميثاق طرابلس.

وبغياب عبدالناصر عن مشهد الأحداث وخلو الساحة العربية من زعيمها الأوحد(!) بدأت تنتشر على جدران المدن الليبية على حد وصف المذكّرات لوحات يظهر فيها عبد الناصر على صورة ملاك طائر إلى أعلى يمسك بيده لفافة ورق يسلمها للعقيد وكانت تحمل رسالة مكتوبا فيها "القومية العربية" وكان المعني لما يدور في خلد القذافي في تلك الأونة واضحا لا لبس فيه من وراء إنتشار هذه اللوحات وبهذه الكثافة.

ومع إعتلاءالسادات للحكم يشير الكاتب إلى أن العلاقات بين الرجلين ابتدأت ولم تكن تبشّر بخير منذ اللحظات الأولى، فالسادات من ناحية يبحث عن تركيز أوضاعه في الداخل في مواجهة أقطاب الحكم في ظل عبدالناصر وكانوا جميعاً أقوى منه في السابق، والقذافي من ناحية ثانية يتطلع خارج حدود ليبيا باحثاً عن دور قومي يخلف به الزعيم الذي رحل، وكانت عينه على مصر أولاً وهو الذى كان يردد دائماً فيما بعد "أن مصر شعباً بلا زعيم وأن ليبيا زعيم بلا شعب". السادات تؤرّقه متاعب الداخل وشواغله والقذافي تشدّه أحلام في الخارج وتشغله والإثنان معا تؤرقهما صورة عبدالناصر والتى كانت قد استقرّت عميقاً على الصعيد الشعبي.

ومع بداية العام ١٩٧١ أخذ كل منهما يحاول جس نبض الآخر، وكلاهما يسعى إلى تحقيق أحلامه وطموحاته، أحدهما يسنده وزن مصر النسبي المتميّز في المنطقة والعالم، والآخر يرتكز على أموال تتدفق على بلاده وتجربة سياسية حديثة عهد.

ويذكر المؤلف أن السادات، وهروباً من تداعيات الموقف في الداخل ومن حالة اللاّسلم واللاّحرب التى نشأت من خلال إعلانه في ٤ فبراير لمبادرة سلام تفتح فيها قناة السويس، مقترنة مع استمرار وقف إطلاق النار. وليشغل الجماهير نفسيا وفكريا عن الحديث بالنسبة للمعركة كان قراره بالمضي قدماً تجاه إقامة إتحاد بين مصر وسوريا وليبيا.

وبغض النظر عن طبيعة هذا القرار هروباً كان أم شغلاً للناس فإن الكاتب يلفت النظر هنا إلى ذلك الحرص المبيّت الذى أبداه السادات على الأقتراب الحميم من القذافي والسعي المفرط لإرضائه، مما يعطي قراءة مخالفة للتوجّه الإتحادي للسادات، فكل طلبات ليبيا وحاكمها مجابة وإستقبالات القذافي في مصر تأخذ طابعاً شعبياً معداً. ومع دعوته المفاجئة إلى قمة عربية طارئة للنظر فيما قرّرته الأردن من إلغاء إتفاق القاهرة مع المقاومة الفلسطينية، والتي يصفها الكاتب أنها محاولة من القذافي لتجريب نفسه.. هل يمكن أن يكون عبد الناصر الجديد (؟)، كان السادات السند الرئيسي.. فقامت مصر باتصالات عاجلة بشأن الإجتماع المقترح عقده لإقناع الملوك والرؤساء العرب بالحضور، والذين لم يحملوا الدعوة ولا صاحبها محمل الجد، فولد المؤتمر ميّتاً.

وهكذا أستمر السادات فى أداء تمثيليته وبإعلان نتائج الإستفتاء على قيام إتحاد الجمهورية العربية يذكر المؤلف طرفة تبرز أسلوب السادات المدرك لأوهام القذافي وقطعه للطريق دون هذه الأوهام، إذ اجتمع الرؤساء في يوم ٦ أكتوبر ١٩٧١ لانتخاب أحدهم رئيساً لدولة الإتحاد "... فكتب الرئيس السادات في ورقته إسم السادات، وكتب الرئيس الأسد في ورقته إسم السادات أما القذافي فكتب في ورقته القذافي حيث تصوّر أنّه قد يجامله الرئيس السادات كما جرت العادة فيكتب إسم القذافي، وبالتالي يحصل العقيد القذافي على صوتين ويختار الرئيس بالأغلبية. وقد جاءت النتيجة بما لا يشتهي، فانتخب السادات رئيساً لدولة الإتحاد."

وعن الوحدة الإندماجية التي كان القذافي قد عرضها العديد من المرات على الرئيس السادات، فخطوة الإتحاد الثلاثي لم تكن لتكفي طموحاته، وظل الآخير يراوغ حتى أسقط في يديه مع طرد الخبراء السوفيات من مصر، ويأسه من الدعم السوفياتي للمعركة، فكان إعلان الطرفين قرارها، أى دولة الوحدة الإندماجية، في ٢ أغسطس ١٩٧٢م. وبتشكيل لجان الوحدة يشير الكاتب لإجبار القذافي "لجنة الدفاع" دون غيرها على أن يكون مقر أجتماعها في طرابلس وبصفة دائمة، ويذكر في هذا الصدد تركيز الجانب الليبي، وفي حضور دائم من قبل الرائد عمر المحيشي المشرف على أعمال كل اللجان كممثل للطرف الليبي لمداولات هذه اللجنة، على تخصيص منصب القائد العام للقوات المسلحة للعقيد القذافي، والذى كان يقابل باعتراض رئيس اللجنة المصري على أساس أن تحديد مثل هذه المناصب القيادية العليا هى من حق القيادة السياسية، وبإقناع من قبل الكاتب لوزير الحربية المصري الفريق أول أحمد أسماعيل بأن هذا المنصب لا يزيد ولا يؤخّر بالنسبة لمصر، كما أنه من الممكن تحجيم هذا المنصب بما يعطي الشكل الكبير للعقيد القذافي وسحب منه في المقابل أختصاصات كثيرة، وافق وزير الحربية.

مهادنة السادات للقذافي ذهبت لمسافات بعيدة، حيث تظهر المذكرات موافقته على القبول والمشاركة في الإنتقام لحادث إسقاط الطائرة الليبية في سيناء، ولكنه ليضمن سيطرته على الموقف قبل الإنخراط في عملية تخريبية هدفها إحدى الطائرات المدنية الإسرائيلية في مطار روما، وكلف الدكتور أشرف مروان بالتخطيط لها، ولكن إكتشاف المخابرات الإيطالية للعملية ـ أو إعلامها بها ـ أجهض المحاولة، وكتب عليها الموت. فهل يمكن للسادات، والذي كان على مقربة من موعد معركته الإستراتيجية (حرب أكتوبر)، أن ينزلق إلى هذا النوع والمستوى من الصراع؟

ومع الفتور الذي أخذ يسرى في العلاقة مابين الطرفين من جراء حادث إسقاط الطائرة الليبية إلى حادثة إصطدام عبد السلام جلود بوزير الحربية المصرى وإهانة الآخير له والذى يبدو أنها حوادث كانت تخفى إمتعاضات دفينة أخذة في التنامي. ورغم محاولات السادات لإحتواء التراكمات وهو على قرب من ملحمته التى كان يعد لها أن تكون

الرئيس جمال عبد الناصر

الرئيس محمد أنور السادات

"ضربة معلم" تتجاوز به ظل عبد الناصر وزعامته حيث تصف المذكرات كيف أن السادات في تعامله الإحتياجي الشديد مع حكام ليبيا كان يبالغ في أسلوب تعامله معهم "حيث كان يجلس على الأرض ويطلب منهم الجلوس بجانبه أثناء حواره معهم حيث يشعرهم ببساطته وتواضعه وحبه لهم..."

ولكن ومع إقتراب الموعد الفعلي للمعركة يذكر الكاتب كيف طلب السادات من الرائد جلود، والذي كان في زيارة للقاهرة في اليوم الثالث من أكتوبر أن يسارع بالعودة إلى طرابلس لإبلاغ "عقيده" بأن المعركة، التى شكّك فيها ومازال يشكك في قيامها، قد حان موعدها وأنها ستبدأ خلال أيام عدة. وحتى لا يصدّ له الموعد بالضبط، فقد أخبره أنه بمجرّد أن تصل إلى ليبيا طائرات شركة مصر للطيران فستكون المعركة في اليوم التالي مباشرة.

القذافي والذي وجد نفسه خارج أضواء المعركة ولهيبها وهو الذى منّى نفسه بها كثيراً كقائد ومخطط عسكري لها، أعلن تنصلّه وبراءته منها منذ اليوم الثاني لها مشككا فيها، وأنها في نظره ليست أكثر من كارثة جديدة، وذلك في كلمته المذاعة والمعركة في خضمّها. فالإحباط النفسي إزاء حرمانه من مجد عسكري داعب أحلامه طويلاً، وتهميش السادات له لم يمكّنه من إنتظار المعركة حتى نهايتها، ومن ثمّ إعلان رأيه فيها. ومع التصريح الأحادي الذي أذاعته محطة الأذاعة في القاهرة بخصوص تأجيل الإجتماع المقرر للجمعية التأسيسية لإعداد دستور دولة الوحدة، وجد القذافي أحلامه التاريخية في قيادة معركة العرب المصيرية وصنع دولة الوحدة تتبخّر بعيداً وتنسلّ من بين يديه، وأن السادات يدفعه إلى أنزواء تاريخي.

هكذا أخذت العلاقة صعودها سلم التردّي والإنحدار فمن جانب القذافي ما راهن عليه وأجهض من بين يديه فلم يعد هناك مبرر لمهادنة السادات، وينقل الكاتب نص تلك "الرسالة المفتوحة" التى بعثها القذافي للرئيس المصري أنور السادات في ١٧ نوفمبر ١٩٧٣ وعبر فيها القذافي عن خيبة أماله ومشاعر المرارة والحرقة التى تعتمل في داخله، حيث ذكر بشأن المعركة الطم "..... وحيث أنني لا أملك الشرعية في المشاركة السياسية في شؤون مصر أو سورية إلا من خلال دستور إتحاد الجمهوريات العربية ومجلس رئاسة الإتحاد بما أن هذا الدستور لم يراع إطلاقاً في كل إختصاصات الإتحاد إلا من جانب الجمهورية العربية الليبية وبما أن قرارات الحرب والسلام اتخذت خلافاً له وفي غيبة المجلس المذكور فأنني والحال هكذا...." وتستمر الرسالة في خطاب جارح مهين تعكس غضباً ذاتياً عميقاً مقنعاً بغضب موضوعي إزاء تطورات المعركة وحديث من الكرامة والكبرياء والأرض ولتدق إسفينها النهائي في تلك العلاقة ومطلقه حملة إعلامية مركزة على السادات وسياساته.

السادات من جانبه وبعد معركة أكتوبر لم يعد في حاجة كما يقول الكاتب إلى تدليل "شوية العيال" الذين سبق له أن وصفهم في شهر العسل بينه وبينهم أنه "يستطيع أن يحكم بهم العالم" فهو قد حصل على شرعية جديدة تغنيه عما كان يبحث عنه من هؤلاء "الأولاد" ولم يعد قادراً على أن يستمع إلى "كلام العقيد" وبدأت الطرق تفترق والخطوات تبتعد والأزمة في التفاعل.

وعند هذا الحد ينقطع السفير المصري، فجأة عن الخوض في تفاصيل المعركة وتبعاتها والموقف الليبي منها، لينتقل للحديث عن حدث إنشقاق الرائد عمر المحيشي والذي أوقد لتفجير عنف انهيار العلاقة، مبرزاً تأجج النظام الليبي وغضبه العارم ومخاوفه الكامنة إزاء الحدث وما يحمله من تهديد لسلطة تضيق ذرعاً بالرأي المعارض والموقف الرافض، لتنطلق في فورة مسعورة حملة شرسة من ردود الفعل الحاقدة والعمياء، حيث كان احتضان مصر له كلاجئ سياسي في ٨ فبراير ١٩٧٦ والذي تظاهر النظام إزاءه في البدء بأنه غير مهتم بهذه القضية، وأن ما حدث من جانب مصر لا يعنيه من قريب أو بعيد، ولكنه كالمعتاد لم يقو على إخفاء حنقه طويلاً، حيث قام فجأة في يوم ٢٥ فبراير بإعادة طائرات الركاب المدنية المصرية وعليها معظم ركابها بحجّة أن عقود العمل التى يحملونها مزوّرة. ومع أول مارس قدّم مفاجأة أخرى بمنع دخول المصريين إلى ليبيا بالبطاقة الشخصية أو العائلية طبقاً للإتفاقية الثلاثية بين دول الأتحاد، ثم أضاف منعاً أخر بعدم دخول المصريين حتى بجوازات السفر عدا المدرسين والسيدات المصريات المتزوجات من ليبيين. ردود فعل النظام لم تتوقف عند الإجراءات الإدارية، بل الحقها بأعمال إرهابية، حيث أوفدت مجموعة مسلحة إلى القاهرة لإختطاف الرائد عبد المنعم الهوني، وأتبعتها بفريق من أحد عشر جندياً من رجال الصاعقة لاغتيال الرائد المحيشي ولتمكن الحكومة المصرية من الحصول على معلومات مسبقة تم أحباط العمليتين. وتضيف المذكرات في هذا السياق أنه مع أدراك الحكومة المصرية لما أثارته وما يمكن أن يثيره موقفها المتبنّى للرائد عمر المحيشي كمعارض سياسي للنظام الليبي تحركت قدماً في هذا السياق حيث قامت صحيفة "الأهرام" في ١٢ مارس بنشر أول حديث لها مسلسل مع الرائد المحيشي زادت به من حدّة غضب النظام والذي قام يوم ١٣ مارس بحملة قمع وأعتقال وطرد للعاملين المصريين وصل منهم إلى الحدود المصرية مع يوم ١٦ مارس نحو أثني عشر ألف مواطن مصري.

السلطات المصرية وإمعاناً في مكايدة نظام القذافي وتصعيد الأحداث أعلنت صحافتها يوم ١٨ مارس ١٩٧٦ أن الرائد عمر المحيشي سيوجه حديثاً إذاعياً تمام الساعة التاسعة والنصف من مساء ذلك

المحيشي في مصر

المقدم آدم الحواز

اليوم. وهنا يذكر الكاتب أنه في الساعة التاسعة صباحاً من اليوم نفسه أتصل به تليفونياً الرائد عبد السلام جلود رئيس الوزراء آنذاك، وطلب منه ضرورة مقابلته فوراً لأمر هام في مكتبه برئاسة مجلس الوزراء وعن هذا اللقاء يقول: "... وعندما قابلني وجدته ثائراً غاضباً، وحاولت ملاطفته لامتصاص هذه الثورة العارمة التى كانت بداخله ولكنني لم أستطع، وأوضح لي أنهم تلقّوا صباح اليوم نبأ إذاعة أحاديث الرائد المحيشي بالراديو في مساء اليوم عينه ولذلك فإن مجلس الثورة بالكامل يرى أن موافقة مصر على هذا التصرّف يعنى لهم أن مصر قد قررت إعلان الحرب على ليبيا، وبالتالي فعلى ليبيا أن تدافع عن نفسها وأنها في حالة حرب مع مصر منذ أن يبدأ أذاعة الحديث".

لكن خطاب التحدي هذا ما كان له ليصمد إزاء المخاوف التى كانت تعتمل في نفوس حاكمي ليبيا من تطورات الأحداث وتنرها، إذ يكمل السفير بقية الطلب الليبي "... ورجاني قائلاً.. بحق العلاقة التى تربط بيننا وبحق حبك لبلادك ولليبيا التي عشت فيها بيننا ما يقرب من سبع سنوات، أرجوا أن تتصل بالرئيس السادات محاولاً إقناعه بإيقاف هذه الأحاديث.. وأبلغني أنهم قد خصصوا طائرة خاصة للسفر بها إلى القاهرة للقيام بهذه المهمة...".

وفي سياق تفاعلات الأزمة يذكر خبر استدعائه لمقابلة السادات في أول أبريل ١٩٧٦، حيث كان من جملة القضايا التى أثارها مع الرئيس المصري ولعلّها الأكثر أثارة ألا وهي قضية "الفيلات المفروشة المجهزة لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة" والتى كانت مصر لا تزال تصرف عليها رغم العلاقات المتدهورة، وأنه ألحّ في طلب إنهاء هذا الموقف والذى كان يحزّ في نفسه. ومع تنامي الأحداث كان قرار إستدعاء كاتب المذكرات المفاجئ والنهائي إلى مصر في ٥ أغسطس ١٩٧٦م. حيث أوغل موقف النظام الليبي، ورغم إيقاف إذاعة أحاديث المحيشي، في ثاراته دافعاً الأحداث وبشكل متسارع نحو حافة الهاوية، فلُغمت أعمال التفجير والإرهاب في التزايد داخل مصر، وتم القبض على رئيس مكتب العلاقات الليبية في القاهرة متلبّساً بمحاولة إنشاء شبكة لتصنيع المتفجرات وتوزيع المنشورات ضد النظام السياسي في مصر وكانت إنفجارات مبنى مجمع التحرير وقطار الأسكندرية، وهكذا تتالت عناصر الأزمة متصاعدة لتصل ذروتها بالقتال المسلح بين البلدين في صيف العام ١٩٧٧.

■●■

لقد كان بإمكان المذكرات أن تتوغل عمقاً في كشف وتعرية طبيعة علاقة القذافي بمصر وسرد خباياها، خصوصاً أن كاتبها أتيحت له فرصة الإقتراب الحميم من قبل الشريحة الحاكمة في ليبيا وقيادات مصر وأصحاب القرار فيها.

إلا أن هذا لا يقلّل من قدر الإضافة التي تقدّمها المذكرات في تناولها لفترة زمنية حاسمة أسست لتوطيد الإنقلاب الحاكم في ليبيا وتكيف توجهاته وأختياراته، وتظل مسألة العلاقات الليبية ـ المصرية في واقعها القائم موضوع مفارقة سياسية ـ تاريخية، فمصر الجار الجغراتاريخي والتي جسّدت عبر حركة الزمن رافداً شعورياً وعقيدياً وسياسياً لحركة المجتمع والإنسان الليبي، ففيها وبالأمس القريب كان الملجأ النضالي للقضية الوطنية زمن الأحتلال، وعبر أحتضانها إنطلق فعل المقاومة ضد الغزو الإيطالي، ومن بعده جهود التحرر والإستقلال التاريخي.

وكان التواصل الوطني الليبي بحمولته الأخوية والعقيدية حاضراً مع مصر في كل معاركها وأحزانها وألامها.. غير أن هذا التواصل والتلاحم والتداخل قدّر له أن يتناثر ليضحى في مسرح اللامعقول القذّافي تصدّعا وتوجّساً وأحقاداً، ولتصبح مصر ليس أكثر من حلم نرجسي عبثى تتحطم عنده حقائق التاريخ والجغرافية ومعطيات الإجتماع والسياسة والعقيدة، ولتكون العلاقة بين ليبيا ومصر وماتحمله من مصيرية وتاريخية، سواء على المستوى البيني أو القومي أو الإسلامي، أسيرة هاجس سوريالي، ولحظة انتهازية مسكونة بمصلحة ذاتية لسلطة انتفى لديها المجتمع والإنسان والتاريخ. فالتجنّد المرئى لهذه العلاقة لا يعدوا أن يكون ـ وإن ترائى للناظر خطّاً صعودياً ـ غير صعود يتهاوى طالما كانت العبثية هى الإطار الذى تتشكل فيه هذه العلاقة وطالما كانت الأمة ومصلحة إنسانها المعامل الذى يدفع ثمن هذا التقارب المتملق واللامسؤول. ■

أي دور قـذر!!

".. وفي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل طلبت النقيب مصطفى الخروبي تليفونياً، وحدّد لي موعداً لمقابلته في أحد المعسكرات، وهناك شرحت له ما كنت ألاحظه من تحرّكات وتجمّعات في مكتب وزير الدفاع (أدم الحوّاز)، وأبلغته بما عرضه عليّ أحد ضباط البعثة (المصريّة)، فأخبرني أنه يتابع الموقف وتحرّكات هؤلاء المجتمعين، وطمأنني بأن الموقف لن يخرج من يده... وعدت إلى مقرّ السفارة حيث كنت أقيم، وفي صباح اليوم التالي علمت بأنه تم القبض على وزير الدفاع ووزير الداخلية وبعض الضباط الآخرين أثناء إجتماعهم في مكتب المقدّم أدم الحواز.."

صلاح السعدني.. المذكرات ـ الحلقة الرابعة

●●●

".. سافر العقيد القذافي في نهاية شهر ابريل (زيارة سرية) برفقة المقدم بوبكر يونس إلى القاهرة، وقضى فيها يومين التقى خلالها بالرئيس عبدالناصر، وبالطبع لم يعلم أحد بأهداف هذه الزيارة أو نتائجها. ومع عودة العقيد القذافي في "أول مايو" بدأ يتشدّد في تعامله مع أعضاء المجلس وذلك بالمحاسبة والتعنيف، الأمر الذي جعل معظم الأعضاء يحاولون خلق مبرّرات للسفر خارج ليبيا للابتعاد عن العقيد القذافي، وأمام هذه المحاولات قرّر العقيد القذافي عدم سفر أي عضو من المجلس قبل حصوله على إذن كتابي منه شخصيا.. كما بدأت في الوقت نفسه الانتقادات بين الأعضاء والتشكيك في تصرّفاتهم التي توحي بمحاولة التخريب داخل المجلس، وكذلك العمل ضد الثورة.."

صلاح السعدني.. المذكرات ـ الحلقة السادسة

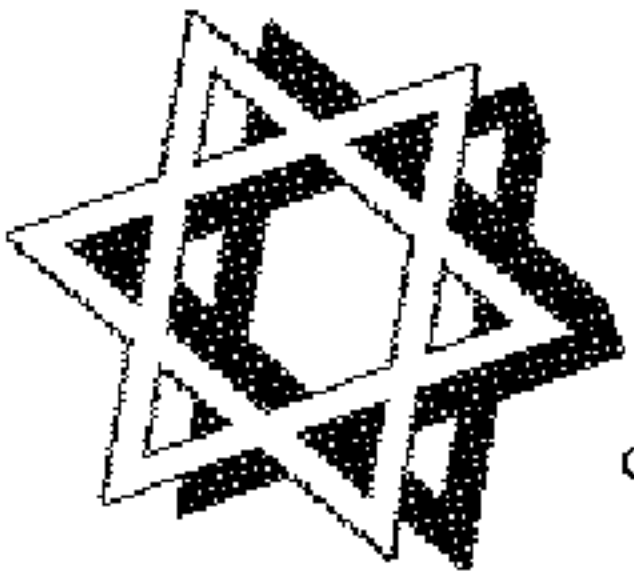

حسابات إسرائيل مع النظام الملكي.. هل كانت وراء إنقلاب الأول من سبتمبر؟!

بقلم: مصعب أبوزيد

يعرض هذا المقال لنظرة إسرائيل واليهود لليبيا ولليبيين وللنظام الملكي فيها (١٩٥١-١٩٦٩) ويتساءل ما إذا كانت هذه النظرة وما فيها من "حسابات معلقة" قديمة وحديثة سبباً وراء الإطاحة بذلك النظام وإنجاح إنقلاب سبتمبر؟

إنّه يحاول الإحاطة بهذه النظرة من مختلف أبعادها التوراتية العقيدية والتاريخية والسياسية المعاصرة دون أن يدخل في مناقشة لمدى صحتها وصوابها من عدمه، إذ أن المعوّل عليه في نظر إسرائيل واليهود وما يبرّر إتخاذ سياسة معيّنة وموقفاً معيّناً من قضية من القضايا أو دولة من من الدول أو شعب من الشعوب هو الكيفية التي تنظر هي بها إلى هذه القضية أو الدولة أو الشعب بصرف النظر عن رأي "الآخرين" في هذه القضية أو الدولة أو الشعب.

وبعبارة أخرى يكفي أن يكون ذلك النظام أو الشعب "مداناً" في نظر إسرائيل لكي يتقرر في نظر قادتها سياسة معينة إزاءه وغالباً ما تكون ذات طابع إنتقامي عقابي، ولكي تتحرك من بعد ذلك أدوات سياستها الخارجية (المباشرة وغير المباشرة) في تنفيذ تلك السياسة وإيقاع ذلك العقاب بالتوقيت المناسب وبالإخراج المناسب.

تاريخ ونبوءات توراتية

تلعب أحداث التاريخ اليهودي، كما تلعب النبؤات التوراتية الواردة في أسفار اليهود القديمة، دوراً بارزا في تشكيل ضمير اليهودي وذاكرته وفي توجيه حركته وأفعاله.

ويرتبط إسم "ليبيا" و"الليبيين" في هذا الضمير بكثير من أحداث "التاريخ اليهودي"، وبإحدى "النبؤات التوراتية" الخطيرة لديهم.

وعلى سبيل المثال فالسيدة "هاجر" زوجة سيدنا إبراهيم عليه السلام الثانية، وأم جد العرب سيدنا إسماعيل عليه السلام هي ضرّة السيدة "سارة" وأم سيدنا إسحق عليه السلام جد اليهود... هذه السيدة هاجر هي جارية مصرية/ليبية أهداها لسيدنا إبراهيم "شيشنق" القائد الليبي الذي غزا مصر وهزم أحد فراعنتها وأسّس فيها حكم الأسرة "الواحدة والعشرين".

وتقول المصادر التاريخية أن ملوك مصر الذين خلفوا الأسكندر في حكم مصر بدءاً من بطليموس الأول سنة ٣٢٠ ق.م. إستفادوا من مدن برقة الإغريقية وقاموا بتشجيع أعداد كبيرة من يهود فلسطين على الإستيطان في برقة، وأصبح اليهود يشكّلون عنصراً هاماً من عناصر سكان المدن المزدهرة فيها. وفي مدينة قورينا (شحات) عاش الكاتب اليهودي جاسون Jasonالذي كتب مؤلّفاً في خمس كتب عن حروب "المكابي".

وبمرور الزمن وفي ظل حماية ملوك البطالسة لهم تكاثر اليهود في برقة وزاد عددهم، وعلى الرّغم من أن البطالسة لم يرفعوا يهود برقة إلى مرتبة مواطني المدن الاغريقية، إلا أنهم سمحوا لهم بأن يتمتعوا باستقلالهم القضائي وفق شريعتهم ويجبي الضرائب المنصوص عليها في التوراة، كما سمحوا لهم بحرية العبادة وإرسال هباتهم المالية إلى هيكلهم المقدّس في مدينة القدس. وقد قابل يهود برقة هذه السياسة الودّية من

البطالسة بالتقرب إليهم مما أثار حفيظة "إغريق برقة" الذين كانوا ينظرون إلى البطالسة نظرة المغتصب لبلادهم.

وتتحدث ذات المصادر أنه بإنتهاء حكم البطالسة أصبحت البلاد جزءاً من أملاك الإمبراطورية الرومانية، وتغيّرت معاملة اليهود في كافة أرجاء الإمبراطورية الجديدة. وعندما قام اليهود بثورتهم في مدينة "القدس" عام ٦٦ ميلادية التي إشترك فيها بعض يهود قورينا الليبية "شحات" (حيث كانت لهم جالية تقيم في القدس) كان ردّ روما شديداً على تلك الثورة. وعندما سقطت القدس في عام (٧٠) لجأ بعض اليهود إلى برقة هرباً من القدس ونجحوا في إثارة يهود قورينا ضد الحكم الروماني الذي تمكن من إفساد تلك الثورة وقام بذبح حوالي (٣٠٠٠) يهودي منهم مع مصادرة أملاكهم.

كما تتحدث هذه المصادر أنه عندما قامت ثورة اليهود الكبرى في عام ١١٥ ميلادية وعمّت أرجاء الإمبراطورية الرومانية، كان يهود قورينا (شحات) أول من أشعل نارها (حيث بدأت بفتنة أشعلها اليهود ضد الإغريق من سكان البلاد)، وسرعان ما إمتدت تلك الثورة إلى بقية مدن برقة كلها وعمت بقية أملاك الدولة الرومانية. وقام يهود قورينا بتنصيب أحد أبنائهم المسمى أندرياس Andreas أو لوكاس Lucas بقيادة الحركة وقد نصّب نفسه ملكاً على يهود برقة، وقام اليهود بإستباحة مدينة قورينا والمناطق المجاورة لها، وارتكبوا بها أعمالاً وحشية بلا حدود (وتختلف المصادر حول عدد الذين أهلكهم اليهود من سكان البلاد من الإغريق والرومان، بينما تضع بعض المصادر هذا العدد في حدود (٢٢) ألف نسمة، ترفع مصادر أخرى هذا العدد إلى (٢٢٠) ألف نسمة، غير أن هذه المصادر جميعها تجمع على أن اليهود عملوا على القضاء على سكان برقة الاغريق والهيلنيين الذين كانوا يعيشون فيها).

كما تتحدث المصادر التاريخية أن يهود برقة نجحوا في نشر ثورتهم فيما وراء حدود البلاد، وأنتقلت عدوى ثورتهم إلى يهود جزيرة قبرص وإلى الإسكندرية، وزحف يهود برقة بزعامة ملكهم لوكاس إلى منطقة "البطنان" شرق برقة في الطريق إلى الإسكندرية عبر الصحراء الغربية، وقد أشاعوا الدمار والفساد في طريقهم حتى وصلوا إلى مشارف مدينة الإسكندرية، وساعدهم إخوانهم "يهود مصر" الذين إشتركوا في الثورة على السلطة الرومانية في مصر.

غير أن "ثورة اليهود" لم تستمر لأكثر من ثلاث سنوات، حيث تمكّن الإمبراطور الروماني (تراجان) بعد أن أنتصر في حربه التي كان مشغولاً بها مع "مملكة بارثيا" (غربي بحر قزوين) من إرسال أحد قوّاده (ماركوس توربو Marcius Turbo) الذي نجح في القضاء في عام (١١٧) على ثورة يهود برقة بعد أن أنزل بهم عقاباً صارماً. وتجمع المصادر على أن السلطات الرومانية قامت من أجل القضاء على ثورات اليهود والبطش بهم وقطع خط الرجعة عليهم بتحويل البلاد كلها إلى صحراء. ويقول المؤرخ البريطاني ألن ويس Alan Wace في تعليقه على "ثورة اليهود" وما سببته من دمار "إنّ برقة لم تسترد أبداً ما سببه الدمار الذي أحدثته لها ثورة اليهود الكبرى". أما المؤرخ اليهودي ناحوم شالوس، فيقول "إن الرومان قاموا بتخريب البلاد وحولوها إلى صحراء في سبيل القضاء على ثورة اليهود".

وتقول المصادر التاريخية أن من نجا من اليهود من الإنتقام الروماني، فرّ ولجأ إلى بعض القبائل الليبية في الدواخل واحتمى بها، وأسسوا في جهة سرت مدينة إسمها "اليهودية" أو "تل اليهودية"، وقد أسهموا في إشعال مقاومة الأهالي للحكم الروماني، وعندما جاء البيزنطيون في عهد الإمبراطور جستنيان لإسترجاع البلاد من قبائل الوندال الأوربية أسرع اليهود من هذه الدواخل إلى الساحل لمساعدة الوندال ضد البيزنطيين.

كما تتحدث المصادر أن اليهود نجحوا في تحويل بعض هذه القبائل إلى الديانة اليهودية، وقد قامت "الكاهنة داهية" اليهودية (ملكة أمازيغ الأوراس) بدور بارز في مقاومة الفتح الإسلامي كما يعرف عنها أنها قامت بأعمال تخريب ودمار واسعة في الجهات الغربية من ليبيا زاعمة أن العرب/المسلمين جاءوا لإحتلال البلاد للإستيلاء على خيراتها.

لا غرو إذن، أن تحتل أحداث تاريخية بهذه الأهمية وهذا الإيقاع حيّزاً بارزاً من ذاكرة اليهود حول برقة خاصة وليبيا بصفة عامة، وأن تلعب دوراً غير عادي في تشكيل الضمير اليهودي، ولا شك أن الأمر يكتسب خطورة زائدة عندما ترتبط هذه الأحداث ببلاد وردت بشأنها نبؤات في أسفار اليهود القديمة، فقد ترتدّ وجود نبؤة في أحد هذه الأسفار التوراتية مفادها أن عدة حروب طاحنة تقوم بين العرب واليهود ينتصر فيها اليهود على أبناء إسماعيل إلى أن تأتي حرب حاسمة في أخر الزمان ينتصر فيها العرب على بني عمومتهم اليهود بسبب تدخل "الليبيين" في تلك الحرب...

أطماع ومطالب

لا نشك في أن هذه الأحداث الدامية الجسام من تاريخ اليهود في ليبيا عامة وفي برقة على وجه الخصوص هي التي جعلت المؤرخ اليهودي "يوسف Flavius Josephus (مؤرخ يهودي وقائد عسكري من مواليد فلسطين (٣٧م ـ ٩٥م) كانت له أدوار هامة في ثورة اليهود ضد الرومان في فلسطين قبل أن يستسلم ويصبح فيما بعد أحد المواطنين الرومان) "يعتبر برقة إمتداداً لفلسطين فيما وراء نهر النيل"، كما جعلت المؤرخ اليهودي "ناحوم شالوس Nahum Slouschz في الملحق الذي أعده لـ"الكتاب الأزرق" (سوف نشير إليه بالتفصيل فيما بعد): "إنه بإستثناء بلاد ما بين النهرين لا يوجد بلد لعب دوراً هاماً في تاريخ اليهود مثل ما لعبته برقة".

غير أن الأمر لم يقتصر عند اليهود على مجرّد التعبير عن الدور الهام الذي لعبته برقة وليبيا في تاريخ اليهود، بل تجاوزه إلى "مطالب وأطماع" في هذه البلاد عبرّ عنها المؤرخ الصهيوني "شالوس" في ملحق الكتاب الأزرق (عام ١٩٠٩م) والذي جاء في أخر عبارة فيه: "إن البلاد (ليبيا) ما زالت تنتظر سكانها الأصليين اليهود الأبطال".

ويسجل كتاب "يهود في بلاد عربية ـ ليبيا ـ ١٨٣٥ـ١٩٧٠" (تأليف وينزر دي ڤيليتش ـ الترجمة الإنجليزية بقلم جوديث روماني ـ ١٩٨٥) في هذا الشأن:

ـ إنضمام البارزين من أعضاء الجماعة اليهودية في ليبيا إلى التحالف الإسرائيلي العالمي الذي تأسس في عام ١٨٦٠ في باريس. (الصفحات ١٢، ١٣).

ـ قيام هيرتزل (الزعيم الصهيوني) في عام ١٩٠٤ بمخاطبة ملك إيطاليا فيتريو إيمانويل الثالث يطلب منه المساعدة على أن تكون ليبيا أرضاً لمن يبقى من اليهود الذين لا تتسع لهم أرض فلسطين (صفحة ٢٥).

ويشير الأستاذ المرحوم مصطفى عبدالله بعيو في كتابه القيم "المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا" (من منشورات الدار العربية للكتاب عام ١٩٧٥م) إلى عرضين قدمتهما الدولة العثمانية بتوطين بعض اليهود في بعض مناطق ليبيا (ويبدو أن الدولة العثمانية قدمت هذه العروض كبديل و في مواجهة الضغوط التي تعرّضت لها بسبب رفضها لفكرة توطين اليهود في أرض فلسطين).

العرض الأول:

قدّم هذا العرض من قبل الدولة العثمانية لليهود بخصوص ترغيب اليهود في الإقامة بمنطقة سرت بتقديم الإمتيازات والتسهيلات اللازمة لهم، كان عند يهود بلدة سرت في عام ١٩٠٩ نحو (٥٠) يهودياً. ولا يعرف موقف اليهود من هذا العرض (الصفحات ٥٢ ـ ٥٣).

العرض الثاني:

وقد تمثل هذا العرض فيما إقترحه والي طرابلس التركي رجب باشا (١٩٠٤ـ١٩٠٩م) على ناحوم شالوس أثناء مقابلة له خلال زيارة الأخير لليبيا في عام ١٩٠٦م. (وكان رجب باشا وديًا للغاية في موقفه من اليهود بقدر ما كان معارضاً للتغلغل الإيطالي في ليبيا مما دفع إيطاليا إلى السعي إلى نقله من ليبيا وقد تحقق هذا النقل في عام ١٩٠٩ على إثر إنقلاب جماعة "الإتحاد والترقّي" الذي أطاح بالسلطان عبدالحميد) وقد إقترح رجب باشا على ناحوم شالوس الإهتمام بمنطقة "مسلاتة" ودراسة إمكانية الإستفادة منها في توطين اليهود.

الزعيم الصهيوني "هرتزل"

"بلفور" صاحب الوعد المشؤوم

مشروع "ليبيا كوطن قومي لليهود"

(البعثة اليهودية إلى برقة يولية/أغسطس ١٩٠٨م)

في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كانت "الدعوة الصهيونية العالمية" على أشدها في أوربا، وكانت الدعوة الصهيونية إلى إيجاد "وطن قومي لليهود" هي الشغل الشاغل لمفكّريهم وأنصارهم. وإذا كانت الدعوة الصهيونية العالمية قد ركزت كل جهودها للحصول على بلاد فلسطين لتحقيق هذه الأمنية، فإن محاولات أخرى متعددة قد بذلت لإختيار مكان أخر لإنشاء "الوطني القومي لليهود". في شرق أفريقيا (أوغندا) وفي استراليا وفي شبه جزيرة سيناء وكندا بل وحتى بعض الولايات الأمريكية. وكان طبيعياً في ضوء هذه الأجواء والظفيات أن ترد "ليبيا" ضمن الأماكن المرشحة بأن تكون الوطن القومي لليهود. وقد جاء التفكير في "ليبيا" وفي برقة بالذات من الدبلوماسي اليهودي البريطاني هاري هـ. جونستون Sir Harry H. Johnston (كان يعمل قنصلاً عاماً في تونس في أواخر عام ١٨٩٧) الذي طرأت له الفكرة أثناء زيارة قصيرة قام بها لزميله القنصل البريطاني في طرابلس (خلال ولاية سليمان نامق باشا ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨م) وقد ترك جونستون البلاد وهو يحمل في ذهنه فكرة الإستفادة من ليبيا ومنطقة الجبل الأخضر بالذات كوطن قومي لليهود. وفي لندن عرض الفكرة على منظمة الأراضي اليهودية Jewish Territorial Organization التي كان يرأسها صديقه اليهودي "اسرائيل زانجويل" Israel Zangwill وفي ضوء ما اقترحه المستر جونستون، وما ذكره المستر ناحوم شالوس (الذي سبق له أن زار طرابلس في ١٩٠٦/٧/١٠ في عهد ولاية رجب باشا) حول إستعداد السلطات العثمانية لقبول فكرة إنشاء وطن يهودي في ليبيا، فقد وافقت "منظّمة الأراضي اليهودية" على تكوين بعثة علمية وإرسالها إلى طرابلس، ومنها إلى منطقة الجبل الأخضر لدراسة إمكانية تحقيق هذه الفكرة على الطبيعة، وقد عهد برئاسة هذه البعثة إلى الأستاذ ج. و. جريجوري J.W. Gregory أستاذ الجيولوجيا في جامعة جلاسجو البريطانية وقد ضمت البعثة ستة أعضاء أخرين ولم يكن بين أعضاء هذه البعثة سوى يهودي واحد هو ناحوم شالوس (ربما من أجل ضمان ألا تكون عرضة للطعن فيها فيما لو كان أعضاء البعثة من اليهود).

ومن الواضح أن إسرائيل زانجويل قام في هذا الصدد بجمع كافة الأراء التي أدلى بها العلماء لتأييد فكرة إنشاء الوطن القومي لليهود في برقة، وقد ركّز على أهمية موقع برقة بصفة خاصة من حيث قربها من روسيا ورومانيا اللتين كانتا تعتبران أهم مراكز إضطهاد لليهود في ذلك الوقت.

ومن أجل ضمان نجاح المشروع المتعلق باختيار برقة كوطن قومي لليهود فقد اتصل اسرائيل زانجويل رئيس المنظمة اليهودية بصديقه "أرمينوس ڤامبيري" Arminius Vambery (كان ڤامبيري هو الأب الروحي لجماعة "تركيا الفتاة" كما كان صديقا شخصيا للسلطان عبدالحميد الثاني في نفس الوقت، كما كان هو الشخص الذي قدّم الدكتور "هرتزل" زعيم الحركة الصهيونية إلى السلطان ليطلب منه السماح

لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين)، وكان هدف زانجويل من الاتصال بـ "قامبيري" هو إطلاعه على المشروع اليهودي في برقة ومعرفة وجهة نظره فيه، لما لرأيه من مكانة خاصة في المسائل العثمانية، ولما كان يتمتع به من مكانة في البلاط العثماني، وقد جاء رد قامبيري سريعا بالموافقة على المشروع المقترح، واستعداده لأن يكون في خدمة بني دينه.

وفي ١٦ من شهر يولية من عام ١٩٠٨ وصلت البعثة طرابلس حيث إستقبلت من قبل القنصل البريطاني الذي قدمها إلى الوالي رجب باشا الذي أبدى تعاطفه والإستعداد لعمل أي شئ في إستطاعته لتحرير اليهود مما كانوا يعانونه، كما أبدى موافقته على مشروع توطين اليهود في برقة كما نصحه بزيارة منطقتي "مسلاته" و "الجبل الغربي" في داخل الولاية وإستكشاف إمكانيتهما للإستيطان اليهودي قبل الذهاب إلى برقة من أجل نفس المهمة. (وعلى الرغم من أن رجب باشا لم يقدّم المشروع اليهودي رسمياً إلى حكومته في إستانبول، ولكن ما أبداه من حماس للفكرة إعتبرته المنظمة اليهودية بادرة طيبة من حكومة تركيا).

وقد زوّد رجب باشا البعثة بخطاب توصية إلى متصرّف بنغازي، كما سمح للبعثة أن تصحب معها سكرتيره الشخصي وترجمانه اليهودي يعقوب كريجر Jacoub Krieger وغادرت البعثة طرابلس في ١٩٠٨/٧/٢٠م ووصلت إلى مدينة بنغازي يوم ١٩٠٨/٧/٢٢ حيث إستقبلت من قبل المتصرف (غالب باشا) الذي كان حذراً في تصرفاته (وفقاً لرأي رئيس اللجنة). وواصلت البعثة رحلتها إلى درنة التي وصلتها عن طريق البحر يوم ١٩٠٨/٧/٢٤ وفي يوم ١٩٠٨/٧/٢٧ تحرّكت البعثة في قافلة إلي عين "أبوللو" في "شحات" وتنقّلت البعثة ما بين مدن شحات ومرسى سوسة ومسة وسلنطة والمرج ثم طلميثة وفي ١٩٠٨/٨/٢٦ كان رئيس البعثة وعدد من أعضائها قد عادوا إلى لندن.

وعلى الرغم من أن منظّمة الأراضي اليهودية قد تضايقت كثيراً من إبعاد رجب باشا من منصب الوالي في طرابلس وإستدعائه إلى إستانبول (لم ينس رجب باشا أن يترك وراءه رسالة إلى البعثة ليعلمها بأنه يضع نفسه تحت تصرف المنظمة اليهودية) إلى أنها سرعان ما عاد إليها الإطمئنان بعد علمها بتعيين رجب باشا وزيراً للحرب في حكومة الإتحاد والترقّي التي أطاحت بالسلطان العثماني، غير أن هذا الإطمئنان لم يتم فلم يمض أسبوع على تعيين رجب باشا في هذا المنصب حتى مات فجأة.

HAIENU

A tutti gli Ebrei di Libia

BERACHA' VESHALOM

صورة آخر عدد من صحيفة اليهود الليبيين في طرابلس/ ١٩٥١

وفي يناير ١٩٠٩ أصدرت "منظّمة الأراضي اليهودية" في لندن "الكتاب الأزرق" (٦٥ صفحة)، وقد حوى هذا الكتاب التقارير التي أعدتها البعثة التي أوفدتها لدراسة إمكانية إنشاء الوطن القومي اليهودي في منطقة الجبل الأخضر ببرقة وفضلاً عن التقارير العلمية التي أعدها أعضاء البعثة الإختصاصيون (تقرير عام عن الموارد المائية والتربة والأراضي، ووسائل النقل والسكان والأحوال السياسية وتقرير أخر عن الأوضاع الزراعية وثالث عن الموارد المائية والإمكانات الهندسية لبرقة ورابع عن الأحوال الصحية في برقة) فقد ضم الكتاب الأزرق "مقدمة تاريخية سياسية" أعدّها إسرائيل زانجويل كما ختم بـ"ملحق" أعدّه ناحوم شالوس عن اليهود واليهودية في برقة القديمة ختمه... بالعبارة التي سلفت الإشارة إليها: "إن هذه البلاد (ليبيا) ما زالت تنتظر سكانها الأصليين اليهود الأبطال".

كان رئيس "منظمة الأراضي اليهودية" إسرائيل زانجويل شديد الحماس لهذا المشروع، "وكان يرى في برقة بأراضيها الداخلية مكاناً صالحاً لتحقيق معظم المواصفات المطلوبة لإنشاء الوطن القومي لليهود (التي نشرتها المنظمة في فبراير ١٩٠٧)، وإذا كان الماء ينقص برقة فإن تربتها ممتازة ومناخها صحي وحراراتها مقبولة ومناظرها خلابة إلى جانب موقعها الجغرافي العظيم، وهي خالية من الحيوانات المفترسة تقريباً، وسكانها قليلون ومعظمهم من الرحّل وأراضيهم الداخلية واسعة وخالية من السكان وبها نواة من اليهود الموجودين في المدن". (بالطبع هذا قبل معرفة وإكتشاف وجود البترول في ليبيا).

ورغم ذلك فإن "منظمة الأراضي اليهودية" إنتهت في ضوء تقرير بعثتها وحالة الحذر التي أبداها بعض أعضاء مجلسها إلى قرار بعدم القيام بأي عمل أخر بالنسبة لتحقيق مشروع الوطن القومي لليهود في برقة، لأن توقعاتها لتوطين اليهود فيها لا يبشّر بنجاح كاف يبرّر التجارب الباهظة التكاليف التي إقترحتها البعثة في تقريرها حتى تكون البلاد صالحة للإستيطان اليهودي فيها.

ولئن كانت هذه الحقائق قد أنهت هذا المشروع... فهل إنتهت وتوقفت معه المطامع والمطالب اليهودية في ليبيا؟

في ظل الحكم الإسلامي في ليبيا

تجمع المصادر التاريخية (بما فيها اليهودية) على أن اليهود عاشوا في ليبيا في ظل الحكم الإسلامي الذي بدأ مع الفتح الإسلامي لليبيا وبقية دول الشمال الأفريقي، يتمتعون بكامل حقوقهم الذمية، وأن أحوالهم المعيشية وأوضاعهم الدينية والثقافية كانت موضع إحترام ورعاية السلطة الحاكمة.

وفي القرن الخامس الميلادي شهدت طرابلس هجرة كبيرة من اليهود وفدت إليها من أسبانيا بعد أن زال عنها الحكم الإسلامي ويقدر عدد العائلات التي نزحت إلى طرابلس في تلك الآونة بحوالي (٣٠٠) عائلة.

وعندما إستولى الأسبان على مدينة طرابلس في عام ١٥١٠ ميلادية تعرض الكثير من يهود المدينة لبطش الأسبان وتعذيبهم وقتلهم، وكان من نتائج الأعمال الوحشية التي قام بها الأسبان بعد إحتلالهم لطرابلس أن لجأ الكثير من اليهود القاطنين فيها إلى بلدة غريان الجبلية حيث عاشوا مع بقية إخوانهم الليبيين في إطمئنان وسلام.

وعندما جاء العثمانيون إلى مدينة طرابلس في عام ١٥٥١ ميلادية وجدوا بها نحو (٤٠) عائلة يهودية، وكانت هذه العائلات قد جاءت طرابلس من بلدة "جانو" بالجبل الغربي، ونعم اليهود بالتسامح الذي عرف عن العثمانيين مع اليهود، فتمتعوا بوضع مالي ممتاز مكنّهم من لعب دور الوسطاء بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، كما أتاحت عمليات الجهاد البحري (وما عرف عند الكتاب الغربيين بالقرصنة البحرية) فرصة طيبة ليهود طرابلس لتنمية مواردهم المالية عن طريق أعمال الوساطة بين الطرفين. وفضلاً عن ذلك فقد عرفت مدينة طرابلس عدداً من العلماء اليهود الذين اكتسبوا شهرة واسعة، كما عرفت بعض الحركات الدينية اليهودية كالحركة التي قام بها اليهودي ميكائيل كاردوزو Michael Cardoso الذي ادّعى بأنه المسيح المنتظر (عام ١٦٦٤م)، وقد إنتشرت هذه الحركة بين يهود شمال أفريقيا حتى المغرب الأقصى.

وتتحدث المصادر التاريخية أن اليهود في ليبيا تمتعوا خلال العهد القره مانللي (١٧١١-١٨٣٥م) بنفوذ قوي لدى الأسرة الحاكمة وبخاصة في عهد (علي باشا القره مانللي) الذي أعطى يهودية تدعى "استير" مكانة خاصة لديه لدرجة أنها كانت تعرف "بالملكة استير". وقد إستطاعت أن تلعب دوراً هاماً لصالح أبناء الجالية اليهودية في طرابلس. كما كان ليهود مدينة طرابلس دور هام في سياسة البلاد في عهد "يوسف باشا القره مانللي" إلى أن تدهورت علاقته بهم في ظل الأزمات المالية التي عانى منها والتي كانت الديون التي أغرقه فيها اليهود أحد أسبابها الهامة.

كما استمر يهود ليبيا ينعمون برخائهم وإستقرارهم طيلة العهد العثماني الثاني (١٨٣٥ - ١٩١٢م). وتوجد وثيقة باللغة العبرية تعطي وصفاً للمجتمع اليهودي في طرابلس في عام ١٨٨٦م (حيث كان يوجد بها أكثر من عائلة يهودية)، وقد سجلت هذه الوثيقة وجود (١٨) بيعة يهودية و (١١) مدرسة لتعليم التوراة إلى جانب مدرستين للإتحاد الإسرائيلي. وتتضارب المصادر حول أعداد اليهود في ليبيا في مطلع القرن العشرين، فالرحّالة ناحوم شالوس يقدّر أن إجمالي عددهم في ليبيا كانو (٣٥) ألف يهودي (يتراوح عدد سكان ليبيا يومذاك ما بين ٩٠٠ ألف ومليون نسمة) في حين أن كتاب "يهود في بلاد عربية - ليبيا ١٨٣٥-١٩٧٠م" لمؤلفه اليهودي وينزور دي فيليس الصادر عام ١٩٨٥ يكشف في الصفحة (٦٣) أن إجمالي عدد اليهود الليبيين وفقاً لتعداد عام ١٩٣١ (في ظل الإحتلال الإيطالي) لم يتجاوز (٢٤,٠٢٤) نسمة موزعين بين مختلف المدن الليبية كالآتي:

ولايــة طرابلس

١٥٢٧٩	طرابلس	٦٢١	زوارة
٥١٦	الزاوية	٦١	جنزور
١١٥٨	العمروس	٥٢٩	زليتن
٧٠٢	مصراته	٢٦١	سرت
٣٢٢	يفرن	١٨٩	تغرّنة
١٨٩	تاجوراء	٣٣٣	القصبات (امسلاته)
٦٨٨	الخمس	٨٥	غريان
٤٤	ورفلة (بني وليد)	٧٣	ترهونة

ولايــة برقـــــة

٢٠٦٢	بنغازي	٤١	اجدابيا
٢١	سلوق	٢٤٨	المرج
٢٩٣	درنة	١٧٥	طبرق
٤٥	البردى		

وقد مرّ بنا المدى الذي بلغه بعض الولاة الاتراك (الوالي رجب باشا) في حرصهم على إسترضاء اليهود الليبيين، وفي تعبيرهم عن تعاطفهم معهم.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما ورد على لسان وزير الحرب البريطاني لوسون Lawson أمام مجلس العموم البريطاني يوم ١٩٤٥/١١/٢٧ (في معرض رده على السؤال الذي كان قد وجهه الميجور رينتون (عضو مجلس العموم) بشأن الإضطرابات التي كانت قد وقعت في طرابلس يوم ١٩٤٥/١١/٤ بين المسلمين واليهود وذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى من الجانبين) من وصف لطبيعة العلاقة بين المسلمين (العرب) واليهود في ليبيا، (نقلا عن مقال السيد محمد بن غلبون المنشور في صحيفة "الحياة" اللندنية ١٩٩٧/٩/٢١ بعنوان عناصر خارجية إفتعلت الإضطرابات أم ردة فعل على حوادث فلسطين.) حيث قال:

"عاشت الطائفة اليهودية في طرابلس متمتعة بعلاقات طيبة مع العرب منذ عدة قرون، وعلى الرغم من تصاعد حدة التوتر السياسي في تلك البلاد، بسبب غموض مستقبلها (لم تكن ليبيا قد حصلت على إستقلالها بعد)، فلم يكن هناك ما يدعو لتوقع حدوث إنفجار ضد اليهود..."

كما لا ينبغي أن تفوت الإشارة إلى العبارة التي وردت في نفس المقال السابق نقلاً عن الشكوى (المراسلة) التي بعث بها السكرتير السياسي للمجلس اليهودي العالمي المستر أ.ل. إيسترمان إلى وزير الخارجية البريطاني انذاك المستر ارنست بيفن بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٧ بشأن الإضطرابات التي كانت قد وقعت في طرابلس في مطلع ذلك الشهر، والتي جاء فيها:

"إستلم المجلس اليهودي العالمي إحتجاجات قاسية من الطائفة اليهودية في طرابلس حول تفجر هذه الموجة من العنف ضدهم للمرة الأولى طوال قرون من التعايش السلمي والودّي بين المواطنين العرب واليهود..."

موقف يهود ليبيا من الإحتلال الإيطالي

(خريف عام ١٩١١)

على الرغم من هذه المعاملة الكريمة الطيبة التي تمتع بها يهود ليبيا في ظل الحكم الإسلامي وفي جوار بقية الليبيين (المسلمين) إلا أن موقف يهود ليبيا من الغزو الإيطالي الذي تعرضت له الأراضي الليبية منذ خريف عام ١٩١١م، وهو الموقف الذي أتسم في مجمله بالترحيب والمساندة للغزو، وعبر عن أحقاد وضغائن دفينة تجاه ليبيا وشعبها المسلم، لأمر يدعو إلى الحيرة والإستغراب وكذلك الإستهجان.

ذكر الأستاذ فاضل المسعودي في مقالته التي نشرتها له صحيفة "الحياة" اللندنية في عددها رقم (١٢٥٧٢) الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٨/١ (رداً على مقال ديفيد هاريس في الهيرالد تريبيون بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٠ بعنوان "كيف وصل يهود ليبيا إلى نهاية لم تلق إلا إنتباها قليلاً؟!") في عبارة مجملة وعامة مفادها أنه "ظهر منهم (اليهود الليبيون) من حمل السلاح وأبلى بلاء حسناً إلى جانب المجاهدين ضد الغزو الإيطالي ومات بعضهم من أجل ليبيا، ولم يزل في برقة ومصراته بالذات من شيوخ تلك المرحلة "شهود أحياء" يتحدثون عن "المجاهدين اليهود".. وفي الوقت الذي كنا نتمنى أن يقوم الأستاذ المسعودي بإيراد بعض أسماء هؤلاء اليهود، وفي الوقت الذي لا نستبعد وجود هذه النماذج التي يتحدث عنها من يهود ليبيا، إلا أن الحقيقة التي لا جدال حولها، بل وتؤكدها المصادر اليهودية ذاتها هو أن الموقف العام ليهود ليبيا من الإحتلال الإيطالي كان موقف ترحيب وتأييد ومساندة... وتجمع المصادر التاريخية أن موقف اليهود الليبيين من الإحتلال الإيطالي كان موقف الترحيب وأن اليهود وجدوا فيه فرصة لتنمية أوضاعهم الإقتصادية وأن هذا الموقف كان أشد ما يكون وضوحاً بين يهود مدينة طرابلس.

وقد لاحظ الكاتب الإنجليزي فرانسيس مكولاج FrancisMcCullagh في كتابه "حرب إيطاليا من أجل صحراء Italy's War For A Desert (لندن ١٩١٢) وجود جميع يهود مدينة طرابلس وعدم تغيب واحد منهم، مما يعني عدم إشتراكهم في معسكرات المجاهدين الليبيين خارج المدينة، كما لاحظ مشاركتهم في أعمال الترجمة والإبلاغ (والجوسسة) للإيطاليين

حاخام اليهود في ليبيا في استقبال "موسوليني" في طرابلس- ١٩٣٧م

عما كان يقوم به الأهالي من نشاط مضاد للإيطاليين. كما يذكر الكاتب الإنجليزي الكثير من الأمثلة لأعمال الجوسسة التي كان يقوم بها بعض اليهود لحساب السلطات الإيطالية وقواتها المعتدية مما أدى إلى قتل الليبيين وإلحاق الأذى بهم. وقد أدان الكاتب الإنجليزي جميع يهود مدينة طرابلس بانحيازهم إلى الجانب الإيطالي (الصفحات ٧٩، ١٤٧، ١٤٨).

بل وتذهب المصادر اليهودية إلى أبعد من ذلك حيث يذكر مؤلف كتاب "يهود في بلاد عربية - ليبيا ١٨٣٥ -١٩٧٠م) السالف الإشارة إليه ما يلي:

- أيقنت الغالبية العظمى من أعضاء الجماعة اليهودية الليبية قبل إحتلال إيطاليا لليبيا أن ذلك الإحتلال هو الحل الأمثل لخلاصهم من المسلمين" (صفحات ٢٦، ٢٧)
- وكانت الإتصالات بين الجماعة اليهودية الليبية وإيطاليا مكثفة وبأشكال كثيرة لتسهيل الإحتلال." (صفحة ٣٣)
- ولقد وقفت الجماعة اليهودية الليبية كلها في ليبيا مع الطليان في حربهم ضد الأتراك (والليبيين) في طرابلس كما ساهموا في هذه الحرب مع الطليان بالفعل أثناء عمليات الإحتلال الأولى، فمثلاً كان على ظهر كل بارجة إيطالية تقصف طرابلس تمهيداً لإحتلالها إثنان من الجماعة اليهودية الليبية تدلهم على المواقع الواجب ضربها" (صفحات ٤٠، ٤١)
- وكذلك في بنغازي فقد قام الأخوان هارون وافرايم خلفون، اللذين كانا يملكان ورشة لصناعة القوارب، بتزويد قوات الإنزال بالعوامات والمساعدين اللازمين، كما حاول جوزيف عبوب - بوردن، أحد كبار زعماء اليهود في بنغازي، إقناع وجهاء تلك المدينة من الليبيين بالتسليم وبالتعاون مع الإحتلال، كما ساعد اليهود قوات الطليان في عمليات الإنزال في الزويتينة وعملوا مرشدين للطليان أثناء توغلهم في الداخل" (الصفحة ٤١)
- كافأ الجنرال الإيطالي (كانيفا) الجماعة اليهودية الليبية بإستقبال زعمائهم بعد السلك الدبلوماسي، وقبل من حضر من وجهاء طرابلس من الليبيين" (صفحة ٣٣)
- عانت الدعوة للحركة الصهيونية والإشتراك في نشاطاتها علنية من خلال (نادي صهيون) الذي أسسه (النحايسي) في طرابلس، وتلاه في رئاسته (باردا) منذ عام ١٩١٥م" (صفحة ٩٦)

ولئن تغير موقف الطليان الفاشيست من يهود ليبيا في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين فلم يكن ذلك في واقع الأمر بسبب تغير طرأ على موقف هؤلاء اليهود إزاء الإحتلال الإيطالي لليبيا، فالعكس هو الصحيح، فالذي حدث هو أن السياسة الإيطالية الفاشستية هي التي غيرت من نظرتها ومعاملتها لليهود تمشياً مع سياسة حليفتها ألمانيا النازية. وفي ظل هذه السياسة الجديدة لإيطاليا جرت حوادث الضرب والإعتداء حتى على حاخامات اليهود في طرابلس من قبل جنود الإحتلال الإيطالي، وفي ظل هذه السياسة أيضاً قامت السلطات الإيطالية في ليبيا فور إندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ بإعتقال الكثير من اليهود ووضعتهم في معتقلات خاصة بهم في "جادو" بالجبل الغربي وعزلتهم عن بقية المعتقلين الليبيين.

في ظل الإدارة البريطانية (١٩٤٣ ـ ١٩٥١)

كان فرح يهود ليبيا (كغيرهم من بقية الليبيين) عظيماً بدخول القوات البريطانية ليبيا في عام ١٩٤٣ (في أعقاب هزيمة قوات المحور)، ويستبعد البعض أن ذلك الفرح الذي إنتاب اليهود الليبيين كان إحتفالاً بتحرير ليبيا من الطليان بقدر ما كان تزلّفاً للإنجليز الذي باتوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق "وعد بلفور" (المحاضرة الملقاة في يونية ١٩٩٣ والمنشورة تحت عنوان: من القدس كلمة السرّ إلى القدس وإنكشاف السر)، وأيًا ما كانت دوافع اليهود الليبيين لتلك الفرحة، فمن الثابت أنهم فرشوا السجاد في الشوارع الليبية للجنود الإنجليز.. ومن الثابت أيضاً أن عهد الإدارة البريطانية في ليبيا (طرابلس وبرقة) إقترن بإنتعاش يهود ليبيا حيث إحتضنتهم السياسة البريطانية الجديدة، كما وجد هؤلاء اليهود في بعض رجالات الإدارة البريطانية اليهود (من أمثال المستر جوردن Jordan متصرف مدينة طرابلس، ودكتور سيجال Dr. Sigal مدير معارف طرابلس، والمستر جالجار Gallagher عميد بلدية طرابلس)، الأمر الذي شجعهم ودفعهم إلى تحقيق الكثير من المكاسب المادية بالإضافة إلى إحياء الروح الصهيونية وإشعالها بينهم، (سمحت الإدارة البريطانية للطائفة اليهودية بمباشرة نشاطهم الصهيوني العلني من خلال الأذن لهم بفتح ناديهم المعروف بـ"المكابي" في أحد أهم شوارع طرابلس). ولم يقتصر هذا على يهود مدينة طرابلس بل تعداها إلى بقية المدن الليبية.

إضطرابات عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨

شهدت أعوام ١٩٤٥، ١٩٤٨ إضطرابات ومصادمات عنيفة بين يهود ليبيا وبقية الليبيين ذهب ضحيتها أعداد من الجرحى والقتلى وصاحبتها إعتداءات واسعة على الممتلكات ليس من مهمة هذه المقالة الخوض في تفاصيلها. (لمن يرغب في الإستزادة فليراجع على سبيل المثال المقالة (٣ حلقات) التي كتبها الأستاذ محمد بن غلبون ونشرتها صحيفة "الحياة" ٢١ ـ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٧).

إلا أنه مع ذلك تجدر الإشارة بشأن هذه الإضطرابات إلى الملاحظات التالية:

١ـ أن هذه الحوادث والإضطرابات قد وقعت في ظل الإدارة البريطانية في ليبيا ولم تكن في ظل حكم وطني ليبي، والمعروف أن الحكومة البريطانية هي التي أعطت "وعد بلفور" الشهير لليهود في ١٩١٧/١١/٢ وهي الراعية الأساسية لقيام دولة إسرائيل.

٢ـ تزامنت هذه الحوادث مع تصاعد المدّ الصهيوني على إمتداد العالم، وتكامل التحضيرات والترتيبات بشأن الإعلان عن قيام الدولة العبرية بعد تقسيم فلسطين، ودعوة اليهود المقيمين في شتى بلدان العالم وحثّهم ودفعهم ـ بكل سبل الترغيب والترهيب ـ إلى الهجرة إلى فلسطين، ولعل برقية المؤازرة التي نشرتها "الجويش كرونيكل" ضمن مقالها الصادر في ١٩٤٥/١١/١٦، والتي كان قد بعث بها الرئيس "اسحق بن زفي" بإسم الـ"ييوشوف" (الجماعات اليهودية في فلسطين قبل إعلان دولة إسرائيل) إلى زانكينو حبيب رئيس الطائفة اليهودية في طرابلس في أعقاب حوادث عام ١٩٤٥ تكشف الكثير حول الأسباب والنوايا والدوافع لتلك الإضطرابات، حيث جاء في تلك البرقية:

"لقد روّعت هذه المذبحة الرهيبة "البيشوف".. إن تضحياتكم دليل جديد على المصير المرير الذي يهدّد الأقليات اليهودية في الأقطار المجاورة. تحلّوا بالصبر والشجاعة، وارفعوا أنظاركم صوب صهيون من حيث سيأتي خلاص إسرائيل."

٣ـ دأبت المصادر اليهودية التي تناولت هذه الحوادث (من ذلك مقالة الجويش كرونيكل الصادرة في ١٩٤٥/١١/١٦ ـ راجع مقالة بن غلبون) على المغالطة والإفتراء وإخفاء الحقائق والأسباب الحقيقية. وقد إتجهت التقارير الصهيونية التي تناولت هذه الحوادث إلى:

أ ـ المبالغة في حجمها وتضخيم أعداد ضحاياها. (مقالة الجويش كرونيكل بشأن إضطرابات ١٩٤٥/١١/٤)

ب ـ إرجاع هذه الحوادث إلى "وجود عناصر عربية معادية لليهود وترتبط بعلاقات مع الأنظمة النازية والفاشستية السابقة وصلت حديثاً إلى طرابلس ودول أخرى في شمال أفريقيا، وأن القلاقل الأخيرة التي تسببت في قتل اليهود وتدمير ممتلكاتهم تمّت في الواقع بتحريض من هذه العناصر وتحت إشرافها.." (مراسلة السكرتير السياسي للمجلس اليهودي العالمي السالف الإشارة إليها).

جـ ـ إتهام سلطات الإدارة البريطانية في ليبيا بالتواطؤ مع المواطنين العرب (؟!) "وذلك من خلال قيام" رؤساء الطائفة اليهودية في ليبيا بإصدار سلسلة من البيانات ضد السلطات البريطانية تشوبها الهستيريا، إتهموا من خلالها الإدارة البريطانية بالتقاعس والتباطؤ في إرسال قوات الأمن لحماية اليهود وممتلكاتهم وعدم إظهار الشدة في معاملتهم للمشتركين في أعمال الشغب." (تقرير القنصل البريطاني في طرابلس بشأن الإضطرابات التي إندلعت عصر يوم السبت ١٩٤٨/٦/١٢ ـ راجع الطقة الثانية من مقالة بن غلبون).

د ـ إتهام رجال الشرطة العرب/المسلمين من قبل الطائفة اليهودية بالفشل في تأدية واجباتهم في يوم ١٢ . ١٩٤٨/٦/١٣ وبزعم أنهم

لجنة المصالحة العربية اليهودية البريطانية بعد الأحداث الدامية ١٩٤٥م

وقفوا مكتوفي الأيدي حينما قامت الغوغاء بأعمال السرقة والقتل والحريق (ملحق لتقرير الشرطة عن إضطرابات ١٩٤٨/٦/١٢ أعده الكولونيل أ. سوندرز المدير العام للشرطة بطرابلس. الحلقة الثالثة من مقالة بن غلبون).

هـ ـ نشر وإبراق هذه الإتهامات إلى عدة جمعيات يهودية عالمية وعلى أوسع نطاق.

٤ ـ تضمنت الوثائق السرية للخارجية البريطانية عدداً من التقارير (أشار إليها الأستاذ بن غلبون في مقالته السالفة الذكر) التي بحث بها عدد من مسئولي الإدارة البريطانية في طرابلس، ألقت الضوء على إضطرابات عام ١٩٤٥، ١٩٤٨، وفندت كثيراً من مزاعم الدوائر اليهودية بشأن تلك الإضطرابات (يراجع على الخصوص تقرير دائرة الإعلام العامة الموجود في الملف FD 160/98 وملحق تقرير الشرطة المعد من قبل الكولونيل أ. سوندرز المدير العام للشرطة وتقرير القائد الأعلى للإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس البريغادير ت.ار. بليكلي المؤرخ في ١٩٤٨/٦/٢٣م) ويمكن تلخيص أهم ماجاء في هذه التقارير في الآتي:

أ ـ لا صحة لوجود أي دليل على مؤثرات منظمة من الخارج كانت وراء إضطرابات ١٩٤٥، وخصوصاً مؤثرات يمكن ربطها بمصادر نازية أو فاشستية. وقد جاء ذلك الإنفجار (الإضطرابات) كرد فعل تلقائي لهيجان مماثل في مصر بسبب الوضع في فلسطين (كانت قد قامت في مصر وبقية البلاد العربية يوم ٢، ٣ نوفمبر ١٩٤٥ إحتجاجات ومظاهرات صاخبة إحتجاجاً على وعد بلفور).

ب ـ أنه لا صحة للإتهامات اليهودية لسلطات الإدارة البريطانية في ليبيا بالتواطؤ وبالتآمر مع السكان العرب من أجل إبتداء الإضطرابات في طرابلس التي وقعت يوم ١٩٤٨/٦/١٢ وإستمرت لعدة ساعات (تساءل القنصل البريطاني في تقريره، ما الفائدة التي تجنيها بريطانيا من إشاعة الإضطرابات العنصرية في ليبيا؟) {لا يستبعد بالطبع أن تكون بعض العناصر اليهودية في الإدارة البريطانية في طرابلس قد قامت بذلك فعلاً، أو ساهمت فيه خدمة للمخطط الصهيوني الكبير الذي يهدف إلى تهجير يهود العالم إلى إسرائيل}

لجنة تحرير ليبيا، ويحضرها ممثلون عن اليهود الليبيين ١٩٤٨م

جـ ـ أن العلاقات بين العرب واليهود في طرابلس كانت طبيعية (قبل وقوع تلك الإضطرابات) وعلى الرغم من وجود توتر بين أعضاء الطائفة اليهودية لمخاوفهم من ردود فعل العرب ضدهم لما يجرى في فلسطين، ولكن لم تكن هناك أي شواهد تؤيد مثل هذه الشكوك أو تشير إلى تصلب شعور العرب في المدينة.

د ـ ثمنت التقارير موقف رجال الأمن والشرطة المسلمين عالياً ووصفت أداءهم لواجبهم خلال تلك الإضطرابات بالأمانة والإنسانية والفاعلية. كما شجبت هذه التقارير موقف رؤساء الطائفة اليهودية في ليبيا خلال تلك الإضطرابات والذي تمثل في "إرسال موجات الإستغاثة وإعطاء المعلومات غير الصحيحة، وبث إشاعات تجدد أعمال الشغب..."، كما ورد في أحد هذه التقارير (تقرير الكولونيل سوندرز) عبارة صارخة جاء فيها:

"إنه لمن المؤسف حقاً أن يتبع رؤساء الطائفة (اليهودية) الأسلوب الذي إتبعه يهود فلسطين خلال الثلاثين سنة الماضية بوضع العراقيل في وجه المسئولين عن الأمن..."..

"ولو كان هناك شخص واحد في اللجنة (لجنة الطائفة اليهودية) يتحلى بقوة الإرادة والعدل والرزانة في الأمور لبث شعور الثقة بين أفراد الطائفة، ولخفف من عبء رجال الأمن الذين حاولوا السيطرة على الوضع، لكن مساعيهم (رجال الأمن) كانت تتعرض بإستمرار للتثبيط من قبل رؤساء الطائفة اليهودية."

هـ ـ عزت تلك التقارير أحداث الثاني عشر من يونية ١٩٤٨ إلى وجود ما بين (٤٠٠) و (٥٠٠) متطوع تونسي كانوا يقيمون في المدينة القديمة بطرابلس في تلك الآونة وكانوا يأملون في مواصلة رحلتهم إلى فلسطين، ولا يرغبون في العودة إلى المناطق الخاضعة للحكم الفرنسي التي كانوا قد تسللوا منها سراً، وقد سيطر الهيجان على هؤلاء المتطوعين بسبب صدور قرارات جديدة من السلطات المصرية تفيد بعدم حاجاتها إلي مزيد من المتطوعين، الأمر الذي يعني وجوب عودتهم من حيث أتوا. وتعزو تلك التقارير إندلاع الإضرابات إلى وجود هؤلاء الزائرين الساخطين وإحتكاكهم بالشبيبة اليهودية التي أصبحت مشبعة بالأفكار الصهيونية، فضلاً عن تأزم الوضع الإقتصادي المحلي الذي جلب لمدينة طرابلس أعداداً كبيرة من العاطلين الذين يبحثون عن عمل.

و ـ أكدت تلك التقارير أن الأفكار الصهيونية أخذت تزداد تدريجياً بين شبيبة الطائفة اليهودية في ليبيا، وأنه من الأمور التي ساعدت على ذلك تعيين الحاخام (يبلوز) من فلسطين كرئيس للحاخامات في عام ١٩٤٧ (وهو من مواليد الجزائر ويحمل جنسية فلسطينية). (تقرير البريجادير ت.ار. بليكلي المؤرخ في ١٩٤٨/٦/٢٣)

ز ـ أشارت تلك التقارير إلى ما لاحظه رجال الإدارة البريطانية في طرابلس خلال تلك الإضطرابات بشأن وسائل الدفاع التي إتخذها اليهود خلالها، فقد لاحظوا وجود دلائل تشير إلى تحضيرات مسبقة كحوادث رمي القنابل اليدوية من سطوح المنازل (اليهودية)

وإطلاق الرصاص بين الحين والآخر، فضلاً عن وجود كتابات بالعبرية على الجدران تقول "لا بأس أن يموت الإنسان في سبيل وطنه" (التقرير السابق)

ح ـ أشار أحد هذه التقارير كيف أن أعداداً من العصابات اليهودية الصغيرة قامت بتهديد التجار اليهود، الذين قاموا بفتح متاجرهم في المدينة الجديدة فور عودة الأحوال إلى وضعها الطبيعي، وأجبرتهم على غلق تلك المتاجر. ونقل ذات التقرير عن القنصل الفرنسي في طرابلس "أن روح العربدة تسود بين اليهود الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية.."

وأياً ما كانت أسباب هذه الإضطرابات، وأهداف مثيريها، فقد شهدت الفترة منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨ إزدياد هجرة اليهود الليبيين إلى فلسطين المحتلة، وكانت هذه الهجرة في الغالب قاصرة على فقراء اليهود، وبلغ عدد المهاجرين منهم في الفترة ما بين ١٩٤٨/٥/١٥ وأواخر ديسمبر ١٩٥١ نحو (٣٠٩٤٢) يهودياً، وبمرور الوقت تركّز اليهود الباقون في ليبيا في مدينتي طرابلس وبنغازي بعد أن انسحبوا من بقية المدن الليبية.

في ظل العهد الملكي (منذ عام ١٩٥١)

عندما حصلت ليبيا على إستقلالها في الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٥١ وأصبح السيد محمد ادريس المهدي السنوسي ملكاً عليها كان عدداً اليهود المقيمين في ليبيا لا يزيد عن (٤٠٠٠) نسمة، يقطن منهم نحو (٣٠٠) يهودي في مدينة بنغازي بينما يقيم بقيتهم في مدينة طرابلس، ويشتغل غالبيتهم بالتجارة حيث كانوا يسيطرون على نحو ٩٠٪ من حجم تجارة البلاد (كتاب: يهود في بلاد عربية ـ ليبيا ١٨٣٥ـ١٩٧٠ ـ الصفحات ٢٦١ ـ ٢٦٣)، وكما رأينا فقد ظل اليهود في ليبيا، وعلى إمتداد قرون، ينعمون بعلاقات طيبة مع بقية سكان ليبيا حكاماً ومحكومين، ولم يقطع ذلك التاريخ الممتد من العلاقات الحميمة بين العرب المسلمين واليهود، إلا بعض المواقف والحوادث العارضة التي لم تحل دون أن يتواصل ذلك التاريخ بطابعه الإنساني الطيب.

وعلى الرغم من مواقف الطائفة اليهودية في ليبيا المماليء والمتعاون مع قوات الإحتلال الإيطالي (منذ خريف عام ١٩١١ وحتى أواخر الثلاثينات) ومحاباة رجال الإدارة البريطانية في طرابلس وبنغازي (١٩٤٣ ـ ١٩٥١) لأبناء هذه الطائفة، فلا نشك أن بقية الليبيين كانوا على إستعداد (لأسباب كثيرة) لتجاوز تلك الصفحات المظلمة بما فيها من مواقف خيانية مشينة، وإسدال الستار على الذكريات المؤلمة لاضطرابات نوفمبر ١٩٤٥ و يونية ١٩٤٨، بسبب ما عرف عن الليبيين من تسامح وبخاصة مع وجود الملك ادريس على رأس الدولة الذي عرف ـ بشهادة المصادر اليهودية ذاتها ـ بأنه لم يكن في يوم من الأيام يحمل مشاعر عدائية ضد اليهود.

ومن المفارقات المؤسفة في تاريخ العهد الملكي أن يتزامن إستقلال ليبيا مع حدثين تاريخيين هامين كانت لهما إنعكاساتهما السلبية البعيدة على مسيرة ذلك العهد، هذان الحدثان هما:

١ـ قيام دولة إسرائيل في مايو من عام ١٩٤٨ (قبل حصول ليبيا على إستقلالها بثلاث سنوات).

٢ـ وقوع الإنقلاب العسكري في مصر في يولية من عام ١٩٥٢ (بعد أقل من عام على حصول ليبيا على إستقلالها).

فبصرف النظر عما يقدّمه الصهاينة من مبرّرات لإقامة دولتهم، وبصرف النظر عن الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب الفلسطيني وربما الإنسانية في سبيل إقامة هذه الدولة، وبعيداً عن كل الإنجازات التي يزعم هؤلاء أنهم حققوها ليهود العالم، فلا شك أن قيام دولة إسرائيل، وما جسّدته الأفكار الصهيونية التي تأسست عليها من "نداء" لمعظم يهود العالم المقيم خارج تلك الدولة، بالتحوّل بولائهم نحو "أرض الميعاد" بدلاً من البلدان المقيمين بها، بل وبدعوتهم الصريحة بالهجرة إلى تلك الأرض، لا شك أن ذلك أفسد على أولئك اليهود ـ ومن بينهم اليهود المقيمون في ليبيا ـ "روح الولاء والارتباط" السابقة التي كانت تشدّهم إلى تلك البلدان، وقد أدىّ ذلك بالتالي إلى تأليب مواقف الحكومات والشعوب التي كان يقيم بها هؤلاء اليهود ضدّهم، وبخاصة بالنسبة للدول التي كانت تشدها إلى فلسطين والشعب الفلسطيني ومأساته (التي إرتبطت بقيام تلك الدولة) مشاعر خاصة صاغها الدين والعقيدة والتاريخ، والقومية كالدولة الليبية الوليدة.

ومن جهة أخرى وبصرف النظر عما يدّعيه دعاة الناصرية لها من إنجازات على الأصعدة المحلية الوطنية والعربية القومية، فلا شك أن الأسلوب الإستعراضي الإبتزازي الإنتهازي الذي تعاملت به الناصرية مع القضية الفلسطينية في مواجهة الدول العربية ومن بينها ليبيا، جرّ على هذه القضية وهذه الدول وشعوبها أوخم العواقب والنتائج. لقد وجدت حكومات العهد الملكي المتعاقبة وبسبب من هذه الممارسات الناصرية الرعناء تتجاذبها جملة من قوى الشدّ المتناقضة، تقف في جانب منها مشاعرها الخاصة المناصرة والمنحازة أصلاً للقضية الفلسطينية، مع مشاعر محلية شعبية وطنية متأججة تدعو إلى نصرة هذه القضية ودعمها هي إمتداد وإنعكاس لمشاعر عربية مهتاجة ملتهبة على إمتداد العالم العربي، مع مقاومة فلسطينية وليدة تطلب الدّعم وتنشد النصرة بالمال وبكل شيء، كما تقف في جانب أخر منها مصالح أمن الدولة الليبية الوليدة بل وفي أحيان مبكرة متطلبات وجودها وبقائها وإستمرارها ومن ورائها إملاءات ومطالب وشروط حلفائها. لقد دفعت هذه الحالة التي لم تزدها ممارسات الناصرية ومزايداتها إلا تعقيداً ـ إلى أن يتخذ النظام

الملك ادريس السنوسي يستقبل ممثلين عن اليهود الليبيين إبّان الاستقلال ١٩٥١م

الملكي في ليبيا ـ مثل غيره من بقية النظم العربية جملة من المواقف والسياسات ـ الحكومية والشعبية ـ التي لم تخدم جوهر القضية الفلسطينية، ولكنها حسبت ـ في ذات الوقت ـ من قبل عدد من الأطراف الدولية، وفي مقدمتها إسرائيل، على الشعب الليبي وحكومته، وأعتبرت من قبيل "الحسابات المعلقة" معه التي لا ينبغي أن تسوى حين تحين ساعة قصاصها ودفع ثمنها.

إدعاءات وشكاوي يهودية متواصلة

على الرغم مما تمتع به يهود ليبيا في ظل العهد الملكي من حرية وأمان وما حققوه من مكاسب ومنافع مادية، بلغت إلى حد أن عدد العائلات اليهودية التي كانت تتلقى مساعدات مالية بإعتبار أنها فقيرة لم يتجاوز أربعين عائلة في حين أن نصف بقية أبناء الطائفة كانوا يوصفون بأنهم على درجة طيبة من يسر الحال والنصف الباقي كان في عداد "الأثرياء جداً". (كتاب: يهود في بلاد عربية السالف الإشارة إليه ـ الصفحات ٢٦٩ـ٢٧٠)، فإن المنظمات اليهودية والصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكف على إمتداد سنوات العهد الملكي في ليبيا من تقديم الشكاوي تلو الشكاوي حول معاناة اليهود في ليبيا والإضطهاد الذي يعيشون في ظله.

وتحفظ الوثائق السرية للخارجية الأمريكية والبريطانية التي جرى الإفراج عنها والمتعلقة بتلك الحقبة سيلاً متواصلاً من التقارير والإدعاءات والشكاوي ضد حكومات العهد الملكي لم يتوقف في سنة من السنوات كانت من ورائه مجموعة من المنظمات اليهودية من أهمها:

١ ـ Alliance Israélite Universelle
٢ ـ American Jewish Committee
٣ ـ World Jewish Congress
٤ ـ The Board of Deputies of British Jews

وقد كان من بين ما لجأت إليه هذه المنظمات من أساليب نشر وتعميم شكاواها وإدعاءاتها بشأن ما تتعرض له حقوق يهود ليبيا من إنتهاكات في ظل النظام الملكي:

١ ـ تزويد عدد من الصحف المعروفة بتقارير ومعلومات مغلوطة في هذا الشأن كانت من وراء بعض المقالات والتقارير الصحفية الذي ظهرت في هذه الصحف عبر السنوات تتحدث عما يتعرض له اليهود في ليبيا من هضم لحقوقهم وإساءة في معاملتهم. من هذه الصحف على سبيل المثال الجويش كرونيكل Jewish Chronicle و الجويش أوبزيرفر Jewish Obeserver البريطانيتين ونيويورك تايمز New York Times الأمريكية.

ومن الأمثلة الحديثة على هذه المقالات ما نشرته صحيفة الهيرالد تريبيون في عددها الصادر يوم ١٩٩٧/٧/١٠ للمستر ديفيد أ. هاريس المدير التنفيذي لمنظمته American Jewish Committee بعنوان How Libya's Jews Met A Little-Noticed End

٢ ـ إثارة هذه الإدعاءات عبر القنوات الدبلوماسية وبخاصة مع سفارات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في ليبيا مستخدمة مجموعات الضغط اليهودية وأعضاء مجلس العموم البريطاني والكونجرس الأمريكي اليهود أو المتعاطفين معهم. (كتاب: يهود في بلاد عربية ـ ليبيا، الصفحة ٢٦٨).

٣ ـ إثارة هذه الإدعاءات والشكاوي مع المستر إدريان بيلت مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة، والمعروف بصلاته مع الملك ادريس ورجال الحكومة الليبية، والتهديد بإثارة هذه الإدعاءات في محافل الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها. (نفس الكتاب السابق ـ صفحة ٢٧١).

٤ ـ اللجوء إلى شركات البترول الأجنبية (الأمريكية والأوروبية) العاملة في ليبيا وحثها على ممارسة ضغوط على الحكومة الليبية بشأن معاملتها لليهود الليبيين، بل ومحاولة هذه المنظمات حث الحكومات الغربية على إستخدام المساعدات المالية والإقتصادية التي تقدمها لليبيا كوسيلة ضغط عليها في هذا الشأن. (نفس الكتاب السابق ـ الصفحات ٢٧٠، ٢٧٢)

وتتلخص شكاوى "يهود ليبيا" كما عبرت عنها هذه المنظمات اليهودية العالمية من خلال التقارير الصحفية ومكاتباتها مع الخارجية البريطانية والأمريكية في الآتي:

أ ـ الإضطهاد والتمييز في المعاملة ضد اليهود وحرمانهم من حق التصويت وتقلد المناصب السياسية العامة.

ب ـ حرمانهم من الحق في الحصول على "جوازات سفر" تسمح لهم بالسفر بحرية.

جـ ـ حرمانهم من الإتصال المباشر بإسرائيل (بالبريد أو السفر)

د ـ إغلاق "نادي المكابي" (المعروف بنشاطه الصهيوني) في طرابلس يوم ١٩٥٣/١٢/١٦.

هـ ـ شروع الحكومة الليبية منذ ١٩٥٧/٣/٣٠ في تطبيق قانون المقاطعة العربية لإسرائيل الموحد الذي كانت الجامعة العربية قد أصدرته، إنشاء مكتب للمقاطعة في طرابلس وفرعين لهذا المكتب في بنغازي وسبها.

و ـ وضع قيود ومضايقات إجرائية بالنسبة لليهود الليبيين الذين يرغبون في الهجرة إلى إسرائيل.

ز ـ إصدار رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس لقرار بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣١م يقضي بحل "اللجنة الإدارية للطائفة الإسرائيلية Jewish Community Administrative Commission التي كانت

السيد الحسن الرضا "ولي العهد" يحضر مؤتمر القمة العربي في الخرطوم

قد تأسست بموجب قانون أصدرته سلطات الإحتلال الإيطالي في عام ١٩٣١م. (المرسوم الملكي رقم (٩٥٧) الصادر عن ملك إيطاليا في عام ١٩٥١/٦/١٨ والمعدّل بموجب المرسوم رقم ١٥٢٣ الصادر في ١٩٣٥/٥/١٣)، وقد قضى قرار رئيس المجلس التنفيذي المذكور بتعيين السيد عمار ساسي عطية مفوضاً ووكيلاً عن هذه اللجنة الملغاة.

ح ـ قيام ناظر المعارف في ولاية طرابلس بإصدار قرار مؤرخ في ٧ أبريل ١٩٦٠ بإغلاق واحدة من الثلاث مدارس الإبتدائية العبرية في طرابلس فوراً (AllianceIsarêliteUniverselle).

ط ـ إصدار الحكومة الليبية (حكومة السيد محمد عثمان الصيد) في ٢١ مارس ١٩٦١ للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٦١ الذي قضى بوضع الأموال والممتلكات الموجودة في ليبيا والمملوكة لهيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها، تحت الحراسة.

بل لقد ذهبت بعض المنظمات اليهودية العالمية، مثل منظمة The Board of Deputies ومنظمة Comité Des Egyptiens Libres of British Jews، إلى حد الإدعاء بأن الحكومة الليبية تؤوي بعض النازيين السابقين الفارّين من ألمانيا.. وأنها، أي الحكومة الليبية، أسندت إلى هؤلاء النازيين رسم سياستها تجاه اليهود. وقد أوردت هذه المنظمات أسماء أربعة من النازيين السابقين زعمت أنهم مقيمون في ليبيا وهم (Dr. Hans Eisle و BernardBender و Hans Adler و Dr. Heinrich Willemman و Ludwig Zind (تراجع رسالة السير بارنت جانر Sir Barnett Janner رئيس المنظمة البريطانية السابقة الذكر (B.D.B.J.) إلى وكيل الخارجية البريطانية المستر بيتر توماس Peter Thomas المؤرخة في ١٩٦٢/٢/٢٢ والموجودة بالملف FO 371 165768 وكذلك الصفحة (٢٧١) من كتاب يهود في بلاد عربية ـ ليبيا) بل لقد أعطى السير بارنت في رسالته الآنفة الذكر لنفسه الحق في الإحتجاج على وجود عدد من المدرسين المصريين في ليبيا الذين يقومون ـ حسب زعمه ـ بتلقين طلبتهم دعاية ضد بريطانيا وضد اليهود.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى حقيقتين هامتين:

الأولى:

أن عدداً من موظفي السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا حاولوا على إمتداد السنوات التصدى للإدعاءات التي وردت على لسان مسئولي المنظمات اليهودية العالمية والرد عليها، وقد حرصت التقارير التي بعث بها هؤلاء الدبلوماسيون على:

أ ـ دحض هذه الإدعاءات وكشف ما فيها من مبالغة وزيف.

ب ـ الدعوة إلى التمييز بين موقف الحكومة الليبية تجاه "دولة إسرائيل" وبين موقفها تجاه الطائفة اليهودية" المقيمة في ليبيا.

جـ ـ بيان أن أفراد الطائفة اليهودية لا يوافقون هذه المنظمات بشأن ما تدعيه حول المعاملة السيئة التي يتعرضون لها في ليبيا، وأنهم يفضلون عدم تدخل هذه المنظمات في شئونهم.

على سبيل المثال فقد أكدت هذه التقارير فضلاً عما سبق أن أهم الأراضي والأملاك العقارية في طرابلس لليهود، كما أكدت عدم صحة الإدعاءات المتعلقة بوجود العناصر النازية المشار إليها في ليبيا وأن الهر Zinoيقوم بالتدريس بموجب عقد مع الحكومة الليبية في كلية الدراسات الفنية العليا بطرابلس.

يراجع في هذا الصدد الرسالة المبعوثة من قبل المستر أوجدن F. Ogden من السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ١٩٥٩/٤/٨ والموجودة بالملف FO 371 138789 والرسالة المبعوثة من المستر D.C. Carden من السفارة البريطانية في ليبيا المؤرخة في ١٩٦١/١/٤ و ١٩٦٢/٣/٣١ والمحفوظة بالملف FO 371 165768 كما يمكن مراجعة عدد من التقارير والبرقيات المرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس والتي تناولت بالتعليق إدعاءات ومزاعم الجمعيات اليهودية العالمية من أهمها:

- التقرير رقم (١٨٩) المؤرخ في ١٩٥٩/١/١٣ المرسل من السفارة بتوقيع المستشار J. Paul Barringer (الملف المركزي 773.001/1-1359).
- البرقية رقم (٤١٦) المؤرخة في ١٩٥٩/١/١٧، مرسلة من السفير جونز.

الرجل الأبله

شخص غريب يرتدي معطفا طويلا، من مخلفات الجيش الإنجليزي – الشائعة الإستعمال بين فقراء تلك الفترة – ويضع على رأسه عمامة رثة تكاد تخفى كل ملامح وجهه... يتّخذ من أحد الكهوف المنتشرة على شاطئ "توكره" مقراً له.. يدخل سوق البلدة لقضاء حاجياته ـ متخذاً هيئة الأبله ـ هرباً من نظرات وأسئلة الاهالي... يختفي أسابيع وشهور طويلة.. ويظهر أياما قليلة.. تعامل معه أهل البلدة الطيبون بمنتهى الشفقة والعطف خلال فترات ظهوره القليلة والخاطفة... على إمتداد سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩م.

وقع إنقلاب سبتمبر وشاهد أهل البلدة صورة قائد الإنقلاب المشئوم الذي لم يكن سوى ذلك الرجل الأبله ذا المعطف الطويل والعمامة الرثة والذي لم يظهر في سوق البلدة.. أبداً منذئذ..!!

في أحاديث الإنقلابيين العديدة لم ترد أي إشارة على الإطلاق إلى إجتماعات أو لقاءات سرية كانت تعقد على شاطئ "توكره"...

إذن ماذا كان يفعل القذافي "الابله" أو "الحاق" ـ كما كان يعرف ـ وحده هناك؟ هل كانت تلك فترات تدريب وتلقين وتوجيه كان يتلقّاها بين الحين والآخر على أيدي عرّابيه؟

- التقرير رقم (١١٠) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٧ بعنوان "معاملة اليهود في ليبيا" أربع صفحات مرسل من السفارة الأمريكية بطرابلس بتوقيع المستشار John Dorman (الملف المركزي رقم 873.411/2.1762).

الثانيـــة:

أن أبناء الطائفة اليهودية في ليبيا أنفسهم، لم يكونوا يوافقون هذه المنظمات اليهودية العالمية فيما تخبا إليه في وصف أحوالهم وأوضاعهم في ظل النظام الملكي الليبي، وكانوا يفضلّون عدم تدخل هذه المنظمات في شئونهم. وليس أدلّ على ذلك من أن مؤلف كتاب "يهود في بلاد عربية ـ ليبيا ١٨٣٥ ـ ١٩٧٠" يورد في الصفحة ٢٧١ من كتابه، أن اللجنة الخماسية التي شكلتها الطائفة اليهودية في ليبيا قدّمت إلى حكومة السيد محمد عثمان الصيد مذكّرة بتاريخ ١٩٦١/٦/١ ضمّنتها مطالب الطائفة في تلك الفترة، وهي المطالب التي لم تتجـاوز:

أ ـ الإعتراف بحق الجنسية لكافة اليهود المولودين والمقيمين في ليبيا وليس لهم جنسية أخرى.

بـ ـ السماح لليهود بأن يديروا بشكل مباشر مؤسساتهم الدينية والخيرية.

جـ ـ السماح بإعادة المحاكم الحاخامية لسابق عملها.

د ـ الإذن للطائفة بأن تستجلب من الخارج حاخاماً ومدرسين وكتب مدرسية تحتاجها المدارس اليهودية.

كما يكشف Renzo De Felice في كتابه المذكـور (الصفحات ٢٧٢ ـ ٢٧٣) أنه منذ صدور قرار الحكومة الليبية (حكومة السيد محمد عثمان الصيد) بتاريخ ١٩٦٢/٨/٨ الذي أعترف بحق اليهود المولودين في ليبيا والمقيمين بها ولا يملكون جنسية أخرى، في التمتع بالجنسية الليبية، فقد طرأ تحسّن كبير على أوضاع يهود ليبيا. كما يؤكد ذات المؤلف أن السنوات الخمس التي تلت قرار الحكومة الليبية المذكور كانت سنوات إستقرار وهدوء بالنسبة ليهود ليبيا أستطاعوا خلالها أن يحققوا الكثير من المنافع والمكاسب المادية لأنفسهم وبخاصة في مجال صناعة البترول. وقد تواصل هذا الوضع الآمن الموات لليهود إلى ما قبل أحداث وأزمة يونية/حزيران ١٩٦٧ بأشهر قليلة، وهو الأمر الذي يفسر في نظره كيف ولماذا أخذت تلك الأحداث يهود ليبيا على غرّة.

الدكتور هامر وشركة أوكسيدنتال

الدكتور أرماند هامر ArmandHammer من مواليد روسيا في عام ١٨٩٨ ويفخر أنه ينحدر من سلالة اليهود المكابي Maccabees وأن جدّه الأكبر كان يدعى "يهوذا المكابي" Judah Maccabes الذي قاد إحدى ثورات اليهود. تخرّج هامر طبيباً في عام ١٩٢١، إلتقى بـ "لينين" عن طريق والده وعقد معه صفقات، حيث صار وكيلاً لسيارات "فورد" في روسيا، وأمتلك إمتياز أقلام الرصاص، وأقام محطات لتجارة الفراء السيبيرى وعندما وصل "ستالين" إلى السلطة هاجر مع والده (ذي الميول الشيوعية) إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن جمع جميع حاجياته من القطع الفنية الروسية التي باعها في أمريكا بملايين الدولارات. أقام علاقات مع قادة إسرائيل وزارها عدّة مرات، وكان على علاقة حميمة مع الرئيس الراحل عبدالناصر، كما عاد بعد موت ستالين إلى روسيا لعقد الصفقات أيام نيكيتا خروتشوف، وصار فيما بعد الواسطة بين جميع قادة الإتحاد السوفييتي الذين تعاقبوا على زعامته وبين سبعة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن بمقدور أحد غيره الوصول منّه إلى الكرملين. (راجع كتاب :Hammer By Armand Hammer with Neil Lyndon 1988).

في شهر يناير من عام ١٩٦١ قام المستر هامر بتأسيس شركة أوكسيدنتال ليبيا Oxy Libya بهدف تطوير الشركة Occidental الأم التي كان قد إشتراها مفلسة (لأغراض التهرّب من الضريبة). وفي نفس العام قام هامر بزيارة لليبيا (يلاحظ أنه نفس العام الذي تشكلت فيه لجنة من خمسة من قادة اليهود في ليبيا، وقدمت عريضة مطالب إلى حكومة السيد عثمان الصيد ١٩٦١/٦/١ وسعت إلى مقابلة الملك ادريس). وقد حاول خلال تلك الزيارة الحصول على إمتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا عبر وساطة السيد الطاهر العقبي (الذي كان قد شغل لعدّة سنوات منصب رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس، ومنصب وزير العمل والشئون الإجتماعية، والمعروف بتأييده لولي العهد الحسن الرضا السنوسي، ولا يوجد ما يدل على كيف نشأت الصلة بين السيد العقبي والمستر هامر) غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل هذه المرّة.

في عام ١٩٦٤ جدّد هامر مساعيه للحصول على إمتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا، غير أنه لم يقدر لتلك المساعي أن تنجح إلا في فبراير ١٩٦٦ عندما فازت شركته "أوكسيدنتال ليبيا" بالإمتيازين (١٠٢) و (١٠٣) وسط منافسة ضد (١١٩) شركة أمريكية وأوروبية ويابانية، إلا أنه يلاحظ أن هامر لم يكن يعتمد على مساعي السيد العقبي فقط ولكن أيضاً على وساطة السيد عمر إبراهيم الشلحي (شقيق العقيد عبدالعزيز الشلحي) واللذين كانا مقربّين من الملك ادريس.

المستر هامر لم يشر في مذكراتـه من قريب أو بعيد إلى صلته بالسيد عمر الشلحي إلا أن هذا الأخير نفسه أشار إلى هذه الصلة خلال المقابلة التي أجراها معه معدّو الشريط الوثائقي المؤسس على كتاب

المستر "آرمارند هامر" مع "مناحيم بيجين"

"الجائزة The Prize"أن أحد أصدقائه من رجال الأعمال قدّم إليه المستر هامر الذي قال له ما نصّه "سأجعل منك يا عمر أغنى رجل في أوروبا".

أما مؤلف كتاب "حبال من رمال Ropes of Sand مندوب المخابرات المركزية الأمريكية السابق المستر إيفلاند Mr. Wilbur C. Eveland يؤكد أن شركة أوكسيدنتال حصلت على عقدي الإمتياز المذكورين بمساعدة عمر الشلحي في مقابل أن تدفع له الشركة ما قيمته (٣) سنت عن كل برميل تنتجه. أما رجل الأعمال الذي يشير إليه عمر الشلحي بأنه واسطة العلاقة بينه وبين هامر ولا يذكر إسمه، فمن المرجّح أنه الإيراني "كمال زاده" الذي كان شريكاً لعمر الشلحي في مشروع مياه "عين الدبوسية" شمال شرق ليبيا (والذي كان هو الآخر مثار إتهامات كثيرة بالرشوة والفساد المالي خلال العهد الملكي)

الملفت للنظر أن دخول شركة أوكسيدنتال لمجال صناعة النفط في ليبيا لم يكن موضع ترحيب من بقية الشركات العاملة في ليبيا وفقا لما ذكره هامر نفسه في مذكراته (صفحة ٣٣٦) حيث ينسب إلى السفير الأمريكي في ليبيا آنذاك المستر ديفيد نيوسوم ما ترجمته:

"أعتقد أنه من الإنصاف القول بأن ظهور شركة أوكسيدنتال على المسرح في ليبيا لم يكن موضع ترحيب حار من قبل الشركات الأخرى." وإذا كنا نستبعد أن يكون ذلك بسبب نظرتهم إليها على أنّها كانت بمثابة شركة البترول الوطنية لإسرائيل (راجع كتاب أوراق الموساد الضائعة)، فإنه من المرجّح أن يكون السبب من وراء عدم الترحيب هو ما عرف عنها من اللجوء إلى أساليب "معوجّة" في معاملاتها، سواء مع بقية الشركات ،أو مع الحكومة الليبية، فضلاً عن إعتبارات الغيرة والمنافسة الشديدة التي تطبع علاقات تلك الشركات".

وأيا ما كانت أسباب عدم ترحيب بقية شركات البترول العاملة في ليبيا بشركة أوكسيدنتال فمن الثابت أن "حظوظها" في ليبيا كانت عالية وغير عادية:

- خلال أقل من تسعة أشهر على حصولها على الإمتياز النفطي رقم (١٠٢) (في شهر فبراير ١٩٦٦) نجحت في شهر نوفمبر من نفس العام في حفر ثاني أكبر بئر منتجة للنفط في ليبيا. وخلال أسابيع من بدء عمليات تنقيبها في منطقة الإمتياز رقم (١٠٣) في مارس ١٩٦٧ عثرت الشركة على النفط بكميات هائلة، فيما عرف فيما بعد بحقل ادريس الذي ضمّ أكبر بئر نفطية اكتشفت في ليبيا. (من الطريف والمثير أن منطقة الإمتياز رقم (١٠٣) كانت قبل ذلك بحوزة شركة موبيل الأمريكية وتخلّت عنها بسبب عدم إكتشافها للنفط فيها). وقد بلغ الإحتياطي النفطي تحت الأرض الذي بحوزة شركة أوكسيدنتال ٣ مليارات برميل أي ما يعادل ١/٣ ١ إحتياطي البترول الذي عثر عليه خلال نفس الفترة في منطقة "الاسكا".
- تمكن هامر بمساعدة صديقه المستر بكتل Steve Bechtel من بناء منظومة نقل وتكرير وتوزيع خاصة به وبعيدة عن سيطرة الشركات الكبيرة، ولم يأت السادس عشر من شهر فبراير ١٩٦٨ إلا وكان النفط الخام يتدفّق من منطقة هذين الإمتيازين (١٠٢) و (١٠٣) إلى ميناء الشحن النفطي في الزويتينة، حيث قام الملك ادريس بنفسه بحضور حفل الإفتتاح لذلك المشروع، كما كان السيناتور الأمريكي ألبرت جور AlbertGore(والد نائب الرئيس الأمريكي الحالي) أحد الحاضرين في ذلك الحفل. ولم تمض أشهر قليلة حتى احتلّت شركة أوكسيدنتال مركز ثاني أكبر شركة منتجة ومصدرة للنفط الخام في ليبيا. ومما زاد في حظوظ هذه الشركة في ليبيا قيام حرب يونية/حزيران ١٩٦٧ التي أدّت إلى إغلاق قناة السويس، الأمر الذي زاد من أهمية النفط الليبي. (لعله من "المفارقات" الملفتة للنظر أن تتوجه شركة أوكسيدنتال للبحث عن إمتيازات للنفط في ليبيا في "فبراير ١٩٦٦" مع شروع إسرائيل في تحضيراتها لحرب يونية عام ١٩٦٧ حيث من المعروف أن هذه التحضيرات إمتدّت عدة سنوات سابقة على وقوعها).
- كان هامر قد ضمّن العرض الذي تقدم به للحصول على إمتيازي النفط (١٠٢) و (١٠٣) مزايا إضافية جعلته (في نظر الحكومة الليبية) يختلف عن بقية العروض التقليدية التي تقدّمت بها بقية الشركات الأخرى وكان من بين هذه المزايا: "تعهّد شركة أوكسيدنتال بالبحث والتنقيب عن المياه الجوفية بدون مقابل"

المستر آرماند هامر إلى جوار الملك إدريس في افتتاح ميناء "الزويتنة" البترولي ويرى في الصورة السيد عبدالحميد البكوش والسيد عبدالعزيز الشلحي

المستر آرماند هامر مع السيد كمال زاده "رجل الأعمال الايراني"

المستر آرمارند هامر

السيد الطاهر العقبي

وقد زاد من أهمية هذا "العرض الخاص" أن التنقيب عن المياه كان سيتم في منطقة الكفرة حيث يوجد ضريح والد الملك السيد المهدي السنوسي، وحيث عاش الملك طفولته وصباه، وحيث ولدت الملكة فاطمة وحيث ينوي الملك أن يقضي أخر أيامه ويعتزم أن يطلب دفنه بها.

وبالفعل فقد إكتشفت الشركة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ مخزوناً هائلاً من المياه الجوفية في منطقة "الكفرة والسرير" يوازي "تدفّق نهر النيل على مدى ٢٠٠ عاماً" أو "حجم مياه جميع البحيرات العظمى"، كما قدّرت مصادر الشركة أن يكفي المخزون الجوفي من المياه لريّ مليون هكتار من الأراضي المزروعة لمدّة (٨٠٠) سنة.

لقد أدّت هذه التطورات و "ضربات الحظ" المتلاحقة أن يصبح الدكتور هامر خلال أقل من عامين على دخول شركته لصناعة النفط في ليبيا:

- قريباً من الملك ادريس السنوسي بسبب إهتمام الدكتور هامر بمنطقة الكفرة (مائياً وزراعياً) وهي المنطقة القريبة من قلب الملك.
- قريباً من عمر الشلحي (وبالتالي من عائلة الشلحي) من خلال إتفاق "العمولة" السري بينهما وربما من خلال صفقات سرية أخرى.
- قريباً من ولي العهد عبر السيد الطاهر العقبي الذي حافظ هامر على علاقة خاصة به أمتدت حتى إلى أولاده وأسرته فيما بعد.

ولا يوجد شك في أن شركة أوكسيدنتال ليبيا كانت من بين الشركات النفطية الكثيرة التي استطاع من خلالها يهود ليبيا تحقيق منافع ومكاسب مالية وإقتصادية خلال الفترة التي سبقت حرب يونية ١٩٦٧ وحتى التي تلتها.

المستر ديفيد نيوسم في زيارة إلى معسكر "أوكسيدينتال" في الكفرة

موقف القوى الشعبية والوطنية الليبية

قبل أن تتعرض لأحداث يونية ١٩٦٧ الدامية في ليبيا ونتائجها على وضع الطائفة اليهودية فيها، يحسن أن نشير بإيجاز إلى ما كانت حكومات العهد الملكي المتعاقبة تواجهه من ضغوط شعبية وأهلية داخلية ـ فضلاً عن تأثيرات خارجية واهدة ـ إزاء تعاملها مع القضايا المتعلقة بتلك الطائفة.

جاء المصدر الأول للضغوط الداخلية على النظام الملكي بشأن الموقف من القضية الفلسطينية بصفة عامة ومن الطائفة اليهودية في ليبيا بصفة خاصة، من الصحافة الليبية التي لم تتردّد في إستخدام هامش الحريّة الذي كانت تتمتع به في عدد من القضايا الوطنية والقومية ومن بينها هذه القضية. وعلى سبيل المثال فقد كتب المرحوم الأستاذ صالح مسعود ابويصير في جريدة الدفاع (التي كان صاحبها) مقالاً بتاريخ ١٩٥٢/٩/١١ كان من بين ما جاء فيه:

"ليس من يغرب عنه سفر البعض من اليهود المقيمين في ليبيا إلى إيطاليا بحجة التداوي أو التجارة، حتى إذا ما بلغوا إيطاليا إستأنفوا طريقهم إلى إسرائيل أمنين مطمئنين تاركين أعمالهم في ليبيا سائرة سيرها ثم يرجعون إلى إيطاليا ومنها إلى ليبيا، وبلغ من عرفية هذا السفر أن أصبح بعض اليهود لا يتورعون في المجاهرة بأنهم كانوا في إسرائيل..."

"وإنه ليس من كرامة أمة مسلمة ذات سيادة في شيئ أن ترى وتعلم بأن اليهودية في بلادها، اليهودية الآمنة المتمتعة بكافة الحقوق، تدوس كرامة هذه الأمة ، وتذهب وتجئ حاملة رسالة الصهيونية إلى بلد إسلامي عربيٌ مستقل."

"إننا نرجو أن تستيقظ الحكومة التي لا يداخلها إغفاء فتعير هذه المسألة جانباً مهماً من عملها الحاسم وتصدر التشريعات الحازمة التي تمنع كل علاقة بإسرائيل تجارية أو سياسية أو مدنية فلا صلة ولا تجارة ولا بريد، إن علاقة الشقيق بالعدو عداوة..".

وقد إشارت كثير من التقارير السرية للسفارتين البريطانية والأمريكية المتعلقة بتلك الحقبة إلى صحف "الطليعة" و "الحقيقة" و "الرقيب" و "الزمان" و "الحرية" و "الرائد" بإعتبارها من أكثر الصحف طرقاً لهذا الموضوع وتناولاً له.

أما المصدر الثاني للضغوط الداخلية على النظام الملكي فقد جاء من عدد من أعضاء البرلمان الليبي، فقد شهدت قبّة البرلمان الليبي على امتداد دوراته التي ما انقطعت منذ حصلت ليبيا على إستقلالها، عدداً من المداولات والأسئلة والإستجوابات التي دارت حول وضع الطائفة اليهودية في ليبيا وإساءتها لإستخدام الحرية التي تتمتع بها في السفر لإسرائيل وفي غيرها من النشاطات والمواقف التي تتعارض مع سياسات الحكومة الليبية ومواقفها من القضية الفلسطينية.

ويورد الأستاذ سامي حكيم في كتابه "حقيقة ليبيا" (مكتبة الإنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٨) في سياق إنتقاد سياسات حكومات العهد الملكي العربية وموقفها من قضية فلسطين (الفصل الثاني عشر: ليبيا والقضايا العربية، الصفحات ٣٠٣ ـ ٣١٨) عينات وأمثلة من

الأسئلة والإستجوابات التي وجهها عدد من النواب الليبيين إلى الحكومة والتي كان منها:

- السؤال الذي تقدم به النائب السيد محمود أبو شريدة يوم ١٩٥٢/١٢/٦ بشأن المحاولات التي بذلها المهاجرون (اليهود) لتهريب البضائع والأشياء الممنوعة إلى خارج البلاد عند مغادرتهم لها.
- الإستجواب الذي ناقشه مجلس النواب يوم ١٩٥٣/٤/٥ حول المؤسسات الأجنبية الموجودة في ليبيا والتي لها خطورتها وفي مقدمتها "نادي المكابي" الصهيوني بطرابلس. (وقد جرى إغلاق نادي "المكابي" في طرابلس يوم ١٩٥٣/١٢/١٦ بناء على قرار من مجلس النواب، وإثر قيام أحد النواب الصهيونيين بزيارة إلى ليبيا قصد خلالها إلى نادي المكابي حيث اجتمع ببعض اليهود ثم غادر البلاد بإحدى السفن العابرة).
- الطلب الذي تقدّم به (١١) عضواً من أعضاء مجلس النواب (هم: سالم الحضيري، عبدالقادر البدري، ميلود عبدالله، كمال فرحات، محمود أبوشريدة، المنير العروسي، رمضان الكيخيا، حسين الفقيه، محمد أبويحي، منصور محمد، القذافي سعد) يوم ١٩٥٤/٢/٢٥ لإجراء مناقشة بين المجلس والحكومة حول الإجراءات التي إتخذتها السلطات الليبية لتطبيق قرارات الجامعة العربية بشأن مقاطعة إسرائيل.

أما أهم مصدر لهذه الضغوط على رجال العهد الملكي فقد كان ذاتياً ودائماً ونابعا من وجدانهم وضمائرهم وقناعتهم الشخصية، فهم وإن كانوا لا يحملون أية مشاعر عدائية نحو الطائفة اليهودية (كما ورد في كتاب "يهود في بلاد عربية" بشأن موقف الملك من اليهود)، بل حتى ولو كان لبعضهم صداقات شخصية حميمة مع عدد من رؤساء هذه الطائفة وأبنائها (كما ورد في مذكرات الأستاذ محمد عثمان الصيد وفي عدد من الوثائق السرية للخارجية الأمريكية والبريطانية)، فإن ضميرهم الوطني ووجدانهم الإسلامي لم يكن ليسمح لهم بالسكوت عما ارتكبته الدولة العبرية بحق فلسطين وشعبها أو بعدم محاولة الإنتصار للقضية الفلسطينية دون أن يمس ذلك بالطبع الحقوق الأساسية للطائفة اليهودية في ليبيا أو يتعارض معها. إن ذات هذا الضمير والوجدان هما اللذان جعلا ليبيا ملكاً وحكومة وشعباً تقف مع الشعب الجزائري في جهاده ونضاله من أجل الإستقلال من فرنسا (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) ولم يكن ذلك لرضاء لأحد أو نزولاً عند ضغوط وإبتزازات داخلية أو خارجية عربية أو غيرها". إننا نورد هذه الحقيقة لتأكيد زيف الزعم الذي ذهب إليه مؤلف كتاب "يهود في بلاد عربية ـ ليبيا ١٨٣٥ ـ ١٩٧٠" (الصفحات ٢٦٢ ـ ٢٦٣) من أن مواقف الملك وحكوماته المتعاقبة من اليهود في ليبيا كانت مجرّد إستجابات للمتطلبات والفرص التي أملتها الظروف الداخلية والخارجية (أي أنها كانت خالية من أية إعتبارات مبدئية أو قناعات ذاتية) وأن الملك وحكوماته المتعاقبة إستخدمت سياستها تجاه يهود ليبيا كورقة لإبراز "مواقفها القومية" من جهة أو من جهة أخرى كوسيلة لتحويل ومواجهة المطالب الشعبية والوطنية على إعتبار أن إستخدام هذه الورقة (بما تعنيه من سياسات ضاغطة في مواجهة الطائفة اليهودية) هو أقل إيلاماً وأقل إضراراً بسلطة الملك وحكومته.

أحداث يونية الدامية (١٩٦٧)

يصف الكاتب المصري سامي حكيم في كتابه "حقيقة ليبيا" أحداث الخامس من يونية على النحو الحماسي الآتي: (الصفحات ٣٢٤، ٣٢٥)

"وعندما حدث العدوان الإسرائيلي على الدول العربية يوم ٥ من يونية ١٩٦٧ إنطلق الشعب الليبي من عقاله يساند العرب في النود عن حياضهم ودرء الخطر المحدق بالأمة العربية كلها، وإشتعلت ليبيا من أدناها إلى أقصاها بالمظاهرات الشعبية تطالب حكومتها المساندة العملية السريعة الفعالة وعجزت قوات الشرطة عن كبح جماح الجماهير الصاخبة الملتهبة التي اندفعت نحو المؤسسات الصهيونية والإستعمارية تحرقها وتحطّمها إعلاناً عملياً عن غضبتها وثورتها، وبلغ من ثورة الجماهير أنها حطمت جانبا من السفارة الأمريكية في بنغازي ورفعت على ساريتها العلم المصري، وقتلت جندياً بريطانياً كان يركب سيارة مصفحة وأجبرت الحكومة عدم تصدير النفط إلى الدول المعادية التي ساندت إسرائيل."

إسرائيل مهتمة بالتطوّرات السياسية في ليبيا!

ورد في مذكرة محادثة جرت أثناء غداء عمل بين المستر "هانان بارون" Hanan Bar-on المستشار بالسفارة الإسرائيلية في واشنطن والمستر "ديفيد نيوسوم" مدير "إدارة شمال أفريقيا" بوزارة الخارجية يوم ١٩٦٤/٤/٨، أن المستشار الإسرائيلي سأل زميله الأمريكي عن الأوضاع في ليبيا وما الذي تزمع الولايات المتحدة القيام به في مواجهة تهجمات عبدالناصر على قاعدة الملاحة.

وقد ردّ المستر "نيوسوم" على سائله الإسرائيلي بأنه على الرّغم من أن خطاب عبدالناصر الذي ألقاه في ٢٢ فبراير ١٩٦٤ كان له دون شك بعض التأثير في تحريك الوضع في ليبيا (مظاهرات وأحداث الطلبة، محادثات الجلاء عن القواعد، واستقالة الملك..) غير أن المشكلة كامنة في عوامل داخلية بقدر ما ترجع إلى عوامل خارجية. هناك قوى جديدة أصبح لها حضور في البلاد، فضلاً عن أنّ هناك يقظة للروح الوطنية فيها. كما أن جزءاً من المشكلة يرجع إلى إنشغال وإهتمام ليبيا بإسرائيل، وهذا الإهتمام راجع في جزء منه للدعاية المصرية كما يرجع في جزء آخر منه إلى وجود عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين في ليبيا. وأن عدداً من الليبيين يهاجمون وجود أمريكا في القاعدة على أساس صداقتها لإسرائيل.

وتورد المذكرة أن المستر "بارون" عبّر عن دهشته لوجود هذه المشاعر في ليبيا.

السيد حسين مازق

الملك ادريس السنوسي

ليس من مهمة هذه المقالة التأريخ لأحداث الخامس من يونية وما تلاه أو بيان ما وقع فيه والنتائج الخطيرة التي ترتبت على تلك الأحداث، ولكن يهمنا الإشارة إلى ما تعرّضت له الطائفة اليهودية في ليبيا وممتلكاتها خلال تلك الأحداث من إعتداءات من قبل الجماهير الغاضبة، حيث يتبين من جملة التقارير والبرقيات السرية التي بعثت بها سفارة أمريكا في ليبيا وما ورد بالمصادر اليهودية وأهمها (كتاب يهود في بلاد عربية - ليبيا) بشأن هذه الاحداث:

١- فور إندلاع الحرب الأيام الستة بين إسرائيل والدول العربية في الخامس من يونية/حزيران انطلقت المظاهرات والإضطرابات وأعمال العنف في شتى أنحاء ليبيا وبخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، وقد إستهدفت تلك المظاهرات وأعمال العنف اليهود والأجانب عموماً وعلى الأخص الأمريكان سواء العسكريين بينهم أو المدنيين. ولقد أسقط في يد قوات الأمن التي فوجئت بحجم الأحداث، وشرعت هذه القوات في مدينة طرابلس، بعد ساعات، في تجميع اليهود الذين إستهدفوا بتلك الأعمال إلى معسكر "قرجي" على مشارف المدينة، وقد ساعد إعلان السلطات لحالة الطوارىء ومنع التجول على السيطرة على الموقف، غير أن هذه المظاهرات وأعمال العنف وحرق متاجر اليهود تواصلت حتى التاسع من يونية ومن بعد ذلك بشكل متقطع حتى يوم الثاني عشر من ذلك الشهر. وحدث نفس الأمر في مدينة بنغازي حيث جرى تجميع اليهود في معسكر خارج المدينة غير أن المظاهرات وأعمال العنف توقفت في بنغازي قبل وقت من توقف نظيرتها في طرابلس، وقد توجهت أعمال العنف في بنغازي إلى موظفي السفارتين الأمريكية والبريطانية ومبانيهما وممتلكاتهما.

٢- ذكرت البيانات الرسمية للحكومة الليبية أن عدد القتلى نتيجة الإضطرابات في طرابلس كان أربعة أشخاص، منهما ليبيان (رجل وأمراة) وشخص مسيحي وأخر مالطي في حين تؤكد المصادر اليهودية والغربية أن عدد القتلى من اليهود فقط بلغ (١٥) شخصاً في حين تضع عدد الجرحى في عدد (٣٠) شخصاً. وتشير هذه المصادر إلى أن أفراد عائلتي شالوم لوزون Shalum Luzon واميليا برانيس حبيب (Raccah) EmiliaBaranesHabib البالغين (١٣) شخصاً قد ذبحوا يوم ١٩٦٧/٦/٦ بواسطة أحد الليبيين الذي تظاهر بأخذ الأسرتين إلى مكان أمن ثم إعتدى عليهم بذبحهم جميعاً خارج مدينة طرابلس. كما يشير أحد المصادر إلى أن عدد القتلى من اليهود في حوادث بنغازي تراوح بين شخص وثلاثة أشخاص.

٣- في السابع عشر من يونية أرسل رئيس الطائفة اليهودية في ليبيا المدعو ليللو أربيب Lillo Arbib إلى السيد حسين مازق رئيس الوزراء يطلب منه الإذن لليهود الذين يرغبون في مغادرة البلاد إلى حين تهدأ الخواطر. وقد وافقت حكومة السيد مازق فوراً على طلب السنيور أربيب حيث شرعت مكاتب الهجرة في إعداد وثائق السفر لليهود الراغبين في مغادرة البلاد منذ يوم ٢٠ يونية. ولم تسمح الحكومة الليبية، وفقاً للمصادر اليهودية، لليهود المغادرين بأكثر من (٢٠) جنيه إسترليني للفرد. وخلال شهر واحد تمت هجرة نحو (٤١٠٠) يهودي عن ليبيا بحيث لم يتجاوز عدد اليهود الباقين في شهر سبتمبر ١٩٦٧ أكثر من (١٠٠) يهودي منهم إثنان فقط في بنغازي.

وإذا كان من الواضح أن الخيارات التي كانت أمام الحكومة الليبية هي قليلة جداً عندما تقدم رئيس الطائفة اليهودية بطلب الإذن لليهود الليبيين بمغادرة ليبيا في أعقاب أحداث يونية ١٩٦٧، فإنه مما لا شك فيه أن ما تعرضت له الطائفة اليهودية خلال تلك الأحداث من ترويع وإعتداء وقتل هو أمر مشين ولا مبرر له ويتنافى مع كافة الأعراف الإنسانية والتقاليد العربية والإسلامية. صحيح أن الإسرائيليين إرتكبوا بحق الآلاف من الفلسطينيين العزّل من السلاح أضعاف أضعاف الجرائم التي ارتكبت بحق اليهود الليبيين خلال أحداث يونية ١٩٦٧، ومع ذلك، فيظل ما إرتكبه الغوغاء في ليبيا، وبتحريض من بعض الإذاعات العربية، في تلك الأحداث بحق اليهود، ومن بينهم أطفال ونساء وشيوخ، أمر غير مبرّر من منظور إسلامي وإنساني وأخلاقي، وتظل تلك الأحداث أعمالاً إجرامية مشينة ومدانة من قبل كل صاحب ضمير وإحساس حيّ.

وبقي أن نشير إلى مقتطفات مما ورد في برقيتين بعث بهما السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية في أعقاب تلك الأحداث.

جاء في الفقرتين (١) و (٢) من البرقية الأولى منهما (رقم ٦٦٨) المؤرخة في ١٩٦٧/٨/١٦، رداً على "تقرير" وصل إلى الخارجية الأمريكية (من جهة أخرى) يتحدث عن مزاعم مفادها أن الحكومة الليبية طلبت من جميع أفراد الطائفة اليهودية مغادرة ليبيا، ما ترجمته:

١- ليس لدينا علم بأي أساس لتقرير مفاده أن الحكومة الليبية طلبت من أبناء الطائفة اليهودية مغادرة ليبيا بأسرع وقت ممكن.

٢- وعلى العكس من ذلك، فإن الحكومة الليبية تبذل جهوداً من أجل ضمان أمن ورفاهية أبناء هذه الطائفة، فبالإضافة إلى حمايتهم، فقد تركت لهم حرية الإختيار بين السفر أو البقاء في البلاد، كما سهلت للراغبين منهم في السفر الحصول على ما يحتاجونه من مساعدات مالية أو وسيلة سفر، كما أصدرت لهم تأشيرات خروج وعودة، وفضلاً عن ذلك فإن الملك ادريس أبدى إهتماماً شخصياً لضمان رفاهية الطائفة اليهودية في ليبيا. وقد عين رئيس وزراء جديد وقد قام رئيس الوزراء الجديد ووزير الداخلية بكافة الإجراءات الضرورية من أجل حماية جميع الأقليات، كما عبّرا بكل وضوح عن ترحيب الحكومة باليهود الراغبين في العودة إلى ليبيا، وقد أكد الملك على حقيقة أن

الشهيد أبو جهاد

اليهود الليبيين هم ليبيون مثل غيرهم من بقية الليبيين وأن الإسلام يحث المسلمين على حماية اليهود..."

كما جاء في الفقرة الثانية من البرقية الثانية رقم (١٠٩٨) المؤرخة في ١٩٦٧/٩/١٨ ما نصّه:

"إن عدداً كبيراً من اليهود الليبيين عاد إلى ليبيا في زيارات قصيرة، إما من أجل الحصول على بعض الأموال التي هم في حاجة إليها، أو من أجل إعادة ترتيب أوضاعهم التجارية، أو من أجل تجديد تأشيرة الخروج والعودة. ومحلياً تبدو السلطات الليبية تبذل قصارى جهدها من أجل مساعدة هؤلاء العائدين من اليهود، فهي تقوم على الفور بإصدار تأشيرات خروج وعودة جديدة لهم، كما تسمح لمن يرغب منهم في الحصول على علاوة السفر بالعملة الصعبة في حدود (٣٠٠) دينار ليبي. كما يقوم رجال الشرطة بتقديم كافة صور الحماية لهؤلاء العائدين. وقد جرى إيواء بعض هؤلاء اليهود العائدين مؤقتاً في بيوت بعض رجال الأعمال (المسلمين) البارزين وبعض كبار المسئولين الليبيين".

ورغم كل ذلك فسوف تبقى ذكريات الأحداث الدامية التي وقعت في أعقاب إندلاع حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ باعثة على الحزن والأسى، ولا نحسب إلا أن الليبيين قد دفعوا ثمن تلك الأعمال الغوغائية الطائشة والجرائم الضيسة باهظاً وغالياً منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩ وما تلاه.

حسابات إسرائيل المعلقة مع النظام الملكي

نحسب أنه ليس من المستهجن أو المستغرب أن يتصور المرء أن "إسرائيل" اعتبرت نفسها منذ قيامها في عام ١٩٤٨ "راعية" لكل يهود العالم بمن في ذلك الذين يعيشون حتى في ظل دول صديقة لإسرائيل وينعمون بجنسيتها وبخيراتها، وحتى لو لم يطلب أولئك اليهود تلك "الرعاية" - بل إن الوقائع تؤكد أن إسرائيل إعتبرت نفسها "الوريثة" لكل خصومات اليهود وثاراتهم مع بقية شعوب العالم. تلاحق النازيين السابقين في كل مكان من العالم، وتخطف من تستطيع خطفه منهم، وتقدم من استطاعت تقديمه إلى المحاكمة، وتدين مواقف الشعوب والحكومات والباباوات وحتى المصارف وشركات التأمين، وتطالب "بالتعويضات" عما لحق يهود العالم - قبل قيام إسرائيل - من إضطهاد وقتل وعنوان.

ومن هذا المنظور فلا نحسب أن إسرائيل، وإن كانت منشغلة منذ قيامها بقضايا أخرى أكثر إلحاحاً وأهمية وخطورة بالنسبة لبقائها ووجودها وإستمرارها، إلا أنها كانت تلاحظ وترقب أحوال مختلف "الطوائف اليهودية" المقيمة في شتى دول العالم ومن بينها الطائفة اليهودية التي كانت مقيمة في ليبيا، وتسجّل ما كانت "تتعرض له". كذلك لا نحسب أن قراءة تلك الأحوال من قبل إسرائيل كانت تتم سوى من منظور تلك الطوائف أو وفقاً لوجهة نظر الجمعيات والمنظمات اليهودية العالمية التي إضطلعت هي الأخرى بجزء من دور "الوصاية" و "الرعاية" على يهود العالم كما رأينا.

ومن ثم، وتأسيسا على ذلك، فلا نحسب أن دولة إسرائيل إلا أن تكون قد أخذت علماً - وعبر مصادرها اليهودية ووفقاً لوجهات نظرها - بما تصورت أن يهود ليبيا كانوا يتعرضون له من "إضطهاد وسوء معاملة وعدوان" في ظل حكومات العهد الملكي. ولما كانت إسرائيل ليست من الدول التي تأخذ علماً فقط بالأشياء... بل تعتقد بوجوب قيامها بالإجراء التصحيحي المناسب... فلابد أن تكون قد "إختزنت" قرارها بالإجراء التصحيحي إلى الوقت المناسب... ولا بأس من فتح "حساب معلّق" للنظام الملكي في ليبيا توضع في كافة "الملفات اليهودية" عليه.

وفي الواقع فإن إسرائيل لم تكن تسجل في "حساباتها المعلقة" مع النظام الملكي في ليبيا ما إرتكبه ذلك النظام - من وجهة نظرها ونظر الجمعيات اليهودية العالمية - في حق يهود ليبيا فحسب، بل كانت تدوّن في هذه الحسابات جملة المواقف والسياسات التي إتخذها ذلك النظام ضد "إسرائيل" ولصالح "القضية الفلسطينية"، حتى ولو يقم ذلك "النظام الخجول" بالدعاية وبالتطبيل لتلك المواقف والسياسات، وحتى لو لم تستقبل تلك المواقف من قبل جيرانه واشقائه سوى بالجحود والتجاهل والتغافل.

وعلى سبيل المثال فلا نتصور إسرائيل إلا أن تكون قد سجّلت في كشف تلك "الحسابات المعلقة" جملة مواقف وسياسات ذلك النظام نذكر منها:

١- المواقف السياسية للنظام الملكي من إسرائيل

لقد جارى النظام الملكي بقية الدول العربية في موقفها السياسي، الرافض للإعتراف بإسرائيل والمقاطع لها وللتعامل والتعاون معها بأي صورة من الصور وإتخذ هذا الموقف الرسمي الليبي شكلاً من الإجماع والثبات والإستمرارية مع الحدّة في بعض الأحيان، بحيث بدا في بعض الأوقات ظاهرة سياسية محيّرة لدبلوماسيي سفارتي الولايات المتحدة وبريطانيا تناولتها تقاريرهم وبرقياتهم في أكثر من مناسبة. (من ذلك على سبيل المثال تقرير السفارة الأمريكية في ليبيا رقم A-247 المؤرخ في ١٩٦٨/٢/٩ بعنوان "ليبيا - والصراع العربي/الإسرائيلي" وتقريرها رقم A-566 المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/٢ بعنوان "إزدياد نشاط حركة فتح في ليبيا".

٢- التأييد السياسي للقضية الفلسطينية

بنفس القدر الذي عادى به النظام الملكي دولة إسرائيل، عبّر عن تأييده السياسي المطلق والمتواصل وغير المشروط لحقوق الشعب الفلسطيني

كما قدم الدعم السياسي والمادي لمنظمة التحرير الفلسطينية فور قيامها وللعمل الفدائي ممثلاً في حركة "فتح". وعلى سبيل المثال فلا نتصوّر إلا أن تكون إسرائيل قد سجلت ضمن قائمة مواقف النظام الملكي الداعمة للقضية الفلسطينية (منذ عام ١٩٦٧ فقط):

١ـ دعوة رئيس الوزراء السيد حسين مازق (خلال المقابلة التي أجرتها معه جريدة الأنوار اللبنانية) للدول العربية لإتخاذ مواقف موحّدة في مواجهة العدو الإسرائيلي.

٢ـ السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكاتب لها في ليبيا وعقد ملتقيات حاشدة إحياء لذكرى يوم فلسطين في ١٩٦٧/٥/١٥، وإجتماعات أخرى في بنغازي يوم ١٩٦٧/٦/٢ شارك فيها نحو (٥٠٠٠) شخص.

٣ـ السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية (منذ مارس ١٩٦٨) ولحركة "فتح" (منذ مارس ١٩٦٩) بأن يكون لكل منهما جناح خاص في معرض طرابلس الدولي (وقد كان هذان الجناحان من أكثر أجنحة المعرض إكتظاظاً بالزوار).

٤ـ خطبة مفتي ليبيا الشيخ عبدالرحمن القلهود يوم ١٩٦٩/٤/٢٩ أمام المؤتمر الإسلامي في العاصمة الماليزية كوالالمبور، والتي دعا فيها لإعلان الجهاد لتحرير الفلسطين.

٥ـ فرض ضريبة بمعدل ٦٪ إعتباراً من ١٩٦٩/٦/٢٤ تستقطع من مرتبات جميع الفلسطينيين العاملين في ليبيا لصالح "صندوق الدعم الفلسطيني".

ولعل المقتطفات التالية من آخر خطاب عرش خلال العهد الملكي ألقاه رئيس الوزراء انذاك السيد وئيس القذافي يوم ١٩٦٨/١١/١٧ عند إفتتاح دور الإنعقاد الخامس للهيئة النيابية الخامسة لمجلس الأمة الليبي بمدينة البيضاء، واضحة الدلالة بشأن موقف النظام الملكي من تأييد ودعم القضية الفلسطينية والعمل الفدائي الفلسطيني:

"وفي المجال العربي تعمل حكومتي بروح ميثاق الجامعة العربية وعلى أساس ثابت من الإيمان بتضامن الأمة العربية وتنمية التعاون والأخاء والسعي لإيجاد السبل القويمة لعمل عربي موحد والتجاوب مع كل ما من شأنه تحقيق جهد مشترك لخدمة المصالح والقضايا العربية، كما تدرك بأنه من واجبها نصرة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي لم تدخر حكومتي جهداً في تقديم كل تأييد ومساندة لها، وإيماناً منها بالحق المشروع لشعب فلسطين في تحرير أرضه المغتصبة فإن حكومتي تؤيد العمل الفدائي الفلسطيني ولم تتردد في تسخير كافة إمكانياتها لمقاومة العدوان الصهيوني على البلاد العربية الشقيقة ونواياه التوسعية وتقديم كل ما تستطيع من العون والتأييد للأشقاء الذين تضرروا من هذا العدوان..".

"... كما شاركت حكومتي في جميع المؤتمرات العربية التي تم عقدها لتنسيق جهودها ووضع الأسس لمقاومة العدوان الغاشم ومحو آثاره، وقامت بكل إخلاص بتنفيذ كافة ما ترتب عن تلك المؤتمرات من التزامات بإعتبار ذلك واجباً مقدّساً نحو عروبتنا وأشقائنا، وتبذل حكومتي ما يمكنها من مساع سياسية في جميع المحافل الدولية والأقليمية ولدى الدول الصديقة لإبراز خطورة الموقف وأبعاده على الأمن والسلام في العالم وإستهانة المعتدي بمنظمة الأمم المتحدة وإنتهاكه لحرمة مقدسات الأديان السماوية، هذا ولا تزال حكومتي تسعى جاهدة لمضاعفة جهود الدول العربية الشقيقة الرامية إلى محو آثار العدوان وإستعادة الأرض المغتصبة التي تؤمن بإسترجاعها مهما بلغت التضحيات ومهما طال الزمن ومهما تعنّت العدو".

٣ـ الدعم المالي للقضية الفلسطينية

أخذ الدعم المالي المتعاظم في ظل العهد الملكي للقضية الفلسطينية إتجاهين أولهما، شعبي أهلي، وثانيهما، حكومي رسمي:

أما على الصعيد الشعبي الأهلي فتكشف برقية سرّية تحمل الرقم 8-Aمؤرخة في ١٩٦٧/٧/١٨ بعث بها السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية أن القطاع الخاص تبرّع بمبلغ (٣.٥) مليون دولار كدعم لحكومات مصر والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية "ضحايا أزمة الشرق الأوسط".

ولم يكن هذا المبلغ الذي أشارت إليه برقية السفير الأمريكي سوى بداية الدعم المالي الشعبي للقضية الفلسطينية (لاحظ أنه تم تحويل هذا المبلغ في الفترة ما بين ١٥ ، ٢٩ يونية ١٩٦٧) فقد شهد هذا الدعم تعاظماً في الأشهر التالية وبخاصة بعد أن أعلنت الحكومة الليبية منذ مايو ١٩٦٨ بتوجيه وموافقة من الملك ادريس دعم العمل الفدائي الفلسطيني ممثلاً في "حركة فتح". لقد شهدت تلك الحقبة الخطوات التالية في هذا المجال:

- وصول وفد في ٢٧ ـ ١٩٦٧/١١/٢٨ من حركة فتح لجمع تبرّعات للعمل الفدائي الذي تقوم به.
- سماح الحكومة رسمياً لحركة فتح بإعتبارها ممثلة للعمل الفدائي الفلسطيني بفتح "مكاتب" لها في ليبيا ومباشرة نشاطها في جمع التبرعات من الشعب الليبي، وقد تم ذلك برعاية الملك ادريس والملكة فاطمة.
- تشكلت في طرابلس وبنغازي لجان شعبية رئيسية لمناصرة فتح وجمع التبرعات لها (تشكلت لجنة مدينة بنغازي في ١٩٦٩/١/٧).

هامر مع الرئيس الأمريكي جونسون

- سمحت الحكومة بأن يكون لحركة فتح جناح خاص في معرض طرابلس الدولي (مارس ١٩٦٩) إلى جانب جناح المنظمة وقد أسهم هذا الجناح (برعاية الملكة فاطمة) في عملية جمع التبرعات للحركة.
- أحيت "أم كلثوم" حفلتين غنائيتين بمدينتي طرابلس وبنغازي يومي ١٢، ١٧ مارس ١٩٦٩ لصالح حركة "فتح" والعمل الفدائي.
- أصدر عدد من المشائخ والعلماء الليبيين "فتوى" تجيز صرف الزكاة لصالح حركة فتح والعمل الفدائي الفلسطيني.

وقد ورد في الطفة الأخيرة من مذكرات "الشهيد أبوجهاد" التي نشرتها مجلة "المجلة" في العدد (٤٣٨) بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ في هذا الصدد ما نصه:

"ففي ليبيا على سبيل المثال وجدنا أرضية جاهزة لعملنا على هذا الصعيد من خلال تحول لجنة نصرة الجزائر بكل عناصرها وإمكانياتها إلى لجنة نصرة فلسطين وهذه اللجنة من خلال القائمين عليها، وهم كانوا مجموعة من الطيبين الأنقياء الصادقين في عروبتهم وفي إخلاصهم للعمل القومي الذي تنُصب أولاً بإتجاه الجزائر إلى أن نالت إستقلالها وتحرُرت، ثم تحوّل بإتجاه فلسطين، قدمّت لنا الكثير الكثير، خصوصاً إننا في البداية كنّا (حركة فتح) بحاجة إلى أي دعم أو مساندة، وللتاريخ والأمانة أؤكد أن أول دفعة من الدعم المالي تلقيناها كانت من ليبيا ومن أبناء الشعب الليبي الذي إستمر عطاؤهم واتسع مع تطور التحضير لإنطلاقة الثورة الفلسطينية، وكان هذا العطاء إحدى القنوات الرئيسية التي مدّت ثورتنا بالإمكانيات الكبيرة..." (كل ذلك كان قبل وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩م).

إن هذا الدعم الشعبي والأهلي غير المحدود لحركة "فتح" هو الذي جعل السفارة الأمريكية في ليبيا تذكر بإستغراب وبإستنكار في تقريرها السري رقم 566 المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/٢ والذي يحمل عنوان "إزدياد نشاط حركة فتح في ليبيا Surge In Fatah Activities in Libya ما ترجمته:

"إحدى الحقائق المثيرة واللافتة للنظر هي أن دعم العمل الإرهابي (يقصد العمل الفدائي الفلسطيني) أصبح شيئاً محترماً في ليبيا، بل شيئاً يشبه الموضة Fashionable حتى بين الشخصيات الليبية البارزة، وقد كان لموقف القصر الملكي المشجّع لهذا العمل (الفدائي) دور في أن يصبح الأمر على هذا النحو..."

أما على الصعيد الرسمي الحكومي، فنكتفي بالإشارات التالية التي وردت في عدة تقارير سرية بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا إلى واشنطن بشأن دعم الحكومة الليبية لدول المواجهة مصر والأردن وسوريا ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

- جاء في التقرير الأول رقم A-8 الذي سلفت الإشارة إليه (مؤرخ في ١٩٦٧/٧/١٨) ما نصه:

"في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية (يونية ١٩٦٧) تعهدت الحكومة الليبية بأن تتبرع للقضية العربية Arab Cause ما مجموعه (٢٣) مليون جنيه ليبي (الجنيه الليبي= ٢.٨ دولار أمريكي) منها (١٢) مليون جنيه لمصر و (٦.٦) مليون جنيه للأردن و (٤.٤) مليون جنيه لسوريا ... ويبدو أن هذه المبالغ جرى تحويلها ما بين ١٥ ـ ٢٩ يونية ١٩٦٧ حيث تظهر ميزانية بنك ليبيا (البنك المركزي) إنخفاضاً في أصول البنك الخارجية (عملات صعبة وذهب) بنفس المبلغ..."

- أما التقرير الثاني فهو يحمل الرقم A-231 ومؤرخ في ١٩٦٨/١/٣١ بعنوان "إنخفاض مثير في إحتياطيات ليبيا النقدية Dramatic Reduction In Libyan Reserves" فترد به الفقرات التالية: (التقرير من إعداد James Blake)

"خلال فترة الشهرين الواقعة ما بين ١٥ نوفمبر ١٩٦٧ و ١٥ يناير ١٩٦٨ إنخفضت إحتياطيات ليبيا من الذهب والعملة الصعبة بما يقارب (٢٥) مليون جنيه ليبي، من إجمالي (١٥٥.٣) مليون جنيه ليبي (ما يوازي ٤٣٤.٨ مليون دولار) إلى (١٣٠.٦) مليون جنيه (ما يوازي ٣٦٦ مليون دولار)..."

ويمضي التقرير في تفسير أسباب هذا الإنخفاض...

"هناك عدة أسباب من وراء هذا الإنخفاض المثير في الإحتياطيات الأجنبية للحكومة الليبية، قامت ليبيا بسداد دفعتين ربع سنويتين بلغ إجماليهما (١٥) مليون جنيه إلى كل من مصر والأردن وسوريا بموجب إتفاق قمة الخرطوم (أغسطس/سبتمبر ١٩٦٧) هذا بالإضافة إلى مبلغ يتراوح ما بين ٢٠(٢ ـ ٢٥) مليون جنيه دفعتها إلى هذه الدول وإلى القيادة العربية الموحّدة قبل حرب يونية ١٩٦٧..."

هامر يستعجل الذهاب إلى طرابلس!

تكشف برقية سرية مرسلة من وزير الخارجية الأمريكية روجرز Rogers مؤرخة في ١٩٦٩/٩/١٧ وتحمل الرقم (١٥٧٥٧٩) إلى السفارة الأمريكية في ليبيا أن الدكتور ارماند هامر (مدير عام شركة أوكسيدنتال ليبيا) إتصل بالخارجية الأمريكية وعبرّ لها أنه قد يكون من المفضل أن يقام في ليبيا إحتفال رسمي بمناسبة الإنتهاء من إنشاء "محطة تحلية المياه" في مدينة إجدابيا وتسليمها للحكومة الليبية. وقد عبر هامر عن إستعداده لحضور هذا الإحتفال مع السيناتور جور Gore وأنه على إستعداد للمضي قدماً في إتخاذ الترتيبات في هذا الشأن إذا كان من رأي السفارة في ليبيا أن هذه الخطوة سوف تساعد في التعبير للنظام الجديد عن إعتراف الولايات المتحدة به وثقتها فيه. (لا ينبغي أن يفوت على القارئ أن هذه البرقية أرسلت خلال سبعة عشر يوماً من قيام إنقلاب سبتمبر، ومعنى أن ذلك أن إتصال هامر بالخارجية الأمريكية حول هذا الموضوع كان قد تم خلال إسبوعين على الاكثر من قيام الإنقلاب).

ويمضي التقرير مضيفاً:

"لقد أدّت هذه المدفوعات التي لم تكن محسوبة مسبقا ضمن بنود ميزانية الدولة إلى حالة من الفوضى وإلى تسييل بعض إستثمارات الحكومة الخارجية خلال الأشهر الماضية، كما كان من الضروري، في مناسبات عديدة، خصم (قطع) بعض هذه الإستثمارات قصيرة الأجل قبل موعد إستحقاقها (بخسارة للحكومة الليبية..)"

- أما التقرير الثالث (المؤرخ في ١٩٦٩/٨/٤ (أي قبل إنقلاب سبتمبر بأقل من شهر)، ويحمل الرقم 198-Sفهو يوضح أن الحكومة الليبية قامت في ١٩٦٩/٧/١٤ بسداد القسط الربع السنوي الثامن من إلتزامها بالدعم الذي تعهدت به في قمة الخرطوم (٣٠ مليون جنيه ليبي سنوياً) وكان إجمالي قيمة ذلك القسط الثامن (٧,٤٨) مليون جنيه منها (٥,٢٨) مليون جنيه لمصر والباقي للأردن.
- ويشير تقرير أخر صادر من السفارة الأمريكية إلى حوار جرى بين السفير الأمريكي نيوسوم ورئيس الوزراء ونيس القذافي قام خلاله نيوسوم بسؤال رئيس الوزراء عما تردّد في الأوساط الدبلوماسية حول تأخر الحكومة الليبية في سداد أقساط الدعم الليبي للدول العربية فنفى له السيد ونيس القذافي صحة الخبر وأكّد له أن ليبيا ستواصل "تقديم هذا الدعم دون توقف".

"جاكم ولد اليهودية . ."

الشيخ "علي العريبي الفرجاني" مؤذّن جامع طمّينة بنواحي مصراته والتي قدم إليها من "سرت" في أوائل الستينات.. كان طوال الأيام الأولى من الإنقلاب يحنّر الأهالي وينترهم بترديده عبارة "جاكم ولد اليهودية"... لزم الشيخ الصمت التام عقب زيارة سيارة جيب عسكرية لبيته في إحدى ليالي الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ١٩٦٩م.

إنهيار وفرار!

"لم يكن هناك ليبي واحد لديه الروح الكافية لمقاومة "المسرحية الهزلية" للثورة إذ لو كانت هناك أي مقاومة لانهارت هذه الثورة وتحطّمت بكل سهولة كبيت من ورق. وعليه، فقد حبسنا أنفاسنا لمدّة اسبوعين، حيث كنّا على يقين بأن القذافي ورفاقه القليلين سوف ينهارون ويفقدون أعصابهم ويفرّون إلى الصحراء. كان همّنا الرئيسي الوحيد ومصدر قلقنا أن من يتقلّد الأمور بعد القذافي سوف لن يكتشف أننا وحدنا فقط الذين قدّمنا له المساعدة، بل والأسوأ من ذلك، أن يكتشف أن القذافي كان قد تلقّى كذلك المساعدة والتأييد من "ارماند هامر"..

(كتاب "أوراق الموساد المفقودة" – الصفحة ١٠٥)

- كما تذكر مذكّرة المعلومات الأمنية رقم (٣١٠) المؤرخة في ١٩٦٩/٤/٢٥ المعدة من قبل مدير البحوث والمعلومات بوزارة الخارجية الأمريكية لإنتباه الوزير تحت عنوان Libya StreamlinesItsMilitaryأن ليبيا إلتزمت، بالإضافة إلى تعهداتها بموجب قمة الخرطوم، أن تدفع إلى مصر والأردن مبلغ (٧٠) مليون دولار أخرى على إمتداد السنوات الثلاث التالية.

٤ـ مواقف الصحافة الليبية

إمتلأت صفحات الجرائد والمجلات الرسمية والأهلية خلال العهد الملكي في ليبيا بالمقالات والتعليقات والكاريكتيرات التي تعرّض بإسرائيل الصهيونية وممارستها وبحلفائها في الولايات المتحدة وأوروبا والغرب عامة، ولا يكاد يمر يوم لا تهاجم فيه تلك الصحف إسرائيل والصهيونية. ومن الأمثلة على ذلك:

- الهجوم الذي شنته صحيفة "الزمان" على برنامج النقطة الرابعة في ليبيا بحجة وجود عناصر صهيونية (أمريكية) عاملة فيه.
- مهاجمة صحيفة "الرائد" لقرار الحكومة الأمريكية بتعيين القاضي جولدبرج (الصهيوني) مندوباً لها لدى الأمم المتحدة (أغسطس ١٩٦٥).
- مهاجمة جميع الصحف الليبية بكل شدة وضرارة لمواقف الولايات المتحدة وبريطانيا الموالية لإسرائيل خلال حرب الأيام الستة (يونية ١٩٦٧).
- مهاجمة معظم الصحف الأهلية لقرار الحكومة الأمريكية بتزويد إسرائيل بثمانية وأربعين طائرة سكاي هوك في أعقاب حرب الأيام الستة (يونية ١٩٦٧).
- نشر صحيفة "الرائد" في عددها الصادر يوم ١٩٦٧/٩/٤ لوثيقة تاريخية ترجع إلى عام ١٩٠٨ حصلت عليها عن طريق السيد عبدالعزيز جبريل وكيل وزارة التعليم لشئون الآثار تتحدث عن الأطماع اليهودية الإستيطانية في برقة.
- مهاجمة معظم الصحف الأهلية للزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول للولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٦٨.
- مهاجمة الصحف الليبية لجميع مرشحي الإنتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ١٩٦٨ هيوبرت همفري وروبرت كيندي و السفير جولدبرج بإعتبارهم متعاطفين مع إسرائيل الصهيونية.
- مهاجمة صحيفة "اليوم" لقرار الحكومة الأمريكية بزيادة حجم المساعدات التي تقدّمها لإسرائيل (يونية ١٩٦٨).
- نشر صحيفة "الرائد" لخطاب مفتوح منها إلى السفير الأمريكي في ليبيا تنتقد فيه بشدة سياسة بلاده المنحازة لإسرائيل.
- نشر صحيفة "الحرية" في عددها الصادر يوم ١٩٦٨/٩/٢٦ لمقال بعنوان "كلهم يحبونها" وجّهت فيه إنتقادات لاذعة وقاسية لمرشحي الإنتخابات الرئاسية الأمريكية (نيكسون وهمفري).
- نشرت صحيفة "الرائد" مقالا في عددها الصادر يوم ١٩٦٨/٩/٢٦ دعت فيه إلى الدخول في حرب مع إسرائيل فوراً.
- كما نشرت صحيفة "العلم" الرسمية في عددها الصادر يوم ١٩٦٨/١٠/٩ مقابلات صحفية مع الصحفي النيجيري البارز EdmolaThomasونقلت على لسانه إنتقادات لاذعة لإسرائيل وللصهيونية.

وفي الواقع فإن تلك المقالات والتعليقات الصحفية لم تكن إلا تعبيراً صادقاً عما كان يجيش في صدور المواطنين الليبيين بإختلاف فئاتهم تجاه القضية الفلسطينية وتجاه إسرائيل والصهيونية وحلفائها وليس أدلّ على ذلك من خروج الليبيين في المظاهرات وتنظيمهم للإضرابات وعقدهم للإجتماعات الحاشدة في شتى المناسبات الوطنية والقومية تعبيراً عن ذات هذه الأحاسيس والمشاعر.

هل قررت إسرائيل تسوية حساباتها مع النظام الملكي ؟!

إننا لا نشك في أن إسرائيل قد أخذت علماً بكافة هذه الوقائع والأحداث والمواقف والسياسات التي إتخذها النظام الملكي سواء بحق الطائفة اليهودية في ليبيا أو بحق الدولة العبرية، وفقاً لقراءتها هي الخاصة لها.

فهل قررت إسرائيل في أعقاب خروجها من حرب الأيام الستة مزهوّة بإنتصارها الباهر على الدول العربية أنه قد أن الأوان لتسوية بعض حساباتها المعلقة والمؤجلة في المنطقة، ومن بينها حساباتها مع النظام الملكي في ليبيا؟!

وقبل أن نترك القارئ مع هذا التساؤل الذي لا نحسب أن لدينا إجابة قاطعة وجازمة عنه... نود أن نذكره بالملاحظات التالية...

١ـ إن أمر "ليبيا" من وجهة النظر الإسرائيلية ليس مجرد تسوية "حسابات قريبة معلقة" مع النظام الملكي فيها، ولكنه يتمازج مع نبوءات توراتية تنذر بالشؤم ينبغي الحيلولة دون تحققها، ومع قراءة خاصة للتاريخ مفادها "إنه بإستثناء بلاد ما بين النهرين لا يوجد بلد لعب دوراً هاماً في تاريخ اليهود مثل ما لعبته برقة"، ومع مطامع قديمة خلاصتها "إن هذه البلاد (ليبيا) ما زالت تنتظر (عودة) سكانها الأصليين اليهود الأبطال".

٢ـ أن الوثائق السرية للخارجية الأمريكية تكشف الحقائق الآتية: (راجع كتاب "الإنفجار" لمحمد حسنين هيكل وعلى الأخص الصفحات ٣٠٣، ٣٣١، ٣٥٩، ٤٨٧، ٤٩١)

أ ـ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بعث في ١٩٥٨/٧/٢٤ بخطاب إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور طرح فيه فكرة إعتماد أمريكا على إسرائيل كقوّة عسكرية أو بوليسية في المنطقة قادرة على التدخل السريع لحماية مصالح أمريكا والدول الطيفة لها.

ب ـ أن الرئيس ليندون جونسون ذكر خلال حديث جرى في مكتبه بتاريخ ١٩٦٤/٦/١ أنه:

"وراء إســـرائيل بالكامل Foursquare behindIsrael" في جميع المسائل المتعلقة بمصالحها الأمنية الحيوية كما هو تماماً في جنوب شرق أسيا (فيتنام) وسوف نكون دائماً حيث تكون هناك حاجة منهم إلينا..."

جـ ـ أن مؤسسات الإدارة الأمريكية جميعها كانت توافق الرئيس الأمريكي على الخيار الإسرائيلي الذي إستقر عليه (إطلاق حرية العمل الإسرائيلي في المنطقة ToUnleashIsrael) وأن "شركات البترول" كانت من بين من تحمّس لهذا الخيار.

٣ ـ أن السياسة الأمريكية بدأت عام ١٩٦٦ تدخل في مرحلة نشطة جداً في أسيا وأفريقيا، وأن وكالة المخابرات المركزية تلقّت تعليمات من الرئيس جونسون باتباع سياسة هجومية في كل مكان، وأن أمريكا قرّرت أسلوب الإعتماد على طرف محلي يساعدونه بكل الوسائل الظاهرة والخفية، ويحق لهم بالوكالة ما يطلبونه لأنفسهم (راجع ما قاله لـ عبدالناصر في القاهرة كل من السيد ذو الفقار علي بوتو في ١٩٦٦/٧/٢٠ والمســـتـــر يوجين بلاك رئيس البنك الدولي يوم ١٩٦٦/١٢/١ المرجع السابق).

٤ـ إن التعاون والتنسيق بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية قد بلغ ذروته خلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جونسون (قبل وبعد عام ١٩٦٧) وما تلاه وبخاصة مع وجود ريتشارد هيلمز (منذ منتصف عام ١٩٦٦) على رأس وكالة المخابرات المركزية (كان في السابق مسئولاً عن قسم العمليات الخاصة في الوكالة ثم مديراً عاماً لها) ومع وجود "جيمس إنجلتون" في مركز رئيس العمليات الخاصة بالوكالة (كان معروفاً بأنه من أنصار فكرة الإعتماد على إسرائيل كشرطي محلي في المنطقة وإستخدامها في إعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط، وكان القوة المحرّكة وراء برنامج إسرائيل النووي

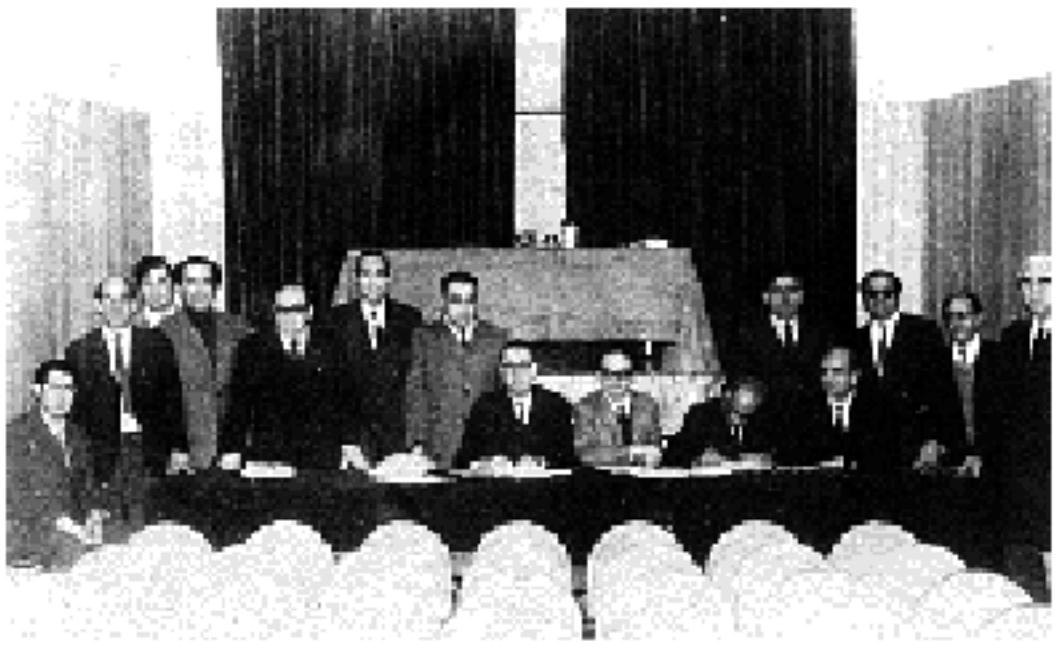

رابطة اليهود الليبيين في روما ١٩٧٠م

تهريب يهودي عبر القاعدة ؟!

أشارت جملة من "الوثائق السرية للخارجية الأمريكية" الخاصة بشهر سبتمبر ١٩٦٩ (على سبيل المثال المذكّرة المؤرخة في ١٩٦٩/٩/٢٦ والمعدّة من قبل المستشار القانوني بوزارة الخارجية المستر "هـ. روان قيثر" H.Rowan Gaither إلى حادث قيام أحد ضباط القاعدة الأمريكية "ويلس" بطرابلس المدعو "دانييل أ. كارلو" Daniel A. Carlo يوم ١٩٦٩/٩/٢٣ بتهريب أحد اليهود الليبيين على متن إحدى الطائرات الأمريكية الحربية المغادرة للقاعدة في ذلك اليوم إلى مالطا، بعد أن كان قد خبّأه في بيته في طرابلس لمدة أحد عشر يوماً.

الملفت للنظر أن كافة الوثائق الأمريكية التي تناولت الموضوع تعمّدت عدم إيراد إسم ذلك اليهودي المهرّب خارج ليبيا.

وراء برنامج الصواريخ الإسرائيلية كما أتاح لإسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ كافة موارد المعلومات التي كانت تحت تصرف المخابرات المركزية، كما قام خلال تلك الحرب بإعداد ـ بالتعاون مع إسرائيل ـ قائمة جاهزة بأسماء مائة وأربعين طياراً من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وعدد من الدول الأوروبية يكونون جاهزين ضمن السلاح الجوي الإسرائيلي إذا ما نشأت ظروف أرغمت إسرائيل على شن الحرب...) (راجع كتاب "الإنحياز" تأليف ستيفن جرين. الترجمة العربية ـ الطبعة الأولى).

٥ ـ إن إسرائيل لم تكترث أثناء مسار حرب الأيام الستة بكل تحالفاتها وإرتباطاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت في اليوم الرابع من الحرب من أجل تحقيق مصلحتها العسكرية والإستراتيجية الخاصة، ووفقا لحساباتها هي، بتدمير وإغراق سفينة التجسس الأمريكية "ليبرتي" بكل ما ومن عليها وهو الحادث الذي أدى إلى مقتل ٣١ جندياً أمريكا وجرح (٥٤) آخرين. وقد "إستخلص القادة الإسرائيليون من هذا الحادث أنهم مهما فعلوا فإن شيئاً لن يثير الأمريكيين إلى حد حملهم على الإنتقام، وإذا كان القادة الأمريكيون لا تتوفر لديهم الشجاعة لمعاقبة "إسرائيل" على قتل المواطنين الأمريكيين علناً، فإنه يبدو من الوضوح بمكان أن أصدقائهم الأمريكيين سوف يتسامحون معهم أمام أي شئ يفعلونه." (راجع كتاب أمريكا لإسرائيل ـ علاقة حميمة، تأليف جورج د. بول ودوغلاس ب. بول. الترجمة العربية، الطبعة الأولى ـ ١٩٩٤)

٦ ـ إن إسرائيل خرجت من حرب الأيام الستة (يونية ١٩٦٧) في قمة الزهو والإنتشاء بالنصر الذي حققته مما جعل رئيس وزرائها "ليفي ايشكول" يصرّح يوم ١٩٦٧/٦/١٢ قائلاً: (صفحة ٧٦٩ من كتاب الإنفجار لمحمد حسنين هيكل)

"لقد كان هناك من ينظرون إلينا كتابع صغير للولايات المتحدة، وهؤلاء إضطروا لتغيير تفكيرهم الآن. فقد وجدوا أن إسرائيل أصبحت لأول مرة شريكاً كاملاً للولايات المتحدة، وشريكاً متكافئاً، وشريكاً كبيراً أيضاً."

٧ـ أن الرئيس الأمريكي نيكسون (الذي وقع في عهده إنقلاب سبتمبر ١٩٦٩) الذي قال عنه هنري كيسنجر في مذكراته بأنه "كان على قناعة بأن معظم قادة الطائفة اليهودية (الأمريكية) عارضوه طوال مدة عمله في السياسة وكان يجد متعة في أن يقول لمعاونيه وزائريه أن اللوبي اليهودي ليس له عليه أيّ نفوذ." عندما وجد نفسه غير قادر على تعبئة الأكثرية الصامتة (٦٠٪ من الشعب الأمريكي) بالشكل الذي يرغب فيه، شعر أنه مضطرٌ إلى إسترضاء القوى المؤيدة لإسرائيل، وهكذا أصبح في النهاية أكثر إنعاماً على إسرائيل من أي رئيس سبقه." (راجع الفصل الرابع من كتاب "علاقة حميمة" السالف الإشارة إليه).

أندريوتي — كرايسكي

●●●

وردت في التقرير السري رقم A-566 الذي بعثت به السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢ بعنوان Surge inFatah Activities عبارة ذات أهمية في هذا المقام وكان مفاد هذه العبارة "أن أحد الأسباب التي جعلت النظام الملكي يندفع في تأييده للعمل الفدائي الذي كانت تجسّده حركة "فتح" هو إطمئنان ذلك النظام لعدم قيام إسرائيل بأي "عمل إنتقامي" ضدّه.

إذن ففكرة العمل الإنتقامي الإسرائيلي وإستحقاق النظام الملكي لمثل ذلك العمل كانت واردة لدى رجال السفارة الأمريكية في ليبيا وبالأخص لدى معد ذلك التقرير... كما أن القيام بمثل هذا العمل ليس جديداً ولا غريباً على إسرائيل وسلوكها وممارساتها في المنطقة، وبخاصة بعد إنتصارها الباهر في حرب الأيام الستة... ولكننا نعتقد أن الذي حال دون إسرائيل والإقدام على عمل عسكري إنتقامي سريع ضد النظام الملكي في ليبيا ـ كما تصوره معد التقرير ـ ليس هو إفتقارها للقدرة العسكرية أو هو وجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية، فكما رأينا فإن إسرائيل لم تأبه، في سبيل تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية، بكل علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولم تتردّد في ضرب وتدمير حتى سفينة المخابرات الأمريكية "ليبرتي" في اليوم الرابع لحرب يونية عن عمد وسبق إصرار دون أن يكون للحكومة الأمريكية أي رد فعل مناسب بالخصوص.

إننا نعتقد أن السبب الذي حال دون إسرائيل و أن تقوم بأي عمل إنتقامي عسكري طائش سريع ضد النظام الملكي يكمن في حقيقة أخرى، يكمن في أن إسرائيل كانت تفكّر في شيء أكبر من ذلك وأبعد... كانت "تفكّر" وتخطّط "لعمل":

ـ يتناسب ورؤيتها الجديدة لإستراتيجيتها الأمنية في ظل إنتصارها الذي حققته في الحرب يمتد إلى ما وراء دول المواجهة/ الطوق ليشمل الباكستان شرقاً وليبيا ودول المغرب العربي غرباً.

ـ ويبعد شبح "النبوءة التوراتية" المخيف المزعج...

ـ ويحمل لمسة من تحقيق الأطماع والأحلام التاريخية التي تكلّم عنها "ناحوم شالوس"... وهي عودة أبناء ليبيا اليهود الأبطال إليها.

ـ كما يحقق معنى "العقاب والإنتقام" المطلوب الذي تحدّث عنه تقرير السفارة الأمريكية آنفاً.

إنه "عمل" لدى إسرائيل كافة مؤهلات وأسباب إنجازه، كما تمتلك مقومات الإقدام عليه وتنفيذه.. ولم يكن ذلك العمل سوى "إحتلال ليبيا" عن طريق "إنقلاب عسكري" ينفّذه مجموعة من أبنائها في الجيش، حيث يعتقد أغلب القائمين به أنهم يسدون بذلك خدمة تاريخية جليلة لبلادهم ولأمتهم، ولا يعلم إلا القلّة القليلة منهم الأهداف الحقيقية لذلك العمل.

إننا نحسب أن إسرائيل كانت تملك كافة المقومات اللازمة للقيام بذلك العمل...

- "أرماند هامر" المعروف بصلاته القوية بالقادة الإسرائيليين حقق حضوراً سريعاً ومؤثرا على أعلى المستويات السياسية والعسكرية في ليبيا (مع الملك مباشرة ومع الأخوين الشلحي ومع ولي العهد عبر السيد الطاهر العقبي)، ناهيك عن عدد أخر من كبار مسئولي شركات البترول مثل "ماراثون" و"كونوكو" Marathon & Conoco في ليبيا الذين عرفوا بصلاتهم الخاصة بإسرائيل. (من المصادفات العجيبة أن يصل السفير الأمريكي نيوسوم خلال الرحلة الصحراوية الأخيرة التي قام بها في الجنوب الليبي إلى أحد معسكرات شركة أوكسيدنتال وهي الرحلة التي تزعم بعض العناصر أنه إلتقى خلالها بالقذافي في مطلع عام ١٩٦٩).
- كما أن عيون إسرائيل وأجهزة مخابراتها لاشك أنها كانت منتشرة في ليبيا الملكية (كان العهد عاجزاً حتى عن مراقبة العناصر الليبية التي كانت تخطط في وضح النهار للإطاحة بالنظام) عبر شركات البترول العاملة فيها، وغيرها من المؤسسات والشركات التجارية، وفي القاعدتين البريطانية والأمريكية وفي بعثتيهما العسكريتين بالجيش الليبي، وفي السفارات الأجنبية المختلفة، وعبر عناصر القوة العاملة المستجلبة من كل مكان في العالم.
- كما أن التنسيق والتعاون بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية كان في قمته وأوجه..
- وفضلاً عن ذلك فإن البعض يتحدث عن "صلات دم" يشتبه في وجودها لإسرائيل مع بعض العناصر النشطة داخل القوات المسلحة الليبية.

فهل قرّرت إسرائيل في ضوء هذه المعطيات أن تقوم فعلاً بهذا "العمل"؟

إننا لا نملك الإجابة القاطعة على هذا السؤال... وإن كنا لا نستبعد أن تكون إسرائيل قد قررت ذلك فعلا..

هناك جملة من التساؤلات الأخرى المرتبطة بهذا التساؤل... منها... هل قامت إسرائيل بهذا العمل بمفردها أي بمنأى عن الولايات المتحدة ورغماً عنها؟

أم أنها قامت به بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة مخابراتها؟.. هل كان لإسرائيل علاقة بمجموعة الشلحي التي كانت هي الأخرى تخطّط للإستيلاء على السلطة في ليبيا في تلك الفترة؟ وما هو موقفها من هذه المجموعة؟

بقي أن نشير إلى أن البعض يتخذ من موقف الدكتور هامر المتواطئ والمتعاون مع إنقلابيي سبتمبر منذ الأيام الأولى، ومن سجل سياسات وممارسات إنقلاب سبتمبر التي خدمت - في جوهرها وحقيقتها - مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى والأخيرة وعلى الدوام، ومن عدد من ممارسات، النظام الانقلابي التي بدت فيها روح ورائحة الإنتقام لما تعرّض له اليهود في ليبيا خلال العهد الملكي، دليلاً قاطعاً على وجود أصابع إسرائيلية وراءه حتى ولو بدت أمريكية في ظاهر الأمر... بل يذهب هؤلاء إلى القول بأن "عناصر أمريكية" معيّنة كانت متواطئة تواطئاً كاملاً مع إسرائيل فيما يتعلق بهذا الإنقلاب ضد مصالح بلادهم.

وتبقى هذه الإجابات والتحليلات - مهما بدا فيها من حجة ومنطق - مجرّد تخمينات. فهل ستظهر الحقيقة ذات يوم؟!!! ■

أهي مصادفة . . . أم عمل إنتقامي مقصود ؟!

- في السابع من أبريل ١٩٦٠ أصدر ناظر المعارف في ولاية طرابلس قراراً يقضي بإغلاق واحدة من ثلاثة مدارس يهودية/عبرية في طرابلس فوراً (راجع برقية السفارة الأمريكية في ليبيا رقم ٧٢٩ المؤرخة ١٩٦٠/٤/٩)
- في عام ١٩٧٦ إختار القذافي يوم السابع من أبريل للهجوم على الجامعات للقضاء على الحركة الطلابية والذي أصبح فيما بعد موعداً سنوياً لإعدام عدد من معارضي النظام أغلبهم من الطلاب وسمي ذلك التاريخ "ثورة الطلاب"!
- في فبراير عام ١٩٦٨ أصدرت الحكومة الليبية قراراً يقضي بمنع إجراء أي معاملات تتعلق ببيع أي ممتلكات عقارية تخص اليهود الليبيين، وفور ذلك أصدر مدير "مصلحة التسجيل العقاري" في طرابلس (التابع لوزارة العدل) أمراً منع بموجبه تسجيل أي معاملات تتعلق بالأملاك العقارية يكون أحد أطرافها من الطائفة اليهودية في ليبيا. (راجع برقية السفارة الأمريكية في ليبيا رقم A-490 المؤرخة في ١٩٦٨/٨/٢٦).
- منذ وصل القذافي إلى الحكم شنّ - بإسم التوجّهات الإشتراكية - حرباً متواصلة على الأملاك العقارية ومصلحة التسجيل العقاري، بلغت ذروتها في مطلع عام ١٩٨٦ عندما هجمت لجان النظام الثورية على مصلحة التسجيل العقاري في كل من طرابلس وبنغازي وأحرقت كافة الملفات والوثائق الخاصة بالملكية العقارية الموجودة فيها.

ثم قام في عام ١٩٨٨ بإصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ (راجع العدد (١) من السنة (٢٩) للجريدة الرسمية الصادر في ١٩٩١/١/١٦ الصفحات ٢٠، ٢١) بشأن "السجل العقاري الإشتراكي" الذي لم يعد في ظله بمقدور أي ليبي أن يسجّل أي ملكية عقارية بإسمه تتجاوز مساحاتها ما يلي:

أ - بالنسبة للأراضي المعدّة للبناء (٥٠٠) متر مربع.

ب - بالنسبة للمساكن:

١ - (١٥٠) مائة وخمسون متر مربعاً للمسكن الذي يشغله ثلاثة أشخاص فأقل.

٢ - (٢٧٠) مائتين وسبعين متر مربعاً للمسكن الذي يشغله من أربعة أشخاص إلى سبعة.

٣ - (٣٢٠) ثلثمائة وعشرون متراً مربعاً للمسكن الذي يشغله من ثمانية أشخاص إلى عشرة.

٤ - (٥٠٠) خمسمائة متراً مربعاً للمسكن الذي يشغله أكثر من عشرة أشخاص.

تاريخ "نضالي"

بقلم: أحمد خليفة العقوري

لم يكتف معمر القذافي بإغتصابه لسلطة دولة تميّزت عن البيئة السياسية التي كانت تتواجد فيها بمزايا الإستقرار السياسي وإنعدام الصراع الطبقي، وبحكمة كبيرة في إدارة شئونها السياسية والإقتصادية، بل إنه عمل على تزييف الكثير من حقائق تاريخها، وطمس العديد من معالم نضالها وجهادها وبناءاتها المؤسسية.

جاء القذافي بدون رصيد وطني، شخصية ممسوخة مشوّهة معقدة لا تنتمي إيديولوجياً لأي فئة بارزة في ساحة الصراع الوطنية ذات الإحتكاك المباشر مع الشأن السياسي الوطني والقومي.

دون الخوض في الكيفية التي أتاحت له الوصول إلي سدة الحكم في ليبيا يستطيع المرء، متجاوزاً الكثير من الحقائق التي تبرهن على أن الانقلاب برمّته لم يزد عن كونه مؤامرة على الكيان الوطني، أن يعزي كمّ الزيف والإدعاء وتشويه الواقع وتغيير الأحداث وتوظيف الوقائع التاريخية الوطنية والقومية كأساليب إستخدمها القذافي في خلق رمزية نضالية من سيرته الشخصية.

هناك ثغرات كثيرة في سيرة حياة معمر القذافي، تثير هذه الثغرات كمًا هائلاً من التساؤلات والشكوك، لقد خالف القذافي نهج الإنقلابيين الذين سبقوه والذين إهتموا فقط بتاريخ بطولاتهم منذ ساعة نجاحهم في تغيير الشكل السياسي لدولهم، ولكن القذافي عمد إلى محو التاريخ النضالي للشعب الليبي برمّته، مبرزاً فقط بعض الوقائع العقيمة التي عاشها ليصوغ منها تاريخاً نضالياً مزعوماً له.

لابد أن تكون هناك دوافع نفسية حرّكت فيه هذه المزاعم ودفعته إلى هذا الكمّ من التزييف وهذا الحشد من المغالطات التاريخية.

ورغم ضحالة الوقائع التي يزعم أنها شكّلت شخصيته النضالية، إلا أن دحض مزاعمه بإعادة ترتيب حلقات التاريخ تظل مهمة ضرورية لتفسير الكثير من سلوكياته اللاحقة، المبنية أصلاً على قدرته الكبيرة على الإفتراء والدجل والكذب والتزييف والتلوّن. استخدم القذافي في نسج خيوط "تاريخه النضالي المزعوم" أسلوب الحكايا والسّرد القصصي وذلك من خلال الشهادات اللفظية من حفنة من المنتفعين زيّفت التاريخ لتظهره في صورة البطل الأسطوري الذي يتصدى للظلم ويقف للدفاع عن قضايا الحرية.. يأخذ التزوير وتزييف الحقائق أوجه في المرحلة التي سبقت دخوله للكلية العسكرية في عام ١٩٦٣. بعد هذا التاريخ تنحو شهادات المزوّرين إلى الحديث عن "العمل السري" أي ما يسمى بالتنظيم السري لحركة الضباط الوحدويين الأحرار.. الحقبة التي سبقت عام ١٩٦٣ من تاريخ القذافي وخاصة الفترة التي يدّعي فيها نضوج وعيه السياسي، واحتكاكه المباشر بقضايا الأمة وبداية تعبيره عن تمرّده ورفضه، بإتخاذ المواقف الصدامية المباشرة، لم تكن معلومة ولم تدوّن ولم توجد لها أثار في سجل الحركات الوطنية. ولكن البرهنة على عدم صدقية رواياتها سوف تعتمد على نفس المصادر، أي الرواة أنفسهم. وبنفس المنهج سيكون التحقق من مصداقية إدعاءات العناصر التي تزعم أنها كانت تشكّل الظية الأم في التنظيم العسكري الذي يدّعي أنه خطط للإنقلاب ونفّذه ليلة أول سبتمبر من عام ٦٩.

الأدوات التي استخدمت في إبراز القذافي في صورة البطل ذي التاريخ النضالي هي:

١ ـ حكايا قصص "الثورة" التي بدأت في عام ١٩٧٠ والتي استمرّت بصورة متقطّعة حتى عام ١٩٧٨.

٢ ـ كتب السيرة الذاتية للقذافي بأقلام أجنبية تعيد صياغة الأقوال المحكية في قالب تاريخي.

٣ ـ الحديث عن المظاهرة الطلابية في ١٩٦١ بمدينة سبها والإدعاء بأن القذافي كان من وراء تنظيمها.

٤ ـ الإستناد على أداة كتابة المناشير كأسلوب إنتهجه القذافي في تعرية ممارسات النظام الملكي.

٥ ـ موقف القذافي من مفتش اللغة الإنجليزية في مدينة مصراتة وإسقاط العديد من صفات البطولة والجسارة على القذافي في التعبير عن العداء الوطني للأجنبي المستعمر.

تؤكّد تجربة القذافي السياسية بعد الإنقلاب أنه مسكون بـ "هوس التعظيم الذاتي" وبأنه مصاب بـ "جنون العظمة"... فهو لا يتردد في وصف اجتهاداته التافهة بأنها "الحلول النهائية"، ولا يتورّع في إضفاء صفة العظمة على كل عمل أو مؤسسة أو كيان تخلقه خزعبلاته النظرية.

وإذا ما حللنا ذلك نفسياً وإسترجعنا تاريخه الماضي وشخصيته المعقّدة الغامضة فإننا حتماً سوف نُصدم بذلك "الخواء" الذي كان يشمل سيرته... ولكن السلطة وإمكانيات الدولة أتاحت له أن يسخّر كل عبقريته في التزييف والتزوير والتغليط ولَيّ الحقائق لينفخ في رماد أحداث تافهة تاركاً للنجالين وأبواق الإعلام تصويرها بأنها وقائع متأججة في مسيرة النضال الوطني. ومما يؤكّد مرض القذافي وتعطّشه للشعور بالعظمة ذلك النهج القامع لإخماد بريق الآخرين الموهوبين والمبدعين والمعطاءين.

مبكّراً جداً بدأت عنده عملية طمس الرموز الوطنية أشخاصاً ومؤسسات، شوّه الاستقلال مفهوماً وواقعاً، ألغى كيان الدولة ودستورها وقوانينها وإعتبرها باطلة، زور التاريخ الجهادي واستهتر بإرث المقاومة الوطنية، رسّخ تقليد التعامل (اللوحي ـ الرقمي) للإشارة إلى الأشخاص والمؤسسات التي يلتقي في إجتماعاتها ومؤتمراتها. وكما يذكر العديد من المقرّبين منه أنه يستخدم في لقاءاته الخاصة مع رجال الدولة أسلوب التقليل من قيمتهم ويسفّه أفكارهم ولا يتردّد في نعتهم بالكلمات البذيئة بل وكثيراً ما يصدر أحكاماً بمعاقبتهم.

لابد من توفر معطيات موضوعية مهّدت له سهولة تزييف التاريخ ليبرز بطلاً فوق أحداث الماضي، ولتؤهّله هذه البطولة ليكنس أحداثاً ورموزاً كانت تشكّل الإرث الحقيقي للنضال الوطني.

مناخ بروز الإدعاءات البطولية

تظافرت عوامل كثيرة مهدت للقذافي الزعم بامتلاكه تاريخاً نضالياً بدأ معه منذ دخوله المرحلة الإعدادية في العام الدراسي ١٩٥٦–١٩٥٧، وتطور هذا النضوج المزعوم في المرحلة الثانوية (عام ١٩٥٩) ليتحوّل عنده إلى مشروع كامل للتغيير في عام ١٩٦٣ حينما دخل الكلية العسكرية. وعبر هذا الشريط زُيفت حقائق ومواقع وأحداث. وقد يتساءل المرء لماذا أقدم القذافي على إرتكاب كل تلك التزويرات والمغالطات. والإجابة تكمن في دوافع شخصية لدى القذافي، وفي وجود مناخ خلق أرضية مهيأة لتقبل مثل تلك الإدعاءات والتفاهات. إذ لا يمكن أن يقاس تاريخ نضال الشعوب والرموز الوطنية فيها بمثل تلك المواقف التافهة.

تركيبة أعضاء مجلس قيادة الثورة:

لقد أخّر القذافي الإعلان عن هوية أعضاء ما أسماه "مجلس قيادة الثورة" حتى شهر يناير من عام ١٩٧٠ حتى يتسنّى له إبعاد العناصر القوية وذات التأثير الفاعل في مجرى الأحداث بعد الإنقلاب. وكان قد تمكّن من إبعاد أبرز زعامتين وهما "موسى أحمد" و "أنيس الحواز" لما عرف عنهما من كفاءة شخصية وميدانية ولما أبدياه من تصدٍّ لممارسات القذافي وذلك للحدّ من تفرّده بإتخاذ القرار. جاء اختيار القذافي لأحد عشر عضواً من مجموعته كان على يقين بأنّهم من أقل العناصر جرأة في مواجهته، والتصدّي لطيشه وحبّه للسيطرة.. في ليلة أول سبتمبر من ١٩٧٠ إشترك القذافي مع خمسة من أعضاء "مجلس قيادة الثورة" هم أبوبكر يونس، الخويلدي، الهوني، المقريف، والمحيشي في ندوة تحدّثوا فيها عن جهودهم المشتركة لخلق "حركة الضباط الوحدويين الأحرار" وعن مهامهم في الساعات الأولى ليوم الإنقلاب. لقد تعرّت هوية الإنقلابيين بعد هذا اللقاء، وانجلت خلفياتهم الفكرية. لقد كانت مفرداتهم اللغوية ومصطلحاتهم الفكرية جد تافهة... وبدوا جميعاً مشدودين لصنمية معمر، كلٌ همّهم أن يكسبوه الكثير من الهيبة والتقدير. كما ولدت في هذا الحوار إيحاءات البطولة عند القذافي في موقفه من المفتش الإنجليزي في مصراته، وعبر خروجه من سبها. إذ ورد عن المحيشي تعبير ـ تركها ـ أي أن القذافي رحل عن سبها طواعية، فتدخل القذافي مصححاً ذلك التعبير بقوله "طردت منها".

هذه كانت اللبنة الأولى لصرح الإفتراءات وتزييف الحقائق التي أرادت أن تخلق من القذافية رمزاً ذا تاريخ نضالي.

هوية القذافي وحقيقة انتماءاته:

القذافي يعلم أكثر من غيره ما هي حقيقة هويته. فالبيئة التي تربّى فيها بيئة معزولة وأهلها نفر قليل، جذورهم معروفة وفروعهم بيّنة، والقذافي في رواياته المتكررة عن هجرة أسرته بين منطقتي سرت وفزان يريد أن يملأ فراغات كثيرة من حياته وخاصة في طفولته وصباه، والإيحاء بالبطولة والجرأة والتمسك بالشعارات القومية وتبنّي الأفكار الثورية كلها غطاءات لفجوات في تلك السيرة. فالإنشغال في تحليل صدقية هذه المواقف، والوصول بنتيجة سالبة أو موجبة لم تكن هي الغاية... ولكن الهدف الأساس هو ملء تلك الصفحات المسقطة من سيرته. ولا يمكن أن يصدّق المرء ذلك الصبي الذي يهاجر مع أسرته للأماكن التي تتوافر فيها ظروف العيش وهم لا يملكون مذياعاً ولا توجد في تلك المناطق النائية مكتبات، بأنه كان يملك حساً قومياً وشعوراً وحدوياً وأن هموم "الأمة العربية" كانت تشغله عن حياته العادية. يقول القذافي في "حديث الذكريات" في مقابلة صحفية لمجلة "كل شئ" في أول سبتمبر١٩٧١:

"كنت حتى عام ١٩٥٥ لم أر أية مجلة إلا مجلة "المعرفة" التي كان يصدرها مكتب المعلومات الأمريكي... وأذكر أنني كنت أقرأ

من هو حبيب هويدا؟؟؟

تنقل مؤلفة كتاب القذافي رسول الصحراء (صفحة ٥٤)...عن الملازم الريفي الشريف ما نصّه:

"هناك طالب جامعي إسمه "حبيب هويدا" يقيم في بنغازي صديق شخصي للقذافي ويمدّه بالكتب.."

من هو هذا الطالب.. هل هو ليبي؟

ما سر علاقة القذافي به؟

سطورها، ولكنني لم أفهم الكثير من تعبيراتها... ولم أكن على إتصال بالمذياع لأنه لم يكن قريباً مني حتى عام دخولي الكلية العسكرية".

ولعل هويّة القذافي وغياب حقائق مؤكّدة عن أصوله وعمومته وخؤولته هي محركه الأساسي في تشويه الرموز الوطنية وفي تلطيخ سمعة المتعاملين معه وفي تشجيع الفساد وخاصة ما يرتبط بالعرض والشرف، والروايات التي تروى عن تفشي الفاحشة والسقوط الأخلاقي وإنحدار القيم والممارسات الماجنة للشلل القريبة منه والتي تعمل على نقل عدواها بين الأجيال الليبية ما يبرهن على أن القذافي مسكون بـ "عقدة اللامنتمي"، وحتى لا يتم نبش تلك المواقع المجهولة في حياته فإن إستنطاق الشهادات الملفقة عن تلك المرحلة تصبح ضرورة لشخصية مريضة معقّدة معروفة بين قيادات وضباط الجيش الليبي.

إفراغ الشارع الوطني من رموزه وأصواته:

عمد القذافي بإتخاذ سياسة تفريغ الشارع السياسي من رموزه الوطنية منذ فترة مبكّرة من عمر الإنقلاب، ويدخل شعار "من تحزب خان" الذي رفعه القذافي في الشهر الأول للإنقلاب ضمن أهم الآليات التي إستخدمها القذافي في توجيه ضربته للإرث النضالي للشعب الليبي.

فقد كان القذافي يدرك ويعي أن رموز التيارات الحزبية لم تكن غائبة عبر الجهود النضالية في العهد الملكي سواء تلك المواقف المعلنة للمعارضة الدستورية في البرلمان أو تلك التي تقف وراء مظاهرات الشارع الوطني أو غيرها التي كانت المحرّك الأساسي لإضرابات العمال أو مناشط نقاباتهم، أو ما طغى على الحياة السياسية في ليبيا من فورات التحرك الطلابي والتي سقط في إنتفاضاتها ضحايا من الطلبة.

في خط متواز مع ما يدعيه القذافي من بطولة كانت هناك إنتفاضات شعبية ومظاهرات قومية وإعتصامات طلابية ومواقف صامدة لنقابات العمال بل إن الحياة النيابية رسخت تجربة رائدة في مواجهة النظام الملكي، وأفرزت رموزها، وأكسبت التجربة السياسية الليبية خصوصية متميزة بين منظومة الأنظمة العربية عرف عنها التسامح في المعاملة مع المعارضة تحت شعار حرص الجميع على المصلحة الوطنية، والقذافي حتماً يدرك حجم التقدير الشعبي لـ "رموز الجيش الليبي" من ضباطه المرموقين، وطبيعي أنه يدرك مدى الشعبية التي يكتسبها العديد من رجال الفكر والقلم والإعلام الذين وظّفوا طاقاتهم في تعرية أوجه الفساد، ودعوا للإصلاح وتزعّموا الكثير من المواجهات مع أجهزة الدولة، لم يشر عهد الإنقلاب لأيٍّ من تلك المفاخر الوطنية بل عمد إلى تغييبها من سجل نضال الشعب الليبي.

سئل معمر القذافي في أول لقاء له مع طلبة الجامعة الليبية في بنغازي بعد شهور قليلة من الإنقلاب عن مدى تأثير الحركة الطلابية الليبية في الداخل والخارج على حركتهم العسكرية فادّعى أنه لا يعلم بتلك الحركة... وأعيد عليه السؤال بصورة أكثر تبسيطاً بأن وضع السائل إنعكاس حركة الطلاب في الخارج على أحداث الداخل وعلى أصداء تلك الحركة على الرأي العام العربي والليبي، فأكّد القذافي أنه لا يعلم بأيٍّ من تلك الأحداث ولا إنعكاساتها على مجريات الوضع السياسي الداخلي، فإذا كان القذافي صادقاً في ردّه كما هو وارد في السجل القومي العدد الأول

السيد بشير السعداوي

الاستاذ مصطفى بن عامر

من رموز النضال الوطني في مرحلة الاستقلال

الصادر في عام ١٩٧٠ فإن ذلك يثير علامات استفهام كبيرة على صدقية زعمهم بأنهم كانوا يتابعون تطورات الأحداث بصورة دائمة، أما إذا كان ذلك مجرّد أسلوب لتغييب الجهد الطلابي من على خارطة النضال الوطني فإن ذلك دليل قاطع يثبت برنامج القذافي في محو الرموز النضالية من ذاكرة الوطن.

في الفترة التي دخل فيها القذافي الكلية العسكرية وحتى قيام الإنقلاب لم تظهر شخصية معمر عبر أي من الأحداث الخطيرة لا بصورة علنية ولا بصورة مستترة، النسيج الوحيد الذي أحاط تلك الفترة من سيرته هو تلك الخيوط الروائية المتضاربة عن إجتماعات ما سمّي بـ"اللجنة المركزية" لتنظيمهم السري"... ولم تدعم أي جهة محايدة أي من تلك القصص المروية عن لقاءاتهم... ولم تدعم تلك الفترة أي وثائق مكتوبة أو مسجلة... وبقت مجرّد حكايا للقاءات بين أفراد تربطهم صداقة خاصة... فلا "المشروع" الذي أشاروا إليه، ولا "المناشير" التي إدّعوا توزيعها، ولا "محاضر إجتماعاتهم" التي زعموا عقدها، ولا "المظاريف" التي يزعمون أنها تحمل مهامهم في ساعة صفرهم ظهرت كوثائق تبرهن على حقيقة تنظيمهم... فإذا استخلصنا أن كل ما روي لم يزد عن كونه إدّعاء كاذب، فإن مشروعية وجودهم بين رصيد الرافضين الحقيقيين ستكون معدومة.. وبهذا تكون مهمّة طمس وتشويه هذا الرصيد ورموزه إحدى أهم أوليات الخطة التي تتيح لهم التأهيل بملء فضاءات الرمزية الوطنية.

تحركات القذافي السرية:

تدعم تلك الرّوايات المأخوذة كشهادات من أفواه أولئك الذين تعرفوا على القذافي في فترات زمنية عبر سيرته منذ كان طالباً بالمدارس الإبتدائية، دوراً مهماً في تمويه الراصد لتلك السيرة... والتي عرف عنها الإنطوائية وعدم الميل للعلاقات الإجتماعية، والغموض التام مع العديد من التصرفات الشاذة... والمُسقط في سيرة القذافي هو ذلك السر الغامض في "الهروب من أعين الناس والأصدقاء" بصورة سرية يظهر بعدها وكأنه مبرمج لأداء لعبة محددة القوانين... وطبيعي أن هذا الحشد من الحكايات والقصص يغيّب هذه الفجوات في سيرة القذافي إذ تتابع الروايات مسبوكة لا تظهر تلك الطقات غير المرئية من حياة القذافي والتي يكمن فيها السؤال المحيّر... أين كان؟ ومن قابل؟

قصص التحضير للثورة:

يدّعي القذافي أن "الخلية الأولى" شكّلها في عام ١٩٦٠ حينما كان طالباً بالسنة الثالثة الإعدادية. ويذكر أن الوعي السياسي لم ينضج عنده إلا في تلك السنة. وفي صورة متناقضة جاء رده على سؤال كيف كانت بداية التنظيم في كتاب "القذافي رسول الصحراء" الصفحة (٨٧) على الوجه الآتي:

"بداية التنظيم أو على وجه الدقة فكرة الثورة تجسّدت بشكل جاد في عامي ١٩٥٩/١٩٦٠ عندما كنت طالباً في المدرسة الثانوية."

وفي السجل القومي رقم (٦) لعام ١٩٧٤ وفي صفحة (٥٠) ورد السؤال التالي للقذافي:

"يعني تقدر تقول يا أخ معمر أن الطالب معمر القذافي في سنة ١٩٥٦ وهو يقود ويشترك في مظاهرة الإحتجاج على العدوان الثلاثي في سبها كانت منظمة في فكره بذور الثورة أو القيام بعمل ما للتغيير؟"

وجاء جواب معمر:

"فمن ذلك الوقت بدأنا تنظيم الخلايا السرية."

وفي عام ١٩٧٧، السجل القومي المجلد الثامن الصفحة (٤٩٢) ذكر القذافي في ١٩٧٧/٣/٣ الآتي:

"في حرب السويس عام ١٩٥٦ كنت في الصف السادس وكنت وقتها لا أعرف تماماً القضايا السياسية، ولم يكن قد تفتح ذهني بعد في ذلك الوقت... وبعد ذلك دخلت السنة الأولى الإعدادية وحتى ذلك الوقت لم يكن عندي الوعي السياسي الكامل."

هذه نماذج من الكذب والإدّعاء الباطل من الممكن أن تتخذ كأساس لهدم كل الروايات التي صيغت حول التنظيم وخاصة في جناحه المدني. وما يؤكد هذا الدجل هو ذلك التناقض بين أقوال القذافي (المجلد الثامن من السجل القومي - ١٩٧٧/٣/٣) حول "اللقاء الأول" المزعوم. ففي الصفحة (٥٤٤) يقول القذافي وهو يروي ذكريات المرحلة الإعدادية:

"هذه النخلة التي تظهر في الصورة كان أول لقاء بدأ هنا في سبها. كان تحت هذه النخلة... أول إجتماع للخلية الأولى كان تحت هذه النخلة. كان في الليل على ضوء المصباح."

وفي الصفحة (٥٤٧) يقول محمدعمر خليل:

"أول إجتماع تقابلنا فيه مع بعضنا كان في مدينة الزاوية" ويتدخل القذافي: "كنا وقتها في إمتحان التوجيهي وعقدنا إجتماعاً حضره بعض الإخوة في مدرسة الزاوية"

ويواصل محمد خليل:

"جاء محمد الزوي من طرابلس، وجاء الهادي من بنغازي وحسين الشريف والأخ معمر وأنا.. وكنا نذهب ونؤدي الإمتحان، وهذه أول مرة تجتمع فيها الخلية الأولى. كانت أول مرة نجتمع فيها مع بعضنا، وهذه هي أول مرة تجتمع فيها الخلية الأولى".

وفي الصفحتين (٥٠٢) و (٥٠٣) يرد تناقض بيّن يبين إدعاء القذافي بأن الدرس الأول كان عن "أدوات الإنقلاب" ويرد عليه محمد الزوي مصححاً بأن الدرس الأول كان أصلاً عن "الطليعة".

هذه نماذج من تأريخ القذافي لحركته الثورية يعرضها كيفما شاء وبالإيقاع الذي ينسجم والمناسبة التي قيلت فيه. النتيجة الوحيدة المستخلصة من حكايا رواة "الثورة" هي أن كل ما قيل عن "التنظيم المدني" والخلايا التابعة له لم تزد عن كونها إدعاءات كاذبة وإفتراءات مفضوحة.

التنظيم العسكري:

يزعم القذافي أنه وجّه معظم عناصر الإنقلاب بالإنضمام للكلية العسكرية وتؤكّد أقوال معظمهم أنهم عرفوا معمر لأول مرة داخل الكلية العسكرية. الحقيقة أنه عدا عبدالسلام جلود وعمر المحيشي وبشير هوادي والخروبي لم تكن للقذافي سابق معرفة بأي عنصر من عناصر مجلس قيادة الثورة إلا بعد لقائهم به في الكلية العسكرية.

وهذه النماذج من أقوال القذافي تفضح حقيقة التنظيم المزعوم وتبرهن على أن ما كان يدعى "حركةالضباط الوحدويين الأحرار" لا تتعدى في واقع الأمر اللقاءات العادية لجيل من الضباط يتقاسمون الإهتمامات القومية ووجهات النظر السياسية والإجتماعية المحلية.

وليحلّل المرء هذه الأقوال المتعلقة بما يسمى "التنظيم العسكري"...

"توالت الإجتماعات للجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار، والتي هي الآن مجلس قيادة الثورة"

(١٩٦٩/٩/٣٠)

"كنا نعرف بعضنا البعض منذ الصغر وكبرنا معاً، وحصل تكويننا الذهني والعقائدي في الوقت نفسه وطبقاً لنفس المبادئ، وبالتالي لم نتخوف على الإطلاق من إمكان حدوث خلافات جذرية فيما بيننا"

(١٩٧٤/٨/٣١)

"أود أن أوضّح أنه ليس وليد الصدفة أن دخل عدد كبير من بيننا إلى الكلية العسكرية الحربية، ولكن ذلك تمّ وفق خطة موضوعة

وثيقة تاريخية نادرة لاوجودلها ؟!

"وأذكر أنني حفرت لواحد من المظاريف وبه أمر عمليات زائد وأخفيته خلف عتبر الضباط ووضعت على الحفرة حجارة وموّهتها على أمل أن أعود إليها إذا نجحنا، لأنه يعتبر وثيقة تاريخية نادرة، ولكن للأسف طالت المدة ولم أعثر عليه بعد!!

(القذافي – الحلقة الـ (٢٠) من قصة الثورة ١٩٧٠/٨/٣١
السجل القومي المجلد الثامن- صفحة ١٦٩)

"الأوامر التي كتبتها بيدي كانت لديّ نسخة زائدة من هذه الأوامر دفنتها في التراب قرب حجرتي في قاريونس، فإذا فشلت الثورة لا يعرف أحد شيئاً عن خطّتنا. وبحثنا عنها ولم نجدها، لقد كانت وثيقة تاريخية مهمة جداً، خسارة أنها ضاعت".

(القذافي - مجلة الموقف العربي
العدد الـ(٣٨٦) ٤-١٠/٩/١٩٨٩م – صفحة ١٦)

مسبقا، فلقد كنا نعرفهم قبل إلتحاقهم، ولقد انخرطوا في السلك العسكري من أجل هدف محدّد تماماً."

(من كتاب "القذافي رسول الصحراء" - الصفحة ٩٢)

"في خلال تلك السنة (سنة ١٩٦٣) لم يكن أحد يعرف أي شئ ولا نعرف بعض في داخل الكلية إلا في السنة الثانية بعد أن إجتمعنا الإجتماع الأول في طلمينثة وبدأت المعرفة"

(عوض حمزة ١٩٧٤/٨/٣١)

"بإستثناء المرحوم امحمد المقريف وعمر فكانا من الدفعة التي بعدنا لكن البقية من دفعة واحدة."

(١٩٧٤/٨/٣١)

"فيما يتعلق بالعمل السري وتنظيمه، فلقد بدأ كل شئ من دفعتنا التي كانت الدفعة السابعة، ولذلك لم تكن اللجنة المركزية تضم سوى أعضاء من هذه الدفعة"..

(من كتاب "القذافي رسول الصحراء" - الصفحة ٩٢)

"امحمد المقريف ليس عضواً في اللجنة المركزية..."

(١٩٧٨/٧/٢٧)

"عقدنا العديد من الإجتماعات الموسعة... وعقد أكثرها في منزل عبدالسلام جلود بزاوية الدهماني بطرابلس... ومنزل امحمد المقريف ببنغازي"

(١٩٧٠/٣/٩)

في كل فقرة من هذه الفقرات يلمس المرء تناقضاً واضحاً مع فقرة غيرها، وفي مجموعها تبرز حقيقة زيف الإدعاء بوجود تنظيم سري كان يخطط لقلب نظام الحكم الملكي. فكل الروايات تؤكد أن هناك لاعباً مستترا وراء إدارة الأحداث في الوجهة المرسومة في خطة محبوكة... يلعب فيها هؤلاء الإثنى عشر ساذجاً دور الواجهة فقط.

المظاهرات المزعومة

يزعم القذافي أنه نظم مظاهرتين: المظاهرة الأولى لتأييد الجزائر في عام ١٩٥٨ والثانية كانت في ١٩٦١/١٠/٥ إحتجاجاً على إنفصال سوريا عن مصر.

مظاهرة تأييد الجزائر

لقد تبيّن من القرائن السابقة أن القذافي يقر بأن وعيه السياسي بدأ من النضوج في نهاية المرحلة الثانوية... ورغم ذلك يظل يزيف التاريخ ويخادع ويدعي أنه كان البطل الذي عمل على الإفراج عن المعتقلين لأنه أصلاً لم يشترك في المظاهرة ولا يعلم بوقوعها ولا كان موجوداً بسببها ساعة تحركها. يقول القذافي:

"وهي المظاهرة التي لم أكن أعرف لماذا قامت... وبعد ذلك أخذت أجمع شتات الطلبة وأهجم على المركز."

"جئت أمام المركز وأخذت أهدد وأنذر وأطالب بخروج الطلبة من المركز حالاً... كان فيه واحد إسمه عبدالسلام سيف النصر مدير المباحث أو الشاويش، وقال له: "هيا أقبض عليه.." فقال له: "هذا طالب جاء يهدد وما دخله؟ ولكنه رد عليه قائلاً هذا هو قائد المظاهرة ونحن نبحث عنه... وأدخلوني على مدير الشرطة بالنيابة... وأخذ يهددني قائلاً: "أنا مدير الشرطة بالنيابة، أنا مدير المباحث وأخذ يحقق معي.." قلت لهم: "إنه ليس لي علاقة بالمظاهرة.. وأخذت أقسم لهم بأن المظاهرة ليس لي دخل فيها، وليس عندي بها علم... وأنا في ذلك الوقت لم يكن لدي ما يمكنني من قيادة المظاهرة، ولا أقدر أن أفعل أي شئ لقيادة الطلبة... وأخذنا جميعاً نبكي ونصرخ... تعرّفت على عبدالسلام (جلود) إبتداء من تلك الليلة.. بعد فترة جاء إلينا واحد وقال: "إن مولانا الوالي قد عفا عنكم وهيا إذهبوا إلى المدرسة.. ماعدا الطالب أبومنيار و الشامي، وكانت الساعة الثالثة مساء عندما جاء ومعه قائد الشرطة الذي ألقى علينا خطبة، قال: "عفو مولانا الوالي يشمل جميع الطلبة ولكنه لا يشمل معمراً والشامي."

(القذافي - ١٩٧٧/٣/٣م)

يتضح جليا من هذه الأقوال أن القذافي يناقض نفسه حينما يتطرّق للحديث عن هذه المظاهرة... ولكن الأدهى من ذلك هو أنه زورٌ بعض الوثائق الرسمية ليضفي عليها شيئاً من المعقولية، ولكنها رغم محاولة توظيفها لصالحه فإنها تفضحه أكثر، وذلك نظراً لتضاربها مع إدعاءاته الروائية لها.

مظاهرة ١٩٦١/١٠/٥

في الحديث عن هذه المظاهرة يحاول القذافي أن يظهر بمظهر البطولة وذلك بحشر أسماء ما إدعاه "الخلية الأولى" والذين كانوا قد نظموا ونفذوا تلك المظاهرة. وهذه المظاهرة تبدو أنّها من نسيج خيال القذافي رغم أن وقوعها من عدمه ليست بالحدث المهم... وأن الإدعاء بتصدي النظام الملكي لها وخاصة في سببها يبدو أمراً مستبعداً.

المظاهرة "متعدّدة" الأسباب

يقول القذافي في ١٩٧٤/٨/٣١:

"في سبـبـها كـان طردي من المدارس التـابعـة لولاية فـزان عـام ١٩٦١/٦٠ أي بعد إنفصال سوريا عن مصر."

وفي ١٩٧٣/٢/٣ قال القـذافي أن المظاهرة وقعت حينمـا كـان في السنة الثانية ثانوي.

إن هذه المعلومات مغالطة مفضوحة فالقذافي كان في السنة الثانية ثانوي في العام الدراسي ١٩٦٢/٦١... وإذا كان قد طرد من سبها في العام ١٩٦١/٦٠ فإن الإنفصال جاء لاحقاً بطرده لأن الإنفصال وقع في ١٩٦١/٩/٢٨ وهو فترة العطلة الصيفية. ومع إفتراض أن المظاهرة كانت في ٥ أكتوبر كما يزعم القذافي فإنه حتماً لا يكون في ذلك الوقت طالباً بسبها فهو مطرود منها.

ـ القذافي يقول في ١٩٧٣/٩/١:

"لقد عبّرنا عن إنكارنا وسخطنا بمظاهرة يوم الخميس الخامس من أكتوبر.. كان يوم خميس... وكانت أول مظاهرة تخرج من ليبيا على حد علمنا."

ـ وفي ١٩٧٥/٥/١٥ يقول القذافي:

"في فزان نظمت إحدى المظاهرات.. وقررت الإشتراك فيها، وقد نصحني الأخ محمد الزوي زميلي في الدراسة بأن أقضي تلك الليلة خارج القسم الداخلي وفعلاً قضيت الليلة خارج القسم وفي الصباح أتيت إلى المدرسة وكأنه لا علم لي إطلاقاً بما حدث ويحدث."

ـ وفي ١٩٧٣/٣/٣ قال القذافي:

"رتبت المظاهرة أنا والجماعة في الليل، وفي الصباح جهزت كتبي وجلست أنتظر لكي أسمع عن المظاهرة... وعندما سمعت أصوات المظاهرة خرجت لكي ألتقي بها... وتلاقيت معها في الطريق ـ ولم أدخل معها."

هذا الكذب تفضحه حقائق دامغة، كتاب "رئيسي إبني" الطبعة الإنجليزية ينشر قطاع من صورة تظهر فيها كلمة "أفريقيا".. أي أن المظاهرة كانت على شأن أفريقي. يدعم ذلك ما جاء على لسان الريفي علي الشريف في (كتاب "القذافي رسول الصحراء" ـ الصفحات ٥١ ـ ٥٢) حيث يقول:

"عرفت القذافي في المدرسة الثانوية بسبها، ولم أت إلى سبها إلا في عام ١٩٦٠.. ورغم أني أصغر من معمر ببضع سنوات فقد كنت وإياه وجلود في فصل دراسي واحد... وإشتركت بنفسي في أول مظاهرة، وأذكر أنها نظّمت بمناسبة اغتيال لومومبا.. إنتقلت من سبها إلى طرابلس بعد السنة الدراسية، بينما إنتقل القذافي إلى مصراتة بعد طرده من فزان."

وحديث الريفي يثير نقاطاً مهمّة أخرى أهمها لم يذكر السبب الذي من أجله طرد معمر من فزان. ويكمن هنا النفاع الأول للقذافي في ربط المظاهرة بعملية طرده. فإجراء الطرد من قبل نظارة المعارف بفزان لابد وأن يكون لأسباب غير سياسية.. لأن التعليل السياسي للطرد يجعل القضية قضية مركزية لابد وأن يكون قرارها صادراً من الحكومة الفيدرالية.

ـ في ١٩٧٧/٣/٣ قال القذافي معلّقاً على صورة المظاهرة:

"وهذه صورة كبيرة للمظاهرة وهذا هو المقدم محمد قذاف الدم وكان حكمدار القوة المتحركة.. وكان يهتف معنا أحياناً... الشرطة لم تصطدم بالمظاهرة.. وكانوا يمشون بمحاذاة المظاهرة باستمرار ولكنّهم لم يصطدموا بنا."

قصة المفتش الإنجليزي "جونسون":

يروي في السجل القومي المجلد السادس ١٩٧٥ الصفحة (٢٥٨) أن مفتش إنجليزياً زار الفصل الذي يدرس فيه الطالب معمر القذافي. وقف الجميع تحية له إلا معمر الذي كان يتشاغل بسلسلة مفاتيحه التي تحمل صورة جمال عبدالناصر. وتضاف للرواية الحبكة القصصية حينما أمر المفتش معمر بالخروج من الفصل ورد عليه معمر بأن عليه هو أن يخرج لأنه يمثل بالنسبة له الإستعمار. والإضافة المسرحية تحتاج إلى تدخل المدرس الذي يطلب من معمر مغادرة الفصل. وتنتهي الحبكة بالموقف الأسطوري حينما يلقي معمر بالكتاب في وجه المفتش الإنجليزي.

جنور القذافي "يهودية ؟!"

قدّمت صفحة الأنترنيت* الخاصة بـ "صوت القدس اليهودي" The Jerusalem Jewish Voice, دراسة مطوّلة من إعداد الدكتور "ديفيد و رينا هورويتز وعائلتهم" في ذكرى "يوسيف بن شلومو بن يكاوف".. وقد تألّفت الدراسة من أحد عشر موضوعاً، ورد في الموضوع الأخير منها والذي كان يحمل عنوان "المقدّس يحتاج إلى العلماني The Sacred Needs the Secular" الفقرة التالية:

"تروي الكراسة الدينية الخاصة بـ Chabad Lubavitch قصة الحاخام ليفي يتزاك من بيرديتاف Rav Levi Yitzhak of Berditchav الذي أخذ عنداً من تلاميذه معه لزيارة أحد القتلة الذائعي الصيت المعادين للسامية. وبعد أن فشل هذا الأخير في قتلهم، إنهار أمامهم معترفاً بجذوره اليهودية. وأعلن توبته لحظتها. القذافي أمه يهودية ومن ثم فهو يهودي. ولو أن الربّي Rebbe ترك مقرّه الرئيسي الكائن في ٧٧٠ إيستيرن بارك واي 770 Eastern Parkway وطار إلى ليبيا، لكان بمقدور روحه المقدسة أن تخترق قوقعة القذافي الصلبة وأن تصل إلى روحه اليهودية، ولكان القذافي قد ظهر على قناة التليفزيون الفضائية وأعاد المسلمين إلى التوراة ولكانوا جروًا المسيحيين على إثرهم، ولكان عندئذ بمقدور الحاخام Rebbe أن يظهرهم جميعاً على استوديو تليفزيون القدس العاصمة."

* www.IsraelVisit.co.il/top/117.html

يروي عمر المحيشي القصة بشكل مختلف نهائياً وذلك كما جاء في حديثه في كتاب "القذافي رسول الصحراء" الصفحة (٨٧) وكان ذلك الوقت لا يزال في ليبيا:

"فذات اليوم وبينما كان جونسون يسأل تلميذاً في الوقت الذي كان فيه القذافي يهمس للتلميذ بالإجابة، غضب المفتش وأمره بأن يسكت، فما كان من معمر إلا أن وقف وأشار إليه بجفاء أن مكانه ليس بيننا، وأنه ليس أكثر من ركيزة للإستعمار."

إذن القصة لا تعدو أن تكون حدثاً عادياً من تلميذ يمارس الغش ومسؤول ينهره ويؤنبه... الشق الثاني - مع تصديقنا بحدوثه - لا يشكّل رمزية بطولية فهو مجرّد موقف غير مؤدب و لا أخلاقي من القذافي لأن هوية المفتش أو الأستاذ في ذلك الوقت ليس لها تأويل سياسي أو وطني.. وحجرة الدراسة ليست ميداناً للصراع أو الخصومة، والعلاقة فيها ذات طابع وظيفي بحت.. فإن أي تحوير لها بإسقاط صفة البطولة على القذافي لا ينسجم والواقع، وهو يتعارض مع إقرار القذافي بأن وعيه السياسي لم يكن ناضجاً في ذلك الوقت.

بقية المزاعم ليست لها قيمة فهي مجرد إختراعات ولّدتها ظروف معينة إستلزمت زجّها في سياق تزوير تاريخ القذافي المزعوم.. وقد تكون مجرد أوهام داعبت عقل القذافي حينما كان صبياً يحلم بأن يكون له وزن أو قيمة... فالإدّعاء كما قال في ١٩٧٩/٨/٣١ في (الأسبوع الثقافي): "لقد فكرنا حتى في إقامة خلايا فدائية لما كنا في الثانوية، فكّرنا في عمل حركة فدائية ضد القوى الأجنبية." إن "فكّرنا" ليست هي "عملنا أو قمنا".. والفكرة ما لم تتحوّل إلى عمل تصبح مجرد خيال.. وعند القذافي فإن ذلك لا يعدو كونه تزويراً عن عمد لإضفاء صفات عصرية على سيرة فرد لم يكن له أي حضور على مرّ أحداث ملتهبة شغلت الشارع الوطني في شقيّه المدني والعسكري، وحتى إدعاءاته بتوزيع وطبع المناشير فإنها رغم عدم وجود نموذج أو عينة منها كوثيقة مادية، ورغم أن الأماكن التي يدّعي أنه وزعها فيها لم يشهد أهلها بوجود هذه المناشير.. وإذا كانت هذه المناشير حقيقة من صنع تنظيم محكم يعمل على الإطاحة بالنظام فلماذا لم يكن هناك أرشيف أو ملفات لهذه الوثائق... وكل ما أدعاه القذافي هو أنه لم يكن يجيد التعامل مع آلة النسخ التي كثيراً ما كانت تعطب بسبب جهله إستخدامها...

حقيقة شخصية القذافي

جوانب كثيرة من شخصية القذافي قبل الإنقلاب لا زالت مجهولة، وكل الأصباغ التي عملت على تزيين صورته خلال مراحل معينة من حياته لم تفلح في تجميل شخصيته، فبقي شخصية باهتة لا تملك "كارزما"، تركت شخصيته إنطباعاً قميئاً عند الآخرين لما عرف عنه من صفات الحقد والنذالة والكذب وحب السيطرة والغدر، فشعت ممارساته بعد الإنقلاب العديد من هذه الخصال الحقيرة عنده، وخاصة حينما إمتلك السلطة فزاد بطشه وشذوذه، خاصية واحدة إرتكزت عليها كل سلوكياته وهي "خاصية الجبن، والتي تعني عدم الجرأة على المواجهة، والهروب في ساعة الإقدام.. وهناك أمثلة كثيرة من سيرة القذافي تؤكد جبنه وخوفه.

محاولته إلغاء التلفيم في عام ١٩٦٧:

يكفي هنا أن نورد شهادة "عمر المحيشي" التي ذكرها في سرده لقصة الثورة في كتاب "القذافي "حدث" الأمة العربية" للكاتب المصري صبري أبوالمجد في الصفحة (٣٣):

"وحدث في ديسمبر ١٩٦٧ أن إلتقينا أنا ومعمر القذافي، وعبدالسلام جلود وأحمد محمود الزوي، وعبدالرحمن الصيد وفي هذا الإجتماع بادر معمر القذافي فتكلم قائلاً: "إننا لن نستطيع القيام بالعمل الذي دخلنا من أجله الكلية العسكرية، أن أحد الزملاء وهو سالم مسعود البصير بكتيبة المدفعية الأولى بمصراتة لم يعد ينتظم في حضور اللقاءات." وسكت معمر فترة ثم قدمّ إقتراحاً عرضه على الحاضرين يتلخص ذلك الإقتراح في أن نحلّ التنظيم وأن نوقف كل نشاطاتنا السياسية وأن نتحوّل إلى ضباط محترفين للقتال فقط."

حدث ذلك في ديسمبر ١٩٦٧.. فماذا يضيف المحيشي:

"كان إجتماعاً عاصفاً حقيقة عبرّ فيه معمر القذافي عن تخاذل غريب."

إستخدام شهادات لدفع العسكري في قاعدة هويلس

وثيقة الخارجية الأمريكية رقم Tripoli1153/248 المؤرخة في ١٦ مايو ١٩٦٩م الموجهة من قبل السفارة الأمريكية في طرابلس تظهر موقف الرفض المبدئي للحكومة الليبية آنذاك لإستعمال أي نقد أجنبي كعملة تداول على أي بقعة من التراب الوطني، وبدون إستثناء، وذلك لما تمثله العملة الوطنية من إرتباط بمعاني السيادة الوطنية.

وفي هذا التقرير - المراسلة تظهر السفارة إمتعاضها من الموقف الحازم القاطع لحكومة ليبيا إزاء طلبها بإستخدام الدولار الأمريكي كعملة تداول داخل القاعدة العسكرية هويلس.

"..خلال السنوات الخمس الماضية فاتحت السفارة السلطات النقدية الليبية، بغرض التحقق من موافقة الحكومة الليبية من عدمها، بخصوص إستعمال الدولار الأمريكي في القاعدة - بدلاً من شهادات الدفع العسكري (SCRIP)، وفي كلتي المرتين رفضت السلطات الحكومية الليبية بحزم فكرة إستعمال الدولار في هويلس، وأقترحوا - بدلاً من ذلك - التحول إلى إستعمال الجنيه الليبي إذا ماكانت شهادات الدفع غير مرغوب فيها. مسؤولو مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية أعطوا تفسيرين - لموقفهم، الأول أن الإستعمال اللامحدود للدولار - سيعطل - كلية عمل الأجهزة الليبية للرقابة على مبادلات النقد، والثاني أن التداول الحر لعملة بلد أخر وإستعمالها - كعملة قانونية - داخل المملكة يحطّ من السيادة الليبية، كما أنه يعدّ مساساً بالكبرياء الوطني الليبي.."

موقف القذافي ليلة الإنقلاب:

جميع المصادر تؤكد تخاذل القذافي وخوفه ليلة الإنقلاب، ثلاثة من رفاق القذافي أكّدوا موقفه المخزي، وأورد هذا التخاذل فتحي الديب في كتابه "عبدالناصر وثورة ليبيا". روى كل من عمر المحيشي وعبدالمنعم الهوني الحادثة بالتفصيل، وأكد امحمد المقريف جانباً منها.

رواية المحيشي تقول:

"كانت مهمة الإستيلاء على مبنى الإذاعة من مهمات مجموعة مكونة من (١٥٠) جندي وصف ضابط وضباط بقيادة الملازم امحمد المقريف، والملازم عبدالفتاح يونس والملازم معمر القذافي. إتجه رتل الجنود نحو الإذاعة وقد حرص القذافي على أن يستقل سيارة جيب بمفرده، وعند الوصول إلى مدينة بنغازي، إستغل الملازم معمر القذافي أحد المنعطفات وهرب بسيارته الجيب راجعاً من حيث إنطلق من معسكر قاريونس... واصل رتل السيارات مسيرته نحو الإذاعة حيث أتموا السيطرة عليها بسهولة، وبلا مقاومة، ولما بحثوا عن الضابط معمر القذافي فلم يجدوه معهم... أثار هذا الموقف مخاوف الضباط، وخافوا أن يكون قد حدث له سوء.. كلف الملازم امحمد المقريف الملازم عبدالفتاح يونس.. البحث عن معمر.. نفّذ عبدالفتاح يونس الأمر فلم يجدوا أحداً في الطريق إلى أن وصلوا إلى معسكر قاريونس، وعندما دخلوا إلى المعسكر وجدوا معمر قابعاً في غرفته، وعندما سئل: ماذا تفعل هنا؟ أجاب قائلاً: "لقد ضللت الطريق فعدت إلى المعسكر."

ويضيف المحيشي:

"ومن المعروف أن معمر القذافي عاش في بنغازي عدة سنوات وليس من المعقول أن يضل الطريق الذي عرفه جيداً"

أما رواية "عبدالمنعم الهوني" فقد جاءت منشورة في مجلة "الوسط" العدد (١٨٨) بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤م:

"كان المطلوب من معمر أن يتقدم وسط مدينة بنغازي وتحديداً عبر شارع جمال عبدالناصر وكان إسمه شارع الإستقلال، وكان الهدف الإيحاء بالسيطرة على المدينة، كانت هناك طريق أقصر للوصول للإذاعة وهي طريق البحر وتستغرق المسافة عشر دقائق، لكن الخطة نصت على إجتياز قلب بنغازي في إتجاه معسكر البركة والإذاعة لردع أي مجموعات عسكرية أخرى عن التحرك نفّذ مصطفى الخروبي وامحمد المقريف الخطة ووصلا إلى الإذاعة من خلال وسط المدينة، سألت مرات عدة عن معمر الذي كان يفترض أن يكون أول الواصلين، في السادسة إلا عشر دقائق جاء من معسكر قاريونس، البيان الأول كان متفقاً عليه فقد جاء به معمر إلى طرابلس وقرأناه وإتفقنا عليه.. لكن نقطة أضيفت إليه لاحقاً وهي المتعلقة بالأجانب، قال معمر أنه تنبه إلى هذه النقطة وأراد طمأنة الأجانب المقيمين في ليبيا إلى أن أحداً منهم لن يتعرض لسوء، هذه الفقرة أضيفت فعلاً.. لكن هل كانت كتابتها تستلزم كل هذا التأخير، أنا سمعت من الضباط أنهم عندما انتظروه ولم يأت رجع أحدهم إلى معسكر قاريونس فوجده مستلقيا على السرير يستمع إلى الأناشيد العسكرية وقد وضع رجلاً على رجل وكان يكتب هذه الفقرة".

كان القذافي قد روى قصة البيان في كتاب "القذافي رسول الصحراء" الصفحة (٩٦) بهذا الشكل:

"...وعليه أخذت رزمة ورق أبيض وفي نيتي صياغة البيان بعد إحتلال الإذاعة.. ثم بعد أن وصل المذيعون.. وعندئذ عكفت على صياغة البيان، وفي لحظة قراءة البيان تذكرت أن ثمة أجانب يقيمون في ليبيا وأنه من المناسب طمأنتهم على أمنهم وأن القوات المسلحة مسئولة عن حمايتهم وهكذا إرتجلت على الهواء الفقرات التي تخصهم والتي سجلت بالطبع".

أورد فتحي الديب في كتابه المذكور (الصفحة ٢٥٥) في معرض حديثه عن المشاحنات والصراعات التي أخذت تزداد وتتكرر بين القذافي من جهة وبين بقية أعضاء "مجلس قيادة الثورة" من جهة أخرى وأخذت شكل أزمة خلال النصف الأخير من شهر مايو ١٩٧٠، بشأن ردّ فعل النقيب امحمد المقريف إزاء تصرّفات القذافي يومذاك، ما نصه:

"لقد علّق النقيب امحمد المقريف على كلام الإخوة (أعضاء المجلس الآخرين الذين عبّروا عن إستعدادهم للتخلي عن عضوية مجلس قيادة الثورة) بأنه لن يترك مكانه إلا بالدم، لأنهم لم يقوموا بالثورة ليسلموها إلى من قبعوا في منازلهم وتحرّكوا بعد نجاح الثورة".

فإشارة النقيب المقريف هنا واضحة إلى موقف القذافي ليلة الإنقلاب.

كذلك فلا يوجد شك في أن الرواية التي ذكرها القذافي ليلة ١٩٧٠/٨/٣١ أثناء الندوة التليفزيونية التي شارك فيها معه عدد آخر من أعضاء المجلس (راجع الصفحة (٩٥) من كتاب "القذافي رسول الصحراء") تحمل إعترافاً ضمنياً من القذافي بهذه الحقيقة عندما أورد في نهاية وصفه لدوره المفترض ليلة الإنقلاب العبارة التالية:

"وعلى أية حال عندما إتجهت إلى اليسار في طريقي إلى الإذاعة وجدت نفسي مرة أخرى بمفردي (بعيداً عن المجموعة التي كان على رأسها) في سيارتي الجيب اتحرّك على طريق بنغازي.. لا طابور ولا أضواء.. لا شئ (أي عائداً إلى حجرته في معسكر قاريونس)"

●●●

هكذا كان القذافي مفتر ومزوّر وكاذب.. طمس تاريخاً ليكتب بدلا منه صفحات من الإدعاءات والمغالطات والتلفيقات والإفتراءات.. فهل يصدّق أحد أن هذا التاريخ المزعوم المحشو بالأكاذيب والتزييفات بإمكانه أن يصنع بطلاً وطنياً، أم أن حقائق الماضي ووقائع الحاضر تبرهن على أن هذه الصنيعة سبكت عبر مؤامرة وأعدت ضمن مخطط وأريد لها أن تلعب دوراً لا تملك إرادة ذاتية في تغيير مساره. ■

من هو المتآمر

بقلم: أحمد السيفاط

بمنطقه الشاذ دوماً والملتوي دوماً والكاذب دوماً حاول القذافي على إمتداد السنوات منذ إستيلائه على السلطة أن يصوّر أن إستخبارات الجيش الليبي كانت تلاحقه وتتابع تحركاته وتحصي عليه أنفاسه، وأن قيادة الجيش أصدرت أمراً بإلقاء القبض عليه في ١٥ مارس ١٩٦٩، بل بلغ به الهوس والشذوذ خلال السنوات الأخيرة (كما حدث ليلة ١٩٩٨/٨/٣١ على شاشة قناة التليفزيون الليبية الفضائية) أن أخذ يردّد أن النظام الملكي كان يتآمر عليه، وكأنه هو - أي القذافي - الذي كان يملك الشرعية.

حقائق وتساؤلات

وقبل أن نترك القارئ مع بعض المقتطفات الواردة على لسان القذافي ورفاقه وشهادات بعض شهود تلك الحقبة ذات الدلالة في هذا الصدد... نرى أن نذكّر القذافي وكل من يعنيه هذا الموضوع بالحقائق التالية:

أولاً:

أن ما تعرّض له القذافي من "عقوبات" - عندما كان طالباً في مدارس سبها أو فيما بعد عندما أصبح ملازماً بالجيش - إنما كان لأسباب أخلاقية وسلوكية، وليس لها صلة البتة بمواقف نضالية أو وطنية من جانبه، فطرده من مدارس ولاية فزان في الحالة الأولى كان بسبب سلوكياته وممارساته "الشاذة المسيئة" بالقسم الداخلي بمدرسة سبها الثانوية، وأما عقوبته عندما كان "ملازماً" بمنعه من الترقية فقد كانت بحكم المحكمة العسكرية بالجيش بسبب قيامه بتعذيب أحد الجنود في السرية التابعة له.

ثانياً:

أن النظام الملكي كان بمقدوره أن يطرد القذافي والشرذمة التي كانت معه كلها من الجيش دون أن يخشى ردّة فعل من أحد أو من أي جهة (قبلية، عسكرية، شعبية أو سياسية). ولكان ذلك مقبولاً بالمعايير التي كانت وما تزال سائدة في كل دول المنطقة، ولكن الذي حال دون النظام الملكي والإقدام على مثل هذه الخطوة هو ما عُرف عنه من تساهل وتسامح مع العابثين من أمثال القذافي.

ثالثاً:

أن حكومات النظام الملكي وقيادة الجيش الليبي - رغم ما بلغها عن النشاطات المريبة للقذافي وشرذمته لم تحاول حرمانهم من أيّ حق من حقوقهم، ففي ٨ من فبراير ١٩٦٨ صدر مرسوم ملكي يقضي بترقية الملازم ثاني "معمر محمد القذافي" إلى رتبة ملازم أول (بعد أن أمضى مدة العقوبة التي أصدرتها بحقه المحكمة العسكرية)، كما صدر مرسوم آخر في التاسع من أغسطس ١٩٦٩ بترقية جميع الضباط الذين شكّلوا فيما بعد ما سمي بـ "مجلس قيادة الإنقلاب" ضمن بقية دفعات الجيش التي جرى ترقيتها في ذلك التاريخ ورغم ما كان لدى قيادة الجيش من معلومات حول النشاط المريب لتلك الشرذمة.

رابعاً:

لو صح ما يزعمه القذافي أن أمراً عسكرياً كان قد صدر بإلقاء القبض عليه في ١٥ مارس ١٩٦٩ فما الذي حال دون السلطات المعنية في الجيش وأن تنفّذ ذلك الأمر. والمفروض أن يعرف القذافي - وهو عسكري - معنى الأمر العسكري!!.

خامساً:

لو كان القذافي وشرذمته ملاحقين ومطاردين ومراقبين من قبل إستخبارات الجيش الليبي بل ومن قبل النظام بأكمله، فكيف يستقيم هذا الزعم مع الإدعاء الذي ورد على لسان زميل القذافي عبدالمنعم الهوني في الحلقة الأولى من حديثه مع مجلة "الوسط" اللندنية (العدد ١٨٧ - ١٩٩٥/٨/٢٨) بأن تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار الذي ينتمون إليه دخل خلال الأعوام ١٩٦٦، ١٩٦٧ في حوارات مع التنظيمات الأخرى (التي يفترض أنها عسكرية وأنها سرية)، وكان الرائد خليل جعفر الرجل الثاني في المخابرات الحربية عضواً في أحد هذه التنظيمات التي تحاوروا معها.

سادساً:

يؤكد القذافي وزملاؤه - خلال الروايات المتعدّدة التي تكلّموا فيها عن قصة إنقلابهم - أنهم قاموا على إمتداد الأيام الأربعة التي سبقت الإنقلاب (وتحديداً منذ مساء يوم ١٩٦٩/٨/٢٨ وحتى ليلة ١٩٦٩/٨/٣١) بنشاط وتحرك واسع لمختلف ضباط التنظيم شمل عدة مدن (بنغازي وطرابلس وجنزور وترهونة والخمس والأبيار والمرج والبيضاء وبرنة)، كما شمل هذا النشاط عدة سفريات وتنقلات بالطائرات والسيارات، وعدة إتصالات بالهواتف، والعديد من الإجتماعات. فإذا كان القذافي، كما يدّعي، ملاحقاً ومتابعاً ومراقباً هو وزملاؤه من قبل النظام وأجهزته، فكيف كان بمقدورهم أن يقوموا بكل هذا النشاط الظاهر والحركة السافرة وعلى إمتداد هذه الأيام الأربعة دون أن يكتشف أمرهم... إذا صحّ زعم القذافي فلا بد أن يكون هو

وزمـلاؤه من نوع "المخلوقـات غـيـر المرئيـة Invisible Beings" أو أن النظام الملكي مـيّت ولا وجـود لـه على الإطلاق. وأخـر شـيئ يمكن أن يصدّقه الإنسان أن ذلك النظام كان يلاحق القذافي وشرذمته.

من مزاعم القذافي ورفاقه

تسأل الكاتبة الإيطالية ميريلا بيانكو في كتابها "القذافي رسول الصحراء" (الصفحة ١٣٧) عن هذا الموضوع قائلة:

"في حلقة أخرى تقول أنك قصدت طرابلس إثر محادثة هاتفية مع الملازم مفتاح علي، وبعد أن التقيت برفاقك، قضيت الليل في منزل خيري نوري، حتى لا تتعرّض للقبض عليك فيما لو ذهبت إلى الثكنة. وتضيف أن أحد ضباط إستخبارات الجيش اعترف بأن أمراً بالقبض عليك كان قد صدر فعلاً في ١٥ مارس ١٩٦٩، ولكنه لم ينفّذ.. هل تقول لي لأي سبب لم ينفّذ الأمر.. وفيما لو نفّذ كيف كان إنعكس تنفيذه على الأوضاع؟"..

ويجيبها القذافي بإدعاءات لا أول لها ولا أخر، ولا يخفي على القارئ ما فيها من كذب وافتراء حيث يقول:

"اللّه وحده أنقذنا.. فحسبما علمت الأمر قد صدر بالفعل ولم يكن يطالني وحدي. كان هناك ضباط أخرون على القائمة بينهم المصري، الموجود هنا حالياً وبإمكانك أن تقابليه إذ شئت. وفي الواقع حصل خلاف في الرأي على مستوى القيادة فقد قال البعض أن هذا العلاج أسوأ من الداء. وحجتهم أن القبض على بعض ضباط الجيش تعني الإعتراف بوجود حركة سياسية معارضة في داخله، ولم يكونوا يريدون أن تثار الشكوك حول الجيش. ونصحوا باللجوء إلى أساليب أخرى. ثم تخوفوا من رد فعل الضباط تجاه القبض على زملائهم. وكانوا على حق. فالرائد بشير هوادي بسلاح المدفعية، كان قد أعطى تعليمات بأن توقيفي أو على الأصح توقيف الملازم القذافي، (ضاحكاً) هو بداية إعلان الثورة."

وتسأل الكاتبة: "إذن لو تم القبض عليك كانت الثورة ستندلع تلقائياً."

ويجيبها مرةً أخرى: "نعم... سيكون ذلك بداية العمليات".

طائرة أمريكية نفاثة لاستعمال "الثائر" القذافي

"علمت من العقيد معمّر أنهم اكتشفوا محاولة تخريب في الطائرة التي كانوا سيستقلونها يوم التاسع من أكتوبر ١٩٦٩ من طرابلس إلى بنغازي قبل إقلاعها. ولتفادي هذا التخريب طلبت من العقيد معمر تخصيص طائرة خاصة لتنقلاتهم."

"في ١٩٦٩/١١/٢٧ وصلت إلى ليبيا من الولايات المتحدة طائرة نفاثة جديدة أمريكية الصنع من نوع Jet Star جيت ستار، لتكون الطائرة الخاصة بتنقلات القذافي."

من كتاب فتحي الديب "عبدالناصر وثورة ليبيا" (الصفحات ١١٥، ١٤٧)

أما الهوني فهو يقدّم خلال الحديث الذي أجرته معه مجلة "الوسط" في عددها رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨ طرحاً لعلّه الأقرب إلى التصديق حول هذا الموضوع حيث يقول:

"كانت القيادة الليبية كشفت التنظيم لكنها رأت أن من الأفضل لها أن ترجئ القبض على العناصر القيادية في التنظيم لمدة ستة أشهر أو أكثر في إنتظار تمرير صفقة تسليح الجيش وإعادة تنظيم الجيش... كان عبدالعزيز الشلحي قائداً للجيش وكان صاحب إقتراح إرجاء القبض على مسئولي التنظيم لإعتقاده بأن حصول الإعتقالات سيدفع الملك إلى القول أنه لم تعد ثمة حاجة إلى صفقة سلاح بهذا الحجم، كانت تقديراتهم أن تنظيم الضباط الأحرار هو في حالة من الضعف والإهتراء فلا يشكل مصدر خطر.."

شهادة رئيس الوزراء البكوش

تناول الأستاذ عبدالحميد البكوش رئيس وزراء ليبيا الأسبق (خلال العهد الملكي) هذا الموضوع في رده على الحلقات التي ن شرتها مجلة "الوسط" للرائد عبدالمنعم الهوني تحت عنوان "عبدالمنعم الهوني يتذكّر"، وقد جاء في ذلك الردّ الذي نشرته مجلة "الوسط" في عددها رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٦ في هذا العدد ما نصه:

"كنت في باريس عندما وصلتني أنباء الإستعداد للإنقلاب، كان ذلك في نهاية تموز/يولية ١٩٦٩، وكنت أعرف بعض الأسماء التي ظهرت في ما بعد في مجلس قيادة الإنقلاب، وأجريت إتصالاً برئيس الوزراء في ذلك الوقت المرحوم ونيس القذافي (وهو للعلم لا يرتبط بأية صلة بمعمر القذافي الذي كان إسمه حتى وقوع الإنقلاب معمر أبومنيار، واتخذ لقب القذافي مع ترقيته من ملازم ثان إلى عقيد من قبل مجلس قيادة الإنقلاب)، تحدثت معه في شأن ما بلغني من أخبار، فأجابني بأن الأمر لا يعدو محاولة ضباط صغار تشكيل تنظيم ساذج، وأنه جرى إنذارهم للإلتفات إلى واجباتهم من دون أي إجراء أخر. ولنتصوّر مدى التسامح الذي كان يسود علاقات المجتمع الليبي في ذلك الوقت".

وبعد، فلعل في هذه المقتطفات ما يكفي للتدليل على زيف إدعاءات القذافي والتي يحاول من خلالها أن يصنع لنفسه تاريخاً نضالياً مزعوماً... وأن يوهم الآخرين بأنه كان له يومذاك شأن، إلى درجة الزعم - بكل مغالطة وإرجاف - أن النظام هو الذي كان يتآمر عليه وليس العكس.

وبقي أن نذكّر القذافي وشرذمته أن الذي يمارس "التآمر" والجدير بأن يوصف بـ"المتآمر" هو كل من كان في مثل وضع القذافي... منذ شرع، كما زعم، في التخطيط لإنقلابه المشئوم، يستوى في ذلك أن يكون ذلك في عام ١٩٥٩ أو في غيره من الأعوام... ومنذ وضع يده في تلك الأيدي المختبئة في الظلام يستوي في ذلك أن تكون تلك الأيدي إسرائيلية أو أمريكية أو بريطانية، ومنذ سمح لنفسه هو ومن وراءه أن يستخدموا جيش ليبيا، الذي أراده بناة إستقلالها ونهضتها الحديثة حامياً لدستورها، ليدوس ذلك الدستور، ويضعه في "مزبلة التاريخ" كما تبجّح ذلك الدعيّ بكل فجور يوم ١٩٦٩/١٢/٨م.

وفضلاً عن ذلك...

من كان القذافي يومذاك حتى يتآمر النظام الملكي ضده..؟!

لقد كان صفراً حقيراً على الشمال وما يزال. ■

تكنولوجيا الإنقلابات... وتكنولوجيا الإرهاب

بقلم: أبي أروى

"تكنولوجيا الإنقلابات" إختراع من إبداع جهابذة المخابرات والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت اللمسات الأخيرة في مواصفاته في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولئن ولد هذا الإختراع في أجواء الحرب الباردة التي أخذت لفحات رياحها تهب على العالم مع أواخر الأربعينيات، فإن الأهداف التي رسمت له تتجاوز مقتضيات تلك الحرب وضروراتها.

لقد صدّر هذا الإختراع إلى بقاع شتى من العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وآسيا، وفي الشرق الأوسط، بل وإلى حدود القارة الأوروبية الجنوبية في اليونان (عام ١٩٦٨). ولقد تراوحت أهداف هذه التكنولوجيا الأمريكية ما بين خدمة الإحتكارات العالمية وتأمين مصادر المواد الخام وتزويدات النفط الخام وتكريس التبعية الإقتصادية والسياسية، وبين التحكّم في مقادير الشعوب ومقدراتها ومحاربة القوى والروح الوطنية والقومية المنقطعة عن التراث اليهودي المسيحي. وكل ذلك تحت "حجّة" و "غطاء" حماية وخدمة المصالح الأمريكية الحيوية.

وعندماً صُدّر هذا الإختراع إلى العالم العربي والإسلامي، جرى "تكييف" هذه "المصالح" لتعني محاربة الإسلام، وتهديد إمكانيات وطاقات شعوب هذه المنطقة والحيلولة بينها وبين معاودة النهضة والإنبعاث الحضاري، وتحقيق أمن الكيان الصهيوني الوليد "إسرائيل"، ومن بعد ضمان تفوّق هذا الكيان عسكرياً وتقنياً وإقتصادياً وسياسياً، وفي النهاية تسليم مقادير هذه المنطقة بالكامل له.

كان طبيعياً جداً أن تفرز "تكنولوجيا الإنقلابات" تكنولوجيا أخرى مكمّلة لها، أو كما يقال في علم الصناعة "بالانتاج الإضافي By Product" هي "تكنولوجيا الإرهاب" ببعديه الداخلي والدولي. وبنتائجه المأساوية الكارثية المتمثلة في إنتهاك حقوق الإنسان والشعوب وتهديد الطاقات داخلياً، وفي ترويع وتهديد السلم العالمي حتى بعد إنتهاء الحرب الباردة وإندحار الإتحاد السوفيتي وإضمحلاله خارجياً.

ومع "تكنولوجيا الإرهاب" ومنها ولدت تقنيات أخرى شبيهة ومكملة منها تكنولوجيا "الحروب الأهلية" و "تكنولوجيا العصابات" أو "المافيات" الإقليمية والدولية في مجالات السياسة والمال والمخدّرات والسلاح والدين وربما كانت "تكنولوجيا التعصب الديني" من أحد المبتكرات في هذا الشأن.

●●●

وليبيا الطيبة من بلاد الله التي نكبت بتصدير "تكنولوجيا الإنقلابات" الأمريكية إليها متمثلة في إنقلاب الأول من سبتمبر الكارثي المشئوم.

ومأساة شعب ليبيا في ظل هذا الإنقلاب هي ذات ثلاث شعب...

فمع كارثة "تكنولوجيا الإنقلابات" و كارثة "تكنولوجيا الإرهاب" عانت ليبيا من كارثة ثالثة متمثلة في "تكنولوجيا التخلّف" التي إرتبطت بشخص القذافي المتخلف الشاذ المريض...

●●●

سأل سيناتور أمريكي الدكتور "كيسنجر" مستشار الرئيس الأمريكي "نيكسون" للأمن القومي (الذي وقع إنقلاب سبتمبر خلال فترة رئاسته).. لماذا لا توظف الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الطيبة آنذاك، مع أطراف النزاع في الشرق الأوسط في حلّ ذلك النزاع؟ فأجابه كيسنجر بإستنكار متسائلاً... ومن أدراك أننا نرغب في حلّ ذلك النزاع؟ إننا نسعى فقط لإدارة ذلك الصراع بكيفية تمكّننا من توظيفه لخدمة مصالحنا في المنطقة.

●●●

لو سئل الرضيع في بلادنا في أواخر العهد الملكي.. هل ترى تناقضاً بين أماني الشعب الليبي الوطنية والقومية وبين المصالح الأمريكية والغربية.. لنطق بالنفي... ورغم ذلك.. فقد فُرض على بلادنا وشعبنا نظام حكم إستبدادي إرهابي متخلف، لا يعني فرضه وإستمرار حمايته، ومن ثم بقائه كل هذه السنوات إلا شيئاً واحداً، مفاده أن القائمين على تصدير هذه التقنية الشيطانية إلينا لا يرون مجالاً البتة للتعايش بين "مصالحهم" وأماني شعبنا الليبي الوطنية..

●●●

لابد لهذا الظلم أن ينزاح.. ولابد لهذه الظلمة أن تنجلي بإذن الله...

وبومها ستأتي أجيال طاهرة واعية..

سوف لن يقتصر دورها على صب اللعنات على هذه القوى الشريرة القابعة في الظلام تصدّر هذه "التكنولوجيا الخبيثة" إلى مساكين العالم.. ولكنها سوف تسعى - بحول الله - إلى تخليص الدنيا - كل الدنيا - من شرور هذه الانقلابات..

وبومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله.. ■

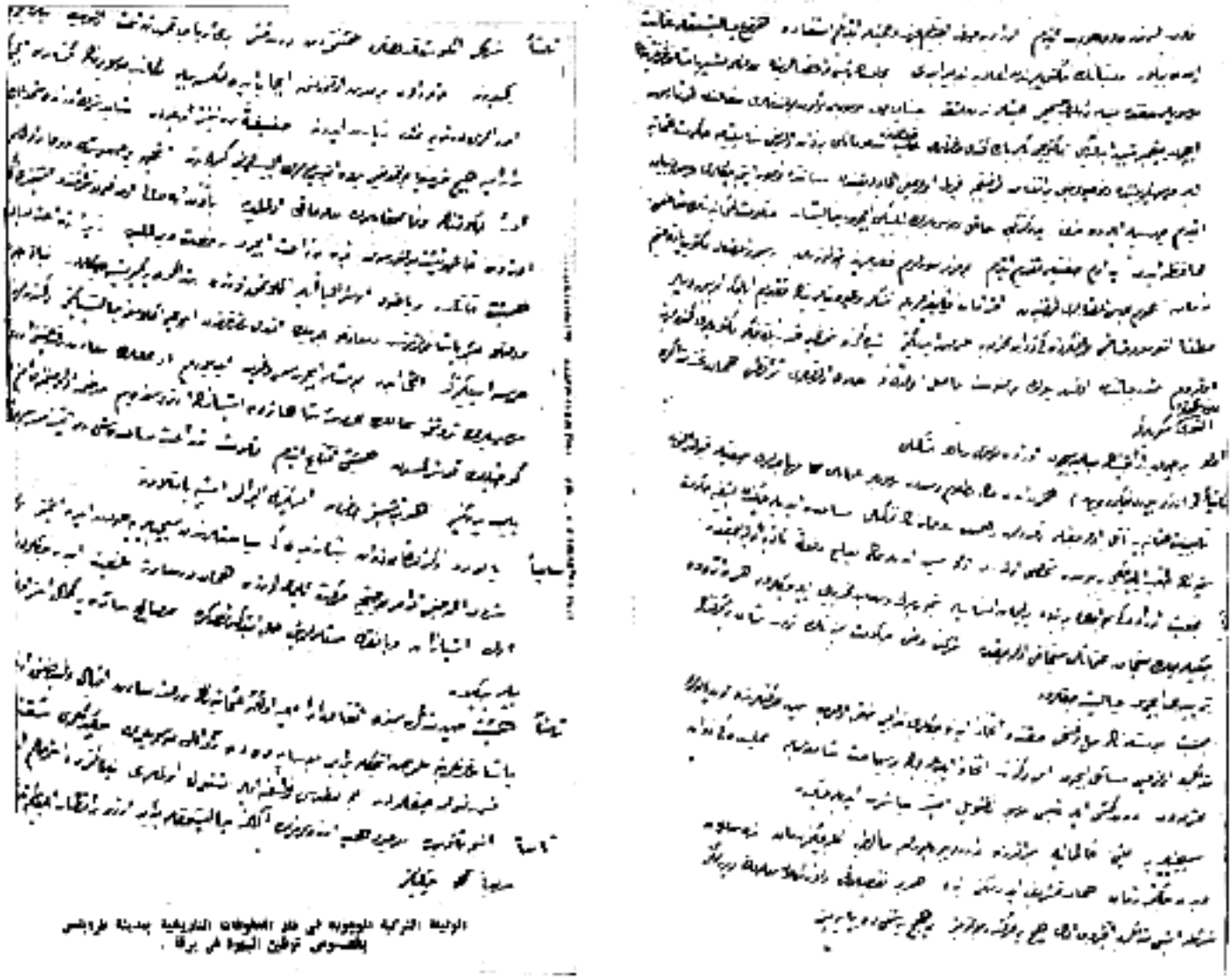

الوثيقة التركية الموجودة في دار المخطوطات التاريخية بمدينة طرابلس
بخصوص توطين اليهود في برقة

ما أشبه الليلة بالبارحة ؟!

يا أيها الوطن المقدّس عندنا
شوقا اليك- فكيف حالك بعدنا؟
كنا بارضك لا نريد تحوّلا
عنها ولا نرضى سواها موطنا
في عيشة لو لم تكن ممزوجة
بالظلم كانت ما ألذ وأحسنا
عفنا رفاه العيش فيك مع العدا
وأبى لنا شمّ النفوس وعِزّنا

•••

يا أيها الوطن العزيز وإن نكن
بِنّا، ففيك حبيبنا ومحبّنا
بِنا، فما عنك إستطاع تصبّرا
قلبٌ ولا فيك اطمأنّت نَفسُنا
أما هواك فلا لزوم لذكره
(فالحبّ ما منع الحديث الألسنا)
لكنّ ماشاهدتُ فيك من الأذى
والحيف دوماً قد أغصّ وأحزنا
لا يستطيع الحرّ فيك معيشةً
إلا إذا رَضِيَ الإهانة مُذعِنا

حكموا كما شاءوا فكانوا محنةً
(والحرّ ممتحنٌ بأولاد الزنا)
جعلوك (مسخرة) بأيدي صِبيةٍ
لا يبعدون من الحمير تمدّنا
هدموا من الأخلاق في أوطاننا
أضعاف ما شادوه فيها من بُنا
أمِنَ العدالة والتمدّن نزعُكم
غصباً ببخس ليس يُذكر مِلكنا
جُرثُم على أربابه فتشرّدوا
في كل قفر لم يصيبوا مسكنا
خرجوا بلا مال فصاروا عُرضةً
للفقر والبأساء يَعقُبها الفنا

•••

لا ترجعوا يا أهل ليبيا واصبروا
فالصبر يَجمُل بالذي يبغي المنى
كونوا على حذر ولا يغرركموا
وعدٌ، فيومُ الفوز يومٌ قد دنا
وخذوا النصيحة من مُحبّ مُشفق
صدق الحديث، ولا تقولوا من أنا

أبيات من قصيدة أرسلها شاعر الوطن الكبير

المرحوم أحمد رفيق المهدوي

إلى أحد أصدقائه عندما غادر ليبيا
منفيا إلى تركيا سنة ١٩٢٤